





الحمد لله الذي رفع درجات الأذكياء وجعل منهم أنبياء وأصفياراً وأولياء عرفاء وحكاماً عظاماً رخص
سائر الأعباء حتى صار منهم كفاراً جباراً متمكيناً من الورطه الظلماء والصلوة والسلام على رسول
محمد الذي أخرج الناس من ظلمة الضلالة إلى نور الهداية ومن سواد البهاوة إلى حسن الذكوة ومن
شر الشقاوة إلى خير السعادة وعلى آل الطيبين الطاهرين أصحاب الكاملين الواصلين رضي الله عنهم
أما بعد فيقول العبد الضعيف تراب أقدام الفضلاء وحامل نعال العلماء العاصي بأنواع المعاصي الرجعي
إلى رحمة رب القوي الباري المصمم بحبل الهدى محمد أمين محمد حسين نور الله قلبه بنور الصدق العظيم في رزقه شفاعته
شفيع المذنبين وحجراً له الشافعين وأصحاب عماد الدين في أعلى عليين بحجته الأنبيا ورؤساء المؤمنين
يا رب العالمين إن كتاب سلم العلوم كان من أدق المتون المصنفة في السطق واضبطها بقواعد متعلقاتها
الأغلاق قد كتب عليه علماء الأفاق وشرحوه بشرحاً محتوية على تحقيقات بدلية وتدقيقات عجيبه ولم يلتفتوا
إلى مطلبه كشف مقصده والبطل مغلطه وبيان مجمله فنوليه مستور تحت الاستار ولا يطلع على سراره ذو داء
الانظار بدون معوية الأفكار وقد سألني في سابق الزمان بعض أجلة الخلق من الأجلة المخلصان
أن أشرح له شرحاً يزيل غول صاغة الآثية ويسهل طريق الوصول عنه انما كجد كردن وستميدن
صراح عنه أكبر بر ودر افكندن ۱۱ صراح عنه ابار بالکسر سر باززدن ۱۲ صراح ۱۳

[illegible]

من شیخ ارجاع غیر الحمد المستقلة الاوسط الى الثانية وندة مسئلة ای من شیخ ان الايات القرآنية والبیارات الموثوقة لم یثبت بها سجدة
بامثالها کقولہ عز من قائل تبارک الذی بیدہ الملك الی قوله وهو العزيز وقوله تبارک الذی خلق خلق الانسان من علق وقوله
ابن الحاجب الکلی فی لفظه وضع لعمی مفرد وھی اسم وفعل وحرف وغير ذلک من الامثال علی ان هذا القائل انشیأ اقرنی حاشیة علی شرح
القاضی بارجاع ضمیر قول المصنف الایامه سلاله ان المذكور فی السبعة ان بذات عجب ۱۲ مولانا خادم احمد مرحوم مغفور
سے ملے کبریتیں و دبدبن ۱۲ اصراح عہد جمہور از شتم از خیر سے ۱۲ اصراح سہ الحاج سیتدن ۱۲ اصراح لعلہ غلہ غلہ من برون
تخلص کذکرک تناسل القوم خلست اسم فیہ یقال الفرضہ خلست ۱۲ اصراح

وانما حذف الفعل لتقصده الدوام والثبات و اقيم المصدر مقامه و اضيف الی الفاعل اما اذا قيل انه مضاف
الی المفعول فیکون تقدیرہ سجد
من جمیع العیوب والنقص و متصف بجمیع الکمالات وعند البعض اسم بمعنی التبسیج الذی ہوا التبریۃ قال سبط
سجد تبسیجا وسجدانا فامصدر التبسیج وسجدانا اسم ليقوم مقام المصدر وقد یعمل علما فیقطع عن الاضافة
وینع عن الصرف فما قيل انه لا علم بالتبسیج والامنع من الصرف کثمان لیس شیئ لانه اذا کان علما یکون
غیر منصرف لا محالة نعم ہنا لا وجه لہذا لا احتمال لانه فی حال العلمیۃ یکون مقطوعا عن الاضافة و ہنا مضاف
والقول بزیدۃ من فی سجدان من علقہ الفاعل خلاف الظاہر وتقدير المضاف الیہ تکلف علی ان تقدير
المضاف الیہ لا یکون الا بالبنار علی الفهم وتعلیل التنوین فی المضاف ہنا شیئ منها فتأمل ولا یلزم
بایراد ہذا الاسلوب الجدید بخلاف الحدیث الوارد فی التحمید لان الحمد لهما الصفات الکمالیۃ للحمود وهو
حاصل ہنا ولا یجب اتباع کتب السلف ولان الناس فیما یعیشون ندایب والاتباع بکلام المجید حاصل
لانه تعالیٰ ابتداء سورۃ بنی اسرائیل سجدان الذی لبعیدہ لیلہ وغیرہ بایراد التبسیج فی اوائلہا و یسجد لہ
کل شیئ من المخلوقات فی السموات و فی الارض حتی الاشجار والاحجار والنباتات کما قال اللہ تعالیٰ ان
من شیئ الا یسجد سجده ولاکن لا تفہمون تبسیج بمعنی کل شیئ خبرہ اللہ عما ہون لوازم الامکان وتوالی الحمد
بلسان الحال حیث یدل بامکانہا وحدوثہا علی الصانع القدیم الواجب لذاتہ خلع و علا و يجوز ان یکمل
التبسیج علی الشترک بین اللفظ والدلالۃ لاسنادہ الی ما یتصور منہ اللفظ والی ما لا یتصور منہ وعلیہا عند
من جوز اطلاق اللفظ علی معنیہ والظاہر ان التبسیج فی الانحان وغیرہ من الحيوانات بلسان الحال
و فی النباتات بلسان الحال و تبسیج لخصی فی معجزات البنی صلعم مشہور ومعروف لا یخفی ما اعظم شأنہ
فہذا الحمد وقعت موقع الحال من الضمیر فی سجدانہ ای مقولا فی حقہ انہ ما اعظم شأنہ الظاہر انہ صفتہ تعجب
سجد عن عظمتہ مرتبہ وامرہ وحالہ تعالیٰ باعتبار عجز التعجب عن ادراکہ واحاطتہ والتعجب کما یکون

بالحكم رايه عليه و نذرة و توقعه كك يكون شجرة فيه و عجزه عن ادراك كنهه و لا شك ان يقول الحق لا
عاجزة عن احاطة شأنه تعالى و لسان الواصف المظري قاصر عن اظهار عظمت شأنه فهو جدير
بهذا العجب و هذا العجز عين الادراك

سلك هذا جواب رد على من استدلل على استعمال سبحان علما بقول الاعشى بلحج عامر بن الطفيل و سيج عاتمة اول هذا القول قد قلت
لما جازت في فخر سبحان من علمته الفاخر حاصل الاستدلال ان سبحان بهنا مستعمل في علم التسبيح فرد عليه بان من مزبده و
وسبحان مضاف الى علمته او معناه سبحان الرحمن علمته الفاخر يتقدير المضاف اليه فلا يكون علما لان العلم لا يكون مضافا فاجاب
بقوله ان القول بزيادة من خلاف الظاهر امانة سلك اشارة الى خديشة و هي انه قد يخفى المضاف اليه مبنى المضاف
على الضم و لا يعوض عنه التنوين في المضاف بل يبقى بعد النون على ما كان عليه قبل النون و راية للاعلام لا غلب الاموال اذ اعمد

كما قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب و عليه السلام العجز عن ادراك الادراك و السجبت عن سر الذرات اشتركت في
انه لا يناسب المقام لفساد المعنى ليس بشي نعم العجب بالمعنى الاول يوجب الفساد و يحتمل ان يكون استغنيا
يستفاد منه العجب نحو الحق ما لا يحاط به اي امره و نهانه لا يدرك بسهولة بدون اطلاع الله تعالى لثا و جبا
والشان في القاموس الخطيب و الاعراق الله تعالى كل يوم هو في شان اي كل وقت يحدث اشياء
ويجد احوالا على ما سبق به فصار في الحديث من شأنه ان يغير ذنبا و يفرح كرابا و يرفع قوما و يضع آخرين
والشان بهنا منصوب لكونه مشابها للمفعول لبعدها افعال شابه فعل مضمرة فاعله موقعه موقع المفعول
فانصب انتصابه فاستبداه مع كونه مكررة عند سيبويه و الانفخش على احد قوليه او العجب انما يكون في جاهل
شأنه تعالى عظيما و اعظم خبرا و فيه ضمير راجع الى ما هو كالفعل له و انصبوب بعده كالمفعول قال الا شتر
في القول الاخر ما موصولة و اعلمه بعد اوصافها و انجز حذف اي الذي جعل الله تعالى اعظم الشان
موجود و هو شي عظيم ثم نقل الى انشاء العجب المحي عنه معنى الجعل فجاء استعماله في العجب عن شي كذا في الجليل
و قوله جعل العاقل نحو ما تودره و ما اعلمه و انما يتفصيل في الرضى لا يجد الظاهر انه حال من الشان لقوله الحمد
نستقي الشى كذا في القاموس فمعناه ان شأنه تعالى ليس لمنشى لانه لا يعقل له كما زعم اليهود في يوم
السبت ففى كذا وقت له شان و سيؤنه لا تعد ولا تحصى بجليل ما عقل و لا يحول لها درك و ليس صفة له لان الحمد
في حكم النكرة و الشان معرفة لانه مضاف و يحتمل الحال من الضمير الراجع الى الله تعالى و ما قيل ان العاقل
في الحال الانتقال من ذي الحال فسلم لكن لما قال او لا سبحانه فاعلم انه منزه عن تغير الاحوال لا نقصان
فيه فحال لا ينقل عنه و يقال منساه ليس له حد اي طرف لان الاطراف لا يكون الا في المقدار و هو
منزه عنه و تمثيل الاشارة الى براءة الاستدلال و يكون المحرر مبناه * * *

سلك قوله فاقول انه لا يناسب الخ حاصله ان التعبد من التعجب في مقام التسليم والتحميد بحسب التعجب لا بحسب الاحتياج لانكار بقية شئ اشتد العجز
من كل واحد حسنة الاول لا ياروا الانبياء وانما يلزم من هذا المعنى او انظر التعجب في الانكار وان لم يكن فليس فاقول بعض انبياء الذين في حاشية
على شرح القاضي ان التعجب انما يتبادر من انكار ما يدعى على التعجب ندرة وقوه ولا غرو في عدم استهانتهم في مقام التسليم والتحميد وانما قد
يتعجب بانبياء عجزا للتعجب فهو مردود وناسخ عن سواد القوم وفساد الوهم ان لا نعم هذا البعض انكم اعترفتم بحجج التعجب والعجز ولا تنكس في حجة من
كنت يلزم العناد اما سمع هذا القول اذا جاز الاحتمال لطلب الاستدلال مع ان ادعاء البنا في تعجب الانبياء كما لا يسع ان الامر كما
كما لا يخفى على من رجع سليم وفهم مستقيم امولانا خادم احمد سلكه قوله وليس صفته الخ ابطال القول الشارح القاضي حيث قال بالتصديق
ثم كما نبه على عدم جواز توصيف المعرفة بالسكره الى في الهية بالعذر وهو قبح من الزور فقال المراد الوصف المنعوى الشامل للحال والمنعوت
وغيرها كما اشير اليه بقوله بنا لكيفية الشان ولم يجعل مالا صريحا لانه يوم اختصا عظيمة شأنه بحال دون حال و زمان دون زمان او العالم
يقتل انتهى وحاصله ان المراد بالوصف ههنا الحال بالصدق معنى الوصف المراد عليها لكن لم يصرح بفظ الحال كيلا يلزم الاحتجاج
اولا فرض وسلم معنى الحال فاريد من الوصف ههنا ان يوم الاختصاص المذكور في المتوهم انما نشأ عن معنى الحاشية مع ان التوهم المذكور باجترار
عند سلكهم عدم جواز الحال المذكور والدائمة من ولسن المنعوت الحكمة على جوازها كما سيأتي في قول الآتي فالقوة بعض انبياء الذين توصفوا بالان
الشان الوصف في الابهام كلفظ مثل فليس له من التعريف فهو من الشيطيات ومردودا ما اولاد ان كارة الشان انصف الى الغير لم يشأ
عند النفاة بل هو من مفروضاة المحرقة واما ثانيا فلا يستلزم ان لا يصح قولهم شأنه العظيم ولا يقول به الا من هو قسرة المقرح وخروج الهية
الوصف اما ثالثا فلا بد من قس من قول الشارح لمس المراد بالوصف الوصف الكلي لان الحديث في حكم السكره والشان من حيث انصف
الى الغير محرقة انتهى فلا يخلو اما ان سلم ذلك بعض هذا القول من الشارح فلا يصح قوله ولا فلا يصح قول الشارح وهو ليد وقيمه فالظواهر
به البعض كيف جميع الاقوال المتناقضة ويقول اول وثانية وهكذا وان نقوه بانكره في الواقع وعليه تفسر القول الاول ومعرفته على
بقدر التسليم وعليه يدور القول الثاني او بانكس نزل بان المسائل النحوية ليست بمنية على الاوهام الفرضية الضار الواقعية والالزام على فرضه
ووجهه ان بعيدا ضافة لها الغير والش تارة افادة التعريف نفس الاضافة وقد لا يفيد والقوة هذا البعض في بيان الوصف المنعوى من قوله
اي القائم بالغير وهذا ما يدعى على بالنسبة علماء المعاني والنسبة بين المعنيين هو العموم من وجه فساد قه في مثل عجب في العلم فاجب على العلم
منه الا يعلم ان المراد بالغير هو الموصوف وفي قولهم هذا العلم ليس العلم قائما بهذا المراد بهذا العلم فيلزم قيام الشيء النفسيه والبقا يلزم على ذلك
لان يقوم عدم المحركية الشان فما قال الشارح وصفاته ما بكيفية الشان فيلزم قيام العرض بالعرض وهو باطل عنه هو لا فافهم ولا من
من المجالين امولانا خادم احمد سلكه قوله خيل الحال الخ يريد قدس سره ان قوله لا يجد حال غير مستفاد من ضميرة قعائى وشيئا
واقعية كثيرة من الآيات مثل قائما بالقسط وهو الحق مصدرها وهذا صراط مستقيما ولا تعوانى الارض فمصدقين ثم لقيم بدرين الشمس والقمر
والنجوم مسخرات على قراءة المصعب وهكذا وكيف لا اذا ان جمهور النية قسموا الحال الى المنقلة الموكدة فاحتمال هذا الحال صحيح الا
والنجان اغلب الاحوال منتقلة واعنيه شئ لا يوجب لطلان خليفه بل يجوز وهذا ظاهر وباهر على اليد والعيان لا على من لا على من بحر

الماضى للماضى وهو المعروف المركب من الاجزاء الحقيقية منعناه انه تعالى لا يعرف بالاجزاء لانه بسيط
 فيهما وخارجا كما قال المصنف في الحاشية والى لى على بساطة تعالى مطلقا انه لو كان مركبا لوله
 اجزاء سواء كانت ذهنية او خارجية فلا يخلو اما ان يكون جميعها محتملات او واجبات او بعضها مكنز
 وبعضها واجب والاول ينافى الوجوب الثاني ينافى التمام الماهية الواحدة منها لان كل واحد
 منها يكون ممتازا في نفسه كما هو شأن الواجب مستغنى عن الآخر فلا يقصور الاتحاد فيها ويكون
 ماهية واحدة وعلى الثالث يكون الممكن محتاجا الى الجزاء الواجب ومعللا فلا يكون الواجب الا
 ذلك الجزاء لا الجزاء الاخر فكيف يكون مجموعهما واجبا وما قيل من انه يجوز ان يكون الاجزاء واجبات و
 يحتاج كل واحد منها الى الآخر في الوجود وهذا لا ينافى الواجب لان الواجب هو ما لا يكون محتاجا
 في وجوده الى الامر المنفصل واما احتياجه الى الامر الاخر فلا فيجوز ان النظر الدقيق ليس بشئ لان مقصود
 الاستدلال ان الاجزاء لو كانت واجبات فهي منفصلة لهوية مستغنى بعضها عن بعض لان الواجب
 لا يحتاج الى الغير فكل من الاجزاء منفصل عن الآخر وغيره وان كان داخل في مجموع فتجوز احتياج
 المجموع الى الامر الاخر في نفسه لا يقتضيه تجوز احتياج كل منها الى الآخر لان العاقل لا يقول باحتياج
 الواجب الى غيره المنفصل عنه واذا لم يخرج احد الاجزاء الى الآخر لم يثابت منها الذات الاحدية هذا
 هو المقصود ونعم لو قرر الدليل بانه لو كان الواجب اجزاء لكان محتاجا اليها وهو ينافى الواجب فلا
 شك في درود هذا لا يرد وبين التفسيرين بان لا يرد عليه ايضا ان هذا الدليل انما يقتضي التركيب
 الخارجى فقط لان الاحتياج الى الاجزاء الذهنية ينافى البساطة الالهية لا الواجب لان
 يقال بالاستمرار بين التركيب الذهني والخارجي بان الاجزاء الذهنية منزهة عن الجنس الفصل
 والاول ما هو من المادة والثاني ما هو من الصورة وهما من الاجزاء الخارجية فيكون
 التركيب الذهني ايضا ينافى الوجوب لان مصداق حمل الجنس الفصل ونشازا عنهما ليس
 النفس الموضوع وليعلم بالضرورة ان الشئ الواحد من حيث انه واحد لا يكون نشازا عن ان
 متعددة فلا بد من ان يكون في نشاز الاتزان اكثر فيلزم تركيبه في الخارج وهو ينافى الوجوب
 ويرد عليه النقص بالصفات المتعددة المنزوعة عن الواجب تعالى مع انه واحد ولا يكثر في
 ذاته اصلا وقد استدل على بساطة بان وجود الواجب عين ماهية كما تقرر في موضعه فلا
 كان له اجزاء يلزم ان يكون جزؤه الذي هو الفصل المقوم مقسما له لان المقوم اذا حصل الماهية

والوجودین الماہیۃ فقہ حصل الوجود و ہذا شان المقسم واستحادہما مع لان الاول کیوں
داخلہ والثانی خارجا تکلیف بتحدان و ہذا دلیل لا یبطل الا ترکیب الذہنی علی انہ لا یسلم ان کل
ما افاد الوجود فمقسم بل المقسم ہو الذی کیوں خارجا و مفید الوجود و وہما نہیں لگات فاقسم
والا یصور علی صیغۃ المحمول کما ہو الظاہر یعنی لا یدرک بالکنہ ولا بکنہ اما الاول فلما مر فی الاکید
لانہ بسیط لا متحد یدلہ و علم الکنہ لا کیوں الا بالذاتیات والاحزاب الاتی تکلون مرۃ للذات فاذا
لم یکن لہ تعالے اخبار لا کیوں تصورہ بالکنہ ولا یخفی علیک ان دلیل امتناع تصورہ بالکنہ
انما یمکن اذا لم یکن حصول الکنہ الا باخبار و ہو بحدیث خیر الخفایہ لہذا ان کیوں من خواص الواجب
تعالے ما کیوں تصور موجباً تصور کنہ تعالے و اما الثانی فلانہ عبارة عن تصور حقیقۃ و ما یت
ولما کان الشخص عین ذاتہ و حقیقۃ تعالے کما تقرن فی موضعہ فتصور حقیقۃ بدون الشخص غیر ممکن
و مع الشخص الخارجی کیف یحصل فی الذہن لانہ لا یخلو اما ان کیوں معدوما فی الخارج فقبل
العدم و اما ان کیوں موجودا فہم کما ہو موجود فی الذہن فیقبل التکثر و کلاہما محالان فی ذاتہ
تعالے و قد یقال بان الواجب تعالے عنہ بالذات عن المجاعل فاحصل فی الذہن کیوں
متشخصا بالشخص الذہنی فان کان ہذا الشخص عین الشخص الخارجی یلزم احتیاج الواجب فی
وجودہ و تشخصہ الی محل فیحتاج الی علتہ الباعلہ او غیرہ فیلزم ان کیوں الشخص الواحد متشخصاً
بشخصین و کلاہما باطلان لان الاول ینافی الواجبۃ والثانی یوجب التکثر و صیرورۃ الخیر فی
کلہما والفرق بتغایر الشخصین فی افادۃ الامتیاز باطل لان الشخص فی الشخص بہا مفید
لا امتیاز عن جمیع ما عداه فاذا حصل الامتیاز لشيء بالشخص الواحد صار الشخص الآخر لغوا والا یلزم
تخصیل الحاصل والقول بان الاحتیاج فی الشخص الخارجی للواجب تعالے بالذات محال
بحسب الشخص الذہنی سبباً ان کیوں ممکنا لیس شیء لان تعالے الشخص انما یعقل فی کلہ و اما فی
الشخص فلا یصور لما مر لا یقال یلزم من ذلک عدم حصول الخیر فی مطلقا فی الذہن فلا یسئل الی
علمہ لانا نقول علم الخیر فی ما حصول الماہیۃ الکلیۃ فی الذہن مع الشخص ذہنی ماثل للشخص الخارجی
او بالظہار عن الشخصہ بالکاشفہ و لیس فی الواجب ماہیۃ کلیۃ مجردۃ عن الوجود و الشخص الخارجی
فلا یسئل الی حصولہ فی الذہن لما مر من الخیر و رات و اما تصورہ بالوجہ فلا مانع بوجہ ہما فیہ
تعالے و اما اذا قرر علی البناء للفاضل فمعناہ لا یسئل لہ علم ذاتہ و غیرہ بحصول الصورۃ فیہ لان
حصول الصورۃ کیوں فی علم الحصول و علمہ تعالے بذاتہ و صفاتہ و غیرہ من امکانات علم حصولی

لانه لو كان محصورا بصورة يلزم كون الواجب محلا للممكنات فاذا كان معلوما له تعالى غير متناهية
 يكون ككل منها صورة حاصلته من ذاته تعالى قبل وجوده فيكون ايضا غير متناهية على حسب المعلمات
 ولا يمكن صدوره بما يفعله من الواجب الاحدية الذات لا متنازع صدوره اكثر من الواحدة حقيقة
 فلا بد من ان يكون الصورة مترتبة محببة غير متناهية فيلزم التسلسل المستحيل الباطل ببراهينه فائدة تعالى
 عالم بذاته وصفاته وبالممكنات من ذاته وذاته كالصورة العلمية مبدأ لا كشأن جميع ما سواه لا
 يغرب عنه مشغال ذرة في السماء ولا في الارض وهو اعلم الخبير بالتفصيل هذا المقام في حاشيتي على
 الحاشية الزائدة المتعلقة على الرسالة المعمول في التصور والتصديق فارجع اليه فانه يشهد على
 وبرودي الحليل لا ينتج على صيغة البديهة لفاعل من باب الافعال معناه اللغوي لا يلد لانه لا بد من التماثل
 بين الوالد والمولود وليس احد من الممكنات مما لا ومجانسا له تعالى ولا يمكن ان يكون واجبا للاحتياج
 المولود الى الوالد وهو ينافي الواجبة فقلت قد خرج ناقة اصلح عليه السلام من الحجر مع عدم النسبة
 بين الحيوان والحجر قلت النسبة النوعية والشأن مقتوده بينهما لكنها باعتبار النسبة الحقيقية الامكانية
 متساويان واما الواجب والممكن فهما متباينان من كل الوجوه لان كل مولود محدث جسم والواحد قديم
 وليس كسليم كما ثبتت في موضعه واما اذا قرر على صيغة المحمول فعناه اللغوي لم يولد لان الولادة تفقده
 الاحتياج وهو متفكره عنه وتحتل ان يكون بمعناه الاصطلاحي اى لا يحصل بالبرهان كما حصل النتيجة
 من القياس بل هو برهان على كل شئ ولا برهان عليه يكون مفيدا ومثبتا له ولا يعلم بدونه كما يعلم
 النتيجة المطلوبة النظرية بدون البرهان والدلائل الدالة على وجوده كاشفة وموضحة لا مفيدة فائدة
 ما قيل ان على وجوده برهانها فكيف يقال انه لا برهان عليه لانه لا انكار للبرهان مطلقا بل لا فائدة
 لوجوده تعالى واحتياجه اليه لانه بدسي فان البقرة بدل على التعبير واثر الاقدام بدل على المسكين
 لا يدل المصنوعات العجيبة والخلوقات البديعة على العلم الخبير ولا يتغير من عدم الوجود ومن الوجود
 لى عدم لانه ازل وابدى الان كما كان وكما لا تغير من ذاته تعالى كما لا تغير من صفاته تعالى
 لانه واجب من جميع جهاته بذاته الصفات الحقيقية كالحيوة وغيرها لا يلزم تغير ذاته
 تعالى واما الصفات الاضافية كالعلم وغيرها فبما مستقرة في ذاته تعالى فكيف يتغير واليلزم
 سله فالتفت بجزان يكون شئ الواحد تشعنان ليفيد الامتياز عن جميع باعداد بان نفس الخارج ينفذ الامتياز
 من باعداه من الشخصات الخارجية والذمى بمنزلة عن باعداه من الشخصات الذنبية قلت هذا لا يمكن الا في الطبائع الكلية التي نصفا
 زائد عليها واما في الشخصية لمعت يكون الشخص الواحد مفيدا للامتياز عن جميع باعداه والشخص الاخر يصير مفيدا ١٢١ منه ر م ٥ ٥ ٥

الغير في مباديها وهي في الذات فيلزم التغير في الذات وهو محذور التغير في الاضافيات المحضة
 كالذات لا يضر لانه تغير في الامور المتباينة عن الذات فان قلت قد جاز كان المتدولم يكن معه
 فكان متقدما على كل ما سواه ثم صار معه ثم يكون بدونه كما جاز كل شئ بالاك الا وجهه فيلزم تغير من
 القبلة في المعية ومن المعية الى بعدية قلت هذا قبله ليست منافية للمعية عند الحكم لان في عين
 المعية يبق ان قبلته بالذات ومعنى كان المتدولم يكن مع شئ معين سرديته وكل شئ بالاك بحسب الذات
 لانه محتاج ممكن لا يوجد الا بحسب الجاهل ووجهه تعالى بغير ذاته وجود واجب بالذات لا تحمل الهلاك
 والوجود الضمير عائد الى شئ فيكون معناه كل شئ بالاك الا وجهه فلكل شئ اى استناده الى
 المتدولم سبحانه تعالى اى بالاك في ذاته من كل وجه في الازل والابد الامن جهة الاستناد الى التغير
 الواجب فانه لا يقبل الهلاك تعالى في القاموس تعالى الارتفاع عن الجنس بالبحيم والنون في قوله
 اللغوي انه تعالى برى عن المجانس والمماثل كما يدل عليه قوله تعالى ليس كمثله شئ ولم يكن ليعقوا
 احد لكنه لا يتغير براءة الاستتملال الا ذكرني الايام فيه ايضا وان اريد معناه الاصطلاحى الى
 الجنس المنطقي فمعناه انه ليس له تعالى جنس ولا فضل لان بالاجنس له افضل له فهذا توضيح لما
 علم ضمنا في لا يسجد وفيه براءة الاستتملال وليس هذا الكلام مستدركا لان قوله لا يسجد قيل ليعان كثيرة
 والتوضيح والتفصيل بعد الابهام في كلام الفصحا والبلغاد المحررين عن الاستدراك كثير قال الاستاذ
 المحقق في شرحه قد سمعت من الاساتذة قدس الله اسرارهم

سنة مولودى حسن قدس سره ١٢٠٥ هـ بيران كمال الدين قدس سره ١٢٠٥ هـ

لفظ الجنس مقام الجنس وهو يناسب الجهات لكن لم يحصل البراعة وقال البعض في شرحه بالجار والمحملة
 والبار الموحدة لعل معناه ان الله تعالى عن الجنس بان يحسبه وليقيد مكان وزمان والجهات الى
 برى عن الجوانب والنواحي والجهات الستة الفوق والتحت واليمين والشمال والقدام والخلف لان
 كلها من خواص الممكنات وعوارض الاجسام والله تعالى برى عنها واما الآلات الدالة على كونه
 السما فليس المراد منها التيقن وجوده فيه لانه ليس بممكن ولا يتغير على المقصود عظمية ورفعة جعل الكمليات
 والتجربيات اى خلق الكمليات والتجربيات واخرجهما من لقيقة الوجود الى صفه الالهي هذا المعنى على تقدير
 كون الجعل خفيه بسيطا واما اذا كان مولفا فصار معناه ان الله تعالى صير الكمليات والتجربيات موجبة
 لكن لا يسا بعبارة الجارة لانه ترك بهما المفعول الثاني وفي الجعل المولف لا بد من ذكره فالحق الجعل
 البسيط واليه اشار في الحاشية المسنوية وقال فيه اشارة الى ما هو الحق من القول بالجعل البسيط

بمعنى ابداع اى اخراج الاليس من الليس انتهى وجه الاشارة ما علمت انفراد يستدل عليه بقوله تعالى
 جعل الظلمات والنور بان يجعل ههنا جعل بسيط بمعنى انه تعالى خالق الظلمات والنور ومبدعها وكبير
 مولفها بمعنى التصير لان تصرفه على مفعول واحد لا يجوز بل بحسب ذكره مفعوليه وههنا قصر على مفعول
 واحد فلم انه بسيط بمعنى الخلق هذا ندب الالشافقين فاعثر الجعل عندهم هو الماهية من حيث هي بالذات
 والوجود والاتصاف به اثره بالعرض والمشاوون القائلون بالمولف فالاثر عندهم الاتصاف
 الذى هو مفاد المية التركيبية والشيء والوجود اثره في صمنه اما بالذات واستدلوا على ندرهم وجوده
 الاول بان الشئ انما يحتاج الى الجاعل باعتبار الامكان والامكان عبارة عن الية التركيبية وهي
 تساوى نسبة الوجود والعدم الى الذات ففى ترجيح الوجود على العدم والاتصافا به يحتاج الى الجاعل
 فالمجول هو الاتصاف والثاني بانه لو لم يكن الجعل مولفا يلزم انتقار اليل راسا عن الممكن فذا خلق
 بانه ان الجعل لا يحيل الماهية ماهية والا يلزم المحبولة الذاتية ولا يحيل الوجود لان الوجود انتزاعى واثر
 الجعل لا بد ان يكون واقعا فلم يبق الاتصاف الماهية بالوجود فيكون هو محجولا ويتعلق الجعل
 به ولا ينشئ الجعل راسا والثالث ان الجعل يستدعى محجولا ومحجولا اليه وهما متعارزان وهذا الاتصاف
 الا فى الجعل المولف وكلها مردودة اما الاول فيمنع كون الامكان عبارة عن الية التركيبية الكونية
 بل هو كيفية نفس نقير الماهية واحدا جاعل الجاعل في تقرر ه والثاني بالنقص بالاتصاف
 فانه الية انتزاعى مع انكم قلتم انه اثر الجعل فما الفرق بينه وبين الوجود فان قيل ان نشاء عنى فلا
 يكون انتزاعيا محضا قلنا ان منشأ الوجود الية امر عيني لانه ليس الا الماهية وهي امر عيني وبما هي
 فان الجعل يحيل الماهية والا يلزم المحبولة الذاتية لان المحبولة الذاتية عبارة من ان يكون ثبوت
 الماهية لنفسها بسبب الجاعل والقائلون بالجعل البسيط لا يقولون بهذا المعنى بل معناه عندهم
 ان الجاعل يحيل مصداق ثبوت نفس الماهية بان يخرجها من الليس الى الاليس وهو ليس يستحيل و
 والثالث فبانه لانه استمد عار الجعل مطلقا المحجول الى المحجول اليه وتعارف بينهما نعم في المولف لا بد
 منها والتعارف بينهما واما البسيط فلا يستدعى الامحجولا فالحق هو الجعل البسيط والدليل عليه ان الممكن
 الوجود فيه ماهية ووجودا تصافها بالوجود والوجود امر انتزاعى وكذا الاتصاف انتزاعى ليس قابلا
 لا يكون اثره للجاعل لانه لا بد ان يكون اثره واقعا فلم يبق الا الماهية ففى اثره فيكون جعل البسيط
 واما ثبات انتزاعية الوجود فبانه لو كان منضمما يلزم الدور على تقدير عينية وجوده لمنضم اليه المقدم
 على الوجود لمنضم المتأخر والشاسل على تقدير التغييرية واحتمال الانفصال من الافاض لان الجعل

بنیافیه واللزوم التزج بلا مرجح فی کونه وجودی بدوون عمر و احتمال العینیه و امکان باطله لا یحتمل
 التماز بین الاشخاص لکنه لا یضر المطلوب و علیه دلائل اخره لا ینجا عن خدشته وان شدت سنیفا
 الکلام فی هذا المقام فانظر لے شرح هذا المتن لا ستادی المحقق و لغيره من الاعلام و انی التزمت
 علی نفسی فی هذا الشرح حل المتن و کشف مفعلاته و مالا بد من الرد و الا بزام فی تحقیق الکلام لایمان
 به ای بامتنه المذكور فی التسمیه او بالسبحان او بصفات المذكوره و یقول ان یرجع الصبر الی الجعل
 کما هو الظاهر من قر به معناه الا یمان یجعل امتداعا و خلقه الکلیات و الجزئیات فیکون اشار
 الی رد قول من زعم وجود العالم من غیر سبب و هم قائلون بالجنبت و الاتفاق او یرجع الی تعین
 من هذا الجعل و هو الجعل البسیط فمعناه الاذعان بحقیقه الجعل البسیط نعم التصدیق ای احسن التصدیق
 من بین التصدیقات فی الحاشیه فیہ اشاره الی ان التصدیق هو المعبر عن الايمان فیما ینبیه
 و بین امتداعا استی یعنی فی قوله نعم التصدیق اشاره الی اتحاد الايمان و التصدیق لان
 الجعل یقتضی الاتحاد فلو کان الايمان مرکبا من الاذعان القلبی و الاقرار اللسانی فاعلم لطلق
 التصدیق علی الايمان لبساطه التصدیق و ترکیب الايمان فالتفت اذا کان الايمان مرکبا
 من التصدیق و غیره لضرر التصدیق خبرا آمنه و الجزر یطلق علی الكل کالجواز علی الانسان فحل
 التصدیق علی الايمان لا یقتضی العینیه لکونه بحسب الجزیه قلت الاجزاء الذبیه محموله علی کل من التصدیق
 علی تقدير ترکیب الايمان منه و من غیر من الاجزاء الخارجیه و هی غیر محموله علیه کالجز و غ و اللب
 علی البیت فافهم لا یقال اذا کان کان الايمان عبارة عن التصدیق بما علم محی البیة فافهم فیما
 فیما علم تفصيلا و اجمالا فیما علم اجمالا فبدون تلفظ کلمته الشهادتین مع القدرة علیه لطلق انه
 مؤمن وان صد عنه افعال الکفر لاننا نقول هذا القدر کیفی للايمان عند امتداعا لم یصدر
 عنه افعال الکفر لان صدور ما یدل علی عدم الاذعان بالقلب و الاقرار باللسان کما کان
 شرطا عند الشارع و الا علی الاذعان القلبی فمن اصل به فهو کافر فخلد فی النار عند الشارع و لا
 یکفی المصرفة القلبیه من غیر اذعان و قبول فان الکفار ایضا یعرفون الحق بالقلب و ینکرونه عن
 او استکبارا کما جاز فی القرآن المجید و مجد و بها و استیقنتها انفسهم ظلما و علوا و الدلیل علی ان الايمان
 تصدیق قلبی قوله تعالی قالت الاعراب آمنا به قل لم تؤمنوا و لکن تولوا اسلمنا و لما یخل
 حاکم ان عدم اطلاق المؤمن علیه لیس من الاعتقاد من جهة عدم وجوده فی قلبه فی الواقع بل باعتبار ان صدور الاعمال
 امارات و آثار علی عدم الاذعان بالقلب و بما بحسب الواقع فهو من فافهم هو من رحم

الايمان في قلوبكم فاعلم ان الايمان هو اليقين القلبي والاعتصام هو التمسك العنشتي به اي باقتدار
 تعالى او بالسبحان جند التوفيق جند امن افعال المرح بمعنى نعم والتوفيق جعل الاسباب موافقة لما يطلب
 الخیر فحسن التوفيقات الاعتماد والتوكل في جميع الامور على كون الكائنات ولما كان تصنيف باطنية
 المسائل على قلوب المصنفين من المبداء الفياض لا بد بين المفيض والمستفيض مناسبة ومساواة
 في غاية التجرد ونهاية النزهة مقدس بالوان التقديسات والنفوس البشرية منغمسة في العلاقات
 والكدرات فكيف يستفيض من المبداء الفياض بدون الوسيلة التي يكون وجهين من جهة المستفيض
 افيض من الفياض ومن جهة اخرى يفيض علينا وكان النبي صلعم صاحب الهيتين وله شهيدين من حيث
 خلوه عن الادباس البشرية والاشيئة الجسمانية واحاطة ذات المقدسة بالكمالات العلية والعلية فهو
 كما الجبروت يستفيض العلوم والكمالات عن الحضرة الالهية جل شأنه ومن حيث انه في صورة البشرية
 ومساواة معنا كما قال الله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي يفيض علينا ما فاض عليه بنا فلما جاز
 عن الدعار لهذا الوسيلة للاستعانة في تحصيل المقصود فقال والصلوة والسلام وانما جمع بينهما امتثالاً
 لامر الله تعالى ان الله ولما كانت يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً
 والصلوة في الله الدعاء والرحمة والاستغفار وحسن الثمار من الله تعالى على رسول كذ في القاموس
 وقد يفرق بان الصلوة اذ نسبت الى الله تعالى يراد بها الرحمة واذا نسبت الى الملائكة يراد بها
 الاستغفار واذا نسبت الى المؤمنين يراد بها الدعاء فصلوا اشارة الى النبي صلعم عبارة عن طلب الرحمة
 من الله تعالى والدعاء رتبة تعالى بانه عظمت في الدنيا باعلام ذكره والبقا شرعية الى يوم القيامة
 ومنه الآخرة لقبول شفاعته في العصاة وتخفيف اجرة ورفع اعلی الدرجات والسلام في القاموس
 هو من اسما الله تعالى والسلام البراة من العيوب فسلام الله تعالى على النبي صلعم بمعنى ان الله
 تعالى براه من العيوب وحفظه من الآفات في الدنيا والآخرة وسلامنا عليه اظهر هذا البراة والطلب
 من الله تعالى وسلام بعضنا على بعض في عار له بسلامة عن الآفات وحفظه عن البليات على من بعث
 في القاموس بعثة مكنة رسله وهو على صيغة المجهول معناه ارسل رسولا وهو النبي الذي له كتاب
 وشرعية جديدة فنبينا صلعم شرعية ناسخة لشرائع جميع الانبياء عليهم السلام فان قلت ان قوله تعالى
 قل بل الله ابراهيم حنيفا يدل على انه صلعم كان تابعا لابراهيم فكيف صار رسولا وشرعية ناسخة لشرائع كل
 قالت هذا الآية جواب لقول اليهود والنصارى اذ هم قالوا كونوا هودا او نصارى تمتدوا فامر الله
 رسول قل بل الله ابراهيم حنيفا معناه النكاح الدين باقتناع المتفق عليه فلهذا ابراهيم اولى بالاتباع لانه

تابع لابرہیم و اسکان بعض احکام شریعت موافقہ سنتہ ابراہیم کما فی الحال العشرۃ بالدلیل علی حقیقۃ
 رسالہ و ہذا القرآن المعجز عن اتیانہ البشر وانما ہو شان خالق القوی والقدر الذی فیہ ایمنۃ ہذا الدلیل
 شفا رقی القاموس الشفا الدوار و شفا شفیہ برہ و طلب لہ الشفا کل علیل ای مریض بالامراض
 الحبانیۃ والنفسانیۃ قال افتد تعالیٰ و نزل من القرآن ما ہو شفا لان منہ ما یشفی من المرض کما فی
 وقد جازئ الحدیث ان الفاتحۃ دوار کل دار و اکثر آیات الشفا محجوبہ لدفع النہی و کما غیرہ من
 الآیات و قال افتد تعالیٰ ایضا قد جازئکم موعظۃ من ربکم و شفا لما منہ الصدور ای من الشکوک
 و شبهات و سور الاعتقادات والسیئات فالامثال باوامرہ و التجنب عن نواہیہ و دفع الامراض
 النفسانیۃ من الحقد و الحسد و الکبر و العجب و غیر ذلک و علی الذی فی القاموس آل الرجل اتباعہ و اولیاءہ
 و لا یعمل الا فیما فیہ شرف غالباً فلا یقال آل الاسکاف کما یقال اہلہ و اصلہ اہل ابدلت الہام ہمزۃ
 فصار ال توالی ہمزتان فابدلت الثانیۃ الف التثنیۃ اول و اہل الرجل عشیرۃ و ذریۃ و اولادہ
 و جمیع اہلہ و اہل و اہل الامر و لایستسکانہ و لکن سبب من تدین بہ و للرجل زوجہ کما
 بنیہ و للنبی صلعم ازواجہ و بناتہ و صہرہ علی اولادہ و الزجال الذین ہم آلہ و کل نبی امۃ و الیحد
 و رسولہ و اولیاءہ انتہی و فی الآل تخصیصان الاول انہ لایضاف الی غیر العقلاء کالبلاد و الاصبا
 و غیرہا فلا یقال آل المصر و آل الاسلام و آل البیت و آل التجارۃ و غیر ذلک کما یقال اہلہا و النبی
 لایضاف الی کل ذی عقل بل علی من لہ خطر عظیم فی امر الدنیا و الدین کال سید المرسلین و اولادہ
 فقط کال فرعون و لایقال آل الحاکمات الحجام لعدم الخطیۃ لہا و وجہ تخصیص ان الآل اصلہ اہل فلما
 تغیر اللفظ عن اصلہ کما علمت ارتجوا تخصیص الاول توقیاً للملائمۃ بین اللفظ و المعنی و وجہ تخصیص
 الثانی ان الہا حرف ثقیل لکونہ من اقصى الحلق و اذا تبدل بالالف الذی ہو حرف خفیف تطرق فی کلمۃ
 نقص قوی فار تکبوا لتخصیص الثانی جبر الہذا النقص فان قبل ان استعمال التصغیر بدل علی التحقیر و ہو
 بیانہ ہذا لتخصیص قلنا ان الخطر فی نفسہ لاینافی التصغیر بالاضافۃ الی اولی الاخطار العظیمۃ و لاینافی
 استعمالہ فی اشراف و انما ینافی استعمالہ للشریف و لم یشیت استعمالہ فیہ والمراد من آل النبی صلعم ہما
 الذین نزلت فیہما آیۃ التطہیر و قال رسول اللہ صلعم فی حقہم اہل متبی کسفیتہ نوح من تسکبہم
 سجا و من تخلف عنہم ملک فان قلت ایراد علی بن النبی و آلہ مخالف لما روی من انہ قال النبی صلعم
 من فرق بینی و بین آل علی فقد جفانی قلت ان صح من دخول الہا لیس حرف البحر لہو اسم علی
 اکرم اللہ وجہہ معناه ان من فرق بینی و بین آلہ بسبب کونہم من صلب علی والدلیل علی کونہ اسم

علی انصح عن کعب بن عجره انه لما نزلت قوله تعالى ان اقتدوا بآیة من آیة ربکم فاعلموا ان الله قد افاض علیکم فیما کان علیکم من قبله من الذل والضعف وعلو آلال محمد وجارته روایات کثیرة بهذا العلم ان ایان علی الصلوة بین محمد وآل محمد صلعم غیر مخطور
 واما حق ان مورد هذا الحديث هم الذین کانوا یبغضون علی ابن ابی طالب ویقولون یبغضه فی حق سبین
 واولاده واکلمهم بآل النبیین انتم من اولاد ابی تراب کما قال محاربوهم یوم کربلا صرنا افتخار
 الحسین وغیره من اولاد البتول بشرف نسبتهم وکونهم من انبار الرسول صلعم فحاربوهم ظالمون علی
 حده النبیین بانکار الحق الجلی واختیارهم الدنیا علی العقبه ولعذاب الآخرة اشد والحق کما روى عن
 ابن مسعود انه قال قال النبیین صلعم ان اقتدوا لعلی جبل ذریة کلثی فی صلبه وجعل ذریة فی صلب
 علی ابن ابی طالب فاود البتول هم آل الرسول واصحابه فی القاموس صحیحه کسوه صحابة ویکسر وصحبة کما
 هم اصحاب واصحاب وصحبان وصحابة وصحابة وصحابة استیتمه فالاصحاب جمع صاحب علی المشهور
 واولو علیه ان الجوهری لخص علی ان جمیع الفاعل علی افعال لم یثبت وجمعه صحب صحابة صحبة واصحاب
 جمع صحب بالکسر تخفف صاحب کثیر وانما راجع صحب بالسکون کنه وانما والاصحاب عام یطلق علی
 اصحاب النبیین صلعم وغیره والصحابة نساء الاصل مصدر وخاص من الاصحاب وبنیة الاستعمال فی اصحاب
 الرسول صارت کالعلم لهم وللهذا ینسب الصحابی الیهما بخلاف الاصحاب وهو کل مسلم رآی الرسول
 صلعم ولو ساعة فدا عندهم راس الحدیث وقیل من طالت صحبة وقیل من روى عنه فخرج کثیر منهم لان
 اهل الروایة عند وفاته صلعم کانوا مائة الف واربعه وعشرون الفا والرواة ومن طالت صحبة قلیلون
 اقلون بالذین هم امی الاک ولا اصحاب مقدمات الذین امی مقدمات الامة فی الدین کمقدمة الحشیش
 لسايره فعلى الامة ان تقتدی بهم ویجتاروا سیرهم ویسلكوا علی سنتهم لان النبیین صلعم قال فی حق
 الآل انی تارک فیکم لتقلین کتاب الله وعترتی فاستسکوها فی شان الاصحاب علیکم سنتی وسنته
 الخلفاء الراشدين او یرید معناه الاصطلاحی وفيه رعاية لبرقة الاستئلال فالمراد ان الآل اولا
 یتوقف علیهم معرفة الدین ومسائله لان ما یثبت باحكام الدین وهو الآیات والاحادیث انما
 وصلت الیهنا بروایتهم وحجج الهدایة الحجج جمعة حجة من حجج نوح اذا غلب فالهدایة غلبت علی الضلالة
 بسبب هدایة الاموال فی سبیل الله والارواح فی اعلا کلماته عند حضرة النبیین صلعم وبعده ستمه
 صار الحق ظاهرا کاشفا فی نصف النهار او یراد معناه الاصطلاحی یعنی ان الآل والاصحاب
 موصولون للناس لواء شوالهم سخلوص القلب رسوخ الاعتقاد اسلم البصائر استقیمت الهدایة

سلف قولہ اندر یہ محتمل المفسرین الاول ارادة الطريق وهو المعنى اللغوي لنا فان خير من كتب اللغة العربية براه من هؤلاء القائلين
براه شمار الشانے ایصال المطلوب وهو معنی مجازی منسوب الی بعض المتفرقة ۱۱

یحتمل المفسرین والیقین یعنی لهم ظہر یقین والعدم الشک الريب او موصولون للناس الی مرتبة یقین لان
الناس اذا اطلعوا علی سیرجیم الجملة واخلافهم الحميدة یحصل لهم الا یقین بانہ رسولہ یقین ہو الاعتقاد
الجازم الرسخ المطابق للواقع وعدم اطلاقہ علی علم اللہ تعالیٰ لان یقین علم نیر والی الشک علم البہار
تعالی لا یحتمل الشک اما اصلہما یکن من سے و حذف البہار و ادغمت الیم فی الیم و ادخل ہمزۃ الہول
لا ہذا السکون فصار اما فی القاموس اما حرف الشرط و للتفصیل ہو غالب احوالہا لہا معنی علی الضم
و لضمیر المضاف الیہ مخدوف معناه لہذا الحمد والصلوة فہذہ ای الحاضر فی الذہن من الالفاظ والکلمات
و غیر ہما من المعانی المحتملة المشہورۃ رسالہ ای فواکد مرسلہ الی من بجا طیبہا فی صناعتہ المیزان الی
علم المنطق الصناعۃ کالکتابۃ فی اللغۃ حرفۃ الصانع و عمالہ الصنعة و فی عرف النحاة علم متعلق بکفیتہ
العلم او یکون المقصود منہ ذلک العمل سوار حصل خبر او کلام عمل اولاد الاول ہو سے بالصناعۃ فی عرف
العامة و قد یقال بكل علم ہا رسالہ الرجل شے صار کالمحرفۃ لیسے صناعتہ و المنطق میزان الذہن شے
تخصیل المطالب ان طابقت قوائیدہ فصیحۃ و الافقاسۃ سمیتہا ای الرسالہ و ہذہ الشیئۃ مرقبیل اعلام
الاجناس کما ہو تحقیق عند بعض لان لیتین معتبر فیہا و لا یختلف باختلاف الحال فہلم انہ غیر الثعین
الشخصی فصار موضوعا للماہیۃ باعتبار کوہما معہودۃ حاضرة فی الذہن و ہذا ہو علم الخبیس المسلم العام
فی القاموس المسلم سکر المرقاة وہی الدرجۃ فہذہ الرسالہ مرقاة العلوم لانہا وسیلۃ الی ارتفاع مدارج
العلوم کما ان المرقاة وسیلۃ الی ارتفاع مدارج اسطوح للبیوت اللہم اجعلہ ای السلم من المتون صحیح متن
فی القاموس متن لکرم صلب فالمتن یا یکون صلبا صعبا محتاجا الی الشرح و ہذہ جملہ و عایتہ معناہ اللہم
اجعل ہذا المتن من المتون المصنفة فی الشہرۃ کاشش من النجوم فان الشش اذا طلعت من تحت النجوم و
تکون مشہودۃ عند وجودہا فاستجاب عند دعاہ المصنف فان علماء الفحول کیوا علیہ و شرحوالہ شروحا
حسنة صار متداولا بین الطلاب فی المدارس و مشہورا مسموعا و صار غیرہ من المتون محقیقہ کاسۃ عند
رواجہ و لیسایا منیام مقدرة وہی ان قرئ لفتح الدال علی صیغۃ المفعول من قدم المحدثی کما ہو الظاہر
فلا حاجۃ الی الشکلف فی اللفظ و المعنی لکن ذکر صاحب الکشاف فی الفائق ان المقدرۃ لفتح الدال
قول لبطوان قرئ بالکسر علی صیغۃ الفاعل من باب التفعیل فلا یصح الا بالکشف لان معناه الحقۃ بالقیام
غیرہ علی نفسہ و ہما مقدم بنفسہ علی الغیر و ہو المقصود فلیکلف فی اللفظ و یقال ان اللفظ و الکیان

من باب التفسير المتبادر لكنه قد يكون بمعنى اللزوم بمعنى مستقته من قدم اللزوم بمعنى التزم ما خذوة
 من مقدمته لجيش بالقطع عن الاضافة وهي الجماعه التي تقدم لجيش في المناسبة بينهما ان مقدمته
 لجيش تكون سابقه عليه ولجيش لا مقامها كذلك مقدمته الكتاب يكون قبل المقاصد وانما قلنا
 بالاشتياق من قدم اللزوم وبالمأخوذه من مقدمته لجيش لان استعمال المشتق منه في معنى لا يفي في اخذ
 من هذا المعنى فلم يرد استعمال المشتق في هذا المعنى قد استعمل المقدمه في مقدمته لجيش باعتبار معناه الوضعي بخلاف
 معنى التقدم فاعلم ويختلف في المعاني ويقال ان تلك الالفاظ تقدم معانيها في الادر كالبان يدرك المعاني اولاً ثم تليقظ
 بالالفاظ فيستقبل منها الى معانيها المذكوره او تلك المعاني تقدم الالفاظ في التلخيص لانها تسلفه اولاً ثم تليقظ
 الى المعاني او يقال بان تلك الامور مقدمه لعمليها على جملتها ومقدمه الكتاب هي ما يذكر
 قبل المقاصد لا ارتباطها به ولفظه وهي على ما يحتمل الكتاب من السبعة الالفاظ والمعاني والنقوش و
 والمركب من الاثنين او الثلاثة لكن احتمال النقوش ساقط لانها غير مقصوده في تدوين الكتاب
 فيجب الاحتمالات الثلاث من سبعة وهي الالفاظ وهدا والمعاني او المركب منها ومن ثم عم الخصار
 في الالفاظ فقد غلط لانه كما لا يخفى الكتاب في الالفاظ لا يخفى المقدمه فيها ومن قصر عليها نظر
 الى ما هو الاظهر من الكتاب ولا يتوهم ان المعاني لا تنصف بالذكر فلا يصدق عليها تعريف المقدمه
 فان جصره الالفاظ لان المعنى والالفاظ توصفان بالذكر وان الارتباط والتفصيص انما هما حصتان
 للمعنى حقيقه دون اللفظ وما ذكر البعض في تعريفها من انها طائفة من الكلام قدمت امام المقصود
 لا يقتضي الاختصار ايضاً في الالفاظ لان الكلام كما يطلق على الكلام الملفظي يطلق على الكلام
 ايضاً فان قلت لو لم يخصر مقدمه الكتاب في الالفاظ يلزم عدم الطريق بين مقدمه الكتاب و
 مقدمه العلم لان كليهما حينئذ يكونان عبارة عن المعاني مع انهم يفرقون بينهما قلت بفرق بينهما بان
 نفس المعاني مقدمه الكتاب وادراكها مقدمه العلم فمقدمه العلم ما يتوقف عليه الشروع في العلم كقوله
 الحد والغايه والموضوع فاذا كان مقدمه الكتاب عبارة عن الالفاظ وحدها اوضح المعاني فالتقدم
 بينهما بحسب مفهوم بان مفهوم الاول ما يذكر قبل المقاصد ومفهوم الثاني ما يتوقف عليه الشروع ايضاً
 في العلم وبحسب المصداق بان مصداق الاول اما الالفاظ فقط او مع المعاني ومصداق الثاني
 انما هو المعاني فقط واما اذا كانت عبارة عن المعاني كمقدمه العلم فالفرق بينهما بحسب مفهوم فقط
 لا بحسب المصداق لان العلم والمعلوم متحدان بالذات ولا فرق بينهما الا بالاعتبار لا يقال ان معنى
 التوقف على شئ عدم المكان الشروع بدونه والشروع بدون الامور الثلاثة صحيح وانما يحصل للغير فكيف

التوقف عليها لانا نقول انه مقيد بوجه البصيرة او يراى بالتوقف ترتيبه الشئ على الشئ ليصح دخول الفاعل
عليه يقال منه الامور الثلاثة انها تعرف اولاً فيشرع في العلوم او اخذ التوقف بمعنى الارتباط والتمسك بال
والاشك انهما يؤيدان معنى الامور الثلاثة فان قيل اذا كان مقدمة الكتاب عبارة عن المعاني الحد والفاصل
والموضوع كما من الاحتمال فكيف يصح قولهم ان مقدمة الكتاب من بيان الحد والغاية والموضوع للموضوع
ظرفية لشيء لنفسه واتحاد الاسمين والاسمين قلنا مقدمة الكتاب هي المعاني المخصوصة المعبرة عنها بالانفاطاط المخصوصة
لا المعاني مطلقاً فالاسمين اسم الفاعل هو الاول والاسمين اسم المفعول هو الثاني والاوّل مقدمة الكتاب
وادراك الثاني مقدمة العلم به التحقيق ما يراى بالمقدمة التي تورد في اوائل الكتب واما في القياس والتحجج فلما
معان اخرى هي ما يتوقف عليه صحة الدليل كما يجاب الضرر او القضية التي جعلت جزئ قياس او تحجج
قلت ان مباحث الالفاظ ليس الشرع في العلم متوقفاً عليها ولا للسائل المنطقية ارتباطاً بها فوجه كذا
في المقدمة قلت الغرض من تدوين العلم الافادة والاستفادة وكلاهما يتوقفان على الالفاظ فمن
بذه الحجة صارت مربوطه بالسائل المنطقية فلذا اورد ما في المقدمة اما من قال ان المقدمة ما يذكر قبل البحث
فلما مناقشة في جعلها من المقدمة فافهم العلم لتصوره في الحاشية اشارة الى الترادف لان المعرفه ما يتصور
واحد فصار معناها واحداً وما راعى البعض من انه تعريف لفظي لا يساعد ما بعده ويحتمل ان يكون تبينها
على كون المقسم علماً حصولياً واما التبادر بالعلم ونقيضه لان غايته المنطق مستلزمة لرسمه وهو متوقف على
معرفة العلم باقسامه لانه بالمعلم ان العلم بدسي ونظري والنظري يتحدج في تحصيله الى الفكر والفكر قد
يقع فيه الخطا فلا بد من عاصم فكيف يعلم ان غايته المنطق هي العصمة وهو عاصم فلذا شرع بتعريف العلم
وهو الضمير ارجع الى التصور كما هو الظاهر بقربه الى العلم واذا كان مترادفين فتعريف احد بهما بعينه
تعريف الاخر الحاضر عند المدرك اى الموجود عند من قام به الادراك سواء كان بالتحضور او بالحصول او
بالارتسام فيه او في الالة فيستل جميع اقسام العلم من الحصول والحدوث والواجب والممكن والكلام الخ
وجميع الحارة من العلم بالكنه وبالكنه وبالوجه وبالوجه بجميع المذاهب في العلم من ارتسام صور الخبيئات في الالات
وفي النفس ما يذكر كما في النفس والحواس وفيه اشارة الى ان العلم وجودي لا هدمي كما ذهب اليه القائلون
بالازالة لان الضرورة شاهدة على ان وقت الاكتشاف يحصل شئ لم يكن قبل فليلا انه نزول غاشي
وهذا هو وجه اختياره بهذا التعريف وعدوله عن التعريف المشهور فان قلت الترادف بين العلم والتصور
كما نفهم من عبارة البصير يدل على كون التصور عما شاع لا بجميع ما يشمله العلم مع ان التصور ليس الا من اقسام
الحصولي قلت المراد من العلم ههنا الذي هو قسم التصور والتصديق واليهي والتطري وهو ليس

الا الحصولی فالمتصور مراد به تقسیم التعریف و تقسیم العام الی قسمین ان كانا قسمین لبعض اقسامه اب
 لتبوع الفرض لا یقرب ان القسم ما یکون مشترکاً بین الاقسام وهو لا یتصور الا عاماً فاذا انحصرت المتصور
 والتعبدین او البديهي والنظري فاختصاره ليقضي انحصار جميع اقسامه فيهما مع ان الحضور في التقاطع
 ليس الكافي لاننا نقول مورد القسمه مطلق الطبيعة لا الطبيعة المطلقة وينسب حكم بعض الافراد الی مطلق
 الطبيعة فاختصار الطبيعة في القسمين باعتبار بعض الافراد ولا يستلزم انحصار جميع الافراد فيها ولا يلزم
 من اجتماع الاختصار باعتبار فرد وعدم الاختصار باعتبار فرد آخر في الطبيعة اجتماع الحقيقةين
 لانها من جملتين لا من جهة واحدة او يقال باز لا بد من العموم في القسم الحقيقي والقسم التقسيمي حقيقة لانها
 نوع من النواع العلم وهذا النوع ينقسم باعتبار جميع افراد الی القسمين والمشتراك بين جميع اقسام
 العلم ليس مقسماً للتصور والتعبد ليق حقيقة بل هو مقسم للقسمين اللذين هما الحضور والاحصول ويختص
 فيهما فافهم فانه دقيق والحق انه اى العلم من اعلى الی اظهر البديهيات لا تخفى بداهته على احد وبت
 محتاجة الی التبيين اذ لا خلاف في ذاته والتبيين نزل النفاذ على الخبر المقبول عن ادراك كنهه كما ان الحسوس
 قد يكون ظاهراً غاية الظهور حتى يعجز البصر عن تمام البصيرة كاشس ككن في العقول يجوز ان يكون
 عند العقل ويعجز العقل عن تمام ادراكه قال في الحاشية اعلم ان في العلم ثلاثة مذاهب قال الامام الرازي
 انه بديهي وحمديج وقال الامام الغزالي انه نظري وادراك حقيقة عسير المجهوز قائلون بخلافه
 انتهى حاصله ان الامام الرازي ذهب الی بذنية العلم وقال تحديد مح لان غير العلم لا يعلم الا
 بالعلم فاو علم بعينه لزم الدور والتوقف معلومية كل منهما على معلومية الآخر والغزالي ذهب
 لنظرية وقال تحديد عسير وطارق مستر في القسم والمثال واما تحديد العلم بجارية محبرة فامتنع
 والفصل في التبيين فذلك مستحسن في اكثر الاشياء المحسوسة فكيف لا يتعسر في العقلية تشابهها في الحسوس
 العام والفصل في بنجامة وجهو الحكماء وطائفة من المتكلمين قائلون بنظرية وعدم تعسر تحديد لانهم ذكر
 دالة تعريفيات كثيرة فالتفت ان علم العلم علم حضورى والبديهة من اقسام الحق وسيله فكيف يقال
 ان العلم من اعلى البديهيات لانه ليس بديهي فضلاً عن كونه اجلاء قلت ان علم ما هو في مرتبة العلم
 وهو مرتبة الاكثاف بالعوام من الذمينة علم حضورى لان علم النفس بذاتها وصفاتها علم حضورى
 بخلاف علم ما هيته العلم فانه حصولي لتعلقه بالمهية الكلية الحاصلة في الذمينة فانهم

سلك قوله فافهم لعلنا نشاره الی الايراد الذي يذكر في هذا المقام وهو انه علم النفس بذاتها وصفاتها لا شرعية
 فلم حصولي لا حضورى لانه لو كان علم النفس بذاتها علماً حضورياً لكان ذواتها حاضرة عندنا فلم يقع الاختلاف

منه تحقیق ذاتاً متما مع انه اختلف فيه قدس بعض له انما حركته والسفل ان خراسه انما بسيط فلهذا ثبت ما ادعينا وادعينا
لصفا انما الالفاظية فهو علم ضروري التبه وهذا هو المراد من قولهم المشهور ان علم النفس الباطن انما علم ضروري وليس ظاهراً فيها
مولانا فادام الله وجهه الله

كالنور والسرور قال في الحاشية الاول من الحسيات والثاني من الوجدانيات والظاهر ان تنظير كونه
ان يحيل اشارة الى هو المشهور في مثل هذا المقام ويقال لصفي كالعلم بالنور والعلم بالسرور فلهذا
علم خاص بديهي وبديهته الخاص يستلزم بديهته العام ويرد عليه المنان المشهور ان من منع كون العلم
والخاص مدركا بالكنه ولي من عند نفسي طريق ذوق في دفع هذين المنعين ولكن خوف الجوابين لا يحسن
ذكره انتهى قوله ان النور من الامور المحسوسة والسرور من الامور المعنوية لانه كيفية عارضة للنفس والظاهر
قوله كالنور والسرور تنظير العلم وانظر على ما يستنبط من كلامهم تشبيه امر في الحكم بما امره من اجله ولا
بذلك كتشبيه العلم المطلق بهذا النور والسرور في حكم البديهية يعني كما ان النور والسرور بديهيات
لك العلم المطلق بديهي وهذا انما يصح اذا كان البديهية والنظرية صفتين للعلوم ولا كيف يكون ذات
النور والسرور متصفين بالبديهية وتقبل التمثيل بان يقال العلم المطلق بديهي كنهين العلمين النجسين في تقدير
قبل النور والسرور لفظ العلم فيصح الضم على تقدير عدم كونها صفتين للعلوم لكن لا يسا عدة الظاهر
وعلى تقدير التنظير يكون دعوى بديهية العلم المطلق بغير دليل ولا يتم الا بدعوى بديهية والى التماس
اشارة للمع بقوله في الحاشية ويمكن اه اي ويمكن ان يكون هذا القول اشارة الى ما هو المشهور من
انه تمثيل وهو ايراد امر جزئي لا يوضح المثل والفرق بينه وبين التنظير ان النظر لا يكون من افراد
المنظر له وفي التمثيل يكون المثل من افراد المثل له وداخلية فحينئذ لا بد من تقدير المضاف قبل النور
والسرور ليكونا من افراد العلم المطلق وح يكون دعوى البديهية مع الدليل بان كل واحد من هذين
العلمين علم خاص بديهي وبديهته الخاص يستلزم بديهته العام فالعلم المطلق لا يكون بديهي وهو
المقصود وبرهنا عليه ان بديهته الخاص يستلزم بديهته العام اذا كان الخاص متصورا بالكنه والعلم
ذاتياً له وكلاهما ممنوعان ولقد هذين المنعين عند المصنف طريق ذوق في خوف الجوابين لا يحسن
للازم لم يذكره قبل في الطريق الذواني ان الخاص مقيد بالعام مطلق وكنه المقيد انما هو المطلق
مع القيد ولا شك ان المطلق جزئياً لا يمكن تصور المقيد بدون تصور جزائه واذا كان تصور ذل
هو عبارة عن تصور جزائه بديهي كان تصور جزئه وهو المطلق ايضا بديهي فالعلم حينئذ ذاتياً
للمقيد والمقيد متصورا بالكنه فيكون بديهته مستلزماً لبديهته وهو المطلوب وللبجاء دل ان يقول ان العلم

المقید علم جزئی بمحقق بعضی مخصوص و هو الاستلزام تصور حقيقة العلم فضلا عن بداهته و فرقی بین
 حصول العلم بنفسه و تصورہ فالعلم لطلق و النحان حاصلان من المقید لکن لا یلزم تصورہ لانا
 تفقیر من تصورہ لے لحاظ مستانف و القول بان الطريق الذوقی هو الا حاله لے البدیهه باباه
 کلام المصنف فافهم و ههنا طریق ذوقی آخر لا یجوز حول خوف و من اختاره و تامل فيه صار آمنا
 و هو ان العلم امر انزاعی و افرادہ حصیه و هی عبارة عن تقید المطلق بقیا بحيث یکون التقید فضلا
 و التقید خارجا و لا شک ان المطلق جزء فی المقید و المقید حصه و حقيقة الحصة انزاعیه حاصله من
 الذهن و کنه انزاعی لیس الا ما هو حاصل منه من الذهن فصار العام ذاتیا و الخاص متصورا
 بالکنه و لا شک فی بداهته مفهوم المقید بدیهه استلزام بداهه المطلق العام و المنعان ههنا متکا
 کما لا یخفی علی من له ذهن شافی فالتکلیف ان تصور المطلق فی ضمن المقید بوجه اجمالی کاف و ههنا لکنه
 لا یحصل تصور المطلق بالکنه اذ هو عبارة عن تصور ذاتیات لتکون مرآة لملاحظه الذات و یحتاج
 لے التفصیل و تصورہ بالتفصیل لیس بضروری من ضمن تصور المقید فلا یورث بدیهه بداهه حقيقة العلم
 بالکنه و هی المقصود قلت لا شک من بدیهه العلم لطلق بکنه اذ تصور کنه المقید بدون تصور
 مطلقة بکنه غیر ممکن و ان لم یکن تصورہ بالکنه بالمعنی الاصطلاعی و لیس الکلام ههنا فیه قتال
 نعم نتیج حقیقه عسیر جواب سوال مقدر تقریرہ لما کان العلم اجلی البدات و البدیهی یکون معلوما ظاهرا
 فلم یختلفوا فیه فاجاب بان العلم بالمعنی المصدری الذی یعبر عنه بالفارسیه بدیهه و انما یحتاج
 لاحقیقه لیسوی هذا المفهوم و ان حقیقه ما هی عسیر جدا فاما العسرة و عدمها باعتبارین فلا تدفع بین
 کلامی المصنف فمن قال ان العلم بدیهی اراد بالمعنی المصدری و ذهب لے انه لا یحققه لیسوی
 هذا المفهوم و من قال بنظر تیه اراد المصادق و منشأ انزع هذا المعنی و ذهب لے ان هذا المفهوم
 عنوان له حقیقه غیر ذلک فعند بعض من مقوله الکیف و بعضهم قالوا انه من مقوله الاضافه و بعضهم
 لے انه من مقوله الانفعال و لا شک ان جمیع هذا المعانی توجد من الصورة الحاصلة فلهذا منشأ
 اختلافهم و الحق هو الاول لان العلم متصف بالمطابقة و الاستلزام و الاخیر ان لا یصفان بهما و
 و انکشاف الشئ لا یکون الا بکیفیه حاصله من الذهن و لیس العلم الا انکشاف و انکشاف فافهم ان
 کان امی ذلک العلم اذ عانا امی اعتقاد نسبت خبریه امی اسنادیه حاکیه لیسح المسکوت علیهما سؤ
 کاشیه ایجابته اوسلبیه حلیه کانت اوشروطیه التصالیه اوالفصالیه تصدیق و حکم هذا الکلام ید
 علی التحدی و التصدیق لان التصدیق و الحكم و کونه غنیه کما قال من الحاشیه خلا فالامام الرازی

فان الحكم عنده جز من التصديق لان التصديق عبارة عن مجموع الادراكات اشملت وحكم
واختار المصنف نذهب بالحكماء لانه موافق لفرض الفرض والاعتقاد ان يبلغ الى احد لا يتبع احتمال الغيبر
جرم وان لم يبلغ الى الحد المذكور بل يتبع احتمال الجانب الخالف احتمالاً مرجوحاً فهو ظن وادراك المرجوح
وهم وهو قسم من التصورات كما استفت عن قريب ومع بلوغ ذلك الحد ان لم يطابق الواقع فهو حيل مركب ان
طابقه فاما ان يميز ولا يميز فهو يقين وان زال فهو تقليد قد يقال الجرم اما ان يعبر مطابقة للنجاح
اولا ليعبر فان اعترضت فاما ان يكون مطابقاً او لا يكون والا اول اما ان يمكن للحاكم ان يحكم سجناً فاولاً
يكن فان لم يكن فهو يقين وتجمع فيه ثلثة اشياء الجرم والمطابقة والثبات وان لم يكن فهو الجرم لمطابق
غير البات والثاني اى الجرم غير المطابق هو الجهل المركب وغرط الطعن بانه اليقين عليهما وعلى الظنون
الصرف لخلوه اما عن الثبات وحده او عنه وعن المطابقة او عنها وعن الجرم وعن تقسيم ما يعبر فيه مطابقة
النجاح الى اليقين وظن واما لا يعبر فيه فالكان لا يخلو عن احد الطرفين فاما ان يقارن تسليم او انكار
فالاول مقسم الى مسلم عام اما مطابق لسياسة الجمهور او محدود وتسلمه طائفة وله خاص لسياسة شخص العلم
او لتعلم او منازع والثاني يسمى ضعفاً منه الصادر به العلوم وتبنى عليه المسائل ومنه ما يرضه القائل
وان كان متناقضاً لما يعقده لثبوت مطلوبه ومنه ما يلزمه بحسب الجدل عنه ومنه ما يقول القائل
باللسان دون ان يعقده كقول من لا وجود للموتة مثلاً فان جميع ذلك يسمى اوضاعاً وان كانت اوضاعاً
فخلقة وقد يكون حكم واحد تسليمياً باعتبار وضعها باعتبار آخر مثل ما يلزمه بحسب القياس اليه الى
المسائل وقد يعبر عن التسليم عن الوضع في مثل لا ينازع فيه من المسلمين او الوضع عن التسليم في مثل
ما يوضع في بعض الاقضية الخليفة ورسماً يطبق الوضع باعتبار علم من ذلك فيقال لكل راسي يقول
به القائل او يعبر عن به الخارج وهذا الاعتبار يكون اعم من التسليم وغيره وعند بعض الوضع تسليم
الجمهور او التسليم لسياسة شخص واحد وهذا ليس بمعارف عند ارباب الصناعة فاقسام التصديق
بالاعتبارات المذكورة اربعة علمي وظني ووضعي وتسليمي لا غير ومبدأ البرهان علمي ومبادئ الجدل
والخطابة والسفسطة هي الاقسام الباقية والاشعري فلا يدخل مبادئ تحت التصديق الا بالحجج
نفاذ ما قيل من انه اذا كان التصديق عبارة عن الادعاء والادعاء من الكيفيات العارضة
لشئ بعد الادراك فكيف جملته المصنف قسم من الادراكات فاجاب بعضهم عنه بانه تسليم والاسباب
على هذا التقدير ان يقال العلم بالقصور او تصور منه تصديق كما قال بعضهم الا انه جرى على اشتراك في
القوم وقال الاستاذ قدس سره له الحبيب القاضي مبارك ١٢ له المراد المولوى محمد بن قدس سره ١٢

في شرحه ان الازعان من العلم لانه عبارة عن الانكشاف والامتيار والانكشاف التام للذهن
لا يكون الا في الازعان وهو اقوى مراتب الكشف الا ان يقال للعلم عندهم بمعنى الصورة الحاصلة في
ليس لك وان كان منشأ الانكشاف لان الصورة عبارة عن الشيء الحاصل في الذهن من الخارج بعد
حذف الشخصيات وتجردها عن المادة تجزئاً تاماً او ناقصاً الازعان من الكيفيات النفسانية الثابتة
فيها والا اى وان لم يكن اذ عاينا للنسبة التجزئية بان لا نكون هناك لنسبة اصلاً كما في الاطراف وتكون
النسبة خبرية غير قابلة للازعان كالنسبة التجددية والاشائية او تكون لنسبة خبرية قابلة لكن لا يتعلق
الازعان بها كما في التحليل الشك والوهم لهذه الاقسام كلها من التصورات واليات في تصور نتائج
معرب سادة واسما سمي به لكونه خالياً عن الازعان فالشك لتصور وان كان يتعلق بالتفنية بالقيسمة
الحكاية فان تردد الذهن فيها ويكون جانباً للنسبة متساوياً من فشكل وان كان احد الجانبين راجحاً
والآخر مرجوحاً في المرحوح وهم واعتقاد الراجح ظن وهو قسم من التصديق كما عرفت والتكذيب عند
من قال التكذيب بالنسبة الايجابية هو البينة تصديق بالنسبة السلبية دخل في التصديق وعند غيره من
قبيل الصورة الاحساس المتعلق بالتحليل والتوهم اقسام التصورات يتعلق بالمفردات دون القضايا لان
الاحساس هو ادراك الشيء الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك مكفوفاً ببيئات مخصوصة من الابن
والكم وكيف وغيره والتحليل هو ادراك الشيء مع تلك البيئات ولكن في حال غلبة بعد حضوره والتوهم
هو ادراك معان جزئية متعلقة بالمحسوسات والتفصيل هو ادراك المجرد بعينه سواء كان كلياً او جزئياً
وهما اى التصور والتصديق نوعان متماثلان اى ما بهتان مختلفان لا يصديق احدهما على الاخرى
وليس بينهما تباين بحسب المتعلق فقط كما زعم البعض هما قسمان من الادراك وهو جنس لهما وتفيد
عليهما فاعلم من هذا ان التصديق عند المصنف نوع من الادراك لا كيفية عارضة بعد الادراك كما هو
فذهب المتكلمين فلا تسلم في بعد التصديق من العلم عند المصنف ولفظ الادراك في الاصطلاح
يطلق على معنيين الاول الصورة الحاضرة من الشيء عند المدرك اعم من ان يكون مجرداً او مادياً
جزئياً او كلياً جوهر او عرضاً حاضراً او غائباً حاضراً ذات المدرك او في الآلة وهذا المعنى مراد
للعلم الذي منه المصنف وسائل بجميع انواع العلم والاشياء والثاني المتعلق بالبرعنة بالصورة اصله
من الشك عند العقل وهو خض من العلم لمفسر بالمعنى الاول لاختصاصه بالمحصل وقد يطلق على
الاحساس فقط وهو خض من العلم بالمعنى الثاني لكن هذا المعنى والعلوم بالمعنى الثاني مندرجات
المعنى الاول للادراك والتصور والتصديق نوعان من هذا الادراك السمي بالعلم هذا اذا تعلق قوله

من الادراک بقوله نوعان واما اذا تعلق بقوله متباينان فمفاده ان التصور والتقدير نوعان متباينان من جهة الادراک يعني ان التصور ادراک التصديق ليس بادراک بل كيفية عارضة ليد الادراک فيكون مذموب المعروف المتباين لمحققين ويكون اطلاق العلم عليه مسامحة وليس فيه نقص على كون التصديق ادراکا لاحتمال تعلق قوله من الادراک بقوله متباينان وليؤيده اولوية التعلق بالتقدير فافهم ضرورة لئلا يحكم بالتباين النوعي بين التصور والتقدير ضروري لا يستلزم الى الابد وانما ادعى الضرورة لان ما استدكوا به عليه غير تام وهو ان لكل من التصور والتقدير لوازم مخصوصة متباينة لئلا يلزم الاخران من لوازم التصور التعلق بكيفية وليس التصديق كذلك فتنافي اللوازم يد على تنافي الملزومات والا يلزم اجتماع المتباينين في ذات واحدة ووجه عدم تمامه ان اختلاف اللوازم مطلقا لا يدل على اختلاف ماهيات الملزومات لان لسوا من لوازم الحبس البياض من لوازم الرومي مع ان ماهيتهما وهي الانسان واحدة نعم اذا كان لوازم المهيئة مختلفين لا يحتاج تدان على اختلاف الملزومات وكونها من لوازم المهيئة خير الحصار لا بد له من دليل لجواز ان يكون من لوازم المصنف اولوازم الوجود وقد يستدل بان اقسام التصديق من الظن والخرم وغيرهما مختلفة بحسب النوع لان الاشد والاضعف متباينان بالنوع فالتصور والتقدير اولى باينكون احدا متباينين للآخرين وعليه المنع بانما لا نسلم تخالف الاشد والاضعف بحسب النوع بل يدل الدليل على خلافه لان الحركة الكيفية يكون لبعض منها اشد وبعضها اضعف فلو كانا متباينين لولا يلزم من كسب الحقيقة الواحدة المحصلة فهي الحركة من امور متباينة بالذات بخلاف وبالجملة لا يتم هذا الدعوى الا بدعوى الضرورة فيها او في مقدمات وليعلم يرجع الى الضرورة فلا فائدة في الاستدلال فافهم نعم لا حرج في لا امتناع في التصور في تعلقه بغيره من نفسه ونقيضه ومقابلته في نوع التوهم من ان يتوهم ان التصور والتقدير اذا كانا متباينين بالذات فلا يتعلق احدهما بالآخر ووجه الدفع ان التباين الذاتي لا ينافي التعلق والتصور متعلق بنفسه ونقيضه وهو اللصور ومقابلته وهو التصديق لان مفهوم كل منهما يحصل في الذهن وهذا هو التصور فان قلت ان الواجب لتساوي لا يتصور كما علمت فكيف يتعلق التصور بكيفية قلت ليس المراد لتعلقه بجميع اقسامه بل المراد لتعلقه بكل شئ بنحو ايجازه فالواجب وان كان تصوره بالكنه متبعا لکنه متصور بالوجه فيتعلق

على او على خبر العلوم حيث قال في شرح هذا الكتاب ثم هو نفس الـ اخذ ۱۲
 له فافهم بعد اشارة الى ان دعوى الضرورة في مقدمات الدليل فلا يتم ضرورة المطلوبة بل يكتفي بها ولا تضر عن التطويل بلا طائل

التصور باعتبار الوجه فظهر من هذا ان المصنف اختار مذاهب الاولين المحققين من المتأخرين من ان البناء
بين التصور والتصديق بحسب لما بهية لا بحسب المتعلق كما هو مذاهب البعض قال في الحاشية خلافا لذلك
فان الحكم في الوقوع لا يتعلق به الا الحكم اى التصديق وسياتي في بحث التصديقات وههنا
من مقام بيان البناء ان المتعلق شك مشهور بين القوم وهو اى اشك ان العلم والعلوم متحدان
بالذات اى مبيتهما واحدة وانما الفرق بينهما بالاعتبار فاذا تصورنا التصديق فهاى التصور والتصديق
واحد لكون احدهما علما والاخر معلوما وقد قلتم فيما مر انهما اى التصور والتصديق متجانسان حقيقة
لانكم قلتم انهما نوعان متباينان فحصل الاشكال ان العلم والعلوم متحدان بالذات واذا تصورنا
التصديق صار التصور علما والتصديق معلوما فيلزم كونهم متحدين لما مر من اتحاد العلم والعلوم مع
انما متجانسان فيلزم اجتماع المتنافسين الاتحاد والتماثل حتى شي واحد وهو ع قال في الحاشية
اعلم ان مدار هذه الشهية على ثلث مقدمات تلقيتها المحققون بالقبول الاول ان العلم والعلوم متحدان
بالذات والثانية ان التصور والتصديق حقيقتان مختلفتان والثالثة ان التصور متعلق بكشية علم
انه قد تقرر الشبهة باعتبار النفس التصديق وحده فالجواب ان المتعلق بكشية لا يستلزم متعلق بكل وجه
فيجوز ان يمنع تعلقه بحقيقة التصديق ولكنه يجوز لتعلق به باعتبار وجه ورسمه الا ترى ان حقيقة الواجب
يمنع نظوره بالكلية وانما يجوز بالوجه وان المعاني المحرقة تمنع نظوره با وحده وانما يجوز لعدم صميمية
اليها فتدبر وقد تقرر شبهة باعتبار المصدق به وهو المراد ههنا وعليه بناحل المذكور ولا يحرم ان
المذكور عن التقرر الاول ههنا فان النسبة المشكوك بتعلق بها اشك وهو تصور واذا زال الشك تعلق
بها الاذغان وهو التصديق فقد تعلقا بشي واحد بالضرورة هذا انتهى قوله مدار هذه الشهية اى منها ما
تسلم هذه المقدمات الثلاث لانه لم تسلم واحدة منها لم يرد الاشكال كما هو الظاهر قوله تلقيتها اى اخذ
هذه المقدمات المحققون بالقبول ولم يقدحوا في شي منها قوله قد تقرر شبهة باعتبار النفس التصديق بان
اذا تصورنا نفس التصديق وكنه بالمقدمة الثالثة فالنصور وكنه التصديق يكونان متحدين بالمقدمة
الاولى وقد قلتم انهما متباينان بالمقدمة الثانية قوله في الجواب اى حين تقرر شبهة باعتبار النفس
التصديق فيجوز ان قولنا تصور متعلق بكشية ليس المراد منه تعلقه بكل شي بجميع النجاء بل المتعلق بوجه
من الوجوه فيجوز ان يتعلق بالتصديق باعتبار وجه ورسمه ومنع تعلق التصور بحقيقة التصديق وكنه
بالمقدمة الاولى لا يلزم الا الاتحاد اى اتحاد التصور مع وجه التصديق ويجوز ان يكون متحدان مع
وجه ومتباينان بحقيقة فلا يلزم المناقاة لاختلاف المحققين نعم لو تعلق بحقيقة يلزم المناقاة وهو ممنوع

نقوله الا ترى انه تأييد للاقتناع حاصله ان حقيقة الواجب لتعاضد يمنع لصورها بالكلية وانما يجوز
بالوجه وان المعاني الخفية لا يتصور وجودها لعدم استقلالها وانما يجوز لصورها بعد ضمها بتعلقها بها
لكل يمنع لصور التصديقات بحقيقة واستدل عليه بعض بالعلم المتعلق بالتصديق علم حضورى لما هو
علم النفس بذاتها وصفاتها علم حضورى والكيفية الازعائية من صفات النفس فيكون علمها حضورى
والتصور من العلم المحصولى فكيف يتعلق به فتأمل قوله فتدبر اشارة الى ان تصور كنه التصديق ان كان
ممنوعا لکن لو فرض لصوره يلزم الاسخا وبالمقدمة الاولى والتغائر بالمقدمة الثانية فيلزم صدق
الشروطيتين المتشافيتين الاولى لو فرض لصور كنه التصديق يلزم الاسخا وبالمقدمة الاولى والتغائر بالمقدمة الثانية فيلزم صدق
والاخر معلوما وبها استدل ان الثانية لو فرض لصور كنه التصديق يلزم التغائر بينهما لانه قد ثبت انهما
مختلفان بالحقيقة ولو قيل ان مقارنهما غير صادق فلا يلزم صدقهما قلنا صدق المقام ليس بضروري
في الشرطية ولك ان تقول ان الثاني بين تالى الشرطيتين لا يستلزم الثاني بينهما لواز ان يكون
المقدم محالا مستلزما للقيضين قوله وقد قيل لعل آخره اى لغير الاشكال المذكور باعتبار تعلق
به التصديق اى القضية وهذا هو المراد منها والحمل الذى ذكره هو لقوله وخلفه مبنى على هذا التفسير
ولا يجزى الجواب المذكور فى المتن عن تقرير الشبهة باعتبار تعلق لصور نفس التصديق لان حاصل
الجواب القول بالحالة الادراكية المغايرة للعلوم وفى صورة الازعان ليست حالة ادراكية مغايرة
للاذعان بل هى عنه فلا ينفع هذا الجواب ولك ان تقول ان الحالة الادراكية التصديقية متحد مع
الاذعان وعند تصور التصديق يكون حالة ادراكية تصورية فما المانع بالتغائر النوعى بين التصديق
وهذه الحالة التصورية فالجواب جار فى كل من التقريرين فالتخصيص بالشأن فى الحكم والاعتناء بالبيان
المعولان جريان الحمل المذكور بحيث لا ينفق أصل الشبهة الا بالاجابة الجواب المذكور انما يجيب على تقدير اخذ
التصديق بمعنى المصدق به لا ليساعده كلام المصطلح أبى عنه لانه قال وعليه

له فية اشارة الى ان علم ذاتيات التصديق ومبنيه يجوز ان يكون حصولها وان كان علم النفس الكيفية من حضورى ١٢ منه قدس سره
لأن قوله والاعتذار حاصل الاعتذار ان الحمل المذكور فى المتن وان كان ممكنا عن التقرير الاول للشبهة الغير بانبات التغاير النوعى
بين التصديق والحالة الادراكية التصورية لكن وتخصيص توجيهه بالتقرير الثانى ارادة المصنف ان الجواب بحيث لا ينفق الشبهة
الا به انما هو الحمل المذكور لا التقرير الثانى واما التقرير الاول فيندفع بكلام الجوابين وحاصل عدم قبول العذر بالشأن قدس سره
ان هذا وان كان ممكنا فى نفسه لكن ليس مراد المصنف اذ هو ينادى بتحصن توجه الحمل الى التقرير الثانى وعدم ثبوت الدلائل لقوله وعليه
بناء على المذكور ولا يجزى الجواب عن التقرير المذكور الاول مع انه قال فى المتن فتفاوتها كفاوت النوم واليقظة آه هذا كلامه

تعلم ان ليس فيه شائبة الخبيثة المحترقة فالتوجيه من جانب من قبيل توجيه القول باللا يعنى به قائمه ثم اعلم انه اذا احتج الى بيان
ولا يجزى الجواب عن التقرير المذكوران الظاهر من كلامه في المتن بهذا التقرير الاول وهو خلاف المقصود عنده لعدم تطابق
الجواب المذكور في المتن فدفعه به مرديا بان المراد غير الظاهر بل بالحق الجواب بالسؤال فالمراد بالجواب المذكور هو جواب المتن الذي
فاندفع قبل جوابه عن الاول من ان قوله وعليه بالحل المذكور ليس آبه عن لان باربع ذكرك الخبيثة على تقدير اخذ تصديق بمعنى
المصدق به وكذا قيل ان المقصود لا تجري الجواب المذكور في المنية مهناى في تقرير الشبهة المسطورة في المتن الاول فلما
سبق واما الثاني فيقع كونه خلاف المساق كما مر وعدم الحاجة الى بناء باطل في نفسه لانه كما فرض منع تعلق التصديق بخلافه انما لا ينافي
من تعلق التصور بالمصدق به بل وجه ما اتحاد التصور والتصديق لولا عند المعنى فالجواب المذكور في المنية تجري على كل من التقريرين
والتحصيل يحكم على ان هذا القائل صرح في ما شئت على شرح القاصي بان التخصيص جريان الحس على تقرير الشبهة دون تقرير آخر
بل مرجع فعله من في الشككتين الناقض فلا غيره به فتأمل ١٢ فادام احدكم قوله اشارة الى تقرير الشبهة آه يريد قدس سره انه
لما كان تقرير الشبهة بهذا وقد علم ان الجواب المذكور في المتن يتوجه الى هذا التقريرين الاول فنثبت انه لا تجري الجواب المذكور
عن التقرير الاول لقوله فان آه دليل لا يجزى الجواب في ضمن اشارة تقرير الشبهة والحاصل ان تقرير الشبهة هذا بانها شائبة لا تجري
الجواب المذكور في الشبهة اليه فالكبرى مطوية فاندفع ما توهم من انه لا يملك ثمرة مدلول قوله فان آه الامم وتقرير الشبهة باعتبار
المصدق به فافهم فانه ظاهر ما يجر على من لا دله يكتفي في المتن والحق السمع وهو شهيد ١٢ مولانا فادام احدكم

بناء الحل المذكور ولا يجزى الجواب على التقرير المذكور قوله فان النسبة المشكوك في اشارة الى تقرير الشبهة
باعتبار المصدق به بان النسبة المشكوك في القضية متعلق بها الشك وهو موضوع واذ زال الشك
متعلق به الادعاء وهو تصديق فقد تعلق بالشئ واحد وصار كل منهما علما بهذا الشئ ومتحد معه ومتحد
المتحد يكون متحدا فيلزم اتحاد التصور والتصديق وحله اى حل الاشكال او الحل هو ما يقصد به ان
ما ذكر فيه غلط ونشر سور فهم ولولا هذا لما وقع فيه ذلك الغلط وبني وبين المنع مناسبة من حيث
التعرض بالمقدمة المعينة ومخالفة من حيث انه لا يقصد به طلب الدليل بخلاف المنع ولهذا قد يذكر في
مقابلة المنع على ما قدرت به اى اودت هذا الحل اننا لا غيرى فان قلت قد اورد السيد الزاهد في حاشية
على الحاشية الجملية والعلامة القوشجي اليزد بهب اليه فكيف تيفرد به المعرفات المراد بالتفرد والتفرد
في هذا البيان لانه القول بالحالة الادراكية فان العلامة القوشجي وان قال بالحالة الادراكية لكن
لم يقل بالصورة الحاصلة كما قال المعنى والسيد الزاهد قال يحمل هذه الجملة على الصورة والمعلوم متعرج لاد
يقال لعدم شهرة هذا الكتاب في زمان المعنى فليس له الرجوع اليها فانه هو المستخرج بهذا تحقيق ان العلم في
مسئلة الاتحاد اى في بحث يتوكلون فيه ان العلم والمعلوم متحدان بالذات بمعنى الصورة العلمية اى الصورة

الحاصلة في الذهن فانهما اى هذه الصورة من حيث الحصول في الذهن مع قطع النظر عن اكتسابها بالعلم
 معلوم يتعلق بالعلم ومن حيث القيام به اى الاكتشاف بالعوارض الذهنية علم يكشف بالعلوم فاعلم بالعلوم
 متحدان بالذات لانها عبارتان عن الصورة الحاصلة ومتغيرتان بالاعتبار فبالاعتبار باعتبار الحصول معلوم و
 وباعتبار القيام بالذهن علم فبحسب الظاهر ثم التفتيش من نفسك الرجوع الى الوجود ان بان العلم
 محصلة من لوازمها الاكتشاف وعلم للملاكم لوجب السمو والناظر لوجب النور وهذه اللوازم لا يكون
 منشأ المفهوم الا تترعى بل مشأه واللوازم متحدت بالذات فلا بد من اتحاد الملزومات والصورة الحاصلة
 تابعة لمعلوماتها المختلفة المتبانية فلا تكون واحدة فكيف يكون هذه اللوازم لها فاعلم ان العلم كيفية فاعلم
 بانفس سوكة الصورة الحاصلة مشتركة بين جميع العلوم وهذه اللوازم مستندة اليها فاعلم ان تلك الصورة
 العلمية لها صارت علما بحيث يطلقون عليها العلم كما هو المشهور لان الحالة الادراكية اى الكيفية الحاصلة بعد
 حصول الصورة في الذهن قد خالطت اى تلك الحالة بوجودها بالانطباق اى وجود الحالة المنطوية في
 الذهن خلط بالصورة فيه بحيث يكون وجودها وجودا واحدا خلط الطائفتين اى اى موجب بالانطباق
 والاتحاد في الجملة كالحالة الذوقية اى الحالة الادراكية التي في القوة الذاتية بالمدركات اى الفروع
 اطعم حين حصولها في الذاتية فصارت اى الحالة صورة ذوقية واسمية اى الحالة الادراكية التي في
 القوة السامعة بالمسموعات اى الاصوات حين حصولها في السامعة وهكذا اى مثل الذوقية والسامعة حالات
 آخر كالحالة الشمية بالشمومات وهى الروح والسمية بالشمومات وغير ذلك فلك الحالة اى الادراكية
 ينقسم الى التصور والتصديق وهى مورد التقسيم بالذات والصورة انما هى بالعرض لا اختلاطها بهما فافق
 الى الحالة المتصورة ولتصديقه كفاوت النوم واليقظة العارضين لذات واحدة كزيد مثلا المتبانية
 المتغايرين بحسب حقيقتها اى حقيقة النوم واليقظة فان حقيقة النوم متغاير الحقيقة اليقظة والكانا عارضا
 لذات واحدة لك حقيقة التصور غير حقيقة التصديق وان كانا عارضين لذات واحدة وهو المصدق به فلا
 يلزم من اتحاد المعروض اتحاد العوارض فنكرنا هذا لتحقيق توضيح ان هذا الشك انما يرد اذا كان العلم
 الصورة العلمية كما هو المشهور لان الاتحاد بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على هذا التقدير ولتفتيش ان العلم
 هو الحالة الادراكية التي توجد بها الصورة الحاصلة وهى منشأ الاكتشاف وهى العلم حقيقة وهى ليست
 بمشقة مع معلومها وهى التقسيم الى التصور والتصديق فالحالة الادراكية المتصورة ليست مشقة مع
 التصور ولا التصديق مع المصدق به يلزم اتحاد التصور والتصديق فهما والكانا عارضين لذات واحدة
 كالنوم واليقظة العارضين لذات واحدة لكنهما متبائنان بحسب حقيقتها قال في الحاشية اجاب عن

عن هذا الشك بان اتحاد العلم والمعلوم مخصوص بالعلم للتصورات وانت تعلم ان ذلك بعد تسليم ان المقسم
 الى التصور والتصديق هي الصورة الحاصلة محكم لا مسلح لانه القواعد العقلية التي حاصل ما اجاب البعض
 ان اتحاد العلم والمعلوم انما يكون متحد مع المصدق به يلزم من اتحاده مع اتحاد مع التصور فاعترض عليه
 المصنف بان بعد تسليم ان المقسم الى التصور والتصديق هو الصورة الحاصلة القول بتخصيص الاتحاد بالعلم
 التصوري دعوى بلا دليل لانها لا كونها صورة حاصلة بيان فما يخص على ان قواعد المنطق ودلائل
 للتخصيص في القواعد العقلية وبما اجاب المصنف اندفع الاشكال بان العلم من مقوله وكيف وحصول الاشياء
 باقتضاها فاذا حصل صورة الجوهر مثلاً في الذهن تكون جوهر اوهي علم والعلم كيف فيلزم كون الشيء الواحد
 داخل تحت المقولتين ووجه الدفع ظاهر بان العلم بمعنى الحالة الادراكية من مقوله وكيف واما الصورة الجامعة
 فهي ثابتة لمعلومها وليست من مقوله وكيف الا اذا كان معلوما منها فان قلت ان الحالة الادراكية اذا كانت
 متحدة مع الصورة الجوهرية الحاصلة في الذهن مثلاً وصادقة عليها وكيف صادق على الحالة الادراكية
 فيصدق على الصورة ايضاً وهو حسن حال لما نتجت فيلزم دخول الصورة تحت المقولتين ايضاً يلزم كون
 الصورة عاملة لان العالمية لان العالم ما قام به العلم واذا كان عبارة عن الحالة الادراكية فهي قائمة
 بالصورة متصفة بها فصار عالمية وهذا كما ترى قلت الحالة الادراكية قائمة بالذهن لانها تحدث فيه
 لانه الصورة وبهذا الوجود القائم قد خالطت بالصورة وليس هذا الخاطف خاطف انفسها يلزم قيام
 عرضين بموضع واحد وكون الصورة عاملة بل منتزعة من الصورة ومتحدة معها في الوجود قائمة بالذهن
 والعالم ما قام به العلم فالعقل عالمية لقيام هذه الحالة الادراكية فيها فهذا الحالة تليست لازمة للصورة ولا
 ذاتية لها والاما وجدت في الخارج معرفة عنها بل من الاعراض التي لا يعرض لها الا في الذهن
 وصدق وكيف على هذه الحالة صدق ذاتي وصدق الحالة على الصورة صدق عرضي فثبت الصديق
 مختلفان فلا يصدق وكيف على الصورة بالصديق الذاتي فلا يلزم كونها من مقوله وكيف لا تشارك
 لما يتحققها فافهم لا يقال اذا كانت بجالة انتزاعية فكيف يكون كيفاً لانه انما يدخل تحتها ما كان حقيقة متباينة
 لانا نقول كونها انتزاعية لا ينافي الكيفية كالكيفيات المنتزعة في الكليات وانما ينافيها اذا كانت اعتبارية
 محضه وليست لك فان قلت اذا كانت الحالة قائمة بالذهن لا بالصورة فلا يكون محموله عليها ولا يكون
 عرضاً لها فكيف يقال انها تصدق على الاشياء الحاصلة في الذهن صدقاً عرضياً وحملها عليها من
 قبيل حمل الكاتب على الانسان كما صرح ببعض الاذكياء قلت يكفي الحمل علامته لمحمول سوار كان احدهما
 حالاً في الاخرى كلاهما حالان في ثالث وهما الصورة والحالة قائمتان بالذهن فمن القدر يكفي حمل احد

واحد فلذا اور وہاں سے عبارتہ واحدہ للاختصار والاحتمالات العقلیۃ مہما ستمۃ الاول انیکون مسیح
 التصورات والتصدیقات بدہیۃ والثانی انیکون جمیعہما نظریا والثالث انیکون التصورات کلہا بدہیۃ
 والتصدیقات بعضہا نظریۃ وبعضہا بدہیۃ والرابع انیکون جمیع التصدیقات بدہیۃ والتصورات بعضہا
 بدہیۃ وبعضہا نظریا والخامس انیکون التصورات باسرا النظریۃ والتصدیقات بعضہا بدہیۃ وبعضہا
 نظریۃ والسادس انیکون التصدیقات باسرا النظریۃ والتصورات بعضہا بدہیۃ وبعضہا نظریۃ والسابع
 انیکون التصورات باسرا النظریۃ والتصدیقات تمامہا بدہیۃ والثامن انیکون التصدیقات باسرا
 نظریۃ والتصورات تمامہا بدہیۃ والتاسع انیکون وبعض من کل منہما بدہیۃ وبعض الآخر نظریۃ
 والے الاحتمال الاول ذہب طائفۃ من الاشاعرة والی الثانی ذہب جمہ بن صفوان الترمذی والی
 الثالث ذہب الامام الرازی والے الرابع ذہب حکمارا المتقدمون والے الخامس ذہب المتأخرون
 من حکمارو المحققون من المتکلمین واختارہ المصنف ولم یشتہر الذہب الے الاحتمالات الباقیۃ ولا نظریۃ
 ای لیس جمیع الافراد من کلواحد من التصورات والتصدیقات نظریا متوقفا علی نظر صنفہ کاشقۃ للنظری
 منہا لیس نظریا یمتنع بتخصیصہ بدون النظر قال فی الحاشیۃ اعلم انقسم الے الضروری والنظری ما کان
 ممکن الحصول فیخرج ما یشخص حصولہ کحقیقۃ الباری وقد صرح بذلک فی شرح المواقف ولہذا ما نقل عنہ
 ان جمیع التصورات ضروریۃ عنده لا یتینا ول تصور حقیقۃ الواجب انتہی ما صلیہ دفع توہم عسی ان توہم
 بان العلم المطلق اذا انقسم الے الضروری والنظری فیلزم انیکون علم حقیقۃ الواجب ایض منہما انہ
 لیس بکک وجہ الدفع ان انقسم الیہما ہو علم الذی یکون ممکن الحصول وحقیقۃ الواجب یمتنع حصولہما
 کما اقرر فی موضعہ فلا یلزم کونہ ضروری ونظریا وبہذا نظر ان ما نقل عن الامام لا یتینا ولہ لان لادنا
 بدہیۃ جمیع التصورات ما سوی حقیقۃ الواجب فانہا لیسست قابلیۃ للحصول فی الذہن فضلا عن البہیۃ
 وقال فی الحاشیۃ الحق ان البہیۃ والنظریۃ من صفات العلم الحوادث ومن ثمہ جوبہا صاحب القوۃ
 القدسیۃ ان النظریات باسرا الیصیر بدہیۃ عنده فلا یرد ب شے یکون نظریا عند شخص بدہیۃ عند آخر
 فاما معنی المتوقف وجہ الدفع ان علم کلواحد مغائر بالشخص فیجوز ان یتوقف احدہما دون الآخر وقد
 یجاب بالتعریف فی معنی التوقف فتدبر انتہی اختلاف فی ان المتصف بالبہیۃ والنظریۃ اما معلوم
 واما العلم فیہما البعض الے الاول واستدل علیہ بان ما یرت علی النظر وحصل بتوسط اولاد بالذات
 نفس الشے من حیث ہو ہولاء الصورة العلمیۃ والمتصف لما نظر الے ان المقصود بالفکر انما ہو علم المعلوما
 لائسہا من حیث ہی ہی فالمرتبت علی النظر والحاصل بواسطۃ انما یکون ما ہو مقصود بہ اختارہا

صفتان للعلم بل للحادث كما هو الظاهر قوله ومن ثم لم يسن كون البدئية والنظرية صفتان للعلم جواز
والصاحب القوة القدسية اي الذي يحصل لجميع المطالب بالافكران النظرية باسرها اي التي يحصل
لنا بالفكر تغير بدئية لصاحب القوة القدسية لحصولها بل بالنظر قوله فلا يراد اشارة له الا يراد بان اذا
كان الشيء نظريا عند زيد وبديهيا عند صاحب القوة القدسية فما وجه توقف النظرى على النظر لان
معنى التوقف في النظرى ما يتبع حصوله بل بالنظر مع انه يحصل لصاحب القوة القدسية بدونه فلا يتبع
النظرى الذي حصل لزيد بالنظر نظريا قوله وجه الدفع جواب عن هذا الا يراد حاصله ان علم كل واحد
من الفاعل وهو زيد ومثلا صاحب القوة القدسية متغاير بشخص فاعلم الشخص الذي حصل لزيد بالنظر
لا يحصل لصاحب القوة القدسية لغيره بل هو شخص آخر فاما كان متوقفا على النظر وهو الشخص الذي
زيد بقية كما كان لانه ما حصل بل بالنظر والحاصل لصاحب القوة بل بالنظر شخص آخر وان كان معلوما
قوله وفي جواب التمس اشارة الى جواب آخر عن الا يراد المذكور بان معنى التوقف ليس كما هو المشهور
من اقتناع الوجود بدون الموقوف عليه بل ما يكون مصححا لدخول الفاعل ويقال انه لبعده سور وجه
لغيره والا فاعلم الحاصل لصاحب القوة وان كان بل بالنظر لكن يقال انه يحصل بعد النظر كما في زيد فاقدر
القوة والجواب الاول انما هو اذا كان البدئية والنظرية صفتين للعلم واما اذا كان صفتين للمعلوم فلا
جواب الا الاخير ولا يجرى الجواب الاول فيه قوله فتدبر اشارة الى ان اخذ التوقف بهذا المعنى فاما
المعارف وهذا الجواب موقوف على جواب تعدد العلة المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام وهو في غير النسخة
فالجواب عند القائلين بكونها صفتين للمعلوم ان النظرى ما يتوقف مطلق حصوله على النظر بان
يتوقف حصوله من افراده على النظر والبدئية بالاي توقف حصوله المطلق على النظر بان لا يتوقف شيء
من افراده على النظر فالحاصل لصاحب القوة القدسية موقوف على النظر في الجزئية لتوقف حصوله في
فرد وهو فاقد القوة على النظر ولا يختلفان بالاشخاص والاقاات ولك ان تقول الاشكال على ما
صح بالقوم من معنى التوقف في كلامهم والمعنى المذكور ليس مصرحا في كلامهم والاصطلاح عليه لا يظن
والا ان يستخرج من كلام القوم فانهم والحق في الاختلاف الواقع بين كون البدئية والنظرية صفتين
للمعلوم او لعل ما حاكم الاستاد قدس سره في شرحه ما يخفى ان وجودا طبقية النوعية سابق على وجودا
وتوقف الطبقية على العامة امر مغاير لتوقف الشخصية عليها ولا مكتسب انما يكون الطابع الكلية لان
لا تكون كاسية ولا مكتسبة كما سيأتي تحقيقه والكاسب عاين للوجود الذي المكتسب فالطبقية الكلية التي
هي مرتبة للمعلوم تكون مسبوقه بها وسابقة على الشخصية ولا يكون واسطة في العروض للشخصية في التوقف

والاجتياز الى العادة فان الوصف في العروص لا يتجدد وصف التوقف والترتيب لان
وجود الخصية موقوف على الكفاية والكفاية على العلية فهنا واسطة في الثبوت ونسب التوقف الى العلم
والعلم فالقول يكونها صفتين للعلم والخصية هما فيه كما قال الميرزا بل انما هو وصفان للعلوم والعلوم كليهما
بالذات بمعنى عدم الواسطة في العروص والعلوم فقط بلا واسطة مطلقا لان توقف العلوم على النظر بالذات
والعلم بعد توقف مرتبة الطبيعية التي هي مرتبة العلم بعدية بالذات فيحقق الواسطة في الثبوت في العلم
لان العلم معلوم فافهم والاى وان كان نظرية الدارمي يستلزم الدور فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين
مضى الدور لانه اذا توقف شيء مثلا على شيء وهو بمرتين مثلا صار بمرتين بمرتين عليه مقدما على الوقوف
واذا توقف بمرتين على انصارا مقدما على بمرتين بمرتين فافهم تقدم الشيء على نفسه بمرتين لانه تقدم على بمرتين
فكان بمرتين مقدما على انصارا مقدما على التقدم على نفسه وهذا هو التقدم على نفسه بمرتين بل بمرتين
غير متناهية يعني يلزم على تقدير الدور تقدم الشيء على نفسه بمرتين غير متناهية كما يلزم التقدم بمرتين
فان الدور يستلزم التسلسل هذا دليل للزوم التقدم على نفسه بمرتين غير متناهية تقريره ان اذا
توقف على بمرتين توقف على فلا شك ان الوقوف على نفس او تقدم عليها وهما مقدمتان
صا دقتان الاول ان نفس الشيء عليه والثاني الموقوف بمرتين الموقوف فلما وجد في الواقع مجموع
ما بين المتقدمتين الواقعتين فاذا وجد الدور في الواقع كان مجتمعا معهما واذا اجتمع فوجد في توقف على
نفس امران متغايران او نفس الحكم المقدمة الثانية وليس نفس الا عليه الحكم المقدمة الاولى فحكم او نفس
التي هي عليه يكون واحدا ما يتوقف عليه اي توقف عليه نفس ايضا فاذا توقف على بمرتين توقف على نفس
على بمرتين ويتوقف بمرتين على نفس فيلزم توقف نفس على نفسها وهي نفس افضل ههنا امران بحكم
المقدمة الثانية نفس الموقوف ونفس نفس الموقوف عليه وهما متحدان بحكم المقدمة الاولى وهي
ان نفس الشيء ليس الا عليه نفس نفس اي يكون نفس نفس او نفس اي يكون نفس نفس ايضا على ان
متحد المتحدتين فيكون حكم نفس نفس على علم او اذا كان موقوفا على بمرتين نفس نفس يكون ايضا موقوفا
عليه فتوقف نفس نفس على بمرتين على نفس نفس او انصارا نفس نفس او موقوفا على نفس نفس وهي نفس نفس
نفس اثبت مراتب ثم قال نفس نفس نفس استلزم نفس نفس نفس نفس متحدة مع نفس نفس
متحدة مع الحكم او حكم نفس نفس او واحد واذا صار موقوفا على بمرتين يكون نفس نفس ايضا
موقوفا عليه وبمرتين موقوف على نفس نفس نفس او انصارا نفس نفس نفس موقوفا على نفس نفس وهي نفس نفس
نفس نفس بمرتين مراتب نفس نفس نفس نفس نفس نفس نفس نفس نفس بمرتين مراتب

موقوفاً عليه ثم تجزى المقدمه الاولى والثانية كما علمت فيخرج النفوس بحسب مراتب وبهذا السبيل غير الناهية
 حتى يترتب نفوس غير متناهية وهذا هو التسلسل فالدور يستلزم التسلسل قال السيد السند في حاشيته شرح المطالع
 ان قولنا الموقوف لنا الموقوف عليه وان كان صادراً في نفس الامر لكن لا يصدق على تقدير الدور
 المراد البطلان حتى يتم الكلام لكونه رافعاً لا مراً لوافي بل استلزامه للتسلسل وايضاً ان سلم صدقه على تقدير الدور
 فلا شك في استلزام قولنا نحن آثاراً لا فاعلاً بجامع صدقه صدق قولنا نفس ليست الا فاعلاً كلام السبيل
 المقدمه الثانية بان تنازع الموقوف والموقوف عليه وان كان في نفسه واقعياً لكن على تقدير الدور غير صادق
 في الواقع فلا يلزم اجتماع النفوس ولتقال ان يقول المقصود البطلان الدور اذا كان رافعاً لا مراً
 كان باطلاً لفصل المقصود فما جاب بقوله ليس المراد آه بمعنى المقصود بهنا ليس البطلان الدور حتى يتم الكلام
 لكونه رافعاً لا مراً حتى بل المقصود استلزامه للتسلسل فهو لا يتم بدون هذه المقدمه وهي على تقدير الدور ليست
 بصادقه ولو علم صدقها فيقال لا بجامع قولنا نفس ليست الا لانها متناهيان فصحة هذه المقدمه معها
 مع فلا يستلزم الدور التسلسل لظلاله واحده من الامرين الذين مبنى الاستلزام عليهما وجيب عن المتن بان
 الدور اذا وقع في نفس الامر وكان من الاواقعيه صار مجاباً لجميع الواقعيات فيكون مجاباً لثبوتها
 المقدمتين لكونها من الواقعيات فيلزم بامروها قيل ان ما يكون موجوداً في الواقع بدون اعتباره
 وانزع الشرع بجامع الواقعيات والدور ليس كذلك لانه معدوم حقيقه ووجوده ليس الا بضرر الفاعل
 واعتباره المقترن فلا بجامع الواقعيات مدفوع بان المقصود ان الدور اذا كان واقعياً لا بد من اجتماعه
 مع الواقعيات واجتماع الواقعات فيما بينهما لا يستلزم الملح الا ان يقال ان تنازع الموقوف والموقوف
 عليه ليس من الامور التي عند القائلين بالدور وقال البعض المحققين التسلسل الذي يستلزم الدور
 هو في الامور الاعتبارية وهو ليس بباطل ويمكن الجواب عنه بان التسلسل في الامور الاعتبارية وان لم
 يكن في نفسه محالاً لكن اذا كان حاصله بالدور يجوز ان يكون محالاً او يقال ليس المطلوب بهنا بيان لزوم
 التسلسل الملح بل بيان لزوم كون شيء مقدماً على نفسه مراتب غير متناهية وهو في نفسه محال فان قلت ان
 توقفه على برب على آما من جهة واحدة او من جهة اخرى وعلى الاول لا التسلسل اصلاً وعلى الثاني
 لا دور فما اجتمع الدور مع التسلسل فلا يستلزم قاست نسخاً لثبوت الثاني لكن الجهات ليست متباينة ومتعارفة
 بالذات متقدمه على كونها موقوفه على كونها موقوفه على كونها موقوفه على كونها موقوفه على كونها موقوفه
 المقصود والاعتبار في الموقوف والموقوف عليه لا يحسب المصدق اليه في الدور فالدور مع بقائه
 يستلزم التسلسل وهو تقدم الشيء على نفسه مراتب غير متناهية فافهم فانه دقيق وقابلاً ستاد قدس سره

في معارج العلوم يستلزم التسلسل للدور ايضا حاصله لو كان الاكتساب بطريق تسلسل لكان مجامعا
 لجميع المقدمات المنطقية وقد ثبت في المنطق بالبرهان انه لا يمكن سبب من سبب بحيث لا يكون فوقه
 كاسب واذا كان المبدأ نظريا كان له كاسب وليس فوقه شيء لفرض كونه مبدأ فيكون كاسبه تناظرا
 عنه والتناظر موقوف على المبدأ والمبدأ كان موقوف عليه فصار دورا فاستلزم التسلسل للدور
 ولا يخفى عليك ان من يقول بالاكتساب بطريق التسلسل لا يعلم انه لا بد له من المبدأ الا ان ثبت
 عليه بطريق الاكراه او تسلسل عطف على قوله لدار يعني لو كان جميع كل واحد من التصورات والتصديق
 نظريا يستلزم وهو متحضر امور غير متناهية لان النظرية يحصل عن غيره وهو ايضا بطريق
 عن غيره وهو ايضا كاسب كذا ينبغي ان لا يذهب الى غير النهاية قال في الحاشية اعترض عليه العلامة في شرح المطالع
 بقوله لزوم التسلسل مبنى على ان التصور لا يمكن اكتسابه من التصديق وبالعكس وهو ليس بثابت
 بالحجة بل بالاستقراء وهو ليس بحجة انتهى حاصله ان لزوم التسلسل على تقدير نظرية لكل موقوف على
 عدم امکان اكتساب كل من التصور والتصديق عن الآخر لانه لو كان الاكتساب لا يلزم التسلسل
 لجواز ان يكون التصورات كلها بدوئية كما ذهب اليه الامام الرازي والتصديقات كلها نظرية فتصل
 من التصورات قوله وهو ليس بثابت آه اي امتناع الاكتساب ليس بثابت بحجة تامة لان الحجج التي
 اورد بها غير تامة منها ما اورد في الشيخ في منطق الشفا حاصله ان الانتقال من امر واحد مفرد الى
 التصديق شيء ليس بممكن لان ذلك الامر لو كان وجوده وعدمه سوار في الیقاع التصديق لم يكن
 مرجحاً فلا يكون له محل في الیقاع التصديق لان موقع الشيء يكون على مرتبة له فعلية المفرد لا يكون
 الا بالانضمام الوجود بان يقال زيد موجود او العدم اليه بان يقال زيد معدوم فان اقترن الوجود
 او العدم صار تصديقا فوقع التصديق لم يكن الا التصديقا واعترض عليه الحق الديواني بان هذا
 يجري في التصورات الا غير فيلزم ان لا يكون التصور حاصل من التصور وهو كما ترى وبان الشيء
 بالانضمام الوجود او العدم لا يكون تصديقاً لم تصدق به فما ذكره الشيخ من مخالفة مثل ذلك غريبان
 مثله وما ذكره السيد الزاهد من الدليل في حاشية المحل الحاشية المحل انه فهو مقدوح اي فتريره وقدره
 في حاشيته عليها ان ثبتت فارجح اليها قوله بالاستقراء آه يعني امتناع اكتساب كل منها عن
 الآخر ثابت بالاستقراء لانهم لم يجدوا التصديق مكتسب من التصور ولا التصور مكتسب من التصديق و
 والاستقراء ليس بحجة يقينية وانما يفيد الظن وهو اى التسلسل باطل لا يستلزم احتضار امور غير
 متناهية وهو محال وقالوا هذا موقوف على حدوث النفس اذ لو كانت قديمة يمكن لها تفصيل امور غير

تتناهية لوجودها في الزمان غير متناهية من الازل ولك ان تقول بعدم توقفه على حدودها بل اذا كانت
قدية لا يمكن لها ان يتحصّل امور غير متناهية لوجود العقل السيولاني فافهم لان عدد التضعيفات الزيد من عدد الاعداد
مثلا اثنان اذا ضعفنا اي اخذنا مرتين صار اربعة فعدد الاربعة ازيد من عدد الاثنين التية وكل عدد من
احدهما اي احد العددين ازيد من الاخر اي من العدد الاخر مثلا اربعة ازيد من الاثنين فزيادة الاعداد اي
الاربعة مثلا يكون بعد انصرام اي بعد تمام جميع اعداد المزيد عليه اي ما زيد على الاخر عليه مثلا اربعة اثنان زيد
على الاثنين بعد تمامه ووجود جميع اعماده وهو مجموع الواحدتين فان المبدأ لا يتصور عليه الزيادة والالم سبق
مبدأ لان المبدأ ما يكون قبل ذلك الشيء واذا كان قبله شيء آخر صار هو مبدأ فلا يكون قبل المبدأ زيادة
والا بعد العر زيادة لان بعده اوساط وهي كما قال والاوساط منتظمة اي التي توجد بين المبدأ والآخر
الآخر منتظمة بصلته بعضها مع بعض متوالية اي متتابعة احدها عقيب الآخر فلا مسامحة للزيادة فيها
والا يلزم اختلال النظم فحينئذ اي اذا كان زيادة الزائد بعد انصرام المزيد عليه ثبت انتظام الاوساط
لو كان المزيد عليه غير متناهية لزم الزيادة اي زيادة الزائد على المزيد عليه في جانب عدم التناهي للمزيد
عليه وهو اي وجود الزيادة في جانب عدم التناهي باطل لاقتضاء انصرام الغير المتناهي وهو يستلزم
التناهي فيستلزم وجود الغير المتناهي وعدمه وتوطئة ان كل عدد يمكن ان يضعف لان التضعيفات
وغيرها من عوارض العدد وعداد التضعيف يكون زائدا على عدد الاصل وهو المضعف لا محالة ولو وجد تسلسل يكون
الاعداد الغير المتناهية موجودة قابلة للتضعيف لما من من المقدمة الكلية فاذا ضعفنا ما يكون اعدادا تضعفها
زائدة على اعداد الاصل وهو الغير المتناهي فمذه الزيادة امان في جانب المبدأ وفي الاوساط وفي جانب
الآخر وهو جانب عدم التناهي والاول لان المبدأ لا يتصور عليه الزيادة والالم سبق مبدأ ملصقة بل صار
المبدأ ما قبله والثاني ايضا باطل لان الاوساط منتظمة متصلة ملصقة بعضها مع بعض فكل واحد فيها الزيادة
لاختلال الانتظام فلا يتصور الزيادة الا في جانب عدم التناهي وقد ثبت ان زيادة الزائد لا يكون الا بعد
انصرام المزيد عليه والقطاع قريادة عدد التضعيف على الغير المتناهي لا يكون الا بعد القطاع وانصرامه
واذا انقطع وانصرام صار متناهيًا فيزم تناهي الغير المتناهي ويصح قال في الحاشية ولا شك ان الامور
الغير المتناهية سوار كانت مرتبة او لا مجتمعة في الوجود او متعاقبة تكون معروضا للعدد بالضرورة فاذا
ضعفنا ذلك العدد ولو تضعيفا عقليا اجماليا فبلغ التضعيف بالضرورة ازيد من الاصل الى آخر المقدّمات
انتي حاصله ان الدليل المذكور يحرم في الامور الغير المتناهية مطلقا سوار كانت مرتبة او غير مرتبة مجتمعة
في الوجود في زمان واحد او متعاقبة في الوجود بحيث يكون احدها معدوما في زمان الاخر لان

كلها معروضة للعدد وكل عدد قابل للتضعيف الى آخر المقدمات قوله ولو تضعيفا عقليا اشارة الى
 دفع توهمهم عن ان يتوهم ان الاعداد اذا لم تكن موجودة مجتمعة كيف تضعف في الخارج كالتفصيل ووجه
 الجمع ان مرادنا ليس بالتضعيف الخارجى التفصيل بل بالتضعيف العقلى الاجمالى وهو حاصل في الامور الغير مجتمعة
 ايضا فان قيل اتمام الدليل موقوف على عدم الزيادة في الاوساط لا منتظما واذ لم تكن مرتبة منتظمة
 في المانع للزيادة فيها فلا يلزم الخلف فكيف يجزئ الدليل في الامور الغير المتناهية مطلقا مرتبة او غير
 مرتبة كما نفهم من عبارة السهرى قلنا ثبت الترتيب بالمجموعات بان يقال مجموع الغير المتناهى موقوف
 على المجموع الذى نقص منه بواحد وهو موقوف على النقص عنه بواحد وبكذا الى الاثنين فيجربى الدليل
 قبائل فان قلت اذا جربى الدليل في الامور المتعاقبة يلزم جريانه في الاعداد فسيطرل لانها تهتم مع
 انها غير متناهية قلت لا تنهى الاعداد عنى اللائقية اى لا توجد في الخارج الا انها تهتم وكل مرتبة
 يمكن ان يكون بعده مرتبة اخرى لكن ليس كلها خارجة من القوة الى الفعل والمراد من المتعاقبة اللتى
 تخرج من القوة الى الفعل ان لم تكن مجتمعة فلا يجزئ في الاخير المتصلة الغير المتناهية بل يجب ان تحصل لعدم
 خروج كلها من القوة الى الفعل وما يخرج لا يكون الا متناهية وبهذا يجزئ في الزمان الغير المتناهى
 في جانب الابد عند المتكلمين القائلين بابدية العالم لعدم كونه خارجا من القوة الى الفعل وتناهى العدد
 يستلزم تنهى المعدود وهذا جواب سوال مقدور وهو ان الدليل انما يبطل عدم تنهى الاعداد و
 والتصورات والتصديقات انما هى معدودات فلا يبطل عدم تنهيهما بالبرهان المذكور فالجواب
 ان المعدود معروض للعدد والعدد لازم له فلو كانت معدودات غير متناهية يلزم عدم تنهى الاعداد
 وهو باطل يبطل عدم تنهى المعدودات فتناهى العدد يستلزم تنهى المعدود والاي يلزم الاقتران
 بين اللازم والملازم فتدبر اشارة الى ضعف الدليل يمنع امكان التضعيف في كل عدد الجواز ان يكون
 التضعيف من خواص العدد المتناهى وبان التضعيف انما يكون عقليا اجماليا وهو لا يوجب وجود مبلغ
 التضعيف في نفس الامر يلزم الخلف في نفس الامر لان لزومه انما يظهر بعد وجود الزائد والنقص في
 نفس الامر وهما ليس لكان او بان العدد امر متزاعى انما يعرض لما دخل تحت العدد غير المتناهى خارج
 عنه ودعوى الضرورة بان كل موجود معروض ولمزم للعدد في حيز التقابل هى في المتناهى مسلم في
 عدليه ممنوع وهذا ما قاله الاساذ قدس بصره في معارج العلوم ولا يعلم التصور اى لا يعرف التصور
 من التصديق بان يكون التصديق معرفا للتصور وهو معروف به

سواء تورقائل فيه اشارة الى ان الدليل لم يجز الا لثبات الترتيب بين الامور فما صار جاريا لانه المرتبة هامة قدس بصره

وبالعكس اي لا يعلم التصديق من التصور بان يكون التصور حجة موصلة الى التصديق هذا جواب لسؤال
وهو ان لزوم الدور والتسلسل الباطل على تقدير نظرية اكل انما يكون اذا لم يكتسب التصور من التصديق
وبالعكس والا يجوز ان يكون جميع التصورات بديهية وجميع التصديقات نظرية ويكتسب الثاني من الاول
ولا يلزم الدور ولا التسلسل فابطال نظرية اكل بدون اثبات امتناع اكتساب احدهما من الآخر
خرط القناد فاجاب بان التصور لا يكتسب من التصديق وبالعكس فانما يكتسب بعض التصورات من بعضها
وكذا التصديقات لا يكتسب الا منها فاذا كان جميع كل منهما نظريا يلزم الدور والتسلسل الباطلين قال في
الحاشية لا تعرض لهذه المقدمة في اكثر المتون ولا بد منه حتى يلزم ان بعض كل منهما بديهي وبعض الآخر
نظري انتهى حاصله ان في اكثر المتون لم يتعرض بامتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس
مع انه لا بد من تعرض هذه المقدمة ليلزم ان يكون بعض كل منهما بديهيا وبعضه نظريا والا يفتي تمام
كون جميع احدهما بديهيا وجميع الآخر منها نظريا ويحصل احدهما من الآخر فلا يثبت ما هو المقصود من
اثبات بعض كل منهما بديهيا وبعضه نظريا لعل وجه عدم التعرض عدم قيام الدليل الشافي على هذه
المقدمة لان المعروف مقول هذا دليل عدم علم التصور من التصديق حاصله ان ما يحصل به التصور يكون
معرفا والمعروف يكون مقولا على المعروف بالفتح والتصديق ليس يقبل على التصور لانه لا يقال ان
التصور تصديق فلا يكون معرفا فلا يحصل به التصور قال في الحاشية والكبرى محذوفة فتمام اشكل كذا
لو اكتسب التصور من التصديق لكان التصور معرفا فيكون مقولا ولا شيء من التصديق يقبل فلا شيء
من المعروف بتصديق انتهى تحرير الدليل بهذا كل معرف مقول ولا شيء من التصديق يقبل فنتج من ان
من الشكل الثاني لا شيء من المعروف بتصديق فثبت الاصل واثبات العكس سيظهر من قوله والتصور
متساوي النسبة وهذا الدليل ليس بتمام لان القائل بان التصور لعلم من التصديق كيف يقول بان
المعرف مقول بل يقول ان المعروف ما يفيد المعرفة سوا كان مقولا او لا ولو سلم منع كبره وهي ان
التصديق ليس بمقول لجواز ان يكون مقولا وقد يستدل على اثبات الضعفي بان المقصود في
التصور الاطلاع على الذاتيات وهي الجنس والفصل او على العرضيات وهي اما اللازم او العرض المتعا
وكل منهما محمول فثبت ان معرف التصور لا بد من حمله عليه وعلى الكبرى بان التصديق مباح للتصور
لا عارض له ولا لازم له فلا يحمل عليه فلا يفيد ويرد عليه ان لا يتم الحصار المقول في ذاتيات العرضيات
اذ يجوز ان يكون لبعض المقولات خصوصية سوى ذلك ولا يتم انه لا بد من التصور الاطلاع على الذاتيات
والعرضيات ولو سلم فغير ان المعروف بالفتح كما يجوز تحصيله تصورا الذات والعرضيات لك يجوز ان يحصل

باذعان الذاتیات والعرضیات ولا بد لابطال من برهان على ان هذا موقوف على اثبات عدم
 حصول الشئ بالمباين وهو بعد في غير النفاذ والتصور مساوی نسبتہ لے وجود التصديق وعدمہ وکما
 ہو مساوی نسبتہ لا یكون علة مرتبة هذا دلیل اکتس حاصله ان التصديق لا یتسبب من التصور لان
 یكون علة للکتب ومرتبة لوجوده والتصور ليس بمرجع لوجود التصديق لان نسبتہ تصور لے وجود
 التصديق وعدمہ سوار فان التصور یوجد سوار وجود التصديق معه کما فی حاله الاذعان اولم یوجد کما
 فی الشک فلا یكون مرجحا کيف یكون علة کاسبة له قال فی الحاشیة ان اراد بتساوی نسبتہ التصور
 لے وجود التصديق وعدمہ ان نسبتہ الی وجوده ہی نسبتہ لے عدمه بلا تفاوت فذلک غیر ظاهر لای
 من دلیل وان اراد ان التصور کما یعلق بوجود التصديق کما یعلق بعدمه کما هو الظاهر من کلامهم
 فسلم لکن جلیذ فقد ان الترتیب غیر ظاهر حاصله انه ان ارید بتساوی نسبتہ التصور لے وجود التصديق
 وعدمہ ان نسبتہ الے الوجود ہی بعینه نسبتہ الی العدم فلا نسلمه لانه لا بد لاثبات هذا دعوی من دلیل
 وان ارید ان التصور یعلق بوجود التصديق وعدمه فهذا الايض الترتیب يجوز ان یكون مرجحا لوجود الشئ
 ما یعلق بعدمه ایضاً علی ان لا نام استواء النسبة علی تقدیر کونه علة لاعم ان التصور والتصديق متباينان
 بالنوع وبین الکاسب والکتب لا بد من المناسبة التامة لمتحی لانقال الذهن منه الیه کيف یكون هذا
 کاسباً للآخر مع وجود التباين النوعی لانا نقول التصديق المطلق والکان متبايناً للتصور لکن يجوز ان
 یكون لبعض التصورات خصوصیت مع بعض التصدیقات کسبها یكون مفیداً له وبهذا یندفع ما قبل ان اثر
 التصور مجرد مثل الشئ فی الذهن مع عزل النظر عن کونه حقاً او باطلاً او کونه حاصله لے نفس الامر او غیر حاصل
 فیها علی خلاف نسبتہ التصديق فان اثره حصول الشئ او لا حصوله من حیث انه واقع او ليس بواقع للتصور
 منه بتحقیق هذا المعنی حتی یصح تعلق الادعان به فلا یترب علی التصور الذی یفید مجرد مثل الشئ فی الذهن
 لبعض کلاهما من التصورات والتصدیقات بدیهی غیر محتاج الے الفکر کتصور الحرارة والبرودة والتصديق
 بان الکمل عظم من الجزر وبعضه ای بعض کل واحد منهما نظری یحصل بالکسب کتصور ملک الجن والتصديق
 بان العالم حادث هذا التصريح علی ما مر من امتناع نظریة کل وبداهتیة وعدم اکتساب احدهما من
 الآخر فثبت ان بعض التصورات بدیهی وبعض الآخر نظری یحصل من البدیهی منها وکلاک بعض التصورات
 بدیهی وبعضها نظری یحصل من البدیهی منها ولا یحصل احدهما من الآخر وبسبب ای ما لا یكون له خبر لا
 یكون کاسباً ای موصلاً الی غیر قال فی الحاشیة خلافاً لبعض ومن ثم غیر تعریف النظر الی تحقیق امر او
 ترتیب امورات حتی حاصله انه مختلف فی ان البسبیط بل یكون کاسباً او لا فذهب البعض لے ان کاسب

وعزير تعريف النظر من ترتيب امور السبب في الامور البسيطة والمركب والمركب اختار ان البسيط
ليس بحاسب فيتعريف التعريف على حاله وهو ترتيب الامور والم قال في السبب ليس مكتسب لعينه كما لا يحصل البغير
الك لا يحصل هو ايضا بالغير والليل على عدم كونه كاسبا ان البسيط لا قبل لعلم الترتيب ولا بد في الكسب
منها ويرد عليه انه لو اصطاحتم على انه لا بد في الكسب من الترتيب فلا مناقشة في الاصطلاح والا لا نهم لزوم
الترتيب فيه بل الكسب والنظر هو ملاحظه المعقول لتجصيل المجهول سوار كان مفردا او مركبا كما عرف به صاحب
التنذيب واليعزير يخرج التعريف بالفصل في الناحية وحده بالانها سبب ان كيف يحصل منها شيء مع انه يصح
التعريف بها الا ان يقال ان مراد المراد ان البسيط لا يكون كاسبا في الاكثر مثل المركب لان التعريف
بالمفرد قليل بالنسبة الى التعريف بالمركب كما قال الشيخ والتعريف بالمفرد وندر خداج اى قليل ناقص
لكن هذا التوجيه لا يلزم قوله فلا بد من ترتيب امور لانه يقتضيه ان النظر ليس بدون ترتيب امور الا ان
يقال المراد انه لا بد من الكسب المنضبط والغالب في الوقوع من ترتيب امور اولى يقال معناه ان
البسيط لا يكون كاسبا بالكسب المعبر وهو ما يكون للعلم والاختيار فيه بدخل لانه لا يكون الا في المركب
واما مطلق الا فاداة فهو في البسيط الغير وليس المراد فيه فلا محذور وبران عدم كونه مكتسبا كاسبا ما
ان يكون مركبا او بسيطا فعلى الثاني اما ان يكون او عينه او غيره فان كان الاول يلزم الدور والرجوع
الثاني فيكون مبنيا له وشي لا يحصل من مبانته وعلى الاول اما ان يكون مركبا من الذاتيات او عرضيا
او منها فعلى الاول لا يبقى البسيط بيطا بل يكون مركبا من الذاتيات وعلى الثاني لم يحصل العلم حقيقة
البسيط لان العوارض لا يفيد حقيقة وعلى الثالث ايضا لا يحصل العلم بالحقيقة لان المركب من الدخل
والخارج خارج فحال كمال العوارض لقائل ان يقول ان التعريف بالعوارض وان لم يكن هذا لكنه
والرسم من المعارف فيكون كاسبا فالبسيط يكون كسبة بالرسم فصار مكتسبا فان قلب ان علم شيء
بالوجه اى بالعوارض ليس علما حقيقة كذلك الشيء بل علم بوجه قد اتى النكاح المراد ان هذا العلم ليس علما
لدى الوجه والمعرض اصلا بل هو مجهول فهو باطل كما ترى وان اريد به انه ليس علما بالكنة او غير ذلك
من النواع المعلوم فسلم لكن لا يقرب المقصود لان المقصود هو مطلق العلم الا ان يقال على هذا التقدير لا
يكون البسيط مكتسبا بالذات بان يكتسب اولاد بالذات فانهم فلا بد في الكسب من ترتيب امور هو
من اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الشايعين مضاعفا بحيث يطلق عليه اسم الواحد
ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر وهو اخص من التركيب اذ لم يقسم في نسبة البعض الى
البعض بالتقدم والتأخر مراد من الشايعين والمراد من الاسماء ما فوق الواحد وهذا القول تفرع على

عدم كون البسيط كاسبا معناه اذ لم يكن البسيط كاسبا فلا يكون الكاسب الا المركب فيكون فيه امور
 فلا بد من ترتيب هذه الامور للاكتساب وهو اى ترتيب النظر والفكر فمذه العباره تدل على النظر
 والفكر مترادفان والفكر يطلق على ثلثة معان الاول حركه النفس في الامور العقلية سواء كانت لتحصيل مجهول
 او لا وحركه النفس في الامور الحسية يستعمل في تحصيلها مقابل الفكر والثاني مجموع الحركتين اى الحركة من المطالب
 الى المبادى ومن المبادى الى المطالب وهذا هو الفكر الذى يحتاج فيه وفى جزئية الى المنطق ومن
 جعل الحدس مجموع الانتقالين دفعة فقال انه مقابل للفكر بهذا المعنى والثالث الانتقال من المطالب
 الى المبادى تدريجا من غير ان يجعل الحركة اثنائية جزئية وبازاء الحدس المعنى الشهور فانه انتقال من المبادى
 الى المطالب دفعة فيقال الانتقال من المطالب الى المبادى تدريجا وهذا التقابل شبه تقابل الصاع
 والهابط فان الفكر كالصاعد والحدس كالهابط والضرورى ايضا مقابل له بهذا المعنى فاذا كان الانتقال
 الاول فيصيا والثاني تدريجيا يحصل نوع من الضرورى وليس متقابله كمتقابله الحدس وليس الحدس من اسطة من
 الضرورى والنظرى بل هو متمم الضرورى لان مناط الضرورى انتقال الحركة الاولى سواء تفتت معها
 الحركة الثانية او لا فان تفتت فيكون حدسا والاحيل نوعا من الضرورى كما اذا كان الانتقال الاول
 فيصيا والثاني تدريجيا ولم يجعلوا هذا النوع من اعداد الضرورى للذرة وقوعه في العلم على ما نقل في شرح
 الاشارات من العلم الاول وارسطاط ليس فلان النظر مشى مع الفكر بحسب كل من معانيه ولا يكون التغاير
 في مفهومها اصلا فمترادفان وان فرق بان الفكر مجموع الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية
 والنظر يعبر فيه ملاحظة العقولات الواقعة في ضمن الحركتين والترتيب فمترادفان وليس مترادفين
 لاعتبار الملاحظة في احدهما وعدم اعتبار بانته الآخر وهما اى في مقام الحسب وكون بعض بديها
 لبعض الآخر نظريا مكتسبا من الاول شك يبطل به الحسب هو متمسك الامام فى القول بديته التصور
 كلما خوطب اى جعل مخاطبا به اى بهذا الشك سقراط يفتح اسدين المسئلة وسكون القاف قال فى الحاشية
 وهو من تلامذة فيلسافورس من اساتذة افلاطون وكان زاهدا معلما بى الفقه اليونانيين فى عبادة
 الاصنام ومن ثم قضاهم وكانوا احد عشر شهودا عليه لقتل مجبسه ملكهم ثم سقاط اسم وملك عن اثني
 عشر الف ملنيد وتلميذ تلميذ وعاش فرسا من ثمانين سنة وكان نقش خاتمة من غلب هواه فافتتح
 ومعنى سقراطيس فى اليونانية المتعصم بالعدل كذا فى عيون الاطبار انتهى وفى فوئح المينيدى ان
 فيلسافورس كان من تلامذة سليمان وافلاطون خاتم الحكماء الاشراقين وارسطو من تلامذة اول
 المشائين وهو اى الشك ان المطلوب اى ما يطلب تحصيله ما معلوم قبل التحصيل فالطلب اى اراؤه

تفصيله تحصيل الحاصل اى تحصيل ما هو حاصل قبل الطلب وما مجهول قبل الطلب ليس معلوم اصلا فكيف الطلب
لان الطلب هو قصد تحصيل الشئ فما لم يعلم اصلا كيف يتوجه اليه ولا يقصد تحصيله الشك ان طلب المطلوب بالكسب
محال لان المطلوب اما معلوم قبل الطلب او مجهول فان كان معلوم قبله فيلزم عن الطلب تحصيل ما هو
حاصل فكذا التحصيل النكاح عين التحصيل الاول فما يفيده الطلب شيئا وان كان بالكسب الجدي مرة اخرى
فهو مستحيل بحصول الحاصل وان كان مجهولا ليس بمعلوم اصلا فكيف يصح طلب ذلك المجهول بالكسب لان
المطلوب لا بد له من العلم ولا يقصد ويتوجه اليه فمتنع لكسب بالمره فما ظن بعض المشايخين من ان هذا
الشك مخفى بالتصور ولا يجزى في التصديق نشأه ان المطلوب التصديق عبارة عن الاذعان
بالنسبة والتصور يتعلق بكاشف فبما ان المطلوب معلوم اى متصور قبل الطلب ليس الطلب فيه تحصيل
الحاصل لان الحاصل هو لقصوره وما يطلب هو تحصيل الاذعان ولك هو مجهول باعتبار الاذعان و
معلوم باعتبار ما يتعلق به الاذعان ولطلب بحسب الاذعان بخلاف التصور فانه لو كان معلوما لكان
انما هو تصور مفقود فهو حاصل قبل الطلب فتحصيله بالطلب تحصيل الحاصل وان لم يكن معلوما كان مجهولا
ومجهولية عبارة عن عدم لقصوره فاذا لم يتصور صار مجهولا مطلقا فيلزم طلب المجهول المطلق بخلاف التصديق
فان مجهوليته قد تكون باعتبار العقله عن الاذعان مع تصور ذات المدعى فلا يكون مجهولا مطلقا و
عنه بان اذعان النسبة ما معقول عنه بالكلية بمعنى انه ليس سجاصل للفرض اصلا او حاصل لها فعلى الاول طلب
المجهول فمتنع الطلب وعلى الثانى تحصيل الحاصل فان قيل انه معلوم باعتبار تصور النسبة المذمومة فحل
الطلب فلا يكون مجهولا مطلقا قلنا هذا يرجع الى الجواب المذكور للشك ولا شك في جريانه في الشك
باعتبار التصديق ايضا واما اختصاص الايراد بالتصور فلا وجه له واجب عن الشك بمعلوم من وجه و
ومجهول من وجه لئلا ان الطلب بمعلوم وجه ومجهول من وجه فحاصل الجواب منع الاختصاص في المجهولية
بجميع الوجود والمجهولية لك واختيار الشك الثالث وهو كون الشئ معلوما من وجه ومجهولا من وجه
فاذا كان المطلوب معلوما من وجه وطلب تحصيله بوجه آخر مجهول لا يلزم تحصيل الحاصل لان الوجه
المجهول الذى قصد تحصيله ليس سجاصل ولا طلب المجهول المطلق لان هذا الشئ معلوم بالوجه المعلوم ففاد
الشك قائلا اى بقول الشاك بان الوجه المعلوم اى الوجه الذى يعلم المطلوب يعلم المطلوب به معلوم
لا حاجة الى تحصيله ولا يلزم تحصيل الحاصل الوجه المجهول اى الوجه الذى لا يعلم المطلوب به مجهول لم
يعلم بعد فطلبه بهذا الوجه طلب للمجهول المطلق وحله اى حل ما عاود الشاك ان الوجه المجهول ليس مجهولا
مطلقا حتى يمتنع الطلب لئلا الوجه الذى لم يعلم ليس غير معلوم اصلا بوجه من الوجه ليكون مجهولا مطلقا

ویمتنع الطلب بل هو معلوم بوجه فان الوجه لم يحلوم وجهه ای وجه الوجه لم يحلوم فهو معلوم بالوجه بهذا
الوجه المعلوم فاحمل هذا الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان الوجه المجهول محمول كانه ليس محمولا مطلقا
ليلازم طلب المجهول المطابق بل هذا الوجه المعلوم علاقة مع فهو معلوم به الا ترى ان المطلوب الحقيقة المعلومه
بعض اعتبارا متناهيا ای اخذته وانقضت هذا الكلام تأييدا لكون المطلوب معلوما من وجه حال التأييد
المقصود بالمطالب بالكسب الحقيقة التي هي معلومة ببعض الاعتبارات ويطلب باعتبارات اخرى
مثلا لكون معلومة بالوجه ومطالبة بالکسب فطالب تصور بالذاتيات مع انها مقصوره على العرفيات
وقد يكون معلومة ببعض العوارض ويطلب تصور ببعض آخر فهذا الحقيقة مطلوبة ومحمولة وليست
محمولة مطلقا ليمتنع الطلب ويحيز هذا الجواب في التصديق الغير انه معلوم بحسب التصور ومحمول باعتبار
الاذعان فالمطالب هو التصديق الذي يعلم بعض الاعتبارات وان خرج في صدرك ان المطلوب
حقيقة في الشيء المعلوم بوجه والمجهول بوجه انما هو الوجه الذي لا يعلم وهو محمول مطلق لان الوجه المعلوم
وجه لذلك الشيء حقيقة لا الوجه المجهول فحجابه ان المقصود والمتكف بالذات في العلم بالوجه انما هو وجه
ففيه المجهول انما المقصود وعلم ذي الوجه باذاته جهاته هذا الوجه وليس الوجه مقصودا بالذات فالمطالب
معلوم بعض الوجهه فانهم وليس كل ترتيب باي وجه كان مفيد المطلوب بحيث لا يعرض فيه الغلط
ولا طبعا ای ليس على نظم طبيعي بحيث اذ حصل في الذهن بنقل طبيعة الانسان وفطرته الى المطلوب
النظيم بالا كلفته ولا يعرض له الخطار ولا يلزم الخلف هذا وقع لتوسيم عسى ان يتوهم انه يجوز ان يكون الترتيب
مفيدا للمطالب ووقع على النظم طبيعي بحيث يكفي الفطرة الانسانية للانتقال منه الى المطلوب بدون
الحاجة الى المنطق ووجه الدفع ان بعض الترتيب وان امکن ان يكون مفيدا واقعا على النظم الطبيعي
لكن كل ترتيب ليس كذلك فلا يكفي الفطرة في الانتقال ومن ثمه ای من اجل عدم افادة كل الترتيب
ووقوعه على النظم الطبيعي ترى الارار ای عقول العقلاء القاصدين للصواب الماردين عن الخطار
تناقض متخالف في النتائج حتى ذهب راي البعض الى المطلوب وراي البعض آخر الى نقيضه فان بعضهم
قائمون بتقديم العالم والبعض الآخر سجدوا بل الانسان الواحد ناقض لنفسه من وقتين كما تجردت
منه نفسك وكذا حال غيرك فعلم ان العقل الصرف لا يكفي والا لما وقع الخطار عن العقلاء والمطلبين
للصواب فلا بد من قانون وهو لفظ سرياني روى انه اسم لمسطر الكتاب في اللغة السريانية ومنه
الاصطلاح مرادف للاصل والقاعدة وهو امر كلي يحصل منه سبحانه كبرى لصغرى سعة الحصول خبري
لقصد منه عرفاته مثلا قولنا كل سالبه كلية ضرورية ينغس سالبه كلية دائمة قضية مشتملة بالقوة على

احکام جزئیات موضوعها فاذا اردت ان تعرف حکم قولنا لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة مثلا
وعلمت انه خبری من جزئیات موضوعها وهو السالبة الکلیة الضرورية فتقول هذه سالبة کلیة من ورنیکسر
سالبة دائمة فهذا الیغ تنعکس الی سالبة کلیة دائمة وهی قولنا لاشئ من الفرس بانسان دائما ویکدانے
المسائل الاخر المنطقية فدلما فی بعض الشروح عاصم ای حافظ للذم عن الخطا اری عن وقوع الخطا فیه
فی الترتیب وهو ای القانون العاصم المنطق وهو مصدر کما جازئ القاموس منطق ینطق لفظا و
منطقا و اسم مکان و ینطق علی شئین ظاهری و هو تلفظ و باطنی و هو الادراک قد یطابق علی بعض
عنه ذلک الفعل ولهذا العلم مناسبتة مع المعانی الثالثة لانه یقوی الاول و هو یسکک فی الثاني مسکک
السداد و یحصل بسببه کمالا الثالث لان القوة العاقلة لحدس سببه علی المنطق و یحصل به کمالا لادراک
فاندهی بالمنطق فاعلم منها امران من الامور الثلاثة المذكورة فی المقدمة رسم للمنطق الحاجة الیه للعضمة عن
الخطا فان قلت الاحتیاج الی المنطق لیتلزم الدور و لا یستلزم فیها باطلان فکذا ملزم و معا بیان کمالا
ان المنطق لا یخ اما ان یکون بدیهیا و کسبیا فعلى الاول یلزم الاستغناء عن تعلمه و تدوینیه و فی الثاني
اما ان یکون اکتسابیه من القواعد المنطقية او غیر فعلی الاول یدرم الدور و لتوقفه علی نفسه و علی الثاني یتلزم
قلت المنطق عبارة عن مجموع المسائل فبعضها بدیهی و بعضها نظری و النظری یحصل من البدیهی فکذا یلزم
الدور و لا یستلزم فان قبل ان صاحب القوة القدسية یحصل لجميع المطالب بلا کسب فاما الحاجة الی المنطق
قلت عام احتیاج بعض الناس لا ینفی الاحتیاج مطلقا فتحصل المعلوم بالنظر لا یم بدوان المنطق و
واورد علی التعریف بان المنطق عبارة عن القوانين الکثیرة فکیف عرفه بانه قانون و بان العضمة قد یکون
بغیر المنطق الی و بانها غیر مخرصة فی القانون لانه امر کلی و یجوز ان یکون العاصم اعم من السکک و الجزئی و
وبان المنطقیین الی غیره یخطا و ن فلو کان عاصما فکیف یقع الخطا لهم و الجواب عن الاول بان المنطق لما
کان علما و احدا مضاررات القوانين کما فی حکم الواحد فلذا عرفه بقانون و عن الثاني بانه لیس المراد
لغی العضمة عن الغیر بل بیان ان المنطق عاصم و عن الثالث بان المراد ترتیب العضمة علی الامر السکک
لا الاحتضار فیه و هذا هو المراد بالاحتیاج الی المنطق لا التوقف الحقیقی و عن الرابع بان عروض الخطا ^{للمنطق} یلزم
لعدم رعاية قواعد المنطق علی الطرق الا صوب فی الترتیب و الیه و لا بد لرفع الخطا من عایشا ملک
و صواب الترتیب فی القول الشارح مثلا بان یوضع الجنس او لا یقید بالفصل و صواب الیه ان یجعل
للاجزاء صورة و حدانية تطابق بها صورة المطلوب و صواب الترتیب فی مقدمات القیاس ان یکون
الحدود فی الوضع و المحل علی ما ینفی و صواب الیه ان یکون فی کین و الکم و الجهة علی ما ینفی و صواب

الترتيب في القياس ان يكون اوضاع المقدمات فيه على ما ينبغي وصواب المبهة فيه ان يكون من ضربها
منج والساد في البابين لا يكون الا اذا كان خلافا ما ينبغي فلهذا يقع الخطا بعضهم فالتقاررت قد يعرض
الغلط للمفكر الراسي للقوانين المنطقية قلت هذا نادرا وانا ادرك المعلوم لا يفران العقل الصريف اذا رفع
عنه العوائق الخارجية وجرو عن الشوائب الوهمية لا يعرض له الخطا ايضا فاما الفرق بينه وبين المنطق فلانا
نقول ان التجرد في القول متعذر لغلبة الادبام عليهما ورعاية القواعد المنطقية وعدم اهمالها يمكن
منها عاصم لوجود شرائط لعصمة ولحق ان الحاجة الى المنطق انما هي بطريق الاستحسان لا بطريق التثبت
لجواز حصول الاحتراز عن الخطا في الفكر لوجه آخر كالحديث وغيره وقد شبه الوهمي الكاذب بالضرورة
والاحصيل التميز بينهما باستعمال المنطق بل بالقول الصافية واذا كان للمنطق اداء ضعيف فمات
الحاجة اليه ضعيفة فانهم وموضوعه اي موضوع المنطق وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية و
والعوارض الذاتية ما للحق الشيء لذاته كالحقوق ادراك الامور الغريبة للانسان بالقوة او بواسطة اخراج
مساو له كالحقوق التي لا يدرك الامور المستغربة والمراد بالحقوق بالذات عدم الوساطة في العرض
بان يكون العارض عارضا للوساطة بالذات ولا يكون لذى الوساطة الا بالجهاز كالحركة العارضة للجسم
السفينة بواسطة عدم احدهم واسطة شئ الثبوت وهو ان يكون كل من الوساطة وذى الوساطة
معروضا حقيقيا كالحركة العارضة لاية المفتاح ولتقسم الاخر منها وهو كون ذى الوساطة معروضا حقيقيا
بدون الوساطة كالصباغ للون الثوب المصبوغ لا ينافي للحقوق بالذات والمراد بالحقوق بالمساو
ما يكون لحوقه بواسطة بالذات لكن بشرط ان يكون الوساطة مساوية لذى الوساطة فالوساطة ههنا اعم من
ان يكون وساطة في العرض او احدهم في الوساطة في الثبوت وهو التقسيم الثاني في الاول فالعارض للشيء
لا بالذات ولا بالمساو بعد عرضا غريبا سوار كان بالامر الاعم او الاخص او البائن صدقا ونقفا
وسمي عرضا غريبا لفرابته عن الذات لانه الحق ان يعيد من احوال ما يلحقها بسبب فالتقاررت ان الذات
بالامر المساوي الا الحق ان يعيد من احوال المساوي ليس ولا من الذات فما وجه الفرق بينهما
احدهما من العرض الذاتي والاخر من الغريب قلت الامر المساوي ليس منعك عن الذات وهو منطوق
بها ارتباطا تاما فما ينسب اليه ينسب الى الذات بهذه الخصوصية بخلاف ما ينسب اليها بالامر الاعم و
الاخص اما العرض الاعم والاخص من الموضوع فهو عرض في اتى للموضوع فان قلت قد يحث في العلم
من عوارض اللاحقة لنوع موضوع العلم وعرضه الذاتي وغير ذلك فكيف يقال انه لا يحث في العلم الا عن
الاعراض الذاتية لموضوع العلم قلت المراد من وجوب البحث في موضوع العلم ولا شك ان البحث عن

الذات واعراضه رجع الى الموضوع المعقولات اى بالوجدان هذا اخترازا ذهب اليه بعض
من ان موضوع الالفاظ من حيث انها تدل على المعاني انهم ان المنطق يعرفه ان الحيوان الناطق
معروف والحيوان جنس الناطق فصل وان العالم متغير وكل متغير حادث مثلا قياس القضية الاولى
الصغرى والثانية الكبرى وبها مركبان من الموضوع والمحمول فعموا ان هذه الاسامي بازار الالفاظ
فيكون الالفاظ موضوعا واما هموا ان نظر المنطقيين ليس الا في المعاني المعقولة من هذه الالفاظ
الالفاظ ليس الالفاظ فادة والاستفادة فايراد ما يتبع لا بالذات فظهر ان البحث في المنطق ليس الا عن
المعقولات وهي على اثنين معقولات اولى وهي ما يحصل في الذهن ولا يلاحظ عروضية لشيء فيه ومعقولات
ثانية وهي ما يكون ظرف عروضة الذهن سواء كان شرطا لعروضة كالكمية والخبرية فان الوجود والذهني
شرطا لعروضها لانها من صفات المفهوم والمفهوم ما يحصل في الذهن اولم يكن شرطا كالشئ وغيره فانها
يعرض للشيء في الذهن والخارج جميعا وموضوع المنطق انما يكون باعتبار الاول والمصراختار ذهب
المتأخرين القائلين يكون موضوع المنطق هو المعقولات مطلقا ولم يقيد بالثانية كما قيد المتقدمون لهذا
يرد عليه ما يورد عليهم من ان البحث في المنطق قد يكون عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية
والكمية والخبرية بان يجعل كواحد منها محمولات على المعقولات الاولى مع ان نفس موضوع العلم في
غنى لا بد ان يكون مفروفا عن البحث فيه وانما يكون البحث عن احوالها كانت المعقولات الثانية موضوعا
للعلم كيف يبحث عن نفسها فيعلم ان الموضوع هي المعقولات فقط ذلك ان تقول ان البحث عن المعقولات
الثانية ليس من حيث انفسها بل من حيث انها من احوال المعقولات الثانية الاخرى مثلا البحث عن
الذاتية والعرضية ليست من حيث انفسها بل من حيث انها من احوال الكمية وهي معقولة ثانية لانها عرض
لما حصل في الذهن فهو من المعقولات الاولى والكمية من المعقولات الثانية والذاتية والعرضية من
احوالها فانها من المعقولات الثالثة فان قلت قد يبحث عن الكمية ايضا فقلت البحث من تصور الكمية
ليس من المسائل المنطقية لانه لا دخل له في الايضال وكذا الك التصديق بثبوته للاشياء لا يتعلق له
في المنطق فاعلم ان مفهوم المعقولات التصورية والتصدقية لا يصلح للبحث من حيث الايضال وكذا
ما صدقتا عليه من المعقولات الاولى فليس البحث عنها الا يربو عما الى المعقولات الثانية فان قلت
قد يكون البحث في المنطق عن وجود الكمية الطبيعية وعن ابهامها من علمية الفصل وتحصل النوع منها
كما سيأتي وهذا ليس بحثا عن احوال المعقولات الثانية فقلت البحث من هذه الامور على سبيل المنة
لان من حيث انها من المسائل المنطقية لان البحث في المنطق عما يكون له دخل في الايضال وهذه

ليست لك وطريق لمبحث عن الاعراض الذاتية ان تحمل على موضوع احلم او النوع او اعراضه الذاتية
او النوع الاعراض فني من حيث انها تقع لمبحث فيها يسمى مباحث ومن حيث انها يسأل عنها يسمى اسأل
ومن حيث انها يطلب حصولها يسمى مطالب ومن حيث انها تستخرج من البرهان يسمى نتائج ومن حيث
انها تكون كلية قاعدة وقانوناً ومن حيث اشتغالها على الحكم قضيتة ومن حيث احتمالها للصدق و
والكذب جزأاً ومن حيث افادتها للحكم اخباراً ومن حيث كونها جزءاً من الدليل مقدمته ومن حيث
انها تطلب من الدليل مطلوباً فاسمى واحداً وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات وقال
الاستاذ قدس سره في شرحه ان موضوعه المعقولات سوار كانت معقولات اولية او ثمانية او ثمانية
لان المعقول الثاني كالكلمة والجزئي والذاتي والعرضي يجعل محمولات على المعقول الاول في الموضوع كالحل
محمولاً فاقول فيه من حيث الالصال الى تصور والتصديق هذا احتراز عن حيث كونها موجودة او معدومة
او جارية او اعراضاً ونحوها فان لمبحث عنها من هذه المحييات انما هو في العلم الالهي وليس من غايات
وفها القيد علمه لمبحث عن الاعراض الذاتية او قيد لمعرضها في نظر الباحث معناه ان لمبحث عن الاعراض
الذاتية من حيث الالصال الى التصور المحمول او التصديق لك لا من جهة اخرى وهذا القيد ملحوظ في
نظر الباحث ولا دخل له في عروض الحوار من لانه معروضاتها با يكون شرطاً او حلاً للعروض بل
لمبحث وقيد للموضوع في نظر الباحث والا يلزم ان يكون الالصال شرطاً للعروض الجينية والفصلية
مع ان الجنس والفصل عارضان لمعرضها سوار كان موصلاً او لا والالصال اعم من ان يكون قريباً
والرسم في التصورات فانها يوصلان الى المجهول التصوري بلا واسطة شئ آخر كالتقاسم والتصديق
فانه موصل قريب الى المجهول التصديق وكذا الاستقراء والتجريب او بعيداً كالجنس والفصل فانها يوصلان بوجوه
انضمام احداهما الى الآخر ليحصل منها الحد ويوصل الى مجهول وهو محدود وكالفقضية وعكسها ونقيضها فانها
ما ينضم اليها فتمت ولم يجعل قياساً لا يوصل الى التصديق والتصورات الا من الموصل الالبعد التصديقي
كالمنوعات والمحمولات فانها يوصلان الى الحقيقة والقضية يوصل الى القياس والقياس يوصل الى
المجهول التصديقي ولما كان في كسب الطلب وهو لا يكون بدون الطالب المطلوب المطلوب الاول
ظاهر ان الحاجة الى بيانها فكان الثالث مخفياً فاراد ان يبينه فقال وما يطلب به اى شئ الذي يطلب
به الشئ الاخر يسمى ذلك مطلباً لكونه آلة للمطالب فانظر اها بكسر الميم المناسبة للمقام لكنه خلاف المشهور لان
المشهور هو الفتح فعلى هذا التقدير يكون مصداقاً ميمياً او هم طرف فاطلاقه على آلة الطلب المجاز واهم
له قوله فاعل فيه لعل اشارة الى الابحاث المذكورة في شرح استاد الشارح قدس سره

المطالب

المطالب جمع الام والممار بها الاصل فاصول المطالب اربعة الاول مطالب ما واثنا في مطالب الـ
 بالتشديد والثالث مطالب بل والرابع مطالب لم فتملك المطالب متباينة وما سواها متالفة لها وتنفر
 عليها فما هي لفظ المطالب به اي بلفظه وفي بعض النسخ بلام الجارة بدون صيغة المضارع وبدون لفظ
 به معناه ظاهر التصور اى تصور الشئ بحسب شرح الاسم اى بيان اسمه ومفهومه فبهي اى ما شارته
 اسم الشئ فما الشارحة بالمطالب به تصور شئ باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن الظباقه على طبيعته
 في الخارج سوار كان معدوما كالاعتقار او موجودا كالانسان اذا قطع النظر عن وجوده فاذن
 عن الاعتقار والانسان قبل العلم بوجوده فيكون اسئول عنه مفهومهما سوار كان التغيير عن المفهوم بالذات
 او العرضيات فيخرج فيه الحد والرسم ما وما ناقضا او بحسب الحقيقة اى المطالب به التصور بحسب الحقيقة بمعنى
 انه يسأل عن حقيقة ما دخلت عليه حقيقة اى فبهي ما حينئذ بالحقيقة كما يسمى سابقا بالشارحة لبيانها
 ذات الشئ التي يكون حقيقة ذلك الشئ فما الحقيقة لمطالب تصور الشئ الذي علم وجوده كالانسان
 اذا علم وجوده فيطلب تصوره بحسب الحقيقة وهذا الغير اعم من ان يكون تصوره بالحد والرسم تاكادنا
 فان قلت اذا كان التصور في كليهما اعم من ان يكون بحسب الحد والرسم فما الفرق بينهما قلت الفرق
 بينهما ان ما الشارحة لا يشترط فيها العلم بالوجود ويشمل المعلوم والموجود الغير المعلوم وفي الحقيقة
 المعلوم علم الشئ بالوجود لا يقال ما الحقيقة اما ان يفيد فائدة زائدة على الوجود وهو تصور الحقيقة
 ام لا فعلى الثاني لا يعد مطالب براسه لان مفادة يحصل بما الشارحة المفيدة لتصور المفهوم ومن البسطة
 المفيدة الموجود وعلى الاول لا يجاب الا بالكنة فكيف يكون شاملا للحد والرسم لانا نقول بحسب اللفظة
 لا فرق بينهما الا بحسب العلم بالوجود وفي الحقيقة وعدمه في ما الشارحة وحصول هذا المطالب من الشارحة
 ومن البسطة لا يفرضه اسما كالتسمية عن كل واحد منهما بالافراد او الحاصل من المطالبين لتصور الشئ
 وعلم وجوده لكن ليس هذا التصور حاصلا بعد العلم بوجوده كما في الحقيقة فانا تصورنا شئ بمفهوم ثم علمنا
 وجوده فيطلب بعد العلم بوجوده تصوره بوجه خاص سوار كان بالكنة او غيره فهذا التصور مطالب بالحقيقة
 وفق بالحقيقة زيادة توضيح على مطالب ما الشارحة والهل البسطة وقد يقال في الفرق بين الشارحة
 والحقيقة ان ذكر الحد في الشارحة ليس من حيث انه شئ بل من حيث انه عنوان وشرح لاسمه بخلاف
 الحقيقة فافهم فانه دقيق قال في الحاشية ان قلت جواب ما منح في الحد والجنس والنوع كما ذكر اربعي
 في هذه الرسالة وذلك مناف لما دل عليه المقام من جواز كون الرسوم جوابا قلت حقيقة ذلك
 لكنهم توسعوا في الرسوم والتعريف اللغوي في الجواب وتفصيل ذلك في الحواشي القديمة وتعليقا

الشيء حال السؤال ان انحصار جواب ما في المحذور النوع كما سيجي في باب الكليات الخمس يقتضي عدم جواز وقوع الرسوم في الجواب فما وجه تجويزه فيه والتجويز ينافي في انحصار حال الجواب انه لا شك في انحصار جواب ما منه الثلاثة اذ السؤال حقيقة اما بحسب الخصوصية فقط كما في الفصل او بحسب الشك فقط كما في الجنبس او بحسب كليهما كما في النوع فالجواب لا يكون الا بذكر واحد منهما حقيقة الامر كالتجويز الرسوم والتعريف اللفظي في الجواب بحسب المجاز والتوسع يعني اذ لم تفسر الجواب عن الذاتيات كما في الواجب تعالى مثلا فتجوز داود وسخونه في الجواب عنه بالرسم فانفع المنافع بين انحصار التجويز لاختلاف الاعتبارين والتعريف اللفظي وان لم يكن فيه تحصيل الصورة لكن لما كان العرض منه احصاء صورة مخروطة فصار ثبوت التصور بتبدل وقوعه في جواب ما وعده من المطالب التصورية والتعريف الاسمي وهو يحصل تصور بالمعلم وجوده داخل في مطلب ما في اللفظي ايضا من اللفظ فتوسعوا في دخوله في مطلب ما هذا التوضيح ما في الحاشية واي يطلب المميز اي يطلب ما يميز الشيء عن غيره متلبسا بالذاتيات بان يكون المميز من جملة الذاتيات كما اذا قيل الانسان اي شيء هو في ذاته معناه السؤال عما يكون ذاتيا يميز الانسان عن غيره فيجاب بالنطق او متلبسا بالعوارض بان يكون المميز من جملة العرضيات كما اذا قيل الانسان اي شيء هو في عرضه معناه السؤال عما يكون عرضيا يميزه عن غيره فيجاب بالنوعية وهي الضاحكة بل يطلب التصديق بوجود شيء في نفسه اي نفس الشيء من غير زيادة على الوجود كما يقال بل العناد موجودا لا يسمى بسيطة لبساطة وعدم طلب الزيادة على الوجود او على صفة عطف على في نفسه معناه بل يطلب التصديق بوجود شيء على صفة كقولنا بل الانسان عالم اذ جابل فمركبة اي هذه اللفظية لا تسمى بالمركبة المركبة وطلب الزيادة على الوجود وهي الصفة فعمل بسيطة متميزة بين ما الشارحة والتحقيق لان العلم مفهوم الشيء لم يطلب وجوده في نفسه والم يصدق بوجود شيء في نفسه لم يطلب حقيقة فعمل البسيطة الطالبة للوجود ومخررة عن ما الشارحة الطالبة للمفهوم ومقدمة على ما الحقيقة الطالبة للحقيقة وما بل المركبة فلا شك في تاخير ما عن ما الشارحة وبل البسيطة اذ لا كمال في علم احوال الموجودات ومثل ذلك الوجود وما تاخر ما عن ما الحقيقة فغير ظاهر لانه قد يطلب الصفات بدون عرفان الحقيقة لكن بالنسبة لثبات لان طلب الصفات بعد تصور الحقيقة والوجود واليق ومطلب اي مقدم على اللفظ المركبة لان تصور الذاتيات التي قوام الذات بها يحسن ان يتقدم على التصور بالعوارض ولا شك ان التصور بالعوارض من مقدم على التصديق بها ومطلب ما الشارحة مقدم على جميع المطالب وستم صاحب افق المبين يطلب بل الى ثلاثة اقسام وزاد مطلب بل التي هي بل البسيط على القيمين المذكورين في المتن وطلب بها التصديق بعلمية الحقيقة ومنع قوامها وهذا اثر من الجاعل في نفس الماهية على ما يحكم به الجعل البسيط فمضى هذا القسم

عن الشيء بحسب التقرر وهو مرتبة متقدمة على الوجود وورد عليه السيد الزاهد حاشيته ان مطلب بل البسيط
 ما تقرر اما التصديق متعلق بقوام الماهية من حيث هي ولا شك انه غير صالح للمطلب ضرورة ان حمل الشيء على
 نفسه يفسد فإين المطلب او غير مفيد فإين النفع واما مطلبها فتعلق بقوام الماهية فنصار من مطلبها
 الشارحة ولا يحاب بان المطلوب في بل البسيط تصديق ثبوت الذاتيات للذات لانه موقوف على نظرية
 ثبوت الذاتيات للذات وهو في خبر الخفا بل بما اجاب بعض الشارحين حاصله ان مرتبة تقرر الماهية متقدمة
 على مرتبة الوجود وهي قد تكون مجهولة القوام كقوام ماهية العقار فيسأل عنه بل هي متقرر ام لا فافاد كانت
 الماهية مجهولة القوام فوضح السؤال عن اصل قوامها وما اورد عليه بان التصديق انما يتعلق بمفاد الهيئة التي
 عند المحقق الباقر والهيئة التركيبية مركبة من الموضوع والمحمول فالمحمول ان اخذ هو مرتبة القوام فلا يخفى انه يرجع
 الى حمل الشيء على نفسه وان اخذ التقرر الذي هو من العوارض فلا يخفى ان مفاد الهيئة هي المرتبة المشارة
 عن مرتبة القوام على ما صرح به وقال المحقق فنقول لحيث ان مرتبة التقرر قد تكون مجهولة ان اريد به الجمل
 التصوري فسلم كانه لا ينفع وان اريد به الجمل التصديقي فنسوغ هذا الايراد مدفوع باختيار الشق الاول من
 التريد والرجوع الى الشيء على نفسه لا يستلزم الامتناع وعدم الافادة لانه قد يكون نظريا مطلوبا و
 مفيدا فلا بد له من مطالب لاسيما اذا كان مجهولا واذا كان الشيء كالعقار مثلاً مجهولاً فلا شك في مجهوليته
 التصديقي بانه بل هو ماهية متقررة ام لا وقد يجاب عن ايراد السيد الزاهد بان الامتناع وعدم الافادة
 على تقديره الجمل المركب مسلم لاننا ثبوت الذاتيات للذات واجب لا يحمل الجاعل واما على تقديره الجمل البسيط
 كما هو الحق فتقرر الذات لا يكون الا بحمل الجاعل بانه اخبرهما من اللبس لمحض الاليس فان الحكم لمطلب الوجود
 وعدم طلب تقرر الماهية تحكم لا يخفى عليك ان الجعل انما يخرج الذات من اللبس الاليس لا ان الجعل ثبوت
 الذاتيات للذات لان ثبوت الذاتيات للذات بالضرورة لا يحتلج الى جاعل اصلاً وجاعل الذات هو
 عين جاعل الذاتيات فاذا جعل الذات فالذاتيات معها ثابتة لها بالضرورة لا يحتاج في ثبوتها الى
 جاعل اصلاً والاشبه ما قال الاستاذ قدس سره انه يفتهم الس لخصته اقسام ثلثة للبيضة الاول لطيب
 الجمل الاولى فانه قد يكون نظرياً فلا بد له من مطلب الا ترى ان الانسان مثلاً اذا فرضنا عدم تصوره
 بالكنه يمكن ان السؤال بانه حيوان ناطق ام لا والاش في ما يكون طالبا بمرتبة تقرر الماهية التي هي عبارة
 عن نفسها وهي تأرجل بسيط بالذات والمؤلف بالاتباع كما يقال بل العقار موجود وهذا وان كان ملاذا
 للوجود ولكنه مقدم ومغاير له والثالث ما يكون طالبا للوجود وليس المركبة لما قسمان الاول ما يكون نظرياً
 للصفة المتقدمة على الوجود كالا مكان فانه متقدم على الوجود لان الشيء يصير ولا يمكن ان يصير موجوداً

والثاني لما يكون طالبة للصفات المتأخرة عن الوجود والقيام والعقد وغير ذلك وبهذه الاقسام تنبأ
 الاحكام والاثار لا بد من تفصيلها للنظرين وتمكينا لبيئته الغافلين ولم يسهل لفظ لم يحى لطلب دليل
 بمجرد التصديق اى يكون فيه طلب العلة للتدقيق العقيد فقط من غير تعريض لعله ثبوت في نفس الامر بقولنا
 لم كان هذا متعفن او خلا ط قبل لانه محمول فهو دليل اى تقام به اية الشئ اى وجوده لاعلمية لان المحي ليس
 علة لتعفن الاخطا بل الامر بالنفس او الامر بحسب نفسه عطف على قوله بمجرد التصديق مناه قد يكون لم
 لطلب علة وجود الامر في نفس الامر كقولنا لم كان هذا محمولا قبل لانه متعفن الاخطا وكل متعفن الاخطا
 فهو محمول متعفن الاخطا علة له في نفس الامر لانه للفظ فقط كما في الاول وهذا دليل لم يعرف لبيئته
 الشئ وعلة قال في الحاشية وهو دليل لم في سياقي في اصناعات النفس انتهي الصناعات النفس هي
 اقسام القياس من البرهان والسجد والخطابة والشعر والنفسية وهي تفصيلها في آخر الكتاب فحاصل ما ذكر
 هناك ان الاوساط ان كان مع كونه علة للتصديق بالحكم المطلوب علة للحكم في الواقع الغير فالبرهان لم
 نحو هذا متعفن الاخطا وكل متعفن الاخطا فهو محمول متعفن الاخطا كما هو علة للحكم المحي على مشار اليه كتاب
 علة لعروضه في الواقع لان المحي لا يكون الا متعفن الاخطا وان لم يكن الا وسط علة للحكم في الواقع
 وان جعله علة في الظاهر فهو في نحو هذا محمول وكل محمول فهو متعفن الاخطا فالمحى وان جعله علة لتعفن
 في اللفظ لكنه ليس علة في الواقع بل الامر بالعكس وليس بهذا قسم دليلنا انما وقد لا يكون بينهما علة
 العلية بل يكونان معلولين علة اخرى كقولنا هذا شئ محرق مشرقه فالاحراق والاشراق معلولان
 للنار فهذا القسم برهان الان على الاطلاق فطلب لم لا شك في اخره عن مطلب باشارة
 في الحقيقة والعمل البسطة واما عن اهل المركبة فالائق اي يكون مطلب لم متاخر علة لان طالع دليل
 للتصديق او لعلية الشئ يكون بعد التصديق بوجوده في نفسه ووجوده على شئ كما لا يخفى ولما فرغ
 من بيان اصول لطلب شرع في بيان فروعهما فقال واما مطلب من الذي يكون لطلب
 الهوى الشخصية كقولنا من هذا فانتم من اسوال ليقين الشخصي المميز له من بين اشخاص اخرى وكل مطلب
 اليقين الكلى من حيث العدد والمقدار ومثاله ظاهر وكيف لطلب اليقين من حيث الكيفية نحو الهوى الشخصية
 مثلا نحو كيف زيد يعني باس كيفة من الكيفيات وحال من الاحوال متصف اين لطلب اليقين من
 حيث الحصول في المكان كالسوق والسوق ومتى لطلب اليقين من حيث الحصول في الزمان نحو اليوم
 والاس اما ذات بالذات المعجزة والثون والبار الموعودة بينهما الف والتا المنقوطة المشاة جميع ذاتا
 بالضم بمعنى الشئ بهذه المطالب اما تاليع لاسى من حيث انها لطلب بها التميز كما يطلب باى او

او مندرجہ سے اہل المركبة میں سے انہا المقصد بہا التصدیق بوجہ و تلك الاحوال الاشياء فصار
 طالباً لوجود الاشياء على هذه الحقائق كما في النمل المركبة وهذا غير ظاهر في من يطلبه البهية الشخصية لا الغنة
 من الاول ان يدخل في اي واليوافق في اهل المركبة فانهم فصل التصورات شامع لتصور المراد التصور
 قدسنا بالمس التصورات على التصديقات و صفا اي ذكر او ترتيباً بان ورمنا ذكرها او ردنا ان
 الكتاب اولاً ثم ذكرنا التصديقات لتقدمها اي التصورات على التصديقات طبعاً اي بحسب الطبع
 قال في الحاشية المتقدم الطبع عبارة عن الاضيق ولا شك ان التصديق يحتاج الى التصور انتهى
 فتقدم الطبعي تقدم المحتج اليه على المحتج بحسب لا يكون المحتج اليه على تامة للمحتاج والا يكون تقدماً
 بالعلية والتصور يحتاج اليه للتصديق لان التصديق لا يكون بدون التصور اذ هو جزء او شرط على
 اختلاف المتدبرين وليس على تامة للتصديق لوجود التصور بدونه والعلية التامة لا تنفك عن المعلول
 فصا متقدماً بالظن فلذا اوردته مقدماً بحسب الوضع الظاهر توافق الوضع الطبع فان المجهول المطلق اي الذي
 لا يلد له بوجہ من الوجود يتبع عليه اي على المجهول المطلق الحكم بالثبوت او السلب هذا البيان المتقدم
 من مقدمتي دليل المتقدم الطبع وهي كون التصور محتاجاً اليه وترك التقدم الثانية وهي كونه غير علانية
 نظموه كما علمت فحاصله ان التصديق لا يرفيه من الحكم والحكم لا يكون الا بين الظرفين المحكوم عليه وب
 فلا بد من تصور المحكوم عليه لانه لو لم يتصور كيف يحكم عليه فان المجهول المطلق يتبع عليه الحكم فصار التصديق
 محتاجاً الى التصور ومقدماً عليه وهذا هو التقدم الطبعي فان قلت كما لا بد من التصديق من تصور المحكوم عليه
 لك لا بد من تصور المحكوم به واسبته فما وجه تخصيص اذكر بالمحكوم عليه قلت لكونه عمدة ويعرف حال البواتي
 بالقياسه قيل فيه اي في قولنا المجهول المطلق يتبع عليه الحكم حكم اي حكم الامتناع على المجهول المطلق يتبع
 على المجهول المطلق فهو ليس بهذا القول كذب لا ابطالاً لنفسه توضيح ان ذلكم بل لان قولكم المجهول المطلق
 يمنع عليه الحكم لا شك ان فيه حكماً لان الامتناع اي حكم من الاحكام فهذا الحكم اما على المجهول المطلق او
 على المعلوم فان كان الاول يلزم بطلان قولكم بقولكم لان قولكم تقتضي بطلان الحكم مع انكم تحكمون فيه
 فصار هذا القول كاذباً بالاستمرار المتقين الحكم وعدمه وعلى الثاني كيف الحكم عليه بالامتناع لان معلومية
 تستدعي صحة الحكم لا امتناعه وبالجملة على التقديرين يلزم كذب هذا القول وحله اي حل القول المفهوم
 من قبل انه اي المجهول معلوم بالذات اي بوصف المجهولية بالفعل ومجهول مطلق بالعرض اي فرض
 العقل مجهولاً غير معلوم بوجہ من الوجود حتى عن وجه المجهولية اي فحاصله ان المجهول المطلق اعتباراً
 كونه معلو الغنوا ان المجهولية والثاني ان العقل بغير منه مجهولاً مطلقاً بحيث لا يلتفت الى كونه معلوماً

الجمهورية فالحكم عليه باعتبار الاول لان العقل لقصوره اولا بهذا العنوان ثم حكم عليه وسلبه باعتبار
الثاني بان العقل لم يثبت له كونه معلوما بهذا العنوان وفرضه مجهولا بجميع الوجوه فالحكم بسلب الحكم عليه
فلا يلزم التناقض لكونه مشروطا بالوات الثمانية وههنا اختلاف الموضوع باختلاف الاعتبارات فالحكم
وسلبه باعتبارين الاول باعتبار كونه معلوما بوصف الجمهورية والثاني باعتبار فرضه مجهولا كحتم ان يكون
اللفظ بالعرض بالعين المملة دون الفاعل فمحتاج انه معلوم بالذات اى مفهومه ومجهول بالعرض
اى بواسطة الغير وهو بالعرض هذا المفهوم بالعقل يعلم لمجهول العنوان وكحل هذا العنوان عنوانا للتحقيق
هى مجهولة مطلقة وان كانت باطله ومحال فيحكم على هذا العنوان الحاصل في الذهن وسلبه عنه باعتبار
سلبه عن العنوان المحال فلا متناع انما هو المعلوم وهذا العنوان من عوارضه فانتجة اليه بالعرض مستب
قال في الحاشية اى في التبصرة التي عقدت لتحقيق المحصورات انتهى وههنا شبهة اخرى وهى ان اذا
فرضنا مثلاً زيدا تصورنا مرتبة الهيولى لانه مفهوم المجهول المطلق ابتداء وذهنبه خال عن جميع المفومات
سواه فالاشياء اما معلومة لزيدا ومجهولة له فان كانت معلومة فلا يكون علمها الا بهذا المفهوم لا بغيره
كونه ذهنبه خاليا عن جميع المفومات سواه فاذا علم بهذا المفهوم يكون هذا المفهوم صادقا على هذه الاشياء
وما صدق عليه المجهول المطلق يكون مجهولا فيلزم كون الاشياء مجهولة مع انها فرضت معلومة بهف الجماع
المتناهيين وان كانت مجهولة مطلقة فالمجهول المطلق يكون صادقا عليها ووجهها لها وهذا الوجه حاصل
في ذهن زيد فصارت الاشياء معلومة من وجه مع انها كانت مجهولة مطلقة وهذا باطل وحيث انها
بان الشئ انما يصير معلوما بحصول وجه من وجوهه ان لم يكن ذلك الوجه منافيا للمعلومية كيف يكون مبد
للاكتشاف فنحن ان الاشياء مجهولة مطلقة ومفهوم المجهول المطلق صادق عليها ووجه من وجوهها
لا يلزم من حصول هذا الوجه في العقل انكتشاف الاشياء لكونه منافيا للمعلومية وما اورد عليه من ان
ما يكون حاصل انفسه وبوجه من وجوهه معلوما ونقضته مجهولا مطلقا وان شئت تسميته باسماى آخر ولا شك
في تنافي المفهومين ويلزم اجتماعهما بالبيان المذكور فليس شئى لانا نقول معلومية شئى عبارة عن انكتشافه
بالكنة او بالوجه وحصول وجه من الوجوه من غير مناسبه والتفات ومن غير لحاظ كونه وجهها لذلك الشئ
حقيقة لا لوجب كونه معلوما كما قال بعض المحققين في رد العلم بوجه انه ليس علما لذي الوجه وتسميته ما يكون
حاصل انفسه وبوجه من وجوهه معلوما انما هى من حيث كون هذا الوجه وجهها بهذا الشئ وفي التصريح
المطلق في مرتبة الهيولى لانه ليس الالتفات الى شئ آخر ولا الى كونه معلوما بهذا الوجه وانما كونه وجهها

في الواقع فلا يمكن للعالم ان يسميها اذا كان منها في الالف فكيف يكون انتشار الاكشاف وان جعل علم الشيء عبارة
 عن الحصول سوار كان انتشار الاكشاف ذلك الشيء ام لا فلا منافاة في الاصطلاح وانما الكلام على ما
 ذهب اليه المحققون وسبب عنه في هذا الفن فافهم فانه دقيق وبالذات حقيق وقد يجاب بان في مبدأ
 الولادة لا يحصل الا بالاهل من اجل البديهييات كالوجود وغيره واما حصول مفهوم المجهول المطلق
 فنسوق ذلك ان تقول حصول هذا المفهوم ابتداء ليس بمفهوم فاذ افرغ حصوله يلزم ما ذكرناه فافهم ولان
 شبهة تقرير آخر في شرح الاستاذ قدس سره وقال يتغير الجواب عنه وذكره قضائي في التناول
 خارج اليه الافادة لا يتم الا بالذات هذا دفع توهم عسي ان يتوهم ان المنطقي لا يحث الاعن القول بالشيء
 والحجة وكيفية ترتيبها فيما لا يتوقفان على الالفاظ فظنهم وجهتم ليس الاعن المعاني فما وجدوا في الالفاظ
 ودلالة المنطق مع انه ليس من وظائفه وبيان الدفع ان التعليم والتعليم والافادة والاستفادة
 في العلوم وغيره لا يكون الا باظهار ما في الضمير لصاحبه فلا بد من الالفاظ والدلالة على المعاني المطلوبة
 لحصول الافادة والاستفادة حتى لا ينكس العقل المعاني عن تلك الالفاظ فلهذا الفائدة اوردت في
 الالفاظ وجعلها من لواحق المقدمة فانقلت الافادة والاستفادة قد يكونان بالكتابة لا
 اللفظ فوجه تخصيص الالفاظ وما الحاجة الى الالفاظ قلنا في الكتابة والاشارة مشتقة لا تحفي فان قيل
 ان الاشترايين كان فيهم افادة واستفادة بدون الالفاظ بالحدس اشراق القلب قلنا ليس
 بهذا الطريق سهل ولا يتيسر لكل احد وانما الغالب فيها هي الالفاظ وحصر تمام الافادة بالنسبة
 اليها لا مطلقا ليرد عليه ان افادة الواجب على الانبياء والاولياء بطريق الوحي الالهام لا
 بالالفاظ فالحث عن الالفاظ في فن المنطق ليس بالذات بل لتتبع الافادة والاستفادة في
 عنها ليس من حيث انها موجودة ومعدومة وجوه وعرض وكيف يحدث بل من حيث انها
 على المعاني التي يتألف منها الموصول المجهول فلذا قال لا يتم الا بالدلالة وهي كون الشيء سبحانه
 يلزم من العلم به العلم بشي آخر منها اي من الدلالة عقلية منسوبة الى العقل وانما سميت بها لانه ليس
 للوضع والطبع مدخل فيها بعلاقة ذاتية اي بعلاقة بين الدال والمدلول في هذه الدلالة حاصله
 لذاتها مع قطع النظر عن الخارج وهي علاقة اللزوم العقلي بينهما كما يدل عليه الحاشية ولا بد فيها
 من العلم بالدال والمدلول والعلاقة بينهما ليستقل من احدهما الى الآخر فانقلت الدلالة
 علم المدلول لا يكون الا بالدلالة فيلزم الدور قلنا علم المدلول من الدال موقوف على الدلالة
 وعلمه مطلقا ليس موقوفا عليها والدلالة موقوفة على علمه المطلق فيغاير الموقوف والموقوف عليه

فلا يلزم الدور والاولى ان يراى بالعلاقة الذاتية علاقة التثنية كما قال الاستاذ قدس سره ليشمل
جميع انحاء هذه الدلالة وهى دلاله الاثر على الموثر ودلاله الموثر على الاثر ودلاله احد الاثرين على الاخر
كدلالة الدخان على النار وبالعكس ودلالة الدخان على الحرارة منها اى من الدلالة وخصيصة منسوبة
الى الطبع لان فى هذه الدلالة للوضع وخلافا لما جعل الجاعل اى يكون لعلاقة جعل الجاعل اى وضع
الوضع للدال بازار المدلول ومنها اى من الدلالة طبيعة منسوبة الى الطبع لدخل الطبع فيه باحداث
طبيعية للدال عند عرض المدلول فينتقل الذهن فى الدلالة من ممارسته الطبيعية ليجاد الدال عند عرض
المدلول فان قلت قد يكون الدلالة بالاسباب الباعية على السببيات كدلالة السحاب على المطر
والنسيم على كثرة هذه الدلالة فارجع عن الاقسام الثلاثة فحينئذ لم يبق فيها قات امكن اسباب المعاد
من ذوى الشعور فدخل تحت الوضع وان لم يكن فى طبيعة الايقال ان دلاله اى ح على وجهه
واضح على السعال دلاله طبيعة مع ان يحدث من ذوى الشعور فكيف يكون طبيعة لانا نقول لا سلم
انه يحدث من الشاعرة لمواز ان يحدث من عديم الشعور لكن الوهم من ملاصقة بالشاعرة وعدم الفرق
بين ما يصدر عنها وعن غير ما حكم بصدوره عنها او يقال يصدر عن الشاعرة من حيث عدم الشعور بها
وكل منها اى من الدلالات الثلاث لفظية منسوبة الى اللفظ يكون فيها الاستعمال من اللفظ الى غيره غير
لفظية اى ليس فيها الاستعمال من اللفظ واذا ضرب هذا ان القسمان فى الاقسام الثلاثة صارت مستتمة قسم
الاول الى عقلية لفظية كدلالة لفظ زيد لسموع من ورار الجدار على وجود اللفظ فان قلت ان دلاله لفظ
زيد لسموع من ورار الجدار على مساهة دلاله وخصيصة مع ان العقلية ايضا مستتمة ههنا فاجتمع العقلية والوقعية
فلا يبقى التباين بين الاقسام الثلاثة مع انه لا بد من التباين بينهما قلت تحقق الداليتين فى مادة واحدة
من جهة واحدة ممنوع وامامنا جشبن فلا باس به فدلالة زيد على مساهة وهو شخص معين وضى وعلى وجود
اللفظ اى وجود الحكم بهذا اللفظ عقلى لعدم وضعه وانما انتقل العقل اليه فالاولى فى مثال هذه الدلالة
لفظ وزير الذى هو غير موضوع للمعنى ليكون دلاله على وجود اللفظ فقط والثانى عقلية غير لفظية كدلالة
الدخان على النار والثالث وضعية لفظية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والرابع وضعية غير لفظية
كدلالة الدوال الاربع اى المخطوط والمخطود والنصب والاشارات على مدلولاتها لان دلالتها على مدلولها
وان كانت تبقر الواضع لها لكن الدوال ليست الفاظ بل هى الامور الواقعية والحالات الواقعية الموضوعة
لمدلولاتها والخامس طبيعة لفظية كدلالة اى ح على وجع الصدر والسادس طبيعة غير لفظية كدلالة حمرة الوجه
على الخجل وصفرة على الوجع وسرعة البصر على المزاج المخصوص فان قلت هذه الدلالات من قبيل الدلالة

الآثار على الموتر وهي عقلية وليست بطبيعية فانحصرت الطبيعية في اللفظية وصارت الاقسام خمسة فقلت لهذه
الدلالة اعتباران الاول اعتباران المرض بخصوص يستلزم للصوت العين في الكيفية المعينة للون العين
والمرج العين للحركة المعينة فهي من هذا الاعتبار عقلية للعلاقة للاروم بين الدال والمدلول الثاني اعتبار
ان صدور الدال ووجوده بحسب اضطرار الطبيعة والانتقال فيها من الدال الى المدلول بمبارسة عادة الطبيعة
فهو طبيعية ولا منافاة بين اجتماعهما في مادة واحدة لكونه من جنتين والاول في مثالها كرسن الداية على
الارض بيده عند مشاهدة احلف وبعضهم لما اتبس عليه الفرق بين العقلية والطبيعية الغير اللفظية انكرها وعلمت
من الفرق بظهور وجودها قال في الحاشية انكر سيد وجود الطبيعة في غير اللفظية واعتبره المحقق الدواني فنهى
انتهى والاخصار بين الاقسام اثنته واسته ليس عقليا بل استقرار كما يظهر بالتأمل فلذا اوردته لمعقوله
منها ولم يقل هي اما عقلية او لا واذ كان الانسان مدني لطبع هذا بيان سبب اعتبار الدلالة الوضعية
اللفظية دون غيرها فاصدا ان الانسان لما كان مدني لطبع يعني طبيعة تقتضيه التمدن وهو الاجتماع
مع بني نوعه لان تعيشه لا يمكن بدون مشاركتهم واعلام احدهم على ما في ضميره لصاحبه وصاحبه له الحق
والمصالح في الماكل والمشارب والملابس التي يحتاج اليها في كل زمان صار كثير الافتقار الى الاصحاح
الى التعليم باعلام ما في ضميره لصاحبه والتعليم اى اخذ ما في ضميره لصاحبه الطبيعية والعقلية غير مضطربين لاختلافها
باختلاف الطبائع والمعقول فلا يقنعان للفهم على الوجه المطلوب فاصبح فيها الى الوضعية ولما كانت الاشارات
وغيرها من الدوال الغير اللفظية لا تفهم المقصود لا سيما في المقولات الصرفة فحيث الحاجة فيها الى الدلالة الوضعية
اللفظية وكانت اللفظية الوضعية اعمها اى اكل الدلالات المذكورة اقسامها واسهلها اى اسهل الدلالات تعليمها
وتعلمها فلما اى الوضعية اللفظية الاعتبار في الاستعمال توضيح ان الافادة والاستفادة بالدلالة اللفظية
الوضعية تشمل واسهل سبلات الدلالة العقلية والطبيعية لان طريق الفهم فيها واحد وهو العقل في الاول والطبع
في الثاني فاما وجه فيها وسعة والوضعية فيها وسعة كثيرة لان الالفاظ موضوعات في كل اللغات لمعان جاز
فيها العقل والجوار وغير ذلك والاشراط لعلم موضع الوضع وكفايته وعدم الحاجة الى التدقيق في حصول
الافادة والاستفادة صارت اشمل واسهل للتعليم ولتعليم اوليقران واضع اصول الالفاظ للمعاني هو التمدن
لنعالى وعليها لازم له وهو علم نبئية والنبى لامتة حتى اشتهرت من حيث الدلالة فيما بينهم كل درجة وطبقة
فبسبب هذه اشارة صارت اسهل بحسب الماخذ وباعتبار ان التمدن لى لم تترك معنى من المعاني
بحسب الوضع فصارت اعم الدلالات من هذه الجهة وما قبل في وجه الاشلية انه كلما امكن الدلالة العقلية

والطبيعية والوضعية الغير اللفظية اكدت الوضعية اللفظية بوضع الالفاظ بازار ماولواتها وليس لكس فليس
 بشئ لانه ان اراد بامكان الوضعية انه يمكن لنا ان نوضع ونقرر هذا اللفظ لعنى من المعاني فسلم
 لكن ليس كلامنا فيه بل في اصل الوضع للوضع كما علمت وان اريد امكن تحقيق الوضعية بحسب اصل
 الوضع فمنوع لجواز ان يصدر عن الطبيعة عند اضطرار اللفظ على ما عارض لها من غير ذلك
 على معنى من المعاني ويترك هذا القائل بيان وجه الاسمية لعله رعم لفظ الاشلى لثبوت المعجبة ولهم مكان
 البار وتوهم كونه بمعنى الاعم وجعله عطفاً لتفسيره بالاداء علم بحال عبادته وان كان لهذه النسخة صحة لكن
 وجدت اكثر النسخ مطابقة لما من التفصيل وحمل العبارة على الاعادة الجديدة اعلى فافهم فان كانت
 لما كان عرض المنطقين بالذات وهو المعاني والى دلالة الوضعية ليست من اغراضهم الا بالمتبع فافهم
 الى بيان الالفاظ في هذا الفن لا يكون الا الى الالفاظ التي دون هذا الفن فيها كالعربية والفارسية
 فلا بد ان يبين فيها الالفاظ المدونة فما الحاجة الى بيان احوالها عموماً من غير اختصاص بلغة دون
 لانه قلنا ان قواعد المنطق اعم فاخذ مباحث الالفاظ الافر على سبيل العموم لئلا يكون منافية ووجه
 مله قوله ليس بشئ انما اراد قدس سره ان الظاهر من قول القاضى اسندى الى وجه الاشياء كلها امكن الدلالة الطبيعية والوضعية
 الغير اللفظية اكدت الوضعية اللفظية انما قضيت كلية لزومته يعني فنى الى لفظ امكن وجود الدلالات الاخرى امكن وجود الدلالة الوضعية
 لزوماً وهذا اللزوم باطل لانه ان اراد القاضى بامكان الوضعية انه يمكن لنا ان نوضع الالفاظ الدالة على ماولواتها بالدلالات
 المذكورة لمعان آخر فسلم ولكن ليس كلامنا في هذا الوضع الذي حدث من المقرر والفارض بل في اصل الوضع للوضع الاول
 وان اراد بتحقيق الوضعية بحسب اصل الوضع فمنوع لجواز صدق اللفظ لاصل عن الطبيعة عند اضطرار الدال على ما عارض لها من غير
 دلالة على معنى من المعاني الموضوع لها الالفاظ فلا يفهم مراد من قال بعد نقل القاضى بانه يعني ليس انه مما امكن الدلالة الوضعية
 اللفظية امكن الدلالات الاخرى بل قد يكون متمنعة اذ انضى علاقة الذمينة او احدث الطبيعة او وضع الوضع اللفظي ولم يولد
 دلالات اخرى يمكن ان يكون لفظ موضوع بازار فلا يرد وما اورد الهم لانه ما رعم ان اعتراض الشارح المحقق على القضية الشرطية
 الاستفادة من قول القاضى وليس العكس وجعلها كلية حتى فن بعد بيان معنى العكس بالسبالة الجزئية لعدم الورد كما يدل على اول
 كلامه وهو باطل لان الايراد انما كان على الملازمة الاستفادة من القضية الاولى كما عرفت وليت شعري كيف ينزاع الايراد
 الوارد على الشرطية الاولى ببيان معنى الشرطية الثانية الاستفادة من قوله ليس بالعكس وما رعم ان الايراد ينفع بامكان
 وضع لفظ بازار لدلول الدلالات الاخرى كما يدل عليه آخر كلامه وهذا ايضا باطل لان القاضى مدعى لوضع اللفظ للدلول
 الدلالات الاخرى كلية فاصلاح كلامه بما يحصل بالاثبات والابطال جهل الخ لعل لا بامكان فان ذلك مستبعد بالمعنى
 بل كانه عين الاعتراض فيسلم مقابلته بالمتبع وهو كما ترى فافهم ٢ ماولانا خادم احمد

او يقال ان تدوين النطق في كل لغة يمكن فكما نقل من اليونانية الى العربية ومنها الى الفارسية فكذلك يمكن
 نقلها الى كل لغة فلو اخذ مباحث الالفاظ المختصة بلغة دون لغة سيجب الى تفسيرها اذا ادقن في غير هذه اللغة
 ومن ههنا اي من امتقار الانسان في التعليم والتعلم الى المعاني المطلقة ودون الخصوصيات تبين اي ظهر ان الالفاظ
 موضوعه للمعاني من حيث هي اي مع قطع النظر عن وجوده في الخارج او الازمن ودون الصورة الذهنية التي
 بخصوصية لها في الذهن ودون الصورة الخارجية لخصوصية بخصوصية وجودها في الخارج كما قيل بالوضع
 لها قال في الحاشية فان مناط التعليم للتعليم اللذين يحتاج الانسان فيهما الى التميز انما هو المعاني مطلقا لا
 الخصوصيات انتهى فخالصه ان المقصود بالتعليم هو المعاني من حيث هي اي لا من حيث انها مكتنفة بالعوارض
 الذهنية والخارجية والغرض من الوضع انما هو الاستعمال ولما كان مناط الاستعمال هي المطلقة فالوضع
 لا يكون الا لما فهمه المعاني هي التي وضعت الالفاظ بازائها ولو كانت الالفاظ موضوعه للمعاني من
 حيث قيامها بالذهن واكتنا عنها بالعوارض الذهنية اي للشخص الذي لم يكن التعليم والتعلم فانها لا يكون
 الا بالانتقال وانتقال هذه المعاني الذهنية الى الخارج غير ممكن لعدم حصولها فيه فكذلك انتقالها من ذهن
 الى ذهن آخر غير ممكن لان الصورة الذهنية عرض للذهن وانتقال العرض من محل الى محل آخر مع بقاءه باثر
 باطل للشخصية بله ولو كانت الالفاظ موضوعه للامور الخارجية من حيث الخصوصيات الخارجية لم يكن تعليم الكليات
 من حيث هي كليات لانها معرفة عن الخصوصيات فظهر ان الالفاظ موضوعه بازاء المعاني من حيث هي
 والخصوصيات ملغاة حقيقة كما يظهر بالاستقراء والتشيع وذهب ابو نصر الفارابي والوعلي ابن ابى سينا
 وبالعوجي الى ان الالفاظ موضوعه للصورة الذهنية وبعض المتأخرين ذهبوا الى انها موضوعه للصورة الخارجية
 وما ذكره المتن هو ذهب الجمهور من المتأخرين ونفسا الاختلاف هو الاختلاف في المعلوم بالذات فمن
 ذهب الى انه هو الامر الخارجي قال بموضوعية الالفاظ ومن ذهب الى انه هو الامر الذي حصل الالفاظ
 بازاء الامور الذهنية وعند البعض مبنى الاختلاف في الملتفت اليه بالذات فمن قال ان الحاصل في الذهن
 هو الملتفت اليه بالذات قال بوضعها له ومن قال ان الملتفت اليه هو الاعيان الخارجية ذهب الى ان وضع
 الالفاظ بازائها فحصل دليل لشيئين ان الموضوع له ما هو معلوم بالذات ولا شك ان المعلوم بالذات
 هو الصورة الذهنية لا الخارجية لبقا لعلم بانقسامها هو صفة ذات اضافية لا بد لبقا منها من بقا الموضوع
 فظهر ان المعلوم هو الصورة الذهنية وهي باقية فالعلم باق يتفاهما عند انتفاها عن الخارج فلاح ان
 المعلوم بالذات هو الصورة الذهنية فالالفاظ لا تكون موضوعا لها بازائها ويرد عليه نقض بوضع
 انه تعالى فانه ليس موضوعا الا لشخص الموجود في الخارج وايضا يلزم ان يكون كل من القضاء بالذهنية

على ان بعض يكرهون الوجود الذهني مع القول بوضع الالفاظ للمعاني ودليل لبعض المتأخرين ان المكتسبات
اليه بالذات والكاسب والمكتسب انما هو ذو الصورة فيكون الالفاظ موضوعه له ويرد عليه ان الالفاظ
قد يكون بالذات لى الطبائع من حيث هي هي ايضا وينتقض ايضا بالالفاظ التي لا توجد معها شي
الخارج كالانتراعيات والمقولات الثانية كالكلية وغيرها فانها ليس لها وجود في الخارج وكانها
فانه ليس موضوعا للامر الخارجي لعدم وجوده فيه ويعارض بانه لو كان الالفاظ موضوعه للمعاني
في الخارج لا تقي معناها بانتسابها في الخارج مع انه يبقى الفهم المعنى من اللفظ عند انتفاء الوجود والخارج
فلم يبق الا وضع الالفاظ للمعاني من حيث هي هي فني موضوعه لها ولذا اول بعض هذا القولين الى
المعاني من حيث هي هي وحمل الصورة الذهنية والامر الخارجي عليها فان الامر الذهني يطبق على نفس الماهية
والامر الخارجي وان لم يطبق عليها لكن قد يطبق على ما يقابل الذهني اعم من ان يكون في الخارج او في
مرتبة نفس الشيء من حيث هي هي مع قطع النظر عن خصوصيات الذهنية اذ يقال ان الامر ادمنها الصورة
المعلومة من حيث هي هي لا يذهب عليك انه على هذا التقدير يكون النزاع لفظيا لان مقصودهم واحد
وانما اختلفوا في التعبير سم عنه بالفاظ مختلفة فالنكاح ان كل الالفاظ ليست موضوعه لما يهت من حيث هي هي
لانا نعلم بالضرورة ان لفظ الكل موضوع لما في الذهن ولا يعرض للشئ الا في الذهن ولفظ هذا موضوع
للمسار اليه الموجود في الخارج وكذا اللفظ اذ قد ليس فيه نفس الماهية من حيث هي هي وانما هو موضوع
للذات الشخصية في الخارج فما وجه القول بوضعها للمعاني من حيث هي هي مطلقا وتاويل القولين الى
هذا القول بل الصواب ان يقال ان بعض الالفاظ موضوعه للماهية من حيث هي هي كاللفظ الانسان في النفس
وبعضها للذهنية كاللفظ لعلم وغيره من المقومات الانتراعية وبعضها للخارج كاللفظ الله تعالى وابصار
الجزئيات المادية قلت مراد المصنف ان الالفاظ موضوعه للمعاني من حيث هي هي اى لا توجد في الخارج
خصوصية خارجية فقط كما ذهب اليه القائلون بالوضع للامر الخارجي ولا الذهنية فقط كما يذهب من
قال بوضعها للامر الذهني بل بعضها للخارج وبعضها للذهن على سبيل التوزيع والاحسن في بيانه ما قال
الاستاذ المحقق في شرحه ان النظر الدقيق يحكم بان الموضوع في الكل الشئ من حيث هي هي فاهم ذاته تعالى
موضوع باز النفس ذاته ولا يلا خط فيه خصوصية طرف دون طرف حتى لو فرض حصوله في الذهن لا يتبدل
الموضوع له ولذلك الجزئيات المادية لو حصلت ذواتها في الذهن لا يتبدل الموضوع له وكذلك المعاني
الانتراعية كالنوعية والتجنية لو فرضت حصولها في الخارج لا يتبدل الموضوع له ونظيره ما يقال معنى الكل ما يمنع
عند العقل تكرره في الخارج مع ان الحكيما الفرعية كالاشياء وشريك الباري يستحيل في الخارج ان يكون نفس

لا ياني عنه كذلك معاني الالفاظ من حيث هي هي لا ياني عن حصولها في الخارج والذهن وان كانت بحسب
 الخصوصية آتية عن حصول احد في ظرف الآخر هذا خلاصة كلامه خذ واحفظ والقول بان الالفاظ ^{مطلقا}
 لا يخرج من تلك الاوضاع الثلثة سلم من التكلفات فافهم وههنا اختلاف آخر في اصل الموضوع فقال بعضهم
 ان الواضع هو الله تعالى فقط بانه وضع الالفاظ كلها معا بينها ثم القى على الانبياء عليهم وعلى نبينا
 الصلوة والسلام بالوحى ثم الامم اخذوا منهم واليه ذهب الاشعري وجميع من الفقهاء وسنن لا لا يقولون
 وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء انكم صادقين قالوا سبحانك
 لا علم لنا الا ما علمتنا فهذا يدل على ان الواضع هو الله تعالى وآدم تعلم منه تعالى ولم تعلم الملائكة
 فاعترفوا بعجزهم وقال بعض وهو جمع من المتكلمين ان الواضع هو الناس والالفاظ اصطلاحية المنبث
 داعية واحدة او دواعي اجمع على وضع اللغات لمعاينتها وعرف الباقون من الناس بالارشاد وتعليم
 الوالدين للطفل وعند بعض ان الواضع هو الله تعالى والناس جميعا لان بعض الالفاظ توقيفية لا
 يعلم اطلاقها على شئ الا من الشارع وبعضها باصطلاح ويندب الى اسحاق والمذهب تفصيلا مذكورة
 في كتب الأصول واختلاف ثالث وهو ان المناسبة بين اللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له ضروري ام لا قال
 البعض لا بد من المناسبة والا لما اختلف بعض الالفاظ لبعض المعاني واليه ميل المتعزلة وعند البعض ليست
 ليست لضرورة لان اللفظ الواحد قد يكون موضوعا للضدين كلفظ الجون يفتح الجيم للابيض والاسود
 فلو كانت المناسبة مشروطة لا يمكن ان يناسب الطبيعية للضدين وهو باطل ولك ان تقول ان المناسبة
 وان كانت مخفية علينا لكن الواضع يعلمها وبهذه المناسبة وضعها وان لم يظهر على الغير والقول بان دلالة
 لا يتحقق الا بظهور المناسبة لا يخرج عن حكم فافهم فدلالة اللفظ على تمام ما وضع اى اللفظ له مرجع ضمنية الى
 ما معناه دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع اللفظ له لك المعنى من تلك الحقيقة اى من حيث انه تمام
 ما وضع له مطابقة للمعنى لسمى هذه الدلالة دلالة مطابقة لطابق اللفظ للمعنى وعلى جزمه اى جزمه ما وضع اللفظ
 له من حيث انه جزمه تضمن المعنى لسمى هذه الدلالة تفصيلية لكونها دلالة اللفظ على ما في ضمن الموضوع له وانما اختار
 في تعريف المطابقة على تمام وضع له ولم يقل على جميع ما وضع له ولا عين ما وضع له لان الاول اشير
 التركيب فيلزم تخصيص المطابقة بالتركيب مع ان دلالة المفرد على المعنى الموضوع له ايضا مطابقة في
 التعريف جامع والثاني وان صح لكن في عدوله عنه لى ما اختار اشارة الى ان تعريف الجمهور
 بتمام ما وضع له الغير صحيح فالتقلت ان لفظ التمام بمعنى الجميع ومعناها واحد فكيف اشعر احدها التركيب
 دون الاخر مع انها ديهان المعنى قلت التمام والكل والجميع وان كانت متعارفة الدلالة لكن التمام بر

من شرط ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل ولهذا يقال للواجب تعالى انه تمام الوجود ولا يطلق
عليه لفظ جميع لان من شرط الاحاطة بكثرة فتقابل التمام نقص وهو علم عما هو بحسب الاخبار ومتقابل
الجميع هو البعض وهو يشعر بالاخبار فان قلت ما فائدة قيد بحيثية قلت فائدة انها عدم دخول احد من
في الاخرى فان اللفظ قد يكون موضوعا لكل والخبر كالامكان فانه موضوع للامكان العام والخاص
الخاص ويطلق عليهما فاذا اطلق الامكان واريده الامكان العام مثلا يكون تلك الدلالة مطابقة
لكونها على ما وضع له مع انه لا يصدق عليه انه دلالة على خبر الموضوع له لكون الامكان الخاص موضوعا له
الامكان العام خبره فيصدق تضمن على المطابقة وكذا بالعكس ولك قد يكون اللفظ مشتركا بين
اللزوم واللازم كلفظ الشمس فانه مشترك بين الضور والجرم فلو قلت الشمس اريد بها الضوء مثلا يكون
دالتها عليه مطابقة بوضعها له مع انه لا يصدق عليه انه لازم الموضوع له لكون الجرم موضوعا له الفرض
وهذا لازم فيصدق الالتزام على المطابقة وكذا بالعكس فاذا قيد بالحيثية لا يصح احد لهما على الاخر
لان الامكان العام من حيث انه موضوع له لا يصدق عليه بهذه الحيثية انه خبر الموضوع له وكذا الضوء من
هذه الحيثية ليس بل لازم للموضوع له فبالحيثية امتازت احد لهما عن الاخرى امتيازات ما قلناه قيد ما وهو
اي تضمن لازم لهما على المطابقة في المركبات اي في المعاني المركبة لان في المركبات ذواتا جلالا
على الموضوع له وهو مركب فلا بد من ان يكون له خبر ودلالة على الخبر يكون تضمن بخلاف بسيط فان لفظ
يدل على مساهة وليس له خبر ليكون دلالة عليه تضمننا قال في الحاشية فان فهم الجز في فهم الكل هما متحدان
بالذات متمايزان بالاعتبار كجنس مع النوع انتهى ويظهر من هذه الحاشية ان فهم الجز ليس متمايزا لفهم
الكل بل هو فهم كل ونسبت هذا الفهم الى اجزائه ويدل عليه ما قال في السلم اللفظ الدال وضعا وهو في
كمال معناه مطابقة وفي جزءه نقصن وبها واحدة فان الكل انما يتصل بصوره وحدانية لا يفسل فيها الا بعد
التحليل وفي المنفرد والتشرك انما يتعدد في الصور شيئا والموضوع واما بوضع الواحد فكانه موحده لا كثره فان
لا بد في الدلالة من قصد المدلول واذا لم يكن فهم الجز مقصودا بل فهم الكل وينسب هذا الفهم الى الجز كيف
يكون دلالة على الجز تضمننا لعدم القصد بهنا قلت اعتبار قصد الدلالة عند اهل الغيرية واما عند
الغيرانيين كيف الفهم سواء كان مقصودا ولا فان قلت ان الاتحاد دلتا في الا في المركبات الذواتية كالان
واما في المركبات الخارجية كالسبب مثلا فاشياء اجزاء محال فلا يكون فيها فهم واحد ينسب الى الاخبار قلت
مراد الاتحاد في الالفاظ الموضوعه بازار مركب في سبب واما في المركبات الخارجية فكل والجزء متما
في الفهم فان قلت فهم الجز سابق على فهم الكل والجزء يصل باعتبار احتياج كل اليه في الوجود ولا يتصل

فما ينبغي قولهم ان التضمن تابع للمطابقة ان ما ذكره يدل على كون الامر بالعكس قلنا المراد بالبعيدة
البعيدة هي الحصول من اللفظ بان الكل ففهم اولاً من اللفظ الموضوع له ففهم الخبر من الكل انما هو بوجوب ان
فهم الكل موقوف على فهمه بهذا المعنى صار الكل اصلاً وابتنى عليه الخبر وهذا لا ينافي كون فهم الخبر بدون الكل
وكونه اصلاً باعتبار الاحتمال اليه ففهم لا يقران دلالة المركب على خبره دلالة على غير الموضوع له وهي
مجاز ولا يجوز ليس فيه موضع مع انهم عددوا من اقسام الدلالة الوضعية لاننا نقول ليس التضمن ان يذكر الدلالة
ويراد به الحيوان فقط انه مجاز لانه متضمن في غير الموضوع له ففهم سبيل ذاك الكل واردة الخبر بل التضمن ان يطلق
الانسان على الجميع فدلالة على الحيوان الذي هو جزء ودخل فيه تضمنية ولكل الالتزام ليس ففهم
وارادة الضور فانه مجاز من قبل ففهم كالملزوم واردة الملازم بل ففهم كالمجزئ والمجزئ لازم ففهم
على هذا التقدير لكونه لازماً بالمجزئ التزام وفهم عليه غير ذلك ففهم وعلى الخارج عن الموضوع له بان يكون
عينه ولا جزئية التزام اي ليس هذه الدلالة دلالة التزامية لدلالة اللفظ على ما هو لازم معناه فانحصرت الدلالة
الوضعية في الاقسام الثلاثة وهذا المحصر على ليس فيها احتمال سوى التثنية فان قلت المحصر العقلي عند فهم كون
دارا بين النقي والاثبات وما ذكرته بيان اقسامها ليس لك قلت المحصر على ما يكون دارا بين النقي
والاثبات لا ما يكون مذکور العنوان انفي والاثبات وحصر الدلالة في اقسام التثنية وان لم يذكر
بعنوان النقي والاثبات لكنه راجع الى النقي والاثبات بان بقا ان الدلالة على المعنى اما باعتبار كون اللفظ
موضوعاً له في المطابقة او لا ففهم اما باعتبار ان هذا المعنى جزء للموضوع له ففهم اولاً بان باعتبار عدم كونه
موضوعاً وجزءاً مني الالتزامية ولا شك ان العقل يحجز بمحصرات في اقسام التثنية بمجرد ملاحظة حدودها و
ولا يخرج قسم عند عقل سواها وهذا هو المعنى بالمحصر العقلي فان قلت ان الدلالة الالتزامية ليست دلالة على
الخارج مطلقاً بل لا بد فيها من اللزوم فخرج عند عقل قسم آخر وهو الدلالة على الخارج بدون اللزوم و
وهذا ينافي المحصر العقلي قلت اللزوم ليس داخل في الدلالة الالتزامية والمحصر انما هو باعتبار حدودها
لا باعتبار تحقق واللزوم شرط لتحقيقها لا يثبت في الدلالات من اعتبار الحثيات كما اعتبره المصنف
والا فتعجز احدنا بالآخرى كما علمت في بيان فائدة قيمة التثنية في محصر العقلي لعدم كونه داراً بين
النقي والاثبات بل يكون داراً بين الدلالات التثنية مع الحثيات لاننا نقول المحصر في الالتزام على حثية معينة
والخبرية لا حثية عدم معينة والخبرية ففهم من حيثية معينة والخبرية وفيها ففهم عقلياً فلا محصر ففهم
سواء اشارة الى ان الاحتياج الى هذا اللفظ انما هو على راسه من ففهم العقل بالدار بين النقي والاثبات وما على قول من ففهم
لوجوده في مفهوم الاقسام ففهم لم يقل بالاحتياط فلا احتياج اليه كما لا يخفى ولا ففهم احوال من هذا الصدد

فان قيل ان المحصر في الاقسام الثلاثة المذكورة للدلالة المطلقة الغير ممكن ارجاعه الى النفس والاشياء
 بان يقال ان الدلالة اما بالعقل او بالاولى الحقيقية والثانية اما باحداث الطبيعة او بالاولى الطبيعية والثالثة
 الوضعية قلت لا بد من الدلالة العقلية من علاقة ذاتية بين الدال والمدلول كما عرفت فاحتمال الدلالة
 بدون العلاقة مطلقا قائم عند العقل فهذا المحصر مستقر الى واذا عرفت الدلالة العقلية بان لا يكون فيها
 علاقة وضعية والطبيعة سواء كانت فيها علاقة اخرى او لا يكون علاقة اصلا وجعل هذه العلاقة ذاتية
 شرطا لتحقيقها فصار هذا المحصر غير عقليا فانهم قالوا قلت ان المركب كعب الله مثلا موضوع لمعنى فدلالة
 على معناه خارجة عن الدلالات الثابت لان الدلالة على المعنى المركب ليس بالمطابقة لان الوضع
 لم يصفه لهذا المركب بل وضع مفرداته لمعناها فصارت باجماعها مركبة ولا يتضمن لان هذا المعنى ليس
 جزء للمعنى الموضوع له كما هو الظاهر ولا بالاتزام لانه ليس بخارج عن الموضوع له فدلالة المركب على معناه
 خارجة عن الثابت فاحتمال المحصر ولا يجاب بان المركب ليس موضوعا للمعنى فهو خارج عن التقسيم وهو الدلالة
 الوضعية اذ هي عبارة عن دلالة اللفظ على الموضوع له وليس موضوع له سوى مفرداته فلا يحتمل المحصر لكون
 الاحتمال عبارة عن خروج قسم آخر من قسم سوس الاقسام المنصورة فيها اتقسم لان الدلالة الوضعية
 ليست عبارة عن دلالة اللفظ على الموضوع له والا لم يكن لتعريفه والاتزامية من اقسام الوضعية لعدم كون
 الدلالة فيها على الموضوع له بل ما يكون للموضوع مدخل فيها وهذا القدر لو جرد في المركب البطلان مفرداته فهو
 لمعناها فصار للموضوع مدخل فيها والجواب ان دلالة المركب داخلية في الوضعية وتتم من المطابقة لان اللفظ
 اعم من ان يكون فيها وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى بحيث
 يطابق اجزاء واحد لاجزاء الآخر والاخير متحقق في المركبات ولا بد من هذا دفع مدخل مقدر بان يقال ان
 الخارج يكون مبينا لما هو خارج عنه لدلالة الشيء على شيء لا بد من مناسبة وعلاقة فكيف يكون
 الدلالة مع التباين فدفع بان الدلالة الاتزامية ليست دلالة على الخارج المبين الغير المناسب
 لا علاقة فيه اصلا بل لا بد من الدلالة الاتزامية من علاقة الى المستوجب به احدها صاحبه لصحة العلاقة
 اي يصح استعمال الذهن من اللفظ الى معناه الاتزامية بسبب هذه العلاقة العقلية اي فسوبة الى العقل
 وهي اللزوم العقلي وهو عبارة عن لزوم تعقل شيء تعقل شيء آخر وثقل بهما الذهن من اللزوم له
 اللزوم كالزوجية للاربع فان العقل اذا تصور معنى الزوجية والاربعية فبعضها العلاقة بسببها يثقل من
 احدهما الى الآخر ونحوه اللزوم بينهما ووجه اشتراط اللزوم انه لو شرط لما فهم المعنى الخارج من اللفظ
 لان فهم المعنى من اللفظ انا باعتبار وضعه لهذا المعنى او باعتبار انتقال الذهن من الموضوع له الى

هذا المعنى والاوّل بل في الدلالة الاتزامية كونهما دلالة على الخارج عن الموضوع له والثاني لا يمكن لهذا
اللزوم ان يقتضي واما اللزوم الخارجى فليس شرطا لوجود الدلالة الاتزامية بدون كماله الا على البصر
وايراد هذا من مثال اللزوم الذهنى اولى من المثال بالزوجية والاربعة كما هو انظر او عرفت او بحسب
بان لا يكون عند عقل بين اللزوم والملازمة علاقة لكن قد استقر في العرف والعادة لزوم امر بشي
يتصل بالذهن من احد هما الى الآخر كالجود بالنسبة الى الحاتم فان عقل ليس عنده علاقة بين الجود
بالحاتم لكن لما صدر الجود عن مسماه كثيرا غايته الكثرة صار الجود عند العرف من لوازم هذا الاسم بحيث اذا قيل
فلان حاتم يتصل بالذهن الى انه جواد فان قلت ان اللفظ ليس موضوعا للخارج لا بالذات ولا بالعرض
ولا يمنع له اصلا فدلالة اللفظ على الخارج كيف يكون من الوضعية بايكون للموضع دخل فيه وهذا المعنى لما
كان لازما للموضوع له غير منفك عنه فبواسطة ينسب الموضوع اليه الا بالضرورة كالجور في عدم الانفكاك
اما ينسب اليه بسبب ينسب لللازم فان قيل قد يكون الدلالة بعلاقة بسبب السبب الحالى والحمل وغير ذلك
من العلاقات المتصورة في انواع المجازات فمذهبه دلالة على الخارج من المدلول مع انه غير لازم له
ان هذه الدلالة تكون بالقرنية لصحة وهي معها لازم له لانه قد يكون القرنية مخفية غير معلومة ولو كانت
القرنية فهي لا تدل الا على الاستعمال كالمسببة المسببة والحالية والحالية فلا تتعال ههنا من اللفظ الى
معناه لا يكون الا لعلم تلك العلاقة وهو ليس دلالة مطابقة ولا تضمنية فلا تكون الاتزامية مع عدم
اللزوم الذهنى قلنا هذه الدلالة مطابقة لانها عبارة عن الدلالة على كمال المعنى الموضوع له سواء كان
وضع ذلك اللفظ له وضعاً شخصياً كزيد يسماه او نوعياً بانه يثبت من الواضع ان اللفظ اذا لم
استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل عنه ويستعمل في معنى مناسب له وهذا اللفظ نحو التعيين في
المجاز بهذا النوع تحت المطابقة وليس من الاتزام لان الدلالة فيه قد يكون في ضمن الدلالة على النوع
بعلاقة اللزوم وفي المجاز ليس كذلك واخراجها عن اللفظية بان تكون مع القرنية والقرنية ليست
بلفظ فيكون المجاز المركب معها من اقسام الغير اللفظية منقوض بدلالة الوضع فان لعلم بعلاقة الوضع
شرط في هذه الدلالة الاثر مع انها ليست بلفظ فيلزم ان تكون الوضعية غير لفظية فقط ولو عيب بان الدال
هو اللفظ والوضع وغيره من شرائط الدلالة فقول في المجاز ان ذلك فالحق ان يراد بالوضع اعم من
الشخص والنوع ويدخل المجاز تحت المطابقة بحسب النوعى واليه ذهب الاستاذ المحقق وغيره من محول
اعلام قدس امدا سرارهم قال في الحاشية اختار نذهب الى العربية لان محاورات العرب مصدقة
كما يكون بوضع تركيب البعارة التي هي حاصله ان المصنف لم يشرط اللزوم لعقل فخطئ في الدلالة الاتزامية

که بود مشروط عند المنطقیین بل قال عقلیته و عرفیه فالعلاقه بخنده هی الاثم منها که بود مذہب اہل العبرۃ
 فاختارند بہم لان استعمال العرب مسلمۃ و الذہول عنہ خطار و بہنا اختلاف آخرین المنطقیین و اہل العبرۃ
 و ہوان المنطقیین یقولون ان التضمن و الالتزام تالبعان للمطابقۃ فی الوضع و الالاتات و لقصہ جمیعاً
 لان المقصود بالمقتضا الیہ مستعمل بالذات انما ہوا لمطابقۃ فقط و التضمن و الالتزام ملتزمان مقصود
 و مستعملان بالتبع لکونہما جزء کلاً لایما ہو موضوع لہ و مقصود بالذات و قال العرب سلمنا لبقیۃ فی
 الوضع لان الوضع بالذات انما ہو للموضوع و امانۃ الاستعمال و المقصود و الالاتات کما سوار لان
 اللفظ کما یستعمل فی المطابقۃ و ہی مقصودہ و ملتقۃ الیہا بالذات کذا کات التضمن و الالتزام الیہما
 مقصودین مستعملین و یرید علی اہل العرب ان لا تحضر الدلالۃ فی التبع تحقق التضمن و الالتزام علی طور المنطقیین
 و ہما لیساً منہما علی طورہم فان قلت یأزم علی المنطقیین الیہ عدم الاختصاص فی اثبات تحقق التضمن و الالتزام
 مستعملین بالذات علی طور اہل العبرۃ و ہما لیساً من التضمن و الالتزام عن المنطقیین لانہم قالوا باستعمال
 بالتبع قات ان المنطقیین یدخلون ہذین التضمن تحت المطابقۃ بحسب الوضع النوعی کما علمت فافہم لا
 یاس باطناب الکلام لتوضیح الزام قیل الالتزام محجور ای متروک فی العاوم قال فی الحاشیۃ انما قیل
 بالعلوم لانہا لم یخرج فی الحوازیات اتی یعنی فی المعروف و الحوازیات العبرۃ لیست متروکہ بل مستعملہا
 فی حوازیاتہم و انما ترک فی العلوم لکونہ غیر مصرح و کاشف للمقصود و غیر مفید للغرض الاصلی فی العلوم
 لان الغرض فی العلوم ہو لتعلیم و التعلیم و ہما باعتبار المعروف و الحجۃ و الالتزام لا یحصل منہ شیء منہما کما یحصل
 من اللفظ الموضوع لہ لان المعروف و الحجۃ مقصودان بالذات و الالتزام انما قصد بالتبع فیہ بحث بانہ ان ارید
 عدم فہم المقصود منہ مطلقاً فہو ممنوع لانه قد فہم المقصود بالالتزام الیہ اذا کان علاقۃ اللزوم الذہنی ان
 ارید ان اللفظ لیس موضوعاً لمعنی فہم المقصود بالذات کما فی المطابقۃ فبقول فی التضمن ان اللفظ لیس
 موضوعاً لہ فواجب ترک احد ہما دون الآخر و ان ارید بمعنی آخر فلا بد من بیان فارق بینی و بین
 التضمن لانہ ای الالتزام عقلی اذ ہو امتثال من المیز و فہم لہ لازم و لیس لہ لفظ موضوع بارادۃ فصار
 عقلیاً و المفید لتعلیم و التعلیم لا یكون الا ما ہو سہل و ہو الوضعی فلماذا کان متروکاً فی العلوم فان قلت
 قد مر ان العقلی یکون فیہ علاقۃ ذاتیۃ و ہو اللزوم العقلی و علاقۃ التاثر فی البیانات الاتی تكون باعتبار
 ما کان او باعتبار ما یکون و عند وجود القرائن الموضوعۃ لغير الموضوع دلالۃ التزامیۃ بوسطہ تلک
 القرائن و لیست عقلیۃ لعدم العلاقتہ الذاتیۃ فالقول بکونہ عقلیاً مطلقاً باطل قلت لیس
 المراد بالعتلی ہنا ما مر فی تقسیم الدلالۃ بل ان الدلالۃ الالتزامیۃ لیست بوسطہ الوضع

فصارت عقلیۃ قتال فیہ نظر بانہ ان ارید انہ لیس فیہ داخلہ الوضع اصلا بالذات ولا بالعرض فمنوع
وان ارید انہ لا بدخل لہ بمنی الدخل التام فانقض التضمن ای کذلک فما وجہ ترک ذلک دون ہذا لایعین ان
التضمن لہ خصوصیتہ لا توجدہ بالخصوصیتۃ فی الالتزام وہی کون المدلول فیہ جزا للموضوع کہ لا نقول *
للا التزام ایہ خصوصیتہ عدم الانفکاک فهو کالجبر وہی تکفی فی الدلالۃ ولسن بخصوصیتہ الدخول فی
الموضوع مزید دخل فی الدلالۃ وینقض بالتضمن الناقض ہو القریۃ بالنقض الطال الدلیل تجاہل حکم
عنا و استنارۃ فساد اجالی اذالم یمنع علی مقدمۃ مغنیۃ تفصیلۃ اذامنع علیہا ویکملایہ لیس
ینقض بالتضمن تقریر الاول ان الدلیل الذی اوردم علی مجوریۃ الالتزام فاسد لانہ یوجد فی التضمن
مع کونہ غیر مجوریۃ لیس عند الدلیل فیطل الدلیل وعدم مجوریۃ ظاہر واما جریان الدلیل فلان
التضمن ایہ عقلی لعدم الوضع لہ والاتصال من کل لے الجزر بسبب العقل فانقض الالتزام سیان حکم
ترک احدہما دون الآخر مع وجود علتہ ترک بنہما علی السور فانقضت قد وجد فیہ من وجہ آخر لعدم
البرہ و ہو کونہ جزا من الموضوع لہ و ملاصقا و الجزر اقوی من اللزوم فلا یلزم من جزا الا نصف جزا الا قوی
اما تقریر الثانی و ہو انقض التفصیلۃ فان ینزع علی مقدمۃ مغنیۃ بان الاستدلال ما اذا اراد بکونہا عقلیۃ ان
یکونہا عقلیۃ صرفۃ لیس للموضوع دخل فیہ اصلا فمنوع ضرورة ان دلالة اللفظ لا یکون الا بکونہ من لوازم
الموضوع کہ صار للموضوع دخل بهذا الوجه وان ارید ان العقل شریک فیہ فہذا لہنی یوجد فی التضمن ایہ ولویل کما ہلک
بان اللوازم غیر تنابہیۃ لان من لوازم اشئی انہ لیس عین کل واحد ما یغایرہ والمغایرۃ تنابہ بخلاف الجزر
فانما تنابہیۃ باعتبار الالتزام یوجب اعتبار الغیر المتناہی فی مدلول اللفظ قلنا لیس المعبر فی الالتزام مطلق
اللوازم بل اللوازم البنیۃ ولا نسلم عدم تنابہیۃ فانقضت ان الالتزام یدکر فی المنطق تقریرا واحوالا فما
معنی مجوریۃ فی العلوم قلت معناه انہ لا یعرف بحیث ینج بہ لکونہ موجبا للانتشار علی العلم لکونہ غیر
بخلاف اخینہ قتال و لیزمہا ای التضمن والالتزام المطابقۃ یعنی اذا وجد التضمن والالتزام فلا بد من
وجود المطابقۃ فان دلالة اللفظ علی الجزر واللازم فرع الدلالۃ علی کل والملازم فانقضت لزوم
المطابقۃ للتضمن ظاہر واما الالتزام فلا يجوز ان یکون من الدلالۃ المجازیۃ فاین الدلالۃ علی الموضوع کہ
قلت ہناک وان لم یکن الموضوع کہ تحقیقا لکنہ یکون تقدیرا و مراد ہناک منہا ولا یرد الاشکال علی
المنطقین لانہما قالوا بالقصد والاستعمال فی المطابقۃ فقط والدلالۃ لمطلقۃ

لہ قولہ فتال علیہ اشارۃ الی ندرۃ وہی ان الالتزام والتضمن سیان فی کونہما موجبا للانتشار علی العلم فادعیہ تخصیص الالتزام
نہ لہ کجوز انتقال الذہن فی الالتزام من المقصود الی غیر المقصود فکذا يجوز فی التضمن من الجزر المقصود الی غیر المقصود کما فی التضمن

ليست كذا دلالة تضمن الالتزام لا يقصد بالذات بل المقصود بالذات منها انما هو المطابقة واما انما
يختلف بهما الى المطابقة فهي التلطف اليها بالذات في يستلزم ان المطابقة تحقيقا فلا حاجة الى اخذ الالتزام
للموضوع كذا بالمعنى الاصح واما عند اهل الصورية فيحتج الى اخذ الاستلزام بالمعنى الاصح الشامل للتحقق والافتقار
لانهم اعتبروا في مطابق الدلالة القصد والاستحالة فالقول اذا كان تضمن والالتزام تابعين للمطابقة غير
مقصودين بالذات فيقول المحرر الوضعي في الثالث عند اهل الصورية مع انهم حصروه في الثالث بيان الاختلاف
ان تضمن والالتزام في المنطق تابعان للموضوع له وعند اهل الصورية مع ليدالك فلا يكونان خليفين في
التضمن والالتزام المقصودين بالذات فراد على الثالث المقصودة قلنا ان اهل العرب ما حصروا دلالة
المطلقة في الثالث بل الدلالة القصدية فخر وجهها على هذا الايضاح حصروا لا يرد على المنطقيين احتلال
الحصر بالتضمن والالتزام المقصودين عند اهل الصورية لدخولها في الجواز عندهم وعدمها في الوضع محل
الوضع على معنى شامل للوضع النوعي وهو يو جد فيها فبذلكه ايجابية يدخلان تحت الطابقة فلا يتخلل
الحصر اصلا بتفصيل ما مر سابقا ولا عكس اي لا يلزم تضمن والالتزام للمطابقة اما الاول فليجوز ان يكون
شي معنى مطابقا لسيط لاخر له كالحجب تعالى والعقول المجردة وهذا الموقف على كونه بسيطا
في الخارج والذين كما مر داما الثاني فلانا نقول كثيرا من المعاني مع الغفلة عن غيرها فان قلت ان
الغفلة عن اللوازم لا تدل على عدم كونها في الواقع فيجوز ان يكون للفظ لوازم يكون الدلالة لعلها
بالالتزام فالالتزام لازم للمطابقة قلت ليس المراد ان الغفلة تدل على عدم كون اللوازم في الواقع
وعدم كون الدلالة عليها التزامية بل المراد ان الحكم بعدم استلزام المطابقة للالتزام على تقدير اعتبار
اللزوم الذهني فيه بدعي ضرورة ان الغفلة كثيرا من المعاني مع الغفلة عن غيرها فلو كان لها لوازم ذهنية
يستلزم تعقلها تعقل هذه اللوازم وهذا يقتضي ان يكون المعبر عن الالتزام اللزوم الذهني بالمعنى الاخص
فانهم وكونه اي كون اشئ ليس غيره اي لا يصدق عليه غير هذا اشئ مثلا لا يميز لوازمه انه ليس بغير لانه
لا يميز لانه غير كل شيء ليس غيره هذا جواب سوال مقدر وهو ان الالتزام لازم للمطابقة لان كل شيء لازم
وهو انه ليس غيره فلا يخفى معنى مطابق عن كونه ليس غيره فيكون هذا المعنى لازما لكل معنى من المعاني فلا يلزم
قول المرء ولا عكس في الالتزام بما لا جواب ان كونه ليس غيره ليس مما سبق الذين اليه داما او كثيرا
نقصور اليها ولا يخطر بالبال غير ما فعلنا عن انها ليست غير وفي دلالة الالتزام لا بد ان يكون الذين سابقا
اللزوم الى اللازم لانه ان علم الشئ عبارة عن انكشافه بحيث يتنازع عن غيره فالامتناع عن الغير من لوازم
العلم لانا نقول هذا مسلم لكن العلم ان الامتناع عن الغير يستلزم الشعور بالغير فافهم فان قلت ان كل معنى من المعاني

لا یجوز من کونه شیئا معلوما و مبنو ما و نهذه من لوازمات نفس الشی لا یحتاج الی تصور الغیر فالتصور
 فی ثبوت هذه الامور کل منی من المعانی و اما لزوم تصور ما عند تصور المعانی فمنسوخ لا مانع من شیئا و لا یقتضی
 اصلا الی شی من صفاته فیدخل ما زعم الاما الرازی من لزوم الالتزام للمطابقة مسند لا هذه البیانات
 المذكورة و لکن زعم ان اللزوم البین بالمعنی الاعم مقبض الی الالتزام مع انک قد عرفت ان المعقول لزوم
 البین بالمعنی الاخص و هو ان یلزم من التصور للزوم لتصور اللازم و نهذه الامور ليست کما لا یخفى علیک
 ان عدم اللزوم بینها بهذا البیان انما یمکن اذا کان من شرط الالتزام لزوم عقلي و اما اذا کان اعم من
 ان یمکن عقليا او عرفيا کما قال المصنف فیسببام لجواز ان یمکن له لازم عنه باعتبار کونه لا یستلزم
 بینها و اما التضمنیه و الالتزامیه فلا لزوم بینها هذا بیان حال التضمنیه مع الالتزامیه بعد بیان حالها مع
 المطابقة حاصله ان التضمن لیس بل لازم للالتزام و لا بالعکس اما الاول فلان المعانی البسیطة قد یمکن لها
 لوازم و نهیه فہناک التزامی بدون تضمن کذلک الشی علی البصر فان البصر خارج عنه و لا لازم له الا ان
 المعنی ہو عدم البصر فیکون ہناک تضمن ایضا لانا نقول ان المعنی عبارة عن عدم منسوب الی البصر
 و البصر خارج عنه فلا یمکن مرکبا فان قلت ان قید البصر و انکان خارجا عنه لکن تقدره دخل فیہ لان
 المعنی فی لغة العرب موضوع للعدم مع التقید قلت لیس الکلام ہنا علی استعمال العرب محاوراتهم بل علی
 وجود معنی بسیط له لازم ذہنی فالمعنی وان کان مقید لکن یمکن ان یؤخذ علی طریق لا یمکن التضمن
 و القید و اخلافیہ و هذا القدر کیفی للثبات و قد مثل بالواجب ہم انت خبر بان الواجب تغاير لیس لم لوازم
 حقیقیہ عند کثیر من المتکلمین فضلا من ان یمکن عقليہ و هذا لا یمکن اذا ارید باللوازم اعم من ان یمکن عقليا
 او عرفيا فالواجب له لوازم عرفیہ و اما اذا ارید اللازم العقلي کما ہو عند المتطبییین فی خبر الخوار و اما الثاني و هو
 ان الالتزامی لیس بل لازم للتضمن اذ کثیر من المعانی المركبة یتصور مع العقلة عن جمیع عوارضہ کالانسان
 مثلا فانه یتصور و لا یفهم منه معنی خارج عنه و اما قول ان ہناک شعور للمعنی الخارجی لکن لیس لنا شعور بالشعور
 فبعید غایہ البعد لا یلیفت الیہ فالتحلیات ان مرکب عبارة عن مجموع الاخبار مع الیہ التרכیبیہ فالتحلیات
 من لوازمہ و لا یمکن وجودہ بدون کل و الجزء و التרכیب فہنا لا بد من التضمنیه و الالتزامیه فلا یصح قول
 بالفتاک تضمن عن الالتزام قلت فی المركب لا بد من فہم ما یصدق علیہ کل و الجزء و اما فہم کلیہ و جزئیہ
 فغیر لازم له لانہما من العوارض فتصورہا لیس من لوازم تصور الذات لا یدہب علیک ان باللزام
 من اللزوم اتقدیری بحیث لو کان معنی لازم لکان دلالة علیہ بالالتزام فعدم استلزام تضمن الالتزامی
 و الافرادی کون الشی مفردا و التרכیب ای کونه مرکبا ضقة اللفظ یعنی ان اللفظ موصوف بصقة کونه مرکبا

او کو نہ مرکب الا لمعنی بنیاد بیان ماہومن لتوابع الالہ لان اللفظ اذا اول علی المعنی فلیخرج اما ان یكون مفردا او مرکبا فبینهما تعلیم ان امی مرکب یدل علی القول الشارح و امی مرکب یدل علی الحجۃ والال ہو المركب التقدیری والثانی ہوا الجزئی کالقفیۃ الی تکلون جزا القیاس و بین الالفاظ المفردۃ لکونہا وآلہ علی اجزا المعرف والحجۃ و تختلف فی ان الافراد والتركيب صفتان للالفاظ والمعانی فذهب البعض الی ان الافراد والتركيب صفتان للمعنی والیہ مال میر ابو الفتح نے حاشیۃ الجلالیۃ و ہو موافق لمتذہب المتطہیین لانہم لا یجبتون الا عن المعانی فالمعنی المركب ما یدل جزا لفظ و کالک المعنی علی جزا المعنی والمفرد ما لیس کک و ذهب البعض الی انہما صفتان لللفظ و ہو موافق لاہل الحرثیۃ فاللفظ المركب ما ما یكون جزئیه والا علی جزر معناه ولا شہدہ ان الالفاظ والمعانی مقبران فی الافراد والتركيب و ان احدہما دال والاخر مدلول فمن راعی جانب الدیال ذهب الی کونہما صفۃ لللفظ کما اختارہ ائمہ ومن راعی جانب المدلول ذهب الی انہما صفتان للمعنی کما ذهب الیہ میر ابو الفتح فقول المم رد علیہما قال نے الحاشیۃ قال میر ابو الفتح فی حاشیۃ علی الحاشیۃ الجلالیۃ للمتذہب ان الافراد والتركيب صفۃ للمعنی وقولہ الافراد والتركيب صفۃ لللفظ رد علیہ کما لا یخفی والیہ اشارہ قدوہ لتحقيقین فخر المملۃ والذین نے الحاشیۃ علی حاشیۃ حیث قال الافراد والتركيب صفۃ لللفظ لا للمعنی وقیل بالعکس فتأمل حاصلہ ان فخر الدین قال الافراد والتركيب صفۃ لللفظ لا للمعنی وقیل صفتان للمعنی لا لللفظ فاشا بقولہ قیل الی ان مختارہ ہوا الاول لان قیل لتفہیل فی موضع لضعف والمروج فالراجح عنده ہو مفتی مصر و لیس فی الی الذہن اولا انہما ہوا الالفاظ فہی بموصوفیۃ الافراد والتركيب اعمی والحق ان التمرع لفظ لان مال قول المتنازعین واحدا لان اللفظ والمعنی کلہما معتبران فیہما ومتنازعا مان تحقیقا الا ان الفرق بینہما انما اذا نسب الی المعنی لیس لیس لیس تعریف المفرد والمركب ما لا یدل جزا لفظ معناه وما یدل جزا لفظ معناه واذا نسب الی اللفظ لیس ما لا یدل جزئیه فیضاف الجزا الی اللفظ بدون الاحتیاج الی التقدر بخلاف الاول فانہ یحتاج الی التقدير للفظ یصح المعنی وهذا لا تقتضی تعاضل المتنازع فیہ بحسب المعنی لان الدال المدلول والالفاظ والمعانی معتبران فی کل منہما و لیس التنازع الا فی التبعیہ فقط ہذا ہو النزاع للفظ لانہ امی للفظ ہذا دلیل علی ما اختارہ من کونہما صفتین للفظان دل جزئیه امی جزا لفظ علی جزر معناه امی معنی اللفظ مرکب لوجود التركيب فیہ لیس ذلک المركب قولا واطلاقا علی ذلک اطلاق مجازی او ہو حقیقیۃ فی اللفظ والمركب انما ہو المقول ومولفاتا لہ فالمرکب والقول والمولف کلہما متحدۃ بحسب المعنی وانما الفرق باعتبار التبعیۃ بالالفاظ المختلفۃ وقد یفرق بین المركب والمولف بان ما یكون بین اجزائہ مناسبۃ واللفظ

یسے مولفہ و مالک کذاک منوال مرکب و ربما یفرق بینہما بان ما یدل جزئہ علی شئی فان کان ہذا شئی
 جزئہ المعنی الدال فهو المولف کعبداً و اذا لم یکن علماً فجزئہ و هو العبد یدل علی المعنی و هو العبود
 و ہذا المعنی جزئہ من معنی الدال و عبادہ و الم یکن جزئہ المعنی الدال فهو مرکب کعبداً و اذا صار علماً
 ہو الشخص المعین و جزئہ اللفظ الدال و هو العبد یدل علی معنی العبودیہ لکن لیس ہذا المعنی جزئہ من معنی
 الدال و ہو الشخص المعین لان اجزاءہی اعضا و متقابل ہذا مرکب ہو المفرد بمعنی ما لا یدل جزئہ علی
 شئی اصلاً لا المفرد الذکور فی المتن فانه متقابل للمولف و الا اسی و ان لم یدل جزئہ اللفظ علی جزئہ
 مفرد فان قلت ان المفرد مقدم علی مرکب بالطبع و کان الایق تقدیم تعریف المفرد علی مرکب امر
 اختار لکس قلت التقابل بین المفرد و مرکب تقابل العدم و الملاکۃ و الاعداد انما تعرف بملکاتہا
 فلہذا قدم تعریف مرکب علی المفرد فان قيل یزاد التعریفات غالباً انما یکون بالاستقلال فما وجہ
 ايراد ہا فی صورتہ الاستدلال قلنا المقصود اقتصار الکلام و حصول المرام و طمینان اذ بان ذوہ
 الافہام و ہو لا یحصل الا بايراد ہا ہذا النمط لا یقر ان التعریف المفرد لیس جامعاً لخروج عبادہ و عبادہ
 عنہ مع کونہ منہ لانہ یصدق علیہ ان جزئہ لفظہ یدل علی جزئہ معنایہ لان ما یدل علیہ جزئہ ہو جزئہ
 الاضافی لاننا نقول المراد دلالتہ علی جزئہ المعنی المقصود و المقصود و حین العلمیہ ہو الشخص المعین و لا یدل
 جزئہ اللفظ علی جزئہ الشخص المعین المقصود و المقصود الیہا مقبصر فی الدلالتہ و ان لم یدل ہا علی الشہور
 علی اربعۃ اقسام الاول ما لا یکون لہ جزئہ اصلاً کفرۃ الاستغیام و الثانی ما یکون لہ جزئہ لکن لم یدل
 علی جزئہ معنایہ کزید مثلاً فان للفظہ اربعۃ حروف الحروف الثانی و لکن لا یدل و احدہا علی جزئہ معنایہ
 و ہو عضو من اعضا الشخص المعین الثالث ما یکون لہ جزئہ دال لکن لا علی المعنی المقصود کعبداً و عبادہ
 فان لہ جزئہ و الا علی معنایہ لکن لا یدل علی المعنی المقصود و ہو الشخص المعین بہ و الرابع ما یکون لہ جزئہ
 علی المعنی المقصود لکن دلالتہ علیہ غیر مقصودہ کالجیوان الناطق اذا سمي شخص السانی فدلالتہ جزئہ اللفظ
 مثلاً علی جزئہ معنایہ المقصود و ہو الشخص اللسانی لان الجیوان جزئہ ما ہیہ ہذا الشخص لکن دلالتہ علی ہذا لیس
 مقصودہ بل المقصود انما ہو الشخص المعین بہ مع قطع النظر عن کونہ حیواناً و ناطقاً و کون کل واحد منہما
 جزئہ لہ فان قلت الجیوان الناطق اذا لم یکن علماً فهو مرکب مع ان تعریف المفرد یصدق علیہ لان
 جزئہ لفظہ لا یدل علی جزئہ معنایہ فی التعریف لم یقید بالآلۃ کیونہا علی جزئہ المطالبی فلم یصیر تعریف
 المركب جامعاً لخروجہ و المفرد ما نال دخول ما ہو لیس من افرادہ قلت المركب ما یکون جزئہ مقصود
 الدلالتہ فی الجملہ بامی دلالتہ کانت علی جزئہ ذلک المعنی فالجیوان الناطق مرکب لان فیہ دلالتہ علی جزئہ

المطابق وان لم يكن على الجزم الضمني وفي المفرد لا بد من استقراء الدلالة من جميع الوجوه فلا يكون مفردا
ولذا قيد بعض بكون دلالة جزئه على خبر معناه المطابق غير عليه المركبات الجازية لانه لا دلالة فيها على جز
المطابق اولى يستعمل في معناه الموضوع للحقيقة الا ان تدخل فيه ويراد بالوضع اعم من الشخص والكنو
كما مروا في شئيت لتفصيل المقام والاطلاع على ما يخرج من الاحتمالات فارجع الى شرح جدي مولا
عمدة العلماء وقدوة العرفاء احمد عبد الحق قدس سره ولخوف الاطالة تركناه وهو امي المفرد ان كان
مرأة اي آله واسطة لتعرف الغير اي لان يعرف به حال الغير فقط اي لا يقصد به غير هذه المرتبة للغير
اي فسي هي هذه المفردة في عرف المنطقيين وحرراني عرف النجاة حاصله ان المفرد ان كان والاعلى معنى
غير مستقل بالمفهومية بمعنى انه لا يعقل بدون انضمام امر آخر يكون هو امرأة له فاداة كعنى وعلى
فانما يدل ان على نسبة الظرفية والاستعلاء ففى واسطة لتعرف حال الطرفين وهما لا يدلان لاسي
النسبتين المطلقتين وتعين نسبتها انما هو تعيين الطرفين لايقر ان الاداة اذا كانت واسطة لتعرف الغير
فلم يكن لفظها والاعلى معنى بالذات لانها متبعية فهم الاطراف فكيف يكون من اقسام المفرد الذي
هو الدال بالذات كما عرفت لانا نقول ان فهم الاطراف واسطة في ثبوت الدلالة فيكون الدلالة
وصفا ثابتا للاداة التي هي ذوالواسطة للاطراف بالذات كالحركة الثابتة لليد والمقباح جميعا
فلا يضر كونها دالة بالذات وبالملاحظة فلا اطراف فيها واسطة في العروض والملاحظة ثابتة لها بالذات
ولما واة بالعرض لان ملاحظتها ليست الا بملاحظة الاطراف فالتيقن في الملاحظة مسلم ولا شك
انها غير الدلالة والكلام فيها فاقبل ان اهل العرب يقولون ان من موضوعه للتبادر وعلى الاستعلاء
ومعنى التبادر والاستعلاء معنى مستقل بالمفهومية لانهما معنيان للفظيهما وهما اسمان بلا خلاف فلو
كانا غير متعلقين بل لم كون لفظيهما الموضوعين لها خرفا مع انهما اسمان فصار لبحر الموضوع له موضوعا غير
مستقل فيلزم كون الحرف اسما قلنا نعم المعنى المحفوظ بالذات ليس معنى للحرف بل معنى الحرف هو الذي
لا ينال الملاحظة اولا وبالذات وفي الوضع لا بد من لحاظ المعنى اولا وبالذات والمعنى الحرفي لما يصلح
لذلك فلا بد من ايراد معنى لازم له جامع والجامع معنى انتهى فوضع الحرف عام والموضوع له خاص
فالا تبادر والاستعلاء في من وعلى مثلا لملاحظة العلاقات الابتدائية والاستعلاءية الجزئية فاعلى
فالتعريف قد تقدم المركب على المفرد في التعريف لما عرفت فمما وجه تقدم المفرد على المركب في بيان
الاقسام قامت ان التعريف يكون باعتبار المفهوم ومفهوم المركب كان وجوديا ومفهوم المفرد عدم
هذا الوجود ومقدم على عدمه والاقسام باعتبار الذات ونوات المفرد مقدم على ذات المركب بالطبع

الاحتياج اليه فهنا قد مر ليوضح الوضع الطبع ولتقضي بالاسمار اللازمة الاضامه بان منهم معناها يتجه
 الى المضاف اليه فصار غير مستقلة بالمفهومية فتدخل تحت التعريف الاداة فيلزم كونها اداة مع
 انها اسماء والجواب عنه ان معاني هذه الاسماء مستقلة بالمعنوية ويتعلق للمحاذها من غير واسطة
 في العروض وتكون واسطة للمحاذ حال الغير غير فلا يكون سفيراً محضاً بخلاف الاداة فانها تتعلق
 للمحاذ بمعاينها وانما هي سفير محض لملاحظة حال الغير فهنا لا يتعلق للمحاذ بها بالذات وانما يتعلق بالواسطة
 واسطة في العروض ولحق ان الكلمات الوجودية اى التى تدل معانيها على الوجود ككان مع صار
 وصبح وغيره من الافعال الناقصة منها اى من الاداة عند المنطقيين واما عند الموديين ففى من الافعال
 الناقصة لدلالاتها على الزمان ونقصها عنها عن درجاة الافعال لعدم صفة الجزر لها وجدوا وانما سميت
 الكلمات الوجودية لانها ليس مفهوماتها الاثبات بسنة في زمان فقول المود والحق شعار بان فى كونها
 الافعال اختلافاً فغنى لبعض افعال التصرفها واقرانها بالزمان وهو لا يوجد الا فى الفعل قال البعض انها
 من الادوات لان معناها غير مستقل لا تيم الا بالاسم والجزر والمنطقي انما ينظر الى المعانى وهى غير مستقلة
 كالادوات فالحق انها منها فان بالتشديد من الحروف الشبهة كان اى لفظ كان مثلاً معناه اى معنى
 كان كون الشئ شيئاً لم يذكر بعد اى مادام يذكر كان هذه دليل لكونه من الاداة حاصله كان معناه
 كون الشئ وهو اسم كان شيئاً وهو جزر مثلاً كان زيد قائماً معناه كون زيد شيئاً وهو القيام ولم يذكر
 الشئ مادام يذكر كان بل يكون مذكورا بعده كما ترى وهذا لكونه نسبة محضة غير مستقلة قضاؤه والا على
 معنى غير مستقلة والمنطقيون ينظرون الى معنى فوجدوا معناها كالاداة فقالوا انها اداة بسببها اى نسبة
 هذه الكلمات كلمات دون اداة هذا جواب سوال مقدروهم وان هذه الافعال لما كانت من الاداة
 فلم يسموها كلمات دون اداة والجواب ان سببها كلمات التصرف اى تصرف هذه الكلمات بجمعها
 ومضارعاً وغير ذلك من انهي والامر وهم الفاعل المفعول وغيره ودلالاتها اى لدلالة هذه على الزمان
 والتصرف واقران الزمان انما يكون في الكلمات فلذا سموها بها واما بالنظر الى المعانى التى هى منظورة
 المنطقيين فليس الا من الاداة فسميتها بها عندهم ليس الا على سبيل المجاز بمشابهتها اياها فى التصرف
 واقران الزمان والنسبة منظورة الالفاظ والفاظها لما كانت متصرفه ومعانيها متصرفه بالزمان
 وهو من خواص الافعال فعدوها منها فالتفت هذا بحث عن الالفاظ والنظر الى الالفاظ يرجع
 باعتبار البحث ما قال اهل العربية من كونها افعالاً قلت ان المنطقيين انما كانوا يحثون عن الالفاظ
 لكنها ليست مقصودة بالذات بل من حيث انها ادوات على المعانى المصطاحفة المقصود من الالفاظ

هو المعاني ووجودها غير مستقلة وفروعها اجابتها وعدوها من الاداة قالاداة عند قسم قسمان بالاعتبار
بالزمان اصلا وما يقترن به وهو يكون من الروابط الزمانية كالافعال الناقصة وعند النجاة تكون
الافعال على قسمين بعضها يدل على الحدث والزمان وانسبته وبعضها لا يدل على الحدث بل على
الزمان وانسبته كمنه الكلمات فالتقاسمت لما عدوها من الاداة وفارقت منها فلم لم تقبها واسمها لم
لم يسموها اداة كغيرها من الاداة فالتقاسمت الكلام في السمية اسهل ولا يزالون بها ولم يلتفتوا الى الالف
لانهم لم يسموها عليك ان كان التامة بلقيت داخلته في الكلمات لعدم وجود الحرفية فيها والاستاذ المحقق
قدس سره قال بدخول الناقصة اليها ونخص كلامه ان طبقية الوجود لمصدرى الذى يعبر عنه بالفتا
بسنى امر واحد وهو المعبر بالكون وهو نفسى مستقل وعدم الاستقلال انما يعرض لخصوصية
لحاط بين الموضوع والمحمول فلو اقترن بامر واحد كزبد مثلا كما في التامة يبقى على استقلاله ولو اقترن
بالامرين كما في الناقصة فبسبب هذه الخصوصية يخرج عن استقلاله فعرض عدم الاستقلال انما هو
من جهة الربط لا بسبب نفسه فمفهوماتها مفهومات مستقلة وعدم استقلالها بسبب العوارض الخارجة لا يخرجها
عن الاستقلال ولا يدرجها في غير مستقل والا يلزم ان يكون جميع الافعال المستقلة مثل لفتى زيد عمرو
او غيره من الاودات لا يقترن الافعال الناقصة لا تتدل الا على النسبة والزمان وليس فيها معنى احد
لستقل به لانا نقول معنى الوجود لمصدرى محفوظ فيها وانسبته اما هي من العوارض كما في المثال
انتهى ولكل ان نقول ان كان المذكور ليس منها كونا مطلقا بل كونه

على قوله ولكل نقول انهم يريدون قدس سره ان اعتبر في الناقصة هو الكون المخصوص كالاعتبار الخاص من معنى من فيكون
من الاداة وح لا يكون مطلق الكون من الكون في نسبة الرابطة من مشتركا سنويا بل لفظيا وهو ظاهر لعدم تحقق المفهوم المشترك
بينها كما قال السيد الزاهد في مواضع من كتبه وهذا الكلام من الشارح البارع رفع الكلام مستادا لتحقيق الفاعل بالاشتراك المعنوى فاقاب
من بعدنا بالدرج حيث لم نعلم ان مناط هذا الكلام على كون الكون المطلق مشتركا لفظيا بين الكوثرين اذ يقال السيد الزاهد فكيف يتم
على تجويز من يقول بالاشتراك المعنوى انتهى ولعلنا زعم ان هذا القول من الشارح تايد ولو جبهه كلام استاذه حيث قال كحيث
يتم اه والا فالرفع على طريق اعتبار الخلاف بين وما قال لبعض المذكورين بالجملة الامر مشترك بين الكون المحمولى والراعى تحقيق
بالامر متبوعا بحجب وما سبق اذ لما تحقق الشارح ليبارح ان الكون الالهي نسبة خاصة وخصوصية غير المفهومية كمن يتوهم ان تخصيصه بالاستعمال
ومطلق الكون مشترك معنوى وما قال هذا لبعض الاسلم ان ذلك الامر مشترك مستقل في جميع موارد تحقيقها او غير مستقل لذلك بل
هو من كل من ما بين الخصصتين في مرتبة الاطلاق نعم قد يعرض للاستقلال بحسب بعض المورود وعدم الاستقلال باعتبار
بعضها اما قد يحسب ان طبيعة الاعم يكون متعينة بالامور المتعاقبة حسب الخصوصيات المتعاقبة كما في بدنى القسم الفردى لاعم وكيفية

لا اداة مركبة بالانقسامات وبذلك يفسر على بعض المتقدمين انتهى بالفاظ منع كونه اشتباها واشكالا على دليل السيد الزاهد عجيب الله
 ١٠ اولافلا تناسب اول الكلام في نفسه مع ان السيد الزاهد اورد في المنتهى على كل من نفسه امانيا فلا تناسب اخر الكلام في نفسه
 المتقدمين موهما بان من غيره مع انه اين من كلام السيد في المنتهى حيث قال والجواب عن هذه ظاهر فانه لا سلم المستقل في كل صورة
 بل مستقل في بعض الصور وغير مستقل في بعض آخر فان طبيعة الاعم يمكن بل يجب التصاها بالامور المتعاقبة لتحقيقها في افراد معدود
 متعاقبة بعصا تنافيه وما تقول في تقسيم المفرد في الاسم والكلمة والاداة ونها هو الجواب في سائر التقسيمات انتهى لكن هذه الآية
 غير مشورة كما افاد بجزء العلوم وغير مع انه مردود بها قال به الفاضل الا لا اداي في تشديد بل كلام السيد حاشية على حاشية السيد
 ملحقه على شرح الموهبات ان مدار كلامه على انه ليس معنى الوجود في نفسه لا الوجود مستقل في نفسه الغير المحتاج اليه الغير ولا معنى للوجود والطلب
 الوجود الغير مستقل في نفسه المحتاج اليه الغير فلو كان هناك معنى مشترك يلزم ان يكون في نفسه مع قطع النظر عن اما مستقلا فقط او غير
 مستقل كما بالنظر الى جميع الموارد لان كل مفهوم لا يخرج في نفسه عن احد مما لا يتنازع ارتفاع النقصين واذا كان في نفسه احد مما
 انفكا عنه في شيء من الموارد لا يتنازع انقلاب الحقائق وعلى كل تقدير لا يمتنع مقسمات يصير احد النقصين غير شامل الاخر واما دفع النقص لكل
 تقسيم فان مناط الدليل على ان الشيء في نفسه يجب ان يكون متصلا فقط او غيره ولا يمكن ان يكون في بعض كذا وفي بعض كذا فاذا انقص
 تاكين خلاشي عنه على النقصين والتمثيل عنه عن مقابلة على النقصين غير وارد انتهى بل يخصه ثم العجب ما قال ذلك لبعض منقول بالاشارة
 مقرضا على استاذ الاساتذة ذي الباع ان المذكور كلمة مقول بالادوات بجريان المقدمات كلها فيها فلو لم كونهما مستقلة متحدة
 تحت الاسم وذلك لانما نقول طبيعة الابدان مثلا معنى مستقل في نفسه مشترك بين الابدان المحمول مستقبل في الجزئي الغير المستقل واما
 اعرضه عدم الاستقلال بسبب الخصوصية الجامعة المعبرة بكلمة من الرابطة بين الجانبين كالغير المعبرة بمفهوم الملاصقة والمصاحبة وتقس
 على ذلك تقدير العلوية لكونه جارا بالاتفاقات انتهى بالفاظ المسئلة ووجه العجب قياس الكون على الحروف كمن مثلكم من فرق
 بينها ولم يدرك ان من لم يستعمل بمعنى الابدان المطلق حتى يقال غرض عدم الاستقلال بسبب الخصوصية كالكون المستعمل بآلة محمول واما
 غير محمول وان الحرف في جنس آلة الملاحظة حال الطرفين فكيف يقال انه مستقل في نفسه ثم غرض عدم الاستقلال بالخصوصية فان
 الخصوصية داخله في مفهوم الحروف بالاتفاق مع ان القول المذكور ليس ببدعة جديدة بل هو بدعي بالامام حيث قال انها كلها حقيقة
 فان الكون معنى واحد وهو التحقق لكن قد نسب اليه النسبة نحو كان زيدا قائما ان تحقق ان زيدا قائم فسمى ناقصا وقد نسب اليه الامر المستقل
 نحو كان زيدا اي تحقق فيسببه تاما بل يستفاد من كلامه انتفاؤه ايضا حيث قال قولنا كل شيخ كان شابا تنعكس على بعض الكائن
 شابا شيخ فكان جزئ من المحمول وليس باميط فلا يكون اداة انتهى وقد واد ذلك الاستاد في حاشيته على حاشية شرح الموهبات
 ما يفيد فهمه ولا تضطرب وجسر والذين وتقرّب الامولا فاخادم احمد

مخصوصا محتاجا الى ذكر الاسم والجزء من معناه الابدان المخصوص وهو لا يتصور بدون الطرفين فصار
 بحاله كحال الاداة قال السيد الزاهد ان الكون نسبة مختصة غير مستقلة وليس معنى مشترك بين الكونين

كيف و هذا المعنى ان كان مستقلا كان كوناني لنفسه لا لغيره وان كان غير مستقل كان كونانا لغيره لا في نفسه
 واما الافعال المتعديّة فمعناها مستقلة وان كان بحسب الاستعمال محتاجة الى الغير فافهم فانه دقيق وبالتالي
 حقيق والاى وان لم يكن مراد تصرف حال الغير فان دل اى هذا المصنف مبتدئ بصورة التركيبية التي
 من الحركات والسكنات وترتيب الحروف على زمان من الازمنة الثلاثة فكلمة اى يسمى هذا المصنف وكلمة
 ان المصنف وان لم يكن مراد كان مستقلا بالدلالة على معناه المضموم من لفظه ويكون مبتدئ الحاصلة من الحركات
 والسكنات وترتيب الحروف دالة على زمان من الازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل فمعنى
 كلمة مصنف ان هيئة التركيبية مع الفتح التثنية والة على معنى مقترن بالزمان الماضي فيكون فعلا عند
 النحويين وكلمة عند المنطقيين فان قيل الهمية بدون المادة لا تدل على شئ فلم قال بهيئة ولم يقل بهيئة
 ومادة قالت ان الهمية لا توجد بدون المادة فاذا قال بهيئة المادة من شرطها فقد فهمت معناها
 فلا حاجة الى ذكرها فالدال هو الهمية والمادة شرطها الا شرطها فلا يقتضئ مثل الزمان ولا يصح ان يكون
 اى المسا والند ولاس فاما وان دلت على الزمان لكن لا بهيئة فقط بل الهمية مع وجودها في
 هذه المادة الخاصة فالمادة هي شرط الدال لا شرطه والا لكان لفظ الدخول والقبول ايضا والا على الزمان
 مع انه ليس كك فعلم ان هذه الدلالة باعتبار خصوصية المادة ومظهرتها وفي الكلمة لا يكون المادة شرط
 بل شرطها واما عند النحويين فيخرج الصريح والقبول بقيد احد الازمنة الثلاثة اليه وهما اعتبر والدلالة على الزمان
 مطلقا فيخرج بقيد الهمية فالتحتم ان هيئة نظر توجد في حقيق مع انها غير دالة على معنى فضلا عن الزمان
 لانه سهل وكذا في حجر لا يدل على الزمان لكونه غير متصرف فقلت المراد بدلالة الهمية دلالتها اذا وجدت
 في مادة موضوعية متصرفه لا مطلقا فحقى الوصف منفقود وفي حجر التصرف منفقود وفي حجر التصرف منفقود وما
 وجد فيه الهمية مع شرط الوصف والتصرف يدل على الزمان لاحتماله فان قيل ان احمد يوجب فيه هيئة الماضي
 ويل يوجب فيه هيئة المضارع وهما مشتقان من الحمد والعمل ومادتهما متصرفتان مع انهما اسمان لا يدلان
 على الزمان قلنا ان احمد وكذا عمل اذا كانا علمين لا يكونان متصرفين بل صارا جامدين واما اذا لم
 يكن كذلك فهما يدلان على الزمان والاستحقاق الصرف لا يكفي للتصرف لا يقال ان يصح التكلم
 والمخاطب وغيرهما مختلفة مع الاتقال في الدلالة على الزمان فاعلم ان الدلالة ليست بهيئة والا لكانت
 في هذه الصيغ لانا نقول المراد دالة نوع الهمية الاشخصا فالهمية الماضية باقية في جميعها باعتبار
 النوع وهي دالة والمادة من شرطها لان العلم بالضرورة ان الهمية اذا اتحدت والمادة وان
 اختلفت كما اني ضربا ووسب لم تختلف الدلالة على الزمان الماضي واذا اختلفت الهمية وان

اتحدت المادة كضرب ويضرب اختلاف الزمان فعلم ان المادة من شرائط الدلالة لا من بشرطها ولك
 ان تقول ان اريد بالمادة مجموع الحروف سوار كانت اصلية او زائدة فلا شك في اختلاف المادة
 في ضرب ويضرب لزيادة علامته المضارع في يضرب باليس في ضرب فالمادة فختلفت مع اختلاف الهيئة
 فلا يصح قولهم واختلاف الزمان باختلاف الهيئة وان اتحدت المادة وان اريد بهما الحروف والاول
 فكثيرا ما يتحد كلتان هيئة ومادة ويختلف الزمان كما في الحكم فيحكم فان بينهما موادتهما متحدتان لان
 لان المراد بالهيئة منها الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكنها ولا شك في اتحاد
 مع اختلاف الزمان اذ احدهما يدل على الزمان لما زى والاخر على المضارع فلا يصح قولهم اتحاد الزمان
 باتحاد الهيئة واختلافه باختلافهما قل فان قللت ان لفظ ظرف الزمان لا يدل بهيئة على الزمان
 كمشرب فيلزم ان يكون كلمة مع انه ليس لك قلت المراد ما يكون دلالة بهيئة مخصوصة بالزمان لا يدل
 على معنى آخر سوا ذلك والظرف بهذه الهيئة يدل على المكان اليخرج عن الفعل لا يتر هذا التصريح صحت
 للظرف لا لطلاق الزمان فيه بدون قيد اقتران احدا لا منتهى الثلاثة كما قيده به النحويون مع ان كل
 كلمة عند المنطقيين فمفعول عندهم لاننا نقول ان قيد الهيئة يستغنى عنه فان غير الكلمة لا يدل على الزمان
 كدلالة الكلمة ببيتها فلا حاجة اليه وقد استبرهن القوم ان لفظ الكلمة مثل على المادة والهيئة والمادة
 والهاء على الحدث وهو معنى مصدرى والهيئة على النسبة الى الفاعل والزمان لا اختلاف باختلاف الهيئة
 ويرد عليه ان النسبة غير مستقلة واذا كانت داخلية في الكلمة فصارت مركبة منها ومن غيرها وهو لو
 والفاعل والمركب من مستقل غير مستقل فصارت غير مستقلة كالاداة فلم يجعلها قسما لها وما
 اجيب عنه بان لفعل باعتبار معناه التضمني مستقل لا مطلقا فعدم استقلال معناه المطابق لا يضر باليس
 بنام لان التضمن متحد مع مطابقة عند المنطقيين وفي ضمنها وفيه فيما كلفهم في ضمن النوع فلا خلاف
 الا في المطابقة وهي غير مستقلة وتضمنه ليس ملاحظا في الذات ليكون مستقلا في الحق في الجواب ما ذهب
 اليه العلماء فانقول من ان معنى الفعل معنى واحد اجمالي يحلله لعل له هذه الثلاثة فهذا الامر لا يحل
 مستقل وان كان بعض اجزائه غير مستقل لان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذ لو خطا
 بلحاظ استقلاله يكون مستقلا واذا لو خط من حيث كونه مرارة بغيره يكون غير مستقل وفي الامر كما

سلفه قوله فاعل عند اشارة الى جواب الايراد المذكور تقريره انما بحثنا الشق الثاني ونقول انما جعل اتحاد الهيئة علاقة على اتحاد
 الزمان فعلم ان الزمان له الهيئة الصيغة والعلاقة قد يكون عامة فيفسر شاذ قال بعض المحدثين في حاشية الجلالية قد اشتبه بينهم
 ان لفظ الهيئة على ثلاثة اجزاء الحدث والنسبة الى الفاعل والزمان فالمادة تدل على الحدث والهيئة على النسبة الى الفاعل والزمان

لا یلا خط اجزائه بحیث یکون احدا معتبرا عن الآخر لیکون غیر مستقل بل المجرع من حیث المجموع مع
عدم تفصیل مستقل فصار الکل کلمة مستقلة باعتبار معناها المطابق للمعنی الفاعل معنی واحد بسیط اجمالی کلیه
العقل تفصیل لے الحدث والنسبة والزمان وهو معنی مستقل بالمفهوم بل لکنونه سندا ولا یصلح لکنونه
سندا الیه ولا یرد علیه ان معنی الفعل اذا کان مستقلا فکما یصح کونه محکوما به فکما یصح کونه محکوما علیه
مع انهم یقفوا علی اقتناعه لان الفعل وضع لذلك المعنی فانحدر علی انه سندا لے شیء کما ان الحرف وضع
لمعنی من حیث کونه مرة للخیر وهما ابحاث مذکورة فی شرح جردی ان شدت فارجع الیه ونحو
الاطالة ترکنا ما لیس لسانی کشف المرام فائدة معتدة بهما ولس کل فعل عند العرب ای کلما یقول
له العرب فعلا کلمة عند المنطقیین لے یقول المنطقیون له انه کلمة هذا دفع توهم عسے ان توهم ان الفعل
عند العرب لیسونه المنطقیون کلمة کل فعل عندهم یکون کلمة عند المنطقیین فافعه بانه وان کان الفعل عند ال
العرب هو الکلمة عند المنطقیین لکن لیس کل فعل عند العرب کلمة عند المنطقیین بل البعض فعل وکلمة والبعض
فعل ولس بکلمة فان نحو امشی علی صیغة المضارع التکلم فعل عند العرب لا تقرأ به باحد الا زمرة الثالثة
ولیس ای امشی بکلمة ای عند المنطقیین لاحتمال ای امشی الصدق ای کونه صدقا بان امشی التکلم فی
الواقع انیه والکذب بان لا امشی ویقول لسانه فصار خبرا والخبر من اقسام المركب والکلمة لیس
منه بل من المفرد وهذا لیس بکلمة عند المنطقیین مع انه فعل عند العرب وکک تشی علی صیغة النحاطب
بجلا ف یشتی علی صیغة المضارع الغائب لعدم احتمال الصدق والکذب لعدم دلالة علی الفاعل
المحکوم علیه والا لکان ذکر الفاعل تاکیدا فاعلا حقیقة کما امشی انا و تشی انت مع ان القول بالتکلیل
فی محاورهم فعدم انه لیس فیه فاعل اصلا فلا یکون خبرا واخلا فی المركب بل هو مفرد ففی هذا اجتماع
الفعل والکلمة عندهما تو ضیح ان نظر المنطقیین لے المعانی فلما فهموا من امشی و تشی معانی محتمل الکذب
والصدق وهذه المعانی لا یحتاج فی فهمها الی ضمیمه فیصح تصدیق قائمه وتکذیبه واحتمل للصدق الکذب
انما هو الا لفاظا المركبة فعلم ان هذه الصیغ مرکبة مفيدة لفائدة تامة یصح السکوت علیه فلا یتکون من
افراد الکلمة التي هی قسم المفرد بجلا ف یشتی الغائب معناه لیس محتملا للصدق والکذب ولم یفد فائدة تامة
یصح السکوت علیه مالم یضم الیه ضمیمه وهی الفاعل حتی لو لم یضف الیه هذه الضمیمه لیسب الے النزل فعلم انه
مفرد ولس بانه دالة علی شیء وقد استدل علیه بان المضارع التکلم والنحاطب یدل خبر فیهما
علی خبر معناه لان الهمزة فی التکلم تدل علی الواحد والنون فی التثنية والجمع علی المتعدد والنون تدل
علی النحاطب الباقی علی الحدث وما یدل خبر لفظة علی خبر معناه فهو مرکب فصار التکلم والنحاطب

مركبين دون الغائب ويرد عليه ان الياء في الغائب تدل على الغيبة والباء في على الحديث فالنظر
 محكم واجيب بان الياء لا تدل على معنى زائد سوى الحديث لان الفاعل غير داخل فيه بل حاله كحال
 كان منتظرا الى ذكر الفاعل وثقل معناه اجمالى بحيلة العقل لى نسبة الحديث الى فاعل فلا اسناد فيه
 بالفعل ولذا لو ذكر فاعله لايكون تأكيد بخلاف تشيى اذ قيل تشيى انت يكون انت تأكيد فعلم ان
 الفاعل داخل فيه ليصح كون انت تأكيد له فزيد في تشيى زيد فاعل حقيقة وليس تأكيد فمعناه ليس الا
 الحديث والنسبة فلم يكن مركبا منها ومن الفاعل كالمشكك والمخاطب ما نقات ضرب يضرب يدلا
 بهيتهما على الزمان وبما وتما على الحديث وهما مركبان من المادة والصورة فجزء لفظيها يدل على خبر
 معناها فدخل تحت المركب خرج من المفرد فلا يكون تعريفه جامعاً قاتل المراد بالاخبار الاخبار التي
 هي الفاظ مترتبة في التلفظ واسع بان تلفظ احدها اولاً ثم يتلفظ الآخر وكذا سيع احداهما ثم لا يسمع الا
 وفي ضرب ليس كذلك لان الصورة والمادة انما توحدان معا فلا اعتبار لدلالة هذه الاخبار على الاخبار
 المعاني بخلاف تشيى فان تلفظ العبرة قبل الباقي يدل على المظن والباقي على الحديث فصارت اخباره
 المترتبة بحسب التلفظ دالة على اخبار المعاني وهذا شان المركبات فان قيل ليس الفرق بين المخاطب
 والغائب الا بتعيين الفاعل في احدهما دون الآخر وليس لهذا الفرق دخل في احتمال احدهما للصحة
 والكذب دون الآخر لان النسبة الى الفاعل سواء كان معينا او غير معين توجب احتمال الصدق والكذب
 فالغائب صار كالحاضر في احتمال الصدق والكذب فما وجه قول المنطقيين بان المخاطب المشكك ليس
 بكلمة والغائب كلمة قلنا ليس الفاعل الغير المعين داخل فيه والامكان محله على زيد متمتعاً لان اطلاق
 الغير المعين لا يصح على المعين ولو سلم ان الفاعل داخل فيه فنقول معناه ان شيئا معينا في نفسه عند
 القائل ومحبوب لا عند السامع وجعله المصدر مفتي نه ليس بثبوت تشيى معين عند السامع ليقول قلنا انه
 صادق او كاذب لان الثبوت له محمول فالحكم كيف يحكم بصدق ثبوت الجهول له او كذب بخلاف
 المشكك والمخاطب فانه معين معلوم عند القائل والسامع جميعا فيصح الحكم عليه بالصدق والكذب بالنطق
 انما يحتجون عن المعاني ولما وجدوا المعاني الفاظ المضارقة سوى الغائب محتملة للصدق والكذب وما
 من المركبات والغائب لبقى في المفردات ككان هذا خلاصته كلامهم وان شئت استيعاب الكلام
 خارج لى شرح المطلق والا لا بد ان لم يدل بهيته على زمان مع عدم كونه مرادة لتعرف حال
 الغير فهو اى هذا القسم اسم اى سمي اسما والحصري هذه الاقسام حصري عقلي لان حاصله ان المفرد اما ان يدل
 على معنى في نفسه بحيث لا يكون مرآة للملاحظة الغير ولا الثاني الحرف والاول اما ان يدل بهيته على ما

اولا فالاول الكلمة والثاني الاسم فلهذا انحصر الاربين النفي والاثبات وهذا هو المحصر العقلي وتعرف
الاسم على ما ينيه المص لما كان مستملا على العدمين وهو عدم كونه مرأة وعدم اقترانه بالزمان آخره
اخره لا شتمال لتعريفها على الوجود واما على ما قلت في بيان المحصر فليس لك ومن خواصه ان
من خواص الاسم ان يما يختص به دلايل وجوده في غيره الحكم عليه اى على الاسم لئلا يكون محكوما عليه فان
للأسم خواص اخرى ذكرتها وجه ذكر هذه الحاجة دون غير ما قلت الغرض ههنا متعلق من حيث كونه محكوما
عليه فاحتاره وقولهم سى القائلين يكون الاسم محكوما عليه دون غيره من حرف جر وضرب فعل ماض
لا يراد بهذا جواب سؤال فقدروا هو انكم تقولون من خواص الاسم كونه محكوما عليه مع ان الحرف
اخر يكون محكوما عليه لانكم تقولون ان من حرف الجر من ههنا يحكم عليه بكونه حرف جرفضا محكوما
عليه فلم يبق كونه من خواص الاسم لوجوده في الحرف وكذا في ضرب فعل ماض يحكم على ضرب بانه
فعل ماض فصار محكوما عليه مع انه ليس باسم بل هو فعل فوجد المحكوم عليه في الفعل والحرف ولم
يبق من خواص الاسم لان الخاصية التي وجد في غير ما يختص به وهذا يوجد في الفعل والحرف وتقرر
الجواب ان هذا لا يراد غير وارادنا اى الحكم في ذلك المثال حكم على نفس الصوت اى اللفظ لا
معناه اى معنى كلمة احد من الحرف والفعل والشيء به اى بالاسم وهو اى النقص هذا اى الحكم على
معناه الذى وضع اللفظ بآرائه توضيحه ان الحكم في نحو من حرف جر وضرب فعل ماض على لفظ من
ولفظ ضرب فان معنى هذه العبارة ان لفظ من حرف جر ولفظ ضرب فعل ماض ليس الحكم على معنى
بكونه حرف جر ولا على معنى ضرب بكونه فعل ماض والالام بفتح الكلام وما يختص بالاسم هو الحكم على
معنى الاسم لا على لفظه فالحكم على اللفظ ليس من خواصه فوجوده في غيره لا يضر نعم لو وجد الحكم على الآخر
في غير الاسم يضر لكونه خاصته قال في الحاشية باقيل ان هذه علم لما هو الحرف حقيقة وليست هذه بحرف
بل هو اسم ذلك ضرب فليس شئ فانه لم يقبل احد من علماء اللغة بذلك فكيف يلزم ذلك في
المهمات نحو جوق مهمل كما لا يخفى انتهى فاحصله ان بعضهم اجاب بان من في من حرف جر ليس حرفا بل
علم للحرف فالحكم في هذا المثال على علم الحرف لا على الحرف نفسه وكذا في ضرب فعل ماض الحكم على الضرب
الذى هو علم الفعل لا على الحرف فردوه المنقول ليس شئ لان علماء اللغة لم يقولوا بكونه علما للحرف و
ولفعل فكيف يربى بالم يقولوا ولو سلم فما يقول القائل في جوق مهمل فانه حكم على جوق بكونه مهلا مع
انه ليس باسم ولا احتمال للعلمية فيه لكونه مهلا ليس بموضع بشئ اصلا فالحق ما قال المص بكون الحكم على
لفظ من ولفظ ضرب لا على معناهما فانهم فاقلت فكيف يجزى هذا الجواب في قولنا معنى الفعل مقرر

بازمان فانه فيه حكما على المعنى الاعلى اللفظ فاستلزم ان غير الفعل يلفظ الذي وضع بازال المعنى لا
يصلح كونه محكوما عليه كما ان ضرب ويراد به معناه وحكيم عليه فهو ليس بقبائل للحكم واما اذا غير غير
اللفظ فلا باس بكونه محكوما عليه كما اذا عبر بلفظ الفعل بخلاف الاسم فانه اذا عبر بلفظه مثلاً زيد ويراد باللفظ
الخصوصية فهي تصلح لان يحكم عليها بالقيام وغيره لا يفي ان في قولنا معنى ضرب غير معنى في حكم على
معناه لا محالة مع انكم قلتم انه من خواص الاسم لاننا نقول المراد ان الحكم على معناه اذا عبر بلفظ
الذي وضع بازائه من غير انضمام لفظ آخر من خواص الاسم كما يحكم على معنى زيد مثلاً من غير انضمام
لفظ المعنى وغيره اليه واما اذا انضم اليه لفظ آخر فلا باس بكون الكلمة ايضاً محكوماً عليها لعدم كون
هذا من خواص الاسم فالجواب ان الحكم على معنى اللفظ مع التعبير عنه بلفظ الموضوع له من غير انضمام
لفظ اليه من خواص الاسم ولا يوجد في غيره فان قلت ان في قولك الفعل الاخير عنه والحرى لا يخبر عنه
لا يخبر اما ان يكون المحكوم عليه هو معنى الفعل او لفظه فعلى الاول يلزم اجتماع النفيين لان عدم كونه محكوماً
يقضي ان لا يحكم عليه بشئ من الاشياء مع انه يحكم عليه بعدم الاخبار في هذا الكلام فنصار بقوله نفسه كما
في الجمل لم يعلق متنع عليه الحكم وعلى الثاني كيف الصح انه لا يخبر عنه لان لفظ الاسم لفعل بيان
وحياب عنه بما يحجب في الجمل لم يعلق بيان الاخبار وعدمه باعتبارين فالاجابة بحسب تفسير اللفظ
فانهم والاول الحكم على نفس الصوت بحري في السمات البقر هذا اشارة الى جواب الابرار بالسمات
بان قولهم جبق محل يحكم فيه على جبق بكونه معلوماً مع انه ليس باسم لا زغير موضوع والاسم من افراد الموضوع
فما بقي كونه محكوماً عليه خاصة للاسم لوجوده في غيره وحاصل الجواب ان الحكم في جبق محل على نفس الصوت
وهو لفظ الجبق وليس على معنى عدم كونه موصوفاً بمعنى والخاصة للاسم هو ان في الاول وقد يورد
على الكلام بان من حرف جر كلام والكلام لا يتركب الا من اسمين او من اسم وفعل وهذا مركب من حرف
واسم وكذا جبق محل فانه مركب من كلمته وغيره فاجيب بان من علم فالحكم على الاسم وما اعترض عليه
المعمر في توضيح الحاشية المنتهية فتذكره وايضاً مفعول مطلق لفعله وهو ارض بمعنى رجع رجوعاً الى
تقسيم بان للمفرد فعلى هذا التقدير بحري هذا التقسيم في غير الاسم من اقسام المفرد وايضاً وهو الفعل والرف
كل منها يكون ايضاً متواطياً ومشككاً ومشترباً ومنقولاً وحقيقته ومجازاً كذسب مثلاً متواطئاً ووجد
مشككاً وضرباً مشتركاً وصحلي منقولاً ونطق الانسان حقيقة ونطق الحمار مجازاً والحرف مشترك

طلبه قوله فاقم لعله اشارة الى تبيين الجواب وتوضيحه وهو ان معنى الكلمة والاداة ان عبر عنها بلفظها الموضوع عليا بازالها
فالحكم متنع واما ان عبر بالاسم بان يجعل معنى اسمي عنوانها فالحكم صحيح قوطياً ١٢ مولانا محمد احمد

بين الابداء والتجسيم وفي حقيقة اذا استعمل بمعنى النظرية ومجازا اذا استعمل بمعنى علمي واشهر ان هذا
التقسيم للتقسيم المفرد باعتبار بعض قسامه وهو الاسم وتقسيم هذا هو مطلق المفرد والمفرد المطلق الشال
لجميع الافراد لان الكلمة والاداة لا تكونان علماء متواطيا ومشككا فانها لا تصفان بالكلية والجزئية
لان ما هو كلي وجزئي بحكم عليه وكليهما لا يكونان محكوما عليهما فعلى هذا الوجه لئلا الاسم يكون صحيحا ولو
لئلا المفرد ويكون ايم مطلق للمفرد لانه ينسب اليه حكم بعض افراده ايضا اذا انعم والاطلاق ليس مقتضيه
بجلائل المفرد المطلق فانها معتبران فيه ان اتحد معناه اى وحد معناه بحسب النوع والعدد بمعنى انه
لا يكون له معنيان منع تشخصه اى تعين هذا المعنى بحسب الوضع بحيث لو تصور نفسه منع فرض صدقه على
كثيرين جزئى اى يسمى هذا المفرد اتحد الشخص جزئيا ووقع في بعض الكتب يدل الجزئى علم وما اختار
اولى كقولهم جميع الجزئيات سوار كانت اعلاما او لا فان قلت ان العلم قد يكون مشتركا فلم يتجدد
مناوح مع انه جزئى فانتهى التعريف جمعا قلت مرات ان لا يكون له معنيان من حيث هو كذلك
فالعلم المشترك ليس له معنيان من حيث العلية بل باعتبار وضعه لكل واحد منها بوضع علته ولا
دخل له فى الحكمة فلا ينظر فيها الا لى المعنى الواحد وكذا الاسم الجنس المشترك ليس له معان من حيث هو
لك فلا ينتقض تعريف التواطىء والشكك به لا يقران بعض الاعلام كاند وجريل معانيها غير مدركة
بالجس بل مدركة بالوجود الكلية فاین الشخص لان معانيها من الذهن فقط وتصوراتها غير مألوفة
عن فرض الشركة فيها فانها غير مسوقة مع انها من اقسام الجزئى لانا نقول المراد انه لو فرض تصور
نفسه يمنع هذا التصور صدقه على كثيرين فلهذا لو فرضت تصور بانفسها دون اعتبار الوجود الكلية لا
من معناه عن الصدق على الكثيرين واما العلم الجنس فليس علما حقيقيا عند المنطقيين لان نظريته
المعنى بالقصد ومعناه كلي وجزئية كل الاعلام فى خير الخفاء والاطلاق العلم عليه فى عرف اهل العرب
باعتبار الاحكام للفظة لكونه قبيحا او ذاهبا وموصوفا بالمعرفة ويدخل فيه اى فى تعريف الجزئى
فلا ينتقض لم تقر لا انتفاضا ان التواطىء والشكك من اقسام متحد المعنى فيخرج عنها اسم الجنس المشترك لئلا ومعناه مع انه مندرج
تحتها من يعجب من بعض ابنا رالدر حيث قال تقرير الورد فان قوله النسي بدون اعتبار الشخص ناخوذا فى تعريف
التواطىء فالشكك فيخرج عنه اسم الجنس المشترك وجه يعجب انه يشبه على الشكك بالشكك فوضع الشكك ناخوذا فى تعريف
عبارات الشارح البارع وكذا اسم الجنس المشترك ليس له معنيان من حيث هو كذلك فمن حيث دمه اى داخل فى الجزئى فلا ينتقض
التواطىء الشكك به معناه ثم اعترض على فصل على هذه على الشارح قدس سره وما حله انه داخل فى التواطىء الشكك فى الجزئى فلا ينتقض
جمعا ان مسودة الشارح قدس سره ليس فيها اثر مما زاد ولا ينقص من هذه المسودة موجودة بنفسها من غير فخر المولى خادم محمد رح

المضمرات واسماء الاشارة فصار ما خبرتين فان الوضع فيها اى فى المضمرات واسماء الاشارة والكان
 اى هذا الوضع عاما بلحاظ مفهوم لكن الموضوع له اى ما وضع هذه الاسماء بارائه خاص اى معين شخصي فصاحبه
 ان المضمرات واسماء الاشارة لا خبر جان لعموم الوضع عن الخبرى كانت مثلا موضوع لا يدعى بلحاظ انه مخا
 وكذلك موضوع له بلحاظ انه موجود محسوس مشار اليه فالوضع فيها وان كان عاما بلحاظ هذا المفهوم الكلى
 لكن ما وضعت له هذه الاسماء وهى الافراد الخاصة خاص يتنوع صدق كل واحد منها على كثير من الخبرات
 ما يكون موضوعا لواحد معين فمعه الاسماء تلك فصارت داخل تحت الخبرى على ما هو متحقق اشارة
 الى ان فى وضع المضمرات واسماء الاشارات اختلافا وهو ان البعض ذهب الى ان اسماء الاشا
 موضوعه لامر كلى بشرط استعماله فى الخبريات ففى داخلته فى الكلى وخارجته عن الخبرى واستعمالها فى
 الاصلى متروك وانما الاستعمال فى الجازى فصارت من الجازيات المتروكات الحقيقية ويرى عاينه ان
 الاطلاقات الجازية لا بد فيها من ملاحظة المعنى الحقيقي ولا شك فى انه ليس الاطلاقات لى امر كلى فى اطلاق
 هذه الاسماء فكيف تكون موضوعه له فتأنيق ما قال المصنف كون الوضع عاما والموضوع له خاصا فالتفت
 اذا كانت موضوعه لخاص وهو متعدد فصار موضوعا للمتعدد فدخل فى المشترك وخرج من الخبرى قامت
 الوضع فى هذه الاسماء وضع واحد وفى المشترك لا بد من تعدد الوضع قال فى الحاشية قد يكون الوضع خاصا
 كوضع زيد للذات الخصوصية وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به
 بالفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع الاسماء الاشارات مثلا فان الواضع لا يلاحظ
 الامر الكلى لكن لا لان يوضع اللفظ بل لان يلاحظ خبرياته بواسطة وضع ذلك اللفظ لكل من تلك الخبرات
 المتعددة فتجوز وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلى كذا قيل الحق انه داخل
 فى القسم الاول فتدبر انتى توضيحه ان الوضع على اربعة اقسام الاول الوضع الخاص للموضوع له الخاص
 بان يقسم الثمين من الجانبيين اعنى الموضوع والموضوع له كوضع زيد لذات مخصوصة فالموضوع هو زيد
 خاص وكذا الموضوع له هو الذات الشخصية الغير خاص فان قلت ليس لتعيين ههنا فى جانب الموضوع له
 لان بدن زيد يتغير الغير فى حال الصبا والشباب الشيخوخة باعتبار الزيادة والنقصان ولا يبقى مع
 الشخص الواحد بجميع الوجوه بل هو متعدد بحسب حالاته المتغيرة فصار زيد موضوعا للمتعدد ولا شك
 انه ليس بشترك فلا بد من ان يكون من قبيل وضع الخاص والموضوع له العام قلت الكلام ههنا على ما هو
 من العرف وما قلتم من عدم الفاسفة غير مقبولة لكونها لا حظ فى زيد معنى واحد فى جميع الاحوال ولا ينظر
 فيه لى تغير ابدالهم غافلون عنها فصار لفظ زيد موضوعا للمعنى واحد فافهم والتانى الوضع العام للموضوع

له العام بان بلا حظ الا مركب في الموضوع له ولا يكون داخل فيها بل يكون المحفوظ فيها اشياء بلحاظ
واحد ويكون الامر الكلي مرآة للموضوع كوضع اسم الفاعل مثلا لمن قام بفعل فالمنطوق فيه ليس المصنوع من
فان اعل بل كل لفظ على زنته يوجد في مادة متفرقة فموضوع ضارب وامثاله والموضوع له باصديق
هو عليه فمن قام بالحدث والثالث الواضع العام والموضوع له الخاص وهو ان يلاحظ الواضع معنى
كلما ينطبق على جميع الافراد كلما ظ المفرد والمذكر والابتداء وغيره ولكن لا يوضع لذلك المعنى بل يوضع
لا مرشحين من خبرياته وهذا المعنى انما يكون مرآة لما حطمتا فالموضوع له ليس الانه خبريات والامر الكلي
واسطة فقط كما في المفصلات واسماء الاشارات والموصولات فان هذا مثلا موضوع كل واحد من الخبريات
الخاصة كريد وعم وبكر وغيره بالمحافظ كونهما محسوسة موجودة مشارة اليها لا يتغير بغير ان تكون موضوعا للامر
الكلي بشرط استعمالها في الخبريات فما لا ليس على عدم كونهما موضوعا للامر الكلي لتكون داخلية في
القسم الثالث لا نالتول لو كانت موضوعا للامر الكلي لكانت مستعملة في حين من الاحيان وليس لك
والرابع الوضع الخاص الموضوع له العام كوضع الانسان للامر الكلي قوله والحق انه داخل في القسم الاول
يعني ان هذا القسم الرابع ليس قسما على حدة بل هو داخل تحت الوضع الخاص والموضوع له الخاص فالحقيقة
ثلاثة اقسام والرابع داخل في الاول فان المراد بالتعيين في الموضوع اعم من ان يكون شخصا او نوعيا
وهنا تعيين نوعي ومن جهة قسما على حدة زعم ان في هذا وضع المعين لمفهوم كلي وفي الاول يكون
وضع معين معين شخصي والظاهر انه زرع لفظي فهذا القسم لم يوجد فعلا لعدم وجوده باستقرار ولا عقلا
لان الموضوع هو عدم لحاظ التعدد في الوضع وهما اذا تعدد الموضوع له ووضع له فلو حظا التعدد الوضع
فالمعنى خاصا وهما قسم خامس وان لم يوجد وهو ان يكون التعدد في جانب الموضوع والخصوص في
جانب الموضوع له فلا يبرهان على اعتنا به فانهم وبدونه اي بدون الشخص متواطى سمي كل ما متواطى
فالمتواطى ما كان معناه واحدا غير شخص كالانسان ان تساوت افراده اي افراد المعنى في الصدق
اي في صدق الكلي على ذلك الافراد هذا بيان الفرق بينه وبين المشاك فالمتواطى ما يكون معناه
واحدا والافراد كثيرة لصدق عليها على السوية بحيث لا يكون اختلاف بالاولوية والاشدية وغيره
كما في المشاك فان قلت ان الافراد مختلفة لا تساوي فيها ومعناها واحد والتساوي انما يكون
بين اثنين قاسم التساوي ههنا بحسب تحقق المعنى وحمله على الافراد فالمعنى الذي يحقق في فرد
منه قوله فانهم اشارة الى الذي يذكر في هذا المقام وهو ان الواحد من حيث انه واحد لا يكون ملوثة
للكثير امولا خادم احمد

هو الذي يتحقق في فرد آخر وبالعكس وانما سمي بالتواطى لانه مشتق من التواطؤ وهو التوافق واول
 هذا الكلي متوافقة في المعنى والآى وان لم يتساوى في الصدق بل يكون مختلفا فيه بان يكون مثلاً في
 بعض الافراد او في اقدم وفي الآخر لم يكن كك فشكل اى سمي بهذا الكلي مشككاً لان الناظر اذا نظر
 الى اتحاد ذلك المعنى برغم انه متواط واذ انظر الى اختلاف صدقه على الافراد برغم انه من المشترك فهذا
 الكلي يشكك الناظر في انه من المتواطى او من المشترك فلذا سمي مشككاً وحصرنا اى المنطقيون بالتفاوت
 اى تفاوت هذا الكلي في صدقه على افراده في الاولوية اى يكون صدقه على بعض الافراد او على
 من صدقه على بعض آخر كالوجود في الواجب والممكن والاولية اى يكون صدقه على بعض الافراد
 عنه لصدقه على بعض الآخر كما في الوجود اذ وجود الواجب عنه لوجود الممكن والشدّة وهى ان يكون
 الكلي على بعض الافراد بحيث ينتزع العقل عنه امثال الاضعف وهذا في الكيفيات وزيادة اى يكون
 صدقه على بعض بحيث ينتزع عنه امثال الاقص هذا في الكميات اى المقادير فتوضح هذا الكلام ان
 الاختلاف على اربعة انحاء بالاستقرار الاول والاولية وقد فسرنا خصيصة البعض من البعض وهو ان يكون
 ثبوت الكلي لبعض افراد نفس ذاته من غير افتقار الى امر خارج عنه سواء كان ذات ذلك لبعض
 عنه لثبوتها كما في اللوازم المستندة الى الذات فان الذات على ثبوت هذا اللوازم لها اولاً لا يكون
 كما في الوجود فانه في الواجب اولى وليس ذاته على ذلك لكونه عليه في الوجود متفاوت في صدقه على
 افراده بالاولوية او صدقه على الواجب بنفس ذاته من غير افتقار الى امر خارج وفي الممكن يحتاج
 اليه والثاني الاولوية وهى ثبوت شئ بشئ يكون في صورة اقدم منه في صورة اخرى وعلمه له خينا
 فمثاله الغير هو الوجود اذ هو في الواجب اقدم منه في الممكن ووجود الواجب عنه لوجود الممكن قبل الفرق
 بين هذا وبين الاول ان المتأخر فيه قد يكون اقوى واثبت من المتقدم كالوجود بالتقياس الى الحركة
 الفلكية والاجسام الكائنة ويرد عليه ان وجود الكائنات من حيث انه يحتاج الى الحركات الفلكية ليس
 اقوى بل اضعف وان كان بالنسبة الى الهيئة المحركة مع قطع النظر عن عروضها الفلكية وعن كونها علّة
 للكائنات اقوى وليس الكلام فيه فالفرق بينهما ان الاول لا يلاحظ فيه العلية والاقدمية بل ثبوت
 للشئ من غير افتقار الى الخارج وفي الثاني يلاحظ ان يكون الاول واقدام بالنسبة الى بعض آخر
 والثالث الشدة ومقابلها الضعف وهى مخففة بالكيفيات ومعناها انتزاع العقل بمعونة الوهم
 الاضعف غير متميزة في الوضع كالبياض فان وجوده في الشئ اشد من وجوده في العاج بحيث
 ينتزع العقل من الشئ بياضات كثيرة مثل العاج والرابع الزيادة ومقابلها النقصان وهى ما ينتزع

العقل عنها امثال الانقص لكن هذه الامثال قد تكون مما يره في الوضع كما في الكم المنفصل عن هذا النوع
 عن المشايين واما الاشراقيون فلا يفرقون بينهما بل هذه التفاوت عندهم راجع الى التفاوت بالكم
 والنقصان ولم يسمونها باسمين مختلفين والمشاوون لما وجدوا التفاوتين مختلفين في الاحكام او المقار
 ينصف بالزيادة بحسب الوضع بخلاف الكيف فيسمونها باسمين مختلفين فالنقصان ما وجد خصوصية له في التفاوت
 في الكيف بالشدّة والضعف والكم بالزيادة والنقصان ولم يعمد الى عكس الامر قلت لمناسبة لغوية لان
 اهل اللغة لا يقولون في الخطا انه اشتراطية من الآخر بل يقولون ازيد ولا تشكيك في الماهيات بل يكون
 الماهية من حيث هي هي متفاوتة بالنسبة الى الافراد لان نسبتها اليها على السوية كالانسان بالنسبة
 الى زيد وعمر ووكبر فان كلهما سواهما بالنسبة الى الانسانية لا تفاوت فيها نحو من الاسرار الاربعة فكون
 انتصار الاولين فللزم المجعولة الذاتية فلان صدق المية اذا كان على بعض الافراد على بعض انتصر
 فثبتت الماهية لهذا الآخر يكون بالعلّة مع انها ذاتية له وهذا هو المجعولة الذاتية وكذا اذا كان صدقها
 في بعض اولي من غير افتقار الى امر خارج وفي الآخر فيفتقر الى الخارج فصارت في ثبوتها الماهية
 ذاتية محتاجة الى شئ آخر وهذا معنى المجعولة الذاتية واما انتصار الآخرين فلان الاشد والازيد
 اما ان شيكلا على شئ لا يكون في الاضعف والانقص وعلى الاول لا يخفى اما ان يكون الشئ الذي يشتمل
 عليه الاشد والازيد معتبرا في ماهيتهما او لا فعلى الاول يكون ماهيتهما شتملة على شئ ليس في معنى
 الاضعف والانقص فلا يكون ماهيتهما من ماهية الاشد والازيد لا انتصار لكل بانتصار الجزر فصارت
 المية فلم تصر مية واحدة متفاوتة في الصدق فلم يوجد تشكيك فيها وعلى الثاني يكون التشكيك
 في الامر الخارج عن المية ويرد عليه ان حمل جسم على الانسان بواسطة الحيوان وكذا سائر الاجناس
 العوالم كلها على السواقل بواسطة المتوسط فتقولكم ان الذاتي لا يعمل مطلقا بل في ما صرح به من حمل العا
 على السافل بواسطة المتوسط لكونه ذاتيا معللا بحسب عنه بان المراد في التعليل ما يخرج عن الذات
 وهنا معلل بالذاتي وهذا لا يوجب التشكيك لانه لا يكون الابجثيات متعددة يختلف بحسبها الصدق
 وفي كل العالي على المتوسط وحمله على السافل بواسطة لا يختلف المصدق لان الحقيقة التي هي مصداق
 حل العالي على المتوسط بعينه الحقيقة التي هي مصداق حمله على السافل وهي كون العالي ذاتيا
 ولا في العوارض نفسها هذا اشارة الى دفع النقص عنه الدليل بانه ينفقض بالعوارض لجره بانه فيها
 مع تجوز التشكيك فيها عند انتفاءه في المية لقهره لو كان التشكيك في العوارض فنقول ان السواد
 اشد يثقل على شئ لا يكون في الاضعف او لا على الثاني لا يكون التفاوت بينهما وعلى الاول فلا

فی الاشدا ما جزی فیکون ماہیۃ لسوادین مختلفین والتشکیک لا یکون الا فی المہیۃ الواحدة واما خارج
عنه فصار التشکیک فی الخارج عن السواد لایہ فرفعه الم یقولہ لا فی العوارض ای لا نقول بالتشکیک
فی العوارض لیلزم انتقض بل فی الصفات الافراد ای افراد الکلی بالعوارض فلا تشکیک فی الجسم ای
المہیۃ ولا فی السواد ای العارض بل فی السواد ای کون جسم متصفا بهذا العارض فاختلف الاول
بالشدة والضعف لا یوجب التشکیک فی السواد لان هذا الاختلاف بالفصول المتنوعة فصار مختلفا
نوعا والکلی مشکک یکون متحد النوع فعلم ان مشکک ہنا ہو لغنوم مشتق من العارض بالنسبۃ
لے معروضات مبدہ کالاسود بالنسبۃ الی الاجسام الی تقوم لہا السوادات لان مناط صدق الالہ
علیہا لیس الا قیام مبدہ الاشتقاق فیہا فالاختلاف فی مبدہ الاشتقاق یکون موجبا لاختلاف
صدق المشتق علی ما قام بمبدہ الاشتقاق وهو الجسم بخلاف صدق الذاتی علی الذات اذ لا تصور
الاختلاف فی صدقہ لان مناط الصدق فیہ هو الاتحاد الذاتی فافہم ولا یخفی علیک ان الدلیل المتکون
لا یجری فی العوارض علی تقدیر کون التشکیک فیہا لیتقض بہا وکیف تاج الادفعہ لانا نختار ان الاش
یشتمل علی شئ زائد خارج عنه ولزوم کون التشکیک فی الخارج یوید مقصودنا من کونہ فی العوارض
ولا یضرنا نعم لا مسامح لا اختیار ہذا الشق فی التشکیک بحسب المہیۃ ویستدل علی قولہ لا فی العوارض
بان العوارض ای المبدہ القائم بالشیء کالسواد مثلاً لا تشکیک فیہ لانه انما ان مقولہ بالتشکیک
فاما ان یکون تشکیک بالنظر لے حصصہا الی هذا العارض ذاتی لہا کالسوادات الخاصۃ فذلک
بطلماعہ فی بطلان تشکیک المہیۃ واما بالنظر لے معروضہ وهو الجسم الاسود فالسواد غیر محمولہ علیہ
والکلی مشکک یکون محمولا علی افرادہ فلا یکون الا فی العرضی الخارج المحمول کالاسود مثلاً ہذا
ہو مذہب المشائین فخلاصۃ کلامہم انہ لا تشکیک فی المہیۃ بالنسبۃ لے افرادہ بخلاف الانحراف
لہ قولہ فافہم لعلہ اشارۃ الے سوال وجواب تقریر السؤال ان نقول بالتشکیک اما الاسود المطلق والاشد
والاضعف وعلی الاول لا اختلاف فی المصدق وعلی الثاني لا یکون التشکیک لانہا مغنومان قبائمان لا یتصفان
بالاختلاف وتقریر الجواب ان السواد ان حقیقتان لیسہ طتان لا یکون نہما جس جسقی مشترک الا باعتبار التفرع والمفہوم
فلا یکون مصداق الاسود الا الخاصیتین لکون السواد المطلق معدوما وان سلم جزیۃ السواد حقیقۃ فنقول علی
ہذا التقدير البش مختلف المصدق لان مصداق الاسود المطلق یکون فی بعض سواد من حیث انہ
موجود فی ضمن الشدید و فی الآخر ہو من حیث انہ یوجد فی ضمن الضعیف فیتجلف للمصدق فیحصل
التشکیک ۱۲ مولانا خادم احمد رحمہ اللہ

الاربعة للزوم الجعولية الذاتية على تقدير الاولوية والاولية كما عرفت وللزوم اختلاف المية على تقدير
 الشدة والزيادة مع ان التشكك لا بد له من ان يكون مية واحدة لما مر وكذا التشكك في العوارض
 لانه اما بالنسبة الى حصصها فحاصلها كمال المية بالنسبة الى افراد لان العوارض عين ميات حصصها
 واما بالنسبة الى معروضاتها وهو بطل لعدم حملها عليها والتشكك لا بد ان يكون محولا فلا تشكك الا
 في القواف المية بالعوارض وهو المعبر بالاسودية مثلا فالتشكك ليس في جسم بالنسبة الى افراد
 ولا في السواد مثلا بالنسبة الى السوادات الخاصة بل في القواف لجسم بالسواد وهو كونه اسود
 واورد على الدليل المذكور الذي يطل التشكك بالشدة والزيادة بان يجري في الاسود وجب عنه بان
 مرادهم بالتشكك في الاسود هو التفاوت في مقدار الصدق وهو السواد ولا شك ان السوادات
 المختلفة تورث التشكك في العرضي الماخوذ عنه وهو الاسود فان في الاسود الاشدة توجد سودات كثيرة
 اشد من الاضعف وحسب كل سواد يحمل عليه السواد فيصدق الاسود با صدق كثيرة في الاشدة بخلاف
 الاضعف لا يتران هذا يوجب التشكك في السواد لان السوادات مختلفة بالسواد الشديدا والضعف
 فتوجد سودات كثيرة في الاشدة بخلاف الاضعف فما وجه الجدول عنه الى الاسود لانا نقول منشار
 حمل السواد على السوادات نفس انه وكلما يصدق على فرد واحد كذلك يصدق على افراد كثيرة
 لا يوجب التشكك والا يلزم ان يكون الانسان مشككا لكونه صدقه على خمسة اشان اكثر من صدقه
 على واحد فصدق السواد على افراد له لا يكون الا صدقا واحدا ولا يخفى ان يكون مشككا واما منشار
 الاسود على الاسود الشديدا ليس نفس هو يتران السوادات القائمة به ولما كان كثيرا باعتبار تحليله الى سوادات
 كثيرة اشد من الاضعف فصدق عليه الاسود بحسبها با صدق كثيرة بخلاف الاضعف وليس هذا السواد
 من افراد الاسود ليكون صدقه عليها على السوية بل افراده هو الاجسام والاشد فرد واحد منها
 فصدق الاسود على فرد با صدق كثيرة باعتبار وجود كثيرة منشأه وهو البهامة المتكثرة المورثة
 للتشكك فيه فظهر الفرق بين الاسود والسواد واورد على المشائين بان دليلكم لا ينبغي التشكك
 في المية مطلقا لجواز ان يكون مية جنسية تكون في بعض الانواع اشد وفي بعض الاخر اضعف
 والاشد مثل على الاشمل عليه بالاضعف وهو معتبر في مية الاشدة والقول بان التشكك لا يعي تخلف
 مية واحدة وان اريد انه لم يكن مية الاشدة والاضعف ما يتران واحدة نوعية فسلم لكن لانهم
 من شرائط التشكك كونه مية نوعية فانه يجوز ان يكون مية جنسية مختلفة بالفضول في افراد
 ومتحدة بحسب الجنسية وقد اورد بان التفات بين الاضعف والاشد يكون با مزايدة حصل

في الاشياء وجزء من مقدارها لا من الاجزاء والذاتية يلزم اختلافها بالمهية وقد يقتضيه الشخصيات
 فان زيد مثلاً متنازع عن عمر وبحيث لا يحل احدهما على الآخر فهذا لا يميز لا بد من ان يكون شيئاً مشتركاً
 زيد ولا يشك عليه عمر واللام يمكن احدهما متنازع عن الآخر ولا يمنع حمل احدهما على الآخر فالزائد في زيد امتا
 ان يكون متبعضاً في مهية اولاً في الاول يلزم ان يكونا مختلفين بالمهية ههنا وعلى الثاني لا يكون الا اختلافاً فيهما
 بل في امر خارج عنهما لا يترتب الزائد خارج عن المهية ودخل في زيد لانه عبارة عن المهية مع الشخص لا
 نقول الشخص على مذهب المحققين عبارة عما يكون التعقيد والتعبد كلاهما خارجان عنه ويوجدان فيه
 بحسب الحافظ فقط فلا يكون زيد عبارة عن المركب من المهية والشخص وقد يقتضيه بان هذا يجري في
 في العوارض الخاصة فافهم وذهب اشراقيون الى التشكيك في المهية الايرادات الواردة على المشايخ
 ولان الحركة في الكيف يستدعي ان يكون كيفاً واحداً غير قار موجودا بين البدو والمشتق مختلفان في رتب
 متفاوتة منتزعة عن نفس الذات من غير اعتبار امر خارج عنها وبحسب تلك المراتب يكون اشياء
 ولا يمنع الفصل عن اشترع امور مختلفة من ذات واحدة لان الواجب واحص مع انه ينتزع منه صفات
 متعددة مختلفة ويقولون ان عدم اشتمال الاشياء على شيء ليس في الاضعف لا يوجب كونها واحداً
 من جميع الوجود لجواز ان يكون الفرق نحو الوجود بان يكون المهية في نحو من الوجود شديدة وفي نحو آخر
 ضعيفة والاستناد للحق مال الى هذا المذهب وقال في شرحه وهو الحق واستدل عليه بما عليه
 ان زيادة نصف الذراع على رابعة مثلاً با انا المهية او جزئها على الاول يلزم المظهر وهو وجود الاشياء
 بحسب الزيادة ونقصان في المهية وهذا هو التشكيك فيها والثاني يرجع الى الاول لان منشأه اما
 قوله فافهم لعدا اشارة الى ما في بعض الشروح من انه كالا سود مثلاً فان جسم الاسود لا يشتمل على شيء ليس في جسم الاسود الا
 صف اولاً وعلى الثاني لا يكون بينهما فرق وعلى الاول اما ان يقترن بهية الاسود اولاً على الاول لا يكون الا ضعف منها
 لا تفاو وهو متبعض وعلى الثاني لا يكون الاختلاف فيقول في العارض الآخر سواء وهذا خلاف المصروف ما هو جوابه فهو جواباً وباطل
 ان ذلك الاستدلال غير صحيح فالحق في هذا المقام ان يقال ان اشغال الاولين ضروري كما يشهد به الوجود ليس هو
 الآخرين فله ضرورة ان صدق السواد مثلاً على الاشياء لا يلزم با صدق كثيرة اذ لا كثرة فيه بنفسه ولا لغيره
 يلزم ان يكون الانسان مثلاً فان صدق على عشرة مثلاً اكثر من صدق على زيد مثلاً بل المشكك الاسود كسبته
 الى جسم الاسود فان صدق على جسم الواحد اكثر من صدق على جسم الواحد فافهم سواد ضعيف هو اسطى مثلاً
 الى سوادات كثيرة بخلاف السواد لان مصداقاته هي السوادات واما صدق كثيرة بعد الاختلال
 كما يظهر عن السائل المولوي خادم احمد

أما نفس ما بهت الخيرة فهو الأول وأما بحسب خبر من أجزاء الخبر فتسلسل وأما الخارج فليس قابلاً لكونه
نفساً لا متزاع لأن منشأ جميع المتزاعات الزائدة والناقصة ما امر واحد خارجي مشترك بين
جميع الأجزاء المتزعة فيلزم كون الزائدة ناقصة والنقص زائدة لأن منشأها ليس الأمر واحد
فما وجه التزجج وأما أمور متعددة باسكون بازراكل خبر من الأجزاء وفصارت أيضاً غير متناهية
وهو نظراً لاختصارها بين الحواصين وهو المبدور والجانب الآخر وقال استاذ الاستاذ قدوة العلماء
ورئيس العرفاء بالحق المقامات السنية وصاحب الدرجات الرفيعة حسنة من حسنات سيدي المرسلين
نظام الملوك والدين قدس سره في حاشيته على الحاشية القديمة أنه يمكن توجيه كلام المشائين
بان الشدة صدق الكل على موضوع واحد باصداق كثيرة ولضعف ضده وبهذه المعنى يمكن
ومن الذات ليس يمكن أن كثرة الصدق لا يكون إلا بكثرة المصدق فحق العرضي ليس المصدق
الامبره وهو كثير في الاشتراك مثال الاضعف بحيث يمكن أن تزع هذه الامثال منه وليصدق به
أنواع كل مثال عرضي فاذا أكثر الامثال تكرارها لم يحسبها ويكون صد العرضي صد قائمها وتا
على الاشتراك والاضعف بهذه الجهة وليس مصداق صدق الذاتي النفس الذات فكثرة صدقه
لا يكون إلا بتكثر الذات واذا أكثر الذات تعدد الموضوع فلم يوجد معنى الشدة المذكور فلا يكون
صدقه عليه اشتراط فظهر ان معنى الشدة لا يوجد إلا في العرضي واليه شار المعقول ومعنى كون احد

الفردين اشتراط بحيث يقتضيه منه أي من الاشتراك العقل معجزة الوهم اشتراك الاضعف وكليلة
أي يحل العقل الاشتراك بها أي في الاشتراك حتى إن الأول هو العام للشي لا يخرج عن رتبة التقليد
منه بآلة أنه أي الاشتراك متالف منها أي من اشتراك الاضعف فحاصله ان معنى احدهما اشتراك في
ان العقل يقتضيه من الاشتراك مثلاً كثيرة مثل الاضعف باستعانة الوهم لكون المتزاعات خبريات لا
يقتضيه بدون معونة الوهم ويحكم على الاشتراك في اشتراك الاضعف كثيراً ويخرج منه اذا حلل
اليه حتى ان الوهم العالي الذي لا يفرق بين التعليل والتأليف بان في الاول لا يتركب الممثل من
الأمور المحللة اليها وليس لك اذا وجودها فيه أصلاً بل العقل يميز عما منه وفي الثاني يكون وجودها
في المؤلف بالفعل وإن كانت متحدة صورة ولا تأليف في الاشتراك من اشتراك الاضعف ويندب إلى
ان الاشتراك مؤلف من اشتراك الاضعف مع أنه ليس لك اذا انضمام الاضعف إلى الاضعف
لا يفيد الاشتراك فظهر ان الاشتراك ليس مؤلفاً من اشتراك الاضعف لكن العقل يحلله اليها وهذا معنى
الاشتراك واللازمية الا ان يفرق بينهما بان اشتراك الاضعف في الاشتراك لا يكون مباينة

في الاشارة الحسنة وفي الازيدية يكون سبانية فيها لكونها اجزاء مقدارية وبعضهم فسروا الاشارة
بكثرة اثار المهية وبعضهم كمال نفس المهية والمعدل عنهما وفسر بما ذكر في المتن لائق هذا التفسير بوجوه
مذهب المشائين المختار عند المصنوع واما غيره من المفسرين فهو يويد مذهب الاشترقيين الغير المختار عند المصنوع
فلذا تركه فافهم اشارة الى دقة هذا المقام فانه من منزهة الاقدام وان شئت لتفصيل الكلام
فارجع الى الحاشية القديمة وما يتعلق بها من حواشي الاعلام وان كثر معناه اى معنى النقص
فان وضع اى النقص وكل يكوا احد من هذه المعاني ابتداء اى بلا تحامل نقل بين هذه المعاني ما يكون
موضوعا للمعنى ثم نقل عنه ووضع للاخر بل وضع لكل منها فى وقت واحد فقييد الوضع كل خرج الحقيقة
والجواز لان الجواز ليس موضوعا له ولقييد الابتداء خرج المنقول لانه وان كان موضوعا له لكثير
وضع اللفظ له ابتداء بل وضع اول المعنى ثم نقل عنه ووضع للمنقول اليه فان قلت المراد بالمعنى اما
المعنى الموضوع له او المستعمل فيه على الاول كيف بعد الحقيقة والجواز من مشترك المعنى لان المعنى الموضوع
ليس كثير لعدم الوضع في الجواز وان اريد المستعمل فيه ففى الاسماء الاشارة اليه معناها كثيرة كما علمت
فيلزم دخولها في المشترك مع انها داخلية في الجزئي فالت مراد بالمعنى المستعمل فيه سواء كان
موضوعا له ولا ففى الاسماء الاشارة وان كان كثير لكن ليس موضوعا يكوا احد من المعاني بوضع
علمية وفي المشترك لا يد من وضع علمية فخرج من المشترك لا يخرجه وان خرجت عن المشترك لكن
لما كان معناها الا واحد خاصا معينا وموجب الاستعمال صار مستعدا لموجب الوضع فخل تحت
متحد المعنى مشترك لا مشترك بين افراده والحق انه اى المشترك وضع فى الكلام وهذا اشارة الى
انه اختلف فى وقوعه قال فى الحاشية اختلفت اولاً فى المكان المشترك ثم فى وقوعه ثم فى كونه
الضدين والحق وقوعه كالتفريق للخصيص الطهر ثم بعد تسليم وقوعه بل فيه عموم كما هو مذهب المشائين اى
كما هو مذهب لى حقيقة ثم بعد كونه عاماً فذلك بطريق الحقيقة كما ذهب اليه طائفة وطريق الجواز
كما هو رأى الآخر انتهى حاصله ان فى المشترك اختلافات كثيرة الاول فى المكان قال بعض
ليس يمكن لان المقصود من الوضع فهم المعنى واذا وضع لمعاني كثيرة فلا يفهم واحد منها عند
خفاة القرنية والا يلزم الترجيح بلا مرجع وفهم الجميع يستلزم ملاحظة النفس ولو جيب الى اشياء كثيرة بان
عند الاطلاق لان ملاحظة المعاني بالامام واضح المتعددة المتعددة لا بد ان يكون على التفصيل واجب
عنه بان المقصود قد يكون الاجمال دون التفصيل وقد يكون فى التفصيل مفسدة وفى الاجمال فمفسدة
كما قال الصديق الاكبر عند ذهاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الغار وسؤال الكفار عن الرسول الا براه

رجل يمدى السبيل في تفصيل ههنا يكون سوجبا للفساد العظيم فالاصح انه يمكن لعدم اقتناع وضع
اللفظ لسكان متعددة مختلفة باوضاع متعددة والغرض من تفصيل بالاجمال وقد يجاب بأنه فهم
واحدين المعاني ولا يلزم التزجج بلا مرجح لجواز ان يكون بين بعض المعاني والذهن مناسبتة تفصيل
من اللفظ اليه قوله ثم في وقوعه يعني الاختلاف الثاني في وقوع المشترك في الكلام اى في اللغة
قال البعض ليس بوقوع لان وقوعه يوجب الاجمال والاجمال محل للاستعمال اذا لم يبين واما اذا بين
فالبين هو البان في المقصود والاحتاج الى غيره فيلزم اللغو في ذكر المشترك واجب عنه بان الاجمال قد
يكون مقصودا في الاستعمال كما عرفت والمبين قد يكون ابلغ من البيان وحده فالاصح انه واقم
في الكلام وقد يستدل عليه بان اسميات غرضنا ههنا والاسماء متناهية لان الحروف التي تتركب الاسماء
منها متناهية والمركب من المتناهية متناه واما ان من الناحية مختلفة فلعل لم يكن اللفظ مشتركاً كالحالات
اكثر اسميات عن الدال فلا بد من وقوع المشترك بين اسميات لكلام يلزم خلوها عن الدال ويرد
على ان خلوها عن الدال انما يلزم اذا لم يكن لها دال اصلاً ويجوز ان يكون لها بالبحر واللفظ
وغيرهما سوى الاشتراك فما الضرورة لى القول بالموضع والاشتراك لمحصل الغرض بدونه
والاوسى ان يستدل باطلاق اللغة القصر على الطهر والخص وفيه انه لا بد من اثبات التصريح
باطلاقها عليهما بالاشتراك لجواز ان يكون بطريق الحقيقة والمجاز قوله ثم في كونه بين الضدين
اختلف بعد تسليم امكانه ووقوعه في انه هل هو واقع بين الضدين بحيث يكون لفظ واحد مشترك
بين معان متضادة متبانية فقال ليس بواقع بين الضدين لان الاشتراك يقتضى التوحد
والتضاد يقتضى التباين فبين الاشتراك والتضاد منافاة فلا يكون واقعا في المتضادين
واجيب عنه بان التوحد والتباين ليسا من جهة واحدة ليلزم المناقاة بل الاول من جهة
اللفظ والثاني من جهة المعاني فلا منافاة فان قلت يلزم اجتماع الضدين في محل واحد على تقدير
الاشتراك بينهما لانه اذا تلفظ لفظ واحد به الضدان فيجب ان في الذهن وهو محل واحد قلت
وجوب الضدين في محل مطلقا ليس بخ بل اذا كان ذلك المحل من الامور الخارجية فالاصح
المع انه واقع بين الضدين كالقصر للخص والطهر قوله بل فيه عموم الخ يعني اختلف بعد تسليم وقوع
في انه يوجد في العموم بان يراد بلفظ المشترك اكثر من معنى واحدا ولا الاول مذهب الشافعي
والثاني مذهب حنيفة قوله ثم بعد كونه عاما الخ اى بعد كون المشترك عاما اختلف في ان ارادة
العموم على سبيل الحقيقة اوى مجازاى الاستعمال في هذا العموم حقيقة او مجازا فذهب طائفة الى

حقيقة لأن كل من معاينة موضوع له مكان مستقلا في الموضوع له وهذا هو الحقيقة والآخرة قال انه
 مجاز لان لفظ المشترك ليس موضوعا لجميع المعنيين والاما كان استعماله في احدهما على سبيل
 الانفراد حقيقة ضرورة انه لا يكون نفس الموضوع له بل جزءه حتى بين الضدين كالجون بين الاسود
 والابيض لكن لا عموم فيه اى في المشترك حقيقة فلا يجوز ارادة معينه معالان الواضح خصص اللفظ
 للمعنى بحيث لا يراد به غيره فباستمرار وضعه لهذا المعنى لوجب ارادة خاصة وباعتبار وضعه لذلك
 المعنى لوجب ارادة خاصة فيلزم ان يكون كل منهما مراد او غير مراد فلا يكون ذلك الا بان يرا واحد
 المعنيين على ان نفس الموضوع له والآخرة على انه يناسبه فيكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز وهذا هو الوجه
 في الحقيقة واستدل الشافعي على ارادة العموم من المشترك بقوله تعالى ان الله ولائكة يصلون على
 النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً بان الصلوة مشتركة بين الرحمة والاستغفار والاعانة
 وكل منهما مراد منها بلفظ واحد وهو يصلون لان الصلوة من ادبر رحمة ومن الملائكة استغفار
 ومن المؤمنين دعاء والحواب عن هذا استدلال ان هذه الآية سبقت لايجاب اقتدار المؤمنين
 بالله والملائكة ولا يصح ذلك الا باخذ معنى عام شامل لكل وهو الاعتناء بشانه صلعم فيكون المعنى
 ان الله ولائكة يعينون بشانه يا ايها الذين آمنوا اعتنوا بغير بشانه وذلك الاعتناء من الله
 رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء فالصلوة ليست مشتركة بل هي موضوعة للمعنى
 وهو الاعتناء بالشان وهذا المعنى عام له افراد مختلفة بحسب اختلاف نسبة الصلوة اليها ونوعها
 هنا يعني بتوضيح المرام وعلم الاصول بتفصيل هذا الكلام وتركناه لغزارة المقام والمحل وهو
 وضع المعنى او لا ثم وضع لآخر بلا مناسبة بين المعنيين كجفرا في الاصل معناه النهر الصغير ثم نقل وجعل
 على شخص بلا مناسبة بين المعنى الاول والثاني واختلاف فيقبل من المشترك اى قال بعض ان
 المحل من قسم المشترك بوضعه لمعان كثيرة مع عدم المناسبة بينهما كما في المشترك فكان هذا القائل لم
 يلاحظ الوضع الاول اصل المعنى الثاني اي هو الموضوع له او لا عنده وقيل من المنقول لانه يحل النقل
 بين المعنيين وفي المشترك لا يكون لك فهو من المنقول وان كان بغير مناسبة ولحق ان هذا النزاع لفظي
 لان من شرطه في المشترك عدم تحلل نقل فلا شك في خروج المحل عنه لوجود نقل فيه ومن لم يشترط
 فهو عنده داخل فيه بتحقيق المقام ان المشيئة اذ الوضعت في الاقسام فالمحل ليس لك بدخل
 في شي منهما لا بشرط عدم التحلل في المشترك واشتراط المناسبة بين المعاني في المنقول وبها مقصود ان
 في المحل الا ان يتنقسم في النقل وانما سمي هذا القسم متجلا لانهم يقولون ان الرجل الخطبة اذا اخرعها

غیر رویت و ہذا قسم لما کان وضع المعنی ثانی من غیر مناسبتہ فصار کالمخترع من غیر رویت والا اے
وان لم یوضع کلمۃ ابتداء فان اشتراکی ذلک المفرد الموضوع لمعان کثیرۃ فی الثانی اسی فی المعنی
الثانی بان ترک استعمالہ فی الاول بحیث یحتج عند الاستعمال فیہ لے القرنیۃ منقول اسی فہذا
الموضوع للکثیر المشہور فی الثانی لیس منقولاً للثقل من الاول لے الثانی شرعی اسی ہذا منقولاً من
النکان ناقضاً لشارعاً کا الصلوۃ فاما فاصل موضوع للذہار ثم نقل الشارع لے ارکان مخصوصۃ بحیث
ترک استعمالہ ولا یتبادر عند الاطلاق الا الثانی ویحتج فی کلمۃ الاول لے القرنیۃ او عرفی کا
الفاعل اہل العرف خاص النکان ذلک الناقل عرفاً خاصاً کالنحاة فی الکلمۃ والاسم والاداءہ وانما
لمعانہا الثالث فانما موضوعہ فی اللغۃ لمعان ثم نقل النحاة واسطمو او وضعوا لمعان مذکورۃ فی
کتبہم او عام النکان ذلک الناقل عرفاً عاملاً بالاجتہاد یا مطلق قوم دون قوم کالذاتیۃ للقوام الای
فانہا کانت موضوعہ فی اللغۃ لکل ما یدب علی الارض ثم العرف العام وضعوا الذوات القوام الای
حتی قیادہ ہذا المعنی عند الاطلاق وقیل للنفس فخرج عنہ غیرہ من الحارث والفعال قال سیبویۃ الاعلام
کلہا منقولات انکانت فی الاصل موضوعہ لمعان ثم وضعت لمعان وجعلت اعلاماً بالماول ہذا کلام
باعتبار الاکثر والاعمال تری خلافاً للجمهور اسی الجمهور ليقولون ان الاعلام کلہا لیس منقولات بل
بعضہا منقول وبعضہا منقول کما ہوا الظاہر فالعلم قد یکون شخصیا منقولاً وقد یکون متجلاً وقد یکون
من اعلام الاجناس المنقول اما منقول عن مفرد کثور او مرکب اسنادی کتباً بطشرا او اضافی
کعبداً فہذا او امتزاجی کعبک او عن مرکب من الاسم والصوت کصیویۃ والا اسی وان لم یوضع
کلمۃ ابتداء ولم یشتہر فی الثانی بل سیتعل فی کل فیسیۃ الموضوع لہ حقیقۃ وہی فیعل بمعنی الفاعل من
حق الشیء اذ اثبت او بمعنی مفعول من حقیقت الشیء اسی تثبتہ ثم نقل الکلمۃ الثانیۃ فی موضوعہا
الاصلی لمناسبتہ لثبوتہا فی معنایا الاصلی والثانی فیہا للثقل من الوضیۃ لے الاسمیۃ فان قلت ان
التار علامۃ الثانیۃ فما وجہ ایدہا فی نقلہا واما المناسبتہ بینہما قلت الشیء اذا کان اسماً غلبۃ
الاستعمال بعد کونہ صفۃ لیسببہ اثباتہ فی کون الاسم فرعاً للوصف کالتیث للکثیر کثیر لعل التار علامۃ
فی المشبہہ وعند بعض التار لیسببہ علی تقدیرین وتوجہہ ویکور فی بعض الشرح ۛ ۛ ۛ

سہ قولہ علی تقدیرین علی تقدیر کونہ بمعنی الفاعل او المفعول اما علی الاول فلان الفاعل یدکر و یوث سوار جری علی الموصوف
او لا یوریل نظریف وامرۃ ظریفۃ واما علی الثانی فلان لفظ الحقیقۃ صفۃ موصوف قبل نقل حال کونہا غیر جاریۃ علی الموصوف
الکلمۃ بمعنی المفعول تساوی فیہ المذکر والمؤنث اذا جری علی الموصوف واما اذا جری علیہ فلان التار لیسببہ واجب فی اللغات

بن الزكرو والموت نحو مرت قبيل بن خلان وقبيلة بن خلان ١٢ منه قدس سره ١٢ + + +

فالظن السليبي ليس هو الموضوع الجازم وهو في الاصل متصل من جازم المكان يجوز ان اذاعده فقل
 الى الكلمة الجازمة للتعدي من مكانها الاصل لانها جازمت مكانها فالحقيقة الكلمة مستعملة فيما وضعت
 اولاً في اصطلاح به التخطي الجازم مستعملة في غير ما وضعت له اولاً في الاصطلاح بالتخطي
 على وجه يصح مع قرينة عدم ارادة الموضوع له فيجاء لا يتنقض تعريفها مجعاً ومنافاً فان لفظ الصلوة
 في الشرع مجاز في الدعار واما ان استعماله في الموضوع له بحسب اللغة لكن في اصطلاح الشرع متصل
 في غير ما وضعت له حقيقة في الاركان المخصوصة والبيان مستعملة في غير الموضوع له بحسب اللغة لكن في
 اصطلاح الشرع متصل في الموضوع له فلا بد من ارادة قيد اصطلاح به التخطي ليدفع بنا الى ان
 وكل من الحقيقة والجواز لغوي وشرعي وعرفي وخاص واما الاول فكالاسد اذا استعمله التخطي
 يعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية واذا استعمله في الرجل الشجاع يكون مجاز لغوي
 واما الثاني فكالصلوة اذا استعمله التخطي يعرف الشرع في الاركان المخصوصة تكون حقيقة شرعية
 وفي الدعار تكون مجازاً واما الثالث فكالفظ الكلمة اذا استعمله التخطي يعرف الخاص وهو النوع
 المعنى الاصطلاحى يكون حقيقة عرفية خاصة وفي المخرج مجازاً واما الرابع فكالفظ الدابة اذا استعمله
 التخطي يعرف العام في ذوات القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة وفي الانسان مجازاً
 فانقلت لا بد في الاقسام من مما نزل وتباينها بحيث لا يدخل احدهما في الاخرى مع ان المنقول
 دخل في الحقيقة والجواز لان المعنى الاول من جهة الوضع الاول حقيقة والمعنى الثاني مجازاً ولكل المعنى
 الثاني من جهة الوضع الثاني حقيقة والا اول مجاز قلت ان هذا التقسيم مشهور بيني على تمام الاقسام
 بالحيثية والاعتبار دون الحقيقة والذات فالمنقول ما غلب في غير الموضوع له بحيث يفهم بلا قرينة
 مع وجود العلاقة بينه وبين الموضوع له فهذه الحيثية خرجت من الحقيقة لعدم الوضع الاول من الجواز
 بفهم بلا قرينة ولك ان تقول ان المنقول حقيقة اذ هو ليس الاموضوع المعنى مع رعاية التباين
 وكذا المتخل والمشارك في واحد من المعاني وهذا ظاهر لا يقر ان الجواز بالزيادة والنقصان
 مثل ليس كذلك شئى واسمى القرية قسم من الجواز مع ان تعريفه ليس لصادق عليه لانا نقول لفظ
 الجواز المشترك بين ما نحن لصدده وبين هذا الجواز والتعريف المذكور انما هو للجواز الذي هو صفة اللفظ
 باعتبار استعماله في المعنى وهذا الجواز صفة اللفظ باعتبار تغير حكم اعرابه او صفة الاعراب فانهم قلوا
 في الحاشية ظاهراً ليقض ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ومجازاً لكن مشهور ان اللفظ قبل

الاستعمال لا يكون حقيقة ولا مجازاً وقيل الاعلام ليست منها انتهى قوله وظاهره الخ وجه الفهم
ان المعلم يقيد لتعريف الحقيقة والمجاز بالاستعمال فلو كانا ببدء الاستعمال بقيد تعريفها به وفيه ما من
انه لا بد من التعيين بالاستعمال في اصطلاح به التناطب قوله لكن المشهور الخ ووجه ما قيل من ان
الالفاظ اذا اختلفت بشئ منها يلزم ان يتقدم لها وضع على استعمالها مع ان المجاز ليس فيه وضع
اصلاً اذ هو مسبوق بالوضع الاول واستعماله متاخر عنه فلهذا لم يعرب لاسمى الكلمة حقيقة ولا
مجازاً قبل الاستعمال والناطقون لم يعتبروا الاستعمال فرع الدلالة فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة
لو كان يتناولها وليس ينقل واشتراك فيلزم خلوهما عن الاقسام قوله قيل الخ اشأى الى
الضعف لان الامثال والى على كذب هذا القول لان فرعون وموسى علمان مع ان
في المثال المشهور لكل فرعون موسى لا يراد بهما معانيهما الحقيقية وهما شخصان لعدم قبولهما
التحد الذي يدل عليه لفظ الكل بل المراد بهما المعنى المجازي وهو المطلق والحق في الاعلام
حقيقة ومجاز وقد يكون الاعلام مشتركة الا يتفران هذا القائل اختار مذاهب سيديونية وقال في النقل
في الاعلام كلها وفيه تأفيه فالتفت في المجازية وطع نوعي كما عرفت فكيف يعرف ان استعماله في
غير الموضوع له سلفاً قلت انفسى عن المجاز الوضع الشخصي لا الوضع النوعي والمعتبر فيه انما هو الوضع
النوعي فانهم فلا بد في المجاز من علاقة بالفتح يقر علاقة المحضومة وعلاقة الحب او بالكسرة علاقة
القوس والشروط والاول انسب وان كان للشأن صحة ايضاً والمراد ههنا امر يستصحب به احدهما
للاخر فلا بد من المعنيين من علاقة لينتقل منه الى الثاني الغير المشهور ويترك الاول فالحاجة
الى العلاقة تشبيهية اى علاقة مشاركة في امر خاص ووصف معتد به فاستعارة فيسبب هذا
من المجاز استعارة كاطلاق لفظ الاسد على الرجل الشجاع لمشاركة في وصف وهو الشجاعة
فاستعارة اسم الاسد للرجل الشجاع بسبب هذه العلاقة وهي على اربعة انحاء الكناية وهي تشبيهية
في بعض وترك جميع اركانها سوى المشبه والتحليل وهو اثبات لازم للمشبه به التروك للمشبه
المذكور والتصریح وهو ذكر المشبه به واردة المشبه بالقرينة اللفظية والترشیح وهو ان يذكر
الملائم للاستعارة منه ويثبت للاستعارة والتفصيل في كتب غير هذا الفن من الطول وغيره والا
وان لم يكن العلاقة تشبيهية بل غير كالعلاقة السببية والذروم وغير ذلك فلهذا سمى من المجاز مجاز
موسل كاليد للقدرة والنعمة لان اليد موصوفة للعضو الخصوص ومن شأن النعمة الصدور

تصویرات مایه اشارة الى ان كثير من الاعلام لا يغير في النقل ۱۱ منه قدس سره

من اليد فاطلاقهما عليها بهذه الجهة مجاز مرسل وحصره اى حصر القوم ذكرك المجاز في اربعة
وعشرين نوعا بالحصر الاستقرائي الاول اطلاق السبب على السبب كاطلاق الخيث على البنات
في قولهم رعيننا خيث اى البنات والثاني اطلاق السبب على السبب كاطلاق الخمر على الخيث في
قوله تعالى واعصموا عن الخمر الذي سبب الخمر والثالث اطلاق اسم الكل على الجزء كالاصلح على
الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم والرابع عكسه كالاطلاق الرقبة على الذئب
في قوله تعالى فخرير رقبة والخاص اطلاق الملزوم على اللازم كالنطق للدلالة في قولهم والحال
ناطقة اى والدلة والسادس عكسه كشذازار لا اعتزال عن النساء والسابع اطلاق المتكلمين
على الآخر كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع وهذا قسم مقسم في الاستعارة دون المجاز المرسل والا
يزيد على اربعة وعشرين بواحد والثامن اطلاق المطلق على المقيّد كاليوم ليوم القيمة والتاسع
عكسه كالمشفر الذي هو شفة الابل للشفة المطلقة والعاشر اطلاق الخاص على العام والحادي
عشر عكسه ومثاله ظاهر والثاني عشر حذف المضاف نحو واسال القرية سجدف الابل وسوام
من ان يكون المضاف اليه وعد وهدى تقسمين من المجاز تسامح باعتبار الاشتراك اللفظي لان المجاز
بالخرف غير المجاز الذي نحن فيه لان العلاقة الصحيحة للاستعمال في غير ما وضع له علاقه الحذف كما
يخفى والرابع عشر المجازورة كالميراب للمار الخامس عشر تسمية شئ باعتبار ما يؤول اليه كقولهم
اعصر خمر فان اعصر الغيب ما يؤول اليه الخمر والسادس عشر تسمية شئ باعتبار ما كان نحو وآلوا
النيامي اموالهم فانه لا يتم بعد البلوغ عند اتيان الاموال والسابع عشر اطلاق المجل على المحال
فليدع ناديه اى اهل ناديه والثامن عشر عكسه نحو فنى رحمة الله اى الرحمة لانها محل الرحمة و
والتاسع عشر اطلاق اسم آلة شئ عليه كاللسان للذكر والعشرون اطلاق احد البدلين على الآخر
كالدم للذئب والجاوى والعشرون اطلاق اسم الشىء المصروف على واحد منه منكر او اشئ وعشرون
اطلاق احد الضدين على الآخر والتكث والعشرون الحذف والرابع والعشرون الزيادة و
والخامس والعشرون النكرة في الاثبات للقوم نحو علمت نفس اى كل نفس وقد ارجح لبعض
بعضها في بعض فقالوا باني عشر السببية والسببية والمشابهة والمضادة والكلية والجزئية والاعلى
والمجاورة والزيادة والنقصان والمعلق والمساكلة وبعضهم قالوا الخمسة المشاكلة المشابهة والا
اليه والكلون عليه والمجاورة وبعض قالوا باربعة المشابهة والاول اليه والكلون والمجاورة و
واو جوابا في الاقسام في هذه الاربعة والخمسة فمذه الاجمال وما مر باب تفصيل فافهم ولا يشترط في

المجاز سماع الخبريات اى سماع امري من لسان العرب بحيث لا يراى من اليد النعمة ومن لغيت
النبات الا اذا سمع من العرب بل كى معنى للاستعمال اعتبارا خذ السبب من السبب وبالعكس مثلاً
والدليل على عدم الاشتراط انهم يتوقفون في استعمال المعنى المجازى على ان يتقبل من العرب نوع العلامة
ولا يتوقفون على ان يسمع خبراً بها لانهم يستعملون مجازات متعددة لم تسمع اصلاً فمعهم مجاز
انواعها اى الخبريات اى لا بدنى المجاز من سماع نوع علاقة تعتبر ونها في كلامهم كعلاقة السببية
والسببية واللامية والمعلو ومية فلما وجدت هذه العلاقة الكلية المستنبطة من كلامهم وجد ما منع
من صرف اللفظ عن معناه الحقيقة فتعمل في المجازى فان قلت لو كفت العلاقة للاستعمال لا
النبات على كل طويل السنان كان او غيره مع انهم لا يطلقون على غير الانسان وطلعت الشجرة
على النمرة والاب على الابن وبالعكس لعلاقة السببية مع انه ليس لك فعلم ان العلاقة غير كافية
فانت انتار الاطلاق يجوز ان يكون لما منع لغوى وكثيرا ما يتخلف الحكم من الحقيقة لما منع فنت
المجاز بالطريق الاولى علامته الحقيقة التبادر اى سرعة انتقال الذهن عن اللفظ الى المعنى
ولم يورده عند الاطلاق والعرار اى الخلو عن القرنية بحيث يفهم هذا المعنى بدون القرنية والواو
واما معنى مع او لا عطف التفسيرى ومعناه ان يتبادر المعنى مع الخلو عن القرنية علامته الحقيقة
فالتبادر والعرار علامته واحدة وتميل للعطف بدون التفسيرى يكون علامتين فمعناه علامتها
التبادر من حاق اللفظ واستعمال اللفظ في هذا المعنى بدون القرنية وبينهما تفاوت كما لا يخفى وللحقيقة
علام اخرى لكن هذا اقوى علامتها وعليها اثبات مدار الوضع غالباً فان قلت ان المشترك اذا اتم
في احد معانيه فهو حقيقة مع ان معناه الخاص لا يتبادر بدون القرنية فوجد الحقيقة بدون تحقق علامتها
قلت ان معنى واحد المشترك تبادر ولو بدلاً فالنبتا در وجد في المشترك واحتيان القرنية فيه انما هو
لاصل تعين المراد ولا يكون بسببه مجاز لان المجاز ما يحتاج في فهم نفس المعنى من اللفظ الى القرنية
لا يحتاج في تعين المراد اليها وعلامته المجازى علامته يعرف بها ان هذا المعنى مجازى الاطلاق
على الاستعمال اى الاطلاق اللفظ على ما يستعمل اطلاقه عليه كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع وحاصل ان
اللفظ ادر علم ان له معنى حقيقى ثم اطلق على معنى آخر فالتكامل اطلاق هذا اللفظ على هذا المعنى بالنسبة الى
ذلك المعنى محال فهو مجاز كما اذا علم المعنى الحقيقى للمجاز ثم اطلق على البليد لجماعة فاطلاقه عليه يستحيل
يصح نفيه عنه بان البليد ليس بما راى فاذا قيل انه حمار فعلم انه مجاز واستعمال اللفظ في معنى اى
في بعض افراد معناه الحقيقة كالدابة الموصوفة لما يدب على الارض واستعملت وطلعت على المجاز لان

من بعض افراد ما يدب على الارض فهذا الاستعمال ايضا مجازي لان اللفظ غير موضوع لهذا المعنى
واذا اطلق عليه باعتبار مجرد انه ما يدب على الارض من غير لحاظ كونه من افراده يكون تحقيقه ^{النقل} ^{النقل}
والمجاز اولى مشترك يعني اذا استعمل اللفظ في معنى وتعرف ان له معنى آخر وقع التردد في استعماله
هو الغرض فيه استعمالا حقيقيا ليكون مشتركا ام لا ليكون مجازيا لم يحصل على التجوز اولى لان المجاز
اولى من الاشتراك واستدل على اولوية وجوده منها ان الاشتراك يحصل بالتقاسم لولا القرينة
بخلاف المجاز فانه يكتسب عند القرينة الصارفة عن الحقيقة على المجاز والا فليس الحقيقة ويرد عليه
ان المشترك غير محل بالتقاسم عند القرينة وعند بعضها فهو والمجاز بيان ومنها ان الاشتراك قد
يكون بين الضدين كالقرينين الطير فيهما الاستبعاد بان يرادوا معنى واحد كالحطاب على الضد
واورد عليه بان المجاز ايضا فيه استبعاد لانه اذا قيل زيد بصير واريد معنى واحد كالحطاب على الضد
وهو البصير فالاولى في وجه الاولوية ما قال المصنف في الحاشية لانه اغلب من الاشتراك بالاستعمال
والمطنون الحاق المشكوك بالاعم الاغلب حاصله انه علم بالاستقرار غلبته وجود المجاز ولا يغلب
حكم الكل اذا علم ان الشر افرادي كذا فالظن بحكم في المتردد في كونه مجازا او مشتركا بحكم انه مجاز
وليحق به كونه اعم واغلب وعلى هذا القياس حال النقل والمجاز اولى من النقل فانه اكثر وجود
من النقل وابلغ واوسع في الكلام فاللفظ اذا دار بين النقل والمجاز يميل على المجاز والمجاز بالذات
اي بلا واسطة انما هو في الاسم اى ما ليس بصفة سوار كان اسم حسن او علما والاشبهه شاهدة
على كونه في الاسم واما الفعل وسائر المشتقات كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وفعل التفضيل
واسم الزمان والمكان والآلة والاداة فانما يوجد في المجاز فيها اى في تلك المشتقات من الفعل
والمشتقات والاداة بالسمية اى بسميتها المبادى في الفعل والمشتقات وفي الاداة بسميتها
الاسم اللازم لمعناه الحقيقة الذي يعبر عنه فالماضى ان المجاز اولا يعبر في مبادى الفعل والمشتقات
ثم يوسعها يعبر في الفعل والمشتقات كما يقال نطقت الحمار والحمار ناطقة فانه شبهت دلالة
الحمار بطق الناطق واستعمل لفظ النطق ثم اشتق منه نطقت من النطق فالمجاز بالذات في النطق
وبواسطة في نطقه والناطق وكذا في الحروف يكون المجاز اولاً متعلق بمعناه ثم يوسعها
فيها كاللام مثلا اذا لم يتصل في تعقيب فيستعاره لعليل الذي هو متعلق بمضاهي التعقيب ثم يوسعها
يستعار اللام والمراد بتعلق معناها باليعبر عنه تعبير معاني الحروف كما يفهم من اللابتداء والى اللانتهى
وفي النظرية فمعه ليست معانيها والالكات اسما بل هي متعلقات معانيها من حيث انها

راجحة اليها بنوع استتزام والدليل على عدم كون المجاز في لفعل الاداة بالذات وانما هو بالتبعية ان ما وقع فيه التجوز لا بد ان يكون مقصودا بالا فادة مستقلة بالفهم كما يشهد به الوضدان ولا شك في ان المقصود في الصفات وسماء الزمان والمكان والالاء هو الحدث القائم بالذات لا الذات فيقع التجوز فيه اولا ولا شبهة في ان معاني الاداة غير مستقلة بالمفهومية والمقصود بالا فادة فيها ما يتعلق بمبنا فيقع المجاز في لتعلق بالذات وفي الحروف بالتبعية فافهم قال في الحاشية قال الامام المجاز بالذات لا يوجد لاعلام والنبني اولم يبق في حنطى ما اذا قال في مثل لكل فرعون موسى انتهى حاصل الرد على الامام بان في هذا المثال ليس المراد فرعون معناه الحقيقي وهو شخص المعهود الواحد لان دخول الكل فيها فالمراد بالمعنى المجازي وهو لفظي وكذا موسى الحق وفي الاعلام وعبد المجاز لفظ يصح ما قال الامام وما يقول في هذا المثال فمختار المراد اختاره حجة الاسلام محمد الفراءى من انه قد يدخل المجاز في الاعلام ايضا وهو الحق كما يقال هذا سيلوبه اى نخوى كامل كسبوة في النخوة وكل فرعون موسى اى كل مظل محقق او كل ظالم عادل فالحق ان باب المجاز وسع وتأثير الاضطراب اتحادا للمعنى مرادفة ليعنى اذا كانت الالفاظ كثيرة متعددة ومعناها واحدة يكون بينها ترادف كالسيف والصارم والناطق للفتح ويقال ان احدهما مرادف للآخر لانه مأخوذ من الردف وهو ركوب شخصين على واة واحدة فكان نهين اللفظيين اكبان على معنى واحد ولا بد في الترادف من امور هي استقلال كل واحد من المرادفين في الدلالة على معنى واحد ومغايرة كل منها للآخر وعدم الاختلاف بحسب الوضع وعدم التقديم فخرج التاكيد نحو ضرب زيد نفسه فانه وان كان متعديا لى لكن الاختلاف معتبر لان التقديم المؤكده فيه واجب وكذا التالى العرفى كسيد طان سيطان وعطشان يطشان ونسب واما لهما لانهما ليس لهما معان تستقل في الدلالة عيهما بل هي سمات لا تدل على المعاني بدون المقبوعات والية اشار المعرفى الحاشية بقوله وهذا بخلاف التالى فان التالى لا يستقل بالا فادة بدون المبتوع بل هو مهمل انتهى فخرج الحمد

ملح قوله فافهم سمات رة الى غيره وهو انه يمكن ان يكون المجاز في الذات ايضا كما يدل عليه كون حروف المبتوعين في معنى يعنى ويدل عليه ايضا كلام الشيخ الرئيس ومن تبه حيث عني بالاسم ما هو اعم من الحروف واللفظ وجب اهتمام خلق الفرد المفعول المطلق الامولا ناخادم احمد رمة الله تعالى

والحدود الی لان دلالة الحد على المفردات با وضاع مستعددة بخلاف الحد و ذلک
ای الترادف واقع فی الکلام هذا اشارة الى الاختلاف فی وقوعه فعد بعض ليس بواقع
لان الحد اظہین یکون غیر مفید لان الواحد کاف للافہام والمقصود حاصل من احدہما
فلا فائدة فی الآخر فصار روضہ غلبا فلا یقع عن الواضع الحکیم وذہب المصطلح وقوله
ذلک واقع واستدل علیہ بقوله لتکثیر الوسائل ای الوسائل الی الفائدة مانہ الغنیمة
فان بعض الالفاظ قد یشاہ بعض اللفظین وتیدکر بعضہا فیسئل علیہ التعلیم والتعلم بعض
دون البعض وبعض الالفاظ یکون مراد علی لسان البعض وکریا لاذان بعض السامعین
وحلوا ویشطأ البعض فیکرب هذا البعض ویختار البعض الآخر والتوسع فی محال البدایع الی
فائدة وقوع الترادف بتعلق بالنظم والنثر ومساعدة الغصصا رنے بیان مقاصدہم
وبدایع الفاعلم بان یظہر لیسیت باحدہما دون الآخر وہان یظہر السجع باحدہما دون الآخر
وهو منہ النثر کالتفائیة فی لیسیت وہی آخر الکلمة فی لیسیت وقال فی الحاشیة کالسجع
فی قولک ما بعد ما فات وما اقرب ما آت فانه لتوقیل بمرادف ما فات وهو ما مضی لہا
السجع وکالمجاہلہ وکالتعاقب نحو قوله تعالی ربک فکبر فانه لو اردد بمرادف کبر وهو یلفظ
عظم لفات القلب فالحاصل ان الالام عدم فائدة الآخر کلفائیة الاول فی التبعیر عن المقصود
لجواز ان یکون له فوائد اخری کما علمت فاعلم ولا یجب فیہ اسے فی الترادف قیام کل
ای کلمو احد من المرادفین مقام الآخر ای مقام مرادف آخر وکانا ای المرادفان من لغة
کالعربیة مثلا هذا اشارة الى الاختلاف فی صفة وقوع احد المرادفین مقام الآخر فالجواب
ہنا بمعنی الصحة وليس الخلف فی صحة قیام احدہما مقام الآخر فی صورة التعدد من غیر کبر
مع عامل ملفوظا کان او مقدرا فان کلہم متفقون علی صحة وانما الخلاف فی

لہ قوله فاعلم لہ اشارة الى ان من الفوائد توسعة اللغة وتکثر طرق تحصیل المطلوب والقول بان المونة تحصل فی
حفظ الواحد دون المتعدد و بان فی اتحاد السعی مع تعدد الدال وحث المجاہد فی معرفتہ فی الواحد فہو المونة
فی اللفظ بخلاف المتعدد لان فی حفظ اصل مشتقہ فی عدم نیل الثماطب لجواز کون کل باسم لا یعرف الآخر
مسدغ بان حفظ الجميع غیر لازم حتی یغیر فہمة المریئة علی ان حفظ الجميع باطل والا لما یکن تحصیل المتکلم
باللغات المختلفة الاثر فی کل الناس یحصل مطالبہ باللغات المختلفة مع ان احدا لا یعلم لغة الاخر

و حال ترکیب فقال بعضی و هو ابن الحاجب انصح و استبدل بانه اقتناع القیام
 لما یخ فاما انما المعنی و اما ترکیب و المعنی و انما لا یکون ما لنا اصلا و ترکیب بضم فیه المقصود
 و لا یخیر فیه اذا صح و اذا لم یوجد لما یخ عن القیام فصح القیام و قيل لا یصح و هو مذموب الامام
 و قيل یصح اذا کان من لغة واحدة و الا لا فلا یصح مکان الله کبر خدا بزرگ لکونها من لغتین
 بمنزلة الله عظم فانه یصح و المعنی اخذت من سبب الامام و هو لا یصح قیام کل مقام الاخر و انما
 من لغة واحدة فان متخالف معنی صحتها ترکیب و احدث مع لفظ الاخر من العوارض ای من عوارض
 ذلك الواحد و لا شک ان من العوارض ما یکون مختصا به و لا یوجد فی غیره فینجوز ان
 ترکیب احد المراد فیه مع شئی صحیح و منفید للمقصور و مختصا به بخلاف المراد الاخر لجزا ان یکون
 غیر منفید لکل المقصور لاسیما الاختصاص یصلی علیه و لا یتوکل علیه فضم علی مع علیه لیس
 و هو و عا و الخیر و و او انما یصح مع علی لکن ضمه مع علیه لا یفید المقصور معنی آخر و هو
 دعا الشرف فینخص الدلیل ان نفس المعنی و اللفظ فی المراد و ان لم یتمتع اقامته احدهما
 مقام الآخر لکن متوکل معنی متعارف اهل اللغة من عوارضها التي یصح فی بعض الافعال
 و ان الاخر فیه العوارض ای المانعة فی بعض المقام کما فی لفظ دعا و انما یصح فی
 لکن اذا قرن یلفظ علی حسب خصوصية هذا الاقران فی العرف صار معنی الضرر بخلاف
 فی صفة فتح صحتها القیام لیس باعتبار معنی المراد فیه و لا باعتبار لفظها و لا بالنظر الی اصل
 ترکیب بل باعتبار خصوصية استعمال ذلك ترکیب فی العرف فافهم بل بین المفرد و الم
 ترادف و اختلاف فیه ای فی الترادف و قيل لا ترادف بینها لعدم اتحاد المعنی بحسب الوضع لا
 الوضع فی المفرد شخصی و فی المركب توسع و النقص بالمشتقات فان وضعها ای فی نوعی
 و فی لایس بالترادف بینها لان اتحاد المعنی فی الجملة کافیه فی الترادف فان الانسان
 و الحيوان الناطق مثلا یجدان فی الخارج لا تعد فیه و انما متعارفین بحسب الاجمال و
 التفصیل و الحق فی هذا المقام ما قال استاذی و جدی فی شرحهما ان هذا النزاع لفظی
 فمن قال فی الترادف بان اتحاد المعنی بالذات و بالاعتبار حسب الی عدم الترادف بین
 المفرد و المركب لعدم الاتحاد باعتبار ترکیب فان الحيوان الناطق معار لانسان
 باعتبار التفصیل و من اخذ الاتحاد بالذات فقط فعنده یحقق الترادف بین المفرد و الم
 لان معنیها بالذات واحد لا تعد فیه اصلا و الحق عدم الترادف و الا لصار التعریف بالحد

بالتسام تقریرنا للامردف لا فائدة المركب لتفصيل وعدم افادة المفرد له وكون وضع المفرد مخصصا
 و وضع المركب نوعيا ليقض التفاضل الذي ينافي الاتحاد والشروط في الترادف ولما اخرج عن كون
 المفرد واقسامه شرع في بيان المركب واقسامه مع ما يتعلق به فقال في المركب ان صح السكوت
 عليه اي على هذا المركب بان ينبغي انما يطب فائدة تامة بحيث لا ينتظر في تحصيل ذلك المعنى في
 انضمام لفظ آخر كما ينبغي في افادة ذلك المعنى في اطلاق المسند اليه فقط اذ انضمام لفظ
 آخر هو المسند فان قلت الفعل المتعدي مع الفاعل بدون المفعول لا يصح السكوت عليه فيلزم
 ان يكون غير تام مع انه تام قلت التام بالانتظار في تحصيل معناه في انضمام امر آخر وان كان منتظرا
 في افادة معنى زائد الى انضمام امر آخر فالفعل المتعدي لا ينتظر في تحصيل معناه الا في الفعل
 والمفعول زائدا عليه وليس المتبادر من السكوت الذي بين المسند والمسند اليه وهو حاصل ههنا كما
 لا يخفى فقام اي فهد المركب الذي يصح السكوت عليه يسمى مركبا تاما لتمامه وهو على تبيين خبر وانما
 فاشا المراد في الاول بقوله خبر وقضية ان قصد به اي بذلك المركب الحكاية اي النقل من الامر
 الواقعي في نفس الامر وهو المحكي عنه ونهه الحيلة فيجاء باختلاف المحل فحق في الذاتيات نفس
 الذات وفي الوجود اسناد له في الجاعل في الاوصاف العينية قيام المبدء في العدميات
 عدم مصاحبة لامر آخر وفي الامانيات لست له امر مبائن اما في الشرطيات فالمحكي عنه فيها
 في المتصلة هو كون المقدم بحيث لا يفارقه وجود الثاني لزوما واتفاقا وعدمه كك وفي المتصلة
 كون المقدم بحيث ينافيه الثاني اولا ينافيه فالحكاية نفس مفهوم الخبر والقضية والمحكي عنه مفدا
 فعلى هذا يجب التفاضل الذي بينهما لدخول النسبة في الحكاية وعدمه في المحكي عنه واما السكوت
 فنو ان المحكي عنه عبارة عن النسبة بحسب وجودها في نفسها فعلى هذا لا يكون التفاضل بينهما بالكلية
 بل بالاعتبار بان النسبة الملحوظة في القضية حكائية وهي مع قطع النظر عن تلك الخصوصيات
 من حيث وجود في نفسها محكي عنه ومن ثم اي من اجل الحكاية بوصف اي الخبر بالصدق
 بانته انه صادق اي مطابق للامر الواقعي والكذب بانته انه ليس بصادق اي غير مطابق
 للواقع بالضرورة اي انصاف الخبر بالصدق والكذب بدعي فان مناط الانصاف بهما
 وهو الحكاية موجود في الخبر في مطابقته للمحكي عنه وعدم مطابقته له يتبع بالصدق والكذب
 بالضرورة فقول القائل كلاس هذا كاذب شير بهذا اللفظ نفس هذا الكلام ليس بخبر بل هو
 في صورة الخبر هذا اشارة الى ما جاب المحقق الدواني عن السؤال وتقرر السوال بوجوده الاول

ان کلامی ہذا کا ذب خبر و الخبر لا بد غیۃ من الحکایتہ والحکی عنہ سوا ہا وہہنا لیس سوئے ہذا
 الکلام کلام محکی عنہ فاسخ الحکایتہ والحکی عنہ بالذات ولا بد من التغایر بینہما والثانی انہ یلزم
 اجتماع الصدق والکذب فیہ بان ہذا الکلام لو کان صادقا فالصدق عبارة عن ثبوت المحمول
 للموضوع فی نفس الامر و المحمول ہہنا ہو کاذب فعلى تقدير الصدق لا بد من ثبوت کذا کاذب
 ہذا الکلام ما ثبت الکاذب لہ کیون کاذبا فیلزم علی تقدير الصدق کونہ کاذبا و کذا علی تقدير
 الکذب یلزم کونہ صادقا لان الکذب عبارة عن عدم ثبوت المحمول للموضوع فی نفس الامر و اذا
 لم یثبت الکذب بالخبر کیون صادقا والا یلزم ارتفاع التخصیصین فعلى تقدير الصدق کیون کاذبا
 وبالعکس فہذا الکلام لا یتصور صدقہ ولا کذبہ و فی الخبر لا بد بینہما والثالث ان الموضوع غیر
 کیون مستقلا کما تقررنے موضوعہ والموضوع ہہنا لیس الا نفس ہذا الکلام وہو شتم علی
 النسبۃ و کما ہو کاک کیون غیر مستقل فیلزم کون الموضوع غیر مستقل ہذا خلف فاجاب
 عنہ المحقق الذوانی بان ہذا لیس خبر لان الحکایتہ عن نفسه غیر معقول وہہنا لیس سوئی ہذا
 الخبر کلاما لیکون حکایتہ عنہ فلو کان خبرا لکان حکایتہ عن نفسه والحکایتہ عن نفسه غیر معقول والا
 یلزم تقدم الشی علی نفسه والحکایتہ والحکی عنہ لا بد ان یکون متغایرین و اذا لم یوجبا الحکی عنہ لم یجب
 الحکایتہ فلما کیون خبرا فہذا انشأ رنے صورتہ الخبر فالتقت لو کان انشاء لکان و اخلاقی قسم
 من اقسامہ مع انہ لیس بدخل فی شئی منها قلت الاقسام المذكورة للانشاء صورة ومعنی و
 و ہذا انشاء معنی و خبر صورة فلا یضر عدم دخولہ تحت اقسام الانشاء صورة ومعنی فافہم و ہذا
 جواب عن التشریح الثالث والثالث ایضا فمال فیہ و لما یرض المصہ ہذا الجواب اجاب
 عن اشبتہ بجواب آخر و اشار فیہ لے رد ما اجاب المحقق فقال والحق انہ ای ہذا القول
 بجمع اجزاء و ہو الموضوع والمحمول والنسبۃ ما خود فی جانب الموضوع ای جعل موضوعا
 فالنسبۃ فی الموضوع ملحوظہ محلا لئلا کیون غیر مستقل ففی ای النسبۃ محکی عنہا ای محکی بنفسہا
 ومن حیث تعلق الایقاع ہذا ای ہذا النسبۃ ملحوظہ تفصیلا فی ای النسبۃ المفصلة الحکایتہ
 عن نفسها فالتغایر بین الحکایتہ والحکی عنہ باعتبار الاجمال والتفصیل وحاصل ہذا الجواب علی
 تقدير الاول ان ہذا القول خبر و فیہ حکایتہ ومحکی عنہ وہما متغایران ولا یلزم الحکایتہ عن نفسه
 کما فہم المحقق لان النسبۃ لما اعتبار ان اعتبارا لاجمال بان کیون الموضوع
 والمحمول والنسبۃ ملحوظہ معا فہذا الاعتبار لمحکی عنہ واعتبارا تفصیل و ہوان لا یلاحظ الموضوع

وانه محمول اولاً ثم الحكم بينهما بان النسبة واقعة او ليست بواقعة فهذا الاعتبار حكاية فصلا للحكاية
 والحكمى عنه متعارفين ولا يلزم الحكاية عن نفسه ويخرج من هذا الجواب عن جواب الحق ايضا
 كما يدل عليه المحاشية هذا كما انه جواب عن شبهة فكذا لك جواب عن جواب الحق الذي هو في القياس
 لان فتنار السكاره لخبرية هذا الكلام انما كان عدم الحكاية واذا وجد الحكاية كما علمت فصار
 زعمه باطلا فان قلت ان النسبة غير مستقلة كيف يوحد في جانب الموضوع المستقل فقلت
 الاستقلال وعدمه تابع للمخاطف فاذا لو خطت بالمخاطف الاجمالي من غير تفصيل كونهما في الموضوع
 والمحمول فهي مستقلة قابلة لان توحيده في جانب الموضوع والا يلزم اجتماع الصدق والكذب
 في امر واحد من جهة واحدة لانه كاذب بسبب الاجمال وصادق بسبب التفصيل ولوقيل الكذب
 عبارة عن سلب المحمول المحمول انما هو الكاذب فاذا سلب على تقدير الكذب عن الجمل
 يوجب بثبوت الصدق له فيلزم الاجتماع قلنا لا يلزم من استقرار الكذب عن الجمل بثبوت
 الصدق له لان الجمل ليس بقضية لتتصف بالصدق او يقال بانه اذا صدق المفصل ثبت
 الكذب للجمل واذا كذب الجمل ثبت الصدق للمفصل فلم يجمع الصدق والكذب في امر واحد
 بل في امرين وهو ليس بمحمول واورد على هذا الجواب بان الجمل والمفصل متحدان بالذات لا بغير
 بينهما الا بالمخاطف فقط والصدق والكذب يقتضي التمايز بالذات وهما اجتماع في امر واحد
 ولك ان تقول ان الجمل اما قضية او لا وعلى الثاني كيف يتصف بالكذب في الموضوع وهو
 والنسبة التي هي اجزاء القضية موجودة في الجمل فكيف لا يكون قضية واذا كان قضية فلا بد
 بهما من محكي عنه فالمحكي عنه فيها ليس الا نفسه لان المفصل حكاية فلا يصلح لكونه محكيها عنه وهو
 متاخر عن الجمل فلا يكون داخل في جانب موضوعه وليس للجمل محل آخر يكون محكيها عنه والا يلزم
 التسلسل واذا لم يكن للجمل محكي عنه وصار قضية فاشكال باتحاد المحكي عنه والحكاية وعدم
 وجود المحكي عنه في القضية وكذا يقال للجمل اما صادق او كاذب وعلى تقدير الصدق يلزم الكذب
 او الصدق عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع والمحمول ههنا ليس الا الكاذب فهو يكون ثابتا
 له وما ثبت له الكاذب فهو كاذب فيلزم الكذب على تقدير الصدق وكذا العكس فالفرق بالاجمال
 بالتفصيل غير مفيد ولا يمكن اخذ القضية في جانب الموضوع لان ما من قضية الا ان يكون
 الرابطة فيها ملحوظة بالقبته واذا غلت عنها لا تكون القضية قضية ما اذا كانت النسبة فيها مأخوذة
 من حيث الرابطة كيف يكون مستقلة لتوحيده في جانب الموضوع فلا يلزم جوابا لمع فالحق تعالى

الحق الذي من انه ليس بخبر بل هو الشئ في صورة الخبر فانهم واجاب عنه فاعمل
 المتأخرين صاحب افق السنين بما حاصله ان الحكم في القضية على الطبيعة السارية في الافراد
 مع قطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول لا على الافراد وان كان يسرى هذا الحكم بالنسبة الى
 الافراد فالحكم في كلامي هذا الآن كاذب على طبيعة الكلام وان كانت حقيقة منحصرة في هذا الفرد
 الخاص لكن الحكم ليس عليه بالذات فالصدق والكذب باعتبار المطلق الساري مع قطع
 النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول واستلزام الصدق والكذب انما هو بخصوصية المحمول فهي
 امر خارج عن القضية فلا يلزم من صدق القضية كذبها وبالعكس بحسب نفسها بل بحسب غيرها وهو
 غير مضر بالقضية باعتبار الانبعاث صادق وباعتبار التعيين والخصوصية كاذب وانما خبر
 بان الجماع الصدق والكذب في نسبة واحدة وهو لازم منها فان مصداق الاعتناء
 انما هو النسبة الواحدة الشخصية على ان السهم لا يميل الى السهم المحاط والاعتناء والكلام فيما يحصل
 الوجود لاني امر غير متصل ومحمول الخبري الكلام في المتعين بان كذبه يستلزم صدقه وبالعكس فانهم
 فاعمل الاشكال جميع تقاريره يعني ان لهذا الاشكال تقاريره كثيرة وبهذا الجواب يحل جميع
 تقاريره منها ما قال في الحاشية من جملة التقارير انه قال قال يوم الخميس كلامي في يوم
 الجمعة صادق ثم قال يوم الجمعة كلامي في يوم الخميس كاذب فصدق كل يستلزم كذبه وبالعكس
 كما يلوح بالتأمل بحريه ان رجلا قال يوم الخميس كلامي يوم الجمعة صادق واذا كان يوم الجمعة
 قال كلام يوم الخميس كاذب ولم يتكلم بكلام آخر فهذا الكلام لو فرض صدقه فهو يقتضي ان
 في الخميس فهو كاذب ان في الخميس قال كلامي يوم الجمعة صادق واذا كان كاذبا لازم كذب
 كلام يوم الجمعة مع انه فرض صدقه وكل الو فرض كذبه بان المحمول لم يثبت للموضوع فصار معناه
 ان كلامي يوم الخميس ليس بكاذب وكان الكلام في الخميس ان كلامي يوم الجمعة صادق
 وهو يستلزم صدق هذا الكلام مع فرض كذبه ومن بعض التقارير ان كل كلامي في هذا اليوم كاذب
 ولم يتكلم في ذلك اليوم الا هذا الكلام ووجه الاشكال ان كل واحد من نفسه فليس حيث الفردية
 محمول من حيث استتماله عليه فصل فليتخار جنتي الصدق والكذب ويرد عليه نام ونظير ذلك
 من قول كلامي هذا الآن كاذب وهو في حكم المحصورة اي كل كلامي في هذا الآن كاذب والعجب من بعض ابناء السادة من حيث
 نقل كلام الشارح قدس سره بدون لفظ الآن وهو موجود في المسودة ثم عثر على فخره بدون الجواب المذكور ولا يحري في
 هذه القضية ادبي شخصية املاطام احمد رتبه الله عليه

کلامی ہذا کا ذب قولنا کل حمد لہ لان حقیقۃ الحمد اظہار الصفات الکمالیۃ ولما کان ذواتہ المتکاملات
متصفۃ بجمیع الکمالات فاظہار ہا من ای حامد کان انما ہو احد غرضانہ بالذات وغیرہ
بالسبع بجمیع الحامد لہ نفسا لے فقولنا کل حمد من جملہ کل حمد لانہ ایضا حمد فیکون فردا لنفسہ بالحکامۃ
فی نفس الملکی عنہ فصار نظیر کلامی ہذا کا ذب فی اتحی و الحکامۃ و الملکی عنہ فقد اشار بالمعنی ہذا الی تضاد
ما قال الحق بان ہذا القول لا شک فی تجربۃ مع ان الحکامۃ بتقنیۃ والا یلزم الحکامۃ عن نفسہا
غیر معقول فلا یخلص الا بالاجال و التفصیل فہذا القول یوید کون کلامی ہذا کا ذب جزا
والفرق بینہما بالاجال و التفصیل کما ذکر و الحق انہ ان ارید بوضوح ہذہ الکلیۃ معنی اعم شمل
لہذا وغیرہ لم یکن جزا للاروم الحکامۃ عن نفسہ و التقدیم و التاخر والدخول و الخروج و ان
لم یرد معنی اعم بل ارید ان سوائے ہذا القول من الحامد احد قد قالے فیکون خبرا لقتبہ قتال
فی خبر یہ ذلک القول واجوبۃ فانہ جار اشکال اعم لا یسمع بالجواب ولا اصل کہ فکانہ یفوت
الاوان فصار اعم و قد سمع الحق الذواتی الجواب کی علمت والا ہی وان لم یقصد بالحکامۃ
فانشار لا یكون متصفا بالصدق و لکذب لانہما من لوازم الحکامۃ منہ ای من بعض الانشاء
امر و ہو قول القائل لغيرہ فعل علی سبیل الاستعلاء و تنہی ہو قول القائل لغيرہ لا تفعل
علی سبیل الاستعلاء و تنہی و ہو اظہار حجتہ اشئی ممکنا کان او محالا و ترجی و ہو ما وضع لطلب
اشئی ممکن علی سبیل التنبیہ و استقصاء و ہو ما یکون الغرض و المطلوب فیہ الفہم و غیر ذلک
من الدعا و ہو طلب اشئی من الاعلی فی ظنہ و الاتماس و ہو طلب اشئی من المسای و
والنداء و ہو ما وضع لطلب الاقبال و التنبیہ و ہو اعلام الخاطب لما فی ضمیر اعم و ہذہ الام
لما تسمی الذی لیس فی صورتہ التجربہ بل لما ہو انشاء صورتہ و معنی فلا یضطر من قسم سوائے
ہذہ الاقسام و ہو ما یکون انشاء فی صورتہ التجربہ لما مر فی جواب الحق للجزا الا اعم والا
وان لم یصح السکوت علیہ فمقتضی ای ترکیب ناقص نقصانہ تقدری بان یكون احد الخبرین
قید الآخر کالصفة للموصوف و المضاف بالیسم مع المضاف و امتزاجی بحیث یتمیز احدہما مع الآخر
وصار کالکلمۃ الواحد کعبک و غیرہ ای غیر امتزاجی ترکیب الفعل مع المفعول الطرف کضرب
زید عمرانے الدار ففصل المفعول ای ما حصل فی الفعل ان جوڑ لفظ تکررہ ای تکرر ذلک المفہوم بہا
صدقہ علی الافراد تجوز اعقلا من حیث تصورہ ای تصور ذلک المفہوم مع قطع ہر نظر عن امر
خارج حکمی ای ہذا المفہوم کلی و انما قال الکلی ما يجوز ان یفعل تکررہ لا ما یفرض لہذا ینتقض بالخبر

لان الفرض التقديرى باز فيه وقوله من حيث تصوره اشارة الى ان المتعبر فى الكليات بتجزئتها
 باعتبار المفهوم نفسه لا بحسب النظر الى الخارج ولا يخرج الكليات التى ليست لها افراد الخارج ويمنع
 العقل تكثر بافيه والكل على قسمين متمنع افرادها كالكليات الفرضية التى ليست لها افراد فى الواقع
 لا بحسب الفرض لتركيب البارى واجتماع التقيضين فانه كل يجوز العقل بحسب تصور نفس مفهومة
 على كثيرين وان كان مانعا عن تجزئتها بحسب الواقع او لا اى لا يتمنع افرادها بل يمكن وجودها
 سواء كان ضروريا او لا كما لو احسب فان العقل يجوز تكثر مفهوم الواجب فصدقه بحسب نفس مفهومة
 على كثيرين وان لم يوجد فى الواقع الا الواحد فهو غير قاطع عن تجزئتها التكثر وللممكن هذا مثال لما يجوز
 العقل تكثر فى الخارج ووجوده فيه كمال لان الافراد الممكن كثيرة موجودة فى الواقع مع عدم
 ضرورة وجودها والا اى وان لم يجوز العقل صدقه على كثيرين فخرى فان قلت ان المفهوم هو
 يحصل فى العقل والجزئى ليس سببا فى فلا يكون من افراد المفهوم فكيف تقسيم المفهوم اليه وان
 التصور هو حصول صورة الشئ فى العقل والصورة العقلية كلية فكيف يستعمل التصور فى الحدس فخرى قلت
 ان الجزئى وان لم يكن حاصل فى العقل بالذات لكنه حاصل فيه بالواسطة وانما لاقم ان الصورة
 العقلية كلية لان ما حصل فى العقل بواسطة الالات ليس بكل اولى ان التصور حصول صورة
 عند العقل سواء كان كليا او جزئيا فان كان كليا فصورته فى العقل وان كان جزئيا فصورته
 فى آلة ومحسوس الطفل اى ما يدركه الطفل فى مبداء الولادة اى اول زمان الولادة شئ ضعيف
 البصر كمثل ان يكون معطوفا على الطفل ويكون بالشين البهيمية واليار تحتانية والخارج المعجزة معناه محسوس
 الشئ الذى فى بصره ضعف او يكون معطوفا على محسوس ويكون بالبار الموحدة والخارج المعجزة
 معناه وشئ الحاصل لضعف البصر والصورة الخيالية اى ما يحصل فى الخيال من البهيمية المعينة
 فى الخارج كلها اى كل واحد من محسوس الطفل وشئ ضعيف البصر والصورة الخيالية المعينة
 الخلية خبريات فمما الكلام اشارة الى جواب اسئلة ثلثة مقدار تقدير الاول ان ما يحسب العقل
 من اعتبار الولادة لصدق على كثيرين لانه اذا حس واحد من الاب والام او غير ذلك مثلا
 حصل صورة منه فى حسه المشترك ولا يميز احدا عن الآخر لئلا نقصان حسه المشترك فلا يوجد الصورة
 هو من الخارج مخصوصة بالضرورة فيكون الصورة الحاصلة فى خيال الطفل منطبقه على كثيرين
 فصارت كلية مع انها جزئية وتقرير الثانى ان الشئ الذى فى بصره ضعف يدركه شئ ولا يميزه
 عن غيره بسبب ضعف بصره ويجوز عقلا ان يكون زيدا وعمرا وكذا وخالدا وغير ذلك فجوز

صدق هذه الصورة على كثير من فضايل كائنت مع انها جزئية وتقرر الثالث ان الصورة الحقيقية
 في الخيال من البصيرة المعينة في الخارج اذا بدل واحد منها بعد واحد بدون علم التبديل
 للراي فما اترسم في خيالي يجوز لعقل صدقه على كل من تلك البصيرات الغير الممثلة عند الحس
 بدون الاجتماع فيلزم ان يكون هذه الصورة كائنة بتجويز صدقها على كثير من وتحريم الجواب ان
 الصور كلها جزئيات لان شيئا منها اے من الحسوس والصورة لا يجوز لعقل تكثيرها اي تكثير كل واحد
 من ذين الحسوس وتلك الصورة على سبيل الاجتماع امي حال كونها مجتمعة وهو امي لا تكثرو
 على سبيل الاجتماع فمحسوس لطفل وشيخ ضعيف البصر والصورة الخيالية من البصيرة المعينة اذا كانت
 مجتمعة لا يجوز لعقل صدق هذين الحسوس والصورة المعينة على الكثرة المجتمعة وان جوزها لعقل
 على سبيل البدلية وهو ليس بمبراد فكل من هذه جزئيات لا متناع صدقها على كثير من على سبيل
 الاجتماع وهما اي في مقام الكل والجزئي شك اي اعتراض مشهور بين القوم وهو امي شك
 ان الصورة الخارجية اي التي في الخارج زريد وهو الذات الشخصية المعينة في الخارج والصورة
 الحاصلة منه امي من زيد في اذنان طائفة تصورده اي تصور وانك الطائفة زيدا او اخذوا
 من صورة خارجية زيدا صور حاصلة في اذنانهم كلها امي كل من هذه الصور وصورة زيدا
 اي يصدق احدها على الاخرى وعلى زيد فان التحقيق ان حصول الاشياء بانفسها امي
 بما هيتهما في الذهن لا باشباهها وامثالها المغايرة لمان في الماهية فبذلك الصورة اي صورة
 زيدا تكثر لصدقها على الصورة التي في اذنان طائفة تصورده فصار كلها مع انه جزئي توضع
 الشك ان زيدا مثلا تصورده طائفة وحصل في ذهن كل منها صورة فعلية كل صورة من الصور
 التي في اذنان طائفة يصدق انه صورة زيدا لان حصول الاشياء بانفسها فمما حصل
 من زيد يكون نفسه فلا شك في صدق زيد عليه وكلها حصلت من زيد فزيد يصدق
 على الكل فاذا صدق زيد على صور كثيرة صار كلها لان الكل يصدق على كثير من فيلزم
 كون الجزئ كليا فان قلت لا تصادق بين الصورة الخارجية زيدا وصورة التي في
 الاذنان لان افراد النوع كما تعينت وشخصت في الخارج بحيث لا يصدق احدهما على الاخر
 الا بحسب الماهية النوعية فلكل الافراد الذهنية ايضا شخصت وتعينت بحسب محالها
 بحيث لا يصدق احدهما على الاخر بلا امتزاج كما ان زيدا وعمر لا يصدق
 احدهما على الاخر فكذلك الصور الذهنية لا يصدق واحد منها على الخارجية

ولا على غير ما من الذهنية والفرق يحكم قارنت للأفراد العقلية معنيان الاول بالتأثير عليه
 الآثار ويجز وجودها الخارجي في مرتبة الآثار فالتصادق بين الصورة الخارجية والذهنية
 لما هو لعدم اعتبار القيمة فيها والثاني بالتأثير عليه الآثار ويجز وجودها وجودها الخارجي ومكنت
 بالعوارض ذهنية فالتصادق بينهما باعتبار الاتحاد والخاص الذي ليس من غيرهما بحيث
 لو وجدت تلك الصورة الذهنية لزيد مثلاً في الخارج لكانت عليه فيه بعينه هو هو بلا شك وبإ
 وكذا الاتحاد بين كل من الصور الذهنية في الأذهان وبينها وبين زيد فهذا وجه التصديق فيهم
 ومن هنا أي من صدق صورة زيد على كل من الصورة الذهنية وصدق واحد منها على الآخر
 تبين أي يظهر كون الجزئية الحقيقية وهو زيد مثلاً محمولاً على شئ كما أن زيداً محمولاً على الصورة
 الذهنية وهو أي كون الجزئية محمولاً بحق هذا رد على السيد الشريف حيث أنكسر عمل الجزئية الحقيقية
 قال في الحاشية أنكسر السيد كون الجزئية الحقيقية محمولاً وانتبه المحقق الذواني ولكن ما جابياً
 شاف والحق بلسخ لي كانه برهان على ذلك التاميل لا يقبل الطبع أسلم انتهى وجه الإنكار
 أن الجزئية لو كان محمولاً كان محمولاً على نفسه من حيث هو هو أو على غيره فعلى الاول لا يقبل
 الحبل لأن الحبل لا بد فيه من التغاير والتنازع فيه أصلاً وعلى الثاني يستحيل الحبل لأن الحبل بدون
 الاتحاد بنحو من الاتحاد غير جائز فالحل في الجزئية الحقيقية إنما هو بحسب الظاهر وما بحسب الحقيقة
 فليس مقولاً ومحمولاً على شئ أصلاً وإنما المحمول هو المفهومات الكلية فالجزئية مقول عليه لا مقول
 وأما قولك هذا زيد وان كان زيداً محمولاً على هذا بحسب الظاهر لكنه ما ول بان هذا مسمى زيد في
 له قوله قلت للأفراد العقلية معنيان الأول اعتباري والمعنى الاول انما هو للهية مع قطع النظر عن الآثار
 بالعوارض الذهنية والصورة الخارجية من حيث هي خارجية انما هي بالاعتكاف بالعوارض الخارجية فالتأثير فيها ظاهر وثانيان
 وجود الذهنية بالمعنى الثاني في الخارج عن مشاع شعيل فالإتحاد يكون محالاً والاتحاد الصلوة بهذا المعنى لا يجدي نقاشاً
 والجواب عن الاول ان الهية المرسله وان كان مفهوماً مخفياً لمفهوم الفرد الخارجي لكن يتحدان مصادقاً فضرورة صدق
 على مقيد وعن الثاني ان استحالة المقدم لا ينافي صدق الشرطية فلو سلم استحالة وجود الصورة الذهنية في الخارج لا يلزم كذب
 قولنا لو وجد في الخارج كانت عيننا أو نادر صدق الشرطية على العلاقة في حادثة ما فزع صانعاً ان استحالة المفروض لا يلزم
 استحالة الفرض وكما من فرق بين الفرض المحال على ان ليس المراد من قولنا لو وجدت في الخارج كانت عيننا انما يكون
 عين الخارجية مع اعتبار العوارض الذهنية بل داخلياً قطعاً منظر العوارض الذهنية فلا ثاني في الفرق كما لوهم بان حاصل الجوابين واحداً لا يتناول
 الجواب الاول على الاتحاد ليقبل مع قطع النظر عن الاعتبار الآخر ودار الجواب الثاني على الاتحاد باعتبار قطع النظر عن العوارض

الذہنیہ مع کوننا معروفہ لہما ۱۲ مولوی خادم احمد

او صاحب اسم زید فالحمول ہو کسی وہ مفہوم کلی ولولم یکن بادلالا کان اصل من حیث المعنی لان
 ہذا اشارۃ الی الشخص المعین والزید انما ہو شخص معنایہ زید زید وہاں الشخص المعین شخص معین وہو مفہوم
 فلا بد من التویل لیکون الکلام منیدا واثبت المحقق الدوانی حمل الخبری وروئے السید بانہ بخبر
 یحمل خبری علی خبری آخر منکر کہ بحسب الاعتبار و متحدہ بالذات فالحمل مفید لوجود التثانیہ
 مستحیل لوجود الاستحاد بالذات کمانی ہذا الضاحک و ہذا الکاتب فان التثانیہ الیہ بہذا
 والضحاک وانکانا مختلفین بحسب المفہوم لکنہما متحدان فان صدقہا لیس الا الذات المعینۃ
 المشار الیہا بخبر ان یكون حمل الخبری علی کلک الذی ہذا خبری خبری کہ کمانی قولک خبری ان
 زید والتویل للیخ عن تکلف ویرد علیہ ان مناط الحمل وہو الاستحاد منی الوجود ولا یکون خبر
 واحد قائما بالحمیلین فلیس معنایہ الا انیکون وجودا ہما بالاصاتۃ والاضرب بالقیاس بانیکون خبر
 عنہ والخبری موجود بالاصاتۃ والکلی منتزع عنہ خبری لو کان محمولا فحملہ علی الکلی لیس بصحیح لعدم
 اصالة وجودہ وانتزاعہ فکیف ینتزع عنہ خبری بل الامر بالعکس ما وقع فی بعض الانسان زید
 فمحمول علی العکس اوالتویل ولو کان محمولا علی الخبری فاما علی نفسہ بحیث لا تعارض بینہما اصلا
 بالملاحظۃ والا غیر ہا فلا یکن التحمل فانه لا بد فیہ من التثانیہ واما علی خبری منائرہ ولو بالماخذ
 ولو بالملاحظۃ والاتفات فالحمل بحسب الظاہر فی الحقیقۃ لتصادق الاعتبارین علی ذات واحد
 والمصمسک بصدق صورۃ زید علی الصورة الثانی فی اذہان الطائفتۃ علی کون الخبری محمولا واما
 التویل بالانفاظ الرجوع الی کلیتہ یا ہاہ العقل السلیم فالحق علی المعنایہ کون الخبری محمولا والاجاب عن
 ہذا الاعتراض بان المراد من تعریف الکلی صدقہا ای صدق الصورة علی کثیرین ومنتزع عنہا
 عن اکثرۃ فہذا عطف تفسیری کاشف بمعنی انظر والارہم ہنا ای فی صدق صورۃ زید علی
 ما فی اذہان طائفتہ ان لہا ای لہذا الصورة ظلا متعدد الان کل صورۃ من الصور الذہنیہ
 عن زید فیکون اظلالا لا لہا ای الصورة ظل متعدد بطریق الاضافۃ ای منتزع عن کثیر
 والمطلوب فی تعریف الکلی ہوا الثانی یعنی کون صورۃ الکلی ظلا متعدد ومنتزع عنہ فلم یوجہ فیہ
 ما ہو المطلوب فی تعریف الکلی فلا یكون کلیا بحسب سید الشریف وحاصل الجواب ان الکلی ای صدق
 علی کثیرین بانیکون ظلا لکثیرین منظر عا عنہا فی الخارج او فی الذہن باین یوجد من کل واحد
 منہا شخص صلت معنی واحد بعینہ تطابق الكل وصدق صورۃ زید علی الصور اکثرۃ الثانی فی

اذ بان الطائفة ليس كذلك لان زيد ليس منتزعا عن هذه الكثرة بل وجدر يذ في الخارج
 وينتزع لعقل عنه هذه الكثرة فلا يكون ظلما لكثيرين بل له اطلاق كثيرة وفرد مع مستفادة منه المتغير
 في الكل هو الاول وما يوجد هنا هو الثاني فلا يكون كليا ورد المبدأ الجواب بقوله لان التصاق
 الذي بين الصورة الخارجية وزيد وبين الصور المتعددة في اذهان طائفة يصح اي هذا التصاق
 الانتزاع اي انتزع الصورة الخارجية عن تلك الصور الكثيرة والظلية اي ظلية الصورة الخارجية
 الصورة الكثيرة فان الانتزاع من الطرفين هذا دليل صحة الانتزاع يعني ان الصورة الخارجية تتحد في
 مع صور كثيرة والصور الكثيرة متحدة مع الصورة الخارجية فما يصلح لاحد المتحدين يصلح لآخر فالكل
 الصور منتزعة عن زيد وزيد ايضا يكون منتزعا عنها واذا كانت اطلاقا لا يكون زيدا ايضا اطلاقا فصلا
 ظلما لكثيرين وهو المطلوب في الكل فيصير كليا تلخيص الروان الصورة الخارجية لزيد والصور الكثيرة
 متحدات فما اتصف به احدها يتصف به الاخرى فلما كانت الكثيرة اطلاقا لا زيد يكون زيدا ايضا
 اطلاقا فصدا على زيد انه ظل لكثيرين وينتزع عنها وهو المراد في تعريف الكل فصدق التعريف
 عليه فصار كليا فلا يتم هذا الجواب فاصح الی جواب آخر الیه اشار بقوله بل اضرب عن قوله لا يجاب
 المراد في تعريف الكل تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصور الحاصلة من زيد تحيل ان يتكثر تلك الصور
 في الخارج بل كلما اى كل هذه الصور هو زيد اي عين زيد فلا تكثر تلك الصور في الخارج هذا
 هو المتغير في الكل تلخيص الجواب ان الكل ما يكون له تكثر في الخارج والصور الحاصلة من زيد في اذهان
 طائفة وان كانت لها كثرة في الذهن لكن ليس لها كثرة في الخارج لان كلما في الخارج عين زيد
 ولا بد في الكل من الكثرة في الخارج ولا لم يوجد الكثرة في صورة زيد في الخارج لا يكون كليا واما
 الكليات الفرضية كاللاشي والامكن مثلا والمعقولات الثانية كالجنس والفصل فلعدم اشتغالها على
 المنزلة لا يفتقبض لعقل بمجرد تصورها عن تجويز تكثر بان في الخارج هذا جواب سوال مقدم تقرير السوال
 ان تعريف الكل تجويز تكثر مفهومه بحسب الخارج غير جامع لخروج الكليات التي لا افراد لها والمعقولات
 الثانية التي طرف عروضا الذهن وليس لها افراد ما فيه فلا يصدق تعريف الكل عليها مع انها
 فلا يكون التعريف جامعا لخروج هذه الكليات منه والجواب ان الكليات الفرضية والمعقولات
 الثانية لما تشتمل على بذية والخصوصية فلا يمنع لعقل بمجرد تصور هذه الكليات مع قطع النظر عن لفظ
 وجود افرادها وعدمها عن تجويز تكثرها بحسب الخارج لعدم الخصوصية والمنزلة المعالفة عن هذا التجويز
 فصارت كليات فاعلى ما يجوز لعقل تكثره في الخارج لا ما يكون له كثرة في الخارج بالفعل فالكليات

الفرضية بسبب عدم النذرية بخوار العقل تكثر ما وصدقها على كثير من حتى قيل ان الكليات الفرضية
بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات ويكون هذه الموجودات افراد هذا الكليات فالجواب ان
الكليات الفرضية لا تشمل على النذرية كان لعلم متعلق بها علما تعقليا ولعلم تعقل لا يمنع عن تجويز
التكثير وانما المانع عنه الخصوصية الشخصية والهوية العينية وبهذا يقع ما قيل ان اللا موجود واللا متكرر
يمنع العقل عن تجويز التكثير فيه بجر ومفهومه لان عدم التكثير داخل في مفهومه فيلزم ان يكون خبره يبيح
انه كل وجه الدفع ان المراد من امتناع تجويز التكثير شيئا على النذرية وكل احوال المعقولات الثابتة
ولذلك كان اولى في التعريف بان لا يشمل على النذرية خبر في العلم لا يشمل عليها فهو كل هذا اسي تحذيرا
واخفا ولما فرغ من بيان مفهوم الكلية والخبرية ولا شك انها صفتان لا شيء بالذات
فقال الكلية والخبرية صفة للمعلوم التي نفس الشيء من حيث هو هو لان ما حصل في الذهن لم يتغير
مرتبة القيام وهو الاكتفاء بالعوارض ولا شك ان الشيء خبري في هذه المرتبة ومخصص بالتشخيص
الذي فلا يصلح لكونه كليا ومرتبة الحصول وهو الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العوارض
الذنبية فالاول علم وهذه المرتبة معلوم وهو صالح لكونه كليا لعدم اخذه مع العوارض وقابل
لكونه ما خذوا مع العوارض البخر بخلاف الاول ففي الحقيقة موصوف الكلي الخبري هو المعلوم لا الخبر
ان الصورة الذنبية لا تكون الا كاتية فلا تتصف بالخبرية فكيف يعرف انها صفتان للمعلوم لاننا نعلم
ان اريد بالصورة الذنبية ما قام بالذهن فمعنا كاتية وانما هي خبرية شخصية بالعوارض الذنبية وان
اريد ان يحصل في الذهن انما يحصل اذا تجرد عن التعيينات فالخبرية لا يكون حاصلها في الذهن
فمسلم لكن لا يستلزم عدم كونه خبريا في الذهن اذا اخذ مع الشخصيات الذنبية وقد يطلق الصورة
العقلية ويراد بها نفس الشيء ايضا اعم من ان يكون كليا وخبريا وقيل صفة العلم القائل السيد السند قال
المص في الحاشية ذلك فذهب الادراك وهو الحق بحسب دقيق النظر وان كان على النظر بحكم بالاول
فان الشخص الذي عليه دار الخبرية انما هو بخون الادراك وهو الاحساس لا العقل وهذا ما قيل في
من الحكماء من نفى علم الواجب تعالى بالخبريات على وجه خبري فافهم انتهى حاصله ان كون
الكلية والخبرية صفة للمعلوم مذهب السابقين وهذا حق يحكم بالنظر الدقيق وان كان ظاهر النظر بحكم
يكونها صفتين للمعلوم كما علمت وما يحكم بالنظر الدقيق حق لان التفاوت بين الكلي والخبري
انما هو بحسب العلم فان الشيء اذا علم بالحس يكون خبريا واذا علم بالتفصيل يكون كليا فمناط الكلية و
والخبرية هو العلم فيكون متصفا بهما بالذات ويرد عليه ان المناط لا يقتضي الاتصاف بهما بالذات

ويجوز ان يكون العلم في مرتبة العقل متصفا بالكمية وفي مرتبة الاحساس بالجزئية كما يحكيه الطائفة
 والقول الفصل في هذا المقام انه ان اريد بالكثر في تعريف الكل صدقة على كثيرين فالكمية صدقة العلم
 لان العلم هو مرتبة القيام ففي هذه المرتبة اشئ شخص متعين بالتعينات الذهنية ولا يصدق على كثيرين
 بل الصادق عليها انما هو معلوم وان اريد به ان يكون كاشفا لكثيرين فالكمية صدقة للعلم لان الكشف
 لا يكون الا في مرتبة القيام وهو العلم والقول بان القيام يحيل لمعلوم كاشفا بعينه وان اريد علمها
 فما حصان لها فانه باعتبار الصدق يكون صدقة للمعلوم وباعتبار الكشف يكون صدقة للعلم
 هذا النزاع لعظمي فافهم والجزئي لا يكون كاسبا اي لا يحصل بشئ سوار كان كلياً او جزئياً لانه ان
 حصل به جزئي مبائن له سوار كان بادياً او مجرداً ويكون كاسباً والكاسب يكون محمولاً والجزئي
 ليس محمول فكيف يكون كاسباً وان حصل به الكلي فهذا الكلي اما الكلي الذي هذا الجزئي فرد خاص منه
 فهو باطل لان الانتقال لا يكون من الاخص الى الاعم واما الكلي الذي ليس هذا الجزئي فرداً من
 مبائن له فحال ما في تحصيل الجزئي فتايل فيه وقد قيل بان الجزئي لا يدرك الا بالחס لا بقدر حسا
 آخر فلا يحصل بالجزئي جزئي آخر وكذا الحس لا يفيد العقل فلا يحصل به الكلي بالغير ولا مكتسباً اي لا يكون
 حاصل بالغير لانه لا يحصل بالكلي لكون نسبتته الى الجزئيات مساوية والكاسب لا بد من كونه مرجحاً
 للمكتسب لا يحصل بالجزئي المبائن كما مر قال الشيخ في الشفاء ان الانتقال بالنظر في الجزئيات لكونها
 لا تنهاى واحوالها لا تثبت وليس عليها من حيث هي جزئية يفيدنا كمالاً كلياً بالتصورات الكاملة
 والتصورات الحقيقية المفيدة الى السعادات الاقصى الابدية العاقبة ما دام بقائها اعني ليس العلم
 بها موجبا لانصافها بالصفات الكاملة الحاصلة للمجردات العالية ولتساوئها بالمشابهة تامه اذ
 احوال الجزئيات من حيث انها لما يحصل بالحواس فتزول بزوالها وتغير بتغيرها فلا يفيد للتساوي
 التقصوى فان قلت قد ثبت عن احوال الواجب تعالى والعقول المجردة وكلها جزئيات قلت
 ان الواجب كلي منحصر في فرد وكذا العقول فالجبت ليس الاعن الكلي وهذا لا يتم على منسوب من
 قال ان الواجب جزئي حقيقي لبيد ثبت كما قال الاشرافيون الا انهم انما لا يثبت عن الجزئي
 المتغير المتبدل بتبدل الزمان واما الجزئي الثابت الثائم ازلا وابدأ او غير المتبدل المتغير
 الباقى الا ان كان المقصود للعالم

على كجزئيات المجردة فانها يرسم في النفس لافى الحواس وتدوم به مادام لا يتغير متغير ولا زمان به لوى حام
 رحمة الله تعالى

غلاباس بالبحث عن هذا الجزئی بل هو امری واسی بالبحث فافهم وقد يقال ای يطلق الجزئی
 کل مندرج تحت الکلی ای علی کلشی یندرج تحت الکلی وکل الکلی علیہ کالانسان تحت الحيوان و
 لیس الجزئی بهذا المعنی بالاضافی ای باسم الاضافی بالیتجزئی اضافی کالاول ای الجزئی بالمعنی
 الاول وهو مانع العقل تکثره بالحققة ای باسم تحقیقی فالماصل ان الجزئی منیان الاول بالمتبع
 العقل صدقہ علی کثیرین کما مر سابقا فهذا الجزئی حقیقی لانه الحق بكونه جزئيا او جزئية بالنظر الی
 حقیقة والثانی ما یندرج تحت کلی فمذا جزئی اضافی لان جزئیه انما هو بالنسبة والاضافه الی
 ما یندرج تحته او جزئیه الانسان انما هی تحت الحيوان واما بحسب نفسه فهو کلی وبن الجزئین
 عموم وخصوص من وجه لمتصادقهما فی زید فانه حقیقی لا متناع صدقہ علی کثیرین واصل
 لانه راجع تحت کلی وهو الانسان ووجود الحقیقی فی الواجب غیر اسمه علی مذہب الحكماء
 بدون الاضافی لعدم اندارتحت شی ووجود الاضافی فی الانسان لانه راجع تحت الحيوان
 وعدم الحقیقی لعدم امتناع صدقہ علی کثیرین ولما فرغ عن بیان معنی الکلی والجزئی وتسمیه
 تحقیق الاضافی شرع فی بیان النسبة بین کلین فقال الکلیان ولم یعتبر النسبة بین الجزئین
 ولا بین الجزئین والکلی لان النسبة یجمع اقسامها الاربعه لا یتصور بین الجزئین لانها اما ان یتکونا
 متباينین فیکون بينهما التباين فقط واما ان یتکونا متحدین فیکون بينهما التساوی فقط ولا یتصور
 کون الجزئین اعم من الجزئی الآخر وکذا حال الجزئین والکلی لان الکلی اما ان یتکون متباينین
 ولا یتکون الجزئی فردا لهذا الکلی فیکون بينهما نسبة التباين واما ان یتکون اعم منه ویکون الجزئین
 فردا منه فیکون بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقا ولا یتصور التساوی والعموم من وجه
 فالنسبة باقسامها الاربعه لا یتکون الا بین کلین فلماذا جعل قسمها کلین ان تصادقا کلیا
 ای یصدق کلواحد من کلین علی ماکل بالصدق علیہ الکلی الآخر فمتساویان فیه لکن کلین
 انما متساویان کالانسان والناطق فانه یقر کل انسان ناطق وکل ناطق انسان والتساوی
 کما یتکون فی المفردات لک یتکون فی القضا یا لکن فی المفردات باعتبار الصدق فی القضا
 باعتبار تحقق لعدم صدقهما علی شی اصلا فان قلت ان التام لا یصدق علیہ المستقط فی حالة
 لونه فلا تصادق بينهما مع انهم قائلون بنسبة التساوی بينهما قلت المراد بالتصادق فی
 قوله فافهم لعل إشارة الی موزع وان ما ذکرتم وان كان حقا لکن لا متعلق العزم بالبحث عن الجزئیات من حیث انها جزئیات ان كانت
 واما کلامهم فقله لیس فیها معنی لا یفنی علی العارضات بالجزئیات والعالم بالکلیات امولوی خادم احمد رحمہ اللہ تعالی

ان نیتة منها قضیتان موجبتان مطلقتان عامتان ولا شک فی اینها کل نام مستیقظ بالفعل
وکل مستیقظ نام کمک فصار انشا وین والا ای وان لم یصدقا فمفارقا بحیث یصدق لم یصدقا
بدون الآخر فان کان ای هذا التفارق کلیا بحیث لا یصدق شی من احدیها علی شی من الآخر فبیتان
فمذللان کلیان بنایان کالانسان والفرس فان شیان افراد الانسان لا یصدق علیه
ولا شی من افراد فرس یصدق علیه الانسان فمجموعهما لیس ساهما لیس و المتین و انکان ای التفارق
خربا بحیث یصدق احدیها فی الجملة بدون الآخر فاما ان یکون هذا التفارق من الجانبین بان
یصدق کل منهما بدون الآخر فی بعض المواضع فاعم وخص من وجه ای فکلوا حدیثا اعم من الآخر
من وجه وخص منه من وجه کالحيوان والابيض فان الحيوان یوجد بدون لا یوجد
فی الفرس الاسود مثلاً والابيض بدونه فی الثوب الابيض و حیث ان فی الفرس الابيض فکلوا حدیثا
منها اعم من الآخر وخص منه فان الحيوان اعم من الابيض بحسب وجوده فی غیره وخص منه بحسب
وجود الابيض فی غیر الحيوان الابيض اعم من الحيوان بحسب وجوده فی غیره کالثوب وخص منه
بحسب وجود الحيوان فی غیر الابيض و هو الفرس الاسود و من جانب واحد فقط ای یکون
التفارق من جانب واحد کمکیتین دون الآخر فاعم ای کلی المفارق اعم وخص ای غیر
المفارق وخص مطلقاً ای جمیع الوجود لاس وجه کالحيوان والانسان فان الحيوان مفارق
عن الانسان بوجوده فی الفرس و عدم وجوده وجود الانسان فی فروع اعم منه والانسان لیس
مفارق عنه فی شی من الموضع فموضع من علم ان نقیض کل شی رفعة لرفع ذلک الشی نقیض
الانسان مثلاً رفع الانسان و هو الانسان و النقیض بهذا المعنی لیس نقیض کل شی سوار کان مفرداً
او قبیلة و ما قبل من انه لا تقاض للمفردات فهو معنی آخر یسجد بانه فی مبحث التناقض فی التقضا
و ههنا اشکال فی هوان ارتفاع النقیضین رفع لهما فیکون نقیض النقیضین و ارتفاع النقیضین
محال و استحالة النقیضین یستلزم وجوب نقیض الآخر فیلزم ان یکون النقیضان واجبا و هو نام
اجتماع النقیضین و الجواب عنه ان معیه ارتفاع النقیضین محال فیسلزم وجوب نقیضه و هو
سلب معیه الارتفاع و هو لا یستلزم الاجتماع لجواز ان یکون وجود واحد هوان ارتفاع الآخر
فافهم نقیض المتساوین ای رفع المتساوین متساویان بحیث یصدق رفع کل من
المتساوین علی کل ما یصدق علیه رفع الآخر کالانسان والناطق فان رفع الانسان
و هو الانسان یصدق علی کل ما یصدق علیه رفع الناطق و هو الناطق و بالعکس و الا

وان لم يكن بين تقيضي المتساويين تساوي التصادق بقضارهما اي التقيضان في الصدق اي
اي الصدق احد التقيضين بدون تقيض الآخر فيلزم صدق احدهما مساويين بدون الاخر لانه
اذا صدق تقيض احدهما متساويين لم يصدق هناك ذلك المساوي والا يلزم اجتماع التقيضين
ولم يصدق تقيض الآخر فيصدق الآخر هناك بدون الاول فيلزم صدق احدهما متساويين
بدون صدق الآخر مع اي وجود احدهما متساويين بدون الآخر باطل لانه يرفع التساوي
بينهما فلا بد من التساوي بين تقيضيهما لئلا يلزم الخلف كالا انسان والا ناطق فان كل واحد
عليه احدهما يصدق عليه الآخر وان لم يكن لك بل يصدق اللا انسان على شي ولا يصدق اللا
ناطق عليه فوجدنا ناطق مع اللا انسان فيصدق الناطق بدون الانسان فلا يبقى التساوي
بين الناطق والانسان لانه لا بد فيه من لزوم التصادق بينهما فيلزم الخلف وهرنا اي في
لزوم التفارق عند عدم التصادق شك قوي لا يدفع بسهولة وهو اي الشك ان تقيض التصادق
رفعه اي رفع التصادق بان يسلب التصادق بين التقيضين لا صدق التفارق بان يصدق
عليه احدهما على تقيض الآخر حاصل الشك منع قوله والافتقار قبا بان عدم وجود التصادق
يستلزم رفعه بان يكون سلبه سلبا محض لان تقيضه لا يستدعي صدق التفارق لعدم كونه تقيضا
ولالا ازماله لا يستدعي غايته وجود الموضوع بخلاف الاول لانه اذا لم يصدق كل الانسان لناطق
يصدق بعض الانسان ليس بل ناطق وهو لا يستلزم بعض الانسان ناطق لان السالبة المعدولة
لا يستلزم صدق الموجبة لصدق الاول بدون وجود الموضوع بخلاف الثانية وربما يكون التقيض
المتساويين مما اي جنس الذي لا فرد له اي لذلك التقيض في نفس الامر بدون اعتبار المغير ففرز
التفارض كتنقاض المفومات الشاملة اعني اللاشي واللا ممكن فان شي وممكن من المفومات
الشاملة واللاشي واللا ممكن من نقائصهما ليس لهما افراد في نفس الامر لان كلهما وجد في عالم
الواقع لا يخرج عن شي وممكن وليس شي فيه يصدق عليه اللاشي واللا ممكن والا يلزم اجتماع التقيضين
فيصدق في نقائص هذه المفومات الاول اعني رفع التصادق بان يكون سالبيه معدولة وبقا
بعض اللاشي ليس بلا ممكن دون الثاني اعني صدق التفارق بان يصدق بعض اللاشي ممكن فنعلم ان
عدم التصادق يستدعي رفعه لا صدق التفارق وما قيل بان صدق السلب على شي لا ينافي
اي هذا الصدق وجوده اي وجود ذلك الشي وح اي اذا كان عدم اقتضار السلب الوجود رفع
للتصادق يستلزم التفارق لان رفع التصادق والتفارق حيزه ميان في عدم اقتضار الوجود

قال في الحاشية هذا الجواب قد ارتفع به كثير من المجتهدين انتهى حاصل الجواب ان لقيض المتساويين
 في قوة انقضيه وليست معدوله بل قضيه سالبه الطرفين ولا شك ان هذه القضية لا تقضي عند
 وجود الموضوع فان كل لاشي لا يمكن في معنى ان كلما ليس بشي ليس يمكن فسالتهما يكون قضيه
 سالبه سالبه المحمول يعني ان ليس بشي كلما ليس بشي بلا يمكن ولا شك ان سلب السلب هو
 الايجاب فيكون في قوة الموجبة فاستلزم بقول بعض اللاشي يمكن فظهر استلزم رفع الشك
 صد التفارق ويرد عليه ان لقائض المفردات ليس فيها سلب النسبة ليعقد منها قضية
 يحصل بها المقصود فبعد تسليمه اى قول القائل اثار به لى عدم تسليمه اولا وورود منع
 بان يمنع على اسم ان وهو قوله صدق السلب الخ بانه ليس في لقيض المتساوى صدق
 سلب النسبة لانه من خواص القضايا وانه لقائض المفردات لا اعتبار لها وقد منع على
 خبر ان وهو قوله لا يقضى وجوده بان الصدق مطلقا سواء كان صدق السلب او غيره
 يقضى الوجود كما سيجى تحقيقه في التصديقات فلا يصح قوله لا يقضى وجوده انما يتم اى لا
 هذا الجواب الا اذا كان تلك المفهومات اى المفهومات الشاملة وجودية ليس السلب جزئيا
 في الذهن كالشيء ولكن فالجواب تام بان لقيضهما يكون سالبه والسلب لا يقضى الوجود ووجه
 استلزمه رفع التصديق والتفارق يكون سوار في اقتضاء الوجود فاستلزم احدهما الا
 واذا كانت تلك المفهومات الشاملة سلبية بان يكون سلب جزر من لفظها كالا شريك
 البارى ولا اجتماع لقيضين فانها من المفهومات الشاملة لان لا شريك البارى مع الاجتماع
 لقيضين بعد قان على كل ما هو في الواقع فيكون لقيضا بهما وهو شريك البارى مع اجتماع
 لقيضين وهو دين منعقد منها قضية موجبة وهى كل شريك البارى اجتماع لقيضين في
 غير صادقة لانها موجبة والموجبة لا تقضى وجود الموضوع والموضوع بهما معدوم فلا شك انها غير
 صادقة ويلزم ان يكون لقيضها وهو لقيض شريك البارى ليس باجتماع لقيضين صادقا
 وهو لا يستلزم الموجبة على وجه بقية المدعى فلا مسامحة اى لا مجرى ولا سبيل لذلك
 الجواب المذكور بما قبل فيه اى في لقيض تلك المفهومات السلبية كما عرفت فلا جواب حينئذ
 لهذا الشك لا يتحصى الدعوى اى كون لقيض المتساويين متساويين مخصوصا بغير لقائض
 تلك المفهومات اى الشاملة حاصله ان دعوى نسبة المتساوى بين لقيض المتساويين ليست
 عامة تجري في كل لقيض من لقائض المتساويين بل مختصة بغير لقائض المفهومات الشاملة

اذا كان المتساويين من المفومات الشاملة لا يكون هذه النسبة بين نقيضها واما اذا كانا غير
 ذلك فمذه النسبة محفوظة فيها لا يكون مختلفة عنهما لان نقائص غير المفومات الشاملة لصرف
 على شئ بالضرورة فيكون الموضوع موجودا ولا شك ان السالبة المعدولة للمحمول في الموجبة
 المحصلة متلازمان عند وجود الموضوع فرفع التصديق ليعتزم التباين ويصح ما قيل
 المع والافتقار قافا فم هذا من اسرار الافعال بمعنى خدای خذ هذه الامور وحفظها فاقبل
 تخصيص القواعد لا يناسب هذا الفن قلنا التعميم لمقصدا انما هو بقدر الطاقة الشبرية وادخال
 هذه الامور ليجب خلافا في النسب كما علمت فهو خارج عن الطاقة وليس غرض مقابلة متعلقا
 بتلك النقائص فخرجها غير مضر قال الاستاذ المحقق في مسارج العلوم ان الحق للجواب
 عندي ان التصديق بين الاشياء واللاممكن على طريق الحقيقة حق والموجبة فيها انما هي
 الوجود والفرضي وهو ثابت ثم اعترض عليه بان طرف التصديق نفس الامر فلا بد من ثبوت الظاهر
 فيها ثم اجاب بقوله اقول فرق بين التصديق لنفس الامر بلا فرض الفارض ومعه التباين
 لا يستلزم الوجود الا بالفرض كما ان الاول يستلزم كونه بدونه ولا يحتاج الى ما اجيب
 المشهور من تخصيص الدعوى بغير نقائص المفومات الشاملة ولك ان تقول ان مقصود المصنف
 ان اجراء هذه الاحكام بحسب نفس الامر لا يكون الا بالتخصيص وكون شريك الباري في
 قضية حقيقة لم يثبت عند المع فلا ما التفت اليه هذا الجواب واختار الجواب بالتخصيص قائل
 فانه دقيق ونقيض الاعم والاخص مطلقا بالعكس ليعكس لعنيين بان ما كان اعم في لعنيين
 يكون نقيضه اخص من نقيض ما كان اخص فيها وما كان اخص في لعنيين يكون نقيضه اعم من
 نقيض ما كان اعم فيها كالحيوان والانسان فان الحيوان اعم فنقيضه وهو اللاحيوان يكون
 اخص من نقيض الانسان وهو اللاانسان لعدم وجوده بدون اللاانسان ووجوده بدون
 اللاحيوان في الفرس فصار اعم والانسان كان اخص فيها يكون نقيضه وهو اللاانسان
 اعم كما علمت فان استقار العام يلزم استقار الخاص بهذا دليل كون نقيض الاعم اخص حاصله
 ان استقار الخاص لازم لاستقار العام واستقار العام يلزمه فاذا وجد الملزوم وجد اللازم
 فكما وجد استقار العام وجد استقار الخاص وهذا معنى كون نقيض الاعم اخص لا عكس اشارة
 اسلم كون نقيض الاخص اعم بانه لا عكس بان يكون استقار الخاص يلزم استقار العام بحيث
 كلما وجد استقار الخاص وجد استقار العام تحقيقا لمعنى العموم في تحقق معنى العموم وهو كونه

ش لا لا حض ولا غیره فلو كان انتفاء الخاص ملزوم انتفاء العام لم یوجد العام بدون الخاص
 فلا یبقی العموم مهنه وشکک بان الاجتماع النقیضین اعم من الانسان لوجوده فی الانسان
 و غیره مع ان بن نقیضیهما لاجتماع النقیضین واللای انسان تباینان اللای انسان لا یدق
 علیه اجتماع النقیضین ولا بالعکس فین الاجتماع النقیضین والانسان عموم وخصوص مطلق مع
 ان بن نقیضیهما تباینان فمتحقق قولکم ان نقیض الاعم والاخص بالعکس انما قلت ان اجتماع النقیضین
 لا یدق علیه صدق نقیضه وهو اللای انسان ولا یدق علیه غیره الا فی فضاء اعم منه فکیف
 یكون بینهما تباین قلت ان اجتماع النقیضین صح لا یدق علیه شی من الانسان واللای انسان
 لان صدق اشیئ لیس ملزم وجوده ولا یلزم ارتفاع النقیضین لحو از صدق نقیض الانسان
 فی ضمن السالبة البسیطة بان یقر اجتماع النقیضین لیس بالانسان لانی ضمن الموجبة المعدولة
 لیتقضى وجود الموضوع ولا یدق عند انتفاءه حتی یلزم ارتفاع النقیضین والیقر هذا شک
 آخر علی قوله ونقیض الاعم والاخص مطلقا بالعکس تقریریه ان امکان العام اعم من امکان الخاص
 لان الامکان العام عبارة عن سلب ضرورة احد الجانبین والخاص سلب ضرورة الطرفين
 فاذا وجد سلب ضرورة الطرفين لاشک فی تحقق سلب ضرورة احد الطرفين فیه ولا یلزم من
 سلب احدهما سلبهما وهذا هو العلوم والخصوص مطلقا فکل لا ممکن عام لا ممکن خاص لان اللای
 العام نقیض العام واللا ممکن الخاص نقیض الخاص وكلما وجد نقیض العام وجد نقیض الخاص فیه
 علی اللای ممکن العام اللای ممکن الخاص وكل لا ممکن خاص اما واجب او ممتنع لان سلب لا یمکن
 طرفاه ای الوجود والعدم ضرورین لا یخ من ان یمکن وجوده ضروريا او عدمه ضروريا فالاول
 هو الواجب نقیض الثاني هو الممتنع فصار اللای ممکن الخاص اما واجبا او ممتنعا وكلما یمکن ای الواجب
 والممتنع ممکن عام لان الواجب احد جانبیه وهو العدم لیس بضروري بل ممتنع لضرورة وجوده
 والممتنع احد جانبیه وهو الوجود غیر ضروري بل ممتنع لضرورة عدمه فالواجب والممتنع یوجد فی
 کلیمهما عدم ضرورة احد الجانبین فصارا ممکنا عاما فینتج کل لا ممکن عام ممکن بان کل لا ممکن عام
 لا ممکن خاص وكل لا ممکن خاص اما واجب او ممتنع فکل لا ممکن عام اما واجب او ممتنع وكلما
 ممکن عام فصار کل لا ممکن عام ممکنا عاما مهنه والجواب ما من من تخصیص بان بیان النسبة بین
 نقیض الاعم والاخص بالعموم والخصوص مختص بما ورد فی المفومات الشاملة كما یمکن العام و غیره
 فعدم وجود هذه النسبة بین نقیضین هذا المفومات لا یضرنا و بین نقیض الاعم والاخص من

وجه تباين خبری و هو التباين في الجملة سواء كان في ضمن التباين الكلي او العموم من وجه
 كالتباينين يعني كما يكون بين نقیض التباينين تبايناً جزئياً كما يكون بين نقیض الاعم والاخص من وجه
 التباين خبری و هو التفارق في الجملة في بعض المواد لان بين التباينين اي عين الاعم وعين
 الاخص من وجه تفارقتا لهذا احدیهما بدون الآخر في بعض المواد ولك بين عينی التباينين
 وهو ظاهر بحيث يصدق عين احدیهما اي الاعم والاخص او احدي التباينين يصدق في
 الآخر يصدق احدیهما بدون الآخر وقد يتحقق اي التباين الخبری في ضمن التباين الكلي اي
 يكون بين التباينين تباين كلي اي التفارق في جميع المواد ويتحقق في ضمنه التباين الجزئی
 و هو التفارق في بعض المواد الا غير كاللآجر واللاحیوان فان بينهما عموماً و خصوصاً من وجه
 لوجود اللآجر واللاحیوان في بعض المواد كالشوب مثلاً و وجود اللآجر في الفرس بدون
 اللآحیوان و وجود اللآحیوان في الحجر بدون اللآجر فيه و بین نقیضیهما تباين خبری في ضمن تباين
 الكلي لان نقیض اللآجر هو الحجر و نقیض اللآحیوان هو اللآحیوان فاللآجر واللاحیوان تبايناً
 كلياً والانسان واللائحیوان مثال للتباينين اللذين بين نقیضیهما و هو اللآحیوان والانسان
 تبايناً جزئياً و بین نقیضیهما و هو اللآحیوان والانسان و بین نقیضیهما تباين كلي وقد يتحقق في
 التباين الخبری في ضمن العموم من وجه اي يكون بين التباينين عموم و خصوص من وجه لصدقهما
 على الانسان الابيض بدون الانسان كما في الثوب الابيض وصدق الانسان بدون
 بدون الابيض في الانسان الاسود و بین نقیضیهما و هو اللآحیوان واللائحیوان و بین نقیضیهما و هو
 من وجه لصدقهما على الفرس الاسود وصدق اللآحیوان في الانسان بدون اللآحیوان في الثوب الابيض
 وصدق اللآحیوان في الانسان بدون اللآحیوان في الانسان الاسود و الحجر واللاحیوان مثال للتباينين
 اللذين بين نقیضیهما عموم و خصوص من وجه فان الحجر واللاحیوان تبايناً و هو ظاهر و بین
 نقیضیهما و هو اللآجر واللاحیوان عموم و خصوص من وجه لصدق اللآجر واللاحیوان على الشجر
 مثلاً وصدق اللآجر بدون اللآحیوان في الانسان وصدق اللآحیوان بدون اللآجر في
 الحجر ههنا اي في نقیض الاعم والاخص من وجه سوال اي شك بالفتاویٰ البشائر كمثل
 ما مر و جواب بالتخصيص على طبق ما مر موافقاً للجواب الذي مر ذكره تقريراً للسوال ان الشی
 واللائحیوان بينهما عموم و خصوص من وجه لان بين عين العام و نقیض الاخص يكون عموم
 و خصوص من وجه مع ان بين نقیضیهما و هو اللآحیوان واللائحیوان ليس تبايناً خبری اذ هو

كل من الطرفين بدون الآخر في نفس الامر وضار الصدق بينهما مقبلا فيه ايضا والاشي لا
يصدق على شئ فيها فلا تبائن بالمعنى المذكور وكذا بين الاشئ والالسان تبائن كلي
بنار على ان بين نقض الاعم وعين الاخص يكون مبانة كلية مع انه ليس بين نقضيهما مبانة
خبرية بل عموم وخصوص مطلقا ضرورة ان كل الالسان شئ بدون العكس وقد تقرر
بان المفومات الشاملة كالشئ والمكن يكون بين نقضيهما وهو الاشئ والالمكن تبائن
كلي لعدم وجودهما وصدقهما على شئ فيصدق ان كلامهما لا يصدق على الآخر وهذا هو التبائن
الكلي وبين نقض هذه النقائص وهو شئ والمكن تحقيق التساوي فهنا صار التساوي
بين نقضي المتبائنين وكذا بين اجتماع النقيضين والالسان تبائن كلي وبين نقضيهما وهو
اللا اجتماع النقيضين والالسان عموم وخصوص مطلقا فهنا يكون عموم والخصوص مطلقا
بين نقضي المتبائنين والجواب بتخصيص هذه القاعدة بغير نقائص المفومات الشاملة والكليات
الفرضية وقديجاب بان المتبائنين قد اخذ في مفهومها التفارق وهو يقتضي ان يكون كل منهما
افراد ولكن لا يصدق واحد منهما على واحد من الآخر فين الاشئ والالسان لا يكون
مبانة لان الاشئ ليس له افراد يكون صدقه عليها مفارقا عن الالسان والقاعدة
المذكورة من ان بين الاعم وعين الاخص مبانة كلية انما هي في الكليات التي لها افراد
في نفس الامر لا مطلقا هذا فان قلت ان التبائن الجزئي خارج عن النسب الاربع فاخلل
فيما قلت المقصود بالنسب المتبعة الاجتماع في الاربع والتبائن الجزئي ليس لك لانه مجتمع
من التبائن الكلي والعموم من وجه ثم لما قرع من بيان النسب بين الكليتين شرع في بيان حال
الكلي بحسب الافراد التي تحته فقال الكلي اما عين حقيقة الافراد بان يكون حقيقة الافراد هو الكلي
الا غير كالالسان بالنسبة الى زيد وعمر وبكر وخالد فان حقيقة كل منهما ليس الالسان فان
قلت ان هذه اشخاص لا افراد والافراد عندهم ما يكون القيد والتقييد كلاهما داخلين في فكيف
يكون الكلي عين حقيقة بل يكون جزر حقيقة لدخول القيد والتقييد فيه قلت قد يطلق الافراد على
الاشخاص فالمراد بهما الاشخاص ولا شك ان الكلي عين حقيقة لان الشخص ما لا يكون القيد
والتقييد داخل فيه بل عارضا له وخارجا عنه معتبرا في المحاط فقط لا في المحوطة فالفرق بين
المهية الكلية التي هي عين حقيقة الاشخاص والاشخاص انما هو في المحاط من دون ان يدخل
شئ في احدهما دون الآخر داخل فيها اى داخل في حقيقة الافراد كالحیوان بالنسبة الى

افراد النوعية كالانسان والفرس فانه داخل في حقيقة الانسان لان حقيقة هو الحيوان
والحيوان داخل في هذا المجموع وجزء تمام مشترك بينهما اى بين تلك الحقيقة وبين نوع
والمراد بهما المشترك مالا يكون جزء مشترك بينهما سواء ولو كان منو اما عين ذلك المشترك
او جزؤه كالحيوان فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وليس سوا مشترك بينهما
والجسم الذى هو ايضا مشترك بينهما فهو جزء من الحيوان داخل فيه لا غيره ومباين الاول
اى لا يكون تمام المشترك كالنطق فانه ليس مشترك بين الانسان وغيره بل هو مختص
بالانسان او يكون مشترك لكن لم يكن تمام المشترك كالحساس فانه وان كان مشترك
بين الانسان والفرس لكنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعض من تمام مشتركهما وهو الحيوان
فالاول النوع والثاني الجنس والثالث الفصل ويقال لهما اى لتلك الاقسام ذاتيات تلك
منسوبة الى الذات فان قلت ان الذاتى ما يكون منسوب الى الذات والاول عين الذات
لا منسوب اليها والا لزم كون شئ منسوب الى نفسه قلت الذى فى اللغة ما كان منسوب الى
الذات لكن الكلام ههنا على ما وقع فى الاصطلاح وهو ليس يعارض كل من تلك
الاقسام ليس عارضا ولا خارجا عن الذات او لغير التغاير بين المنسوب والمنسوب اليه
فى الاول بحسب الملاحظ والا اعتبار فقط وربما يطلق الذاتى بمعنى الدال لما كان عين
الذات فعلى هذا لا يقال للقسم الاول ذاتى بل شخص بالشخصين الآخرين ويصح اطلاق الذات
بالمعنى اللغوى ويكون اللفظ على ظاهره والذاتى فى فن البرهان عبارة عن المطلق للشئ
لذاته ولما يساويه وهو غير الذاتى فى اليسا عوجى اى الكليات الخمس لانه يطلق على ما يكون
جزء الماهية للشئ لذاته ويطلق على معان آخر منها ما يمنع انفكاكه عن ماهية الشئ ومنها ما
اشباهه ومنها ما يمنع رفعه عن الماهية وتفصيل ذلك ذكره فى شرح المطالع او خارج

فعله والا اعتبار فقط تامة التقرير ونسبة الآخرين بحسب الذات فان الجزء من غير تلك بالذات ١٢

ثم تفصيل المذكور فى شرح المطالع انه لذاتى معان آخر غير كتاب اليسا عوجى يقال علينا بالاشتراك وهى على
رجح الى اربعة اقسام اعم بما يتعلق بالمولد هو اربعة الاول الممول الذى ينتج انفكاكه عن شئ اى الذى ينتج انفكاكه
عن ماهية الشئ وهو شخص من الاول لان ما ينتج انفكاكه عن ماهية شئ ينتج انفكاكه عن شئ من غير عكس ليسوا بالمشى الثالث
ما ينتج رفعه عن الماهية معنى انه اذا تصور مع ماهية ينتج سلبه عنها وهو شخص من الثانى لان ما ينتج ارتقا عن الماهية فى الذهن
ينتج انفكاكه عنها فى نفس الامر ولا ترفع الامان عن الهدييات والا يعكس كما فى الوازم الغير البنية الرابع ما يحجب اختصاصه بالذات

بمعنى انه لا يمكن لقوة المهيئة الالهية موصوفة كالحيوان ان الانسان وانما خص من الاشياء وثانها ما يتعلق بالحمل وهو ثمانية
الاول ان يكون الموضوع مشخصا للموضوعية كقول الانسان كاتب فبقوله اصل ذاتي او بمقابلته على معنى الثاني ان يكون المحمول عام
من الموضوع وبما ذكره حمل على معنى الثالث ان يكون المحمول حاصله بالتحقق اى محولا عليه بالمواظاة فلا اشتقاق على معنى الرابع
ان يحصل الموضوع باقتضار طبيعة كقولنا الحجر متحرك الى اسفل وبما ليس باقتضار طبع الموضوع عرضي الخامس ان يكون دائم
الثبوت للموضوع وثالثه هو العرضي السادس ان يحصل الموضوع بلا واسطة وفي مقابلة العرضي السابع ان يكون
مقوما للموضوع ونكسه على معنى الثامن ان يمتنع الموضوع للاحكام او خص ويقال لهذا المحمول الثاني في كتاب البرهان
عرضا قاتيا ولاحكام او خص عرضي وثالثها ما يتعلق بالسبب فيقال لايجاب السبب للسبب انه ذاتي اذا تربت
عليه دائما كالدرج للموت اذ اكثر كثر السقوط نيا للاسهال وعرضي النكاح الترتيب اقلها كلمتان البرق للفقير على كلكه
ورابعها ما يتعلق بالوجود فالوجود المكان قائما بذاته يقال انه موجود بذاته كالجواهر والمكان قائما بغيره يقال انه
موجود بالعرض والعرض ١٢

عن حقيقة الافراد ومقتضى حقيقة واحدة سوار كانت نوعيته او جنسية كالمصالح بالنسبة الى الانسان
والماشى بالنسبة الى الحيوان فاسما مختص بهما ولا اى ليس بمختص بحقيقة واحدة بل يوجد في حقائق
كثيرة مختلفة كالماشى بالنسبة الى الانسان فانه خارج غير مختص بحقيقة بل يعبر الانسان والفرس
 وغيرهما من الحقائق المختلفة الداخلة تحت الحيوان ويقر لها اى للخارج المختص وغيره عرضيات
 لكونها عرضيين لما تحت هما فالعرض هو الخارج المحمول سوار كان مختصا لما يحل عليه كالتامة واما
 عنه كالعرض العام والعرض في فن البرهان معناه هو الخارج المحمول وهو يعبر الجواهر والعرض
 وفي فن فاطينورياس مفسر بالقائم بالموضوع وهو مقابل للجوهر والجمهور اى اكثرهم على ان العرض
 غير العرضي يعنى العرض والعرضي متباين لان العرض ليس بمحمول والعرضي يكون محمولا وليس
 عرض عام للفصل الشموله والغيره والفصل خاصته له فكل واحد منها عرضي للآخر وليس واحد منها عرضي فكل
 العرض مبدا للعرض والعرض عبارة عن هذا المبدأ مع شئ آخر فصار مركبا ولا شك ان المركب
 يكون مغاير لمبدا وغير الحمل اى العرض غير الحمل حقيقة لتمييز متعاقب لكل واحد من المعطوف عليه والمعطوف
 اى كل من العرض والعرضي والحمل مغاير للآخر بحسب الحقيقة وقد عرفت التفاضل بين الاولين و
 واما بين العرض والحمل فلان الحمل ما يقوم به العرض فكيف يكون عليه والحمل موجود بنفسه للعرض
 لا يوجد بدون قيامه له وكذا حال العرضي منه لانه مشتق من العرض واذا كان المبدأ مغايرا له بالذات
 كيف يكون المشتق متحدا معه بحسب الذات قال بعض الافاضل وهو المختص بالذات في الحاشية

التقديرية طبعته العرض لا بشرط شي اى لا يوجد معه شرط شي من القيام وغيره عرضي محمول على
ما تحته كالابيض مثلا اذا اخذ لا بشرط شي بل اخذ منها من حيث هو هو موصوف عرضي وبشرط شي
الحمل اى ما قام به كالابيض اذا اخذ بشرط الثوب الابيض فهو الحمل وبشرط لا شي اى بشرط عدم
ما قام به العرض المقابل للجوهر لان الجوهر هو الموجود ولا في موضوع والعرض مقابل له معناه
موجود في موضوع فحصل كلام بعض الافاضل انه لا فرق بين العرض والعرضي والحمل حقيقة
وانما الفرق بالا اعتبار كما بين المحقق الماداة فلا يبيض اذا اخذ من حيث هو هو فهو حمل على
الجسم ويتحد معه ويحل على البياض ويتحد معه ايضا لكنه فرق بين الاتحادين فانه اتحاده مع
الجسم اتحاده عرضي بان مبدئه كان قائما به فهذه الحجة يتحد معه ويحل عليه واتحاده مع البياض
ذاتي لان شي لا يكون خارجا عن نفسه وقائما بل اتحاده معه ذاتي بانه لو كان البياض
موجودا بنفسه بحيث لا يكون قائما بالجسم لكان ابيض بالذات فلا يبيض عند هذا المحقق معنى بسيط
لا تركيب فيه اصلا وكذا الاسود ويعبر عنها بالفارسية بسياه وسفيد ولا دخل فيه للموصوف
لا عاما ولا خاصا ولذا اى ويكون الفرق بين تلك المفهومات بالا اعتبار صح النسوة الرابع
هذا استشهاد ولا اتحاده العرضي بالحمل لان الرابع عرضي خارج عن النسوة والحمل يقتضيه الاتحاده
وادخل على النسوة التي هي الحمل بالمواطات علم ان العرضي والحمل متيران والمارة ذراع
استشهاد ولا اتحاده العرضي والحمل بان الذراع عرض لانه من المقادير المخصوص الذي هو قسم
من العرض ومحمول على المارة الذي هو الحمل بالمواطات فلو لم يكن الاتحاده بينهما لم يصح الحمل
فصله الحمل وليل الاتحاده ويرد عليه ان الرابع محمول على النسوة عرضي لها ويتحد معها بالعرض
فليس لذاته اتحاده بالذات مع الحمل فضلا عن اتحاده المفهوم والذراع بالمعنى المذكور ليس محمولا
بالمواطة على المارة بل بتقدير ذواته وان لم يكن في اللفظ مذكورا ولو سلم الحمل فهو لا يقتضيه الاتحاده
بالذات فضلا عن اتحاده المفهوم فتفكر ومن ثم اى اجل عدم التفات بين هذه الشارح قال
ذلك الفاضل ان المشتق لا يدل على النسبة ولا على الموصوف لا عاما ولا خاصا لان المشتق
عرضي متحد مع المبدء وهو حال قائم بالحمل لا يدخل فيه الحمل ولا تركيب منه ومن الحال واثبة
فلا يدخل في المشتق ايضا لان حال المتحدين بالذات في البساطة والتركيب واحد بل معناه
هو القدر الناعت الذي يعبر عنه في الاسود والابيض بالفارسية بسياه وسفيد ففي الابيض
ليس الموصوف داخلا لا عاما بان يكون معناه لشي الابيض ولا خاصا بان يكون معناه الثوب

الاجمعي واستدل عليه بان لو كان مفهوم شئ داخل في المشتق كالناطق مثلا يلزم ان يخل
 العرض العام في الفصل لان مفهوم شئ عرض عام لما تحته ودخول العرض العام في الفصل
 كما لا يخفى ولو كان مصداقه داخل فيه سواء كان عاما او خاصا لكان المعنى في ثبوت الضاحك
 للانسان الانسان لان الضاحك او شئ له الضحك والشئ الذي له الضحك ليس للانسان
 وضار ثبوت الضاحك للانسان ثبوت شئ لنفسه وهو ضروري مع ان الثبوت الضاحك
 بالامكان فالضاحك بالامكان بالوجوب بعينه ورد بان مفهوم مشتق ليس فضلا بل باليعينه
 فلم يلزم دخول العرض العام في الفصل وثبوت شئ لنفسه عبارة عن ثبوت لذاته من غير ذوات
 قيد فثبوت الضاحك للانسان والامكان في ضمنه ثبوت الانسان للانسان لكن مع قيد
 زائد وهو الضحك وبهذا القيد خرج عن الضرورة هذا هو الحق كقول ان يكون اشارة الى
 ان معنى المشتق بسيط وكقول ان يكون اشارة الى ما يتفرع عليه وهو اتحاد العرض والعرضي
 والمحل كما هو مذهب بعض الافاضل وقد عرفت ما فيه وليؤيده اى التغاير الاعتباري بين
 هذه الثابتات ما قال ابن سينا وهو جد الشيخ الرئيس قال في القاموس سينا مقصورة جدا
 على الحسين بن عبد الله وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لخالها فهذا القول يدل
 على اتحاد وجود العرض والمحل واتحاد الوجود بين الشيئين يستلزم اتحادهما فان كان
 المتباينين لا يتحدان فانه قول الشيخ مذهب القائل بالاتحاد وعدم التغاير بين تلك
 المفنومات بالذات ويرد عليه ان التأييد ليس في محله لان الظاهر من كلام الشيخ وجود
 وجود رابطي لا سبيل لوجودها في نفسها الا بقياهما في محالهما لا القيام بنفسهما كما في الجواهر لان
 وجود الاعراض والمحال وجود واحد قال في الحاشية يرد على ما ذهب اليه الشيخ انه يلزم
 ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين مثلا موجودا بوجودين فان وجودها بهذا الخط وغير وجودها
 لذلك الخط ولبطلان اللازم من البدييات للشيخ ان يقول على مذهب الجمهور وان لم
 يلزم كون شئ واحدا موجودا بوجودين لكن يلزم قيام عرض واحد للمحلين بهذه الصورة
 فما هو جوابكم فهو جوابنا غاية ما يقرب في التفصيص عن الفرقين ان بطلان التالي على تقدير
 التداخل ممنوع في النقطة الواحدة انما يعرض للخطين من حيث اتحادهما في المبدء والنتهي و
 وتلك الحقيقة مصححة لذلك وان لم يعلم كنهه انتهى فعلم من هذا ان المصطلح يرض باتحاد الوجود
 كما يدل عليه قوله يرد على مذهب الشيخ الخ والعبارة السابقة يحتمل الرضا به فالحق ما قال

الاستقامه قدس سره فی هذا المقام ولعمري ان المصطلحات بما يميز الحق عن الباطل بل ان
 بالفاظ دائره بينهما وقد يرفع الاشكال بالنقطه المشتركة بين الخطين بان الخطين منفصلين و
 وتدخل نقطتاها بحيث يصير نقطه واحده مشتركة بينهما فلا اشكال فان هناك ليس نقطه واحده
 مشتركة قائمه بحملين بل نقطتين موجودتين بوجودين قائمتين في محملين متماثلتين مشتركين
 في الخیر والوضع والاشترک فیہما لا یوجب الاتحاد فی الوجود لیلزم کونہما موجودہ بوجودین
 ولا قیام واحد محملین واما خط واحد متصل یخرج الوهم منہ خطین ونقطه موهومہ مشترکۃ بین
 ہذہ ومن الخطین محمل ہذین الخطین الموهومین والنقطۃ المشتركة ہو الخط الواحد المتصل وتنتزع الخط
 المنفصلان منہ مع تلك النقطة وہی مشترکۃ بینہما یعنی انہما سبداً للکل ومنشی لہ فلا یلزم کونہما
 موجودہ بوجودین ولا قیامہما بحملین فافہم فالکلیات خمس ہذا تفریع علی ما سبق من قولہ
 الکلۃ الخمس فاعلم منہ ان الکلیات خمس لازماً لا اندا ولا ناقصاً كما عرفت فیما مر الفاء الاول الخمس ہو
 ای الجنس کلی مقول ای محمول علی کثیرین مختلفین بالحق بان یکون حقیقۃ کا واحد فیہما غیر
 حقیقۃ الآخر حقیقۃ الانسان وحقیقۃ الفرس والبقر وغير ذلک فی جواب ما ہو یعنی اذا سئل
 بما ہو یقع فی جوابہ فلفظ الکلۃ جنس للجنس والمقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق فصل بمنزہ
 عن الانواع وفصولہا القربیۃ وخواصہا فانہا لیست مقولۃ علی کثیرین بالحقائق وبقید
 جواب ما ہو خرج الفضول البعیدۃ والعرض العام لانہا وانکانت مقولۃ علی کثیرین مختلفین
 لکنہا لا یقع فی جواب ما ہو فان قلت ان الکلۃ ہو المقول علی کثیرین فذکر احدہما لیس فی ذکر
 الآخر فما وجہ ذکرہما قلت المقصود فی التفریعات احاطۃ البیۃ وانکان التفریع حاصلہ بذور البیۃ
 لکنہ غیر مفید للاحاطۃ التامۃ وهو خلاف المقصود لا یقران المقول علی کثیرین والکلۃ مترادفان
 یتمثل احدہما لیسملہ الآخر ویحیط احدهما بالآخر ویحیط بہ الآخر فلیس فی ذکر المقول علی
 کثیرین بعد الکلۃ احاطۃ تامۃ لم تکن قبل ذکرہ فلا یصح انہ غیر مفید للاحاطۃ التامۃ لانا نقول
 المراد بالاحاطۃ التامۃ الاحاطۃ الاجمالیۃ والتفصیلیۃ معاً لالۃ الکلۃ اجمالیۃ ودلالۃ المقول علی
 کثیرین تفصیلیۃ واذکر کلاہما فی التعریف یکون کشفاً کاملًا واحاطۃ تامۃ فان کان ای الجنس
 جواباً عن البیۃ وجميع المشارکات یعنی اذا سئل عن البیۃ وجميع مشارکاتہا فی ذلک ان
 یقع للجنس فی جواب فقریب ای فہذا للجنس لسمی قریباً کالحیوان فانہ جواب عن البیۃ
 الانسان وجميع مشارکاتہا فی حیوانیۃ ہانہ اذا سئل عن الانسان والفرس وغير ذلک

من سائر الحيوانات بما هو يقع في الجواب حيوان فالحیوان جنس قريب للانسان والاشجار
 وان لم يكن جوابا عن المية وجميع المشاركات بل يكون جوابا بعينها وعن بعض المشاركات
 فبجواب الجسم فانه اذا سئل عن الانسان والافلاك والجمادات يقع في الجواب انها جنس
 واذا سئل عن الانسان والفرس لا يقع في الجواب انها جسم بل يقع انها حيوان فعلم ان الجسم
 جنس بعيد للانسان لوقوعه في الجواب عنه وعن بعض المشاركات لا كلها فالتقلت ان
 الانسان مع الافلاك كما يصدق عليها انها جسم لك الانسان والفرس يصدق عليها
 انها جسم والجسم مشترك بينهما كما بين الانسان والجمادات والافلاك فما وجه وقوعه
 في الجواب اذا سئل عن الانسان والافلاك وعدم وقوعه فيه اذا سئل عن الانسان
 والفرس مع عدم الفارق بينهما قلت ان ما هو سوال عن تمام المشترك بين الامور
 المسئلة عنها وتام المشترك بين الانسان والفرس هو الحيوان لا الجسم لان تمام المشترك
 لا يكون مشتركا سواه ولو كان لكان جزءا والجسم ليس لك لان ما سوى الجسم هو الحيوان
 مشتركة بين الانسان والفرس بخلاف الحيوان فانه ليس سواه شيئا مشتركا بينهما فان
 ان الجسم وان كان مشتركا لكنه جزا للحيوان وفي ضمنه وليس غيره وسواه وتام المشترك
 بين الافلاك والانسان والجمادات فانه ليس سواه جزا مشترك بينهما وهنما اي في
 الجنس مباحث اي تفقيشات الاول ان ما هو سوال عن تمام المية المختصة سوار كانت
 مختصة بالاشخاص او الانواع او الاجناس من حيث الخصوصية ان تقتصر فيه اي ما يخص
 في السؤال على امر واحد ولم يذكر فيه امور متعددة كما اذا سئل عن زيد مثلا بما هو فيجاب
 بالنوع اي يقع في الجواب النوع وهو الانسان في الحاشية لكان امرا جزئيا والحمد
 التام اي يقع في الجواب عن السؤال بامر واحد التام في الحاشية لكان امرا كاملا وهذا
 الامر كلياً سوار كان نوعاً او جنساً كما اذا سئل عن الانسان بما هو فوقع في الجواب الحيوان
 الناطق واذا سئل عن الحيوان فوقع الجسم النامي الحساس المتحرك بارادة في الجواب قلت
 ان الحمد التام يقع في الجواب عن السؤال بامر جزئي ايضا فما وجه تخصيصه بكونه كلياً قلت
 وان صح بحسب المعنى وقوع الحمد التام في جوابه لكن لا يجاب به لان الاجمال يكفي
 وتفصل مستدرك وقال الاستاذ قدس سره ان التردد على سبيل منع الخلو لا حقيقة
 والجمع فيجاب بلكل واحد منهما في السؤال عن امر جزئي الا ان السؤال عن المية من حيث

ہی ہی فلا یقع فی الجواب الالہیۃ کذلک والاعتبار للاجمال والتفصیل وکما و احاطتہما
فرد ومورد تحقیق ہذہ الہیۃ وکلت انتقول لما کنی الاجمال الذی یعبر عنہ بلفظ واحد
فالاطارہ بایراد اللفظین والتفصیل لا فائدة معتدہ بہا فیہ فان قیل اذا سئل عن شخص
الذی تشخصہ عن ذات فلا یصح ان یقع فی جوابہ النوع او الحد التام فاشمل الخص فیہما
قلنا ان سوال عن الہیۃ والمراد بالہیۃ ہو الحقیقۃ الکلیۃ المعراۃ عن الوجود دون ما بہا شی
ہو ہر فح لا یصح السؤال بما ہو فی ما یکون تشخصہ عن ذاتہ کما لو احب تغلے فافہم وعن تمام
الماہیۃ المشترکۃ ای ما ہو یکون سوالا عن تمام الماہیۃ المشترکۃ ان جمیع فی السؤال بما ہو
بین امور فیجاب بالنوع انکانت ای تلک الامور متفقۃ بالحقیقۃ کزید وعمر وکبر واذ سئل
عنہم بما ہم فیقع الانسان فی الجواب ویقرانہم انسان وبالجنس ای سجاب بالجنس انکانت
تلک الامور مختلفۃ بالحقیقۃ کالانسان والفرس والحمار فان حقیقۃ الانسان الحيوان
الناطق وحقیقۃ الفرس الحيوان الصائل وحقیقۃ الحمار الحيوان الناطق فحقیقۃ کل واحد
منہما ضالۃ للحقیقۃ الآخر فاذا سئل عنہما جمیعاً سجاب بالحيوان الذی ہو جنس لہما مشترک
بینہما فالاولی ان یقال ان ما ہو سوال عن تمام الہیۃ فان کان بسبب الخصوصية فقط
یقع الی التام فی الجواب وان کان بسبب الشریکۃ فقط فی الجواب بالجنس وان کان
بسببہما فیجاب بالنوع لانه اخصر مع حصول القصر قال فی الحاشیۃ قد تقدم فیہما
سبق عن جواز کون الرسوم والتعریف اللفظی جواباً بقدر ذکر انتہی ہذا اشارۃ الی ردہما
جواب ما ہو فی النوع والحد والجنس کما یدل علیہ المتن بانہم یجوزون وقوع الرسوم
والتعریف اللفظی الاخر فی جواب ما ہو فاین الاستحضار جیب عنہ بان تجوز وقوعہما
سبیل التوسع وہہنا الکلام فیما یقع فی الجواب بحسب الحقیقۃ وہو منحصر فی الثلاث فان قلت
قوله قد تقدم فیہما سبق یدل علی ذکر جواز کون الرسوم والتعریف جواباً مع انه لا اثر لہما
سبق من ہذا الکتاب قلنا ذکرہ فی الحاشیۃ المنہیۃ المتعلقة علی سبق من قوله فما یطلب
التصور الخ فستذکرہ ومن ہہنا یعنی اذا علم ان الجنس جواب لما ہو وتمام المشترک تفریح
ای لیستبط ویظہر عدم امکان جنسین فی مرتبۃ واحدة من القرب والبعد الہیۃ واحدة لا
لاہیۃین فانه ممکن واقع حاصلہ اذا کان الجنس تمام المشترک واقعاً فی جواب ما ہو کما
علمت فظہر ان الہیۃ الواحدۃ لا یکون لہا جنسان قریبان ولعیدان بمرتبۃ واحدة

ولا باس بكونها بعيدين بمرتبتين بايكون احدهما بعيدا بمرتبة والاخر بمرتبتين كما جسم ان في ذاته
جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة والجسم المطلق بعيد بمرتبتين وسيجوز ان يكون له جنس جنسان
قريبان كالانسان فان الحيوان جنس قريب له وميته الحيوان له جنس قريب آخر هو جسم انما
ومعنى قوله في مرتبة واحدة ان لا يكون احدهما جنسا للآخر ودليلا انه لو كان لشئ واحد
جنسان في مرتبة واحدة يلزم استغفار الشئ عن ذاتياته لان احدهما جنسين كيف في تقويم
الهيئة النوعية فاذا حصل واحد منهما لا حاجة له الاخر فحصلت الهيئة النوعية بدون الا
واستغفرت عنه فيلزم استغفار الشئ عن ذاتياته اي الذي فرض جنسا له وقد قربان
ما هو سوال عن تمام الهيئة فاذا جاز في الجواب لو احدهما قطع السؤال وحصل له التمكن
ولا في نظر لى امر آخر فلو كان لها جنسان لا يحصل التمكن لو احدهما وقد استدل بان
الجنس تمام المشترك واذا كان للشئ الواحد جنسان لم يبق واحد منهما من تمام المشترك
كما هو الظاهر فتأمل فيه الثاني اي البحث الثاني في وجود الجنس هو وجود النوع يعني ان
الجنس والنوع متحدان في الوجود وهما في الوجود والذم في الخارج جاز في الوجود والخارج
فوجود احدهما عين وجود الاخر فيهما كما هو مختار الشيخ الرئيس وغيره من المحققين وقال بعض
تركيب الهيئة من الجنس والفصل بالانضمام بان الفصل مضم الى الجنس وهما موجودان بوجودين
وقال بعض الموجودات انواع لسائط والاجناس والاصول منتزعة عنها لا وجود لها الا بعشأ
الاتراع فمواى الجنس محمول عليه اى على النوع لا اتحاديهما في الوجود فيهما اى في الذات
والخارج بهذا الشارة الى رد من ظن بالانضمام وقال تبخا للوجودين لانه يمنع الحمل فوجود
الجنس في الخارج ليس غير وجود النوع والا لكان سببا له ولا في الذهن غيره والا لكان
محمولا على طبيعة النوع فليس هناك شيان يجتمعان في الخارج يحصل منهما النوع ولا في العقل
فانه لا يحصل من اجتماع الجنس مع الفصل فيه حقيقة وان حصلت هيئة تركيبية مطابقة لها اذا ذاب
الذاتية ليست اجزا حقيقة ونشأ ذلك اى وجود الجنس هو بعينه وجود النوع فيهما
ان الجنس ليس له حصول قبل النوع يعني ان الجنس لا يتقدم تحصيله على حصول النوع فان قلت
ان الجنس بسبب النوع مركب والبسيط مقدم على المركب فالجنس مقدم على النوع قلت
هذا تقدم عقلي لا تحصل واقعي فالمراد انه ليس للجنس حصول عقلي واقعي قبل النوع وان وجد
التقدم العقلي والكانت العقلية اى قبلية الجنس على النوع لا بالزمان يعني قبلية الجنس على النوع

كما ليس بالزمان كذلك ليس بالذات ايضاً بحيث يكون الجنس والنوع ان الوجود الواحد
 لوقام بكل من ماهية الجنس والنوع لزم حلول شي واحد بعينه في محال متعددة وان قام
 بالنوع فقط لزم وجود الكل بدو الجزر وهو الجنس وكل منهما في سبيل اتم اتحاد الوجود
 فاندفع هذا الايراد بين المصروف والمنتشار ذلك ان المخلص ان الجنس امر منهم بحسب الانواع
 والاشخاص ليس له حصول ووجود في مقام يحصل النوعي قبل وجود النوع بان يحصل وجود
 في ذلك المقام اولاً ثم يضاف اليه الفصل في مرتبة اخرى حتى يحصل وجود النوع ثانياً وانما
 للجنس تقدم على الانواع والاشخاص في مرتبة بحسب التصور ضرورة تقدم نفس ذات الجزر
 وعلى ذات الكل بالذات كذا وجوده على وجود ذلك لكن التميز الواقع للاسباب النوعية وهو
 عندهم بالحصول لا يكون للجنس قبل النوع لا بالزمان كما هو الظاهر ولا بالذات ولا يلزم له
 لان الجنس لا يحصل الا بالنوع فلو كان محتاجاً في تحمله اليه صار دوراً فجنس بحسب الذات و
 والاشارة مبهم ليس له حصول وتقرر واقع قبل النوع ولا يتعين الا بالانضمام معنى احسن فحال
 كحال اللون في الاسباب فان اللون اذا خطرنا به بالبال اى القاب فلا ينعى القاب بان
 يسكن والا فغير نزل حصل شي متقرر ثابت وحاصل بالفعل بل يطلب القاب في معنى اللون
 المخطور زيادة على معنى المخطور حتى يتقرر اى يحصل بالفعل ويسكن به ولا يطلب شيئاً آخر
 لتحصل معناه فاللون معنى يجوز ان يكون هو السواد والبياض والحمرة والصفرة لا بان
 يقاربه شي يكون مجموعهما السواد ومثلاً بل يكون ذلك نفس السواد لان معنى اللون هو
 حامل لقرار الشعاع البصري غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط بل بلا شرط حتى يعلم
 ان كل على السواد والابيض والحمرة وغير ذلك فلا يكون الا احدهم وليس له حصول
 ذلك وان كان الزمن يخلق له من حيث لا يتقصد وجوداً منفرداً او صافته الزيادة ليس من
 حيث انها في زيادة خارجة من اللون بل يكون محصلاً لقبوله قرار الشعاع البصري
 الذي هو معنى ذلك الجنس ليس له وجود سوى النوع بل عينه والزيادة لا يجعله
 آخر وانما يكون آخر من حيث التعين والاسباب لانه يكون من حيث الاسباب جنساً
 ومن حيث التعين نوعاً فالجنس والنوع يعرضهما الوجود من حيث الوحدة لا من حيث
 انهما اثنان فاندفع الايراد ولا يلزم قيام عرض واحد لجمال متعددة واما ما
 النوع هذا بيان الفرق بين الجنس والنوع ودفع مبهم

ملحوظ و رفع وهم توضع ان الجنس ليس له تحصل بالقياس الى الانواع كذلك النوع ليس له تحصل بالقياس الى الانخفاض في معنى قولهم الجنس مبهم غير متحصل والشرح محصل

يحتاج بنا الى ان النوع البزيمم بحسب الشخص فلا غرق بنية وبين الجنس افعال ليس يطلب فيها اى في طبيعة النوع يحصل معناها اى معنى طبيعة النوع كما يطلب منه الجنس يحصل معناها بل يطلب في النوع تحصيل الاشارة حاصل الكلام ان النوع ليس حاله كماله الجنس ان معناها يحصل متقرر ثابت في الذهن لا يتزلزل فيه وطلب زياده الشخص انما هو لان يكون صالحا للاشارة لا يحصل اصل معناها يعنى فالمعنى الجنس مبهم لا يقبل الاشارة بعد التخصيص اليه معنى احسن الغير بخلاف النوع فانه قابل لها بعد اضافته الشخص اليه وهو من عوارض الشخص والاشارة تالفة فليقل قد تقرر عندهم ان الفصل خارج عن الجنس ومن خواصه وعرضاته فالتحصيل النوعي ايضا لا يكون الا بالخارج مضار هو والشخص سوار قلت خروج الفصل عن الجنس وعرضه له في بعض الملاحظات التفصيلية فان الفصل علة لوجود الجنس وتخصفه في هذه الملاحظة وانما في مرتبة التحصيل فكل واحد منهما امر واحد يحصل بحيث يرتفع الامتياز فليست الشخص الى النوع ليس كسبته افضل الى الجنس لان النوع لا يحتاج الى الشخص في التحصيل والوجود ورفع الابهام النوعي بل في الاشارة فقط بخلاف الجنس فانه يحتاج الى الفصل في كل واحد من تلك المراتب ولو في بعض الملاحظات التفصيلية فظهر الفرق بين التحصيل النوعي والتحصيل الذاتي اى لمبحث اشياء بالفرق بين الجنس والمادة اما بالذات او بالاعتبار واما على اشياء بالفرق بقوله فانه لا يقسم مثلا انه اى الجسم جنس للانسان شامل له وغيره فهو اى الجسم من حيث هو جنس محمول عليه اى على الانسان لكونه من الاجزاء المحمولة واما الجسم مادة له اى للانسان فهو اى الجسم مستعمل المحمل عليه اى على الانسان من حيث المادة لكونه جزءا خارجيا فعلم ان بين الجنس والمادة فرق والاكيف يحل من جهة الاول على الانسان ويستعمل حجة عليه من جهة الثاني فيبين الفرق بقوله فتقول الجسم الماخوذة بشرط عدم الزيادة اى اخذ بشرط عدم الزيادة شى عليه كالنامى مادة للانسان المركب منه مثلا لا يحصل بالقبول اذ انضم اليه الفصل والماخوذة بشرط الزيادة اى زيادة الفصل بان يكون داخلية فيه ومنحذرة معه بان لو اخذ الجسم مع انمو مثله فهو نوع للجسم المطلق والماخوذة لا بشرط شى اى لا يلاحظ فيه بشرط عدم الزيادة ولا بشرط وجود الزيادة بل اخذ من حيث هو سواء

من ان يكون مع زيادة او عدمه بل كيف ما كان اى باى نحو كان ولو كان مع الف معنى
 مفهوم محصل داخل في جملة يحصل معناه اى معنى الجسم فهو جنس والجنس هو مرتبة لا بشرط
 اى ليس فيه بشرط شئ ولو وجد مع الف شئ فهو اى الجسم مجهول غير معلوم لعد الان عالم
 يتعزز فيه بشرط لا يدري انه على اى صورة من صور العناصر والافلاك مثلا باى غير
 بشرط هي صورة من الصور لا يعلم انه على اى صورة منها ومحمول اى الجسم في مرتبة
 محمول على كل محتج من مادة ومادة واحدة كانت الصورة والفا وهذا اى كون
 الواحد مادة باعتبار وحسبا باعتبار عالم شامل يوحد فيما ذاته اى شئ حقيقي
 مركب من الهولي والصورة كالجسم فيما ذاته اى في شئ ذاته بسيط ليس بمركب منها
 كالسواد والبياض وغير ذلك من الالوان فان العقل يخترع غير القويش يقوم مقام
 الجنس وشئ يقوم مقام افضل ويوجد في الجنس مراتب ثلاث كما علمت لكن المركب
 من الهولي والصورة يحصل معنى الجنس غير اى شكل دقيق اى محتاج الى الدقة والكمال
 لعدم ظهور الجنس لان المادة فيه ظاهرة ولا يظهر ان يكون ما هو مادة باعتبار صادق
 على الشئ باعتبار اخر ظهورا تاما بظهر كونه جنسا ونفى البسيط تنقيح المادة متعسر
 لان البسيط لا تركيب فيه حقيقة فالجنس والمادة ليسا في حسب نفس الامر بل بفرض العقل
 بفرض من التحليل ولا شك ان المعنى الذى يفرضه العقل صادق عليه ولا يظهر ان يكون
 الشئ الصادق عليه باعتبار غير صادق باعتبار اخر لا يظهر كونه مادة له فان ايهما
 المعين كما في المركب فان المادة فيه متعين وتحصل معنى الجنس انما يكون با بهامه
 الجسم اى جعل الجسم معينا كما يكون في البسيط فان الجنس باعتبار معنى يفرضه العقل موجود
 فيه والمادة انما يكون بجعله معينا بحيث لو خذ بشرط لا شئ وهو معين بالنسبة الى الشرط
 شئ الذى هو مرتبة الجنس اعظم لانه طور ورا طور ما يحكم به العقل لسهولة لان المركب اذا
 علم فيه خبر ان العقل يابى فيه حسب الظاهر من ان يحل احدهما على حقيقة الآخر فتخلص
 الكلام ان الفرق بين الجنس والمادة والنوع انما هو بالاعتبار والتفاوت بينهما اعتبار
 حسب ملاحظات العقل بان العقل اذا لاحظ الجنس كالجسم مثلا لا بشرط شئ من الزيادة ونقص
 بل كيف ما كان ما هو ذا معا ولا ولو كان مع الف معنى فهو جنس عام شامل لما تحته من
 الاول مع ومجهول مبهم في ذاته وجاز ان يخاطم معه معان اخر متحدة معه حتى اذا لاحظ شئ

من هذه المعاني فلا يلاحظ الا على انه يعين شيئا مما كان الجنس مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون له
 كالجنس اذا لوحظ معه معنى الزامى فالناسى يعين الجسم بالنسبة له ما كان مبهما وهو معمول الغير
 ويجوز ان يكون ناميا فالجسم من هذه المرتبة جنس محمول على كل مجتمع من مادة صورة ولا يعلم على
 صورة هو وكم صورة ويطالب النفس بتحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفضل ليكون جسما محصلا واذا
 الا نط بشرط عدم الزيادة بان يؤخذ جوهر واطول وعرض وعمق بشرط ان لا يدخل فيه معنى غير
 ذلك كالنمو والحس والتغذى والنطق وغيره فان اقترن به معنى من المعاني لا يكون متحد معه
 في الاول بل يكون خارجا عنه غير محصل له ففي هذه المرتبة مادة وجزء من الانسان وليس محمول
 عليه ويكون انسانا بالقوة اذا انضم اليه الناطق واذا لاحظ بشرط الزيادة بان يؤخذ مع معنى
 الجسم معنى النمو والحس والنطق مشلخ يكون حقيقة محصلة ويصير نوعا كالانسان مثلا فالجنس مبهم
 شامل للنوع والمادة فهما معنيان فالذى فيه التركيب من اليبول والصورة يكون المادة فيه
 ظاهرة واخذها في مرتبة الجنس وجعلها مبهما يكون متعسرا واما ما ليس فيه مادة كالسائط فنصف
 المعنى الذى يفرضه العقل حسب ما يكون سهلا وجعله متعينا في مرتبة المادة متفسرا هذا هو الصحيح الكلام
 على حسب المرام وهذا هو الفرق بين الجنس والمادة هو الفرق بين الفصل والصورة لعنى كما ان
 بين الجنس والمادة تغايرا اعتبارى واشتقاقى كك بين الفصل والصورة تغايرا اعتبارى انما
 حقيقى وذلك بان الفصل اذا اخذ لا بشرط شئ كان فصلا ومحمولا على الانسان اذا اخذ بشرط
 كان نوعا ونفس الانسان اذا اخذ لا بشرط لاشئ كان صورة مغايرة له غير محمولة عليه لكونها علته
 لمصلحة للنوع باعتبار المتقوم للجنس وهو الحيوان باعتبار الوجود والعلة بما هي علة غير محمولة على
 المعاول لك ومن ههنا اى من ان الفرق

له قوله وذلك بان الفصل ان لم يل خرج اشخ بان هذه الاعتبار التثنية يخرج في كل كلى فالنوع كالانسان بافرا
 له الاشخاص اذا اخذ لا بشرط شئ كان نوعا ومحمولا واذا اخذ لا بشرط لاشئ كان مادة بعينه الموضوع واذا اخذ
 بشرط شئ كان شخصا والعرضى كالكتاب بالقياس له زيد اذا اخذ لا بشرط شئ كان محمولا ومتى اشتد بالعرض من انما
 بشرط لاشئ كان عرضا ومغايرا له واذا اخذ لا بشرط شئ كان زيدا كاتبا بالجملة ههنا اصطلاحان الاول اعتبار
 له الامور المحصلة وهذا يجزى في الطبائع المهيئة بالنسبة له المنهيات في وحدتها المهيئة بالذات او
 بالمعرض والثاني اعتبار الكمية بالقياس له الامور المهيمنة على هذه الكمية في آية طبيعية بالنسبة

بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة بالاعتبار فتعقلون اى شئ من لسان الحكماء
 ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة اى اذا كان شئ مركباً في الخارج بين
 المادة والصورة فمأخذ باعتبار العقل جنساً وفصلاً فالمادة والصورة من الاحزاب الخارجية
 والجنس والفصل من الاحزاب الداخلية ويظهر من هذا استلزام التركيب الذهني للخارجى واشياء ذاتية
 الذهنية مع الخارجية قال في الحاشية ومن ههنا يلوح ان ما في شرح المواقف من المركبات
 الخارجية ليس لها حدود عقلية محل بحث اذ لا يلزم من تعدد اعتبار الحدود وقت الحد ووقتها
 من قبيل تعدد الاعتبار للشئ الواحد فلا يرد ان الاحزاب الخارجية ذاتيات لها فلو كان لها
 اجزاء عقلية لغير يلزم تعدد حقاً لثباتها ففكر فانه دقيق انتهى قوله ومن ههنا الخ اى من قولهم ان
 الجنس مأخوذ من المادة والفصل من الصورة والتفانرا اعتبارى يلوح اى يظهر ان ما في الشرح
 المواقف من ان المركبات الخارجية ليس لها حدود عقلية بانه قال بالجملة مجموع الاحزاب
 الخارجية تمام حقيقة المركب في العقل كما انه تمام حقيقة في الخارج فلو كان له اجزاء عقلية
 لتلك الاجزاء كان مجموعها اليف تمام هيئة المركب في العقل فيلزم ان يكون شئ واحد حقيقياً في
 العقل وانما محل بحث اى ما قال شارح المواقف محل نظر ليس تمام لان تفانرا اعتبارات الحدود
 ولا يستلزم تفانرا الحدود حقيقة وانما يستلزم تفانرا الحدود بالاعتبار كما عرفت فصار من قبيل تعدد
 لان التفانرا بين الاحزاب الخارجية والذهنية انما هو بالاعتبار كما عرفت فصار من قبيل تعدد
 الاعتبار للشئ الواحد وهو لا يستلزم تعدد هذا الشئ قوله فلا يرد الخ اى اذا كان من قبيل
 تعدد الاعتبار فلا يرد من الاخبار الخارجية ذاتياتها فلو كان لها اجزاء عقلية لغير يلزم
 تعدد الحقائق للمركب لانه بحسب الاحزاب الخارجية صارت حقيقة وبحسب العقلية حقيقة اخرى و
 الشارحين ايد قول شارح المواقف فان شئت فارجع الى شرحه ولخوف الالتباس تركته
 وههنا اشكال قوى بتفسير الجواب عنه اورد

له قوله وبعض الشارحين الخ لعل المراد به القاضى احمد على حيث قال في شرحه اقول في تركيب العقلية
 فذهب فذهب شارح المواقف وصاحب المحاكمات الى ان التركيب الذهني من الاحزاب الخارجية
 يتحقق فيها ليس له تركيب خارج مستدلاً بانه لو لاه لكان شئ واحد وانما ان اذ لا شك في
 التمسيد بالجنس والفصل وقد صرح الشيخ في الحكمة الشرقية ان التعريف بمجموع الاحزاب الخارجية
 محمد بن تمام بن مولانا خادم احمد

قدوة العلماء وتلك العرفاء وشريفة العصر وحيد الدهر فضل المتأخرين وبرهان المتقدمين
 حسنة من حسنات المسلمين مولانا واستاذنا العالمين نظام الملة والدين نور الله مقدسه
 واخاض علينا فيوضه وبركاته في حاشيته بما حاصله ان الحكماء يقولون ان هيولى العناصر كانت
 هيولى الافلاك بالهيئة والصورة متحدة فيها فلو كان الفرق بين المادة والجنس في الصورة
 والفصل بالاعتبار يلزم كون الفصل اعم من الجنس لان الصورة الواحدة مشتركة بين الجنس
 والافلاك وهي متحدة مع الفصل فيكون فضلا مشتركا بينهما والمادة التي هي متحدة مع الجنس
 لكل واحد من العناصر والافلاك على صورة فمادة العناصر مختلفة بها لا يوجب في الافلاك فصار
 جنسا ايضا لا يوجب في الافلاك والفصل يوجب بينهما كما عرفت فيلزم عموم الفصل من الجنس فخصه
 الجنس من الفصل مع انه ليس كذلك ويلزم ايضا كون الفصل الواحد مقولا لاجناس كثيرة لان
 الافلاك لكل واحد منها جنس وكذا العناصر لهما جنس احدهما الفصل لكل من الافلاك والعناصر
 واحد ومنه الصورة الجسمية والافلاك يكون حقيقة واحدة متحدة مع الحقائق المختلفة لان الفصل
 حقيقة واحدة متحدة في الوجود مع الجنس واذا كانت الاجناس مختلفة فافهم فانه دقيق و
 وبالتأمل حقيق وباتجيب عنه ان المادة والصورة في مقام الجنس والفصل غير المادة والصورة
 اللتين يتركب منهما الجسم اذا احدهما وهي الصورة الجسمية شاملة عامة لجميع الاجسام والاشياء
 وهي المادة مختلفة فيها والتركيب بينهما تركيب الضميمة بحيث اذا انضمت الصورة الى المادة
 صار التركيب منهما جسما والتركيب هناك تركيب استحاذي لان الوجود للجنس والنوع والفصل متحدة
 وبالمسمى هناك بالمادة اعم وبالمسمى بالصورة اخص سبحانه الاول كيف ولوقيل بالتركيب
 الاستحاذي هو ما يلزم لبقا واحد المتحدين مع زوال الاصل لان الهيولى باق عندهم ونزول
 الصورة التجريدية فعلم انه ليس بينهما اتحاد ثالثا في غير الاول فلا شك انما لثما من اشتراك
 اللفظ وعدم الالتفات الى الاختلاف في المقامين قبل في دفعه انه لا استحالة في زوال
 احد المتحدين مع بقاء الآخر بعينه لا ترعى ان الشجرة اذا قطع لم يبق ثابتهما مع بقاء الجسمانية
 مع ان وجود الجنس هو وجود الفصل على اهم صرحوا بان الجسم مركب من جنس هو وجوده وفصل
 هو قابل للعباد الثلاثة مع اعترافهم بتركيبه من المادة والصورتين المذكورتين فالقول بالثلاثة
 بين الماديتين والصورتين خلاف صحيح واجاب هذا القائل من عن نفسه بان الجسم ليس بـ

حقيقة واحدة متحدة مشتركة بين العناصر والافلاك بل البيوت الحقيقة مبتهمة احوال تصدت اليها
 الصورة تحصل يحصل منها جسم مطلق بالنسبة الى الانواع المقومة من صورها المتنوعة مثلا اذا
 تحصلت بيوت العناصر بالصورة الجسمية يحصل حقيقة مطلقة بالنسبة الى الانواع العناصر اذا
 تحصلت بيوتها فلكا بها يحصل حقيقة مطلقة اخرى بالنسبة الى النوع المقوم بالصورة النوعية
 للفلك وانت خبير بان هذا ايضا خلاف صريح لانهم صرحوا بان الجسمية مشتركة بين جميع الاجسام
 وانما الاختلاف بينهما بالصورة النوعية واذا في اصطلاح تعريف الجسم بايراد الفاظ عامة
 يشتمل جميع الاجسام علوية كانت او سفلية فالقول باختلاف الاجسام في الجسمية المطلقة
 لا يصحح اليه في الحق ان هذا الاشكال متعبر الجواب ولهذا اسكت عنه اولو الباب واحالوا
 الى تأييد الله ليسر للصواب واليه المرجع والمآب في كل باب الرابع اي لمبحث الرابع قالوا
 اي المنطبقون ان الكلّي الواقع في تعريف الكليات الخمس جنس صادق عليها داخل في
 حدودها الخمسة وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام لان تعريفها لا يخرج عن
 كلي لفظا او تقديرافها هي الكلّي اعم من الكليات الخمس لكونها جنسا لها والجنس يكون عاما
 جنس له واخص من الجنس الذي هو من الكليات الخمس لان الكلّي اذا كان جنسا لها فينبغي
 عليها ان جنس وضار فردا له والفرد يكون اخص مما هو فرد فيكون الكلّي اعم واخص من الجنس
 معا وهو مع اذ يلزم اجتماع المتناهيين تلخيص الكلام ان الكلّي الواقع في تعريف الكليات
 الخمس جنس لها لان الجنس هو المقول على الكثيرة المختلفة بالحقائق وهذا الكلّي محمول على كليات
 الجنس المختلفة الحقائق وضار جنسا لها فالجنس الذي هو من الكليات الخمس يكون جنسا
 له واعم منه ايضا له خوله في تعريفه وصدقه عليه وعلى غيره من الكليات كالنوع والفصل
 وغيرهما ولا شك ان معنى الجنس صادق على هذا الكلّي لانه مقول على الكثيرة المختلفة
 وهو الكليات الخمس وضار فردا من الجنس والفرد يكون اخص مما هو فرد فيكون هذا
 الكلّي اخص من الجنس وقد علمت انه اعم وضار اعم واخص معا وهذا اجتماع المتناهيين
 وهو بطر وحله اي حل البحث الرابع ان كليات الجنس اي كون الجنس كليا باعتبار الذات
 ذات الجنس لان الكلّي داخل فيه وذاتي له وجنسية الكلّي اي كون الكلّي جنسا للجنس باعتبار
 العرض اي من حيث ان الجنس خارج عنه وعارض له لكون معنى الجنسية غير داخل في ماهية
 الكلّي واعتبار الذات غير اعتبار العرض فاعية الكلّي من الجنس باعتبار ذاته وكونه فردا له

وخصیة الکلیۃ باعتبار عروض معنی الجسئیة له فالاعیة والاختیة باعتبارین لا باعتبار واحد
 فی اصل الحمل ان مفهوم الکلی داخل فی مفهوم الجنس وجزء المفهوم فمصدق قولنا الجنس کلی نفس
 الجنس لان الکلی ذاتی له ومصدق الذاتیات لا ینکون النفس ذات الموضوع كما تقر فی موضع
 ومصدق الجنس علی الکلی بواسطة عروض معنی الجسئیة له فهو بالعرض لا بالذات لان مفهوم الجنس
 غیر داخل فی مفهوم الکلی فمصدق قولنا الکلی جنس لیس نفس ذاته بل ذاتة من حیث انه معرّف
 لخصیة الجسئیة لما تقر فی موضع ان مصداق العرضیات ذات الموضوع مع حیثیة زائدة علیه
 فیکون خصوص الکلی من الجنس باعتبار عروضه خصیة الجسئیة له لا باعتبار الذات فلهوم باعتبار
 الذات والخصوص باعتبار العرض واعتبار الذات غیر اعتبار العرض ویتفاوته الاعتبار
 بتفاوت الاحکام فلا یاس بکون الکلی اعم باعتبار واحد من باعتبار آخر وانما ملح اذا کان
 من جهة واحدة قال الاستاذ المحقق قدس سره فی شرحه ان الکلی كما یحمل علی الجنس بالنظر
 الی ذاته کما یحمل علیه بالنظر الی عروضه فان الکلی كما یعرض لنفسه لکونه من الکلیات المتکثرة
 النوع کما یعرض للکلیات الجنس الیفرع قطع النظر عن کونه جنسا لها فیکون العموم والخصوص
 من جهة العروض واما اشار الی هذا الاستاذ الاستاذ کمال الملک والدین فی تعقیقاته علی هذا
 الکتاب الیفرئال فیہ ومن ههنا ای من هذا الحمل تبین ای یظهر جواب ما قبل فی الاشکال
 وهو ان الکلی فرد لنفسه اذ یصح ان یترا الکلی کلّه فهو ای الکلی غیره ای غیر نفس الکلی لان فرد شیء
 بکون غیره وشیء یصح سلبه عما هو غیره فصح یصح سلب الکلی عن نفسه وسلب الشیء عن نفسه مع انه
 محصل ما قبل ان الکلی کلی لان معناه یصدق علیه وعلى غیره کالانسان مثلا فیکون فرد
 الکلی کثیره من افراده ولا شک ان فرد شیء بکون جنس منه فیکون غیره اذا لخص لغيره
 الا اعم فیکون الکلی متفردا للکلی ویصح سلب شیء عن غیره فصح سلب الکلی عن الکلی الیفر فیقال ان
 الکلی لیس کلی وهو سلب الشیء عن نفسه وسلب الشیء عن نفسه مع لان کل شیء یتبث نفسه بالضرورة
 وتبین جواب هذا الاشکال من اهل بیان صحة السلب واستحالة باعتبارین من حیث الفردیة مع
 قطع النظر عن الفردیة لا یصح السلب اصلا والا یلزم سلب الشیء عن نفسه فالسلب واستحالة
 باعتبارین فان الاول باعتبار عروض حصته له والثانی بالنظر الی ذاته ففعل القائل المعنی
 ملائمة الجسئین والنظر الی وحدة اللفظ نعم یلزم کون حقیقة الشیء مثل مفهوم الکلی عینا له ای ملک
 اشیء وخارجا عنه من ذلک اشیء فیه اشارة الی سوال وهو ان الجواب عن ايراد سلب

اشی عن نفسه وان ظهر ما سبق لكن يرد كون حقيقة الشيء عيناً له وخارجاً عنه لان مفهوم الشيء
نفسه فيكون عينه ولا نه فرد منه فيكون خارجاً عنه اذ الكلي كما يصدق على الانسان كما يصح
على الكلي الفريد كما ان الانسان ليس داخل في الكلي الكلي الذي هو فرد الفريد ليس بدخل
في مفهومه والا يلزم الدور لتوقف الشيء على ما هو داخل فيه فصار الكلي موقوفاً على فرد وكان
الفرد موقوفاً عليه وهذا هو الدور فلا يكون الا خارجاً فيلزم كون الشيء عيناً وخارجاً فهذا لا يرد
على نظم الایراد السابق واقتوى منه ظهور استحالة لكنه مدفوع بالجواب الذي اشار اليه بقوله
ولكن لما كان هذا اللزوم باعتبارين اي اعتبار المهيته والفردية فلا يلزم المحذور حاصله
كولين اشئ عيناً للشيء وخارجاً عنه وان كان اجتماع المتنافيين في شيء واحد ولكن لما كانا باعتبار
فلا محذور فيه فالعينية باعتبار المهيته والفردية باعتبار الفرد ولو كانا باعتبار واحد يلزم المحذور
التيه ومن ثم اي من اجل كون اختلاف الاحكام بتفاوت الاعتبار قيل لولا الاعتبار
اي معرفتها بطلت الحكمة اي بطلت معرفة احوال الموجودات لان معرفة احوال الموجودات
الحقيقية موقوفة على تلك المعرفة او المراد بطل علم الحكمة لان اكثر مسائلها مبني على معرفة
الا اعتبارات والناس من المباحث قيل ان كان اي الكلي موجوداً فهو اي الكلي شخص
معين لان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد فاذا تشخص فكيف مقولة اي محمولة على كثيرين لان
الشخص تنبع عن التكثير والا اي وان لم يكن موجوداً كيف يكون اے الكلي مقوماً اي خبر
محصلاً للجزئيات الموجودة كزيد وعمر وبكر وغيرهم تلخيصه ان الكلي لا ينج اما ان يكون موجوداً
او معدوماً فان كان الاول يلزم كون الكلي جزئياً لان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد فاذا كان
الكلي موجوداً صار تشخصاً للتيه والتشخص هو الجزئية فصار جزئياً فكيف يحل على كثيرين ان كان
الثاني لم يكن خبراً محصلاً للجزئيات الموجودة كزيد وعمر وبكر وغير ذلك لانها موجودات كيف
كيف يكون جزراً معدوماً لان انتفاء الجزر يستلزم انتفاء الكل ما تنبع كون الكلي موجوداً او
ومعدوماً ف يلزم الواسطة بين الوجود والعدم هي وحده اي حل هذا المبحث الخامس الكل
موجود معرض الشخص اي يعرضه الشخص لصيرته شخصاً به مسلم عندهم فالقول ان الواجب
تعالى موجود مع انه ليس معرض الشخص لان تشخصه عليه لا عارض له فكيف نسلم الكلية
قلت ان المراد ان كل كلی موجود يكون معرضاً للشخص بقبرية المقام والواجب تعالى ليس
بکلی وذلك اي كونه معرضاً للشخص دليل تقسيم اے تقسيم الكلي الى الجزئيات والاشترک

ای اشتراک فیہا فان المعروفیۃ لقیۃ خروج العارض عنہ فی اصل الحکم ان ہذا الکلیۃ وہی کل
موجود متشخص بمعنی معروض للتشخص مسلم لکن لانہ عدم مقولۃ علی کثیرین بل کونہ معروضاً یوید
المقولۃ لان العارض اذا کان خارجاً عن المعروف فالمعروض فی مرتبہ ذاتہ مع قطع النظر
عن العوارض یعنی مشترکاً بین اکثرین و محمولاً علیہا و مقسماً الیہا فاختار فی الحکم کون الکلیۃ
ولا یلزم الخدور الذی یرغمہ الباحث و دخول الشخص فی کل موجود ہم ہذا اشارۃ الی جواب
سوال مقدور ہوا ان الشخص یجوز ان یکون الشخص داخل فیہ ولا یکون عارضاً لیکون دلیل
التقسیم والاشترک فاشنع حملہ علی کثیرین فیلزم الخدور و ہو کون الکلی الموجود خبر یا تحریر
الجواب ان دخول الشخص فی کل مودم و لانہ دخولہ بل ہوا معدنی یتبرع من المہیۃ
بنفسہا فی مراتب الوجود والطبائع الکلیۃ یجوز ان یکون معروضۃ للوجود فی الخارج ادنی
الذہن ولا یکون الشخص جزئاً منہا والالم یکن کلیات لالتی اذا لم یدخل الشخص فی کل موجود لم
یبق الفرق بین الشخصین کرید و عمر لانہما الانسان فقط و الشخص لیس داخل فیہما لانا نقول ان
ارید عدم الفرق انہ لا یبقی الفرق بینہما بحسب الحقیقۃ والمہیۃ مسلم ولا الخدور فیہ فان افراد
النوع الواحد کلہا متفقۃ الحقیقۃ والماہیۃ لا فرق بینہما اصلاً بحسب المہیۃ وان ارید عدم الفرق
بینہما بوجہ من الوجود فہم فان الشخص وان لم یکن داخل فیہ لکن فی اللحاظ والعنوان مقبیر فیہ
وحسبہ الامتیاز بینہما فی الاشارة الحسیۃ و ہوا الفارق فافہم الثانی من الکلیات ان الشخص
النوع وجہ تاخیرہ عن الجنس و تقدیمہ علی الفصل ان ما ہو من احکام الفصل من کونہ مقوماً و مقسماً
موقوف علی النوع اذا ما تم تحویل بہ النوع لم یلزم تقویم و تقسیم فلذا قدمہ علیہ و التقسیم موقوف علی
الجنس و ہوا فی النوع المقول المحمول علی التفقۃ الحقائق فخرج بہ الجنس لانه محمول علی مختلفۃ
الحقائق فی جواب ما ہو فخرج بہ الفصل لانه مقول فی جواب شیء لانی جواب ما ہو والمراد
بالمقولۃ المقولۃ صراحۃ لا ضمناً فاندفع الایراد بمقولۃ الحيوان علی متفقۃ الحقائق الیہ فی
قولنا کرید و عمر و بکر و ہذا الفرس ما ہم لانه مقول بالذات علی المجموع و ہو مختلفۃ الحقائق و
وان کان مقولاً فی ضمہ علی متفقۃ الیہ کل حقیقۃ سوار کانت نوعیۃ او حسیۃ او فصلاً او خاصۃ
او عرضاً عاماً بالنسبۃ الی حصصہا الحاصلۃ بالاضافۃ الی ما اندرج تحتہا کحیوانیۃ الانسان
والناتیقۃ کرید و غیر ذلک من سائر الاقسام نوعیۃ عین حقیقۃ المحصل لانہا لیس حقائقاً
الانہ الحقیقۃ المضافۃ فالقلت ان المحصۃ عنہم ما یکون التقید فیہ داخل مضافت عبانہ

عن المطلق مع انتقید فکیف یکون تمام مبیته المطلق الذی لیس فیہ التقید اصلا فلا یکون النوع
لما قلت المراد بالخصه مبیها المطلق المعروف بالتقید لا ما هو المشهور لا یقرب انه تسامح لانا نقول
لا یاس بالتسامح اذ کان فی محل الکلام علی ظاهر معناه فساد او قبحا بالتسامح فی کلامهم
وقد یقال ای النوع علی المبیته لست الامر الکلی الحاصل فی العقل فخرج به الشخص لانه لا یصل فی افضل
و لا یحصل فیہ فهو علی وجه کلیته لا شخصیته المقول صفة للمبیته علیها ای علی هذه المبیته و علی غیرها
ای غیر تلك المبیته الجنس فی جواب ما هو قولنا ای حملا اولیا ای بلا واسطه امر احسن فخرج به
الصنف کارونی والرنجی فانه وان کان محولا علیه و علی غیره الجنس فی جواب ما هو لکن بالذات
بل بواسطه حملة علی الانسان وهو محمول علیه فلهذا حمل الجنس علیه ایضا فان قلت فطلق
المبیته علی ما یجاب به عن سوال ما هو فخرج لا حاجه الی قید الاولیة لا یراجع الصنف فانه لیس
بمبیته بهذا المعنی قلت للمبیته ثلث معان الاول ما یجاب به عن سوال ما هو والثانی ما هو
الشیء هو هو والثالث الامر الحاصل فی العقل والمقرظن ان معناه الحقیقی هو المعنی الثالث
و هو سائل للصنف فلا بد عنده من قید یخرج عن النوع والا اول ای المقول علی اکثره ملتفت
الحائز فی جواب ما هو الحقیقی ای لیس بالانواع الحقیقی لانه قدیم تحصیلہ وصار حقیقة نوعیة
تمام حقیقة افراد ولانه اذا اطلق النوع فی عرفهم فالمتبادر منه هو المقول علی اکثره المتقید
الحقیقی والبتادر علامته کونه حقیقی والثانی ای ما یل علیه و علی غیره الجنس فی جواب
ما هو الاضافی لیس بالانواع الاضافی لان نوعیه بالاضافه الی ما قومه کالجیوان فانه نوع بالذات
الان ما فوقه و هو الجنس الناسی واما بالاضافه ماتحته فهو جنس له فهذا المعنی مجازی للنوع ولم
یصرح به لغمہ لقوله الاول هو الحقیقی و بینهما ای بین النوع

قوله لا ما هو المشهور ولا ریب فی ثبوت النوع غیر اذ التقدير امر اعتباری عارض لحقیقة الکلیة و لیس بمحصل
و من هنا فیما اذا لیسیر بانضمام القید حقیقة کلیة محصنة حتی یکون نوعا بل یصیر بالضمam التقید حسبینا
و یؤیدہ ما قاله الشیخ فی الشفاران حیوان نسبة ای هذا الحيوان من حیث هو حیوان التحق به الاشارة
ولم تقیر فیہ النطق نسبة النوع الی الاشخاص لانه نسبة الجنس بل انما هو الجنس بالقیاس الی
اشخاص الحيوان من حیث انما صارت ناطقة و كذلك التعلق بالقیاس الی هذه النطق
غیر ما خور مع الحيوانیة والضمماک لهذا الضماک من غیر ان یعتبر النسانا و لا یبین لهذا لا یبین ان
حیث هو اربعین مشار الیه ۱۲ مولا خادم احمد رحمة

الحقیقۃ والاضافۃ عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فی الانسان ووجود الثاني بدون
الاول فی الحيوان ووجود الاول بدون الثاني فی الصورة الجسمیة کلیة علی طریق الشایعین
فانما نوع حقیقی بالنظر الی افرادها ولیست باضافی لعدم دخولها تحت الجنس فان قلت ان
الصورة الجسمیة هی الجوهر الخالی فی المادة ففی من افراد الجوهر داخله تحت فصار نوعا لها
ایضا فلم یکن مثالا للنوع الحقیقی فقط قلت هذه الصورة من الفصول وهی بسبب لا یخل
تحت الاجناس بالذات وانما حل الجوهر علیها بالعرض لا یغیر اذا كانت من الفصول
غیر النوع فكیف تكون من الانواع لانا نقول ان الفصول وان لم تكن انواعا بالنسبة الی الایام
المتی تقوم بها لكنها النوع بالنظر الی اشخاصها الحادثة فی مواد الجسمیة فافهم وقیل ایقال
لبعض بینهما ای بین النوع الحقیقی والاضافی عموم وخصوص مطلقا لا من وجه وهذا
ما علیه القدماء قال فی الحاشیة الاول هو الحق من وجه یعنی نظر الی مفهومها فی
الرای واما النظر الی حق فی الاطلاق فان کل حادث ولو ذاتی فهو مسبوق بمادة بالضرورة
الوجدانیة والجنس والمادة متحدان ذاتا علی ما عرفت ولا یرد نفس الملاحظة لانا نقول
بجبرداس کل وجه بل امرین بین ولخط من الجسمیة التی هی مادتها وجنسها ولا یرد لعقول
العشرة فانما لایتم کوینها انواعا محصلة بل مراتب عقلیة ومباد کلیة وان كانت موجودة
فمستطیة فی ترتیب آثار الفیض کتوسط الاجناس التوسطه واما النقطة فعلی تقدیر وجودها
فی الخارج فانما هی بسیطة خارجا واما دینها فمفهم کیف والبسطة مطلقا من صفات الله
تعالی قد برز نتیجته قوله الاول الخ ای العموم والخصوص من وجه هو الحق من وجه ای علیها
بعض الوجود وهو بالنظر الی مفهومها بحسب الظاهر فان الظاهر المفهوم یدل علی کون الجبرد
نوعا حقیقیة بالنسبة الی اشخاصه واما یندرج تحت جنس لیکون نوعا اضافیا واما النظر
الدقیق والتام الصادق یکم بانه لیس نوعا حقیقیة لا یندرج تحت جنس اصلا بل کل نوع
یندرج تحت جنس فلا توجد مادة افتراق النوع الحقیقی عن النوع الاضافی بالضرورة
الوجدانیة فان کل حادث ولو ذاتی یجیب الی سببه لعدم فی زمان سبق بالمادة ولا
یکسب فی مسبوقیة الحادث الزماني بالمادة فاذا کان الحادث بنوعیه مسبوقا بالمادة فلا
متحدان بالذات فصار مسبوقا بالجنس الیخر داخله تحت فلم یوجد نوع من الانواع لایکون
داخله تحت جنس فکل نوع لیکون داخله تحت فصار کل نوع حقیقی نوعا اضافیا ولا عکس

ونها هو المعلوم المطلق قوله ولا يرد النفس الناطقة الخ حاصل الايراد ان النفس الناطقة نوع
 وليست داخل تحت الجنس اصلا تجردا عن المادة فوجه النوع الحقيقي بدون الاضافي
 فبطل ما يقتضيه النظر الدقيق وهو الاطلاق ووجه عدم الورد وان النفس ليست مجردة من كونه
 حتى يكون غير داخل تحت جنس بل امر بين بين اي بين التجرد وعدمه يعني مجردة من وجهها
 من وجه آخر فلها خط من الجمعية التي هي مادتها وجنسها فصارت من هذه الجهة داخل تحت
 جنس فاندفع الايراد بها قوله ولا يرد العقول العشرة الخ حاصل الايراد ان العقول النوع ولا
 في تجردا عن المادة فلو كان لها جنس يلزم اقرارنا بالمادة لان المادة والجنس متوحدان
 فسلم ان العقل نوع لا جنس له فوجب النوع الحقيقي بدون الاضافي ووجه عدم الايراد ان لا
 كون العقول انواعا مخصصة كالانسان والفرس وغيرهما بل العقول مراتب عقلية بخلافها
 ومباديها وكلية للعالم سواء كانت تترتب آثارا لبعضها وان كانت موجودة لا محترمة واخاذا لبعض
 من الفاضل المطلق على الموجودات متوسطا للعقول فتوسطها في تترتب آثارا لبعضها فتوسطها
 المتوسط التي من المراتب العقلية قوله اما النقطة الخ هذا دفع لما قال لبعض المثالب للنوع الحقيقي
 فقط كالنقطة فانها بسيطة لا خبر لها فلو كان لها جنس يلزم تركيبها وهي نوع باعتبارها
 المخصوصة فالنقطة نوع حقيقي فقط لا اضافي فوجه الحقيقي بدون الاضافي في النقطة فصار للمعوم
 بينهما عموم من وجه حاصل الدفع ان لا يتم وجود النقطة بل لحظ موجود والنقطة منزهة عنه ولا وجود
 لها في الخارج وعلى تقدير وجودها في الخارج انما هي بسيطة في الخارج اي ليس لها خبر متعلق
 اصلا واما البساطة فهنا بحيث لا يكون لها جنس ممنوع كيف يكون النقطة بسيطة بحسب الخارج
 والذين معالان هذه البساطة مطلقة من خواص الله تعالى وليس غيره لبسطا كذا فافهم
 وانت تعلم ما فيه من ان هذه الكمية وهي كل حادث مسبوق بالمادة بل المسبوق بالمادة انها
 هو الحادث والزمان كما قالوا الا ان يكون هذا تحقيق المعروض ان كان مخالفا للحكما ويرد عليه
 بالسيولة الاولى فانها من الحوادث الذاتية مع انها ليس مسبوق بالمادة ودعوى الضرر
 في هذه المسألة في خير الخفاء لانها لو كانت ضرورية كيف يتعارعون فيها العقل فلا يسع الضرر
 في هذا المقام والنقص بانفسه اردلان الكلام في انه بل للنفس حسنة راعم ام لا ولا يثبت بكونها
 امر بين بين ان يثبت لها حسنة راعم لان اضافية جمعية الجسم ولا داخلية تحتها بخلاف الانسان
 بل من قبيل اضافية الجنس الفصل كاضافة الحيوان الى الناطق ولا كلام فيه ولا يفتح المقصود

والقول يكون العقول امور عقلية غير مسلم لانها امور موجودة في الخارج كما استدلوا عليه الا
 ينظر ان الامر اختار نذهب الصوفية لان نذهب الحكماء وهو كما ترمى والقول باختصاص البساطة
 بابتداء تعالى في خير الخفاء لانه ان اريد به انتفاء التركيب الخارجي والذهني عنه فليس من خواصه
 لان اصله وجنس الاجناس ايضا ملتقى عنهما التركيبان وان اريد به انتفاء الكثرة بانه لا كثره في
 الواجب تعالى اصلا فمسلم لكنه غير نافع لان الكلام في الاجزاء لا يتقرر ان الهيئة لمصلحة العقل
 التي لا اجزاء فيها اصلا ليست الا الواجب تعالى وغيره من الهيات وان كانت بسبب ذلك للنسب
 متصلة فافهم فانه دقيق وباتل حقيق قال الاستاذ لمحقق قدس سره في شرحه والحق ان النسبة
 بين الحقيقة والاضافي عموم من وجه واورد مثال تفارق الحقيقة عن الاضافي بالطباع التو
 حيدية فانها غير متصلة وصدق الجواهر عليها لا بالذات بل بالعرض لان الجواهر عرض
 عام لها كما تقر في موضعه قائل وهو اي النوع كالجنس في هذه الاقسام فانها تجري
 فيها اما مفرد فالنوع المفرد ما لا يكون فوقه نوع ولا تحت نوع بل يكون مندرجا تحت
 جنس فقط ومثاله العقل فانه مندرج تحت جوهر وهو جنس له وما تحت من العقول العشرة وهي
 اشخاص له والعقل نوع لهذه الاشخاص والجنس المفرد ما لا يكون فوقه جنس ولا تحت جنس بل
 يكون تحت النوع فقط ومثاله العقل ايضا على راي من قال بجنسية للعقول العشرة وكونها
 انواعا و مراتب وهو ضد المفرد والترتيب منحصر في الثالث اخص الكل اي اخص من
 كل الاجناس بحيث يكون مندرجا تحت كل جنس من الاجناس كالحیوان فانه مندرج
 تحت الجسم النامي والمطلق والجوهر و اخص من جميع هذه الاجناس واخص من كل الانواع
 بحيث يكون مندرجا تحت كل نوع من الانواع كالانسان فانه مندرج تحت الحيوان واما
 النامي والمطلق واخص من جميع هذه الانواع ومندرج تحتها السافل اى سمي هذه الاعم
 بالجنس السافل في الاجناس وبالنوع السافل في الانواع وهو مباين لجميع مراتب الاجناس
 فانه لا يكون الانواعا حقيقيا واعم لكل لى اعم من كل الاجناس كالجوهر فانه اعم من الجنس
 والمطلق والنامي والحيوان وليس فوقه جنس يكون اعم منه ومن كل الانواع كالجسم
 والمطلق فانه اعم من النامي والحيوان والانسان وليس فوقه نوع اعم منه تعالى اى سمي هذا
 الاعم بالجنس السافل في مراتب الاجناس وبالنوع السافل في مراتب الانواع وهذا الجنس
 السافل مباين لجميع مراتب الانواع فانه لا يكون فوقه جنس ليكون داخل في مرتبة من مراتب

الانواع والاخص من بعض الاعم من بعض في مرتبة الاجناس والانواع كما الجسم النامي
فانه اخص من المطلق واعم من الحيوان وكما الحيوان فانه اعم من الانسان واخص من الجسم النامي
المتوسط اى يسمى هذا الاخص الاعم بالجنس المتوسط في مراتب الاجناس والانواع المتوسط في
مراتب الانواع والمرتبة بينهما العموم والخصوص من وجه لوجود الجنس المتوسط والنوع المتوسط
في الجسم النامي وصدق الجنس المتوسط في الجسم المطلق دون النوع المتوسط اذ ليس هو
نوع ووجود النوع المتوسط في الحيوان دون الجنس المتوسط اذ ليس تحت جنس من النسب بين
باقى الاقسام تعلم با دنى تامل وذكورة في بعض اشروح فان شئت فارجع اليه ولان
الجنسية اى كون الشئ جنسا باعتبار العموم اى كونه عامما هو جنس له والنوعية اى كون
الشئ نوعا باعتبار الخصوص اى كونه خاصا عما هو نوع له سمي النوع السافل بنوع النوع
والجنس العالى جنس الاجناس هذا جواب سوال مقدر تحريم السؤال انه ما وجه تسمية النوع
السافل في مراتب الانواع بنوع الانواع مع انه يحسب الظاهر تقييد العلوكما في الجنس
والجواب ان الجنسية باعتبار العموم فما يكون اعم من الكل يسمى جنس الاجناس لوجوده
صنفه الجنسية فيه لويس هو الا الجنس العالى فيسمى به والنوعية باعتبار الخصوص فما يكون
فيه الخصوصية اكثر لوجوده فيه صنفه النوعية على الكمال فاللائق به ان يسمى بنوع الانواع وليس
هو الا الانواع السافل لانه اخص من الكل فيسمى به الثالث من التكميلات الجنس السافل وهو
المقول اى المحمول في جواب اى شئ هو في جوهره لعين اذ سئل عن شئ بانه اى شئ هذا
الشئ في ذاته فما وقع في جوابه يسمى فصلا فبقيد الاول يخرج النوع والجنس لانها لا يفتا
لان في جواب اى شئ بل هما مقولان في جواب ما هو كما عرفت والعرض العام الغير
خرج به لانه لا يفر في الجواب اصلا ولقبوله في جوهره يخرج الناحية لانه لا يفر في جوهره بل
عرضه لا يفر في الشئ اما الطالب التميز عن

قوله وذكورة في بعض الشرح لعل المراد بـشرح جدي قدوة العارفين زبدة الكاملين المولوى احمد عبد الحق قدس
سره حيث ذكر فيه والسياسة بين كل واحد من النوع العالى والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم من جوانب
الجنس السافل والنوع العالى للتصادقهما في اللون الذى يحسب الكيف فانه ليس تحت جنس بل انواع وفوقه جنس وهو الكيف و
وصدق احد بهما دون الاخر في الحجم والحيوان اما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلتصادقهما في الحيوان افرقتهما في اللون والجسم
النامي واما بين الجنس المتوسط والنوع العالى فلتصادقهما في الجسم وتفرقهما في الجسم النامي واما بين الجنس المتوسط

والنوع المتوسط فلتصادقهما في الجسم الثاني وتلحقهما في الجسم والحيوان وهكذا قيل ١٢ مولانا خادما احمد بن محمد
جميع الافكار فيلزم ان يكون الحساس فصلا للانسان لانه لا يميزه عن الفرس وغيره من المشار
في الحيوانية واما طالب التمييز في الجملة فالجنس كالحيو ان مثلا اليزيميز الانسان في الجملة
عن المشاركات الجسمانية فيصح وقوعه في جواب امي شئ الطرف دخل في الفصل فلا يقب
هذا الفصل ما لنا لانا فقول امي شئ طالب التمييز الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو وارباب
المعقول اصطلاحا على ذلك فالحيوان والانسان مميزا لكنه مقول في جواب ما هو فلا يدخل
في الفصل فالقاسم ان العرض العام ليس مقولا في جواب ما هو ويميزه في الجملة فقلت
الفصل ما يكون مقولا في جواب امي شئ ولا يكون مقولا في جواب ما هو فالعرض العام
ليس كك على ان الاصطلاح وقع على ان الفصل لا يكون بعرض عام فافهم واما بشر
له امي شئ الذي لا يكون داخل تحت جنس ذاتي له كالوجود فانه ليس له جنس يكون
جزء له والا يلزم المحذور الفصل له امي لا يكون له فصل الا لان الفصل ما يميز شئ عن
مشاركاته الجسمانية فاذا لم يكن له جنس لا يكون شئ مشارك فيه فلا يكون له فصل الا
بميزه عنه فالقاسم ان ما يعبر به الوجود يكون جنسا له قلت لا يلزم من التركيب العنواني
في ذاته فالوجود في ذاته بسيط لا خبر له اصلا قال في الحاشية الوجود لا جنس له والا
فاما ان يصنف بالوجود فيكون اكل صفة للجزء لكن لا يكون ذلك الجزء صفة لنفسه بل
يكون صفة لساير الاحياء فلا يكون العارض بتمامه عارضا وبالعدم فيلزم اجتماع
المتقيضين واورد عليه امور منها ما في الحاشية القديمة انه ان اراد انه يجب ان يكون
العارض باسرها عارضا لمعرض ذلك العارض فليقتض بالكثره فانها عارضة للمجموع
مع ان الواحدة التي هي سبب سببها ليست عارضة له بتمامه بل بخبره وان اراد انه يجب
ان يكون احدها العارض عارضا اما للمعرض او لجزءه فلا حد ان يلزم كون الوجود عارضا
لجزءه وجزءه لجزءه وجزءه لجزءه فمائل فيه فانه في مجال التفكير انتهى حاصله ان الوجود لو كان
له جزء فاما ان يكون هذا الجنس متصفا بالوجود ويكون موجودا فيلزم كون اكل صفة للجزء لان الوجود
هو اكل وجزءه اذا كان متصفا به صار صفة له واكل مشتق على جميع اجزائه فقي الوجود ويكون هذا
الجزء الموصوف به الا اذا كان الوجود مشتقا على تلك الجزء صفة له يكون هذا الجزء الاخر صفة
لنفسه والشئ لا يكون صفة لنفسه فهذا الجزء الاخر لا يكون صفة لنفسه بل يكون الوجود صفة

لما احسن اركان الوجود بتمامه انما يتحقق احسن اركان عارضا مع انه عرض
 عروضا فيلزم خلاف المشروط وان كان حيز الوجود متصفا بالعدم انما يكون معدوما
 وعدم الحيز فيلزم عدم الممكن فيلزم عدم الوجود فيجتمع الوجود والعدم وهو اجتماع
 المتضادين وتحريرا او رد عليه صاحب الحاشية ان رتبة انه ان اريد يكون العارض بتمامه
 عارضا انه يجب ان يكون جميع احسن اركان الوجود عارضا للمعروض ذلك ان العارض متقوض
 بالكثرة فانما عارضا للمجموع وليقال له انه كثر مع ان الواحدة التي هي حيز الكثرة ليست
 عارضا للمجموع بتمامه لانه ليس بواحد بل هذه الوحدة عارضة لجزء المجموع فنعلم انه لا يجب
 كون جميع احسن اركان العارض عارضا للمعروض وان اريد يكون العارض بتمامه عارضا
 انه يجب ان يكون احسن اركان العارض عارضا للمعروض نفسه او لجزء فلا حدان يلزم في
 الوجود كونه عارضا لجزءه وجزء الوجود يكون عارضا لجزءه وجزءه يكون عارضا لجزءه
 لجزءه فلا يلزم عروض الشيء لنفسه سلم تيم الدليل على بساطة الوجود قوله فماتل الخ لسلالة
 الى ما اجيب عنه بان الاحسن اركان العقلية والخارجية مثلا لان فلو كان الوجود مركبا
 واحسن اركانه تكون موجودة متميزة ولا بد من انتهاءها لبطالان غير المتناهي فلا بد من حيز
 واحد لغيره لوجوده فاما ان يعرض له بالكلية فيلزم عروض الشيء لنفسه او ببعضه فلا يكون
 العارض بتمامه عارضا وانت خبير بان يندفع الاربعة بعد الجواب عن التامنين بالانذار
 واما غيرهم فالاربعة عليهم بحاله وقد يجاب عن اصل الدليل باختبار الشيء الثاني وهو ان
 احسن اركان الوجود ليست متصفا به كما ان احسن اركان الوجود ليست بدار وتحصل من اجتماع اركان
 ولا يلزم اجتماع المتضادين لانا نقول يكون الوجود موجودا بل هو من المعقولات الثانية
 وقد يجاب باختبار الشئ الاول ولا يلزم المعروض المستحيل فان العارضا لا اعتبار في كونه
 والحق ان الوجود بالمعنى المصدري الذي يعبر عنه بالفارسية بمعنى بسيط لانه انتراع غير
 متماثل فلا يكون له نفس وفصل واما الوجود بمعنى ما به الوجودية فبساطته في غير المتناهي
 فافهم فان من فصل الشيء عن مشاركه في الجنس القريب كالحیوان مثلا فمقرب اى قسمة
 به فصله قريبا كالناطق فانه منير الانسان عن مشاركه في جنس القريب وهو الحيوان
 او البعيد اى من غير مشاركه في الجنس البعيد كالبسم النامي فبعيد اى فمذا الفصل يسمى فضلا بعيدا
 كالحساس مثلا انسان فانه يميزه عن مشاركه في الجنس النامي لا عن مشاركه في الحيوان

ووجه التسمية ظاهر للقرب في الاول والبعيد في الثاني له اى لفصل النسبة في النوع بالانقسام
 اى دخوله في قوامه وحقيقته فيسمى لفصل بهذا الوجه مقوم للنوع كالناطق بالنسبة الى الانسان
 فانه داخل في قوامه وجزء لحقيقته لان حقيقته هو الحيوان الناطق ولا شك ان الناطق جزء
 منه كل مقوم داخل في القوام للعالي اى للنوع العالي مقوم داخل في القوام للنوع السافل
 فان العالي داخل في قوام السافل وما هو داخل في قوامه يكون داخل في قوام السافل
 ايضا لان جزء الجزء كالحساس فانه مقوم للحيوان فيكون مقوما للانسان ايضا لان الحيوان
 جزء للانسان فما كان جزءه يكون جزءا له ايضا والمراد بالعالي الفوقاني لا ما يكون فوق
 جميع الانواع ثم يندرج فيه المتوسطات ايضا ولا عكس اى ليس كل مقوم للسافل مقوما
 للعالي لان السافل ليس داخل في العالي ليكون ما هو داخل فيه داخل في العالي
 كالناطق فانه مقوم للانسان لدخوله في قوامه وليس مقوما للحيوان لخروجه عنه فان قلت
 ان كل مقوم للعالي مقوم للسافل قضية موجبة كلية وعكسها لا يكون الا جزئية فعكس
 هذه القضية ان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو صادق لان مقوم العالي ايضا
 من بعض مقومات السافل فكيف يصح قوله ولا عكس قلت المراد بالعكس ههنا معناه
 اللغوي لا الاصطلاحي او المراد بالعكس الكلي والنسبة الى الجنس بالتقسيم اى يكون لفصل
 بحيث اذا انقسم اليه يجعله قسمين لا مقوما لخروجه عنه فيسمى لفصل بهذا الاعتبار مقوما كالناطق
 بالنسبة الى الحيوان فانه يحصل بانقسامه اليه قسم او بانقسامه اليه قسمين وجودا قسم وعدا قسم
 آخر فصار مقوما للحيوان الى القسمين كل قسم للسافل اى كل فصل مقسم للجنس السافل ويجعله
 قسمين فهو مقسم للعالي اى للجنس العالي ويجعله قسمين ايضا كالناطق فانه بانقسامه الى
 الحيوان وجودا وعدا يجعله قسمين كذلك بانقسامه الى القسم النامي ايضا يجعله قسمين الناطق
 وغير الناطق فان السافل قسم للعالي فقسمهم يكون قسما ولا عكس كليا بمعنى الذي مر ذكره
 وهو انه ليس كل مقسم للعالي مقسما للسافل لان العالي ليس قسما للسافل ليكون قسميه قسما له
 كالحساس فانه مقسم للناس وليس مقسم للحيوان بل مقوم له قال الحكماء الجنس اعم
 من العقل يصلح ان يكون انواعا كثيرة وهو عين كل واحد منها في الوجود وليس هو
 متحصلا مطابقا لما بهية النوع منها بما هما بل منزلة بين ابيكون هذه الحقيقة وتكون
 بين اشياء كثيرة لا يحصل اى الجنس الا بالافضل بانه اذا انقسم اليه صار متعينا ومتحصلا صالحة

ان جنس وان كان باعتبار مية وتعلقه متحصل لانه قد يعقل معنى يجوز ان يكون هذا المعنى بنفسه
اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود ولكنه منهم باعتبار انهم شي لا يكون ذلك
مبينة متحصلة بمنزلة عما يشترك وهذا انما يحصل بانضمام الفصل اليه فانه يتم حقيقة ذلك الشيء
تردده بين اشياء كثيرة فهو اي الفصل علة له اي للجنس اي يحصله في العقل ويحصله مطابقا لتمام
مبينة النوع وينزل ابهامه وتعيينه النوع واحد من تلك الانواع التي كان صالحا لكل واحد منها
فالفصل علة يتحصل للجنس وتعيينه في الذهن لاجلته فارجية لوجود الجنس اذ ليس للجنس وجود مطلقا
لوجود الفصل في الخارج حتى يكون بينهما معلولية وعالية وليس الفصل اذ هو علة لوجود الجنس في الذهن
والا لم يعقل للجنس بدون الفصل من الفصول فالفصل علة لتحصيلا للمعنى للجنس وتكميلا لوجوده
عينا كان اذ هو هذا النوع المرام على ما يقتضيه ظاهر الكلام قال الاستاذ في تحقيق علية
للجنس باعتبارين الاول بمعنى انه يرفع ابهامه ويحصله نوعا معينيا ولا يكون الغرض متعلقا
في هذا المقام ولا يتفرع عليه الفروع الالائية كما لا يخفى والثاني علية للجنس بحسب الوجود في
الخارج باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل اعني في مرتبة كونها بشرط الاشياء كما مبينة
بعض الاجابة من المتأخرين وهو الحق عندي انتهى كلامه وبين هذا على وجه التحقيق فان ثبتت
فارج لشرح فلا يكون فصل للجنس جنسا للفصل وهذا بيان اول فرع من الفروع الخمسة
التي يتفرع على علية الفصل للجنس حاصلة انه اذا كان الفصل علة للجنس فلا يجوز كون فصل
الجنس جنسا للفصل بحيث يكون مشتركا بين النوع الذي يدخل تحت هذا الجنس الذي هذا
الفصل فصل له وبين النوع الاخر ليس يدخل تحت هذا الجنس ويكون هذا الجنس فضلا بالنبذة
لأن ذلك النوع كما نرى لبعض في الناطق بانه مشترك بين الانسان والملك فهو جنس
للا انسان لا مشتركا بينهما وبين غيره والحيوان فصل لتمييزه عن الملك كما ان الحيوان جنس له
لا مشتركا به وبينه وبين الفرس في الناطق فصل

قوله وبين على وجه التحقيق يعني قال حسن التحقيق افضل الموقنين استاذ استاذي مولانا محمد حسن في بشرته
وبانه على وجه التحقيق الثالث عندي ولا يخالف مرادهم ان الفصل في مرتبة بشرط الاشياء هو الصورة
والجنس في تلك المرتبة هو المادة والاوّل بحسب وجود طبيعته مقوم للثاني بحسب تلك المرتبة وباعتبار وجود
فردنا والفردية الشخصية الخاصة فلو كان الصورة جنسا للفصل الذي هو المادة على تقدير الغرض يلزم الدور في
اختلاج وجود الصورة في مرتبة الطبيعة بل في جميع المراتب لانه وجود طبيعته المادة ومكرم الدور ظاهر اموكوا خادم

يتميزه عنه ويجوز عند ذلك البعض ان يكون لهية واحدة حيزان يكون كل واحد منهما جنسا وفضلا
كما عرفت ووجه ما قال المصنف من عدم الجواز انه اذا كان لفصل علة للجنس فلو كان فصل للجنس جنسا
لفصل لكان معلولا فيلزم كون شئ الواحد معلولا وعلة ويزاد ورمح وليس بهنا جنسا
متماثلتان للاملا يلزم الدور بل خشيته اسهام للجنس وحيثية تحصيل لفصل من حيث انها اخذ
الاشطر شئ حيثية واحدة والجواب عن الناطق بان الناطق بمعنى الجوهري الذي له انطق
ادراك العقول لا فصل ليس مشتركا بين الانسان والملك لان مصداق هذا المعنى عين
الصورة النوعية للانسان وهو مخالف للهيئة النوعية للملك وليس فصلا له اذ الفصل متوحد مع
الصورة والفرق بينهما انما هو بالا اعتبارا والصورة لا يكون الا في ماله مادة والملك
ليس كذلك فلا يكون فصلا له فهذا الجواب مبني على استحاد الجزر الذهني والخارجي كما قال
السيد الزاهد في حاشية على شرح المواقف ومعنى ماله قوة الادراك والجان مشترك
بينهما لكن هذا المفهوم ليس فصلا للانسان بل هو اثر من آثار فصله فافهم قال بعض الشارحين
ليس المراد لفصل للجنس فصلا جردا للجنس فالجواب انه لا يكون لفصل المقوم للجنس كالحساس
جنسا للفصل كالناطق لانه لم يقل بهذا القاعدة احدى فلا حاجة الى المراد بخلاف ما سبق ولا
يكون شئ واحد فصلان قريبان هذا فرع ثان من الفروع الخمسة المتفرعة على عقيد
للجنس حاصله انه اذا كان لفصل علة للجنس فلا يكون شئ واحد فصلان قريبان في مرتبة
واحدة والا جتمع على المحلول الواحد علتان مستقلتان وهو محتمل لان الفصل بانضمامه الى
الجنس تصير شئ المركب منها هيئة نوعية متحصلة فان كان الواحد منها كافيا في تحصيل الجنس
فقد تمت به الهيئة فصار نوعا بلا مرتبة لا يحتاج الى الفصل الاخر ويصير لغوا خارجا عنه لا يتعلق
له والا يلزم استغفار الذات عن الذاتيات وان لم يكن الواحد منها كافيا بالضم اليه
الاخر فمحصرا مجموعهما فضلا وهو واحد لا متعدد وهو المظهر ويجوز تعدد الفصل البعيد
كل من الفصول المتعددة علة للجنس الذي في مرتبة كالناطق للحيوان والحساس للجم
الناس والنباتي للجم مطلقا وقابل العباد للجوهري فالتقت ان الحساس والمتحرك بالاراء
فصلان قريبان للحيوان قلت ليسا فضلين بل كل منهما اثر لفصله وربما يكون لفصل الحقيقة
شيا لا يدل على ذاته الا بعرض ذاتي فليشتق له الاسم من ذلك العرض كالناطق المشتق
من النطق الدال على فصل الانسان فان وجد له عرضان شبه تقدم احدهما على الآخر

فقد استيقظ له عن كلاً واحداً منها اسم صحيح ربما يظن ان المعنوم من الاسمين انهما فصلان متفان
 لتغاير مفهومهما والحساس والمتحرك بالارادة في هذا الموضوع من هذا القبيل فان مبدأ الفصل
 الحقيقي هو نفس الحمية التي هي معروفة بحس الحركة فاشتق له الاسم منها ولا يقوم اى لفصل القريب
 الانواعا واحداً هذا فرع ثالث من الفروع الخمسة بانه ان الفصل لا يقوم الانواعا واحداً لانه
 ان قوم نوعين فيلزم ان يكون للبسيط الذي هو الفصل اثران ولما كان هذا الدليل موقوفاً
 على اثبات بساطة الفصل فالاولى ان يقر يلزم ان يتخلف عنه معلوله لان جنس كل من النوعين
 لا يوجد في الآخر لانه ان قوم للنوعين من جنس واحد يلزم خلاف المفروض لان النوعين
 يكون نوعاً واحداً اذا اختلف الذات باختلاف الانيات واشتاد بها اتحادها فاذا كان اثر
 القريب والفصل القريب للنوعين واحداً فهم متحدان بالذات مع انه فرض انهما مختلفان
 فاذا كان جنسان للنوعين ومعلولهما فصل فاذا قوم احدهما لا يوجد الآخر ما لم يضم اليه
 جنسية يوجد هذا الفصل الذي هو علمه للجنس الآخر فيوجد الفصل بدون الجنس الذي هو معلول
 فتختلف المعلول وهو الجنس عن علمه وهو الفصل وهذا باطل وما يستلزمه وهو التقدم للنوعين
 يكون الغير باطل فلا يقوم الانواعا واحداً وهو المطلوب ولا يقال ان اى لفصل الاجنسا واحداً
 في مرتبة واحدة هذا بيان الفرع الرابع من الفروع الخمسة تحريره انه اذا كان الفصل علمه للجنس فلا
 يقال ان الاجنسا واحداً لانه لو قارن جنسين ويكون علمه لهما يقوم نوعين في مرتبة واحدة
 لاستحالة ان يكون النوع واحد جنسان في مرتبة واحدة فيلزم حتمت المعلول عن علمه لانه
 اياه ولا يخفى عليك ان هذا التفرع والتفرع السابق مشتركان في الدليل فاثبات احدهما
 بعينه اثبات الآخر فالحاجة الى ابراده علا حدة فالاولى ان يستدل عليه كما قال الائمة
 المحقق في سره ان الفصل كالعلة التامة للجنس في عدم تغاير قواعده المعلول فاذا وجد الفصل
 القريب فلا بد من وجود الجنس الذي يقوم به فلا بد من وجود جنسين قريبين له في الهيئة الواحدة
 فيوجد الهيئة واحدة جنسان قريبان مثلاً بل يوجد جنسان لهما في مرتبة واحدة قريبة كانت او
 بعيدة وهذا خلاف تقريرنا تم وكل من هذا الفروع لا يخفى عن ضعف والتفصيل في شرح المواضع
 ان شئت فارجع اليه والفرع الخامس بنى بقوله فضل الجوهري جوهراً حاصلاً ان الفصل حاصلاً
 ان الفصل اذا كان علمه للجنس فضل الجوهري يكون جوهراً لان الجوهري لا يوجد في موضوع اعني
 المحل المستغنى عن الحال والجنس محل للفصل بسبب بعض الملاحظات العقلية والفصل حال اذا كان

الحال عامة لمحل صار لمحل محتاجا اليه فصار مادة لا موضوعا مضدق لتعريف الجوهر انه لم يوجد
 في موضوع فصار جوهر او قد يقر بان الفصل علة تقدم على الجبس فلو كان عرضا يكون حاله
 والحال تياض عن محل فيلزم تاخره عنه بهذا التقيد الجبري في فصول الاعراض لانا نقول
 الضابط المذكورة انما هي في فصول الجواهر وبرهن عليها في مجتبه الهيولى والصورة و
 في فصول الاعراض فلم يبرهن عليها والاو في الاستدلال عليه ما قيل ان لم يكن
 الجوهر جوهر او يكون عرضا بلزم ان يكون المعول وهو الجوهر اقوى من العلة وهو الفصل العن
 العرض مبهم محتاج في تحصيله الى الغير فكيف يكون مقوما فان قلت ان كان فصل الجوهر جوهر
 يكون الجوهر جنسا له وكلنا له حسن لا بد له من فصل فيلزم ان يكون للفصل فصل وهو الفصل
 فيكون له فصل ايضا وهكذا الى غير النهاية فيتناسل وهو محال قلت ليس كلما يصدق عليه
 الجوهر يكون جنسا له بل انما هو جنس للماهية المتماثلة المركبة منه وكذا اساس المقولات جنس
 لما تحتها من المركبات واما الماهيات البسيطة فصدقها عليها انما هو بالعرض وليست جنسا
 يحتاج الى الفصول المميزة عنها خلافا لاشراقية فانهم يجوزون كون فصول الجواهر عرضا
 وتيسكون بان السبر مركبا من قطعات انخشب والهيئة الواحدانية ولا شك ان السبر جوهر
 والهيئة التي يميزها عن غيره عرض واجيب عن جانب المشايخ ان السبر عبارة عن قطع
 المعروضة للهيئة الواحدانية ودخولها فيه ممنوع ولا يجوز تركيب حقيقة واحدة نوعية غير اعتبار
 من جوهر وعرض لانها متباينان غاية التباين فكيف يتركب منهما حقيقة واحدة لها وحدة
 حقيقة نعم يجوز في المركبات الصناعية التي لها وحدة اعتبارية لمجرد الاعتبار والصناعة
 فان قلت ليس في تصريحاتهم جواز التركيب بالجواهر والعرض فيما يعلم خلافا فقم مع المشايخ
 قلت انهم قالوا الصورة النوعية للجواهر اعراض وقد سبق ان الصورة تكون فصولا
 فيلزم لهم القول بعرضية الفصل والتركيب من الجوهر والعرض وانت تعلم ان الجوهرين
 مستقلان بالذات ليس احدهما محتاجا الى الآخر كاحتياج العرض والافتقار التام
 يكون في العرض فالعرض او لم يحصل به هيئة وحدانية الا ان يدعى ان الوجود
 يحكم بطلان التركيب منهما للتباين المتقوتين بالذات فافهم قال في الحاشية قال الشيخ
 في الماهيات الشفاه ان من لمح ان يتحد الجوهران فكيف يكون الجبس لفصل جوهرين مع
 اتحادهما قلت ليس بهما جوهران متعددان ثم اتحد ابل جوهر واحد هو جوهر الجبس

والفصل كما قال الشيخ في تحديد الانسان بالحيوان الناطق انه يفهم منه شئ واحد بعينه الحيوان
الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق نعم لو فرض وجودهما منفردين كانا موجودين بوجودين
متغايرين بخلاف العرض والمعرض فانها لا قابلية لها بذاتها للوجود والافراد او ان كانتا متحدة
مع المعرض والحل وهذا هو الفرق فاحفظه لما لم تجده من غيرنا انتهى توضيحه ان الجواهر
لو فرض كونها موجودين على الافراد يكون وجود واحد هما متغايرا للآخر بخلاف العرض فانه
ليس له وجود متغاير عن المحل واما الجواهر ان اللذان يشرك بينهما جوهريا ليسا متعديين بل
استحاديهما في الوجود قيام وجود واحد منهما في الآخر بل جوهريا واحد موجود بوجودين كالتشابه
فانه واحد موجود بوجود واحد الجنس الذي هو الحيوان وذلك الحيوان هو بعينه الناطق فليفسر
معنى الانسان الحيوان دخل فيه الناطق ولا تعدد في الخارج بان يكون الحيوان موجود
في الخارج وينضم اليه موجود آخر هو الناطق فيحصل منهما مية الانسان والالم يتصور حل
لبعض على البعض بالمواطاة وبهنا اى في مقام الفصل شك من جهين الاول اى الوجود
الاول ما ورد الشيخ في كتاب الشفاء وهو اى الشك ان كل فصل معنى من المعاني يقصد
من شئ ويفهم منه فاما ان يكون الفصل اعم للمحمولات اى اعم من جميع ما يحل على شئ او يكون فرع
تحت اى تحت اعم للمحمولات والاول اى كونه اعم للمحمولات فانه لو كان اعم للمحمولات يلزم ان يكون
مقوله من المقولات لانها اعم للمحمولات وليس الفصل لك فيكون واقعا تحت الاعم واذا كان
واقعا تحت الاعم فهو اى الفصل منفصل اى منفرد ومميز عن المشاركات لفصل بغيره عنها
ونخص به فاذن اى اذا كان الفصل عن المشاركات لفصل يلزم ان يكون لكل فصل
فصل يتسلسل ويذهب الى غير النهاية حاصل الشك ان الفصل معنى من المعاني وكل معنى
لا يخرج عن كونه اعم او دخلا تحت الفصل ايضا ان يكون اعم للمحمولات بحيث يحل على شئ ولا يكمل
عليه شئ اصلا او خص واقعا تحت الاعم والاول مح لان اعم للمحمولات هو المقولات واما
حكما والفصل ليس لك كما لا يخفى فلا بد ان يكون واقعا تحت الاعم فيكون فردا منه وذلك
الاعم يكون ذاتيا له اذ كل مقوله ذاتي لما تحتها فلا بد له من اخر يفصل به عما يشترك في تلك
المقولة ونخص به وهو ليس الفصل فيلزم ان يكون للفصل فصل وهكذا الى غير النهاية
وهو مح وحله اى حل هذا الشك وبيان الغلط فيه وهو انما لا اعم الفصل كل مفهوم سوار
ما هو داخل تحت ذاتي له او بالفصل الذي يفصل بالمفهوم عن مشاركات وانما يجب للفصل

لو كان ذلك العام الذي هذا المفهوم داخل تحته مقبولا داخل في قوامه وذاتيا له بالتحصيل هذا
 الجواب اننا لانعم ان المفصل اذا كان داخل تحته الاعم لا بد ان يفصل عن المشاركات لفصل
 لان انفصال كل مفهوم عن المشاركات بفصل ليس بضروري وانما يجب الانفصال بالمفصل
 اذا كان ذلك العام ذاتيا للمفصل والمفصل داخل تحته واذا كان المفصل بسيطا لا جزء فلا يكون
 الاعم منه ذاتيا له فلا يجب انفصاله عن المشاركات بالمفصل فلا يلزم ان يكون كل مفصل مفصل ولا
 يلزم ان لا يفرق لان الاجناس منحصرة في العشرة على ما هو المشهور وكل ممكن مندرج تحت
 واحد منها وهي ذاتيات لما تحتهما فاذا اندرج فصل تحت واحد منها تكون ذاتيا له وبخارج
 الى فصل فيلزم المحذور لاننا نقول ان المقولات ليست ذاتيات لكل ما يندرج تحته وانما هي
 ذاتيات لما هيئات المتصلة المركبة منها واما الهيئات البسيطة فليست ذاتيات لها وصدق
 عليها انما هو بالعرض والالتم ثبت بسيط في نفس الامر وهو خلاف الواقع والثاني من
 الوجهين ما نسخ اى ظهر لي وهو اى الشك الذي نسخ للمعانى الكلية كما يصدق على فرد
 واحد من افراد اى افراد الكلية يصدق على كثير من افراد اى افراد الكلية يصدق
 واحد لا فرق بين صدقه على الواحد من افراد اى افراد اى افراد اى افراد اى افراد اى افراد
 والفرس حيوان لان الحيوان كما يصدق على الانسان وحده والفرس وحده كك
 يصدق على مجموعهما ايضا للتساوي الصائتين فله اى المجموع فصلان قريبان وهما الحق
 والصالح حاصلان الكلية كما يصدق على فرد واحد من افراد اى افراد اى افراد اى افراد
 منها بلاتفاوت لان واحدا واحدا على الافراد كما هو فرد من افراد اى افراد اى افراد اى افراد
 من حيث الكثرة اى فرد من افراد اى افراد اى افراد اى افراد اى افراد اى افراد اى افراد
 على الافراد كما هو حيوان كذلك مجموعهما ايضا حيوان لصدقه عليهما بلاتفاوت فلا بد بهذا المجموع
 فصل بغيره كما كان لكل واحد من الانسان والفرس فصل بغير واحد بهما عن الاشارة فصل للمجموع
 هو الناطق والصالح لا شك انهما انما

قوله ولا فرق الخ قال الحق الدواني في الحوائشي القديمة كل مفهوم كما يصدق على الواحد من افراد اى افراد اى افراد
 على الكثير منها كالانسان مثلا يصدق على كل واحد من اريد وعمر و بكر وعلى جميعهم دكاوا احد يصدق على كل واحد
 وعلى الجميع البتة الا انه يصدق على الواحد مع قيد الوحدة وعلى جميعهم مع قيد الكثرة اعني انه يصدق على الواحد انه
 انسان واحد واحد واحد على الجميع انما ناسل واحدا اعني انه انسان كثير واحد واحد على السوار السوار السوار

فيلزم ان يكون لهية واحدة وهي المجموع فطلان قريبان هفت لا يقر في ابطال المقدمة
 الممهدة انه يلزم على تقدير تمامها صدق العلة على المعلول المركب منها لانه اى المعلول مجموع
 العلة المادية والصورية وهو اى صدق العلة على المعلول محم والا يلزم احتياج اشئ الى
 نفسه حاصل الا بطلان ان المقدمة الممهدة وهي ان الصدق الكلى على فرد واحد وعلى
 كثيرين سوار باطل لانه لو لم يطل وتمت يلزم صدق العلة على المعلول لان المعلول مركب
 من بعينين اى المادية والصورية وصدق العلة كما هو على احد هما كذلك على مجموعهما
 ايضا فيصدق على المجموع المركب من المادة والصورة انه علة مع انه معلول فاذا صدق
 عليه العلة يلزم كونه المعلول علة وهو محم لان المعلول محتاج الى العلة والعلية محتاج اليها
 فاذا كان احد لهما عين الاخرى يلزم كونه اشئ محتاجا الى نفسه قال في الحاشية هذا
 ابطال للمقدمة الممهدة بنار على تجوز الغضب او جعل البدئية بمنزلة الدليل انتهى قوله هذا
 باطل دفع توهم عسى ان يتوهم ان هذا لا يرد وليس على ادب علم المناظرة لان داتيه ان المدعى
 اذا ادعى شيئا لمخضم ان يمنع ويطلب عليه الدليل واذا استدل على دعواه واثبت به دليل
 ان يعارضه بدليل آخر على خلاف ما ادعاه واما اذا ادعى المدعى شيئا ولم يستدل عليه
 فالحكم اذا نفاه واستدل على اطلاله من عند نفسه فترك منصبه وهو المنع وطلب الدليل عند
 واخذ منصب الغير وهو المعارض المستدل فصار غضب المنصب وهو غير مسموع كما قال
 في الشريعة وغيرهما وان نفى المدلول مع اقامته السائل الدليل على نفيه قبل اقامته الدليل
 الدليل عليه غضب ثم غضب ليس بمسموع عند المحققين واذا علمت هذا فاعلم ان المورد ههنا
 استدلال على نفى المقدمة الممهدة وهي ان الكلى كما يصدق على فرد واحد يصدق على
 كثير من افراده لصدق العلة على المعلول مع ان المدعى لم يستدل عليه وقبل اقامته الدليل
 منصب المخضم المنع وطلب الدليل على دعوى المدعى فلما لم يمنع وابطاله بدليل آخر فترك منصبه
 وهو المنع واخذ منصب الغير وهو المعارض والاستدلال فصار غضب المنصب في الايراد
 وهو غير مسموع عند المحققين فلا يسمع هذا الايراد ولا حاجة الى الجواب فدفع المصنف هذا التوهم
 بقوله هذا اى الايراد ابطال للمقدمة الممهدة على تجوز الغضب في المناظرة لان بعض جوف
 الغضب كركن الدين السيدى فالايادى على المنصب المجموع لا على طريق المحققين الذين لا يكونون
 غضبا للمنصب ولا يجوزونه فلا يكون محم خلافاً داب المناظرة قد رد جعل دعوى البدئية

بمنزلة الدليل الخ هذا دفع آسند للتوهم المذكور بان هذا لا يرد ليس على طريق غصب المنصب بل المورد على منصبه لان المدعى للمقدمة الممهدة ادعى البدئية وقال شيخ بي فالمرور حول دعوى البدئية بمنزلة ايراد الدليل فكان المدعى اورد الدليل على المدلول والمرور لدفعه وعارضه بدليل اخر وهذا منصبه لان انفى لعدا قامة الدليل معارضة فصار لا يرد على ادب المناظرة واليه بقى المسامح للتوهم المذكور اصلا قد وقع توضيح المقال على ما خطر بالبال وافتد اعلم بحقيقة الحال لان الاستحالة اى استحالة صدق العلة على المعلول المركب منوع اى غير مسلم هذا دليل لالاتيم حاصل ان لصدق العلة على المعلول المركب وان كان يلزم على تقدير تمام المقدمة الممهدة لكن استحالة هذا الصدق غير مسلم لكونه من جنتين فانه اى المركب معلول واحد اى يصدق عليه المعلول من حيث انه واحد لا من حيث انه كثير وعلى كثرة اى يصدق عليه العلة من حيث انه كثير مركب من شئين فالمعلولية والعلة ليست من جهة واحدة ليلزم الاستحالة وكثرة جهات المعلولية لا يستلزم كثرة المعلولية هذا دفع توهم عسى ان يتوهم ان كثرة العلة تستلزم كثرة المعلول لان النسبة الى كل علة ويتوقف على كل منها واذا كان فيه كثرة لا يفتى واحد بل يكون كثيرا فكيف يقال ان المعلول واحد وجال دفع ان الكثرة الحادثة في المعلول من جهة العلة انما هي الجهات وكثرتها لا يستلزم كثرة ماهي فيه حقيقة فكل جهة المعلول لا يستلزم كثرة المعلول حقيقة قال في الحاشية دفع توهم عسى ان يتوهم ان كثرة العلة يلزم منه كثرة المعلول والا يلزم توارد العلل فاجاب بان غاية ما يلزم كثرة جهات المعلولية الخ فافهم انتهى وتوضيحه ما عرفت لا يفرغ خلاصا الى المقدمة الممهدة باطله والا لصدق شريك الباري على مجموع شركي الباري كما يصدق على جميع منها لان الكل كما يصدق على الواحد كذلك يصدق على المجموع مجموع شركي الباري شريك الباري لما فر بعض شريك الباري وهو مجموع اذ هو من افراد شريك الباري لا يصدق على المجموع وعلى الواحد فالمجموع الذي هو بعضه مركب لانه مشتق على تبيين كل مركب ممكن لا يقتضاه لى غيره فيلزم منه ان بعض شريك الباري وهو المجموع ممكن مع كل شريك الباري ممكن فيلزم كون المجموع ممكنا ومتصا بامت وهذا خلف انما يلزم من المقدمة الممهدة واذا كان اللازم باطل فالملزوم مثله فبطلت المقدمة الممهدة لان امكان كل مركب ممكن هذا جواب بنوع الكيفية وهي كل مركب ممكن باننا لانم امكان كل مركب والقول بان المركب مختص

لئے اجتماع الاجزاء وكل مستقر ممكن غير مسلم فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي
اي فرض وجود شريك الباري لا يضر الا متناع في نفس الامر حاصله ان المركب على اثنين مركب
حقيقه واقعي ومركب اعتباري العقل ترتيبه اختراع وليس له حقيقه فالاول محتاج في الوجود والتو
لئے اجزاء فيصير ممكنا بخلاف الثاني فان افتقاره لى اجزاء انما هو باعتبار اختراع
العقل وفرضه واقفقا والاجتماع لى الاجزاء على تقدير الوجود الفرضي واختراعه لا يضر الا افتقار
في نفس الامر فيجوز ان يكون هذا المركب مستغنى عن نفس الامر ومحتاجا ومقتضرا بحسب الفرض
فلا يلزم كون الشئ ممكنا وممتنعا في نفس الامر وقد سيجاب بان هذا التركيب بنفس ذاته ممكن
وباعتبار خصوصية الاطراف متمنع فالامكان والامتناع من جبهتين فلا احتمال فيه وقد
يجاب بان هذا الافتقار لا يلوجب الامكان لان موجب هو الافتقار في الصدور لى
التأليف فلا يستلزم الامكان فانهم الاتري انه اى امکان شريك الباري يستلزم الملح
بالذات وهو عدم وحدة الواجب تعالى فلا يكون هذا مجموع ممكنا بذاتنا بيد لعدم امکان
هذا المجموع فان الممكن لا يستلزم الملح وهذا مستلزم للملح لان الامكان المركب يستلزم امکان
اجزائه فالامكان مجموع شريك الباري يستوجب امکان كل واحد من شريكه وشريكه الباري
لو كان ممكنا لم يقع وحدة الواجب تعالى وعدم وحدة الواجب تعالى محال بالذات فما
يستلزمه لا يكون ممكنا لان الممكن لا يلزم منه الم قال في المحاشية لا يقر عدم العقل الاول الذي
هو من الممكنات يستلزم عدم الواجب الذي هو من الممكن بالذات فاستلزام الملح بالذات
كيف يكون وليلا على عدم كونها ممكنا لاننا نقول الاستلزام هناك ليس بالنظر الى ذات عدم
العقل الاول بالنظر الى علاقه العائيه واما هنا فيلزم كون المتمنع ممكنا وبهذه الحقيقه نظر الى
ذاتها محال انتهى حاصل الاعتراض ان قولكم امکان الاستلزام الملح غير مسلم لان عدم العقل الاول
ممكن لانه ليس بواجب حتى يكون وجوده ضروريا وعدمه متمنعا ويستلزم عدم الملح وهو غير
الواجب لان الواجب تعالى علة تامه للعقل والعقل معلول ولا يكون المعلول علة

بعد واما لم يعدم علتة فلو كان عدم العقل ممكنا يجوز وقوعه وهو يتلزم عدم الواجب
 الملح فاما ان يستلزم الملح بالذات كيف يكون دليلا على عدم كونها ممكنا ومحصول الجواب
 ان مرادنا بعدم استلزام الممكن الملح ان الممكن بالنظر الى ذاته لا يستلزم الملح وان كان يستلزم
 بالنظر الى امر آخر فذات عدم العقل لا يستلزم عدم الواجب مالم ينظر الى علاقة العلية والعلية
 بينهما فالاستلزام بينهما ليس بالذات واما في امكان المركب من شرطي الباري يلزم كون
 المستثنى ممكنا وهذه الحقيقة بالنظر الى ذاتها ممكنا فلا يكون ممكنا فافهم وحده اى حل اشكالك
 الذي نسخ له والحل تعيين موضع الغلط لسبب الفهم وهو مندرج في اشع لنوع مناسبة من
 حيث التعرض لقدمته معنيته ان وجود اثنين يتلزم ثالث حاصل منها وهو اى الثالث
 المجموع وذلك اى المجموع واحد لا كثير فلا يكون لامر واحد فضلا بل مجموع الفصلين فصل
 لتخصيصه ان قولكم مجموع الانسان والفرس حيوان مسلم ولا شك ان الناطق والصابغ
 فصلان قربان له ومتعدان بالنسبة الى الانسان والفرس وهما ايضا متعدان
 واما بالنسبة الى مجموعهما الذي هو امر واحد ليسا متعددين لان لهما وحدة الوجود كوحدة
 الانسان والفرس ولهما مجموع كجموعهما فمجموع الفصلين من حيث الوحدة فعل للمجموع الانسان
 والفرس من حيث الوحدة فضلا القريب واحد فلا استحالة ولا يلزم وجود فصلين بشي واحد
 قال في الحاشية وذلك لان لكل افتقار دون افتقار الاحضار ولو كان للاخبار
 افتقار فهنالك امكان دون امكان الاحضار فتم وجود دون وجود الاخبار فقدر فانه
 الحق بالتدبير انتهى فتبين ان افتقار لكل دون افتقار الاخبار فكل مفتقر الى كل من الاخبار
 الى الاخبار وليس وجود لكل بعينه وجود الاخبار وامكانه امكانها وافتقارها افتقارها يلزم
 من كون الاحضار مفتقرا لفصلين كون كل الافرغ مفتقرا اليه كافتقار الاخبار بل لكل مفتقر
 الى المجموع الحاصل من الفصلين وهو واحد كما ان مجموع الكلبيين امر واحد فافهم لا يفر على هذا
 على تقدير استلزام وجود اثنين وجود ثالث يلزم من تحقق اثنين تحقق امور غير متناهية لانه يلزم
 الامران لث الحاصل من اثنين اى مجموعهما الى كل واحد منهما يتحقق الامر الرابع وبذلك يتحقق
 بضم الرابع والسادس بضم الخامس والسابع بضم السادس الى غير النباهة بضم الالف وادانه
 لو استلزم تحقق الاثنين تحقق الثالث يلزم من تحقق الاثنين تحقق امور غير متناهية ان الثالث
 اذا ضم الى الاثنين يحصل من الاثنين ومن الثالث امر آخر سواهما وهو الرابع وكذا الرابع

اذ انضم الى كل من مجموع الاثنين والثالث فحصل امر خامس حاصل من ضم الرابع اليهما وهكذا يذهب
الى غير النهاية فيلزم التسلسل وهو محتمل ان وجود الاثنين لا يستلزم الثالث لاننا نقول الرابع اعتبار
اى تابع لاعتبار المعبر لا يتحقق له في نفسه فانه يصل باعتبار شئ واحد وهو وجود الاثنين مرتين مرتبة
ومرة في ضمن المجموع وكلما تكررا جزاءه فنوا اعتبارى والتسلسل في الاعتباريات منقطع بانقطاع الاعيان
غير تابع الى غير النهاية فافهم تلخيص الجواب ان الثالث لا يتحقق في نفس الامر لانه عبارة عن مجموع
المركب من الاثنين والرابع اعتبارى محض لانه لا يحصل الا باعتبار الاثنين مرتين مرة في نفسه
ومرة في ضمن المجموع وكلما هو كذا فنوا اعتبارى اذ لو كان موجودا في الاعيان لكان جزء الرابع
المكرر مقدما على الرابع مرة بمرتبة لكونه جزءا له ومرة بمرتبتين لكونه جزءا جزئيا وهو الثالث فيلزم
ان يكون موجودا بالوجودين وهو محتمل ان الرابع ليس بموجود في الاعيان بل هو اعتبارى
وكذا الخامس السادس تابعا لاعتبار المعبر فاذا لم يعتبر فنقطع ولا يتجاوز فالتسلسل في الاعتباريات
منقطع غير تابع الى غير النهاية في الواقع فلا يلزم المحم فافهم ولكن على الصورة لينكشت عليك الحق
من الفيض المطلق والرابع اى الكلى الرابع من الكليات الخمس الخاصة وهو اى الخاصة وتذكر ان
الما لموافقة الجزاء وتباويل الكلى وفي بعض النسخ هي الخارج عن حقيقة ما هي خاصة بالمقول المحمول
على تحت حقيقة واحدة نوعية اى الافراد الداخلية تحت حقيقة نوعية كالضاحك بالنسبة الى الانسان
فانه محمول على الافراد الداخلية تحت الانسان الذي هو نوع لها نوعية اى يكون محمولا على
ما تحت حقيقة واحدة جنسية كالماشى بالنسبة الى الحيوان فانه خاصة لافراده وهي الانسان
والفرس والغنم وغير ما داخلة تحت حقيقة جنسية وهي الحيوان المشترك فيها ومختلفة بحسب حقائقها
النوعية فالماشى خاصة للحيوان لاختصاصه به وعرض عام للانسان شموله له وغيره والماشي
على قسمين شاملة ان عمت اى شملت الافراد اى افراد ما هي خاصة له كالضاحك بالقوة
للانسان فانه شال لجميع افراده وكالماشى بالقوة للحيوان لانه شال لجميع افراد الحيوان
والا اى وان لم يكن شاملة بل مختصة ببعض افراد ما هي خاصة له فغير شاملة لعدم شموله لجميع الافراد
كالضاحك بالفعل للانسان والماشى لك للحيوان والخاصة قد يكون للمجنس العالى كالوجود
لا في موضوع للمجوسر والمتوسط كاللون للجسم والنوع الاخر كالكاتب للانسان وقد تكون لازمة
كذلك او بالثالث للثالث وقد تكون مفارقة كالماشى للحيوان وقد يكون عامة للماشى
كالكاتب وقد يكون منفردة كالكاتب للانسان وقد يكون مركبة كباوى البشرية وقد يكون

بالقياس اى شئ لا يوجب فيه وان لم يكن خاصة بالموضوع على الاطلاق كذى الرجلين خاصة بالانسان
 بالقياس الى الفرس دون الظائر وكل خاصة لنوع خاصة بجنسه وان علا ولا عكس ما قال
 البعض ان الناحية الغير الشاملة خاصة للاخص انما يتم اذا كان الاخص واسطة في عروضها للخاص
 واما على تقدير كونه سفيرا محضاً فلا فاهم والخاص اى الكلى الخامس من الكليات الخمس العشر
 العام وهو اى العرض العام الخارج عن اى المقول المحمول على الخلق المتحققة كالملا
 بالنسبة الى الانسان والفرس فانه خارج عن حقيقتيهما ومحمول عليهما وكل منهما اى كل من
 الناحية والعرض العام ان امتنع الفكاك اى مفارقة عن العروض فلازم للزوم كالمزوجة
 للاربعه والا اى وان لم يمتنع الفكاك عن العروض فمفارقة لمفارقة كالكاتب بالفعل قال السجدة
 الزاوية تقسيم العرض العام الى اللازم والمفارق مسامحة لان اللازم اللازم فى الحقيقة لازم
 للاعم لا للاخص فالما شئ حقيقة لازم للحيوان وليس لارمال الانسان واجاب عنه بعض الشارح
 بانه يجوز ان يكون الاعم سفيرا محضاً لثبوت اللازم للاخص زيول اى المفارقة بسبب كبحر الجبل وضيق
 الوصل او بطور كالا مراض المرتبة او لا اى لا يزيل لكن يمكن زواله كحركة الفلك ثم اللازم هذا
 شروع فى تقسيم اللازم الى اقسامه فاللازم المطلق اما ان يمتنع الفكاك عن المية مطلقا سواء
 وجدت فى الخارج او لا من معنى ان المية حيث ما وجدت كانت متصفة باللازم كالزوجية للزوج
 فان الاربعه متصفة بالزوجية فمخرج والذهن لعمارة سوار كانت العلة ذات الملزوم او خارجة
 او بضرورة ملازمة موجبة سوار كانت ذات الملزوم او غيره او يقال لعملة غير الذات او ضرورة
 ناشية عن الذات بقرينة التقابل فالتقت ان الشئين بالم يكن بينهما علاقة لا يمتنع الفكاك
 احدهما عن الآخر والعلاقة منحصرة فى العلية بالاستقرار فكيف بقرينة او بضرورة قلت
 ان المصير لما نظر الى ان عدم الواجب لازم لوجوده مع انه ليس بينهما علاقة العلية ثم
 اللازم الى قسمين لعملة ضرورة بان يكون بدون اسناد له علاقة العلية يسمى هذا اللازم للام
 المية للزوم له حيث ما وجدت او يمتنع الفكاك

فيل عليه يزمه تقسيم التقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فان لازم الوجود ليس يمتنع الفكاك عن المية فكله قيل
 اللازم لمتنع الفكاك عن المية اما يمتنع الفكاك عن المية او يمتنع الفكاك عن الوجود قلت لمقسم يمتنع
 الفكاك عن المية اسم من ان يكون يمتنع الفكاك عن المية من حيث هو او عن المية من حيث الوجود فلا
 يزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ١٢ شرح مسلم كوكب عظيم

بالنظر الى احد الوجودين خارجي كالغير للجسم اذ هو متني يعني اذا وجدت المهيته في الذهن يكون غير
 متفك عنها كالكلية والخبرية والجنسية والفصلية فانها لازمة للشئ باعتبار وجوده الذهني
 وليس الثاني اى لازم الوجود الذهني معقول الاثارة المحيطة في العقل في المرتبة الثانية والخبرية
 الذي حصل في العقل اولا وهو المعقول الاول فالمعقول الثاني ما يعرض للشئ في الذهن لا
 يكون سجدا ام في الخارج قال الاستاذ المحقق في شرحه وهو يتناول قسمين الاول منهما
 ما يكون الوجود الذهني شرطاً لعروضه كالكلية والخبرية والثاني ما لا يكون لك بل يكون
 الذات المعروض مع قطع النظر عن الوجود كافيا كالذاتية والعرضية والجنسية والفصلية
 فانها لا يحتاج في العروض الى الوجود والا يلزم للمعجولية الذاتية كما لا يخفى على من له
 ادنى بصيرة في العلوم والدوام لا يخفى عن لزوم شئ بهذا اشارة الى ان ما اشهر من ان
 الدائم قسم من المفارق والسكان صحيحا بحسب النظر المحلي لكن النظر الدقيق يحكم بخلافه ويظهر
 في اللازم لان الدوام لا يخفى عن اللزوم بسبب اذ دوام السبب لا محالة يكون بدوام
 السبب المنتهي الى الواجب فينتج انفسا كما فيندرج في اللازم باعتبار النظر الدقيق ويقتل
 ان يكون اعتراضا على المهور بان المفارق ممكن وكل ممكن لا بد له من علة يكون وجوده
 بسببها ضروريا لان الشئ ما لم يحجب لم يوجد فانتج عديمه بالنظر الى تلك العلة فصار
 قسما من اللازم فلا يصح عده من المفارق بل لمطلق الوجود ودخل ضروري في لوازم الهيته
 هذا بيان ان الوجود ودخل في لوازم الهيته ام اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الوجود
 المطلق دخلا في لوازم الهيته وان لم يكن بخصوصية الوجودين بدخل فيها كما في القسمين
 الاخيرين والا لكان الشئ مستندا الى ما ليس بوجوده اصلا وذهب البعض الى ان لوازم
 الهيته ليس للوجود فيها مدخل اصلا بل هي مستندة الى نفس الهيته من حيث هي مع
 قطع النظر عن الوجود مطلقا وهذا هو نذهب المصروا اشار اليه بقوله والحق لا اى لا دخل
 لمطلق الوجود في لوازم الهيته فان ثبوت اللوازم للهيته ضروري فلو كان للوجود دخل
 في ثبوتها لما لكان الوجود علة للثبوت وهو ضروري والضرورة لا عليل ويحتمل ان يكون
 اللام في الوجود عوضا عن المضاف اليه وهو العلة ويكون المعنى بل لمطلق الوجود الى
 لمطلق وجود العلة دخل في لوازم الهيته ويكون هذا الكلام اشارة الى الاختلاف في كون
 لوازم الهيته معللة ام لا والمشهور انها معللة ولا بد لها من وجود العلة وذهب المتأخرون

الى اننا غير معللة ولا يحتاج الى العلة واختاره المصنف واشار الى دليله بقوله فان الضرورة هي
ما يكون ثبوته ضروريا لا باهر خارج لا يخلل اى لا يحتاج الى العلة فلو ازم الذات ثابتة لما كان لا
لا يحتاج في ثبوته الى امر آخر سوى البينة من حيث هي ولا ينفع عنها فلا تكون مسئلة
كوجود الواجب على نهيب المتكلمين فانه خارج عن ذات الواجب ولازم لما ولا يحتاج الى
العلية بحجب وجود العلة او لا عند المتكلمين وثبوته ضروري غير مطلق فم لا يلزم الدور والشر
كما راعى الحكماء وبهذا ذهبوا الى عينية الوجود للواجب تعالى قال في الحاشية اعلم ان الحكماء
استدلوا على عينية وجوده بانه لو كان خارجا لامتناع التركيب لكان ثبوته له تعالى معللا
فان كل مفهوم ثابت لمفهوم آخر خارج عن مقتضيه يجب ان يكون معللا وادعوا الضرورة فيه
ان بعضهم عرفوا العرضي بالعلل والذاتي بالاعل فلهذا كانت الذات يلزم تقدم الذات عليه
في الوجود اذ لا معنى للعلية الا التقسيم في الوجود فليزيم اما تقدم الشئ على نفسه او موجوده
بوجوده وان كانت غير الذات يلزم معلوليته يستلزمه لا مكانه تعالى عن ذلك وفيما ذكرنا
اشارة الى جواب هذا الاستدلال لان العرضي الذي يجوز ان يكون ثبوته ضروريا لا يحتاج
الى علة كالا مكان انتهى فليست استدلال الحكماء ان الوجود الخارج من ان يكون عينا او جزاء او
والثاني باطل والا يلزم التركيب في الواجب تعالى وهو بسيط بحيث والتركيب فيه ممتنع و
والثالث ايضا بطل لان ثبوت الخارج عن الشئ يكون معللا فلو كان الوجود خارجا عن
الواجب تعالى وثابتا لفيكون ثبوته له بالعدة وبذا بدى عندكم حتى ان بعض الحكماء عرف
العرضي بالاعل والذاتي بالاعل فالفارق بين العرضي والذاتي عندهم انها هو بان الذات
ليس ثبوت للذات بالعدة فعلية اما بالذات او امر آخر سواها فان كان الذات علة للوجود
والعلة يجب تقدمه على المعلول في الوجود فيكون الذات موجودة قبل الوجود الذي هو
المعلول فهذا الوجود الذي للذات عين الوجود الذي هو المعلول او غيره فان كان عينية
يلزم تقدم الشئ على نفسه لان وجود الذات مقدم على هذا الوجود وهذا الوجود بعينه وجود الذات
فيكون مقدما على نفسه وان كان الوجود المتقدم للذات غير هذا الوجود يلزم كون الذات موجودا
بوجوده وهو ايضا فم وان كان العلة امر آخر سوى الذات فيحتاج وجود الواجب تعالى
الى غيره وكلما كان محتاجا الى وجوده لغيره فهو ممكن فيلزم امكانه تعالى فثبت عن ذلك
واذا بطل الاخير ان فاصح الحق في الاول وهو ان الوجود عين الواجب تعالى والواجب

هو الوجود البحت قوله وفيما ذكرناه الخ اى فيما ذكره المصنف المتن اشارة الى جواب هذا السؤال
 بان يكون الوجود خارجا وعرضا لازما لذات الواجب تعالى والعرض اللازم يجوز ان يكون شئ
 ضروريا غير منتقرا الى العلة كالامكان فان ثبوته لا يحتاج الى العلة كاثبت الوجود لا يحتاج
 الى العلة فما استدلل بالحكماء غير تمام والتحقيق ان لوازم الهبة على ثلثة اقسام منها ما يتقدم
 على الوجود المطلق الملزوم بذه اللوازم كالامكان والتقرر والتميز فليس للوجود المطلق
 في ثبوت بذه اللوازم الملزوم ما تها والا يلزم الدور لان ثبوت بذه اللوازم مقدم على الوجود
 فلو كان للوجود دخل لكان هو مقدما عليها هذا هو الدور ومنها ما يكون مساويا للوجود كالمساوية
 ففى ثبوته لا يدخل للوجود والا يلزم كون احد المساويين علة للآخر وهو يناهى المستلزم
 لان المساوية عبارة عن التلازم بحيث لا يختلف احدهما عن الآخر في مرتبة وههنا يلزم
 ان تختلف لان العلة في مرتبة تختلف عن المحلول ومنها ما يتاخر عن وجود المعروض كالزوجة
 للاربعة والفردية للثلاثة ولا شك في مداخلته وجود الملزوم في ثبوت بذه اللوازم له ثبت
 من هذا ان الوجود المطلق ليس له مداخلته في اللازم المطلق وهذا هو مراد المصنف بقوله وان لا
 مداخلته الوجود المطلق ليست لضروري في اللوازم المطلقة واما في بعضها فلا ينكر التفصيل في شرح
 الاستاذ المحقق قدس سره وايضا هذا التقسيم آخر لللازم اللازم اما بين وهو اى اللازم البين
 عن الذي يلزم تصوره اى تصور

اقول تحقيق الحق يقبض خلاف ما ذكره ذلك بوجوهين الاول على ما اقول ان الوجود يطلق على معنيين الاول
 النفي المصدري ولا شك انه معنى انتزاعي تابع الاعتبار المتبع وانزاع المنزوع عن الوجود الحقيقي الخارجى انه الذاتى
 يلزم وجود الموصوف وتحققه الواقى قبل انشاءه وليس الكلام فيه والثانى المعنى الحقيقي وهو اما ان يكون عين حقيقة الواجب او جز
 او خارجا عنه فمترعانه او منضمها اليه وعلى الاول يلزم خلاف ما دام المصنف البطلان فذهب الحكميين والثانى باطل باق
 الفرقين البرهان القطعى الذى ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث ايضا باطل فان المعنى الانتزاعى نفس مشبوه لا يصلح ان يكون
 مناهيا ومنشأ الوجودية الموجود والخارجى كما اذا كان واجبا بالذات فمصرعا كذلك وان ارجح الكلام الى المنشأ يرجع الى
 الشوق التى ذكرنا الباطلها وهذا واضح على الذك المستغنى بقية الاحتمال الرابع وهو شوق الانضمام ولا شك في وجود
 التمييز فيلزم وجود العلة او لا على خلاف وذكره المصنف فاقيل يجوز ان يكون الانضمام فرع ذات المنضم اليه دون وجود
 وانما ذكر في بيان من ادعاه البهائية في العلة لا يمتثل عليه الحكم بل يرجح ويقول ان الضرورة العقلية لا يشهد بغيرية المنضم
 عن المنضم اليه اما بحسب الوجود كما في السواد والحسب بحسب الذات كما ان الانضمام الوجود الى الهبة وهى تفصيلية بغيرية

من غیر اینکه عده موجوده موجوده حتی بلزم وجود باطل و جوده و اینها بقی همتا احتمال خاص و هو اینکه وجوده عکس
منفصل عن ذاته نقضه لئلا من غیر اینکه الذات علیه موجوده لا قلت و ما بعد التوفیق ان الاحتمالین باطلان عکس با نظر
الدقیق فان ذات الواجب تعالی حقیقہ کیوں کلیتا قائله لشرکتہ بین اکثرین و کیوں نسبتہ الذات الی ملکات الافراد علی السور
لا یقال يجوز ان يكون الكل مقتضيا للاختصاصه فی فرد واحد لان القول بهذا احتمال باطل فان ضرورة تشهد بان الكل بالنظر
لذاته مع قطع النظر عن الحقیات الآخره نسبتہ الی جمیع افرادہ علی السور و اعلی المنحصر فی فردا ناقضه للاختصاصه فی فرد
بالنظر الی حقیقہ مقتضیہ اخرى کمایل فی العکس و انقل و اذا کان نسبتہ لکل الی جمیع افرادہ علی السور فالماہیۃ الکلیۃ
لواجب تعالی بالنظر الی الوجود القائم بنفسہ ما ان یقتضی الاختصاص بالنظر الی ذاته فهو باطل لما ذکرنا و لا وحیثہ کیوں
ذلک الوجود مختصا بفرد دون فردا بالنظر الی ذات الماہیۃ بل بالنظر الی تشخص النخاص فلا بد من اعتبار تشخص اولی
اعتبار الوجود و حقیقہ مطلق المساوقہ او العینۃ بین الوجود و تشخص بالجمہ ان الماہیۃ الکلیۃ کیوں متکثرہ بالذات بالنظر
الی الافراد فالوجود القائم بالذات اما ان یكون منسوبا الی کل واحد واحد من ملک الافراد و الی بعضہا دون بعض الاول
باطل و الا لم یکن الافراد افرادا لان کلامنا فی الوجود النخاص المساوون للتشخص النخاص و هو انما یخص بفرد دون
جمیع الافراد و الثاني فی غیر باطل فان نسبتہ الاختصاص الی فرد دون فردا نقض لعدتہ بذات الفرد عن ذلک الفرد و تتمہ
الذکور انما متصور یا تشخص فی غیر تشخص اولی و لا یمیز بقران الوجودیۃ ثانیاً و ہذا ینافی المساوقہ و الحقیقہ بین الوجود
و تشخص ہذا البیان لموضوۃ محتاج الی تامل و دقیق الفردیۃ ہذا الفقیر المحتاج الی رب کبیر و الثاني کما قالہ الحکما من
ان الوجود الواجب تعالی لو کان قائما بذاتہ تعالی لکان محتاجا جالیہ و الاحتیاج لیس اذق الامکان فیکون ذلک الوجود
ممکناً و لا بد من علة فعلیۃ اما ذلک الواجب تعالی او غیرہ و الثاني لتعالیہ عن محمولیۃ الغیر و الاول ایضا باطل فان البلیۃ
انما کیوں بحسب فلا بد ان یكون الماہیۃ موجودہ اولی ثم تعبد الوجود ثانیاً و حقیقہ عظیم الدور و التسلسل کما ہنسناک سابقاً
و حقیقہ لجسم نا ذکرہ المہم من ان لزوم الوجود تعالی للضرورة لا لعلہ موجودہ اولی و حاصلہ ان القیضہ التام للوجود
ہو الماہیۃ من دون ان یكون موجودہ اولی بل کیوں بحسب ذاتہ مقتضیہ و لو ارجع ہذا الکلام الی ما ذکرنا و لا یفہم بعض
المقدمات الی بعض سبط ما ذکرہ لہم فان عالم التوجیہات بخورہ ۱۲ شرح مسلم مولا محمد حسن رحمہ

اللازم من تصور الملزوم تصور البصر بالنسبۃ الی المعنی فانه عبارة عن عدم البصر فاذا تصور عدم
البصر بلزم من تصورہ تصور البصر الی غیر و قد یقال ای لہین علی الذی ای اللزوم الذی بلزم
من تصورہما ای اللزوم و الملزوم الخیم باللزوم ای الافعال بان ہذا لازم لذک ان
بلزم من تصور الملزوم تصورہ و ہو ای اللزوم لہین بالمعنی الثاني اعم من المعنی الاول و ہو
اللازم الذی بلزم تصورہ من تصور الملزوم فانه اذا لزوم من تصور احدہما تصور الآخر لا شک

في اذعان اللزوم بينهما من تصورهما معا وذا الذين لم ينفى الا اعم كالزوجية للاربعه والاول بين
 الارض ومثاله بامراو غير بين اي لازم غير بين بخلاف امي بخلاف ابي بن فغير بين بين
 الاول وهو الذي لا يلزم لتصوره من تصور الملزوم كالكاتب بالقوة للالسان وغيره بين
 الثاني وهو الذي لا يلزم من تصور مع تصور الملزوم بالحزم باللزوم كالحدوث للعالم فان
 الحزم يلزم من الحدوث للعالم لا يلزم من تصورهما لم يطالع على دليله فالنسبة بين
 للارزم الغير بين بانكس اي عكس النسبة التي بين لم ينفى المذكورين للارزم بين فان الغير
 بين رفع للبين ورفع الاعم احض ورفع الاخص اعم فالعنى الاول للبين احض الثاني
 اعم ففي الغير بين يكون الاول اعم الثاني احض لما عرفت بتخيصة ان اللزوم قسمان بين وغير
 بين وكل منهما معينا ان احدهما احض من الآخر والنسبة بين معنى لقسم الثاني عكس النسبة
 بين معنى لقسم الاول بان ما كان في القسم الاول اعم يكون في القسم الثاني احض لان مقتضى الاعم
 احض وما كان في القسم الاول احض يكون في القسم الثاني اعم لان مقتضى الاخص اعم وكل منهما
 اي من بين وغير بين موجود بالضرورة فانا نجد من انفسنا ان تصور الاشياء على هذا
 النحو بالضرورة كما يظهر بالرجوع الى المفهومات فلا حاجة الى بنية فضلا عن تجسيم الاستدلال
 فعرين على من احتاج الى اثبات وجودها الى دليل كما ذهب اليه الامام الرازي واما
 اي في اللزوم شك وهو اي الشك ان اللزوم لازم والا اي وان لم يكن لازم باسناد لم
 ينفى اصل اللازمة التي فرضت بين اللزوم والملزوم واذا كان اللزوم لازما فمسلسل
 اولزوم اللزوم ايضا يكون لازما وكذا لزوم لزوم الملزوم وهكذا الى غير النهاية حاصل الشك
 ان اللزوم الذي بين اللزوم والملزوم ايضا لازم والاجاز الفكاك اللزوم من اللزوم
 والملزوم واللزوم كان عبارة عن امتناع الانفكاك واذا لم يكن الامتناع لازما
 بل صار منفكا فنجوز الانفكاك بين اللزوم والملزوم فلم يبق اللزوم بينهما فينفى اساس السلسل
 هف فاللزوم لازم وكذا لزوم اللزوم ايضا يكون لازما وهكذا الى غير النهاية فمسلسل الزوات
 وهو محتمل لم يستلزم المحتمل يكون محالا فيلزم عدم تحقق اللزوم وحده اي حل الشك ان اللزوم
 من المعاني الاعتبارية التابعة لاعتبار النسبة لا تحقق لها اي نفسها بدون اعتبارها الانشائية
 التي ليس لها اي لتلك المعاني تحقق الالفة الذين لافى الخارج بعد اعتبارها اي اعتبار
 الذين اياها اي تلك المعاني فينقطع ذلك التسلسل بانقطاع الاعتبار فلا يلزم التسلسل

المستحيل يلزم عدم تحقق اللزوم باستلزام المحال الجواب ان اللزوم معنى من المعاني التي
 ليست لها وجود في الخارج وانما هو موجود في الذهن بحسب الاعتبار ولا يقدر الذهن
 على انتزاع الامور الغير المتناهية المتتارة المفصلة فينقطع الاعتباريات بانقطاع الاعتبار
 فلا يلزم التسلسل المستحيل الذي هو عبارة عن وجود امور غير متناهية موجودة بفعل مرتبة
 فاللزوم غير مستلزم للمحال يكون محالا فلا يلزم المحذور ونعم منشأ اي منشأ المعاني الانتزعية
 ومنعها اي ماخذها لتحقيق قال في الحاشية اي في الخارج او منها مع قطع النظر عن
 اعتبار الذهن سواء كان في الذهن او في الخارج وذلك اي وجود منشأها هو المحال
 لنفس الامرية الانتزاعية متناهية كانت تلك الانتزاعيات او غير متناهية مرتبة كانت
 تلك الانتزاعيات او غير مرتبة هذا جواب لسؤال مقدر تقرير السؤال انه اذا لم يكن
 للاعتباريات وجود في نفس الامر فلا يصح احراز الاحكام لنفس الامرية عليها لان عدم
 الموجبة يستدعي وجود الموضوع مع انهم اجزا وعليها الاحكام لانهم يقولون اللزوم لازم
 بالذات والوجوب بالذات ينافي الوجوب بالغير والامكان محو لى العلة وغير ذلك فعلم ان
 للاعتباريات اي وجود اولاد من تحققها في نفس الامر فيلزم تحقق ملزومات الغير المتناهية
 في نفس الامر وهذا هو التسلسل المستحيل تحرير الجواب ان منشأ الاعتباريات موجود في نفس الامر وهو
 المحال فلفظ امريةا وبسبب مجرى الاحكام لنفس الامرية عليها وفي الموجبة لا بد من وجود الموضوع
 اعم من ان يكون موجودا بنفسه على سبيل الاستقلال او منشأ انتزاعه ولا شك ان الاخير موجود
 ههنا وهو كفى لاحراز الاحكام فلا يلزم التسلسل المستحيل فقولهم اي قول المنطقيين والحكماء التسلسل
 فيما امكن في الاعتباريات ليس بحج صادق لعدم الموضوع اي عدم موضوع هذه القضية وهو
 التسلسل فانه معدوم فالسالبة صادقة لعدم الموضوع هذا دفع توهم عيسى ان يتوهم ان القول
 بعدم التسلسل مخالف لما قالوا من ان التسلسل بين الاعتباريات ليس بحج اذ هذا القول يشعر بان
 التسلسل لكنه ليس مستحيل وما قلتم بانقطاع الاعتبار ليقطع عدم التسلسل فقولكم مخالف لما قالوا
 بوجوب الدفع ان السالبة كما يصدق لعدم المحمول مع وجود الموضوع كما اذا كان زيد موجودا ولم
 يكن قائما ليزيد ليس بقائم كالب يصدق لعدم الموضوع كما اذا كان زيد معدوما فيقال ح اي
 انه ليس بقائم فلذا التسلسل ليس بحقيقة سالبة وموضوعها هو التسلسل ليس بوجوده فيصدق السالبة
 لعدمه لا ان التسلسل موجودا وسلوب عنه المحال ويصدق بانقضاء المحمول عنه فوافق القول ان قد

اشارة الى الدقة قتال وتفكر فيه خاتمة لبحت الكل يذكرفيهما ما يتعلق به وان لم يتعلق به العرض على
 مفهوم الكل اي ما يعبر عنه الكل وهو تجوز العقل صدقة على كثيرين من حيث هو هو مع قطع النظر عن التشديد
 بشي يسي ذلك المفهوم كلياً منطقياً لان هذا الكل عنوان مسائل المنطقية ومعرض ذلك المفهوم
 وهو ما يعرض له هذا المفهوم كالانسان مثلاً يسي كلياً طبعياً لانه طبيعة من الطبائع اي حقيقة من
 الحقائق والمجموع المركب من العارض والمعرض كالانسان الكل مثلاً كلياً عقلياً اذ لا يتصور
 له الا في العقل فالتقت ان المنطقية اي لا تحقق له الا في العقل لان المفهوم ما حصل في العقل فهو
 التسمية يوجد فيه اي فلف لم يسي العقلية قلت وان كان يوجد في المنطقية لكنه ليس من الضروري
 متي وجد وجه التسمية وجد التسمية اي فلفم وكذا اي مثل الكل في الاقسام الثلاث الكميات
 الخمس اي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام منها اي من الكميات منطقية
 وطبعية وعقلية اي لكل منها اقسام ثلاث مفهوم النوع يسي نوعاً منطقياً ومعرضه كالانسان
 يسي نوعاً طبعياً ومجموع العارض والمعرض اي الانسان النوع يسي نوعاً منطقياً ومعرضه
 كالانسان يسي نوعاً طبعياً ومجموع العارض والمعرض اي الانسان النوع يسي نوعاً عقلياً
 وكذا سائر الكميات وهذه الاقسام بحري في الجزئي اي لا يغير لان الجزئي ليس سبحانه
 في هذا الفن ثم الطبيعة اي الكل الطبيعية له اي لهذا الكل اعتبارات ثلثة احدها بشرط لا اي لوجوده
 مشروطا لعدم شي بان يلاحظ العقل ما خود مع عدم العوارض ويسمى الكل بهذا الاعتبار مجرد
 لتجرده عن جميع العوارض واذا اخذ تجرده عن جميع ما عداه فهو من المتعدي ليس له وجود في
 الذهن ولا في الخارج لان كلا وجد فيها لا بد ان يتصف بشي واقلة الوجود وان اخذ تجرده
 عن المحصلات كالافصول والاشخصات فهو موجود في الذهن لانه يلاحظ الشئ مع تجرده عنها
 وثانيها بشرط شي اي يوجد مشروطا بشي ويسمى ذلك الكل في هذه المرتبة مخلوطه تحتاطه العوارض
 وثالثها لا بشرط شي لا يوجد فيه مشروطا بشي بان يلاحظ فقط بدون ملاحظة كون ما خودا
 او مجردا عنها فلهذه المرتبة جامعة للمرتبتين السابقتين وتخل ما يتخل احدهما ويسمى مطلقة
 لا طلاقها وعدم تقليدها لوجود العوارض وعدم ما يسي مرسله ومثله اي لا رسال الا بها
 وهي اي هذه المرتبة من حيث هي اي اذا الوخلت نفسها من غير

لاخلطه امر اخر منها و يكون جميع ما عداها خارجة عنها ليست موجودة لعدم لحاظ الوجود معها
 ولا معدومة ولا شئ من العوارض في هذه المرتبة لكون جميع الاشياء خارجة عنها في هذه الملاحظة
 لانها لا تنصف بشئ من الوجود والعدم والعوارض في نفس الامر بل يرفع ارتفاع النقيضين المستحيل
 ففي هذه المرتبة اس مرتبة الاطلاق ارفع النقيضان اي الوجود والعدم لانه لا وجود في هذه المرتبة
 ولا عدم فارتفاع النقيضان فالعلت ارتفاع النقيضين مطلقا فكيف يجوز في هذه المرتبة
 قلت ليس هذا ارتفاع النقيضين حقيقة في نفس الامر لان معنى ارتفاع الوجود والعدم
 عن تلك المرتبة ان الوجود والعدم ليسا داخلين فيه ولا عنان في حقيقة ارتفاع عينيه
 الوجود والعدم وخبريهما عن هذه المرتبة ولا باس ان يكون شئ بحيث لا يكون الوجود والعدم
 عنيه وخبره وكما لا يخفى عن احد ههنا في نفس الامر وبهذا ليس بارتفاع النقيضين حقيقة وان كان
 بحسب الظاهر قال في الحاشية اعلم انهم ما قالوا في بحث المية ان عدم العارض ووجهه
 ليس في مرتبة ذات المعروض معناه ان الوجود والعدم ليسا داخلين في مية المعروض
 وقالوا ايضا في بحث العلة ان وجود العلول وعدمه ليس في مرتبة العلة معناه ان الوجود
 والعدم لا يوصف بوصف التقدم الذي هو مرتبة العلة فاخفظ فانه عزيزا شئ ووجه ارتفاع الوجود
 والعدم وسائر العوارض خارجة عنها ليس مصداق حلقها نفس الذات فالم يصف بصفة
 الوجود والعدم من العوارض فكيف يكونان في هذه المرتبة واما اذا اخذ النقيضان قضيتين
 فارتفاعهما مطلقا ههنا وان كان الموجبات كاذبة لكن السوال البسيطة صادقة بان يقر المية
 في مرتبة الاطلاق ليست موجودة والطبي اعم باعتبار اى اعتبارا للاسراطية في المطلقة وعلم
 اعتبارا في الطبي فلا يكرم قسم شئ اى الطبي الى نفسه اى الطبي الى نفسه وغيره وهو المجرد
 والمخلوط هذا جواب سوال مقدم تقرير السوال مقسم هذه الاقسام الثلاث هو الطبي وليس
 هو الالمية المطلقة فاذا قسم اليها فقط قسم الى المطلقة التي هي عنده والى المجردة والمخلوطة ابين
 هما غيره فيلزم تقسيم شئ الى نفسه واسم غيره تحريم الجواب ان المقسم

لان الاول اعتبار المية من حيث هي ولا حظتها بان يكون الحيثية متعلقة بالملاحظة والاعتبار وعنوانه الثاني اعتبار
 المية وملاحظتها من حيث هي بان يكون الحيثية متعلقة بالمية الملاحظة داخل تحت الاعتبار والملاحظة فكل الطبي المية
 المعبرة من حيث هي بان يكون الحيثية متعلقة بالاعتبار والملاحظة والمطلقة هي المية من حيث هي المعبرة بالملاحظة
 بان يكون لحيثية داخل تحت الاعتبار والملاحظة والاول اعم من الثاني لان حسب المنهزم فقط بل بحسب الواقع البصافا

الاول ہی نفس الہیۃ ای قد تحقق فیما ہی من حیث ہی اعتبارت وقد تحقق فیما ہی بشرط اعتبارت وقد تحقق فیما ہی بشرط
شئی اعتبارت ۱۲ شرح مسلم مولوی احمد علی سندھ

ہو الہیۃ الخالیۃ عن جمیع الاعتبارات عن الاطلاق ایضاً والمطلقة التي ہی قسم منه اعتبر فیہا الاطلاق
فصار الطبعی اعم من المطلقة وظہر الفرق بین القسمین فلا یلزم تقسیم شئی لے نفسہ والے غیرہ
فان قلت اذا اعتبر فی المطلقة قید الاطلاق تصیر مخلوطة لکن ہناج مقیدۃ بشرط شئی وہو الاطلاق
وان لم یعتبر لم یبق فرق بین الطبعی والمطلق فیلزم المخلوطہ قلت قید الاطلاق فی المحاط لانی
المخلوط تصیر مخلوطة وفي الطبعی لیس فی المحاط ایضاً فظهر الفرق بینہما وقال استاذ الاستاذ
کمال المدة والدين فی تعلیقاتہ علی ہذا الكتاب وما یخطر بالبال واستداع علم بحقیقۃ الحال نہم مار
والتقسیم بل المقصود بیان ان فی الطبعی ثلث اعتبارات الاول لنفسی قید عدمی والثانی مع
وجودی والثالث لنفسہ بلا قید الاشرطیۃ کاشف عن نفس الطبیعة المعرۃ عن التقدیرات والتجوز
العدمیۃ فی المحوظ والمحاط کما لیران فی الجہن ثلث اعتبارات بشرط لا شئی ویسی مادۃ و
بشرط شئی فنوع ولا بشرط شئی فهو جنس واعلم ان المنطقی من المعقولات الثانیۃ ہذا شروع فی
بیان وجودہ ہذہ المفہومات وعدہا فی الخارج فقال ان الکلی المنطقی من المعقولات التي لیس فی
الشئی فی الذہن فصاعداً وغرضہ معقولات ہذا معقولات ثانیۃ ومن ثمہ ای من اجل کونہ من المعقولات
الثانیۃ التي طرف عروصہا لیس الا الذہن لم یذهب احد الے وجودہ ای وجود المنطقی فی
الخارج فان المعقولات الثانیۃ لیس بموجودۃ فی الخارج لما عرفت واذا لم یکن المنطقۃ موجوداً لم
یکن العقل المركب منه ومن معروضہ موجوداً اذ انتفاء الخبر یتلزم انتفاء کل فانطقۃ والعقل
لیس بموجودین فی الخارج وانما ہما من الموجودات الذہنیۃ فقد ظہر حال المنطقۃ والعقل لیس فی
ای الکلی الطبعی اختلف فیہ بانہ موجود فی الخارج ام لا فمذهب المحققین ومنہم ای من المحققین
الرکس ابو علی ابن سینا انہ ای الطبعی موجود فی الخارج بعین وجود افرادہ یعنی لیس للکلی
وجود سوی وجود الافراد بل وجودہما عین وجود الکلی فالوجود واحد بالذات فی الخارج
والموجودات ثانیۃ فی الذہن اذ العقل یغیر الطبیعیۃ من حیث ہی ہی مع قطع النظر عن العوارض
وہو سبیل اثنان الطبیعیۃ المطلقة والطبیعیۃ المخلوطة وہما تغیران وہو ای الوجود عارض لہما
الکلی والافراد من حیث الواحدۃ الخارجیۃ لیس فیہ ان الکلی الطبعی موجود فی الخارج عند المحققین
الا انما صلی لکمال قاصین انہ فی الذہن کما لیران فی الخارج کما لیران فی الذہن فتعقباتہ من الذہن

والشيخ الرئيس يعين وجود الافراد وهي الاشخاص وليس للكل وجود منفرد لوجوده بالان ^{الشيء}
عندهم عبارة عن الطبيعة الكلية المعروفة بالشيء حيث لا يكون الشخص والتقدير داخل في كون
الطبيعة والاشخاص متحدان بالذات متغايرين بالاعتبار ولا يوجد الطبيعة في الخارج مجردة
عن الشخص ولو احصت بل انها توجد من حيث الاقتران بالشخص فالوجود واحد بالذات ^{الكل}
للشخص من حيث الوحدة الخارجية وهما موجودان بهذا الوجود فالوجود اثنان
بوجود واحد عارض لهما فان قلت اتحاد العارضين في نفسه لا يعرض للموجودين الا ^{حيث}
الوجود الواحد عارض لهما فقلت الوجود الواحد لا يعرض للموجودين الا ^{حيث}
الوحدة مفروضة واحدا فيكون الوجود واحدا بالذات والموجود اليفرلک واما بحسب
الاعتبار فالوجود اثنان والوجود اليفرلک يختلف بهذا الاعتبار فلا يلزم التحدور واستدل
على وجود الكل الطبيعي بان الكلي جزر للموجود الخارجي كالجسم بالنسبة الى الاشخاص البسيطة الموجودة
في الخارج والانسان بالنسبة الى اشخاصها وكذا السواد والبياض وغيرهما بالنسبة الى اشخاصها
ولاشك ان الاشخاص موجودة في الخارج فجزر الموجود لا بد ان يكون موجودا فيه والا يلزم
انقار الكل في الخارج ضرورة استلزام انعدام الجزر في طرف انعدام الكل فيه وانت تعلم
بان هذا الدليل موقوف على اثبات خبرية المهيئة الكلية للموجودات الخارجية وهو في غير الخفا
بحسب النظر الدقيق لجواز ان يكون الكليات متفرقة ان الجزئيات واعراضها عامتها لها ولو سلمنا
فنقول ان اريد انه جزر للاشخاص في الخارج فم وان اريد انه جزر لها في الذهن فسلم لكن لا يفي
العقلية الموجودات الخارجية لا يجب ان تكون موجودة في الخارج وله دلائل اخرى مذكورة
في المطولات ومن ذهب الى عدمية التعيين بانه قال القتين اعتباري محض لا وجود له اصلا
قال مجوسه اى الكلي اليفرلک اعم من ان يكون بالذات او بالعرض قال في الحاشية
يعني ما كان افرادة محسوسة بالذات كالنص واللون كان هو المحسوس حقيقة فان لعدم
لا يكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له في الحقيقة وما كان افرادة محسوسا بالعرض
كالجسم وسائر اعراضه كان هو اليفرلک واليه يشير قول العارفين قدس سره ما رايت شيئا
الا رايت امتد فيه وقد قالوا ان الممكنات لم تشر رتبة الوجود وشرح مثل هذه الكلمات التي
بهذا المقام فانه طور فوق طور العقل المتوسطة وهذا هو المراد من قولهم طور ورا طور العقل
والا فالمعرفة لا يخرج عن حد الادراك والمدرک ليس الا العقل انتهى حاصله انهم قالوا

بوجود الكلي الطبيعي لكن لم يذهب الى محسوسية الامن ذهب الى عديته اثنين لان من قال
 بوجوده فحده ليس المحسوس الا اثنين ومن ذهب الى عديته وقال انه اعتباري محض لا
 وجود له فحده ليس الموجود الطبيعي فقال محسوسية لطبيعي في الجملة بمعنى ان ما كان افراد
 وجوده اصلا وليس الموجود الطبيعي فان الحس لا يرد الا على افراد
 محسوسه بالذات يكون ايضا محسوسا بالذات كالنور واللون فان الحس لا يرد الا على افراد
 وهي محسوسه بالذات فما الا غير محسوس ان بالذات فالحس لا يكون محسوسا بالذات لان المحسوس
 لا يكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعية لا وجود لها حقيقة وانما الوجود الطبيعي فيكون محسوسا
 حقيقة وما كان افراد محسوسه بالعرض كالجسم وسائر اعراضه فان المحسوس في الجسم ليس الا
 اللون ولواحقه والجسم محسوس بواسطة الحس حينا لا يكون محسوسا الا بالعرض كالمواد
 بالذات ما لا يكون بواسطة الغير اصلا سواء كان واسطة في الثبوت او في العرض كالنور
 او يكون بواسطة غير واسطة في العرض كاللون والحس بالعرض ما يكون بواسطة الغير
 في العرض كالجسم فان المحسوس حقيقة انما هو اللون والجسم محسوس بالعرض قوله واليه اي الى
 عديته اثنين يشير قول العارفين بانهم ارايت شيئا من الممكنات الاربعة في ذلك
 التبعيات لما كان تعيناتها عديته تابعة للاعتبار فالمرئي فيها لا يكون الا اثنين الحقيقة الذي
 ليس تعينه باعتبار المتغير بل جميع التعينات لظلال تعينه الحقيقي ثم اذا اعتبر التعينات في الممكنات
 تكون الغير منيات بهذا الاعتبار والا في الحقيقة ليس الا هو وقد قالوا ان الممكنات لا وجود لها
 اصلا وليس الموجود الا الله وهو الوجود والبحث وانما وجود الممكنات لظلال وجود الواجب فهي
 ذاتها لكنه فانية لا لتبعا لما لا بقائه فلم يشم رائحة الوجود حقيقة وشيخ مثل هذا الكلام في
 علم التصوف وكتب الصوفية مشحونة به والعقل المتوسط كقولنا لا يصل اليه الا الفضل القدوس
 وهذا هو المراد من قولهم طور وراطور العقل لا انه لا يدرك العقل اصلا لان المعرفة لا تخبر عن
 حد الادراك والمدر كليس العقل كيف يكون طور وراطور العقل فافهم واخفظ وهو
 الطبيعي مع محسوسية في الجملة الحق ولا ينبغي ان اشئ لا يصير محسوسا بالذات او بالعرض الابد
 اقترانه بعوارض مخصصة من الاين والوضع ونحوها فالطبيعة لما اعتبرت مجردة عنها لا
 يكون محسوسه بالذات ولا بالعرض محسوسية الكلي الطبيعي بدون اقترانه بالعوارض
 غير محسوس فافهم وذهب شيخنا في جملة القاموس الشريفة بالفساد من النكس
 قليلة صفة كاشفة او باعتبار تجرده عن القلة من المتسلفين اي من حكماء الفلاسفة الى

ان الوجود فی الخارج هو الہویۃ ای الصورة الشخصية بسیطة غیر مرکبة من ذات الکلی والشخص
بل ہی شخص فقط ولا کثرة فیہا اصلا والکلیات ای الذاتیات منتزعة عقلیة ینتزعہا العقل من
ہذہ الہویۃ لا انہما موجودۃ حاصلة ان جماعۃ قلیلہ من الحکما قالوا ان الوجود فی الخارج
ہو شیۃ شخصیۃ بسیطة غیر مرکبة من ذات الکلی والشخص والکلیات منتزعات من ہذہ الہویات
لان الکلی لو کان موجودا فی الخارج لما صح حملہ علی کثیرین لان الوجود الخارجی شخص
ینح حملہ علی کثیرین والیض الاشخاص متعدۃ ومتصفۃ بصفات متضادة مثلا زید موجود
وعمر وسعد وم زید متحرک وعمر وساکن وغیر ذلک فلو کان الکلی موجودا فیہا یلزم وجود
امر واحد فی اکثۃ متعدۃ وہی الاشخاص والصفات شی واحد بصفات متضادة فی
وقت واحد ہذا خلف انت خیر بان التامکین بوجود الکلی فی ضمن الاشخاص لا یقولون
بحملہ علی کثیرین من حیث اقترانہ بالشخص بل الکلی من حیث ہو مہمول علی کثیرین وموجود فی
ضمن الاشخاص ووجود امر واحد شخص جزئی فی اکثۃ متعدۃ لمج والکل لیس شخص لا من
حیث الشخص یوجد فی الاکثۃ المتعدۃ بل ہو من حیث نفسہ موجود فی الاشخاص ولایاس
به وکذا الصفات الجزئی بصفات متضادۃ لا لاقصا الکلی الذی یوجد فی الافراد وخصیص
باعتبار کل فرد لصبغة کما لا یخفی والاستماع لمحقق قدس سرہ رضی عنہ المذہب للشر وقلیلہ
ولیسط البیان فی انتہائہ فی سرہ فان شئت فارجع الیہ ولست شعری ای لیتنے علمت
قال فی الصحاح شعرت بالشی بالفتح اشعر لشرای فطنت لہ ومنہ قولہ لم یست شعری لے
لیتنے علمت و ہذا اشارۃ لے ضعف ہذا المذہب ببیانہ انہ اذا کان زید مثلا بسیطا من
کلوجہ بحیث لا یكون فیہ کثرۃ اصلا کما عن صاحب ہذا المذہب ولو خط الیہ ای لے زید
من حیث ہو ہو ای من حیث نفسہ من غیر نظر الے مشارکات ومبانیات حتی قطع النظر
عن لحاظ الوجود والعدم کیف یصور منہ ای من زید اتراع صور مغايرة فلا بد لہ ای صاحب
ہذا المذہب من القول ای من ان یقول بان للبیسط الخفیف الذی لا کثرۃ فیہ اصلا فی مرتبہ کثرۃ
وتخصیص صورتین متغایرتین متطابقتین لہ ای للبیسط وہو ای ہذا القول قول المتأمنین
لان البساطۃ تنافیہ فعلی تقدیرا تراع الصور تین لصیر مرکبا فیلزم اجتماع البساطۃ والتکریب
فی شی واحد و ہذا اجتماع المتأمنین فی الخفیۃ التریب بان القول بوجود الہویۃ بسیطۃ ناترک
الکلیات عنہا بطر الاستلزامہ اجتماع المتأمنین ببیانہ ان البیسط اذا لوحظ من حیث ہو ہو

مع قطع النظر عن مشارکاته ومبانیاته حتی قطع النظر عن الوجود والعدم ایضا لا يتصور التزاع
 صور یا متغایرة عنه مثل الحيوان والناطق لان الضرورة شاهدة على ان اتزاع الكثرة ليقض
 الكثرة في نفس ذاته فاذا قيل ان الكليات منتزعة من هذا البسيط فلا بد من القول بان البسيط
 الحقيقي في مرتبة تقوم صورتين متغایرتين مؤلفتين لهذا البسيط وفي نفسه كثرة لمصح التزاع
 الكليات منه والقول بالكثرة ينافي البساطة لانها كثرة فيها اصلا والقول بالتزاع الكليات
 مستلزم للكثرة التي ينافي البساطة فكيف ينتزع الكليات منه والا يلزم اجتماع المتناقضين
 وهو بطلان ما يكثر منه ايضا يكون باطلا فيطل نذهب الشريعة الى القليلة ويرد عليه القصر بالواجب
 لقابلية البسيط وينتزع عنه الصفات الكثيرة فافهم وهذا اي اختلاف الذي مر اننا في وجود
 المخلوطة بالعوارض ووجود المطلقة عن العوارض واما المجردة التي مع عدم العوارض فلم يذهب
 احد من الحكماء الى وجوده اي وجود ذلك المجردة وتذكير لضمير باعتبار التبعير عنه بالكل في الخارج
 اذا وجد في الخارج لكان مختلطا بالعوارض الخارجية البتة فلم يبق مجردة مع انه فرض مجردة
 خالصة المجردة عن العوارض ليس لها وجود في الخارج ولم يذهب احد الى وجوده فيه الا فلا
 واستدل من قبله بان الانسان من حيث هو هو قابل للتقابلات والالام بعرض شي منها
 له اذا ما لا يكون معروضا في شئ امكنه قابلا لشي وكل قابل موجود بالضرورة فالانسان المجرد
 موجود وورد هذا الاستدلال بان البتة من حيث هي هي قابلة للتقابلات الى البتة المجردة ولو كان
 موجودا لكانت مكتنفة بها فاضارت مخلوطة ولم يبق مجردة وهي اي المجردة مثل الافلاطونية
 اي مثل الذي ينسب الى افلاطون لانه قال بوجود المثال وهذا المثال انما هي البتة المجردة
 وهذا اي وجود المجردة مما يشع اي يطعن عليه اي على افلاطون يعني بسبب كونه قابلا لوجود
 مثل التي هي الماهية المجردة طن على افلاطون بانه كان من مقتدر الحكماء ووقع منه هذا
 القول الذي فساده بين غير مخفي على احاد الناس لا يذهب عليك ان الشئ يطلق على ما
 كثيرة فهي بحث الماهية لطبق على الطبائع الازلية الابدية المتمايزة بمنزلة

قوله فافهم العلم اشارة الى ما يقال في دفع هذا اليراد بانه فرق بين اتزاع الكثير من الحقيقة الواجبة وبين
 اتزاعها من الاشخاص فان المنتزعات من تلك الحقيقة امور متمايزة عن ذاتها وهي مقتضية لها
 والاستحالة في اتزاع هذا النوع من الكثرة عن البسيط الحقيقي واما الاشخاص فانها ينتزع فيها الكثرة
 منه وهذا انما هو في عام الامور العينية

عن جميع افراد با دني بحث فضل العوالم ليطبق على عالم المثال المتوسط بين عالم الغيب
والشهادة وفي اثبات الصورة ليطبق على الجوهر المجرد عن المادة ومنه بحث العلم ليطبق
على الصورة العلمية القائمة بنفسها فصار قول افلاطون من قبيل المشابهات لا يعلم
الا الله فليس مورد الطعن بالاحتمال لاسيما اذا وجد الاحتمال في كلام متقدرا للحكام
اساطين الحكمة يحيل على الحمل الصحيح كما هو شأنه وقد قيل ان الجرد ليطبق على معنيين الاول الهيئة
المجردة عن جميع العوارض ان يهتبه والخارجية وكلهم يتفقون على انها ليست بموجودة والثاني الهيئة
المجردة عن بعض العوارض فلا باس بوجودها بهذا المعنى ولعل مراد افلاطون بوجودها وجودها
المعنى انت تعلم ان هذا التوجيه خلاف المشهور اذا سلم ينكر وجود الهيئة المجردة بهذا المعنى لو كان
لكل ما كان محل التشنيع بل توجد اسك المجردة في الذهن قبل لا اى لا يوجد في الذهن ايضا
كما لا يوجد في الخارج لانها لو كانت موجودة في الذهن لكانت موصوفة بالوجود والذهني
فلم يبق مجردة عن جميع العوارض معناه وقيل نعم توجد في الذهن لان العقل يلاحظ اشئ بدون
ان يلاحظ مع شئ آخر ولا شك ان تلك الملاحظة وجود ذهني ومجردة عن العوارض لا تصبو
هذا في الخارج لان الذهن طرف الخط والتعريف بخلاف الخارج وهو اى وجودها في الذهن
الحق فانه لا حرج اى لا مانع من التصورات حاصلة ان وجود الهيئة المجردة في الذهن حق لانه لا مانع
لتصور العقل فهو يتصور كل شئ حتى يتصور لقيضه فلا مانع للعقل من ان يتصور المجردة عن جميع العوارض
مطلقا بان يلاحظ امرأة عنها وان كانت متصفة في نفس الامر لو احدها لا ترى ان العقل
يكلم ان المجردة وجودها في الخارج فالم تصورها كيف يكلم عليها قال في المحاشية بل يوجد
المجردة في الذهن قبل لا يوجد لان وجودها في الذهن من العوارض وقيل يوجد لان الذهن
يمكنه تصور كل شئ حتى عدم نفسه ولا حرج في التصورات فلا يمنع ان العقل ليهتبه المجردة وقيل
ان شرط تجرد ما من الامور الخارجية وجبت وان شرط تجرد ما مطلقا فلا يوجد جدا شيئا
فالحق وجود المجردة في الذهن اذا قيل ان الوجود والذهني ليس من عوارضها وثابت لها
في نفس الامر من دون ان يعبر العقل متصفة به والا فكماتر في قائل فانه دقيق ففضل معرف
اشئ ما يل عليه اى على اشئ لتصور اى تحصيله لا فائدة بالتصور التحصيل وهو يحصل صورة غير
كما في التعريف الحقيقي وتفسير اى الافادة بالتصور التفسير وهو الاتفاق على الصور الحاصلة
في الذهن ثانيا كما في التعريف اللفظي فالتعريف يكون في تصور محض الحمل

التصور یقتضی فكيف عرف المص المصروف بما حمل على الشئ قلت ايراد الحمل لكشف تعريف المصروف لا
الحمل متصور وفيه بالذات وانما المقصود وفيه التصور المحض والحمل ليس بمقصود فيه فايراد الحمل بهذا
المنع لا يضره والثاني اى التصور لتفسير التعريف اللفظي كما ايقض في تعريف الفاضل الاسد والاول
اى التصور لتفسير التعريف الحقيقي كما ايقض في تعريف الانسان الحيوان الناطق فقيه اى فى
الحقيقى تحصيل صورة سوار كان بالكنه او بالوجه غير حاصله تصریح بما علم ضمنا فان علم وجود
اى وجود الصورة فى الخارج فان الوجود باعتبار الحقيقة المتعاقب للاسمى هو الوجود العینى
فما اى التعريف بحسب الحقيقة والا اى وان لم يعلم بوجوده فى الخارج سوار كان موجودا
معدوما فهو بحسب الاسم قال فى الحاشية وجود الصورة فى الخارج كما هو المراد مبنى
على ما هو التحقيق من ان حصول الاشياء انما هو بانفسها فى الذهن وباعيانها لا باشیاء
وامثالها وما فى الآداب الباقية من انه مبنى على اتحاد العلم والمعلوم بالذات فیدل على عدم
علمه بالفرق بین هاتین المسئلین وذلك عجیب وبالجملة المراد من المعلوم فى مسئلة الاتحاد انما
هو الصورة الذهنية لا الحقيقة الخارجية كما لا يخفى على المتدرب وقد اشرنا اليه فى صدر الرسالة
وان كنت فى ريب فارجع الى موضع تحقیقة من كتب السلف انتهى قوله وجود الصورة المحجوز
سؤال مفتد رقتیر السؤال ان الصورة ما يحصل من الشئ فى الذهن فكيف یصح ان المراد لقوله فان
علم وجودها وجود الصورة فى الخارج اذا الصورة لا وجود لها فيه فاجاب المصربان وجود
الصورة فى الخارج كما هو المراد مبنى على ما هو التحقيق من ان حصول الاشياء بانفسها
فى الذهن فما وجد فى الذهن يكون متزامعا وجد فى الخارج واجاب عنه صاحب ادب
الباقية بان القول بوجودها فيه اما بناء على حمل الصورة على ذی الصورة او على ما هو التحقيق
من اتحاد العلم والمعلوم بالذات وتفاوتهما بالاعتبار والا فالوجود فيه انما هو ذی الصورة
لاهى واشار الى ردده لقوله وما فى الآداب الباقية الخ حاصله ان القول بالابتداء
على اتحاد العلم والمعلوم يدل على عدم علم صاحب آداب الباقية بالفرق بین مسئلة الاتحاد
وبین مسئلة حصول الاشياء بانفسها وذلك عجیب لان المعلوم فى مسئلة الاتحاد انما
هو الصورة الذهنية فانها من حيث هى معلوم ومن حيث الیقین علم الحقيقة الخارجية

قوله غير حاصله تصریح بما علم ضمنا هذا وعلى من قال ان التعريف اللفظي من المطالب التصورية فانه یفید تصور الموضوع
مرجى ان معنى هذا اللفظ وبه التصور لم يكن حاصله فانما یصير تعریفا رسمیا لا لغویا ۱۲ مولوی خادم احمد

كما يدل عليه كتب السلف وفي مسئلة حصول الاستحسان يكون الصورة الذهنية عين الحقيقة الخارجية فاين هذا من ذلك فالقول باتحاد المسلمين يدل على الغفلة عن الفرق فظننا بنا القول بوجود الصورة في الخارج على حصول الاشياء بانفسها لا كما قال صاحب آداب الباقية انت خير بان الصورة كما تطلق على الصورة الذهنية كما تطلق على النفس الشيء من حيث هو كما هو المفهوم من كتب السلف ولا شك ان العلوم ليس هو الصورة بل هو الاتحاد الخارجية بل هو نفس الشيء مع قطع النظر عن العوارض الذهنية والخارجية ففى مسئلة اتحاد العلم لا يفر بين غيبية الصورة الخارجية فالمسئلتان متلازمتان والبناء على الواحد منها يستلزم البناء على آخره فمن اين يلزم عدم العلم بالفرق بينهما فالمعجب فافهم وتخصيص المقام ان التعريف على شقين الاول حقيقى وهو ما فيه تحصيل صورة غير حاصلة والثانى لفظى وهو ما لا يكون فيه تحصيل صورة بل يكون التغات لى الصورة الحاصلة فى الذهن ثانيا كما فى تعريف الغضنفر بالاسد فان صورة الاسد كانت حاصلة لنا لكن اذا ادور فى تعريف الغضنفر يلتفت اليه ثانيا والحقيقى على شقين تعريف بحسب الحقيقة المكان تحصيل صورة غير حاصلة التى علم وجودها فى الخارج كالحيوان الناطق فى تعريف الانسان وهو قد يكون بالكنه وقد يكون بالوجه وتعرف بحسب الاسم المكان تحصيل صورة غير حاصلة لم يعلم وجودها فى الخارج سوار وجدت فيه او لم توجد كتعريف العنقار بالطائر بخصوص الذى عدم وجوده بد عاربنى من الانبياء وهو ايضا اعم من ان يكون بالكنه او بالوجه فكل واحد منهما يكون حدا ورساما وناقصا فيرتقى اقسام التعريف الى التسعة اربعة للتعريف الحقيقى بحسب الحقيقة وهى حدودها وكل منها تام ناقص واربعة للتعريف بحسب الاسم وهى حدودها وكل منها تام ناقص وتقسيم التاسع اللفظى التعريفات للامور الاعتبارية كالوجود والامكان والواجب من قبيل التعريف بحسب الاسم وعند البعض قد يكون من الحقيقة ايضا واراد بما علم وجوده اعم من الوجود الخارجى ومن الوجود للنفس الامرى ففى العلم بهذا الوجود يكون من الحقيقة ولا بد ان يكون المعروف بالكسر اجلى من المعروف بالفتح لانه لو تساويا

فولم فافهم بعد اشارة الى مزد هو انه على تحقيق بعض المتأخرين ومنه المعروف وهو العلم حاله تحصل بعد وجود الشيء فى الذهن يلزم بالزم فان العلوم هو الصورة الذهنية حقيقة لكن الامر بها ليس كذلك فانه جرس على الشهور الامولا ناخام العمد

لما حصل افادة احدهما بالآخر كما يشهد به الوجه ان فلا يصح اى التعريف بالسادس
 معرفة اى يكون معرفة احدهما مسايا لمعرفة الآخر ولا يكون اجلى وظهر من الآخر
 لما عرفت ولا يصح ان يكون مساويا في الجملة بحيث اذا جهل احدهما جهل الآخر كتعريف
 المتضامين بالآخر نحو تعريف الاب لمن له الابن وتعريف الابن لمن له الاب فانهما
 تعقلا معا ولا يمكن تعقل احدهما بدون الآخر ولا يصح التعريف بالآخر اى بما هو
 غير ظاهر مثل ظهور المعرفة كما يقر الناصر سطقس فالناظر يظهر من الاطلاق والتعريف انما يكون
 للكشف وايراد الاخرى مناف للكشف فلا يورد في التعريف ولا بد ان يكون مساويا للتعريف
 فان قلت قد سبق ان المعروف لا بد ان يكون اجلى من المعروف وهذا يدل على كونه مساويا بالضرورة
 المناقشات بين القولين قلت المراد بالمساوات ههنا المساوات في الصدق بحيث يكسب
 صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة وما من كونه اجلى المراد اجلى في المعرفة بان يكون معرفته
 لغيره بالنسبة الى معرفة المعرفة لا في الصدق فان دفع المناقشات فيجب الاطراد والتمسك
 ايضا اذا شرط التساوى بين المعرفة والمعرفة فيجب كون التعريف مطردا ومنعكسا اى انما
 وهما معا بمعنى الاطراد متى صدق المعروف صدق المعروف بالفتح فيلزم منه المنع ولهذا يقر الاطراد
 بالمنع ومعنى انعكاس متى انتفى المعروف انتفى المعروف بالفتح ويلزم منه الجمع وبهذا يفسره به فلا
 يصح التعريف بالاعم من المعروف ولا الاخص منه بشرط التساوى فيه وفقت فيه فيما هو المقصود
 من التعريف التمييز والكشف والاعم لا يفيده التمييز لان تصور له لا يستلزم تصور الخاص الخاص
 اقل وجود من الاعم فكان خفى منه فكيف يصلح تعريف اشئ وكشفه ولا حاجة الى احراز
 التعريف بالمباين لخروجه عن تعريف المعرفة فان معتبر فيه الحمل على المعرفة كما عرفت
 والمباين لا يكون محمولا او لغيره ان الاعم والاخص مع قررها الى اشئ بالنسبة الى المباين
 لما لم يصلح تعريفه بالمباين بالطريق الاول لا يكون صالحا والتعريف بالمباين تعريف
 بالاشياء المنخفضة هذا جواب سوال مفرد تقرير السؤال ان كثيرا ما يعرف اشئ بالمثل وهو
 قد يكون اخص كقول الخوارج الاسم كزيد ولا يفعل كضربها وقد يكون مبانيا كقولك
 العلم كالنور والجهل كالظلمة وتعريف الرجل الشجاع بالاسد فكيف يصح تعريف المعرفة
 بما يحل لان المباين غير محمول مع انه قد يكون معرفة فكيف يصح قوله ولا يصح بالاخص
 لان المثال قد يكون اخص ويكون التعريف به كما عرفت مخيرا الجواب ان التعريف بالمثل

ليس تعريفًا بالمباين والاحض اذ ليس المراد منه التعريف بنفس المثال بل المراد تعريف ذلك
 الشئ بنجاسة مخصوصة له باعتبار المقابلة وهي المشابهة المختصة بالمثال فصار تعريفًا بالخاصة
 وهو موصوف ومحمول عليه ومساو في الصدق للاحض ولا مباين والاستناد الحق قدس سره
 بين السؤال بالمباين فقط والاولة ما بينت لما عرفت واعلم ترك الاحض لظهوره فان قلت
 الوصف الذي بالمشابهة بين المثال والممثل مشترك بينهما لاختصاص للاحدهما والمشابهة
 من الطرفين فكيف يكون التعريف بها تعريفًا بالخاصة قلت مشابهة لذلك غير مشابهة
 بهذا فيكون التعريف بها تعريفًا بهذا الاعتبار واعتراض عليه قدوة العرفاء وعمدة العلماء
 صاحب المقامات السنية والمراتب العلية جدي احمد عبد الحق قدس الله سره وافاض علينا
 بركاته وفيوضه بانه لا يخفى عليك ان المشابهة هي المشاركة في وصف فخرج لانج اما ان يكون المثال
 مساو للمثل او اعم او اخص او متباينًا فعلى الثلاثة الاخيرة فالوصف اما مساو للمثل او
 اعم او اخص وايا ما كان محتمل ان يكون مساو للمثل او اعم منه او اخص ولا شك انه على
 الاحسنين لا يفتقر لمطلوب وادعاء المساوات في خير الخفايا كما لا يخفى عن المتأمل فالاول
 ان يقر التعريف بالمثال ليس تعريفًا حقيقة بل يطلق عليه مسامحة فتفكر ان شئ كلامه وقال بعض
 ان في التعريف بالمثال قد يكون مجرد الالتفات والاحضار فصار تعريفًا لفظيًا فالقول
 يكون من الرسوم على الاطلاق غير صحيح الا ان يقر التعريف اللفظي لا يجوز بالاحض الا في فهم
 جوازها امي جواز التعريف بالاعم لان الاعم اليزي من شئ عن بعض ما عداه ولم يتعرض للاحض
 ان الا متباينًا ليزي يحصل به لان الاحض لا يكون مرة لملاحظة الامن حيث اشجادة بالاعم
 والاحض فرد من الاعم وهو شامل له دون العكس فيمكن ان تلتفت بالاعم الى الاحض دون
 العكس لا يخفى عليك ان التصور يحصل منها واما التمييز التام لا يحصل الا بالمساوي فان قلت
 هذا ينافي لما مر من شرط المساوات في التعريف اذا الاعم ليس مساوياً في الصدق للاحض
 فانفتى شرط التعريف واذافات الشرط فالتساوي في تعريف بالاعم قلت
 ان المتأخرين شرطوا المساوات في التعريف ولم يجوزوا بالاعم واختار المعرا ولائحة
 المتأخرين ورجع عنه في التجوز الى نذهب القداما نظر الى انه يكفي للتعريف ان يتباين
 قول بين السؤال بالمباين فقط حيث قال في شره دفع دخل هو المعروف قد اعترفتم في تعريفه بالكل كما ذكر في ان
 قد وقع بالمباين للمشابهة المختصة كما يقال في تعريف الرجل الشجاع بالاسد مولانا خادم احمد

عن بعض اختياره والاعسم مفيد لهذا الاعتبار والمساوات انما شرطت للمعرفة التامة الذي
هو مميز المعرفة عن جميع ما عداه والمتاحسرين لما نظر والى ان الاعسم لا يفيد هذا الالتماس التام
لم يعده ولم يجوز والتعريف به وشرطوا التساوي وانت تعلم ان هذا الشرط يخرج تعريف
الفصل البعيد فافهم وهو اي التعريف حد النكاح المميز المذكور في التعريف ذاتيا من الذات
كتعريف الانسان بالناطق والاشي وان لم يكن المميز المذكور ذاتيا بل من العوارض فهو
فهذا التعريف رسم كتعريف الانسان بالضاحك تام اي فالمعرف تام سوار كان حد
او ربما ان اشكل اي المعرفة على الجنس القريب كتعريف الانسان بالحيوان الناطق بالجزء
الضاحك فالاول حد تام والثاني رسم تام والا امكن على الجنس القريب سوار
اشكل اي المعرفة على الجنس البعيد او لم يشتمل على الجنس اصلا بل على المميز فقط فافهم
فانقص سوار كان حد كتعريف الانسان بالسم الناطق او بالناطق فقط او ربما ناقصا
كتعريف الانسان بالسم الماشي او بالجنس الضاحك او بماش فقط فالحد التام ما اشتمل على
الجنس والفصل القويين كما لحيوان الناطق وهو اي الحد الموصل الى الكنه اي يحصل به
كنه الحد ودلان حقيقة ليست الا هو فمناط السمة الاشتمال على الذاتي المميزة والرسمة
على العرض لك ومناط التمامية الاشتمال على الجنس القريب فما كان منها مثلا على
الجنس القريب يكون تاما سوار كان حدا وربما وان لم يكن لك فهو ناقص سوار كان مثلا
على المميز فقط كتعريف الانسان بالناطق او الضاحك او مع الجنس البعيد او مع العرض
فكلها ناقص الا ان اشتمل على الذاتي ليس بالحد الناقص وما سواه بالرسم الناقص فالرب
من الفصل والخاصة والركب من الجنس والعرض العام معا ليس معروفا واحدا او قريبا
في الرسم الناقص فافهم وتحسن لتقديم الجنس هذا بيان الترتيب في التعريف بالجنس
فاحسن فيه تقديم الجنس على الفصل بايقار الانسان حيوان ناطق لا بايقار ناطق حيوان
وان كان هذا ايضا مفيدا بالكنه وجه الاستحسان ان الجنس اعسم والاعسم اظهر عند العقل
من الخاص والفصل خاص مخصوص للاعم وتقديم الاظهر حسن والتميز لعد الاسهام الذي اطلع
للفصل ويسهل الانتقال منه الى ما يقتل اليه وما قال البعض من وجود التقديم في الحال
انما ان الجنس يحصل بالجزء الصوري والفصل جزر صوري للآخر لم يبق حدا ما ليس شي
او ليس للحد التام حيز خارج عن الجنس والفصل سوار كما مقتدا وموثر ليس

للثريب دخل في الحدية ليزن من انتقاء وعدم بقائه ويجب في الحد التام تقدير احوالها
 اى الجنس لفصل بالاختصار بان يقيد الجنس بفصل يحصل منها صورة واحدة مطابقة للحد في
 ضرورة ان الانتقال انما يحصل بها وهو اى الحد التام لا قبل الزيادة والنقصان بانه قد
 يكون زائدا وقد يكون ناقصا لان الحد التام عبارة عن جميع الذاتيات بحيث لا يشترك
 عنها فليكن لقبيل الزيادة والنقصان فان قلت ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق
 حد تام وكذا التعريف بحجم ناسه حساس متحرك بالارادة ومدرك للكلية والجزئية ايضا حد تام
 ولا شك ان هذا زائد على الاول قلت هذه الزيادة في اللفظ فقط ولا اعتبار لما لان
 الحيوان الناطق عبارة عن مجموع ما ذكر وليس شيئا خارجا زائدا على الحيوان الناطق
 والحد الناقص فانه قبل الزيادة بان يذكر فيه الجنس البعيد بمرتبة او مرتبتين فصلا
 او يذكر فضل واحد والرسم التام والناقص كلاهما يقبلان الزيادة والنقصان لتعدد
 الخواص وكثرتها فيجوز ان يذكر فيها كلها او بعضها وبالبسيط لا يجد هذا بيان ان ما يذكر
 في تعريف البسيط ليس حذاه لان البسيط لا يكون له جزر والتحديد انما يكون بالاحزاب
 وبالبسيط لا وقت يجده بهذا بيان ان البسيط وان لم يكن له حد في نفسه لكن يجوز ان يدخل
 في حد الاختصار ويحد به فقال قد يجده اى في بعض التصور يحد بالبسيط كما يحد المركب من الجنس
 الواحد الذي هو البسيط كالانسان المركب من الجوهر وغيره والجوهر جنس عام لبسيط وكلها
 في تحديد الانسان وفي بعض الصور لا يحد به الا يحد كما لو احبب فانه لا يحد لكونه بسيطا
 ولا يحد بعدم دخوله في تحديد الغير اذ لا يتركب منه شئ والمركب لا يتحقق مناط التحديد
 وهو الاحزاب فيه وتركبه منها ويحد به الا يحد كالنوع المتوسط وهو الجسم النامي فانه يحد لتركبه
 من الاحزاب ويحد به الغير الا يحد وهو الحيوان لتركبه منه وقد لا يحد به اى قد يكون له
 بحيث لا يدخل في تحديد الغير لعدم تركب الغير منه كالنوع السافل لانه مركب في نفسه وليس
 الغير مركبا منه فالمركب محدود وبالبسيط ليس كذلك وفي الحدود به سوار واما الرسم فكلما يكون
 له خاصته لازمة بنيت ويكون كسبيا يكون مرسوما والا فلا والتحديد الحقيقي بحيث يعرف كذا الاشياء
 الموجودة ولا يمتري ريب في ان هذا كنه في الواقع عسير كل اشكالها لا يقدّر عليه الشبر ولا
 يعلمه كما حتمه الا خالق الشئ والقدر اعم من افانده عليه من صاحب القوة القدسية
 والقلب المنور لان الحقيقة لا تعرف الا بالجنس الواقعي وفصل الواقع وعرفها بحديث

لا یبقی ریب و اشتباه متغذر فان الجنس مشبه بالعرض العام لان کلیهما عام شامل له
 و الفصل مشبه بالخاصه لان کلیهما خاص فخصه مختص بمیز للشی والفرق یکون احد هما ذاتیا
 و الآخر خارجا بحيث ینیز الذاتی عن غیره من الغوامض محتاج الی الذرۃ و الغموض التام
 و نحن لا نعرف الاشیاء الا بالخواص و اللوازم و لا نعرف بالفصول بانما لا نعلم قطعا
 ان ما حصل لنا من الامور التي نشأ به بها تلك الاشیاء کنته لها فالتعذر هو الاطلاع
 علی کنته و لا يجوز حصول الاشیاء فی نفس الامر مع عدم الاطلاع علیها و اما المفومات
 السبویه و الاصطلاحیه فامرهما اتم لان اللفظ اذا وضع فی اللغة او الاصطلاح لمفهوم مرکب
 باو بد فیہ ذلک کان ذاتیا له و بالیس کک کان خارجا عنه فتی ید تلك المفومات من حیث
 انها مفومات و وضع اللفظ یا زارها فی اللغة او الاصطلاح فی غایه اسهوله ثم ههنا لے
 فی مقام التعریف مباحث امی تفتیشات الاول منها ان الجنس مکان مبہما ای معنی يجوز
 ان یکون ذلک المعنی اشیا کثیرة لکن الذہن یخلق له ای الجنس من حیث اتعقل امی من حیث
 اتعقل و حصوله فی العقل وجود منفرد مفعول یخلق و اضافت ای ینسب الذہن الیہ
 لے الجنس زیادة کالفصل لا علی انه ای الزیادة و تذکیر الضمیر علی تقدیر المضاف منہ
 خارج عن الجنس لاحق به ای الجنس بل فیہ ای الذہن الجنس ہذا المعنی لاجل تحصیلہ
 امی تحصیل الجنس و تعینہ بان یحصل معنی ہذا المعنی و محصلانہ متضمن ذلک المعنی فیہ ای فی
 الجنس و اخلا فیہ بحيث لا یکون الجنس با صفة ہذا المعنی شیئا آخر بل یبقى جنسا فافا
 صار الجنس محصلا ہذا المعنی وجود الم یکن الجنس شیئا آخر فان التحصل لیس بغيره ای
 لیس التحصل بغير الجنس بل بتحقیقہ و یحصل للجنس مفعلا معنی فافا انظرت لے الحد ای الی العرف
 المركب من الذاتیات کالحيوان الناطق مثلا و حسبہ ای وجدت ذلک المعرف مولفا
 ای مرکبا من معانی عدة ای متعددة کالحيوان و الناطق کل منهما ای من تلك المعانی
 کالذہن و الشیء غیر المعلوم فی سلب و احیاء یکن کل من ہذا المعانی غیر الآخر نحو من لا اعتبار
 ای باعتبار ان الجنس غیر محصل فی الذہن فہناک ای فی الحد المولف من المعانی کثرہ بالفعل
 فیکون کل منها غیر بطا حصر ہذا الاعتبار الیکل احدهما ای احد الذہن ین فی الحد علی الخبر الآخر
 فیہ بحيث لا یکون الحيوان محمولا علی الناطق و لا بالعکس لاجل علی المجموع المركب منهما بعدم
 ہذا الاعتبار معہ لیس معنی الحد ہذا الاعتبار ای اعتبار الکثرة معنی الحد و هو المعقول من

طبیعیة واحدة لكن اذا لوحظ له ابهام احدهما اى احدهما جزئین ففقد احدهما بالاحتمال ففقد
 ذلک الآخر فيه اى فى احدهما وصف توصيفا بحيث يجعل احدهما موصوفا والآخر وصفة
 لا اجل التحصيل والتعظیم اى لان يحصل هذا الشئ ویصير مادة مقومة كان اى الحمد باعتبار
 هذه الملاحظة شيئا موصوفا اى موصولا الى الصورة الواحدة اية التی للمجد ووكاسبا لهما اى لهذه
 الصورة الواحدة اية مثالا الحيوان الناطق من عند الانسان الذى فيه احدهما بالآخر
 على وجه التوصیف لیفهم منه اى من هذا الحيوان الناطق بالتركيب التوصیفى شى واحد هو بعینه
 الحيوان الذى ذلک الحيوان بعینه الناطق بحیث لا فرق بينهما كما ان العتد المحلى اى بالعبء
 صحة السکوت مثل زيد قائم یفید اى ذلک الحمل الصورة الاستحاديّة التی للموضوع مع المحمول فى
 الخارج هذا الظیر المطلوب فى حق ان الصورة الواحدة اية العتد المحلى كما لا یحصل من الموضوع و
 المحمول بدون اعتبار الحكم واستحاد احدهما مع الآخر فى الخارج کما الصورة الواحدة اية الوجود
 من حیوان الناطق لا یحصل بدون اعتبار التوصیف على النحو المذكور الا ان هناك اى فى
 العتد المحلى ترکیب خبری لیس احدهما فید الآخر بل محمولا علیه فغیه اى فی ترکیب خبری
 حکم ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وههنا اى فی الحد ترکیب نقیدی لیس احدهما محمولا
 على الآخر بل فید للغير ذلک التركيب لتصور الاستحاد فقط لتخصيص الكلام فى بیان طرق التحدید
 وتادمية الى المحی وروبان الجنس وان كان مبهما بالنظر الى الفصول العارضة وبالنظر الى الانواع
 المركبة منه ولا یکن تحصیل وحققة حقیقة بدونها فان تحقق الوجود لا یكون بدون التعین لما
 كان حصوله ورفع ابهامه بهما فكان تحقق الجنس فى الذهن ایضا بهما ولكن التصور لما يتعلق
 بکلیته یرتبط بالجنس المنفرد ایضاً فیکون له فى الذهن وجود منفرد من حیث العقل لا من
 حیث الحصول لانه یحصل له فى الذهن ولا فى الخارج بدون اقتران الفصول فالذهن یخلق
 له من حیث العقل وجود منفرد ثم اضاف الیه زیادة کالفصل لاسیما ان الزیادة خارجة
 عن الجنس لاحقه به کالصورة بالنسبة الى المادة والبیاض بالنسبة الى الجسم حتى یكون الجنس
 شیا فی نفسه والزیادة شى آخر ایضا فالیه لما فى الصورة والبیاض بل بحیث یقید الذهن
 بالجنس بهذا الزیادة لتحصیل الجنس وتکمیل به فیکان الجنس متضمنا بهذا المعنى وهذا المعنى مندرج
 فیه فلیحاط الاندماج فالتضمن اذا صار الجنس محصلا لم یکن شیئا آخر بل هو الجنس
 فعینا لا معتبرا اذ فى مرتبة الاقتران یشمل الفصل بعینه فیکون

ان في مرتبة المجرى كثره بفعل لتكره من عدة معان وهو الجنس والفصل وكل منهما غير الاخر
 بهذا الاعتبار فضرورة ان الجنس له وجود بفعل والفصل له وجود ولا يكمل احدهما على الآخر
 ولا على المجموع لان مناط كل هو الاتحاد ووهنا كل واحد منهما مناط لاخر ولا يكون المجرى بهذا
 الاعتبار عينا للمحدود والمحال في العقل لانه واحد والحد كثير لكن اذا لوحظ الى ان الجنس
 مبهم لا يحصل له نباتا لم يقيد بفصل واذا قيد به صار محصلا به ومتى اضمع به شيئا ينضم وتوصيف
 به لا بل لفصل والتقويم مضارع شيئا موصلا الى الصورة الوجدانية للمحدود ولا يصير عينا كما يحسب
 الناطق في تحديد الانسان انه شئ واحد هو بعينه الحيوان الذي هو بعينه الناطق لان
 الحيوان له وجود ويحصل في الذهن سو ك وجود والناطق وتصله عن شئ صار متحدين فيكون
 موصلا الى الصورة الوجدانية المعيرة عنها بالانسان فحال العقد المحلى في زيد قائم في
 ان هذه الحقيقة كما تكون مرآة للحكي عنه ويكون المرآة فيها مركبة مفصلة والمرئي واحد
 الحقيقة كالكسب مركب مفصل موصلا الى الكنه الذي هو متوحد بالوحدة الحقيقية وليس الفرق
 بين العتري والقيدي الا بان العلم في الاول تقدير في وفي الآخر تقدير في وهناك
 تركيب جزئي للصحيح السكوت عليه ووهنا ليس كذلك فلا فرق بين المحد والمحدود والا بالاجمال
 التفصيل فمجموع التقديرات المتعلقة بالاحسن ارتقيا هو الحد الموصل الى التقدير الواحد المتعلق
 بجميع الاحسن ارجا لا هو المحدود ووهنا اشكال وهو ان الحيوان اذا وصفه الناطق فيكون
 الناطق مقفلة والحقيقة متقوية بالموصوف ويكون بعد تحصيله فيلزم ان يكون الحيوان محصلا
 للناطق لا العكس ويكون حاصلا قبل لا فكيف يصح قول المصنف ان الجنس توصيفا لا بل
 والتقويم اى الاجل تحصيله لفصل لانه كان مبها واذا انضم اليه الفصل صار محصلا لان توصيفه
 يقف على عكس بنار على قولهم تقويم الحقيقة بالموصوف الا انقران الناطق ليس وصفا قائما
 بالحيوان حقيقة وان كان بحسب تركيب اللفظي وقع وصفا بل هو جار مجرى الحقيقة في ان
 الموصوف كما يحسب بالحقيقة لك الحيوان كان مبها واذا انضم اليه الناطق صار محصلا لا
 حقيقة وموصوف حقيقة يلزم المحدود بل الجنس متضمن للفصل والفصل متحد معه وسند في قائل
 ان الفصل خارج عن الجنس غير داخل فيه وخاصة فكيف يصح قول المصنف متضمنا فيه لان
 لا ك ان الا في اخر رقعت هذا القول على طوري المتقين الذين عيّن باستحاد الجنس والفصل
 في الا

المحرر شرح فني المراد بالمتضمن هو كون الفضل من الجنس كغيره منه كما ان البرزخ يحصل به اكل كل اكل
 و قد قيل في تحقيق الجنس فصار مشاركا للجزء في الوصف المطلق والتميز بين التخصيصين ففرق
 فان التخصيص في الجزر بحسب الذات والوجود وفي الفصل بحسب الوجود فقط واستعمال لفظ ضمن
 على كونه التقديريين لا يخرج عن التسامح وقد بسط الاستدلال قدس سره في محله بهذ المقام
 فافاد البسط بان شذوذا خارجا عن اللفظ قد يقع شك امام الرازي في هذا التفسير على التحقيق المذكور
 واستشار الى ان بهذا التحقيق اندفع شك امام الرازي وهو ان تعريف الماهية بالماهية
 او بجميع اجزائها وهو اي جميع الاحصاءات لنفسها اي نفس الماهية فالتعريف بتحصيل الحاصل اي
 التخصيص ما هو حاصل قبل التعريف او بالعوارض اي يكون تعريف الماهية بالعوارض ولا علم
 بالحقبة الا لا علم بالكنه لان غيره لا يكشف به الحقيقة ففلا علم له فلا علم بالعوارض اي لا
 الخارجية العارضة لها لا يعطيه اي يعطى الكنه ولا يفيد فلا يعرف به الماهية ففيل التعريف حاصله
 ان الامام الرازي ذهب الى بديهة التصورات كلها بوجوهين الاول ما مر في اوائل التفسير
 من ان المطلوب ان كان مشعورا به يلزم تحصيل الحاصل وان لم يكن مشعورا به يلزم طلب
 الحصول المطلق وقد مر جوابه فيما سبق فلا يفيد والثاني بهذا الشك حاصله ان التصور
 لو كان كسبيا يحصل من المعرفة فالمعرف اما عين المعرفة تعريفه بنفسه او بجميع احصاءاته
 الاحصاءات لنفسه فالتعريف يكون دوريا يلزم تحصيل الحاصل لان المعرفة يكون حاصله
 قبل المعرفة بالفتح ولما كان نفس المعرفة بالفتح وهو حاصل بعد المعرفة بالكسر فكان ما هو حاصل
 قبل حاصله بعد ما هو تحصيل الحاصل لان الحصول لذات واحد لا يتعد فالحصول الذي
 حصل به قبل الحصول الذي حصل به بعد فيلزم تحصيل الحاصل الحصول واحد وهو حجة فانه يلزم
 تقدم اشئ على نفسه وهو دور واما غير المعرفة فيكون للتعريف بالعوارض الخارجية عين المعرفة
 بالفتح فلا يحصل بذوات المعرفة اصلا فان العارض لا يفي بكنه العروض وان اردت ان
 وجه المعرفة فهو ليس بعلم له حقيقة وينسب هذا التعريف اليها فهو يجري الشرط فيه بانه اما ان يكون
 عليه او تمام احصاءاته فيحصل الحاصل او عارضا له فيلزم ما مر في الحاصل او اكان التعريف يحصل
 الاحصاءات لانه لا يفي الماهية الفيزيائية عن تمام احصاءات المعرفة فلاقسام باسرها باطل
 فيل التعريف وانتفى الكسب في التصورات ومن ههنا اي من هذا الشك ذهب الامام
 الرازي الى بديهة التصورات كلها وقال ليس شئ من التصورات بكنسب حاصل الذي نصيبا

الشق الثاني وهو التعريف بجمع الاحضار ولا تخم ان جميع الاحضار عنيه بمعنى انه وليس بينه
 وبين الجميع تغاير اصلا بوجه من الوجود حتى بالا اعتبارا ليزم المحذور اذ في الاحضار بلا حظه
 الكثرة وفي الهيئة لا يلاحظ الكثرة فالمعرف جميع الاحضار في مرتبة التفصيل المعرف هو الهيئة
 عبارة عن الاحضار باعتبار الاجمال ومرتبة الاجمال حاصله لتفصيل ومناصرة للاعتبار
 فلا يلزم تحصيل المحصل لا الدور فجميع التصورات المتعلقة بالاحضار تفصيل لا محال المحصل
 التصور الواحد المتعلق بجمع الاحضار اجمالا وهو المحذور فاندفع شك الرازي قال في الحاشية
 ومن ههنا يعلم انه لا فرق بين علم اشئ بالوجه وبين اعلم بوجه اشئ وقد تصدى بعضهم للفرق بين
 فان قصدا للفرق بالذات فالتصدي تصديق والا فالفرق بالا اعتبار لا يكره انتهى قد وجدت في
 اكثر نسخ هذه الحاشية مكتوبة على هذا المقام وليس لها رابط بسبب الظاهر مع الكلام وما وقع
 في النسخ وان لم يطعن به قلبي والصواب عند زبني ان الرازي بين في تعريف الهيئة ثلث
 احتمالات نفسها وباحضارها وبالعوارض فالاول اشارة الى العلم بكنهه والثاني الى العلم
 بالكنهه بقى العلمان علم اشئ بالوجه وعلمه بوجه فاشا را ليهما بقوله او بالعوارض ولم يبين ان يكون
 التعريف بالعوارض من حيث كونها مراتب لملاحظتها كما يكون في علم اشئ بالوجه او بالعوارض
 نفسها من غير كونها مراتب للملاحظة كما في اعلم بوجه اشئ فمن ههنا تعلم انه لا فرق بين علم اشئ
 بالوجه وبين العلم بوجه اشئ في انه لا يفيده اشئ اذ حقيقة العلم بالوجه وان كان الاستعمال فيه
 الشئ لكن ليس علمه حقيقة بل علم للوجه اذ لو كان فرق بينه وقد تصدى بعضهم للفرق المذكور
 بينهما كما تصدى السيد الزاهد الفيرافي حاشيته على الحاشية الجلالية فان قصد الفرق بالذات
 فالتصدي غير مفيد والتصديق محض لما علمت من انه لا فرق بينهما الا بالا اعتبار وان قصد الفرق
 الاعتباري فالفرق ظاهر لكن لا يفيد المطلوب وهو حصول اشئ حقيقة لا يخفى عليك ان العلم
 بوجه اشئ ليس متماضا عند سوي العلم بالوجه بالذات ولا بالا اعتبار لان العلم بوجه اشئ انما العلم
 فيه وجه ذلك اشئ فقط بدون ذلك الشئ فلا علم له اصلا فيكون علما بكنهه وان علم به ذلك الشئ
 الغير فهذا هو العلم بالوجه ولا ليقر ان العلم بالوجه يكون الوجه فيه مرآة لملاحظة ذلك الشئ وفي العلم
 بوجه لا يكون مرآة بل من حيث انه وجه من الوجوه فحصل علم اشئ باعتبار وجهه لا نأقول لا من
 انه وجه من وجوه الا انه ينتقل به الى ذلك الشئ وليفتت اليه ولعلم به لكونه وجه فهذا هو
 المرآة وان لم يفتت اليه فلا علم له اصلا فيكون علما للوجه فقط وعلم الوجه فقط علم بكنهه فافهم

فانه ثم طلعت بعد هذا خبري على حاشيته مكتوبة على بعض الشروح نقلها عن الشيخ الخليلي المشهور في ربط
 هذه الحاشية السنية بالكلام بان ما قيل من ان العلم بالوجه لما اعتبر فيه المراتبة فيفيد الشيء اليقيني والاعلم
 بوجه فكلا نقول ان مناط الافادة فيه اعني حديث المراتبة وهذا هو الفرق بينهما فما لا يخفى تنساقا كما
 فضلا المعرفي منيته بقوله ومن ههنا يعلم انه لا فرق بين علم شيء بالوجه والعلم بوجه شيء اذا العوارض
 كلها سواء كانت المراتبة فيها ملحوظة ام لا فيد شيئا اصلا كما عرفت آنفا فالفرق اسطوري من الباري
 المنشور لمبحث الثاني التعريف اللفظي وهو التعريف الذي يقصد به بيان ما وضع له اللفظ من حيث
 انه موضوع له بلفظ اظهر مرادف كتعريف الغضنفر بالاسد من المطالب التصورية لاسن المطالب
 التصديقية كما زعم بعض فالتعريف اللفظي يحصل به التصور اليقيني فالتعريف اللفظي ليس فيه تحصيل صورة
 غير حاصلة فكيف يكون من الطالب التصور قلبت فيه احضار صورة من بين الصور الخيالية
 فغده من التصور على سبيل التسامح الا اذا ثبت انه يحصل التصور ثانيا في المذكره فافهم
 فانه اي التعريف اللفظي جواب ما يقع في جوابه بانه اذا سئل عن شيء بما بان يقربا بالغضنفر
 مثلا فيجيب بالاسد فكما هو جواب كلمة ما فمواي فهذا الجواب تصور هذا دليل لكونه من المطالب
 التصورية حاصلا ان التعريف اللفظي يقع في جواب ما مثلا اذا سئل بما الغضنفر يقع في جوابه بانه
 اسد وما يكون اطالب التصور كما علمت فكما يقع في جوابه يكون تصورا فالتعريف اللفظي
 الواقع في جوابه ايضا يكون تصورا وهو المطلوب والدليل على وقوعه في جواب ما انه لو لم يصح
 وقوعه لا يتم التعليل على تقديم مطلب ما الاسمية على ما عداه بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يكن التصور
 بوجوه ولا طالب حقيقة ولا التصديق بالهيئة المكرمة ليجوز ان يفهم معنى اللفظ بالتعريف اللفظي فلا يقضي
 تقديم مطلب ما الاسمية واما اذا كان اللفظ اليقيني من مطلب ما فالتعليل تام فانح لا يفهم
 من اللفظ الا من مطلب ما فصار مقدر ما على جميع المطالب وهو المطلوب فليتعمد التعليل في غير عليه ان
 التعريف الاسمي مطلب ما الاسمية وبه يفهم معنى اللفظ لا بالتعريف اللفظي فانه بعد تصور معنى اللفظ
 فلو لم يكن اللفظي داخل في مطلب ما يتم التعليل اليقيني ولا يجاب بان

قوله كما زعم بعض اي السيد بن مسكان بانه لو كان من المطالب التصورية لزم حصول الحاصل حصول التصور سابقا ١٢
 قوله الا اذا ثبت ان تقريره ان الصورة قبل التعريف اللفظي حاصلة في الثبوت الا في المذكره كما نرى عند زوال الالتفات اليها
 زوال عن المذكره وبقي في الثبوت ثم اذا وجد الالتفات اليها يحصل مرة اخرى في المذكره والتصور من اللفظ اللفظي لا يحصل
 قوله نعم لعله مراد من هو ان التعريف اللفظي غير ذلك بل يشتمل على ما خارجا عن وظيفته من القول ١٢ لانه اذا كان اللفظي

بان الاسمی هو اللفظ فانه هو بنار على علم عدم الفرق بينهما ونشأ هذا السهو ونهضتم قبا طاقوا
مقابل اللفظ وقد اطلقوه مقابل الاسمی فزعم ان الاسمی هو اللفظ مع ان بينهما بون لا یجوز بان اللفظ
لا يكون فيه تحصيل صورة غیر حاصله بل تميز صورة من بين الصور المخزونة والا شامة الیهما
یلوح ان اللفظ بازاها وفي الاسمی يكون تحصيل صورة غیر حاصله لكن لم یعلم وجود بازاها
اللفظ من الاسمی والجواب عنه باثبات التصور في التعریف اللفظ ثانيا في المدركة والكان
معقولا لكن ليس عليه دلیل قطعی فافهم الا تری اذا قلنا انخفضت موجود فقال النحاطب العنصر
ولم یفهم النحاطب معناه فیستل عنه ففسره ای انخفض بالاسمی وصل للنحاطب تصور معناه فیسر
هناك ای فی هذا التفسیر حکم لیکون تصدیقا فیکون تصورا هذا تأیید لکونه تصورا حاصله ان اللفظ
اللفظ لیکون تفسیر المعنی اللفظ ویقع جوابا بالسؤال عن معناه عند عدم فهمه واذا فسر بلفظ
یفهم معناه وحصل للنحاطب تصور المعنی فیکون من المطالب التصورية وليس فيه حکم حدیثی لیکون
من المطالب التصدیقة نعم بیان موضوعیة اللفظ فی جواب بل هذا اللفظ موضوع لمعنی سجت
لفظی بقصد اثباته بالدلیل فی علم اللغة هذا جواب دخل مقدر تقریر الید خل ان اللفظ لکما یرید فی
تفسیر اللفظ لکما یرید فی علم اللغة هذا جواب دخل مقدر تقریر الید خل ان اللفظ لکما یرید فی
فیقع فی جواب بل هذا اللفظ موضوع لمعنی فیتقیل انه موضوع للاسد فوجوده حکم بانه موضوع
وضار تصدیقا تحریر الجواب ان بیان موضوعیة اللفظ من المباحث اللغویة التي یقصد اثباتها
بالدلیل فی علم اللغة وليس له تعلق بالمنطق والكلام بهما فیکون من المباحث المنطقية ففهم
موضوعیة اللفظ لا یضربونه من المطالب التصورية فی المنطق ولو کان من المطالب التصدیقة
یضربه وليس لکما فمن قال انه ای التعریف اللفظ من المطالب التصدیقة لیفهم منه موضوعیة
لمعنی لم یفرق هذا القائل بنیه ای بین التعریف اللفظی وبين البحث اللفظی المخوی حاصله ان اللفظ
اللفظی دائر بین التصور والتصدیق بموضوعیة اللفظ لمعنی فباعتبار التصور لیکون من العلوم
العقلیة وباعتبار التصدیق من البحث المخوی لا من العلم التصدیقی فمن قال انه من التصدیق
اشتبه عدیه التعریف اللفظی بالبحث اللغوی ولم یفرق بينهما بان اللفظ لیکون فیها اتحادا للمعنی
المعلوم بل یوضع فی اللفظ له وهو بحث لغوی یقصد اثباته بالدلیل

قوله فمن قال ان اللفظ لیسند حیث قال فی شرح المواقف اذ قيل ان الانسان حیوان ناطق وارید ان هذا اللفظ
لنفا واصطلاحا کان هذا التعریف اللفظی حکما قائل باللفظ الذي يدفع لحدوث نقل ووجه استعمال ۱۲

وليس هذا الوجه التعريف اللفظي فالتعريف يقتصر بالانكشاف ان بال التعريف اللفظي ومراجعة التعريف
 لا انه يكون من التصور ومن مطالب ما قلنا في البحث اللغوي التصديق المقوم في التعريف
 اللفظي وحصول التصديق مع التعريف اللفظي وفيه لا يوجب ان يكون مرجعا الى الارجح
 جميع اقسام التعريف الى التصديق لمصلحة منها فالعرض في التعريف اللفظي ليس التصور
 من حيث ان اللفظ موضوع له بل العرض نفس التصور المعنى من حيث انه معنى اللفظ بان يكون
 الحشوية تعليلية لا تقديرية والتصديق الحاصل فيه لا يتعلق به العرض بالذات بل هو معنى
 فافهم البحث الثالث مثل المثال فيفتح اقسامه والثالثية بمعنى الحال المعرف بالكسر كمثل اى كمال
 نقاش نقاش شج اى صورة في اللوح فالتعريف الحقيقي تصوير بحيث ليس فيه شى آخر سوى
 التصوير لاحكم فيه اى في هذا التصوير اصلا حاصله ان حال من ياتي بالتعريف كحال النقاش
 في انه كما ينقش النقاش شج في اللوح ويكون هذا الشج مرآة للاتفات الى ذى الشج لك
 من ياتي بالتعريف ينقش في الذهن صورة المعرف بالكسر ويكون هذه الصورة مرآة للمعرف
 بالفتح اى حصوله في الذهن عند القراء وللالاتفات اليه عند التاخرين ففى النفس نفس الا
 التصور والبحث لك في تعريف ايضا لا يكون الا التصور للبحث وليس فيه حكم ولا فرق بينهما
 الا ان اسما ينقش في الذهن صورة معقولة والنقاش ينقش في اللوح صورة محسوسة هذا
 اذا اراد بالمعرف من ياتي بالتعريف الا المعنى الاصطلاحي المنطقي واما على تقدير معنى الاصطلاح
 فالتشبيه باعتبار ان النقاش كما يعرف به ذوا الشج لك المعرف بالكسر يعرف بالمعرف
 بان يحصل به صورة او يلتفت اليه وليس فيه شى آخر سوى هذا التصوير والاتفات فلا
 حكم فيه والا لكان تصديقا لا تصويرا فاذا قلنا الانسان حيوان ناطق لا يقصد به الحكم
 على الانسان بكونه حيوانا طاقا بل اردنا ان تبوجه الذهن الى الانسان الذي يعلم به
 من الوجوه ليكون تصويره على وجه اتم واكمل فلما يتوجه عليه اى على المعرف شى من
 النوع اى من المنع والنقض والمعارضة هذا تفرع على عدم الحكم

مؤلفه فافهم عليه اشارة الى رفر وهو انه يلزم على هذا التحصيل الحاصل وهو باطل فلا بد ان يكون المقصود منه هو الحشوية
 المذكورة والفرق بالمقصود منه احضار الصورة من بين الصور المخزونة في الذهن والاتفات اليها وليس
 المقصود منه حصول الصورة من حيث انها معنى اللفظ لا مجردى لئلا فان الاتفات فعل من افعال النفس
 والتصور ليس كذلك فكيف يحصل المقصود وهو التصور ١٢ مولانا خلدوم احمد رحمه الله تعالى

فيه حاصلا واذالم يكن في التعريف حكم ولا يكون الا التصوير لبحث فلا يجوز ان يمنع او يفتقر
 وليعارض بشي اذ لا بد لهما من الحكم فكما ان النقاش اذا اخذ ان تيرسم في اللوح نصا لم يتوجه
 عليه منع بل لم يكن له معنى لك استحاد في صورة التحديد لم يتوجه عليه شي فلا يصح ان يعقل ان
 لانم ان يكون حيوانا ناطقا فانه منبر له ان يعقل الكاتب لانم كتابتك نعم هناك احكام ضمنية هذا جواب
 سوال مقدر يقتضيه السؤال انه اذالم يكن في التعريف حكم اصلا ولا يتوجه عليه المنع فلا يصح المنع
 على كون التعريف مطردا ومنكسا وكونه حدا وغير ذلك مع انهم يجوزون منع هذه الاحكام
 تحريرا الجواب ان التعريف وان لم يكن فيه احكام صراحة لكن فيه احكام ضمنية لفهم منه من جهة
 ان من ياتي بالتعريف فقد يقصد التعريف الكامل منه بحيث يحيل منه المعرفة عن غير تميزا
 كاملا بنهاج الذاتيات بحيث يدخل فيه جميع اشراذه ويخرج منه غير ما فكلما يدعى ان هذا التعريف
 حد تام جامع مانع ففني التعريف لوجود احكام ضمنية مثل دعوى الحديث والمفوضية والاطراد
 والانعكاس الى غير ذلك مثل دعوى الاوصية وغيره فيجوز منع تلك الاحكام الضمنية
 من التعريف لا يمنع التعريف نفسه لانه ليس فيه حكم اصلا لا يتوجه المنع اذ المنع طلب الدليل على
 حكم فيقر لانم ان الحيوان الناطق يكون حدا للالسان وكذا يتوجه النقض ببيان الاختلال
 والمعارضة بتعريف آخر لا يتوجه الا على الحقيقة فان التعاند اذا تحقق فيه اذ لا يكون شي
 واحد حقيقيا لانه من الممتنعات لكن العلماء اجمعوا على ان مع التعريفات لا يجوز هذا
 سوال تقريره ان الدعا والضمنية المفوضية في التعريفات يقتضي جواز منع التعريفات باعتبار
 هذه الدعاي ومع ان علماء السلف اتفقوا على عدم جوازه فاجاب بقوله فكلما كان في
 العلماء شرعية تحت اي بطلت قبل العمل بها اي بهذه الشرعية حاصل الجواب ان اجماع
 العلماء على عدم جواز المنع على التعريفات مع اقتضار الدعاوي الضمنية المفوضية فيها
 جواز المنع عليها بمنزلة شرعية تحت ورفع عن البشر قبل وقوع العمل بها كايجاب حين
 صلوه على الافي ليله المعراج ثم تحت باستدعاء النبي صلعم بشورة موسى شفقة
 على الامة المرحومة كما جاز في الحديث فكان ايجاب حين صلوة بحسب النظر لمصلحة
 وقبل العمل بها تحت لاجل مصلحة اخرى وليس هذا تناقض فلك العلماء وان اجعلوا
 على عدم جواز المنع عليها مطلقا بحسب النظر لكنهم لعب الفكر اذ وجدوا فيها احكاما ضمنية
 منجوز والمنع من جهة هذه الاحكام فالتميز وعدم التميز من جهتين فلا تناقض بين القولين

والذی ظہری فی توجہ التشبیه المنع انه اذا کان حال ظاہر التعریف کحال نقض التناقض کما فی
انه لیس فیہ المقصود الانتقال لے ذی الشیخ المنقوش لا غیر کما لک ظاہر التعریف لا یقتضی الانتقال
لے المعروف وتحصیلہ فی الذہن والتفاتہ الیہ لاشی آخذ من الدعائے ویجوز المنع علیہا فیجوز
المنع بحسب الدعائے وکثر لیس تحت قبل العمل بہا باعتبار عدم فعل علیہا بحسب الظاہر کما
وجبت خسون صلوۃ باعتبار ما عطا فی الاقویار من القوة الکاملہ علی العبادات
الشاقۃ ثم نسخت اذا ظہر الرسول ضعف الامۃ وعدم امثال الضعفاء بالادار والحقا فطہ علیہا
نظر الے حال اکثر الناس وشفقتہ علیہ غلبت خسین صلوۃ ولقبیت الخمس فکذا العلماء لما
تفکروا فی التعریفات ووجدوا فیہ الدعاء وی حکموا الجواز المنع علیہا ثم اجمعوا بحسب النظر
لے ظاہر حالہ علی عدم التجویز لان ظاہرہ لیس الا التصویر لبحث و لیس مشتملہ علی الدعوی
اصلا لتجمل المنع واما الاستغفال بتعریف لشی بالذاتیات او العرضیات فلا یسح فیہ الشخص الآخر
منع صدقہا علی لشی ما لم یدعی انه صادق علیہ وانه حسن او فضل له واما اذا کان المقصود بالرد
الذاتیات التصویر لبحث بان یشکل بحصولہا فی الذہن لے حصول المعروف او التفاتہ الیہ فلا
مساع للمنع فافہم قال فی الحاشیۃ قال لمحقق الدوانی فی الحواشی الجدیدہ للتجربیدان جسیج
الاحکام الوارده علی التعاریف محتاجۃ لے الاثبات فیکفے فی جوابہ بالمنع کما صرح بہ القوم وصح
الاداب الباقیۃ ما لم یقف علی ذلک فقال ما قال انتہی قال صاحب الاداب الباقیۃ المنع
لما لم یکن له اختصاص بواحد من تملک الدعاء وی صار الکمل قابلاً لمخر ومیۃ البطلان نکات
او مطرود الصحتہ فانقض الذی ہو دعوی البطلان مع ہذہ القا بلتہ بل ہو الا غصب من غیر
ضرورۃ وقر علیہ المعارضۃ مشتملہ علی الدعاء وے فالحق الحق بالاتباع ان تبیین المنع فی
ہذا المقام وان لم یقل بہ احد من الاعلام انتہی کلامہ فظہر من کلامہ ان المنع غیر مخصص بہذا المقام
لانه یجری فی کلہ کما یظہر من کلام لمحقق لان المنع لوجہ ے فیما یجری لنقض فیہ غصب المنصب
لانه ترک المنع واورد لنقض الجواب عنہ ان الغصب انما یطل اذا کان المذکر علی منصب ورج
عنہ واختار مضیا اخرے فی مذاکرۃ واحده مثل انتقال استدلال المانع وبالعکس فی
اشار المذاکرۃ الواحد واما اذا کان الحکم قابلاً للمنع وشتغل بدعوی البطلان ولم یشتغل بالمنع
فہذا لیس لغصب ولو کان غصباً فلیس بباطل فافہم نعم یمتقض بالبطال الطرد وہو التلازم
فی الثبوت ای کما یصدق علیہ الحد لصدق علیہ الحد ودوبالعکس وانتقاضہ بانقضاء الطرد فی

في هذا الحد فانه يصدق على ما لا يصدق عليه المحدود و يتحقق بابطال العكس فاستقامة
 باطلاله بانعكاسه فيه فانه لا يصدق على ما يصدق عليه المحدود و فالطرده هو المنع و اذ لم
 يكن التعريف مانعا لتقص حكم الكمية الاولى و العكس هو الجمع و اذ لم يكن جامعا لتقص حكم
 الكمية الثانية مثلا و في هذا اللفظ اشارة الى ان التقص ليس يختص بالطرده و العكس كما قيل
 بل يجري في غيره ايضا و يمكن بيان اختلاف التعريف فيما سواهما بان يقال ان هذا التعريف ليس
 باوضح بل هو مساو له في المعرفة و الجمالة فتجبه لتقص على دعوى الا وضحة فلم يرتضها
 و الحق ان التقص بمعنى التخلّف في التعريفات لا يظهر الا في الطرد و العكس من اختصاصه
 بهذه الجهة و اذ اريد معنى الا بطلان لا يختص بواحد منها و يجري في الكل فافهم و المعارضة و
 اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه انما يتصور في المحدود و الحقيقة التامة
 دون غيرهما من التعاليف اذ حقيقة الشئ مثلا الانسان لا يكون الا واحدا و هو الحيوان
 الناطق لا تتنازع الحد من الشئ واحد حتى اذا قيل هذا معارض بان الانسان حيوان كما
 فلو سلم ان يكون حد الانسان فلم يبق الحيوان الناطق حدا فصار خلاف ما يدعى الخصم
 و اما المحدود و الناقصة فيجوز الاختلاف فيها بحسب مرتبة مرتبة بخلاف الرسوم فان المعارضة
 لا تجري فيها اذ يجوز ان يكون بشئ واحد رسوما متعددة باعتبار ذكر بعض الخواص
 دون بعض فايراد المعارض رسما آخر لا يضر الرسم الاول حتى يلزم عدم بقاء رسما يكون
 ان يكون الاول والثاني رسمين بشئ واحد و لا ضمير فيه لمبحث الرابع اللفظ المفرد لا يدل على
 التفصيل اصلا وليس مدلوله الا الاجمال و ان عبر التفصيل في بعض اللغات لان المفرد
 لا يخرج من ان يكون مدلوله بسيطا او مركبا فعلى الاول عدم دلالة على التفصيل ظاهر لعدم
 وجود الاجزاء التي هي الموقوف عليها التفصيل و اما على الثاني و ان كان فيه اجزاء لكن
 ينتقل من اللفظ المفرد الى الاجزاء الا بالحاظ الواحد اني اذ الوضع الواحد في المفرد هو
 الاجزاء فلا يدلح الا على التفصيل فسلم ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا فان قلت
 ان عدم مفرد مع انه يعبر في الفارسية بما يودون فدل على التفصيل و هو معتبر في اللغة
 العربية قلت لا يفهم من لفظ عدم في اللغة العربية بما يودون بالتفصيل و انما يفهم بالا
 ان لم يوجد في اللغة الفارسية لفظ مفرد ففسره بالمركب لا ان التركيب معتبر في مفهومه
 كما ان لفظ المشرق يدل على مناه احواله في الفارسية لا يعبر الا بالتفصيل بدو سمي لبيان

ونسب العربية اليه ليعبر بالجملة المفردة والاى وان لم يكن كسبل يدل على التفصيل بما يتحقق
 قضية احادية لان المفرد لما دل على التفصيل جاز الانتقال من اللفظ المفرد الى معنى الموضوع
 والحمول ونسبته التامة الجزئية فتحققت القضية بلفظ المفرد وهذا هو القضية الاحادية المتحققة
 باللفظ الواحد وهو خلاف ما تقرر عندهم من ان القضية منحصرة في الثانية والثالثة ويرد
 عليه انه ان اراد يجوز ان يتحقق التجويز العقلي اى يجوز لعقل تحقق القضية باللفظ المفرد فذلك
 غير متنع لان صيغة فعل وفعل اذ لم تنكف بدلالة العزلة على الحكم الواحد والنون على
 الحكم مع الغير ينقل منها الى معنى القضية مع كونها على هذا التقدير منسوبة الى التجويز
 الوقوعى بمعنى انه يلزم تحقق القضية الاحادية في الواقع والاستعمال فعدم تحقق القضية باللفظ
 المفرد لا يدل على انه لا ينقل من المفرد الى معنى المركب التفصيلي اصلا لجواز ان ينقل الى
 المعنى التفصيلي سواء القضية من التوضي والاضافة وغير ذلك فان عدم تحقق في نوع
 لا يستلزم عدم تحقق مطلقا لجواز ان يتحقق في نوع آخر ذلك ان تقول مراد المراد ان
 الاستقرار التام يدل على ان المفرد لا تفصيل فيه اصلا ولا يدل على المعاني المركبة
 بالتفصيل فلو جوزنا دلالة على التفصيل لجوزنا تحقق قضية احادية ايضا لان نسبة المفرد الى
 جميع المعاني المركبة المفصلة على السوار عن الاستقرار فتجويز بعض انواع التركيب في
 المفرد دون بعض ترجيح بلا مرجع واذا جوزنا لبعض اصح تجويز الكل فيه وتجويز معنى الموضوع
 والحمول ونسبته في المفرد لوجب تحقق القضية الاحادية وهو بطر فلا يجوز فيه التفصيل اصلا
 وهذا هو المطلوب ومن هنا اى من اجل ان المفرد لا يدل على التفصيل اصلا قالوا المفرد
 اذا عرف بمركب اى يوتى المركب في تعريفه تعريفيا لفظيا لعدم الحقيقة والا يلزم دخول التركيب
 فيه لم يكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب الواقع في تعريف المفرد مقرر لان التعريف
 اللفظي انما يدل على ما يدل عليه المعروف من غير فرق فلو كان التفصيل مقصودا او جعل مراة
 معنى واحد فينقلب التعريف اللفظي تعريفيا حقيقيا فتعريف المفرد بالمركب انما يكون بضرة
 عدم وجب ان الالفاظ المفردة المراد منه لا لا يجوز ان يكون مراة للاحضار سيما فيكون
 الاجمال ويكون التفصيل لغوا غير مقصود وهو المطلق قال الشيخ الاسمار والكلم في الالفاظ الطيم
 العقولات التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب حاصل ان حال الاسمار
 والكلم في الالفاظ كمال المعاني العقولات المفردة في انه كما لا تفصيل ولا تركيب ولا صدق

ولا كذا في المعاني المفردة المعقولات لعدم الاستدراك فيها لك التفصيل في الالفاظ المفردة
وكما ان المعاني المفردة لا يعقل فيها الصدق والكذب لك الالفاظ المفردة لا يفهم منها الصدق
والكذب فهذا تنظير في عدم فهم التفصيل منها لان السلب بينهما على السواء وسلب التفصيل
وغيره في المعاني عقلية وفي الالفاظ استقرار في بل لا يفيد المعنى بل للترقي معناه ان المفرد
لا يفيد المعنى فضلا عن الدلالة بالاجمال والتفصيل فانها مرتبتان بعد افادة المعنى والمراد
بالافادة الافادة الاولى ابتداء واما في المرتبة الثانية فلا ينكر افادة والاى وان لم يكن
لك بل افاد المعنى لزوم الدور ودليده ما قال في الحاشية لان الدلالة موقوفة على العلم
بوضع اللفظ للمعنى وهذا العلم موقوف على العلم بالمعنى فتوقف الكل على الخبر فلو كان العلم
بالمعنى موقوفا على الدلالة لزوم الدور وقد ينقضى بالمركب ويجاب بالفرق انتهى قوله
ينقضى بالمركب الخ حاصله ان هذا الدليل يجري في المركب ايضا بان علم الوضع فيها يعبر
من شرط الدلالة وعلم المعنى سابق عليه فيلزم الدور فيه كما يلزم في المفرد فيلزم ان
لا يكون المركب ايضا والا على المعنى مع قوله ويجاب بالفرق الخ حاصله ان بين المفرد
والمركب فرقا بان علم المعنى في المركب انما يتوقف على العلم بوضع مفرداته لا العلم بوضع
المركب فلا دور ويرد عليه انه لو كفى العلم بوضع المفردات في افادة المعنى المركب لم يحصل
الاختلاف في المركبات عند توافق المفردات في المعاني مع ان الفرق واضح بين
قولنا اكرم موسى عيسى وبين اكرم عيسى موسى الا ان يقرر ان الهية من احدي المفردات
فلا يتقيد الاتفاق في المفردات عند اختلاف الهية فلذا حصل الاختلاف فافهم وانما
امى من اللفظ المفرد الاحضار اى لا يترتب على وضع المفرد للمعنى الا الاحضار في ذهن
السامع والتفاتة اليه لانه يحصل منه المعنى ابتداء ويدل عليه اللفظ ويفيد المعنى واذا لم يفيد
المفرد معنى فلا يصح التعريف به اى بالمفرد الانطباع اى لا يصح تعريف المعنى المفرد سواء عرّف
بلفظ آخر او بلفظ المفرد الموضوع بازاره الا تعريفه لفظيا لوجود

قوله فافهم لعل إشارة الى سؤال وجواب تقر الاول انما يتوقف العلم بالمعنى المركب على العلم بوضع الهية الثانية
لما قصد منها ولا شك في توقفه على العلم بوضع اسند اليه واسند ايضا والعلم بوضع هذه الثلاثة يتوقف على العلم بمجموع
المعنى المركب فيدور فلا يكون الغرض من الوضع افادة المعنى المركب في تعريف الثاني انه لا يخفى ان جميع العلوم المتعلقة بوضع هذه
الاشياء غير العلم بوضع المجموع فاستفادة العلم بمجموع المركب موقوفة على جميع تلك العلوم لا العلم بوضع المجموع وهذا العلم لا يتوقف على العلم

مجموع المركب فلا دور ۱۲ مولا خادم احمد مراد الله العبد

الاحضار ولا يكون حقيقيا لعدم الافادة بتحقيق المقام بحيث يتضح المرام ان وضع المركب للافادة
اي تحصيل صورة المعنى الغير الحاصل في الذهن ابتداء و وضع المفرد للاعادة اي لا تحصيل مقام
في الذهن ابتداء من لفظ بل مرة ثانية بالتوجه اليه واليه اشار المصنف بقوله وانما منه الاحضار
فقط اي لا يفيد المعنى من لفظه واللازم الدور لان دلالة اللفظ على المعنى لا تكون الا اذا علم
ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى فيكون علم الوضع سابقا على علم المعنى من اللفظ وهذا
العلم لا يكون الا اذا علم المعنى او لا يوضع اللفظ باذنه ويدل عليه فكان علم المعنى سابقا
على الوضع والوضع كان سابقا عليه كما عرفت فكان علم المعنى سابقا على سابقه فصارت سابقا
على نفسه اي فيلزم الدور وهو تقدم شئ على نفسه لا غير السابق على الوضع علم المعنى نفسه
وامسبوق علمه من اللفظ فاختلف الجثمان فلا يكون المسبوق سابقا من جهة واحد ولا متقدما
على نفسه بهذه الجهة فلا يلزم الدور ولا نالقول كلامنا في حصول المعنى من اللفظ ابتداء يعني انه ما كان
حاصلا في الذهن اصلا فحصل من اللفظ فيه بنفس حصوله يكون بعد الوضع وتوقف علم الوضع
على علم المعنى ليقضي لفرض حصوله قبله فيتوقف نفس حصوله على نفسه وهذا هو الدور ونقضي بالمراتب
بان هذا الدليل يجري في المركبات ايضا اذ علم الوضع فيها اليفر من شرط الدلالة وعلم المعنى فيها
عليه فيلزم الدور كما في المفرد فلهذا يقتضيه عدم دلالة المركب على المعنى وعدم اخلافة له ويجب
بان علم المعنى فيه على الوجه الكلي يعني لم يحصل العلم بالوضع والعلم بالوضع ليس بموقوف
على الجزئي الموقوف عليه الذي هو موقوف على الوضع على الكل وهو ليس بموقوف عليه بل
بالعكس فالوقوف والموقوف عليه متغايران فلا يلزم الدور كما اذا قلنا غلام زيد مثلا تصونا
اطرافه والنسبة بينهما وعلما ان الاضافة للاختصاص واستقلنا عند التلطف الى خصوصية الغلام
لزيد وهذا المعنى خاص حصل في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فالركب الاضافي افاد
المعنى المحدود وهو موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع ليس موقفا على هذا الخاص بل
على علمه الكلي وهو ان الاضافة لغير الاختصاص ولا يحتاج في معرفته الى تحصيل علم الجزئيات
المفصلة والموقوف جزئي والموقوف عليه كلي فلا يلزم الدور فالتقدم لا دور في بعض المفردات
الغير كذا فان وضعه عام بلحاظ المفهوم الكلي وهو كل محسوس موجود في الخارج والموضوع له
هو الجزئيات كزيد وعمر وبكر وغير ذلك فلا يتوقف العلم بالوضع على المعنى الجزئي بل على الكلي

فكيف يصح قوله والمفرد لا يفيد المعنى على الإطلاق قلت ان المراد بالمفرد سبها المفرد الذي لا
يشأ به المركب في الوضع النوعي واما المفرد الذي يشأ به المركب في الوضع النوعي كما ساءر الاشياء
واسمى الفاعل والمفعول وغير ذلك فهو المركب بيان لا كلام لنا فيه فظهر ان المفرد لا يفيد
المعنى ولا يكون التعريف به اللفظيا وانما منه الاحضار فقط واما المركب اذا عرف بمركب فقد
يكون تعريفه حقيقيا وقد يكون لفظيا واذا عرف المفرد بمركب يكون حقيقيا اذا كان ^{التفصيل}
المستفاد منه مقصودا واما اذا لم يكن كذلك يكون لفظيا واذا عرف بمفرد يكون لفظيا اذا
كان بمبرادف له والافناقص هذا مبني على ما قال الشيخ من ان المفرد لا يدل على ^{التفصيل}
وتشكر هذا ما يتيسر لنا من شرح القسم الاول من الكتاب بفضل الملك الوهاب وارجو من فضله
ومنه ان يوفقني ويتيسر لي شرح القسم الثاني لى آخر الكتاب انه الميسر للصاب والقل
لمفاتيح الابواب وعليه التوكل في كل باب وبه الاعتصام في البدايه والنهايه واليه المآب
وصلى الله على خير خلقه محمد وآله واصحابه يوم الحساب

الآن قد تمت منجث التصورات ولبعد هذا يجي منجث
التصديقات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مَدَنِيَّة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله واصحابه
 لما فرغ المصنف من بيان انقسام الاول من قسمي العلم هو التصور وما يتعلق به وما يتركب منه من لواحق
 اراد ان يشرع في بيان انقسام الثاني وهو التصديق ويفصل مباحثه فقال ان تصديق
 جمع لصدق وهو في اللغة يطلق على ثلاثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى وصف
 القضية وهو عبارة عن الادعاء ان لصدق القضية التصديق بان معنى القضية
 مطابق للواقع ويعبر عنه في الفارسية برست وداشتن وصادق وداشتن والثاني ماخوذ
 في اللغة من المعنى الاول وهو عبارة عن الادعاء بان معنى القضية اي التصديق بان
 المحمول ثابت للموضوع مثلاً في الواقع ويعبر عنه في الفارسية بگردیدن وبار کردن
 وهذا المعنى هو التصديق النطق والمحمول عنه فيه والثالث ماخوذ من الصدق بمعنى
 وصف الثقال المتكلم وهو الادعاء بالاحبار والانتساب وذلك يرجع الى الادعاء
 بان المتكلم مخبر عن الكلام المطابق للواقع وان الانتساب والحكم وقع عنه على هو عليه ويعبر
 عن هذا المعنى بالفارسية بزيست كودداشتن وحق كودداشتن والفرق بين الاولين
 والثالث ظاهر واما الفرق بين الاول والثاني فبان الاول متعلق بوصف القضية

وهو صدقها بان يحصل الازعان بالقضية التي موضوعها هذه القضية ومحمولها صدقها
والثاني متعلق بنفس القضية بان يحصل الازعان لقيام زيد مثلاً وهو حاصل قبل حصول
المعنى الاول فان قلت انهم قالوا ان التصديق المنطقي هو التصديق اللغوي وان
التصديق المنطقي هو التصديق الاول والتصديق اللغوي هو التصديق الثاني مع
انك قد عرفت ان التصديق المنطقي والسمجوت عنه فيه هو التصديق بالمعنى الثاني
لا الاول فيلزم المناقاة قلت اراد بالاول ما هو اول حسب المرتبة في الحصول لا شك
ان المعنى الثاني حاصل قبل حصول المعنى الاول فكان هو التصديق الاول والاول
تصديق ثان فضع ان التصديق المنطقي هو التصديق الاول فهو منطقي ولغوي والثاني
في ذكر ما هو الاول حسب المرتبة والاول هو الثاني بحسبها فهو تصديق لغوي فقط فضع
ان التصديق اللغوي هو التصديق الثاني والثالث لا يجب عنه في المنطق ومنه يجب
الامام ان التصديق يطلق على القضية اطلاق اسم العلم على المعلوم وعند الحكماء اطلاق
الطلاق اسم العلم بالحجزة وعلى الكل اذ الازعان علم يتعلق بالنسبة وهي جزئية للقضية هذا اذا كان
التصديق على معناه واما اذا جعل معنى المصدق به فهو صادق على القضية وعلى خبرها
وليس من قبيل نقل اسم العلم الى المعلوم وهو القضية فانهم الحكم الظاهر المراد منه التصديق
والازعان وفي بعض الشروح وهو العقد المنعقد من الموضوع والمحمول والنسبة وتطلق
على الوقوع واللا وقوع وعلى المحكوم به فعلى تقدير ارادة الوقوع واللا وقوع يكون اضافته
الاكتشاف الى الاتحاد من قبيل اضافته الصفة الى الموصوف وعلى تقدير ارادة الاول
وان كان الاضافة على حالها لكن يا باه قوله والنسبة انما يدخل في متعلق الحكم بالنتيجة اذ هو
ليقضي عدم تعاقب الحكم بالنسبة وهو يقضي لعلته بالاتحاد والذي هو النسبة الجزئية الا ان يتكليف
ويقال ان الاكتشاف حقيقة مضاف الى الامرين ومعناه الاكتشاف الامر من حيث
الاتحاد وملائمة قوله دفعة وانما اضيف الى الاتحاد والتوقف الاكتشاف دفعة على الاتحاد ومنه
اي من الحكم وانما عدل عن حرف الترتيد الموجب للحصر بين الاجمالي والتفصيلي مع انحصاره
فيها لعدم الجزم بالحصر اجمالي لوجود معنى الاجمال فيه وهو اى الاجمالي عبارة عن الاكتشاف
الاتحاد وبين الامرين اى ظهور عند العالم بحيث لا يتي القياس دفعة واحدة انك مرة
واحدة من غير ان يكون تصور الطرفين سابقاً على تصور الاتحاد ونيل حصول الطرفين والحكم

في الذهن معامرة واحدة كما قال في الحاشية كما اذا ارادنا جدارا ابين فاما ان يصير
 جدارا اعلنا انه ابين من غير ان يلاحظ الجدار منفردا والابيض منفردا ثم يلاحظ النسبة الحكمة
 ثم يحكم بالاتحاد فان قلت ان في الاجمال ثلث امور الموضوع والحمول والنسبة فالاول
 ان يقال انكشاف الاتحاد بين الامور قلت وجود النسبة ليس بوجود الطرفين بل
 انما هي عبارة عن الارتباط بينهما فلا يوجب حقيقة الامر ان قلنا قال بين الامرين
 اى من الحكم تفصيله لوجود معنى التفصيل فيه وهو اى التفصيل المنطقي اى المبحوث عنه في
 المنطق الذي يستدعي صوراً متعددة وهي صورة الموضوع والحمول والنسبة منفصلة
 علمية منفردة احد ما عن الاخرى بان يلاحظ الموضوع اولاً ثم يلاحظ المحمول منفرداً
 عنه ثم يلاحظ النسبة الحكيمية بعدهما ثم يحكم بالاتحاد فهنا انكشاف الاتحاد ليس دفعة
 مرة واحدة بل على سبيل التدرج بعد المرات الكثيرة كما يظهر لك اذا خبرك شخص
 ان الجدار ابين فيحصل في ذهنك اولاً معنى الجدار ثم معنى الابيض ثم نسبة الجدار
 ثم الحكم بالاتحاد فهذا التصديق تفصيله فان قلت اذا كان الحكم عبارة عن الادعاء
 كما هو الظاهر والادعاء بسيط اذا هو كيفية ادراكية او من لواحق الادراك وعلى
 كلا التقديرين ليس فيه امران فكيف يتصور فيه حتى الاجمال لتفصيل وتقسيم اليها قلت
 كونه مجعلاً ومفصلاً على هذا التقدير باعتبار اجمالية متعلقة وتفصيلية وهو القضية ولا شك
 في وجود معناها فيها معنى مجعلاً ومفصلاً بالذات والحكم متعلق بها بالعرض لا تقع ان يتعلق
 انما هو القضية المجعلة كما ستقف غريب فكيف يتصور تفصيلية باعتبار متعلق لانا نقول لاجل
 معنيين الاول ان يحصل الطرفان والنسبة بينهما في الذهن دفعة ويلاحظ بلحاظ واحداني
 والثاني ان يترتب الاحراز في الحصول ولو حظت بلحاظات متعددة ثم يلاحظ بلحاظاً واحداً
 فالحكم المتعلق بالمعنى الثاني تفصيله اذ النسبة الى التفصيل لا ينافي لقول متعلقة بالاجمال
 اذ الاجمال يعنى المعنيين فصحت تقسيم اليها باعتبار متعلق فان قيل بين الاجمال والتفصيل
 منافاة فكيف يكون شئ واحد مجعلاً ومفصلاً قلنا وجودهما في وقت واحد في شئ واحد
 من جهة واحدة متمتع واما بحسب الاوقات والجهات فلا مشاحة فيه وهما لوجود تفصيل
 اولاً ثم يوجب الاجمال ثانياً واطلاق الاجمال في هذا الوقت لا ينافي اطلاق التفصيل
 بحسب ما قبله فلا منافاة والنسبة اى النسبة التامة الجزئية انما تدخل في متعلق الحكم

أى التصديق بالتبعية أى بواسطة الغير لا بالذات فالصدق يتعلق بالذات بالمتنوع
 والمحمول وثانياً وبالعرض بالنسبة بينهما هذا بيان متعلق بالحكم وفيه اختلاف فغنى البعض
 وهو نفس معنى القضية المركبة من الموضوع والمحمول بالمحمولين بلحاظ استقلالى والنسبة
 الرابطة للمحمول بلحاظ غير استقلالى وبعضهم قال يتعلق بمعناه الاجمالى او لا والاحتمال
 بعد التفصيل وعند البعض الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة وهذا الاحتمال منسوب
 الى الشيخ ايضا والمشهور ان متعلق الحكم هو النسبة الرابطة ويحتمل ان يكون متعلقا بالنسبة
 بعد ملاحظتها باللحاظ الاستقلالى قال فى الحاشية اختلف فى ان متعلق الحكم
 اى والافتشاع اما الوقوع الذى هو جذر القضية او القضية نفسها المشهور هو الاول ^{للتحقق}
 هو الثاني وهو محتار ميرزا قرداد والفاضل المحمود الجوفورى اتفق مسند لهما هو المشهور
 وسندل عليه لقبول لانهما اى النسبة من المعانى الحرفية الغير مستقلة لئلا يلاحظ
 بالاستقلال ولا بد فى متعلق التصديق منه فلا يكون النسبة متعلقة وانما هى اى النسبة
 مرآة اى بواسطة لملاحظ الطرفين اى الموضوع والمحمول هذا بيان لعدم استقلال
 النسبة حاصله ان النسبة مرآة لملاحظ الطرفين مستلذا يلاحظ بدون الطرفين لا يكون
 مستقلة ولا صالحة لتعلق التصديق بشرط الاستقلال فى متعلقه اذ متعلقه يكون معلوما
 ومقصودا والمرآة غير مقصودة وورد الاحتمال الاخير بان النسبة اذ لو خطت باستقلال
 خرجت عن القضية او القضية هى الموضوع والمحمول والنسبة الرابطة بينهما وهى معنى رابطة
 غير متعل والمحمول باستقلال غيرها والواحد ان السليم يحكم بان متعلق التصديق
 لا يكون خارجا عن معنى القضية فلا يكون النسبة مستقلة التى جعلت معنى اسميا خارجا
 عن القضية متعلقا للتصديق والاحتمال الاول مردود بالدليل الذى ذكره عدم متعلقه
 بالنسبة بان القضية مركبة من الموضوع والمحمول المستقلين ومن النسبة الغير المستقلة
 والمركب من مستقل وغير مستقل غير مستقل ومتعلق التصديق لا يكون الاستقلال والاحتمال
 الثالث لا يتخلو عن نقص اذا مناط التصديق على الرابطة فكيف يكون متعلقا بما يكون
 الرابطة خارجا عنه ولذا قال القدر متعلقه بالنسبة الرابطة فالقول يتعلق بالموضوع
 والمحمول الذين ليسا مناطا واحدا هو مناط عنهما كما ترى فبقي احتمال متعلقه بالنسبة
 الجملة وهذا هو الظاهر مما قال المصنف انما يتعلق بالحكم حقيقة بمفاد الية التركيبية اى بما فيه

البنية التركيبية وحصل بعد ما هو اى المفاد الاتحاد مثلا اى اتحاد المحمول بالموضوع
 بان يلاحظ بلجذا وجداني وحمل الاتحاد على معنى النسبة وان كان لا يحتاج الى تكملة لكن
 يلزم من حمل كلامه عليه حمل كلام القائل على ما يرضى فائدة ويمكن الحمل على الاحتمال
 الاول المنه كور في المتعلق كما قيل ان اللام في الاتحاد دعوض عن المضيات اليه
 الموضوع والمحمول بان يكون اضافة الاتحاد الى الموضوع والمحمول من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف بمعنى الموضوع المتحد مع المحمول لكن يلزم عليه ما يلزم على المشهور
 من ان القضية مركبة من نسبة الغير مستقلة والمركب من مستقل وغير المستقل غير مستقل
 ولك ان تقول انا لانهم ان المركب من مستقل وغيره غير مستقل مطا على الغير المستقل
 الذي يحتاج الى امر خارج عن المركب فالمركب منه يكون غير مستقل واما ما هو محتاج
 الى اجزائه فالتكريب منه لا يستلزم عدم استقلاله وفي القضية كذلك فلا يكون غير
 مستقلة واحتمال ارادة النسبة المحبوسة بالسياط الاستقلال من الاتحاد ولبعد اذ الاتحاد
 يقتضى الارتباط والاستقلال يا باه فالاولى ان يحيل على القضية المجردة كما هو الظاهر
 قلت ان الجملة قضية والقضية مركبة من نسبة الغير المستقلة فتكون غير مستقلة كما في
 المفصلة قلت الاستقلال وعدمه تابع للسياط والاخرار في القضية المجردة ملحوظة على سبيل
 الاستبعاد فلا يتعلق السياط بالنسبة لى الذات ليكون غير مستقلة بل السياط الواحد
 يتعلق بجميع الاخبار لائق ان التصديق اذا يتعلق بالجملة فيلزم انتفاءه عند التفصيل مع انا
 لعلم بالضرورة ان تصديقا بان زيد قائم باقى سوار لا خطنا يا بالاجمال او اصيل لانا
 نقول عند التفصيل وان انتفى الاجمال عن المدركة لكنه باقى في الخزانة فهو كما يتعلق
 التصديق الا ان يبق خزانة المستقولات عندهم لعقل الفعال وليس فيه الاجمال والتفصيل
 بل القضاء حاصله فيه وهو خزانة لها نفسها من دون اعتبارها اذ هما لا يتصوران الا
 بالتعاقب وهو من خواص الماديات والزمانيات والعقول المجردة بمرتبته عن الزمان
 والمادة فلا يتصور فيها التعاقب الذى هو مناط الاجمال والتفصيل فاذا انتفى المناط انتفى المنوط
 فلا يتصوران فيها والحق في هذا المقام ما قال استاذ الاستاذ ورضى به الاستاذ قدس سره
 ان متعلق التصديق هو الحكمى عنه لانه المقصود من الحكاية والحكاية انما هي مرآة له ووسيلة
 اليه فهو الموجود في الخارج والذهن بلا اعتبار معتبر واختراع مختراع فالادعان لا يتعلق

الا بالمقصود ولا بالوسيلة فالتعليل ان المحكي عنه خارج عن الحكاية والقضية فيلزم تعليل
 التصديق بالخارج قلنا وان كان خارجا لكنه المقصود ومنها والذهن المستقيم يحكم بان تغلق القضية
 بالمقصود اول من تعلقه بالتوطئة المختصة والوسيلة الصرفة وليس المحكي عنه مركبا من نسبة
 كالحكاية ليلزم كونه غير مستقل اذ هو عبارة عن الوجود الخاص مع ملاحظة المحل في الاعراض
 المنضمة كالسواد والبياض مع ملاحظة انتشار الاقتران في المنتزعة وفي الذاتيات مع
 ملاحظة الذات ولا شك في وجود المراتب اذ هي متحققة بلا اعتبار معتبر ونسبة اعتبارية
 ويمكن حمل كلام المصنف عليه اذ مرتبة المحكي عنه هو الاستحاد ولا شك في كونه مفادا للهيئة التركيبية
 اذ هي مرآة له وهو مقصود منها فتدبر وتفكر ثم القضية التي تغلق بها التصديق والادعاء
 تتم بامور ثلثة بحيث لا يحتاج الى امر آخر سواها اولها الموضوع وثانيها المحمول وثالثها
 اى ثالث الامور الثلثة نسبة اخبارية اى نسبة تامة خبرية حاكية عن الواقع ولم يذكر المصنف
 الاول والثاني بظهورهما وعدم الاختلاف فيها فالقضية سوار كان المحمول فيها
 لوجود اول عدم او غيرهما لا يتم الا بثلثة امور الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية
 الحاكية عن الواقع بحسبها يحمل الصدق والكذب هذا هو مذهب القدماء وليس عليه
 دليل الادعاء الضرورة بان المفهوم من زيد قائم هو نسبة الواحدة المعبرة بالفارسية
 هبت ونسبت واما عند المتأخرين فهي مركبة عن اربعة اجزاء اربعها النسبة التقنيية
 كما سنقف عليه فان قلت ان زيد موجود غير محتاج لان العجم يقولون في ترجمة زيد
 هست ولا يذكرون الرابطة فلو كان فيه الرابطة سوى الجزئين يقولون في ترجمة زيد
 هست است كما يقولون في ترجمة زيد كاتب زيد لو سنده است فعلم ان في البنيات
 البسيطة التي فيها المحمول نفس الوجود والعدم سبطين يتم بهما فكيف يصح ان القضية مطلقا
 لا يتم الا بثلثة امور قلت القضية مطلقا سوار كانت هبة لبسيطة او مركبة مشتملة على الرابطة
 في مرتبة الحكايات والتفاوت بينهما انما هو في مرتبة المحكي عنه بان البسيطة ليست مشتملة
 على الوجود والعدم الرابطين في مرتبة المحكي عنه لانه الوجود في نفسه وعدمه كذلك
 بخلاف المركبة فانها مشتملة عليهما فان زيد كاتب في مرتبة المحكي عنه وهو زيد في حالة
 الكناية بخلاف زيد موجود اذ حالة الوجود ليست مغايرة لزيد الموجود في الخارج وعلم
 ذكر العجم الرابطة في ترجمة لكفاية المحمول لالتق ان زيد موجود لو كان مشتملا على الرابطة

لكان معناه ثبوت الوجود للزيد والثبوت والوجود مترادفان فيلزم موجودية الوجود
 بهذا الوجود لان نقول الرابط في مرتبة الحكاية عبارة عن رابط المحمول بالموضوع ايجاباً
 وسلباً والقضية تتم بهذا الرابط وهي النسبة التامة المحبذية وهذا الرابط ليس وجوداً للموضوع
 والمحمول بل انه لملاخطتها ومررة غير مستقل بوجوب بينهما فلا يلزم موجودية الوجود
 بهذا الوجود ولو كان الرابط في السليات البسيطة في مرتبة المحكي عنه يلزم ان يكون
 للوجود وجود وثبوت الوجود للموجود بنفسه لا كالثبوت غيره له فان موجودية كل شيء بالوجود
 بخلاف الوجود فانه موجود بنفسه في مرتبة الحكاية مشتملة على الرابط الغير مستقل المغائر
 للوجود المستقل المحمول بخلاف مرتبة المحكي عنه فانه ليس فيه رابط اصلاً فيلزم ان يكون
 للوجود وجوداً فافهم ومن ههنا اي من ان القضية تنم بامور ثلثة سببتين اى يظهر ان
 الظن الذي هو قسم من التصديق عبارة عن اذعان الجانب الرابع وفيه احتمال
 الجانب الآخر المرجح اذ عان بسبب لا تركيب فيه من الرابع والمرجوح هذا اشارة
 الى الاختلاف في تركيب الظن وبساطة وما هو الحق عند المصرع من البساطة قال
 في الحاشية ذهب اوهام الاساطلة ان الظن اذ عان مركب من الطرفين الرابع
 والمرجوح والحق ليس كذلك بل هو حكم بالطرف الرابع حكماً بسيطاً لكن لولا حظ هناك
 العقل الطرف المرجح يجوز ما واما ان تجوز دخوله في ذلك الحكم فكلما والتفصيل
 في شرح المختصر انتى حاصداً انه عند اوهام الاوساط تجوز الجانب المرجح داخل في الحكم
 والظن مركب من الرابع والمرجوح وعبارة عن مجموعهما وهو مفعول الامام ايضا وحق
 ان الظن ليس بمركب منها بل هو حكم الرابع فقط من غير دخول امر آخر فيه بحيث يكون
 حيزاً معناه نعم لولا حظ العقل عند الظن الجانب المرجح يجوز وقوعه تجوزاً ضعيفاً لان
 التجوز داخل فيه وهذا التجوز يسمى بالوهم وفصله شارح مختصر الاصول عند الملة والدين
 بان الظن اذ عان بسيط وهو الرابع المتعلق بالنسبة للايجابية في القضية الموجبة والسلبية
 في السالبة لكنه بحيث لولا حظ الظان الطرف المقابل متعلقه جوزه تجوزاً ضعيفاً وايداه
 ايضا يلزم كون احراز القضية اربعة كما قال المصرع والاى وان لم يكن الظن اذ عان
 بسيطاً بل مركباً لما ذهب اليه اوهام الاوساط لصار احراز القضية هناك اي في صورة الظن
 اربعة اذا لم يظنوا يكون قضية واحدة فاذا كان الظن مركباً من الرابع والمرجوح كانت

الواحدة منها يستعمل ان يكون راجحة ومرجوحة فلا بد فيها من السببتين احدهما راجحة والاخر
 مرجوحة فصار احسب ان القضية اربعة فان قلت يجوز ان يكون احسبتين داخل في القضية
 والاخرى خارجة فلا يصير احسب ان راجحة قلت يلزم تعلق الظن الذي هو قسم من الادعاء
 بخارج القضية وهو خلاف ما تقر عندهم لايق لا يجوز ان يكون لهية الخارجة داخل في القضية
 الاخرى لا نقول يلزم كون المنطون قضيتين وهو خلاف ما عرفت وقد تقر كون
 الظن اذ عا ناسيطا بان الظن لا يحصل الا اذا تعلق بالوقوع واللا وقوع وفي القضية الموجهة
 المنطونة يكون الوقوع راجحا وسلبه مرجوحا وفي السالبة بالعكس فلو كان الظن مركبا منها
 يلزم اجتماع المنقضين وهو الوقوع واللا وقوع في الموجهة والسالبة وهو محال وما يستلزمه
 باطل فتركيب الظن يكون باطلا فلا يكون الا بسيطا وهذا كله اذا كان الكلام في الظن المتعبر به
 عنه عندهم فانه يتعلق بالقضية الواحدة والمنطون ح قضية واحدة والا يكن ان يحدث
 في الذهن عند الظن قضيتان شملتان على السببتين يتعلق الطرف الرابع من الظن
 باحدهما والمرجوح بالاخرى فلا يصير احسب ان القضية اربعة ولا يلزم اجتماع المتناقضين في
 قضية واحدة والحكم بالبساطة لا يتحقق بالظن بل شك والوهم وغيرهما بسائط فان كل
 كفيات والكيفيات غير مركبة والمتاحسرون من المنطوقين القائلين تبرج احسب ان القضية
 ان الشك الذي هو من اقسام التصور عبارة عن تساوي طرفين من غير ترجيح احدهما
 على الآخر كما في الظن يتعلق بالنسبة التقديرية التي بها يصير احد الطرفين قيد للآخر من غير
 الحكم عليه وهي اى هذه النسبة التقديرية مورد الحكم اى يرد عليه الحكم وهو الوقوع واللا وقوع
 وليس هو اى يسمى المتاحسرون هذه النسبة التقديرية السببية بين لكونها بين
 الوقوع واللا وقوع مترددا بينهما من غير ان يحكم باحدهما بعدد الحكم بمعنى الوقوع
 اى النسبة التي لا ايجابية واللا وقوع وهو النسبة السببية التي فلا يتعلق به اى بهذا
 الحكم الا التصديق فالشك والتصديق متعلقان بالقضية متعلقهما لا بد ان يكون متغايرا
 فلا بد في القضية من سببتين يتعلق باحدهما الشك وبالاخرى التصديق فيكون اخر
 القضية اربعة فالمتاحسرون لما راعوا ان القصور والتصديق متغايران باعتبار التعلق
 والنسبة التي يتعلق بها الشك لا يتعلق بها التصديق والالم بين التفاضل بينهما بحسب
 التعلق فتعلق التصديق يكون نسبة اخرى وهو الوقوع واللا وقوع فصار في القضية

مركبة من اربعة اجزاء الموضوع والمحمول والنسبة التقيدية ونسبة التامة الجزئية والمتقدمون
 قائلون بالتغاير بينهما بحسب الذات فقط لا بحسب المتعلق فتعلقها عن المتقدمين مع احد اجزاء
 المصنوع ورد على المتأخرين بقوله عجبتى قولهم اى اوقضى في تعجب قول المتأخرين ان
 التغاير بين التصور الذى هو الشك وبين التصديق باعتبار المتعلق اما قسواى لم يبق
 ذنبهم ولم يات في فهمهم ان التردد الذى هو الشك لا يتقوم اى لا يحصل بالمستعلق اى التردد
 بالوقوع والا وقوع الذى هو حكاية فان شئى لم يصح حكاية لا يتقوم به التردد اذ التردد حقيقة
 عبارة عن تجويز مطابقة الحكاية وعدمها نفس الامر تجويزا مساويا من غير ترجيح فاما لم يعلق
 بالوقوع كيف يحصل كما لا يخفى فتصيد بدو نوح فهو متعلقة فان قلت يجوز ان يحصل
 بالنسبة التقيدية من حيث وقوعها اولا وقوعها او مجموعها قلت حيثية الوقوع اذا كان
 خارجة عنها ففى غير صالحه لتعلق التردد كما علمت وان كانت داخله ففى كافية ولا حاجة الى
 امر آخر سواه فالمدرك اى المعلوم في الصورتين اى صورة الشك والتصديق
 واحد هو الوقوع والا وقوع والتفاوت في الصورتين في الادراك بان الادراك في الصورة
 الثانية اذ عانى وفي الصورة الاولى ترددى فليس التغاير بينهما بحسب المتعلق بل بحسب
 الذات فان من لوازم التصديق تعلقه بامر خاص بحيث لا يتعلق بغيره والتصديق يعلق بكل شئ
 حتى ينقضى فصارت اللوازم مختلفة واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات بحسب
 الذات فيه نظرا بان اختلاف اللزوم مطلقا لا يدل على اختلاف ذوات الملزومات بالذات
 بل اذا كان اللوازم لوازم الذات وصارت مختلفة يدل على اختلاف الذوات وهو يولد
 في حيز الخفاء فقول القدامى بتثليث اجزاء القضية هو الحق لدلالة الوجدان السليم على صحة
 النسبة وعدم الدليل على تعددها وههنا اى في مقام القضية شك من جانب المتأخرين
 على المتقدمين وهو اى الشك ان المعلومات الثلاثة التى هى مجموع اجزاء القضية متحققة في صورة
 الشك مع انها اى القضية غير متحققة على ما هو المشهور حاصل الشك ان القضية اذا تمت باجزاء
 الشائكة كما قال المتقدمون يكون جميع اجزاء تلك الاجزاء الثلاثة وسه الموضوع والمحمول
 والنسبة التامة الجزئية وانا نعلم بالضرورة ان كل تحققت جميع اجزاء الشئ تحقق ذلك
 الشئ لا محالة اذ هو عبارة عنه وفي صورة الشك جميع اجزاء القضية متحققة مع عدم تحقق
 القضية على ما هو المشهور فنسبنا انها ليست جميع اجزائها بل لها جزء آخر سوى الثلاثة وهو مقصود

فی صورة الشک فلذا لم یحقق القضية وان لم یکن لها جزر سوا ما یلزم عدم تحقق القضية وعند
تحقق جمیع احضاریه وهو بطریق بالکلیة المتقررة عند سبیل فی حله ای فی حل الشک
فانک مرزا جان ان القضية بالنسبة لک تلك المعلومات الثلثة التي سبب جمیع احضارها کل
ومجموع بالعرض ای بواسطة الغير وبالجازر لاکل بالذات وبالحقیقة فلا یلزم تحققه لک
تحقق الكل بالعرض وهو القضية بالعرض عند تحقق الاحضار الثلثة التي هی کل لها بالعرض
کالکاتب بالنسبة لک الحيوان الناطق فانه کل بالعرض فلا یلزم من تحقق الحيوان الناطق
تحقق الکاتب مالم یلاحظ عروض الکتابه له حاصل الحاصل یلزم ان کل علی نحوین
کل بالذات وبالحقیقة بحيث یكون مستقلة غیر متوقفة علی شیء آخر کالمجموع للاحضار کل
بالعرض بواسطة الغير سوار کان واسطة فی الثبوت بان یجیب الوسطة القضية کل بالنسبة
المعلومات الثلثة ویصف الوسطة وذو الوسطة کلها بالکلیة فی نفس الامر واسطة
فی العرض بان یكون کل حقیقة الغير وهو واسطة وثبت الکلیة ان القضية بواسطة
الغیر ویؤیدہ قوله کالکاتب فان الکاتب کل للحيوان الناطق بواسطة اتصاف مجموعها و
هو الانسان بالکتابه کذلک العقد المنعقد من الاحضار الثلاثة کل لها بالذات والقضية
کل لها بالعرض ای بواسطة العقد المنعقد لاتحادها معه وعروضها له فغیر تحقق جمیع
الاحضار لا بد من تحقق الكل بالذات لا تحقق الكل بالعرض ولما كانت القضية کل بالعرض
للاحضار الثلثة فغیر تحققها لا یلزم تحققها نعم کلها بالذات وهو المجموع لا بد من تحققه
وهو متحقق عند تحققها فلا یلزم النفاک کل اللزوم تحققه من تحقق

قوله ویؤیدہ الجزر یہ قدس سره ان کل علی نحوین کل بالذات وکل بالعرض بواسطة الغير سوار کان واسطة
فی الثبوت ووهیة فی العروض فلما کان ارادة الخوا الاول ویشق الاول من الخوا الثاني فی هذا المقام ای فی
الحی فی کل غیر جائز اراد الفاعل یشق الثاني من الخوا الثاني وایده بقوله کالکاتب بالنسبة لک الحيوان الناطق فانه
ما قبل من انه سقط ما فی بعض الشرح من بیان الوسطة فی الثبوت بان الوسطة والقضية کل بالنسبة لک المعلومات
الثلث ویتصف الوسطة والقضية کلها بالکلیة فی نفس الامر فانه یلزم علی تقدیر اتصاف الوسطة حقیقة ان یكون
الاحضار احضار لها فترم الاحضار بعینها لثبوت الادعاء والقضية حقیقة وهو باطل فان الادعاء
کیفیه من الادراک بسیط لاحضار لک عرفت ولو کان منصفاً بالحقیقة تحقق له الاحضار فصار مرکباً منها فبطل
سباطة انتی لان ذکر الاقسام فی مقام لا یستلزم جوارحاً فیها کما لا یخفی علی اولی الالباب ۱۲ مولانا خادم اجمیر

الاحيزار عنها فان قلت لما لم تكن القضية كالاتك بالاحيزار الثالثة فما معنى قولهم انها اجزاء
 للقضية قلت معناه انها اجزاء لما صدق عليه القضية بشرط ما وقت لقرار الحل بان المراد بالكل
 الكلي وبالعرض العرض فما صله ان القضية كلي عرضي للمعلومات الثالثة ولا يلزم تحقق الكل في العرض
 عند تحقق معروض بل قد يحتاج في صدقه عليه بعد حصول تمام اجزائه شرط واعتبار
 امر خارج عنه كالكتاب بالنسبة الى الحيوان الناطق فانها تمام احيزار مصداقه لكن لا يطلو
 عليها اسم الكتاب الا بعد عرض الكتاب له كذلك القضية كلي عرضي للاحيزار الثالثة لئلا
 هي تمام احيزار معروضها لكن لا يطلق عليها اسم القضية الا بعد عرض الادعاء ان عدم
 تحققها عند تحقق الاحيزار لفقد الشرط الخارج عنها المتوقف عليه صدق القضية اقول ان لم
 يكن القضية كالات وتوقف كلها على امر آخر فيجب ان يعتبر امر آخر في تحققها سوى الامر
 بعد الوقوع الذي هو جزر القضية وليس امر آخر الا ادراكه اى ادراك الوقوع وهو الادعاء
 وذلك اى الادعاء خارج عن القضية اجماعا اى اتفاقا بين المتقدمين والمتأخرين
 فلا يكون احيزارها حاصل هذا القول الرد على الحل بان القضية اذا ثبتت كلها بالعرض بالنسبة
 الى الامور الثالثة وعدم تحققها عند تحقق هذه الامور فلا بد لتحقيقها اعتبار امر آخر سواء كان
 يصير جزرا موجب تحقيق هذه القضية كالحيزر الصوري والامر الآخر بعد الوقوع ليس لا ادراك
 وهو الادعاء به وذلك الادعاء خارج ليس بحيزر عند المنطقيين كالمجمعين والا يكون
 القضية مركبة من العلم والمعلوم وما ذهب اليه احد بل هي المعلوم فقط عند الكل واذا لم يتوقف
 على امر آخر فيصير هذه الثالثة قضية بالضرورة فبعد تحققها عند تحقق هذه الامور كما هو
 المشهور يلزم انفكاك الكل عن تمام الاحيزار بنفسه لا يخفى عليك ان هذا الرد وارد على
 التقرير الاول للحل واما على التقرير الثاني فلا اذا القضية ليست كالات بالاحيزار الثالثة بل هي
 كلي عرضي لها يتوقف صدقها على هذه الاجزاء على عروض الادعاء بالنسبة فهو وان كان خارجا
 عنها لكنه شرط لصدق العرضي على معروضه فلا مشاحة فيه ولو قيل على التقرير الاول ان
 اعتبار امر آخر لم لا يجوز ان يكون على سبيل الشرطية فالوقوع فقط جزر للقضية لكن بتحقيقها
 مشروط بالبقاء الوقوع والشرط خارج فلا يلزم احيزار القضية على الثالثة ولا مخذور
 فيه حيب بما قال المصنف من احد الوقوع بشرط الابقاع الصحيح وتجويز للمجولية الذاتية وهي اجتناب
 ثبوت الذاتيات للذات الى الجاعل وهو محذور اذا الذات عين الذاتيات وحيل الشيء عين الشيء

غير معقول حاصل الجواب ان القضية كل تلك الاجزاء وكل عين تمامها والشيء كونه شيئاً
لا يحتاج الى علة ولا ينظر في جعل الجاعل فلو كان صدق القضية على الاجزاء فنظر الى شرط
اخذ الايقاع بعد الوقوع يلزم انتظام القضية في كونها عين تلك الاجزاء الى علة فذا هو
المجعولية الذاتية مستحيلة او يقال ان الوقوع حيز القضية فلو اخذ بشرط الايقاع في
تحقيق القضية يلزم ان يكون في فاته فنظر الى علة فيلزم تحليل الجعل بين الشيء ذاتياً
وبموج اذ لو تحليل الجعل بينهما فاذا قطع النظر عن الجعل ولو حظ نفس ذلك الشيء يلزم سلب
الذاتي عنه فيلزم تقوم الشيء بدون الذاتي فلا يبقى الذاتي ذاتياً لاستغنائه عنه والشيء
لا يستغنى عن حيزه كما لا يخفى وعلى التقرير الثاني لا يلزم المجعولية الذاتية اذ الكليات الغيرية
في صدقها على معروضها يحتاج الى شروط وليس فيه المجعولية الذاتية لعدم كون الكل ذاتياً
لمعروضه بل يلزم المجعولية العرضية وهي ليست بمستحيلة فلا يصح قول المصريح واخذ الوقوع
بشرط الايقاع لتصح للمجعولية الذاتية اذ الايقاع شرط الصدق معنى القضية على تلك الامور
وهي عرضي لها فافين المجعولية الذاتية ولك ان تقول ان القضية وان كانت كلمة عرضية لا امر
الثلاثة لكنها لازمة لها اذ مفهوم القضية اصطلاحى ولا حقيقة للاصطلاحات الا ما ثبت في
الاصطلاحات وقد ثبت ان المعلومات الثلاثة فرد للقضية فيلزم ان يكون النوع
لها ولا اقل من ان يكون لازماً لها بحيثها وتحلل الجعل كما يحل بين الشيء وذاتياته كذا
يحل بين الشيء ولوازمه فان قلت هذا لا يناسب قول المصريح فتصح للمجعولية الذاتية
اذ للوازم ليست من الذاتيةات قلت المراد من الذاتي في كلام المصنف ما ينسب
الى الذات سواء كان داخلياً وخارجياً عنها لازماً لها وتحلل الجعل بين كل واحد منهما تحليل
قال في الحاشية بالمعنى الغير المختار وهو جعل الشيء شيئاً كجعل الانسان انساناً والجعل
الابداً واخراج الاليس من الليس فهو الحق انتهى لعنه احتياج الشيء في خبره من العدم
والوجود حق واما في كون الشيء شيئاً او ثبوت ذاتياته له فهو معنى غير مختار لا يصح والافاق
امى افادة معنى القضية احتمال الصدق والكذب مقدم على الايقاع حاصله فثبت
والقضية ليست منظره التحصيل بان يتوقف تحصيلها بعد ما اى بعد الافادة على شيء آخر
بل القضية متحصلة عند الافادة فلا حاجة الى الايقاع فذا بيان لعدم صلاحية الايقاع للشيء
مع قطع النظر عن التصحيح فيكون جواباً آخر للشكال الذي اجاب عنه اولاً بقوله واخذ

الوقوع آه حاصله ان الشرط لا يتحقق بدون الشرط واغادة احتمال الصدق والكذب
 يتحقق بدون الايقاع والقضية بعد الاغادة غير محتاجة في تحصيلها الى شئ آخر فلو كان
 شرطاً فكيف يتحقق القضية بدون غير منتظرة في تحصيلها اليه كتحليل الجواب عن سؤال معتد
 تقريره ان الايقاع يجوز ان يكون متقدماً بالوقوع والقضية يتحقق بعد اقراره بمن غير
 جعله شرطاً يلزم للمجهولية الذاتية حاصل الجواب ان الاغادة مقدم على الايقاع والقضية
 ليست منتظرة لتحصيل بعد ما فلو كانت المقارنة مغيرة فيها يكون منتظرة اليها مع انما ليس
 كذلك فعلم انه ليس للايقاع دخل في القضية لا باعتبار الشرطية ولا باعتبار المقارنة
 وهذا حاصل ما فرغ عليه المصريح بقوله فاعبأ لتعلق الايقاع بالوقوع مما لا دخل له اي
 لذلك التعلق في تحصيل هذه الحقيقة اي حقيقة القضية اذ طريق الدخول اما بالداخل بحيث يكون
 خبراً او هو لبط بالاتفاق او بالعرض بان يعتبر شرطاً واقراراً والاول تجويزاً للصحيح
 الذاتية والثاني باياه عدم انتظار القضية بعد الاغادة المقدمة على الايقاع الى شئ آخر
 فالحق في الجواب عن الشك المذكور ان قولنا زيد قائم مثلاً قضية على كل تقدير من الشك
 والاذعان وتتحقق في حالتها فانه اي هذا القول لفي معنى محتملاً للصدق والكذب وما يفيد
 فهو القضية لانه المفهوم والمراد منها فسلم ان المشكوك والمذمومة كلتا هما قضيتان فالقول
 يتحقق القضية في حالة الشك م ولا محذور فيه فغنى الشك اي في صورة الشك انما التردد
 وعدم الاذعان في مطابقة الحكاية للواقع لانه اصل الحكاية اي ليس التردد في اصل الحكاية
 واحتمالها اي احتمال الحكاية لهما اي للصدق والكذب هذا جواب سؤال معتد تقريره ان احتمال
 الصدق والكذب انما يكون في الحكاية عن امر واقعي والحكاية يكون بالنسبة التامة
 وفي الشك التردد في ثبوت المحمول للموضوع فلم توجد النسبة التي هي الحكاية فكيف جواب
 احتمال الصدق والكذب مع انتفاء مناطهما وهو الحكاية فاذا انتفى الاحتمال انتفى القضية
 فلا يصح ان قولنا زيد قائم قضية على كل تقدير ومفيد للمعنى المنحل لهما وحاصل الجواب ان
 زيد قائم قضية على كل تقدير من الشك والظن والاذعان لانه على كل تقدير تفيد
 معناها وهو معنى محتمل للصدق والكذب والتردد في حالة الشك ليس في هذا المعنى
 والحكاية بل في مطابقتها للواقع لانه اصلها واحتمالها لهما فتوجب الحكاية في الحليات
 يكون الموضوع بحيث يحكم عليه بانه هو المحمول وفي الشرطيات يكون القضية بحيث يكون

الحكم بينهما بالانفصال والانفصال والحكاية نفس مفهوم القضية والحكي عنه هو مصداقها عليه
ولما لم توجد الحكاية في مفهومات الانشائيات والتصورات لم يتجمل الصدق والكذب
فاذا وجد في الشك معنى الحكاية التي هي مناط القضية وجدت القضية ولا ترد فيها بل
في مطابقتها للواقع وهو معنى خارج عنها فان قلت ان كل واحد من الشك والظن و
التصديق لا يكون الامتعلقا بالقضية فاذا كان كل واحد في المطابقة العارضة للنسبة
الخارجية عن القضية يلزم تعلق الشك وغيره بالخارج لا بالقضية قلت ان التردد ليس
بمعنى ان النسبة وجودها وعدمها سوار في اصل الحكاية بل باعتبار ملاحظة المطابقة معها
بمعنى ان النسبة التامة الجزئية المتحققة في هذه القضية اذ لاحظت مطابقتها للواقع حكمت
ان الارحمان لطرف المطابقة واللامطابقة فيها والقول الفصيل في هذا المقام ما قال السيد
الزاهد ان القضية اذ عرفت بقول يتحمل الصدق والكذب وما يقاربه بغير المصدق قضية
واذ عرفت بقول يصح ان يقال قلالة انه صادق فيه او كاذب او ما يقاربه فهو ليس بقضية
واشترط فيه ان في تعريف الاول احتمال الصدق والكذب بمعنى وصف القضية يتعلق
بنفس مفهومها من حيث هو وهو لا يتخلف ان القضية باقرائها بحال من الاحوال والاحكام
الخارجية ومدارها على النسبة الحكائية وهي موجودة في المشكوك والمذعن فالمشكوك ايضا
قضية كالمذعن وفي تعريف الثاني نسبة الصدق والكذب الى القائل فهو حكم متعلق بقضية
بالنظر الى حال قائلها من حيث انه حاكم فيها ومجبر عنها لا بالنظر الى نفسها فاذا تخلف هذه النسبة
عن القائل تخلف هذه المعنى عن القضية والشك لا يقال له انه صادق او كاذب في العرف
فالقضية ايضا في هذه الحالة على هذه التقدير لا تنصت بالصدق والكذب ولم تتجملها
من مناطها فاذا انتفى مناط القضية في حاله الشك انتفى المنوط فالمشكوك لا يكون قضية
ونعم القضايا المعبرة في العلوم اى الحكمة التي مساكنها هي اى القضايا التي تعلق بها اى
بهذه القضايا الاذعان والتصديق وهي القضايا المصدقة لا المشكوك اذ لا كمال الذي
هو المقصود من تحصيل العلوم في تحصيل الشك اذ هو غير مفيد شئ هذا دفع توهم حس
ان يتوهم ان المشكوك لو كان قضية كالمذعن فيعتبر في العلوم مثله مع ان البحث فيها
انما هو عن القضايا المذمنة لا المشكوك وجب الدفع ان المقصود في الحكمة تحصيل لنفس تحصيل العلوم
وادراك احوال الاشياء على ما هي عليها في الواقع وهذا لا يتسير بدون الاذعان

فلما کمال الا فیہ لانی الشک وقد لقی المسائل المسجوتہ فی العلوم ہی المستنبطہ بالدلیل والنبیۃ
 فالشک لیس ثبات لہا المحصولہ بدون معونۃ الکسب والفکر فلا یکون مشکوکا قائل بالبحث
 فی العلوم فلا یقع مسئلہ من مسائلہا فلا یعتبر فیہا ہذا می کون زید قائم مثلاً قضیۃ علی کل تقدیر
 من الشک والاذعان کما عرفت والنحان مما لم یقرع سمعک اسی ما وصل الی اذکم ہمتہ
 فظ لکنہ اسی ہذا التعمیم ہو تحقیق ہذہ العبارۃ تدل علی ان للتحقیق المذکور تحقیق المصرح وما ذہب
 الیہ احد لا نق ان التفہار انی صرح بکونہ جملہ خبریۃ فی اصطلاح المعانی فتعجب عن المصرح
 انہ لم یطلع علیہ لاننا نقول مراد المصرح انہ لم یقرع سمعک من اقوال المنطقیین ہذا تحقیق غیر
 قولی قال فی الحاشیۃ قد اطلعت لہا تالیف ہذہ الرسالۃ علی ان الفاضل احسن الکما
 ذہب فی رسالۃ الاثبات الواجب تعالی الی ما اخترتہ انتہی لا یدہب علیک عدم مطابقتہ
 الجواب للسوال اذ ہو کان منہا علی المذہب المشہور فی عدم تحقق القضیۃ عند الشک
 فالجواب یدینی ان یکون با اختیار ہذا المذہب الذی ینی السائل کلامہ علیہ و ہذا جواب
 بتحقیق آخر لیس ہو ینی السوال فهو کما تری واما اذا جعل ہذا الکلام من تہمتہ الرد علی اهل
 وان لم یسا عدہ ظاہرہ فلاننا قضیۃ فیہ فافہم ولما فرغ من بیان حقیقۃ القضیۃ والاخرۃ
 متکرب منہا شیخ فی بیان ذکر الاحزاب و خذہا والدال علیہا فقال ثم اذا كانت
 ثلثۃ اسی الموضوع والحمول واسبتہ التامۃ الجزئیۃ فحقہما اسی حق الاحزاب والثلثۃ ان ید
 علیہا اسی علی تلک الاجزاء ثلثۃ عبارات اسی الالفاظ دائرۃ علیہا والدال علی الجزئ
 الاول من القضیۃ لیس موضوعا و علی الثانی لیس محمولا ولما کان تسمیۃا طہرا فترکھا
 بین الدال علی السبتۃ الی مینہا فقال فالدال علی السبتۃ الی ہی حکم لیس تلک الدال
 رابطۃ تسمیۃ الدال باسم المدلول اذ النسبتۃ المدلولۃ علیہا کانت رابطۃ فیہ الدال رابطۃ تسمیۃ
 الدال علیہا باسمہا ولغۃ العرب ربما خذت الرابطۃ فلم یدکر ہا فی اللفظ اکتفا عنہا بعبارة
 اعرابیۃ اسی الحركات الی ہی علامات دائرۃ علیہا اسی علی الرابطۃ دلالة التزامیۃ اسی بالانظر
 لا بالمطابقۃ کالرفع فی الموضوع والحمول فانه دال علی کون ہما

قوله لاننا نقول الخ اراد قدس سرہ ان مراد المصرح فی ہذا المقام انہ لم یجد ہذا للتحقیق المذکور فی کتب المنطقیین
 المدونة فی الحاشیۃ لاسطق اصالة وان وجد فی غیر ہا من کتب المعانی والبیان فمناہیہا فاندفع قائل من انہ وانما بحث
 البیان غیر بحث لاسطق لکن بحث ہناک علی طرز الحقول کما ہو ظاہر عن عبارة المطول فم یکن من المنہجین بالبحث علی قیوم الاموال

مبتدأ ومحكوما عليه والآخر خبرا ثانيا جار مجرورا به وهذه الدلالة بالانتماء لا بالمطابقة أو الاعراب
لم يوضع للربط بل المعاني المتصورة على العرب ولبزها الربط ويفهم منه المعنى الربط فيسمى
القضية المحذوفة عنها الربط ثنائية لكونها متصلة على خبرين حاصلة ما قبل من انشاء
لله جواب ما قال الحق التفات راني والرابط في لغة العرب هو الحركة الاعرابية بل حركة الرفع
تحقيقا وتقديرا لا غير لان قولنا زيد قائم على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط
والاسناد واذا قلنا زيد قائم بالرفع فهم ذلك منه فالرابط في الحركة الاعرابية فاما كان
الموضوع والحمول مبنيين فالقضية ثنائية وان كان معربين فتلاشيت تامة وان كان احدا
فقط معربا فتلاشيت ناقصة وحاصل الجواب ان عند اهل العربية الربط هو سوى الحركة الاعرابية
فلا يكون رابطة عندهم كما صرح المنطقيون وانما يفهم معنى الربط عند خذ منها من تلك الدلالة
الدالة عليها لانها رابطة اذ هي دالة على المعاني المتغيرة بما الذات والمعتبر في الربط الدالة
على النسبة بالمطابقة ودلالة الحركة الاعرابية ليست كذلك وربما ذكرت لغة العرب بالرابطة
فيسمى تلك القضية المذكورة فيها الرابطة تلاشيت لكونها متصلة على ثلاثة احبار والمذكور
الدال على الرابطة وان كان اداة الدلالة على النسبة التامة الجزئية التي هي معنى حرفي لكنه اى
ذلك المذكور ربما كان في قالب الاسم اى صورة في القاموس القالب كالمثال فيخرج فيه
الجواهر وفتح لامة اكثر وفي الصحاح القالب بالفتح قالب الحنف وغيره كهو واخواته ويسمى
ما كان في صورة الاسم رابطة غير زمانية لعدم اشتغالها على الزمان هذا في اللغة العربية اما
في غير اهل فنى كما قال واهن في اللغة اليونانية اى في لسان اهل اليونان وهن في اللغة
اى في لسان اهل الفرس منها اى من الرابطة الغير الزمانية في اللغتين كهن في اللغة العربية
منها فان قلت ان هو اخواته دالة على مرجع لاختلافه بالتذكير والثانيث باختلاف المص
وموضوع لما تقدم ذكره عليه وليس موضوعا للربط ولا مستغلا فيه فكيف يلق انه في اللغة
العربية من الرابطة الغير الزمانية قلت ليس مراد المنطقيين من هذا القول وضه للربط
واستعماله في اللغة العربية فيه بل المراد استغارة للربط لعدم وجود غيره صالحا له كما قال
في التهذيب وقد استعير لها هو اى لما وجد واستعماله في بعض المقامات للربط استعار
له مطلقا لا لئ ان الية التركيبية موضوعه للربط بالوضع النوعي المتغير في المشتقات والمركبات
فالا ليق ان ليق انها هي الرابطة الغير الزمانية لاننا نقول الكلام في الالفاظ الدالة على الربط

والهيئة التركيبية والكانت دالة عليها لكنها ليست من الالفاظ وربما كان المذكور في
 قالب الكلمة اى صورة الفعل ككان واخواته ويسمى اى ذلك المذكور في صورة الفصل
 رابط زمانية لاشتماله على الزمان فان قلت ان الكلمات التامة دالة على النسبة دالة
 تضمنية مع ان المنطقيين لا يرونها من الرابط بل يقولون الافعال الناقصة منها فما
 وجه تخصيصها قلت مطلق الدلالة على النسبة لا يجب كون الدال عليها من الرابط
 بل من كان والا على النسبة المعبرة وهي يكون حيز القضية التي تكون حيز قياس او حجة
 يكون رابطا والكلمات التامة ليست مشتملة على هذه النسبة كما لا يخفى والكانت يرجع اليها
 بالتأويل الى الحكم المعبر في جملة الاسمية والقول بان سائر الافعال دالة على النسبة فلا تؤثر
 بخصوصية كان وغيره من الافعال الناقصة مدفوع بان الرابط الزمانية يقتبر فيها الدلالة
 على النسبة بالقصد وان دات على غيرها ايضا والافعال الناقصة كذلك بخلاف غير ما من
 الافعال فانهم ولا فروع عن بيان حقيقة القضية وما يتكسب منه وما يتم به شرح في اقسامها
 الاولى فقال القضية ان الحكم فيها اى في القضية بثبوت شئ لشيئ احسن وافق اى لقي شئ
 عنه اى عن شئ احسن فحملية اى في القضية حملية لاشتمالها على الحمل الاحصائي وهي حجة
 على التقدير الاول لاشتمالها على الاسباب وسالبة على تقدير الثاني لاشتمالها على السلب
 والمراد بهذا الحكم ان يكون حاله او مالا فاندفع النقص بالفعليات والممكنات والالاء
 وان لم يحكم فيها بالثبوت والنفي سوا كان الحكم فيها بثبوت قضية على تقدير اخرى اسلوب
 او الثاني بينهما واسلوب القضية شرطية لاشتمالها على الشرط والخبر ويسمى الخبر الاول في
 المحكوم عليه في الاولى موضوعا لوضع وتعيينه لان يحكم عليه ويسمى الخبر الاول في الثانية
 مقدم المتقدم في الذكر في الملفوظ والترتبة في المعقوله ويسمى الخبر الثاني المحكوم به في
 الاول محمولا للحمل على الاول ويسمى الثاني في الثانية تاليا لتلوه وتاخره في الذكر والرتبة
 عن المقدم ولعبد الفراغ عن تقسيم القضية الى الحملية والشرطية شرح في بيان الاختلاف
 بين المنطقيين واصل العرب في ان الحكم في شرطية بين

قوله فانهم لعله اشارة الى سوال جواب تقرير السؤال ان الافعال الناقصة البتة لا تدل على النسبة المعبرة التي تكون
 حيز القضية التي تكون حيز قياس او حجة فلا تكون من الروابط لتقرير الجواب انها وان لم تدل عليها بنفسها لكن
 الحمل في قوله كغيره تدل على النسبة المذكورة بل لا يرتاب فيها فليما في الموقوف عليها يصح جعلها حيز قياس او حجة ولذا لا يفتى فيها

على السبب فقط لعدم الروابط وانما هذا النحولون فعليه نظرا الى جانب اللفظ ١٢ مولا نا خام احمد رحمه الله تعالى وعلمه المرموق

المقدم والتالي اذ في التالي فقط والمقدم قيد له وما هو الحق عنده من مذهب المنطقيين
واعلم ان مذهب المنطقيين ان الحكم في شرطية المتصلة بين المقدم والثاني بالاتصال فقط
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بين الشمس طالعة والنهار موجود بان بينهما
ملازمة ومذهب اهل العربية انه اي الحكم في الجزر الذي هو التالي عند المنطقيين والشرط الذي
هو مقدم فيها قيد لم يندفعه اى في الجزر وهذا القيد بمنزلة الحال او الطرف فنحن قولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود عند اهل العرب النهار موجود حال كون الشمس طالعة او
كونهما طالعة لائق اذا كان معنى قولنا المذكور با قال العربيون يرجع مفاد القضية الشرطية
الى مفاد القضية الحملية فلم يكن بينهما تباين مع ان النسبة الحملية والشرطية متغايران بحسب
الذات لانا نقول لانهم تغاير نسبتين عندهم وانما هو عند المنطقيين ولو سلم التغاير فمجرد
ليكون التقسيم الى الحملية والشرطية تقسيما الى الحملية لشرط لاشي والحملية لشرط شي التي تستلزم الشرطية
ولاشك في تغاير المرتبتين فافهم كذا في المفتاح كتاب للسكاكي فان قلت ان اهل
العربية ايضا يقولون بالحكم بين الشرط والجزر فان النحولين صراحوا بان كلم المجازات يدل
على سببية الاولى وسببية الثاني وهذا يدل على ان الارباط بين الشرط والجزر ارفصا
الحكم بينهما على كلا المنهيين فالقول بالاختلاف خلاف وكيف يكرهون الحكم بينهما مع ان
تعقل النسبة التامة الجزئية انما يكون على كون الاول بثبوت اشئ والثاني بثبوت
قضية على تقدير احضري ولا شك في تغايرهما والا اول غير متحقق في الشرطية فلا يحقق
فيه الا الثاني وهو محتار المنطقيين فصار الحكم بينهما بالاتفاق قلت القول بالاختلاف مبنيا
كلام السكاكي وهو يدل على ان الحكم في الجزر والشرط قيد للمضد فيه وقولهم ان جاز
زيد فاكرمه وان دخلت الدار فانت طالق الظاهر انه امر بالاكرام وقت الحبب وباتقاء
الاطلاق وقت الدخول فالحكم بهما في الجزر والشرط قيد له الا ان يوثق بالتاويل وقيل
بان الخلاف بين المنطقيين واهل العربية انما هو في القضايا التي ليست تواليا لها اشارات
واما فيها فليس الا بالاتفاق وحق ان الاختلاف بينهما بحسب اختلاف الأغراض فان
غرض المنطقيين بتعليل بنظم القياس وهو لا يمكن الا باعتبار الحكم الاتصالي بين اثنين واهل العربية
نظروا الى استعمال العرب في محاوراتهم فانهم اذا قالوا ان دخلت الدار فانت طالق

لا یقتضون الاجار بالانصال بل انما یصدقون به یقناع الطلاق وقت دخول المرأة
 فی الدار فصار المقصود عندهم الحكم فی الجزاء المقید الا بذلك الوقت الذی یفهم ان الشرط
 ولا خصوصیه بالانشایات اذ قال فی الضرور ان اطراف الشرطیه قد خرجت من ان يكون
 مفیده للسکوت علیها فلما یکن مفیده للسکوت کیف یکون قضیه فظهر انه لا حکم فی شئ من
 الطرفين وانما الحكم بینهما بالاتفاق فالکلام الذی یدل علی الاختلاف اما ساقط عن درجة
 الاعتبار ام مادل فقل قال السید السند الاول ای مذهب المنطقیین هو الحق وایده
 بقوله للقطع ای للیقین بصرف الشرط ای بكونها صادقة مع کذب التالی ای مع کون التالی
 کاذبا فی الواقع وهو لا یقتضی الا علی مذهب المنطقیین کقولنا ان کان زید حمارا کان ناهقا
 صادق قطعاً مع کذب التالی فی الواقع ولو کان الجزر هو التالی ای لو کان التالی
 جملة حشریه وکان الحكم فیہ کما هو عند اهل العربیه لم یتصور صدقهما ای صدق الشرطیه
 مع کذبہ ای کون التالی کاذبا اذ التالی ح یکون مقیداً بالشرط والشرط یكون قیداً
 له فانقار التالی مطلقاً یکون مستلزماً لانقار المقید ضرورة استلزام انتقار المطلق
 وهو التالی لکون زید ناهقاً فی المثال المذكور انتقار المقید وهو التالی مع قیام المقدم
 ای کون زید ناهقاً وقت کونه حماراً حاصل ما قال السید السند فی حقیقه مذهب المنطقیین
 ان الشرطیه تكون صادقة قطعاً مع کون تالیها کاذباً کقولنا ان کان زید حماراً کان
 ناهقاً صادق قطعاً مع ان التالی فیها کاذب اذ لیس زید ناهقاً فی الواقع بل
 هو ناطق وهذا لا یتصور الا علی مذهب المنطقیین اذ علی مذهب اهل العربیه یکون الجزر
 خیراً مطلقاً والمقدم ای الشرط قید له ولا شک فی انتقار الجزر فی المثال المذكور
 بحسب الواقع واذا انتفی المطلق فی الواقع انتفی المقید ضرورة استلزام انتقار المطلق
 انتقار المقید اذ هو عبارة عن المطلق والمقید جميعاً والمطلق حیده ووانتقار الجزر مستلزم
 انتقار الكل علی انتقار المطلق من حیث هو هو عن الواقع لا یکون الا اذا انتفی جميع
 موارد وتحققه فی نفس الامر وتحقق فی ضمن المقید ایضاً

قوله قال لعلنا نرید الى اختلاف اشراحین وهو ان بعضهم ذهبوا الى النزاع بین المنطقیین واهل العربیه فی الشرطیه
 التي توالیها لیسست بانشارات وبعضهم الى ان الشرطیات التي توالیها انشارات بکن النزاع فیها ایضاً وبعضهم الى
 ان النزاع لفظی وبعضهم الى انه معنوی للناس فما یشتقون مذاهب ۱۲ مولانا خادم احمد رحمۃ اللہ تعالیٰ

من جملة موارد تحقیق فی نفس الامر عند انتقار جمیع الموارد فیها واذا انتفی النسخ
 المقید ولم یبق الا القید فقط وتحقق فقط لا یحقق المقید لم یقیم القید لیس لمطلق لانه عبارة عنهما
 وقد یقال فی تأیید مذہب المنطقیین بادی فی تغییرها بالغلم قطعاً صدق الشرطیة مع کذب المقدم
 فلو کان الجذر هو التالی كما هو مذہب اهل العربیة لم یتصور صدقها مع کذب ضرورة استلزام
 انتقار القید انتقار المقید اذ هو عبارة عن لمطلق والقید فاذا انتفی واحد منها انتفی المقید قطعاً
 قال العلامة المحقق ملا جلال الدوانی فی رد ما قال اسید السند کذب التالی فی جمیع الاوقات
 الواقعیة ای الاوقات التي لها وجود فی الواقع لا یلزم منه ای ذلک الکذب کذباً اے
 کذب التالی فی الاوقات التقديرية ای الاوقات التي لا وجود لها فی الواقع بل بحسب
 الغرض والتقدير فالناهیة فی المثال المذكور فی جمیع اوقات قدر ای فرض فیها حارثیة
 زید ثابتة له ای لزید وانکانت الناهیة ای ثبوتها لا یرکب بالاقاات الواقعیة ای نفس الامر
 مسلوقة عنه ای عن زید وایده العلامة قوله بانه لا ترى ان زید قائم فی ظنی ای اذ لم یکن
 ظن المتکلم لقیام زید بنوار کان مطابقاً للواقع اولاً وقال زید قائم فی ظنی لم یرکب ای
 لم یکن المتکلم کاذباً فی هذا القول بانتقار القیام ای قیام زید فی الواقع ای نفس الامر
 بل کیون کاذباً فی هذا القول اذا علم انه لم یظن بقیامه ویقول سبحانه فمعه القضية صادقة
 مع انتقار القیام فی الواقع کذلک یکون الشرطیة صادقة فی الواقع مع انتقار التالی
 فیه فان قبل ان انتقار لمطلق استلزم انتقار المقید فیقال وما ذکرتم من الاستلزام بین
 انتقار لمطلق وانتقار المقید فسلم انه کذلک لکنه لا تم ان لمطلق ههنا ای فی المثال المذكور
 وظیره منتف بلی ثابت موجود فانه ای لمطلق الماخوذ ای الذی یوحده علی وجه اعم مما فی
 نفس الامر لانا فیها فقط فاما فی نفس الامر منتف وهو لیس بمطلق والماخوذ علی وجه اعم
 الذی هو لمطلق لیس منتف حتی یلزم من انتقار انتقار الشرطیة فلا یستلزم کذب التالی
 الشرطیة عن اهل العربیة حاصلاً ان صدق الشرطیة مع کذب التالی كما یتصور علی مذہب
 المنطقیین لک یتصور علی مذہب اهل العربیة وبما فیل فی عدم التصور من ان انتقار
 لمطلق یستلزم انتقار المقید فسلم لکن لمطلق ههنا لیس منتف فانه الماخوذ علی وجه اعم
 من ان یکن فی نفس الامر ای الاوقات الواقعه اولاً الاوقات التقديرية والمنسفی مولود
 وهو الفرد من المطلق لا مطلق وانتقائه لا یستلزم انتقار التالی فان کذب التالی فی

في جميع الاوقات الواقعية لا يستلزم كذب في الاوقات التقديرية فان حقيقة في قولنا
 النكان زيد حمارا كان نامقا وان كان منتفيا في الواقع لكونه نامقا فيه لكنها ثابت في جميع
 الاوقات التي فرض فيها حمارية زيد من منتف في جميع الاوقات عموما سوار كانت
 واقعية او تقديرية والطلق هو هذا اذا ك والمقتضى انما هو فرد من افراد المطلق وهو الكوا
 فهو مقيد وانتقار مقيد لا يستلزم انتقار مقيد آخر فانتقار النا هيقية في نفس الامر
 لا يستلزم انتقار مطلقا حتى يلزم منه انتقائه وقت كونه حمارا يلزم عدم صدق الشرطية مع
 كذب التام في هذه الشرطية صا و قد عكس المنسبين ولا يلزم المحذور الا ترى ان زيد قائم
 في ظني المطلق فيه هو زيد قائم اعم من ان يكون في الظن او في الواقع فبانتقائه في
 الواقع فقط لا ينتفي المطلق بالم ينفك في ظن المتكلم ايضا اذ انتقار المطلق لا يكون الا بانتقائه
 جميع موارد تحققه وهو ليس بمنتف لبثوته في ظن المتكلم فان قلت ان الشرطية عند ال
 العربية جملة مقيدة والاوقات التقديرية مختصة بالشرطية التي حكم فيها بين المقدم والتأخر
 ولا يوجب في العملية اذ مفادها ثبوت شئ بشئ في الواقع سوار كان مقيد الوقتين
 اولافاين الاوقات التقديرية فاذا انتفى التالي عن الواقع انتفى المطلق المعبر فيه فظهر
 قال السيد السند في تأييد ذهب النبطيين قلت ليس المراد بالاوقات التقديرية في كلام
 المحقق الدراني الاوصاح التي هي معتبرة في مقدم الشرطية ليقال انها مختصة بالشرطيات
 بل الاوقات التي تسرع وقوع التالي فيها وليست بواقع في عالم الواقع بل مقدرة
 الوجود فيه وهذا المعنى يوجب في العملية ايضا فحل كلام المحقق الثاني ان كذب الناس
 وعدم وجوده في نفس الامر باعتبار انتقار الموارد الواقعية لا يلزم منه انتقائه فيها باعتبار
 الموارد الفرضية فالانتقار باعتبار الموارد الخاصة لا يستلزم انتقائه مطلقا فلا ينتفي المطلق
 يستلزم انتقائه انتقار المقيد حتى يلزم من كذب التالي كذب الشرطية قال السيد الزاهد
 في الحاشية على الحاشية الجلالية انت تعلم ان مفاد القضية العملية سوار كانت مطلقة
 او مقيدة هو ثبوت شئ بشئ في نفس الامر لا مطلق الثبوت والام يكن كاذبة على تقدير
 سلب الثبوت فيها ضرورة ان سلب الثبوت المقيد لا يستلزم سلب الثبوت المطلق
 مع انها كاذبة عند هذا السلب فاذا فرض عدم تحقق الثبوت في نفس الامر يلزم عدم
 تحققه مع القيد لا يستلزم انتقار المطلق انتقار المقيد مثلا قولنا النهار موجود وقت

طلوع الشمس يدل على وجود النهار في نفس الامر وقت طلوع الشمس فاذا لم يتحقق وجود النهار
 في نفس الامر لم يتحقق مع القيد ايضا نعم القضية المقيدة بما هو حكايه عن نفس الامر كزيد قائم في ظني
 لكونها حكايه عما هو حكايه عن ما يدل على ثبوت شيء للشيء في نفس الامر بحسب الحكايه عنها فلا يلزم
 من انتفاء الثبوت في الواقع انتفاء بحسب الحكايه لكن لا يخفى ان هذا القيد لا يصلح ان يصير
 مقدم الشرطيه فما قال ان انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر لا يستلزم انتفاء ثبوت على
 التقدير نعموا اذا كانت القضية شرطيه وما ذكر من النظر خارج عن البحث انتهى كلامه فظهر من
 هذا ان القضية اذا كانت حكايه عن الحكايه عن الواقع كزيد قائم في ظني فانها حكايه عما
 منطوق متحقق في الظن وهو حكايه عن الواقع فلا يلزم من انتفاء الثبوت في الواقع انتفاء
 حكايه الحكايه بخلاف القضية التي هي حكايه عن الواقع كما فيما نحن فيه انتفاء الثبوت في
 الواقع يستلزم انتفاء مطلقا سواء كان مع القيد او لا اذا قولنا النهار موجود وقت
 طلوع الشمس يدل على وجود وقت طلوعه فاذا لم يتحقق وجوده في نفس الامر لم يتحقق مع القيد
 ايضا نحو من يتحقق الوجود بنفس الامر في النظر كزيد قائم في ظني خارج عن البحث لان هذا
 القيد لا يصلح ان يصير مقدم الشرطيه اذا القضية الشرطيه بالقيد لما الحكايه عن الواقع لا حكايه
 الحكايه والتنظير من قبل الثاني واورداكثر الشارحين على السيد الزاهد بان مفاد الحمله
 هو الحكايه والحكي عنه لا يلزم ان يكون امر موجودا ثابتا في الواقع اذا الحكايه كما يكون
 عن الواقع كذلك يكون عن عالم التقدير ايضا كما في القضايا الحقيقية كمثل عناء طائر في
 كل قضية محكي عنه علمية فبانتفاءها باعتبار المحكي عنه في نفس الامر لا يلزم انتفاءها مطلقا
 ومعنى قولهم ان مدلول القضية الثبوت في نفس الامر الثبوت باعتبار المحكي عنه لا الثبوت
 باعتبار الامر الموجود لمحقق الثابت وقد يتيق في تقرير الكلام لمحقق الداني بان الحمله المقيدة
 حكايه مفيدة فالواقع ونفس الامر يكون طرفا للمقيد لا المطلق في قولنا زيد قائم في وقت
 كونه حمارا ان يكون الواقع طرفا للنهوق زيدا في وقت الحمارية لا النهوق فقط حتى يلزم ان يكون
 المطلق وهو نهوق زيدا في نفس الامر فهذا المقيد صادق في نفس الامر ونفس الامر طرفا له
 لا مطلقا ليلزم وجوده فيه فتأمل غاية ما يقال في هذا المقام ان اعياه

قوله تعالى لعلنا نرسله الى رزوه وهو ان التنظير زيدا قائم في ظني لا يطابق لان تعلق الظن انما يكون بالقيام
 زيدا في الواقع كما ينظر بالنال ۱۷ مولا خادم احمد رحمه الله تعالى

في التالي غير موضوعه اى ما وضع لتاديه اى الحصول ذاك المعنى اى الثبوت اعم مما سببه
 نفس الامر مطابقة اى باعتبار الدلالة المطابقة وان كان يفهم من التماسه ذاك المعنى
 باعتبار احسن ولا ضير فيه اى لا امتناع ولا مضايقة في احد المعنى اعم مما في نفس الامر
 اذ لا يجب ان يؤخذ المعنى المطابق بل اخذه محسن واخذ غيره جائز غير متمنع فجار ان يؤخذ
 المطلق على وجه اعم مما في نفس الامر وان كان خلاف الاستحسان فصح ما قال العلامة الدواني
 وبمثل ذلك اى مثل زيد قائم في ظني سخل اى يندفع شبهة زيد معدوم النظر في
 الشبهة التي اوردوا بقولهم زيد معدوم النظر صادق اذا كان زيد موجودا او اتفق نظيره
 حاصل الشبهة ان قولنا زيد معدوم النظر مقيد ومطلقة زيد معدوم وانتفاء المطلق
 يستلزم انتفاء المقيد فاذا كان زيد موجودا او اتفق نظيره صدق زيد معدوم النظر
 ان مطلقة زيد معدوم متفق لكونه موجودا فيصدق المقيد مع كذب المطلق هفت و
 وجه الاستحلال بمثل ما مر ان المطلق ههنا ليس بمنفك لانه المعدوم اعم من ان يكون معدوم
 في نفسه او بحسب نظيره ولم ينفك ههنا الا الاول فانتهى فرد من المطلق وانتفاء فرد منه
 لا يستلزم انتفاء فرد آخر لتباينها والمطلق يحقق فيه فالمطلق هو المعدوم صادق في
 ضمن المقيد الآخر وهو النظر وان لم يصدق في ضمن هذا المقيد الذي هو في نفسه فانتفاء
 المطلق ههنا لا يكون الا بانتفاءه باعتبارين وههنا ليس كذلك فلا محذور قال السيد الزاهد
 بل لا مطلق ههنا فان العدم يطلق على عدم اشئ في نفسه وعدمه بغير مجر اشتراك اللفظ
 كذلك لا يطلق بين الوجود في نفسه والوجود الرباطي للانتفاء معنى مشترك بينهما حقيقة واستل
 عليه في بعض تصانيفه بما حاصله انه ان كان مشتركاً معنى بينهما فاما ان يكون هذا المعنى مستقلاً
 بالمفهومية فهو عدم ووجود في نفسه ولا يشمل العدم والوجود الرباطين لعدم استقلالهما بال
 او لا يكون مستقلاً بالمفهومية فهو عدم ووجود الرباط لا يشمل العدم والوجود في نفسه
 لا استقلالهما فلم يوجب معنى مشتركاً فالاشتراك لفظي فلا مطلق ههنا قال الاستاذ المحقق
 والحق عندي ان معنى الوجود المطلق واحد وهو المعبر في الفارسية بهستي فاذا لاحظناه
 بين الموضوع والجمول على طريق الربط بان يقال في الفارسية قيام هست مرز يدرك
 هذا المعنى الذي هو مستقل بواسطة هذه الخصوصية غير متقل واذا لاحظناه مع قطع النظر
 هذه الخصوصية يكون مستقلاً انتهى فويل ان عدم نظيره زيد ليس عدماً الرباطي كما زعم السيد الزاهد

بل عدم فی نفسه لان معناه نظیر زید معدوم فالعديم المحمول معدوم لعدم فی نفسه
 فان قلت ان بین معدوم النظیر ومعدوم فی نفسه تقابل فاذا صار كلاهما عديم فی
 نفسهما انتهى التقابل وهو خلاف ما تقر قلت التقابل بينهما باعتبار المتعلق فان الاول متعلق
 بنفس زید والاخر بنظيره باعتبار متعلق احدهما بنفس والمتعلق الاخر هو النظیر والقول
 الفصیل فی هذا المقام ما قال بعض الشارحين حاصله انه ان اراد بعدم النظیر سلب النظیر عن
 زید سلبا رابطا بان يكون زید ليس له نظیر في العلم والسماحة مثلا فالحال ما قال السيد
 الزاهد من انه لا مطلق ههنا بل بينهما اشتراك بحسب اللفظ وان اراد بعدم النظیر العدم فی
 نفسه المستقل بالمفهومية المتعلق بنظیر زید فالحال ما قال الحق الدواني من ان المطلق ليس
 بمختلف ههنا وانما انتهى المقيد الذي هو فرفر منه والمطلق وحده فی فرد آخر كما عرفنا ان
 اراد العدم المتعلق بالنظیر من حیث ان النظیر من متعلقات زید على قیاس الصفة بحال
 المتعلق بان العدم صفة للنظیر والعدم من متعلقات زید فالعدم ينسب الیه من هذه الجهة
 فالحال ان الصفة بحال المتعلق ای بالحال الذي یثبت للمتعلق اولاً وبالذات لیست
 صفة حقيقة متعلقة لما هو متعلق له بل هی صفة للمتعلق یستنبط منها صفة اخرى كما فی
 صار ب غلامه ان الضاربة صفة حقيقة للغلام ولیست صفة زید ولما كان زید مالکاً للغلام
 یستنبط منه صفة اخرى وهو کون زید بحیث یضرب غلامه فكذا الحال فی عدم النظیر فانه
 صفة للنظیر حقيقة واذا کان النظیر من متعلقات زید یحصل منه زید صفة اخرى وهی کونه
 بحیث یعدم نظیره وهذه الصفة مفارقة للعدم فی نفسه الذي هو صفة زید ولیس بينهما
 اشتراك بحسب اللفظ ولا بحسب المعنی هذا ولما اورد العلامة الدواني على ما قال السيد
 فی حقيقة نذهب المنطقيين ولم یتیم ما قاله ونذهبهم كان حقاً عند المصريح فاورد من عند نفسه
 ما وضع له فی حقيقة لطریق الالهام وقال اقول اسم ای المنطقيين ومنهم ای من یضمهم الحق
 الدواني المشهور بمبلا جلال مشوب له الدوان فی الفت موس الدوان كشارة وشرح بار
 فارس جوزوا کلام استلزام شی لنقیضه ای نقیض ذلك شی کاستلزام اجتماع النقيضين
 وهو ارتفاع النقيضين وجوزوا استلزام شی لنقيضين ای عدم شی وجوده كقولنا
 ان لم یکن شی من الاشياء موجودا كان زید قائم وزید ليس بقائم بناء على جوزوا استلزام
 الحال محالاً ای هذه التجویز مبنی على جوزوا ان المحال يستلزم محالاً آخر فاذا كان المقدم

محال الاجاز ان يستلزم نقيضه وان يستلزم النقيضين وجود الشيء وعدمه معا وهما محالان
وتثبتوا اي تمسكوا بذلك اي باستلزام الشيء للنقيض النقيضين بنار على استلزام المحال
محالا احسن في مواضع عديدة اي في مقامات متعددة منها اي من بعض المواضع المحسنة
بتمسكوا به في جواب المخالفة اي جواب الشبهة التي اوعدت الخاطب بها في الغلطية
لا تشير وجه العامة الورود اي يعلم وزودها على اثبات كل مدعى غير مختص بواحد منهم هو
عند العلماء من ان المدعى الذي يدعيه ثابت في الواقع والا اي وان لم يكن المدعى ثابتا
فنقيضه اي نقيض المدعى ثابت والا يلزم ارتفاع النقيضين فلا بد من ثبوت احدهما عند
عدم ثبوت الآخر فاذا لم يكن المدعى ثابتا يكون نقيضه ثابتا العتبة وكلما كان نقيضه ثابتا
كان شيء من الاشياء ثابتا لان النقيض ايضا شيء من الاشياء فثبوته يستلزم ثبوته والا
يلزم سلب الشيء عن نفسه فالقياس كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا وكلما كان
نقيضه ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا فاذا حذف الحد الاوسط المتكرر فينتج كلما لم يكن
المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا وينعكس تلك النتيجة بعكس النقيض وهو ان يوجد
نقيض الجزر الاول نقيضه كان المدعى ثابتا ونقيض الجزر الثاني فصار لم يكن شيء من الاشياء
ثابتا ويعمل الاول ثانيا والثاني اولا فيرجع الى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا
كان المدعى ثابتا ههنا اي هذه النقيضة باطلة لان المدعى ايضا شيء من الاشياء فاذا اتقنى
جميع الاشياء كيف يتصور ثبوت المدعى على تقديره اذ انتقار الجميع منه يستلزم انتقار ما ينتج
فيه والمدعى مندرج في شيء من الاشياء فاستلزم انتقاره انتقار المدعى فبطل ثبوته على
تقدير انتقاره وعكس النقيض يستلزم هذا الباطل والصا دق لا يستلزم هذا الباطل فيكون
عكس نفس باطلا وبطلانه ليقضه بطلان الاصل وهو النتيجة وبطلانها لا ينجح اما ان يكون من
فساد الهيئة او كذب الصغرى او الكبرى والا اول باطل لكون الهيئة بدية الانتزاع من
الشكل الاول والصغرى صادقة بالضرورة فلا يكون الفساد الا من الكبرى وهو قولنا كلما
كان نقيض المدعى ثابتا الى احسنه فيكون باطلا فثبوت المدعى

قوله فلا يكون الفساد الخ اراد قدس سره ان بطلان النتيجة ليس من فساد الهيئة لانهما بدية الانتزاع من الشكل
الاول ولا من فساد الصغرى لان صدق الصغرى بدية فلا بد من تكون الفساد من الكبرى وهو قولنا كلما
كان نقيض المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا فيكون هذا القياس باطلا لان فساد الجزر يستلزم فساد الكل

فیکون ثبوت المدعی حقا هذا هو المطلوب فما قيل من انه وما في بعض الشرح في تقرير دليله فلا يكون
 العناد الا من الكبرى وهو قول كلما كان المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا فيكون باطلا فحل نال لان
 القول ليس بكبرى اصلا والله انهم من اي نازل قد صدر هذا الغلط الفاشل نعم صغرى الكبرى كلما كان لقيضه
 ثابتا وهو محل صغرى ليد جعله تاليا للصغرى الصغرى واخذة صادقا فكيف يكون ما خوذ الصدق باطلا انتهى ليعيد
 بيان هذا القائل لانه مع علمه ان هذا القول بقول غلط صريح صدر من قلم الناسخ لم يرجع لمعنى النسخة الثانية
 ولم يتصفح حتى يتصفح ونقده في حاشيته فقال محل نال ثم ادلى من عند نفسه بقوله نعم بالثابت الذي هو محل
 بعيد من المطلوب الشارح المحقق في قلم البارع النصف الاول انا خاتم الدهر عليه

حق هذا هو المطلوب وحاصل الجواب ان عكس النقيض صادق ولا يلزم المخدور اذ عدم شيء من
 الاشياء مع كونه موجبا لعدم واجبه الوجودي فالحال وهو محال والحال يستلزم محالا
 آخر وهو ثبوت المدعى على تقديره فلو قيل يلزم اجتماع النقيضين ثبوت المدعى و
 عدمه قلنا اذا كان المقدم محالا يجوز استلزامه لنقيضه والنقيضين الا ان يقال ان تجويز
 استلزام محال للمحال مطلقا خلاف البداهة لان الملازمة تقتضي العلاقة ولا علاقة بين
 المتنافيين او يقتضي التناقض في الانفكاك بينهما وعدم الملازمة فكيف يعقل الملازمة
 بينهما وقد يجاب عن هذه المغالطة بان ما زعموا عكس النقيض ليس بعكس النقيض في
 الاصل والعكس ههنا مختلف بالعموم والخصوص ويجب ان يكون فيهما ما خوذ على نحو
 واحد واذا اخذ على نحو واحد فاستلزم الذي اخذ في الاصل يكون ما خوذ في
 العكس في الاصل وهو قولنا كلما لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الاشياء ثابتا
 والمراد من الشيء فيه الشيء الخاص الذي هو النقيض ومعناه ان كلما لم يكن المدعى ثابتا
 كان شيء من الاشياء وهو لقيضه ثابتا وفي عكسه وهو كلما لم يكن شيء من الاشياء
 ثابتا كان المدعى ثابتا يكون المراد منه النقيض ايضا فلو ما تقر فمعناه ان كلما لم يكن
 لقيض المدعى ثابتا كان المدعى ثابتا وهذا صادق ولا مخدور فيه وادور والمصرح في
 رسالته مفردة لبيان هذه المغالطة في رد هذا الجواب انا نضم مقدمة صادقة الى
 عكس النقيض الذي سلمه لمجيب وبنيت النتيجة التي انكر بان يلق كلما لم يكن ذلك شيء
 اي لقيض ثابتا وهذه المقدمة صادقة ونضمها الى عكس النقيض بان يقول كلما لم يكن
 شيء من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك شيء ثابتا وكلما لم يكن ذلك شيء ثابتا كان المدعى

ثابتا فينتج كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا وبذا مما ينكر بالحجج
 تلك ان تمنع الكبرى اذ من بعض التقادير عدم ثبوت ذلك الشئ عدم ثبوت شئ من الاشياء
 فتح يكون عدم المدعى لا ثبوته فلا يصدق الكلية والعقول بان هذه القضية مسلمة عند الكل
 فلا مسامح للمنع مدفوع بان اسلم صدق المدعى على جميع التقادير الواقعية عند عدم ثبوت
 نقيضه وتقدر عدم ثبوت شئ من الاشياء وليس من الواقعة فلا يلزم ثبوت المدعى عند
 عدم ثبوت نقيضه على هذا التقدير ولو قبل المراد في الكبرى التقادير الواقعية قلنا سلمنا
 صدقها لكن لا ينتج لعدم تكرار الحد الا وسطا اذ يصير معناها ان كلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا
 على التقادير الواقعية التي هي غير تقدير عدم ثبوت شئ من الاشياء كان المدعى ثابتا
 فلم يلزم ثبوت المدعى على تقدير عدم ثبوت شئ من الاشياء فلا ينتج واجب منع النقيض
 في اصل القياس وهي كلما لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا بانا لا نهم صدقها كلية اذ من تقدير
 عدم ثبوت المدعى عدم ثبوت شئ من الاشياء على هذا التقدير كيف يكون نقيضه ثابتا اذ
 شئ من الاشياء والخيرية والمهنة وان سلمت صدقها لكن لا يفيد المطلوب وينتجها كقول
 خيرته وهي لا تنكس بعكس النقيض فلا فائدة وتدرج باب منع الكبرى في اصل القياس بانا
 لانهم الملازمة بين ثبوت النقيض وثبوت شئ من الاشياء اذ النقيض رفع شئ وسلبه سلبا
 محضا والسلب من حيث هو سلب كيف يكون شيا فلم يلزم من ثبوت النقيض ثبوت
 شئ من الاشياء فلا ينتج ولو قدرت المغالطة بان المدعى صادق لانه كلما لم يكن المدعى
 صادقا كان نقيضه صادقا وكلما كان نقيضه صادقا كان قضيه مصادقة وتنعكس كعكس النقيض
 الى قولنا كلما لم يكن قضيه مصادقة كان المدعى صادقا ولا شك في استحالة كالعكس
 المذكور سابقا او المدعى لا يخلو من كونه قضيه موجبة او سالبة ولهذه المغالطة تقريرات
 واجبة مذكورة في الرسالة للمصرح وغيره وفي الشروح فان شئت فارجع اليها ونحو
 الاطناب تركنا ما بعد تهديد ذلك اي بعد تشويه الاستلزام المذكور واصلاحه في
 القاموس تهديد الاستلزام واصلاحه نقول لو كان الشرطية في القضية الشرطية قيد للمسلم
 في الجزاء اي حصار هذه الشرطية لزم اجتماع النقيضين في نفس الامر فيما اي في الشرطية
 اذ اكان المقدم فيها ملزوما لهما اي النقيضين ويكونان لازمين لهند المقدم كقولنا اذ لم يكن
 شئ من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما وليس لبقائهم فالقدم ملزوم للنقيضين القيام وعدة

ولا يلزم اجتماع التقيضين عند المنطقيين اذا احدهما ليس رفعاً للآخر لئلا يكون التقيض بل
 تأليهما متنافيان ولا يابس باستلزام المقدم الحال للمتناهين وعند اهل العربية يلزم اجتماع
 التقيضين في نفس الامر فان قولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء لا ينافي
 به معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً عند اهل العربية بناءً على ذلك
 القول قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت الذي هو معنى قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء
 ثابتاً كان زيد ليس بقائم حاصله انهم يجوزوا استلزام الحال للتقيضين حتى ان المحقق الذي
 ايد مذهب اهل العربية قائل بهذا الاستلزام مع انه يلزم على مذهب اهل العربية اجتماع التقيضين
 على هذا التقدير فان المقدم اذا كان محالاً كما في قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً
 يستلزم التقيضين مثلاً قيام زيد عنه فصح ان يبق كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد
 قائماً وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد ليس بقائم بناءً على تجويز الاستلزام للمنفرد
 فاذا قيل معناه كما قال اهل العربية يكون لم يكن شيء من الاشياء رقيدها عند الذي هو قائم
 في الخبرار ويصير معناه زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء وكذلك ليس بقائم
 في ذلك الوقت وعلى تقدير تجويز الاستلزام يكون كلاهما متحققين في نفس الامر وبما تقدم
 او متنافيان فاذا اجتمع يلزم اجتماع التقيضين والمتنافيين في نفس الامر وهو صحيح وما يلزم
 منه الحال لا يكون صحيحاً فلا يصح مذهب اهل العربية واما على مذهب المنطقيين القائلين بالحكم بين
 الشرط والخبزار لا يكون احدهما القيصلاً للآخرى وباجتماعهما لا يلزم اجتماع التقيضين في الواقع
 فلا مخير واصل على هذا المذهب واليه اشار بقوله اما اذا كان الحكم في الشرطية بالاتصال بين
 اثنين كما في القضية الشرطية المتصلة عند المنطقيين لا يلزم ذلك امي اجتماع التقيضين
 فان التقيض بالاتصال في القضية المتصلة رفعه اي رفع ذلك الاتصال وسلبه لا وجود لها
 اخبر امي الاتصال كان سوار كان فيه رفع تالي الاتصال اول اولاً خاصه دفع المخدور وهو
 اجتماع التقيضين عن مذهب المنطقيين انهم قائلون يكون الحكم بالاتصال بين اثنين في
 قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً الحكم بينهما لا في زيد قائم فمتصف
 ليس البته كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان زيد قائماً لان كلما لم يكن شيء من الاشياء
 ثابتاً لم يكن زيد قائماً اذ هو ليس برفع بل تالي احداهما رفع التالي الآخر فبين التليين
 منافات والتنافي بين التليين لا يوجب المنافاة بين التقيضين الشرطيتين التليين

تلك المتناهيان أو المقدم المحال لزوم لها في نفس الامر وانما الخلف اجتماع الحكم الشرعي
 بتقيضه وهما ليس لك لان تقيض الاتصال رفعه وهو لا يجامعه وما يجامعه هو الاتصال تحضر
 ليس بتقيضه والجملة عند اهل العربية يكون القضيان مطلقين وقيتين متناهيين في نفس
 الامر واجتماعهما ممتنع بالضرورة بخلاف المنطقيين فانهما عندهم قضيتان شرطيتان تاليهما
 متناهيان واجتماعهما في نفس الامر لا يوجب اجتماع المتناهيين لعدم تناهيهما يتناهي
 التاليتين فقط لا يتقن ان التناقض والتعكس وغيرهما من الاحكام انما هو باعث بالنفس
 الامر وعدم ثبوت شيء من الاشياء مستلزم لانتفاء نفس الامر لكونه شيئا من الاشياء
 فعلى تقديره ينتفى نفس الامر التي كان التناقض من احكامها فالتناقض ايضا يكون بتقيضا
 واذا انتفى التناقض فلا خلف لانا نقول هذا على طريق الجدول والالزام فلما التزم تحقق
 الدواني وجود التاليتين متناهيين على تقدير المقدم المحال في نفس الامر كما عرفت فها
 المخرج بنا عليه وقد يقال لو كان الحكم في التالي يلزم انتفاء تلك التقيضين في نفس الامر
 او انتفاء القيد مستلزم لانتفاء المقيد والقيد ينتف فيلزم ارتفعا لتقيضين ههنا بخلاف
 الحكم الشرعي بالاتصال بين الشئيين لان مناط صدقه ليس على صدق المقدم والتالي
 ولا استحباب عن جانب اهل العربية باستلزام المحال لان الشرطية صارت عندهم عملية فلم
 يبق فيها ملازمة لتصور الاستلزام بل فيها حكم وقت واحد بالتقيضين الا ان يثبت
 ان التقيض المفيد رفعه لا يرفع المقيد كما ان تقيض الاتصال رفعه لا وجود اتصال آخر
 فتقيض زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء هو رفع القيام في ذلك الوقت
 بان يجعل الطرف في الثبوت وليورده سلبا على هذا الثبوت المقيد لا رفعه بان يكون
 الطرف قيد الرفع ويجوز ان يكون مراد اهل العربية يجعل الشرط قيد للسند في الخبر
 انه قيد لثبوت السند للسند اليه في الخبر الموجب وقيد سلبه عنه في الخبر السالب
 فصار تاما مقيدتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ولاتناقض بين المقيدتين بل بين
 مقيد ورفعه كما بين الاتصال ورفعه فالمحذور مدفوع عن مذهب اهل العربية كما هو مفع
 عن مذهب المنطقيين فما وجه حقيقته وقد يقال ان الاستحباب والسلب المقيدين اذ
 بقيد واحد واقعي يكونان متناقضين واما اذا كانا مقيدين بقيد غير واقعي محال
 فلا تخلف التناقض بينهما لان الحكاية مهما يكون عن عالم التقدير ولا بأس باجماع اهل

والسلب فیہ فہم مذہب المنطقیین ہوا الحق فیل یلزم علی مذہب المنطقیین ایضا اجتماع النقیضین فی
 الصورة المذكورة اذ المتصلة یصدق مالتہ الجمع بین نقیض تالیہا وعین المقدم علی ما تقر عندہم
 ففی کلہا لم یکن شی من الاشیاء ثابتا کان المدعی ثابتا یصدق بین نقیض تالیہ وعین مقدم
 مالتہ الجمع ولیق اما ان لم یکن شی من الاشیاء ثابتا واما لم یکن المدعی ثابتا واذ کان المقدم
 لازما للنقیضین فیکون النقیض التالی لازما للمقدم بعینہ والملازم ینافی الاتصال مالتہ الجمع
 منه فلا یصدق فیصدق سلب منع الجمع ہنا علی اللزوم فیصدق لیس التبتہ اما ان لم یکن
 من الاشیاء ثابتا وان لم یکن المدعی ثابتا وہذہ سالبہ منفصلة والاو ل موجبة منفصلة
 ولا شک فی تناقضہما فصدق بشرطین التین تالیہا نقیضان لیتلزم صدق النقیضین
 فیلزم اجتماع النقیضین علی مذہب المنطقیین ایضا فالاولی حالہ حقیقۃ مذہب المنطقیین
 الی البدایہ من غیر استدلال علیہ کما لا ینفی علی الذہن المستقیم والقلب السلیم وصرح بعض
 الاذکیار فانہم فصل الموضوع ای ما یکلم علیہ فی القضیہ وہو الحبر الاول منها انکان لے
 الموضوع جزئیا ای حقیقا لا یصدق علی کثیر من القضیۃ التی ہونہا بنی شخصۃ لکون موضوع
 شخصا معینا کزید قائم وخصوصۃ لخصوصیۃ الموضوع والحکم علیہ وانما عدل عن کونہ علما لیشتمل
 انما تکلم وہذا عالم وانکان الموضوع فی القضیۃ کلیا صادقا علی کثیر من فان حکم علیہ لے
 الموضوع بلا زیادۃ شرط علی نفس الموضوع بان یعبر نفسہ من حیث ہو ہو من غیر اعتبار
 امر رائد علیہ حتی الاطلاق فالاطلاق ہہنا لیس فی اللحاظ ایضا کما فی الطبیعیۃ فہملۃ
 ای ہذہ القضیۃ لیسی مہملۃ عن القدر ای قدام المنطقیین لا ہمال الموضوع وحنوہ عن
 السور وان حکم علیہ ای علی الموضوع بشرط الوحدۃ الذہنیۃ التی لا یلاحظہ مطلقا من غیر ان
 یشتمل الوحدۃ الذہنیۃ والاطلاق فہذا بان یعبر فی المعنوم والعنوان لانی الموضوع
 وعبر عن جہۃ العموم بالوحدۃ الذہنیۃ لان توحد ہا لا یکون الا فی الذہن ووجہ تعبیرہ
 بالاطلاق ظاہر فطبیعیۃ لکون الموضوع فیہا طبیعیۃ من حیث ہی ہی موضوعا مقترن فی الذہن
 بجمہۃ العموم والشمول فی بعض المواضع لا افرادہ النوعیۃ والشخصیۃ وہذہ الجمہۃ فی اللحاظ
 فقط لانی الملحوظ کالتخص فی شخص عن المتقین وقید فی الفروق بین موضوع لہملۃ
 وموضوع الطبیعیۃ ان الاول متحقق بمحقق فرد وینتی بانتماء سحلاف الثانی فانہ یشقق بمحقق
 فرد لکن لا ینتی بانتماء بل ینتی اذا انتفی جمیع افرادہ ویرد علیہ انہ ان ارید بالانتفاء

في موضوع الممثلة انه يفتقر بانتماء فرد بحيث لا يتحقق اصلا ويشتمل راسا بالكمالية فباطل لوجوده
 في غير هذا الفرد وسلبه بالكمالية لا يكون الا اذا انتفى جميع موارد تحققه وليس كذلك وان
 بالانتماء انتفاه في الجملة ولو كان باعتبار فرد فصيح لكن لا يتبع الفرق بينه وبين موضوع
 الطبيعة اذ هو ايضا يتحقق بانتماء فرد في الجملة فالقول بانتماء واحد بهادون الآخر
 بهذا الاستفاد حكم الا ان يتعدى حكم الافراد الى الاول دون الثاني والفرد
 المستردوم يعني راسا وهذا الحكم يتعدى الى موضوع الممثلة فهذا الوجه يوجب ان الفرق
 بين موضوعهما بان يحيل الاطلاق قيد للعنوان احدهما دون الآخر غير مفيد اذ اعتبار
 الاطلاق في العنوان لنوعين مختلفين فانه يجرى عليه الاحكام ويتجلى باعتبار
 القيود لان القول ببعض الاحكام يثبت للشيء باعتبار بعض الملاحظة دون بعض لان النوعية
 ثابتة للانسان باعتبار ملاحظة الاطلاق ويقع ان الانسان نوع مختلفا عن الخمر ان فاما
 لا يوجب ملاحظة الانسان باعتبار الاطلاق بل ملاحظة نفسه من حيث هو ويقع ان
 الانسان يعني خمر الا ان يقال لا فرق بهذا الاعتبار بين الموضوعين بل هذا الفرق يرجع
 الى التفرقة باعتبار المحمول فانه يوجب بهذين الملاحظتين والكلام في التفرقة باعتبار
 الموضوع فاقسم قال في الجاشية لا يوجد ان يتوقع من الموت المستيقظ ان يفرح من هذا
 المقام ان لام التعريف ليست على وجه اربعة فقط كما هو المشهور بل على اسرار خمسة لام
 العهد الخارجى كما في القضية الشخصية ولام المحسن كما في الممثلة القدار ولام الطبيعة كما في
 القضية الطبيعية فتقولك الانسان نوع ولام الاستغراق ولا العهد الذهني انتهى وجب الافراج
 وموجب الاستنباط الفرق بين موضوع ممثلة القدار وموضوع الطبيعة فاللام الداخل على
 احدهما غير الداخل على الآخر فصار الامين فخراد على المشهور بواجده

فوقه فاقسم لعلنا نرى الى السؤال وجواب تقرير السؤال انه كما يمكن دخول لام الطبيعة في لام المحسن باعتبار
 ان المشاعر بها لا محسن سواء اخذ بنفسه من حيث هو هو او من حيث العموم كذلك يمكن دخول لام الاستغراق في لام
 المحسن ايضا بان يقال اننا بالبشارة الى نفس المحسن باي جهة اخذ منها الانطباق على جميع الافراد فادخل الام
 بينهما دون الثاني يرجح بلام مرجح وتقرير الجواب ان الباعث على تميم المذكور اصطلاح اهل العربية على عدم الفرق بين
 موضوع الممثلة والطبيعة فذلك الاصطلاح منزه لادخال والضرورة داعية الى خلاف ادخال لام الاستغراق
 تحت لام المحسن وليس من ضرورة بتفضيه لرفع انه يلزم عدم القسم لام التعريف الى اربعة وهو كما راى اعمامهم

فكانت على النسخة وكما انتقول ان دخول لام الجنس لا خير ان يعتبر فيه سوى الاطلاق
حيثية زائدة فهو محتمل ان يكون الطبيعية من حيث هي اى او طبيعية من حيث لحاظ الاطلاق
فيشتمل الموضوعين فلا ضرورة له اخذ الزيادة على المشهور فاللام الذي مدخوله الطبيعية من
انطباقها على كل الافراد لام استغراق واما كان مدخوله الطبيعية من حيث الطباقتها على بعض
الافراد معينا وهو العهد الخارجى او غير معين وهو عهد الذهنى واما يكون مدخوله الطبيعية سواء
كان يلاحظ مع حيثية زائدة او لا فنولام الجنس لام الطبيعة المتخرعة داخله في لام الجنس فانهم
وان حكم فيها اى في القضية على افراده اى افراد الموضوع فان بين كمية الافراد اى
كون الحكم على كل الافراد وبعضها بلفظ يدل على بيانها من الكل الافرادى او بعض
كذلك محصورة اى فمذه القضية يسمى محصورة لخص افراد الموضوع بالمبين لكميتها ومسورة
لاشتمالها على السور المبين للكمية واما به البيان اى ما بين به نده الكمية يسمى سوراما خور من
البلد وهو ما يحيطها ولما كان هذا محيطا للافراد كلها وبعضها يسمى به وانما لم يقل لفظ ذلك
به البيان لسمى سور ليعلم ان السور اعم من اللفظ وغيره اذ قد يكون وقوع النكرة تحت
من اسور السلب الكلى وهو ليس بلفظ ومطلق البيان اعم من ان يكون بالذات
التيقنية والمجازية كلفى في كونه سور كما في لام الاستغراق والاضافة الاستغراقية اصل
السور ان يذكر في جانب الموضوع بتبين افراده لكن قد يحجب خلافه فقال وقد يذكر
اى السور في جانب المحمول على خلاف الاصل كما في قولنا زيد بعض الانسان فيسمى نده
القضية المذكورة فيها السور في جانب المحمول متخرعة غير باقية على اصلها لانحواف السور
عن وضعه الاصلى وهو وروده على الموضوع وان لم يبين اى كمية الافراد فمهمة
المتأخرين والفرق بين المهمتين ظاهرو من ثم اى من اجل ان الحكم على الافراد ولم
يبين كميتها لا كلا ولا بعضا قالوا اى المتأخرون انها اى المهمة تلازم الجزئية يعنى اذا صدقت
المهمة صدقت الجزئية وبالعكس لانه اذا صدق الحكم على الافراد صدق على بعض الافراد
صدق على بعض الانسان حيوان صدق بعض الانسان حيوان اذ صدقها لا يخلو اما ان يكون
باعتبار جميع الافراد وبعضها وعلى كلا التقديرين صدق الجزئية واذا صدق بعض الانسان
حيوان صدق الانسان حيوان بلا مرتبة واما مهمة القدماء فلا تلازم بينهما وبين الجزئية.

من هذه الجهة الا ان يراد بالافراد اعم من الحقيقة اعني الانواع والاشخاص والاعتبار
 في خصوصها بحسب الاعتبار فحفظ فيكون بينهما تلازم فان موضوع الطبيعة بشرط الوحدة
 الذاتية وهي بهذا الاعتبار فردا اعتباريا للطبيعة من حيث هي هي فتى صدقت المسألة
 صدقت المجزئية وبالعكس قال الاستاذ المحقق قدس سره واما على طور القدماء فبال
 لا لان الطبيعة ليست فردا من المسألة المقبرة عندهم وليس فيها حكم على الافراد لان الخصم ان
 يقول بتعميم الافراد من الحقيقة والاعتبارية ولا شك ان الطبيعة الماخوذة من حيث العلوم
 فردا اعتباريا لها من حيث هي هي بل لا من الاحكام مالا يسري اليه الافراد مطلقا حقيقة
 كانت او اعتبارية فظهر ان الطبيعة من حيث هي هي اعم الموضوعات مطلقا وانما يتحقق
 بتحقق فرد وقتي بانتقار فردا سادس ولو بالعرض كما سبق منا تحقيقه آنفا وهي موضوع
 القضية المسألة على طريق القدماء انتهى فالقول بالتلازم انما وقع عن المتأخرين وعلى تقدير
 وقوعه عن القدماء يكون التلازم مخصوصا بالقضا المتعارفة وهي التي يكون الحكم فيها بان ما هو
 فرد للموضوع فهو فرد للمحمول ولا شك ان مهملات هذه القضايا يستلزم الجزئية لاني ان قولنا
 بعض الانسان خبز في قضية حيزية صادقة ولا يصدق المسألة بهذا لعدم صدق قولنا الانسان
 خبز في اذ لا يصح اسناد الجزئية الى طبيعة الانسان لانا نقول اذ اريد بالانسان طبيعة يكون
 عنده القدماء و عدم صدقها غير مضر اذ لا تلازم بينهما وبين الجزئية كما عرفت وان اريد منه
 اسناده الغير المبين كغيرها فصادقة اذ يصح اسناد الجزئية اليها وان لم يصح الى الطبيعة فان
 قدس سره لم يجمع المدرج بين تقسيم القدماء والمتأخرين ولم يكتف احداهما كما في اكثر الكتب
 فليس كذلك التحليل المحصر بخرج احدي المسائل عن احد التقسيمين اذ المسألة القدماية يخرج عن
 تقسيم المتأخرين ومهملة خارجة عن تقسيم القدماء وفي الجمع احاطة بجميع الاقسام الا ان لم يفرق
 الطبيعة ويرد في فيها المسألة القدماية فاستغنى ذكر الطبيعة عن ذكرها عند المتأخرين وبذلك
 باستغناء ذكر الجزئية التي معها متحدة مع مصداق مهمة المتأخرين عن ذكرها عند القدماء
 فافهم ولما اختلف القوم في ان الحكم في المحصورة بل على الطبيعة او على افرادها شيخ
 المدرج في بيانه وما هو الحق عنده فقال اعلم ان نذهب الى التحقيق اي المحققين ومنهم
 المحقق الدواني وغيره ان الحكم في القضية المحصورة على نفس الحقيقة اي حقيقة الافراد
 بحيث يسري الحكم من الحقيقة اليها لا منها اي الحقيقة حاصلة في الذهن حقيقة اي بالذات لا

کلیه فطرت عروضا الذهن فی معلومه بالذات والخبریات الموجودة فی الخارج معلومه بالذات
ای بواسطه الحقیقه فلیست الحقیقه محکوما علیها الا کذا ک ای حقیقه حاصله ان المعلوم بالذات
یکون محکوما علیها بالذات والحقیقه معلومه بالذات دون الافراد لان المعلوم بالذات هو الامر
الذهنی لا الخارجی والحاصل فیهِ هو الحقیقه والافراد من الامور الخارجیه لاحصول لهما فی الذهن
بالذات فلا یکون معلومه کذا ک فصار الحقیقه المعلومه بالذات محکوما علیها بالذات بالخبر
المعلومه بالعرض یکون محکوما علیها بالعرض ویرد علیه ان المحکوم علیک سبب ان یکون ملتفتا
الیهِ بالذات وان لم یکن معلوما کذا ک والمطلقات الیه بالذات انما هو الافراد فیکون محکوما
کذا ک قد یقین ان المحکوم علیه بالذات یکون ما هو موجود بالذات والموجود بالذات انما هو
الافراد والطبیعه وجودها فی ضمنها فلا یکون محکوما علیها الا بواسطتها کما حکیم به بقول اسلم
والفهم المستقیم قال الأستاذ الحق قدس سره ان الوصف النوائی للموضوع لا بد فی المحصورات
ان یتصدق علی افرادہ بالفعل کما هو مشهور عند شیخ الریس فلا بد فی تحصیل القضیه المحصوره
او من حصول الطبیعه کلیه للافراد فی الذهن سوا کانت ذاتیه او عرضیه ثم یجعل العقل تلك
الطبیعه مراره لتلك الافراد وتطبیقها علیها ثم یحکم علی تلك الطبیعه من حیث سراینا فیها
وبالحکم لا بد فی جانب الموضوع المحکوم علیه فی التقضایا من حیث تطبیق الطبیعه علی الافراد وبنده
الحیثیه التقييدیه للحکم او تعلیلیته له والثانی خلاف الضرورة الصافیة عن اختلاط الذهن
الاول وهو مقصی الی مرادهم وهذا البیان یکفی للنظر وان لم ینعم المناظر استی کلامه ووجه
عدم اتمام المناظر انه یقول اذا کانت الحیثیه تقييدیه فان اراد بالمماهیه من هذه الحیثیه
المركبة التقييدیه فلم یبق فی کل انسان حیوان الانسان وجمعه موضوعا بل کما ان خبر ان
الموضوع المركب من المماهیه وقید وصف الاطبا فی وان اراد او مرتبه یتصدق علیها
هذا المركب کما هو الظاهر فی اما عبارة عن المماهیه من حیث انها وجدت فی الذهن
بوجود نسب الی الافراد بالعرض فلهذا المرتبه لیست الا فی الذهن فانحصرت المحصورات
فی التقضایا الذهنیه کالطبیعه واما عبارة عن مرتبه موجودة فی الخارج فظاهر ان الموجود
فی الخارج اما مرتبه نفس الطبیعه من حیث هی او مرتبه الطبیعه من حیث اختصاصیه التي هی
الافراد الاول بمحل والثانی لا یصلح للحکم علی راسهم فلما لم یصلح یذه المرتبه للحکم کان الافراد
محکوما علیها کما قال المتأخرون ویکفی للحکم الحصول بالعرض هذا حاصل ما فی بعض

الشرح ويمكن وضع الایراد بان الافراد كما هي معلومة بالعرض كذلك ملتفت اليها بالعرض
 والملتفت اليه بالذات انما هو الطبيعية من حيث الانطباق على الجزئيات وما هو المشهور
 من ان الوجه في علم الشيء بالوجه حاصل بالذات وملتفت اليه بالعرض والشيء بالعكس ليس
 على ظاهره بل معناه ان الوجه ملتفت اليه من حيث الاتحاد مع الوجه فصار ملتفت اليه
 بالذات والطبيعة موجودة بالذات عند المحققين كما عرفت في موضعه فاذا كانتا ملتفتا
 اليها موجودة بالذات فما المانع من كونها محكوما عليها كذلك وان قلت ان الحكم في
 الطبيعة والمهمة القدماية ايضا على الطبيعة كما في المحصورة فما وجه بيان المصريح بهراد
 قلت وجه البيان في المحصورة الاختلاف الواقع فيها كما عرفت وفي الطبيعة الا ان الحكم
 الطبيعية الماخوذة لشروط الوحدة الذهنية التي هي موضوع القضية الطبيعية لا يتعدى الى الافراد
 كالنوعية في قولنا الانسان نوع فانها غير مستديرة الى افراد بخلاف موضوع المهمة القدماية فانه
 صالح للعموم والخصوص وفي المحصورة الحكم على الطبيعة من حيث الانطباق من غير ان يخلو
 هذا الوصف قيد الابل على سبيل هذا الوصف محكما يتعدى الى الافراد فان كان على جميعها
 يكون كليته وان كان على بعضها يكون جزئية وفي مهمة المتأخرين الحكم على الطبيعة كذلك من
 غير بيان كمية الافراد وربما يترى اى نطق انه لو كان لك اى يكون الحكم في المحصورة على
 نفس الحقيقة كما قال المحققون لا يقتضى الاسباب اى القضية الموجبة التي حكم فيها بالاسباب هو
 الحقيقة اى كون الحقيقة موجودة فان المثبت له ما ثبت له الحكم في القضية هو المحكوم عليه
 حقيقة اى يحكم عليها فيها حقيقة ولا شك ان الاسباب يقتضى وجود المثبت له واذا كان هو
 المحكوم عليه فيقتضى وجوده ايضا والمحكوم عليه هو الطبيعة عند فهم فيلزم استدعاء الموجبة وجود
 الحقيقة فلا يكون صادقة بدون وجودها مع انها اى الحقيقة قد يكون عدمية اى يعتبر فيه العدم
 كما في معدولة الموضوع كقولنا اللامى جاد بل سلبية الموضوع كقولنا كمال ليس بكى فهو جاد
 والموجبة صادقة فيلزم صدق الموجبة بدون وجود الحقيقة ههنا حاصلة المعارضة والنقيض
 بيان الاول ان الطبيعة ليست محكوما عليها اذ لو كانت كذلك لكانت مثبتا لها اذ ثبت له
 هو المحكوم عليه فاقضها بالاسباب كما هو مقتضاها على مذهب اهل التحقيق مع ان الاسباب لا
 وجودا اذ يصدق بدونها كما في القضية المعدولة الموضوع والسالبة الموضوع فان الطبيعة
 فيها عدمية او سلبية لا وجود لها فعلم انها ليست محكوما عليها فقام الدليل على خلاف ما

هذا والمعارضة على ان القضية قد يكون موجبة خارجية مع عدم التطبيقية فلو كانت محكوما
 عليها يلزم وجود العدميات والسلبيات في الخارج وبيان الثاني ان الحكم لو كان
 على نفس الحقيقة لا يقتضي وجودها في جميع الموجبات ولا يصدق عند عدمها لان الاسباب تقتضي
 وجودها المثبت له الذي هو المحكوم عليه مع ان بعض الموجبات التي يكون حقيقة موضوعها
 كعدمه في الموضوع او سلبية كسالبته الموضوع ليس كذلك فيختلف هذا الحكم في ذلك الموضوع
 هو لنقض فنبه المعارضة والنقض على عدم الفرق بين اثبت له والمحكوم عليه كما لا يخفى فالحق
 في هذا المقام ان الافراد والكمات معلومة بالوجه اى بواسطة الحقيقة الخاصة في الذاكرات
 المعلومة بالذات لكنها اى الافراد محكوم عليها حقيقة معلومية الافراد باى وجه كان صحيح
 كونها محكوما عليها حقيقة الا ترى ان الوضع العام اى الوضع الذي يكون بلحاظ مفهوم كنه
 والموضوع له الخاص فان العلوم بالوجه اى الخاص الجزئي هو اى هذا العلوم الموضوع حقيقة هذا
 ما يد لكون العلوم بالوجه محكوما عليه بالذات بان الوضع فرع للعلم والعلم بالوجه يكفي للوضع
 فيجوز ان يكفي للحكم ايضا فالافراد والكمات معلومة الوجه لكن يكون محكوما عليها حقيقة لثبوتها
 فرق بين الحكم والوضع فان الحكم لا بد فيه من الحصول والاتفات بالذات وفي الوضع يكفي
 الاتفات بالذات فقط وان لم يكن الحصول كذلك فالمعلومية بالوجه يكفي للوضع ولا يفي
 للحكم فالتأنيد غير مؤيد لانا نقول ان المتشكك اليه بالذات هو الحاصل في الذهن وفي العلم
 بالوجه الوجه المتشكك اليه من حيث الاستدراك ذي الوجه فالحاصل هو المتشكك اليه فلا يكون
 احدهما بدون الآخر فالوضع والحكم سريان عند العقل الصائب فافهم والجواب عما تراه
 ان مفاد الاسباب اى ما يفيد الاسباب مطلقا سواركان تحصيليا او عذوليا او سلبيا
 هو اى المفاد الثبوت اى ثبوت الحصول للموضوع مطلقا اى على اسرار الثلاثة سواركان
 بالذات او بالعرض وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة اى بوجه من الوجوه
 اعم من ان يكون بالذات او بالعرض اما ان اى الثبوت لما ذا اى لاى شئ او لا بالذات
 اى بلا واسطة امر احسن للطبيعة اى ثابتا لما او لا وبالذات او للفرد من افرادها فافهم
 زائد اى الثبوت او لا وبالذات معنى زائدا على الحقيقة اى حقيقة

قوله فافهم لعل اشارة الى رمز وهو انه بناء فيه فاقال في الجواب وكفى في الوضع الاتفات الى الموضوع بالذات
 فانه يدل على ان الحاصل بالذات هو مفهوم الكل والمتشكك اليه بالذات وهو الافراد او لا فافهم

الاجاب وانما حقيقة هو الثبوت مطلقا قال في الحاشية حاصلة ان فرق بين المحكوم عليه حقيقة
 في القضية وبين المثبت له اولا وبالذات في نفس الامر فان الاول منسج العلم دون التما
 انتي محموله انه فرق بين المحكوم عليه والمثبت له والقول بان المثبت له هو المحكوم عليه فان
 المثبت له شيء ثبت له المحمول في الواقع بلا اعتبار المعبر وبلا ملاحظة العقل بمعنى انه لا يتوقف
 على العلم بل يكفي وجوده في الواقع والمحكوم عليه باعتباره العقل متحقق في ضمن الافراد عند الحكم
 فيكون فرع العلم موقوفا عليه ولا يكفي وجوده في الواقع بدون العلم فلا يكون احدهما
 عين الآخر فاذا كانا متغايرين فلا سجا بانما يقتضيه وجود المثبت له لا وجود المحكوم عليه
 فالقضية يكون الحكم فيها على نفس الحقيقة بالذات مع كونها عدمية ولا يقتضيه الاسباب وجود
 وانما تقتضي وجود المثبت له بالذات والطبيعة ثبت لها بالعرض فيكون تحققها ووجودها
 كذلك فالطبيعة العدمية والسلبية والكانت معدومة بالذات في القضية الخارجية لكنها
 متحققة بالعرض بالنسبة الى الافراد ونسبة بين المثبت له بالذات والمحكوم عليه بالذات باجم
 والخصوص من وجه اذ هما يجتمعان في الحكم بالحركة على السفينة فانها محكوم عليها بالحركة بالذات
 ويثبت لها الحركة في نفس الامر بالذات ويفارقان في الحكم بالحركة على الجالس فيها والحكم
 بالتخير على الاسود ونظرا الى الجسم فالمحكوم عليه بالذات في الاول متحقق دون المثبت له كذا فان
 الجالس يحكم عليه بالحركة مع ان ثبوته في نفس الامر بالعرض بواسطة السفينة لا بالذات
 وفي الثاني متحقق المثبت له بالذات دون المحكوم عليه كذلك فان النخير ثابت للجسم بالذات
 في نفس الامر وانما يحكم عليه على الاسود بواسطة كونه جسيما فاذا ظهر الفرق بينهما فيجوز ان يكون
 الشيء مثبتا له ولا يكون محكوما عليها فاقضار الاسباب وجود المثبت له لا يستلزم اقتضاء
 وجود المحكوم عليه واورد عليه الاستاذ قدس سره في شرحه فان شدت فارجح اليه قدس سره
 بعد تسليم الاستاذ بين المحكوم عليه والمثبت له بعدم تسليم اقتضار الاسباب الوجود حقيقة بان
 ثبوت الشيء لا يستلزم ثبوت المثبت له بالذات بل يكفي ثبوته بالعرض وهو وجوده بالوجود
 منشرا لا تنزع كما في القضا بالاسبابية التي موضوعاتها معنومات انشائية والطبيعة العدمية
 والميسلية موجودة بوجود منشأ منها وهي الافراد فانها متحدة مع ما كانت موجودة بالعرض
 فيها ولك ان تقول ان المثبت له لا بد ان يكون موجودا ثابتا بالذات اذ الصفة ثابت له
 بالذات واذا لم يكن ثابتا في نفسه يلزم ازيدية الصفة على الموصوف فتفكر وقرب من هذا

فهذا الجواب بالاجاب بان الحقيقة العدمية ان اريد بها ما يكون العدم معتبرا في مفهومها مسلم
لكن لا يضرنا لان العدمي بهذا المعنى لا ينافي كونها موجودة سبوا كونها موجودة بالوجود افراد
وان اريد بها ما يكون معدومة لا وجود لها اصلا بالذات ولا بالعرض فلانهم الحقيقة العدمية
بهذا المعنى اذ لا شك في كونها موجودة بالعرض لان انفرادها موجودة وهي متحدة معها
فيكون موجودة بوجودها بلا مرتبة قتال فيه ولما فرغ من تحقيق المحكوم عليه شرع في بيان
اقسام المحصورة وما يبين كيفية ما يحكم فيها عليه فتال المحصورة ولم يتعرض لغيرها لانها
معتبرة في القياسات والعلوم وغيرها اما مندرجة فيها كالأشخصية والمهمله فانها مندرجة
في الجزئية التي هي قسم من اقسام المحصورة واما غير معتبرة في العلوم كالطبيعة وبذلك
وجه الاقتصار على بيان المحصورة وهي الربعة اذ الحكم فيها سواء كان ايجابا او سلبا
لا يخلو انا ان يكون على جميع الانفراد اى على الطبيعة من حيث انطباقها على جميعها
او بعضها فالاول الموجبة الكلية وجه تسميتها ظاهر لكون الحكم فيها بالاجاب على كل
الانفراد وسور اى سور الموجبة الكلية وهو اللفظ الدال على احاطة جميع الانفراد
كاحاطة سواله لكل اى لكل الانفرادى فان لفظة موضوع لا حاطتها كقولنا كل انسان
حيوان ولا م الاستغراق اى اللام التي يستغرق جميع الانفراد ففى كالكمل في احاطتها
كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر لالة الاستئثار عليه والثاني الموجبة الجزئية
وجه تسميتها بها لكون الحكم فيها بالاجاب على بعض وعدم كونه على كل الافراد وسور
اى سور الموجبة الجزئية لبعض كقولنا بعض من الحيوان انسان او لفظ واحد كقولنا واحد
من الحيوان انسان والثالث السالبة الكلية لكون الحكم فيها بالسلب عن كل الافراد
وسورها السالبة الكلية لاشئ كقولنا لاشئ من الانسان سبورا واحد كقولنا لا واحد
من الانسان بفرس ووقوع النكرة تحت النفي وهو ايضا من سور السالبة الكلية لانه
يفيد العموم فان قلت ان شيئا واحدا نكرتان وقعت تحت النفي في لاشئ ولا واحد
فاذا كان سورين للسالب الكلى ففهم منها كون النكرة تحت النفي من سورها فلا حاجة الى التهج
بوقوع النكرة تحت النفي قلت هذا التقييم بعد تخصيص فان لاشئ ولا واحد لفظان خاصان
بفئد ان العموم بوقوع النكرة تحت النفي فبعد ذكرهما صرح بالعموم لئلا يتوهم بالخصوصية بهما
يخرى في غيرهما ايضا كقولنا ما من رجل في الدار اى لاشئ من افرادها فيها والرابع الشا

الجزیة لكون الحكم فيها بالسلب عن بعض الافراد وسور بما اى سور السالبة الجزیة لیس
كل كقولنا لیس كل حیوان انسان و لیس بعض كقولنا لیس بعض الانسان فرس و بعض لیس
كقولنا بعض الانسان لیس بفرس والفرق بین الاسوار الثلث ان لیس كل يدل على
رفع الایجاب الكلى بالمطابقة فان معنى لیس كل حیوان انسان ان ثبوت الانسان بكل
افراد حیوان مرفوع والسلب الجزیة لازم له لانه اذا رفع عن جميع الافراد فلا شك
فى رفعه عن بعضها اذا رفع من الجميع لا یخلو اما ان یرفع عن بعض الثبوت لشیء من الافراد و
وبالثبوت للبعض والنفى عن بعض وعلى كلا التقديرین یتحقق الرفع عن بعض وهذا السلب
الجزیة بدون انعكاس اذ یجوز ان یرفع عن مع الثبوت للبعض فلا یتحقق الرفع عن الكل
ولیس بعض و بعض لیس مدلولهما المطابق لیس الجزیة لان معناه سلب المحمول عن بعض
الافراد الموضوع وضع الایجاب الكلى لازم لهما لانه اذا رفع عن بعض لم یكن ثابتا لكل هذا
هو السلب الكلى فظهر الفرق بینهما و بین لیس كل اما الفرق بینهما فبان لیس بعض قد یستعمل
الكلى كما فى قولنا لیس بعض من الانسان سحار لكون بعض مكره واقعة تحت النفى مفيدة للمحمول
سجلا ف بعض لیس فانه يدل على السلب الجزیة بالمطابقة لا كما وقد يذكر الایجاب العدمی
كما اذا قلنا عدم الرابطة على حرف السلب و لیس بعض لا یكون كذلك لان حرف السلب
مقدم عليه فیصیر سالبا قطعاً ونفى كل لغة من اللغات سوار كانت عبرية او فارسية او هندية
سور اى لفظ دال على بیان كمية الافراد فیخصها اى یخص هذا السور بهذا اللغة ولا یوجب
غیرها اذ كل لغة مخالفة للغة اخرى فالسور فی احد لهما یكون مخالفا للسور الاخرى كما
یعلم باستقراء اللغات تبصرة اى هذا الذى يذكره فیما بعد تبصرة للطالب لكونه مثلاً على تحقیق
المحصولات الاربع التى یتوقف علیها الحق والتعبیر عن اسم الفاعل بلفظ المصدر لقصد السالبة
قد جرت اى استمرت عادتهم اى عادة المنطقیین والعادة للفعل الدائم او الاکثرى ومتابها
النادر بانهم اى المنطقیین تعبرون عن الموضوع اى عن الجزیر الاول فی القضية بـ ج اى بلفظ
ج وعن المحمول اى الجزیر الثانی للقضية ب اى بلفظ ب وهذا التعبیر لیس عن مفهوم مما بل عما
یتبع موضوعا ومحمولاً فی القضايا ولما كان لفظ كل من ج و ب فی الکتابه حرفاً واحداً
بسطاً والتلفظ بهما على المشهور كان باسم مرکب كالبحیم والبار فاشارة الیه بقوله والا شهر
عند المنطقیین التلفظ بهما اى بـ ج و ب اسما مرکباً كالبحیم والبار لا ببسطاً كما تقتضیه الکتابه

كما لمقطعات اى الحروف التى يقطع احد هـ من الاحدى القرآنية اى الواقعة فى القرآن
 الجيد نحو الم كيعض فانها وان كانت فى المكتبة بسائط لكنها فى التلفظ اسما مركبة فكذا حال
 ج ب تلفظان بايين مركبين هـ اذ على الفاضل اللاهورى عبد الحكيم السبكي لكونه حيث
 قال الاشهر التلفظ بهما بسيطا كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما
 باسمها اعنى كل جيم بارفون تلفظ باسيتين ثلاثين ليشا ركها سائر الاسماء الثلاثية فلانه اذا
 تلفظ باسمها يفهم منها الحرفان المخصوصان كما فى قولنا كل انسان حيوان يفهم منه
 بدلول طرفيه فلا يكون التعبير والا على الشمول بجميع القضايا بخلاف اذا تلفظ بسيطا فان
 لا معنى لهما اصل فاعلم انه يعبر بهما عن الموضوع والمحمول فما قيل انه خطأ فخطأ ولا عجب انه
 استدلل على ان الحق ان تلفظ هكذا كل جيم باربانه لا اسم لحروف الهجاء بسيطا فان حروف
 الهجاء لا حاجته فى تلفظ بها الى التوسل بالاسماء كما فى قولنا زيد ثلاثى انتهى كلامه وورد عليه
 البعض بان دعوى اشهرة من الجانبين بلائذية والكتابة وان كانت قرنية على التلفظ بسيطا
 كما قال ابن الحاجب الاصل فى كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها ولندا يكتب صور البسيط
 عند التركيب كما فى جعفر لكن لا يبعد ان يصطاح على كتابة حروف واحد من الحروف المركبة
 منها لفظ الجيم والبار كما اصطاح صاحب القاموس على كتابة الدال كناية من بلد والنا
 كناية عن قرنية طلب للاختصار فى الكتابة وما يكتب فى المقطعات القرآنية صورة البسائط
 الغرض من الاغراض والاختصار ايضا ليس قرنية قطعية على التلفظ بالبسيط وان كان
 كمال الاختصار فيه لان كون مطمح نظرهم الاختصار بالنسبة الى لسانهم اليونانية التى هى
 الطول الالستة فما قال المعروف ليس مستبعد ايضا وما قال الفاضل اذا تلفظ باسمها
 يفهم منها الحرفان المخصوصان فلا يكون التعبير والا على الشمول بخلاف ما اذا تلفظ بسيطا
 فانه لا معنى لهما فليس شئ لانه كما يفهم عند التلفظ باسمها ثبوت احد الطرفين للآخر كلفهم
 عند التلفظ بسيطين هذا الثبوت ايضا فاقية الامرانها لكونها من جنس الحروف والاصوات
 قد تلفظ بهما نفسها كما فى زيد ثلاثى وقد تلفظ باسمها كما فى هذا الاسم ثلاثى انتهى كلامه
 لا يخفى عليك ان الظاهر ما قال الفاضل اللاهورى فان الاختصار الاثم انما هو فيه مقصود
 هو الاختصار بالنسبة الى اللغة العربية لان المنطق لما نقل من اليونانية الى العربية تركب
 اليونانية بالكتابة ولقى العربية فالمنطق الاختصار بالنسبة الى لسانهم العربية وايضا

الاختصار بالنسبة الى اللسانين او الى من الاختصار بالنسبة الى لغة واحدة فالانسب
 يعتبر باسم بسيط و دفع توهم الاختصار انما هو في البسيط اذ هو موضوع لغرض التركيب لا
 للسان في سبيل المركب فانه يحتمل ان يكون موضوعا للمعاني فالقياس على المقطعات التمرئية
 قياس مع الفارق لانها من المنشأ بهما مع ان الكلام في التعبير لغرض واضح المراد وهو
 التقييم وعدم الاختصار والاختصار الاتم والتعبير باللفظ المركب في المقطعات بسبب كون
 لغرض آخر يقتضي ذلك التعبير اتم ورسوله اعلم به فقياس ما هو غلط بل المراد على الاثر
 انحنى الذي لا يعلم سره الا الله تعالى غير ملائم ويدل على ذلك اي الاشهر انهم ا
 المنطقيين يعبرون بالبحيم والجمية والبار والباية فلو كان التلفظ بسيطاً ليعبرون بالجمية
 والباية وهذا الايضاح قال اللاهوري ان الاكثر في التعبير هو البسيط بقدرية الكلتا باؤ
 الاصل في كل كلمة ان يكتب موافق لفظها وبالمجمل اذ ارادوا اي المنطقية في التعبير اي البنية
 عن الموجبة الكلية بالفاظ ليعم جميع المواد ولا يختص بفرد من الافراد حسب الاحكام اي
 عيسى الاحكام المذكورة في علم المنطق من عكس المستوي وعكس النقيض وغير ذلك جردوا
 اي جعلوا الموجبة الكلية مثلاً خالية مجردة عن المواد المعينة بحيث لا يختص بمادة من المواد
 لكل انسان حيوان مثلاً بل يوجد فيها وفي غير ما دفعنا توهم الاختصار اي هذا التبريد يدفع
 توهم الاختصار للقضية في الموضوع والمحمول المخصوصين وقالوا اي المنطقيين في الموجبة
 الكلية كل جيم ب فلا يلق ان دفع الاختصار يكون في كل موضوع ومحمول ايضا فواجب هذا
 القول لانا نقول دفع توهم الاختصار مع الاختصار في العبارة لا يحصل في كل موضوع ومحمول
 كما يحصل في كل ج ب فان قلت ان حروف الهجاء كانت كثيرة فلم اختار وان هذا من
 منها قلت لان اولها الف وهو غير قابل للتلفظ لكونه ساكناً وانما فتر كوه واحد والثاني
 وهو الباء والتاء والثاء كانتا متشابهتين له في الخط فلو اختاروا واحدا منهما لم يتميز الموضوع
 عن المحمول في الخط فتر كوهما واختاروا الخاء وهو الجيم يتميز عنه في الخط وعكسوا الترتيب
 بان قد مو الخاء مس و آخر والثالث في التلاوة بهم ان المراد بهما انفسهما اعني الحرف في الموضوع
 والمحمول فهنا اي في المحصورة الموجبة الكلية اربعة امور لفظ كل وج وب واصل تحقيق
 احكامها اي احكام تلك الامور الاربعة في مباحث جميع مبحث من البحث يعني التفتيش
 الاول اي اول تلك المباحث ان لكل اي لفظ لكل يطلق بالاشتراك لفظه بمعنى

بمعنى الكل اى ما لا يتغى فرض صدقه على كثيرين مثل كل انسان نوع بمعنى ان الانسان الكلى
نوع اذا فراده اشخاص لا النوع بقت حكم النوعية بها ومعنى الكل المجموع اى الذى يشتمل جميع
افراد المدخول عليه اذا كان كلياً ففى اجزائه ايضا نحو كل انسان اى مجموع الذى يشتمل
على جميع افراد التى هى اجزائه هذه المجموع المركب منها لا يسهه هذا الدار حيث يدخل كلها
فيها ويحيطها على سبيل الاجتماع معا اذا تشتمل جميع الاجزاء سوى الافراد اذا كان جزءيا نحو
كل زيد حسن ومعنى الكل الافراد اى الذى يشتمل كل واحد واحد من افراده بدلا
او اجتماعا مثل كل انسان حيوان والفرق بين المصنوعات الثلاث اى الكل بمعنى الافراد
والكل بمعنى المجموع ظاهر بان الكل بمعنى الكل ينقسم الى الجزئيات والكل المجموع ينقسم الى
الاجزاء والجزئيات غير الاجزاء لصدقه عليها وعدم صدق الكل على الاجزاء و
الثالث لصدق على كل واحد واحد شخص احد بخلاف الاول والثانى اذا الاول ليس
بشخص والثانى مجموع الاشخاص والاجزاء وقد يفرق بان الكل الاول لا يسرى اليه
احكام الافراد فانه لا يقال كل انسان بمعنى الانسان الكلى انه كاتب بخلاف الاخرين
ولصدق الثانى فى المثال المذكور فى المتن دخول الثالث وفى كل انسان شعبة
هذا المصنف لصدق الثالث دون الثانى وقد يفرق ايضا بان الاول خبر الثالث
والثالث خبر الثانى والخبر من غير الكل فصار كل واحد منها غير الآخر والمعتبر فى
القياسات المذكورة والعلوم الحكمية هو اى المقبر المعنى الثالث وهو الكل الافراد
يعنى اطلاق الكل وان كان على معان ثلاثة لكن المقبر فى القياسات والعلوم المعنى
الثالث وهو الكل الافراد اى اذ لو كان المقبر هو المعنى الاول او الثانى يلزم عدم
انتاج الشك الاول الذى هو بين الاشكال فى النتيجة اذا الانتاج لا يكون الا بعد
حكم الاوسط الى الاصغر واذا اردنا من الاوسط الكل بمعنى الكل وحكم عليه شي لا يلزم
منه ان يحكم به على الاصغر اذا الاصغر يكون مغاير للاوسط والحكم على احد المتغايرين
لا يوجب ان يكون حكما على الآخر لقولنا الانسان حيوان وكل حيوان جنس فكل فى هذه
القضية بمعنى الكل اذا افراد الحيوان لا يصدق عليها الجنسية وانما يصدق على طبيعة
الحيوان من حيث هى هى فالجنسية صدقت على طبيعة الحيوان لا على افراده والانسان
من افراده فلا يصدق عليه الجنسية فلم يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فلا يلزم النتيجة

لعدم تکرار الاوسط اذ الحيوان الذي في الصغرى هو ما شتمل على الافراد وشمى الكبير
ليس كذلك واما اذا اردنا بكل الكل المجموع لم يتعدى الحكم ايضا لجواز ان يكون الاوسط
اعم من الاصغر والحكم على مجموع افراد الاعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاوسط
كل انسان حيوان بمعنى ان مجموعه حيوان ومجموع الحيوان الوت الوت لا يلزم منه ان يكون
مجموع الانسان الوت الوت فالحمد الوت الحيوان بخلاف ما اذا اريد الكل بمعنى الكل الافراد
فانج تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فافراد الاصغر من افراد الاوسط فافراد الحكم على
كل واحد من افراد الحكم فلا شك في ثبوت هذا الحكم للاصغر الذي هو من جملة افراد
والمشتمل عليه اي على الثالث وهو لكل الافراد اي المشتمل عليه وثانيتها الضمير باعتبار
المجموع المحصورة اي القضية المحصورة التي مر معنا اما الاولى اي القضية التي المشتمل على
الكل بمعنى الكل فطبيعية اي قضيته لكون الحكم فيها على الطبيعة كقولنا كل حيوان حسن الثانية
القضية التي المشتمل على الكل بمعنى المجموع قضيته شخصية ان كان مدخوله جزئيا حقيقيا نحو كل زيد
وكل ارباب ما كول او قضيته مهله ان كان مدخوله كلياً نحو كل انسان لاسيما هذا الدار فان مجموع
الانسان يتحل الزيادة والنقصان فكان الحكم على الافراد من غير بيان كميته لا كما نرى في بعض
انها شخصية مطلقا ومهله مطلقا قال في العاشية اعلم انه من القائل من ذهب الى انها شخصية
مطلقا والاشد الى انها مهله مطلقا فاشار الى ان الحكم الكلي عن كل منها خطا بل الحق ان
بعضها شخصية نحو كل زيد حسن بعضها مهله نحو كل انسان لاسيما هذا الدار خارجية فانه يتحل الزيادة
والنقصان لتعدد افراده وليس هناك بيان الكمية فافهم انتهى حاصله انه اذا اختلف في
الثانية فذهب البعض الى كونها شخصية مطلقا سواء كان مدخول الكل جزئيا او كلياً لاقتناع
صدق المجموع على كثير من دينا وخارجا وانما هو واحد شخصي وذهب البعض الى انها مهله مطلقا
واكل عنوان الموضوع وليس بسور وال على كية الافراد لائق ان البعض لا يدخل على الكل لمجموع
فان كان له افراد متعددة لدخل البعض عليه واذا لم يتعد افراده لا يكون مهله لاننا نقول عدم
دخول البعض ليس لعدم تعدد الافراد حتى ينافي كونها مهله بل لاجل كون الموضوع مفهوما
منحصرا في مسد وكانه العالم ويرافق على هذا القائل بان كل زيد حسن ليس بهله اذ الحكم فيه
على اجزاء معينة في شئ معين لا على افراد فاشار البعض رحمة الله تعالى ان ادعاه
كل واحد منها بكونه شخصية مطلقا ومهله كذلك خطا بل الحق ان البعض من القضايا لا يشتمل

على اكل المجموعى شخصية نحو كل زيد حسن وبعضها مما يحتمل الانسان لاسيما نذر الدار وهى قفينة
خارجية يحتمل الزيادة والنقصان لتعدد افراده وعدم بيان الكمية ولك ان تقول انها شخصية
ولست بمهمل وان كان مدخول اكل كلياً اذ لا يخيلوا من ان يرا جميع افراد اكل بحيث لا يشذ عنه
فرد سوار كان موجوباً بالفضل او بالقوة او معدوماً وبعضها بالفعل موجوداً وبعضها معدوماً او
او يرا جميع الافراد الموجودة فان كان الاول فلا شك في كونها شخصية اذ جميع الافراد بهذا
الاعتبار شخص معين لعدم صدقه على كثيرين من هذا الاعتبار والحال الثانى فهو ايضا شخص معين
اذ جميع الافراد الموجودة بحيث لا يشذ عنه فرد من تلك الافراد معين تمنع صدقه على كثيرين
فان قلت تدبر اذ مجموع الافراد بمعنى اى مجموع كان فتعدد الافراد بحسب المجموعات ولم
يسين وضارت مهمل قلت الجمع بهذا المعنى ليس مدلول اكل المجموعى بل هو مدلول البعض فلا
يراد منه المجموع بهذا المعنى وانما يراد منه المجموع المحيط بجمع ما يدخل عليه فلا شك في انشاع صدقه
على كثيرين فاذا اتفق صدقه على كثيرين صار ما شتمل عليه شخصيته ولو اطلع على ارادة الجمع اى جميع
كان فلا مناقشة ولا يضرنا اذ الكلام في مقتضى اكل من حيث هو هو ومقتضاه بهذا الاعتبار
ليس الا حصر جميع ما يدخله من غير قبول الزيادة والنقصان فمثل والى اى القضية التى شتملت
على بعض المجموع اى بعض الذى هو معنى مجموع بعض الافراد لا يكون موجبه جزئية بل يكون
مهمل سوار كان مدخوله كلياً او جزئياً اذ افراد بعض المجموعى متعده نحو مجموع بعض الافراد
الانسان مثلاً وبعض جزراً زيد مثلاً لك واذا صارت افراده متعده كثيرة ولم يسين كميته
يكون ما شتمل عليه مهمل والثانى من المباحث في تعيين ما هو المراد من موضوع المحصورة اسورة
التي غير منها عنى ان ج الذى لغير موضوع القضية به لا يبنى له لا يراد به اى ج اى الذى
حقيقته فالضمير في حقيقته راجع الى ما ج يعنى لا يراد به الذى يكون عين حقيقته وذاتية له والا
لم يتناول ما يكون ج عارضاً له نحو كل كاتب انسان ولا يراد ما اى الذى هو موصوف به
اى ج سوار كان جزراً او عارضاً والالم يتناول ما يكون حقيقته نحو كل انسان حيوان
بل المراد اعم منها اى من الحقيقة والصفة وهو اى الاعم ما اى الذى يصدق اى يحل عليه ج
من الافراد سوار كان ج حقيقة هذه الافراد او وصفاً عارضاً لها فان قلت اذ اراد لافراد
اعم من ما هو حقيقته او صفة لا شتمل جميع القضايا ايضا لخروج ما هو جزراً ج نحو كل ناطق حيوان
اذ الجزر ليس حقيقة اكل لتركبه منه ومن غيره ولا صفة لخروجها ودخول الجزر في اكل قلت

ليس المراد من الصفه معناها المتبادر بل مقابل الحقيقة سوار كان داخل او خارجا فالصفه
للجزء والعارض فالتفسير القضيته بهذا المعنى صار عاما شاملا لجميع القضايا المستعملة في العلوم وتلك
الافراد اي الافراد التي يصدق عليها قد يكون حقيقة بدون اعتبار معتبر والحفاظ
وخصوصية هذه الافراد بحسب نفس الامر لا بحسب الاعتبار كالافراد الشخصية المعينة للجزئية اذا كان
نوعا او فصلا او خاصة نحو كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وكل كاتب حيوان فلهذا
الافراد خصوصيتها بحسب نفس الامر لا بالاعتبار والافراد النوعية الصادقة على الصفه
الحقيقة اذا كان جنسا او فصلا او عرضا عما نحو كل حيوان جسم وكل حساس كذلك وكل
ماش كذلك فخصوصية هذه الافراد مما هي افراد له وهو جسم بحسب نفس الامر لا باعتبار كما
في الاعتبارية وقد يكون تلك الافراد اعتبارية وهي ما يكون خصوصيتها بحسب الاعتبار
لا بحسب نفس الامر كالحيوان الجنبش الانسان النوع والكاتب الخاصة والماشي العرض العام
وغير ذلك من الكلمات المعقدة لبقيد فني من افراد الكلمات التي لا يلاحظ فيها بله اقيد
فانه امي الحيوان الجنبش حص من مطلق الحيوان امي الذي لا يلاحظ فيه مطلقا لعموم
وكذا الانسان النوع حص من مطلق الانسان الذي لا يلاحظ فيه عموم بل يلاحظ
حيث هو هو كما في موضوع القضية المهمة القدرانية فالفرق بين الافراد الحقيقية والاعتبارية
ان الاول عبارة عن التي تحصل منها الكلي الذي اعتبرت بالنسبة اليه افراد لا يمكن
تحصيله الا بها سوار كانت هذه الافراد نوعية امي حقيقة نوعية لما تحتها وافراد حقيقيه
لما فوقها كالانسان والفرس والغنم وغير ذلك فانها افراد حقيقيه للحيوان ولا يمكن
تحصيله الا بها وكذا الماشي والحساس والنوع الافراد الشخصية كزيد وعمر وبكر بالنسبة الى
الانسان والناطق والكاتب او تحصل منها لا يمكن بدون هذه الافراد الشخصية وقد
يكون حقيقيه بالنسبة الى المعالي المصدرية ايضا وتصلها لا يمكن الا بالنسبة الى المحصر
فان الوجود المصدر لا يمكن تحصيله الا بالنظر الى وجود زيد ووجود عمر ووجود بكر وغيرهم
ذلك من حصصه فاما فهم من قول المصريح كالافراد الشخصية والنوعية ليس على سبيل المحصر
بل على سبيل التمثيل من نظري لسوق اعتبارا لتخصيص لطبيعية هذه المحصر من غير وجودها
في الخارج جعلها من الافراد الاعتبارية واما على المعنى الذي عرفت لا شك في كونها
حقيقية والثاني عبارة عما لا يكون كذلك كالحيوان الجنبش فانه امر اعتباري بطلان

الحيوان اذ ليس الحيوان مما لا يحصل الا بالجنس بل معنى الجنس خارج عن تحصيله لاحق له في الحقيقة
 عقل وتحصله انما يكون بالوفاة وانفساده فاندفع بهذا الاعتراض المشهور من ان الانسان
 حيوان والحيوان جنس فيلزم كون الانسان جنسا ولا يجاب عنه بان الشكل الاول فيطر
 فيه كلياته الكبرى وههنا منقود لانا نقول انا نعلم بالضرورة ان شئ اذا حصل على شئ وحصل
 هذا الشئ على ثالث فيجب حل الاول حل على الثالث فالجنس محمول على الحيوان والحيوان
 محمول على الانسان فلا بد من حمل الجنس على الانسان وجه الدفع ان القياس انما
 ينتج اذ اكرر الحد الاوسط وههنا ليس كذلك اذ الحيوان الذي حمل على الانسان هو مطلق
 الحيوان من غير لحاظ العموم وحمله على كثير من مختلفين بالمقتضى والذي يحمل عليه الجنس هو
 الحيوان الملموظ فيه العموم والماخوذ طبيعة باعتبار تجرد ما في الذهن بحيث يصح اليقاع التكرار
 فيها ولا شك ان اليقاع بهذا التجريد اعتبارا خاص فالحيوان بهذا الاعتبار خاص من مطلق
 الحيوان بما هو هو فقط ومنه اعتبارا في نفسه لم يتجدد فلم يتكرر الحد الاوسط ولكن ان يقول
 ان مثل هذا الفرق يوجد في الحد واما المتوسطة من القياسات المتعارفة ايضا اذ المحمول
 في المحصرات هو نفس الشئ والموضوع هو شئ من حيث الانطباق على الافراد وهذا اعتبارا
 خاص من الاعتبار الاول فيلزم ان لا ينتج الكليات في كبرى الشكل الاول اختلاف الحد
 الاوسط بالا اعتبارا في الصغير والكبير فتأمل الا ان المتعارف في الاعتبار في
 المعلوم القسم الاول وهي الافراد الحقيقية التي خصوصها بحسب نفس الامر بلا اعتبار معتبر
 هذا دفع توهم طمس ان يتوهم بانه لو كان الافراد على قسمين كان القسم الثاني ايضا معتبرا
 كالاول فدفعه بان المتعارف في الاعتبار واللغة هي الافراد الحقيقية اذ هي لغتهم بحسب اللغة
 والمتعارف وهذا لا يمنع اقتضاء الفرق للقسمين وان كان الثاني غير معتبر فالمراد من الموضوع
 بالصدق عليه عنوانه من الافراد اعم من الحقيقية والاعتبارية لا مفهومه ولا المساو
 له ولا الاعم منه لعدم كون كل واحد من تلك الثلاث افراد للموضوع ثم الغارابي وهو حكيم
 من حكماء الفلاسفة المكنى بابي نصر الملقب بالمعلم الثاني لانه يذهب الحكمة وربها وحكمها
 واتقنها بعد ما نقل من اللغة اليونانية الى اللغة العربية وكان في خلافة الطبع بالنداء
 في سنة ثلث مائة واربعين من الهجرة النبوية والمعلم الاول هو ارسطو الفيلسوف الحكيم ودون
 قوانينها بما مر اسكندر ولهذا لقب بالمعلم الاول وقيل ان انطلق ميراث ذوى التعيين

اجتمع هذا الحكيم صدق عنوان الموضوع امي ما يعبر عنه الموضوع سوار كان ذاتيا نحو كل انسان
 حيوان وبعض الحيوان الانسان او عرضيا نحو كل كاتب الانسان وكل ماش حيوان على ذات
 الموضوع امي افراده بالامكان العام المشيد بجانب الوجود الذي هو مقابل الضرورة الذاتية
 بمعنى ان لا يكون ذات الموضوع آتية عن صدق هذا العنوان عليها وان كان متمسكا بالنظر
 كون المفرد محال في الواقع نحو كل شريك الباربي متمنع امي ما يعبر عنه حيوان شريك الباربي
 وتجاوز العقل بالمكان صدق هذا العنوان عليه متمنع في الواقع بحسب الافراد لا الامكان
 الاستعدادي الذي هو مقابل العقل فان قلت يرد عليه النقض الذي اوردته لمحقق الطوسي
 من انه يلزم كذب قولنا كل انسان حيوان بالضرورة اذ المراد من كل الانسان ما يمكن
 انسانا على مذهب الفارابي فدخل فيه النطفة لا مكان كونه انسانا بعد تغيراتها وليست بحیوان
 بالضرورة لكونها جمادا قلت هذا النقض مدفوع بان النطفة ليست بالانسان بالامكان الذي
 يعتبره الفارابي اذ ذاتها تاتي ان يصدق عليها الانسان في حالة النطفة بل هي انسان
 بالامكان بمعنى الامكان الاستعدادي اي يستعد النطفة لكونها انسانا بعد تغيراتها وهذا
 المعنى ليس مراد الفارابي وانما انشا شبهة لا شراك لفظ الامكان بين الذات والاعتقاد
 وتعيم قواعد الفن ليس الا بقدر الطاقة البشرية على ان النطفة ليست مستعدة لكونها انسانا
 اذ ليست بحیوان وجوده عند وجود المستعدة والنطفة لا يبقی عند كونه انسانا فافهم حتى يدخل في
 كل اسود الرومي يعني اذ اريد مكان صدق عنوان على ذات الموضوع يدخل في كل اسود الرومي
 الذي يمكن في الروم ولا يكون اسود بل يكون بين ذاتها لا مكان صدق الاسود عليه
 اذ ذاته لا ياتي عن كونه اسود لكونه من افراد الانسان ولا تتحد حقيقتها فلو كان
 آتية عن السواد فكيف يكون الربحي اسود و الشيخ اي شيخ الفلاسفة وهو ابو علي الحسين بن سعيد
 بن سينا مقصورة وهو فضل الحكمة وحسره بالبعد اضافة كتبها وكان في خلافة القائم بالعباس
 في سنة اربعة مائة لما وجدته اي ومذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة اذ لا فم فيها
 اطلاق الصفات على ما يكون متصفا بمبدء باصلا لا في الحال لا في

قوله فافهم لعل اشارة الى ما اوردته بعض المتعنيين من انه يجب لا يبقی النطفة بما هي نطفة بل يبطل صورتها النطفية
 لكن يتبقى جسميتها انما هي المتروكة بمرزح خاص وهي المستعدة للانسانية فيلزم ان تدخل في الانسان كما
 ليست بحیوان فلا يصدق كل الانسان حيوان فالمراد بالنطفة مادتها ١٢ مولا خادم احمد

غیر از این احد الارزمتہ الثلثہ فان قلت ان العرف لا یفہم من کونہ عالمہ او کاتبہ الا انما
 فی الجہان لا کونہ متصفا فی احد الارزمتہ الثلثہ کما ہونہ ہب الشیخ فمذہبہ ایضا مخالف للعرف فاما
 وجہ التخصیص فمذہب الفارابی قلت والکمال مخالف لکنتہ لیس بعید کل البعد کما ہب الفارابی
 فالمراد بالمخالفتۃ غایۃ البعد اعتباری الشیخ صدقہ علیہما ای صدق عنوان الموضوع علی ذاتہ لعل
 ای فی احد الارزمتہ الثلثہ ای فی بعض منہا و فی جمیعہا کما فی الزمانیات اولم یکن فی
 زمان کما فی غیرہا فی الوجود الخارجی ای یکون الصدق فی الوجود الخارجی بان یکون
 ما صدق علیہ عنوان الموضوع موجودا فی الخارج حقیقۃ و لصدق ہذا الوصف علیہ منع
 النظر عن اعتبار العقل او یکون الصدق بحسب الوجود فی الفرض الذہنی معنی ان العقل
 یعتبر انصافا ای انصاف الذات بان وجود سوار کان وجودا محققا و مقدر بالفعل
 فی احد الارزمتہ الثلثہ فی نفس الامر یکون کذا ای متصفا بالعنوان کصفۃ السواد و مثلاً فقولہ
 بالفعل فی نفس الامر متعلق لیکون المتاحسہ ما صلاہ لیس المراد من فرض الذہنی ان العقل
 یفرض صدق العنوان علی الموضوع اتم تصیف بہذا الوجود فی زمان اصلا و الا لم یقل المراد
 بین مذہب الفارابی و مذہب الشیخ بل الفرض انما ہو فرض الوجود لیس بالانصاف فی نفس
 الامر بالفعل لا فرض الانصاف فمراد الشیخ ان العقل یجوز صدق العنوان علی الموضوع بان
 افرادہ بعد وجودہا فی نفس الامر یکون متصفا بہ فی وقت الثبوت سوار و حید الافراد و لم
 یوجب فمالہ تقسیم الانصاف بان یکون فی الوجود المحقق او المقدرہ مشتمل للقضا یا التی لا
 یلتفت فیہا الی غلیظہ وجود موضوعہا کما فی القضا یا الهندسیۃ و الحسابیۃ فالذات
 ای ذات الموضوع الخالیۃ عن السواد ای المفقود فیہا السواد دائما بحسب لا یوجبہ فی
 وقت من الاوقات اصلا و امکان لکن لما الانصاف بالسواد لا یدخل ہذا الذات
 فی قولنا کل اسود علی رأی الشیخ فالرومی لیس بدخل فی کل اسود علی رأیہ لعدم انصاف
 بالسواد فی وقت من الاوقات و فلوہ عنہ دائما و بدخل فیہ الحبشی الموجود و غیر الموجود
 اما الاول فظاهر و اما الثاني فلان بعد وجودہ بحکم العقل بالانصاف بالسواد و من قال
 بدخولہا ای دخول الذات الخالیۃ علی رأیہ ای رأی الشیخ فقط غلط ای غلط ہب
 القائل ہو شایع المطالع و من تابعہ فانہ قال فی شرح المطالع ان الفارابی اقتصر
 علی ہذا الامکان و حیث وجہہ الشیخ مخالف للعرف لادبیۃ قیاس العقل لا فہم الوجود فی

في الاعيان بل نعيم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدل
 في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود
 في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسوداً اذا فرضه العقل اسود بالفعل اما في
 كماله الفارابي قد خوله في الموضوع لا يتوقف على هذا الفرض وقد ادعى الشيخ في هذا
 الشفا حيث قال وهذا الفعل ليس بفصل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع
 ملتفتاً اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على معنى
 ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سوار ووجد اولم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا
 كل نج بلفظي به ان كل واحد واحد مما يوصف به كان موصوفاً في الفرض الذهني
 او في الوجود الخارجي او كان موصوفاً بذلك دائماً وغير دائم بل كيف اتفق فذلك
 الشيء موصوف بأنه بـ فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع نعيم الفرض والوجود
 انتهى كلامه ونشأ هذا اللفظ من قوله تدبره اي فكره وعدم امتنان النظر في بعض عبارة
 اي عبارات الشيخ وهو لفظ الفرض الذهني الواقع في عبارة الشيخ فشرح المطالع لم يذكر
 حق التدبر في هذه العبارة وتوهم منها المعنى الاعم الشامل للامور الواقعية وغيرها وتوهم
 ان المتعبر منه العقل التصاف الافراد بال عنوان مطابقا كان او غير مطابق بل
 الذات الخالية عن السواد دائماً في كل اسود على رآيه في رعمه العقل يفرض التصاف
 بالسواد ايضاً وان كان غير مطابق للواقع ولو تدبر حق التدبر لم يخطئ وتوهم ان مراد الشيخ
 من فرض الذهني ليس بفرض الاتصاف بل فرض وجود الموضوع ومقصوده ان الافراد
 التي اتصفت بعنوان الموضوع في نفس الامر بالفعل بعد فرض وجودها سوار كانت او
 في نفس الامر او معدومة فيها داخله في كل اسود والتي لم تصف بالسواد في وقت من الاوقات
 والسواد مفقود عنها دائماً موجودة كانت او معدومة لكن يمكن لها ليست با داخله في كل
 اسود وان فرضه العقل متصفة به التصافا غير مطابق وداخله عند الفارابي لا مكان
 الضافها بالسواد واليه اشار المصريح لقوله نعم الذات المعدومة في الخارج التي هي
 الذات اسود بالفعل في احد الازمنة الثلاثة بعد الوجود اي بعد وجودها في الخارج
 داخله فيه اي في كل اسود عند الشيخ لا انصافها بوصف الموضوع باعتبار الفرض الذهني
 المذكور كما عرفت آنفاً فالذات عند الشيخ اعم سوار كانت بحسب الوجود الخارجي او بحسب

فرض الذهنى والاضافى بالوصف العنوانى بالفعل وعند الفاعل الى الضا فها به اعم فالمتعد
ذواتها بعد وجوداتها لو كانت متصفة بوصف العنوانى بالفعل وفي نفس الامر يكون
داخله في كل سود كالتربى المعلوم والمليس بمتصفة به في نفس الامر اصلا كالزوجة
ليس بداخل فيه الثالث من المباحث في تحقيق الحمل الحمل في اللغة هو الحكم بالثبوت
وبانتفاءه وفي الاصطلاح اتحاد المتنازعين في نحو من العقل متعلق بالمتنازعين اي
يكون تغايرهما في الوجود والتعلق به هو الوجود الذهنى والعلمى اعم من ان يكون بحسب
العقل والاتفات فقط من دون ان يكون التغاير في السلتفت بحسب الذات العلو
كما في اكل الاوسى البديهي مثل الانسان الانسان او يكون في العنوان فقط دون
المعنون كما في اكل الاوسى النظري مثل الواجب هو الوجود وبالعكس فان من
مفهوميهما تغاير في حلي النظر وان كان الاتحاد في دقيقه المشهور في تفسير الاستاذ يكون
الوجود الواحد مشورا الى الموضوع والحمول حقيقة وبالذات من غير واسطة في العرض
او يكون فيها كما في اكل الشائع المتعارف مثل الانسان حيوان والانسان كاتب
بحسب نحو آخر من الوجود هذا متعلق بالاتحاد فمعناه ان اكل هو اتحاد المتنازعين بالذات
يكون تغايرهما في الوجود والتعلق بحسب نحو آخر من الوجود بحيث يكون متحدان في
بأن نحو من الوجود سوار كان الوجود خارجيا محققا كاتحاد الحيوان والناطق فانها
متغايران في العقل متحدان في الوجود الخارجى اذ وجود واحد هما بعينه وجود الآخر
في الخارج او مقدار الاتحاد حسب العقار وفصله فان عنبه وفصله ليسا بموجودين في
الخارج لعدم وجوده فيه او ذهنييا محققا كاتحاد العلم وفصله فان العلم ذهني فحسبه
وفصله اللذان هو مركب منهما يكونان في الذهن او مقدار الاتحاد حسب شريك البار
مع فصله فهما الثمرتين شامل لاقضاي الخارجية والذهنية المحققة والمقدرة سوار كان
الاتحاد بينهما اتحادا بالذات كما في حمل الذاتيات على الذات فان الذات والذاتيات
متحدان بحسب الحقيقة والوجود واتحادا بالعرض بان يكون الوجود الواحد مشورا الى
الموضوع بالذات واسطة الحمول بواسطة وبالعرض ان يكون سببا احدهما قائما بالآخر
كالكتاب بالنسبة الى الانسان او مترعا عنه كالتائم بالانسان وهذا مختص بالعرضيات
قال في الحاشية اعلم اذا وجد مشردا كانت ما بهية موجودة بوجوده بالحقيقة واما نحو

قائما يكون موجودة بوجوده باعتبار اتحادها معه لوجه ما واد اتحاد الفرد مع الذاتيات
 اتحاد ذاتي ومع العرضيات اتحاد بالعرض فيكون الذاتيات موجودة بالحقيقة والعرضيات
 بالعرض فلذلك يقال ان الانسان لا بشرط شئ موجود في الخارج بالحقيقة بخلاف
 الاعمي فانه موجود بالعرض وليس له بدنه ذاته اعمي بل باعتبار امر خارج عنه فاذا نسب
 وجوده الى الاعمي كان نسبة اليه بالعرض بخلاف الانسان فان زيدا في ذاته انسان
 ولو فرض وجود الاعمي بذاته لم يكن انسانا ولا غيره من الحيوانات بل شيئا اخر يكون
 ذلك المفهوم ذاتيا له كذا في الحاشية القايمه وغيره انتهى فظهر منه الفرق بين اتحاد الفرد
 مع الذاتيات واتحاده مع العرضيات فافهم فان قلت ان احتمالات العرضية لا يتحدت
 وجود المعروضات ضرورة بقاار المعروضات مع زوال وجود العرضيات كما يشاهد في
 الاسود والابيض بالنسبة الى الثبوت فان الاسود ينفق بابتقار السواد وازالة عن الثوب
 مع بقاار وجود الثوب على حاله فلم يجد انه في الوجود فخرج عن تعريف الحمل حمل العرضيات
 على المعروضات قلت المراد باتحاد الوجود والاتحاد للحلولي ولا شك في هذا الاتحاد
 بين المعروضات والعوارض وفي تفصيله طول لا يتجمل هذا الشرح فان شئت فارجع الى
 شرح الاستعداد لمحقق قدس سره لائق ان الاتحاد بالذات وتبدل جوهرين العرضيات
 ايضا كما في الجبس والفصل فان الجبس عرض عام للفصل والفصل خاصه له مع ان الاتحاد
 في الوجود بينهما بالذات فلا يختص الاتحاد الذاتي بالذاتيات لانا نقول ان الوجود اذا
 نسب الى النوع يكون هذا الوجود وجود الجبس الفصل بالذات واما اذا نسب الى احدتها
 يكون وجود اللاشء بالعرض ولك ان تقول ان الوجود انما يعرض بهما من حيث
 انها واحد على مذاهب المنطقيين كما عرفت في بحث المعروف فالوجود واحد شئ واحد
 الواحد بعينه الجبس والفصل فالوجود منسوب اليهما بالذات وقد يورد على الاتحاد بالعرض
 بان مداره على قيام المبدأ فاذا كان المبدأ قائما كان محله على قام به اوله من محل مشتقة
 للاتحاد معه وفتنر عنه بالذات والاشئ بوساطة بل مبدأ المنظم اوله بالحمل لكونه موجودا
 بالذات مع ما قام به ومثله معه والجواب عنه بما مر من المشهور بان الحمل بالعرض عبارة
 عن علاقة خاصة يثبت بها وجود احدتها لاشء وليس لعبارة عن الانتزاع او الانضمام
 وذلك العلاقة منقولة بين المبادئ وموجودة في المشتقات وان وجد الثاني فينب

فان قلت ان ذلك العلاقة لا يعلم الا بالاشراخ او الاضمار فارجع المحل بالعرض اليها قلت
اشراخ المبدأ والضميمة اما رة لتحقيق تلك العلاقة ولا يلزم من كونها اما رة للشئ ان يكون عليه
وهو اى المحل اما ان يعنى به اى بذلك المحل ان الموضوع بعينه المحمول ذاتا ووجودا وهو مفيد
ان المحمول هو بعينه عنوان حقيقة الموضوع فليس ذلك المحل الا اولى واسمى به لكونه اولى
الصديق ومن هذا التفصيل محل الشئ على نفسه مع تغاير بين الطرفين بان يوجد احدهما مع حقيقة
او بدون التغاير بينهما بان يتكرر الالتفات الى شئ واحد ذاتا واعتبارا فمحل ذلك الشئ على
نفسه من غير ان يتعدا المتكلمات اليه والا اولى صحيح غير مفيد والثاني غير صحيح وغير مفيد ضرورة
ان النسبة لا تتغير الا بين اثنين ولا يمكن ان يتعلق الشئ واحد التفتان من نفس واحد في زمان
واحد فان قلت ان المحل الاولى لا تغاير فيه بين الموضوع والمحمول ولا بد في المحل من تغاير
كما عرفت في تقريره قلت فيه ايضا تغاير فان الانسان المتعقل مرة اولى متغاير للانسان
المتعقل مرة اخرى وهذا القدر كفى وهو قد يكون بدسيا كما اذا لم يكن بين مضمون الموضوع
والمحمول تغاير اصلا مثل الانسان انسان او يكون المحمول في نفس مضمون الموضوع كما
يقال لبعض النوع انسان او يكون نفسها واحدا كما يقال ماهية الانسان هو الحيوان الناطق
او الانسان هو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الاجمال والتفصيل وقد يكون نظريا كما
اذا كان بينهما تغاير بحسب جلي النظر واتحادا باعتبار دقيقه كما قالت الاشاعرة الوجود هو الوجود
وكما بين الواجب هو الوجود وتقصير فيه اى في محل على مجرد الاتحاد في الوجود لا في الذات
والعنوان كما في المحل الاولى فيسمى ذلك المحل الشائع المتعارف بشتى استعمالاتها
وشهرة وهو يفيد ان الموضوع من افراد المحمول كقولنا الانسان نوع اذا ما هو مفرد لا جمعا
فلا لآخر كقولنا كل انسان حيوان فان المحل المطلق على ثلاثة اقسام باعتبار الموضوع لان
موضوعه اما عين محمول بان يكون مفهوما واحدا لمصدر اقسامه كقولنا المحل الاولى
لكن الاولى بدسي والثاني نظري واما غير من افراد او متحد الافراد فهو محل شائع
متعارف وهو ينقسم الى محل بالذات وهو محل الذاتيات ومحل بالعرض وهو محل العرضيات
وربما يطلق محل المتعارف في النطق على المحل لتحقيق في المحصورات وما في قوله فان
في قولنا الانسان كاتب متعارف على كلا الاصطلاحين وقولنا الانسان نوع متعارف
على الاصطلاح الاول وغير متعارف على الاصطلاح الثاني وهو اى المحل الشائع

المتبصر فی العلوم کثرت استتمالہا فیہا وافادۃ فی الاقیستہ للانتاج و یقسم الحمل المتعارف
 بحسب کون المحمول فیہ ہذا الحمل ذاتی للموضوع ای خبرہ او اخلاص فی حقیقتہ او عرضیہ خارج عن
 حقیقۃ الموضوع عارضہ لہ الحمل بالذات او بالعرض ای سببی الحمل الشائع الذی یکون المحمول
 فیہ ذاتی للموضوع حملا بالذات کما فی قولنا الانسان حیوان والانسان ناطق والحمل الشائع
 الذی یکون المحمول فیہ خارج عن الموضوع عارضہ حملا بالعرض کما فی قولنا الانسان
 كاتب والحیوان ماش و وجہ التسمیۃ ظاہر وحمل الطبیعیۃ علی المفرد وحمل بالذات کقولنا زید ہذا
 وحمل المفرد علیہا حمل بالعرض اذ المفرد خارج عن الطبیعیۃ وہی خبریۃ لا یقول ان الطبیعیۃ والمفرد
 متحدان فی الوجود فکیف یختلف الحملان بالذاتیۃ والعرضیۃ لانما نقول استثنی والوجود
 لاینافی اختلاف الاحکام باختلاف الحیثیات فالوجود من حیث انہ للمفرد مشوب بالطبیعیۃ
 الی ہی من ذاتیۃ بالذات فحملہا علیہ بالذات ومن حیث انہ للطبیعیۃ مشوب بالی المفرد والذات
 من خواصہا بالعرض فحملہا علیہما بالعرض فبا اعتبار ای حقیقتین یختلف الحملان وقد قسم ای الحمل
 المطلق ہذا تقسیم ثان لہ کما ان التقسیم اسے الحمل الاولے والشائع اول لہ بان نسبتہ المحمول فی
 الحمل لے الموضوع فیہ اما بواسطۃ فی نحو الدرہ فی تحتہ او بواسطۃ ذو و نحو زید ذو مال ذو و ہذا
 او بواسطۃ نہ نحو لہ المملک لہ الحجر فتوای ما کان فیہ نسبتہ المحمول لے الموضوع بالوجود الثالث
 الحمل بالاشتقاق لکون المشتق فیہ محمولا علی الموضوع او سببہ بالذات بدون الواسطۃ
 وحقیقۃ المحمول ان یکون المحمول حالا قائما فی الموضوع کقولنا جسم اسود فان اسود حال فی
 الجسم فان قلت ان المال محمول علی صاحبہ ہذا الحمل مع انہ لیس حالا فیہ قلت المحمول فی
 قولنا زید ذو مال فی الحقیقۃ ہو الاضافۃ بین المال وصاحبہ اعنی التملیک لا المال و یقول
 علی زید و حال فیہ او بلا واسطۃ ذو و فی ذلہ فتوای ما یکون بلا واسطۃ واحدا منہما بقول
 ای المحمول بعلی بان یقال الحیوان محمول علی الانسان فتوای المحمول بعلی المحمول بعلی
 بالمواطاة لتوالم الموضوع والمحمول فی الصدق وتوافقہما فیہ والحمل الاولے والحمل الثاني
 من اقسام ہذا الحمل وقد یق حمل المواطات حمل الشئ علی الشئ بالحقیقۃ کحمل الكاتب علی الانسان
 لا حمل الکتابۃ علیہ فانہ لیس محمولا علیہ کذلک بل المحمول علیہ مشتقہ بلا واسطۃ و ہو بواسطۃ
 ذو و لہما کا ان المتبادر من تقسیم الحمل لے الاشتقاق والمواطاة اشترکہ فیما اشترکہا معنویا
 و لیس کذلک اذ فی بعض الاشتقاق لا یردق معنی الحمل المذكور سابقا لعدم الاتحاد

في الوجود فلا يصدق بمعنى واحد عليهما فيكون مشتركا معنويا فلذا قال والاستشهادي
 الاليني والانسب ان اطلاق الحمل عليهما اي الحمل الاشتقاقي والحمل بالمواطاة بالاشتراف
 اللفظي بمعنى ان لفظ الحمل يطلق تارة على الحمل بالمواطاة وتارة على الحمل بالاشتقاق
 لا امر مطلق يطلق عليهما في وقت واحد كما في المشترك المعنوي بالتقسيم اليهما ليس تقسيما
 حقيقيا لكون القسم فيه معنى مشترك في القسمين وهما ليس كذلك وهما بحيث وهما
 الاستحادي في الوجود بين المتعارفين غير متصور لان الوجود اما ان يقوم باحد او بكل واحد
 منها او لا يقوم باحد منها بل الجميع المركب منها والحمل بطا اما الاول فلا يتعارف الاستحادي
 الوجود لما لم يقيم بالآخر اصلا فصار معدوما فاين الاستحاد في الوجود فيلزم وجود الكل
 بدون الآخر واما الثاني فلا يلزم حلول العرض الواحد في محلين متعددين وهو مع عدم
 واما الثالث فللزم وجود الكل بدون الآخر اذا الوجود لما لم يقيم باحد من الاخبار وقام
 بالجميع فصار الكل موجودا بدون وجود الاخبار على انه لا يمكن اتحاد المتعارضين في الوجود
 اصلا اذا الوجود معنى مصدرى ولا يتمايز هذا المعنى الا بالاضافة الى ما قام به فلما كان قائما
 بالمتعارضين صار مختلفين متمايزا احدهما من الآخر فكيف يتصور الاتحاد مع الاختلاف
 الا ان يقر بخبر ان يكون اشئ غير موجود على الانفراد وموجودا بالانضمام مجازا ان يكون
 الاخبار وغير موجودة بالانفراد وجودة عند انضمام بعضها مع بعض في ضمن الكل فتأمل اعلم
 ان كل مفهوم سواء كان موجودا او معدوما يحمل على نفسه بالحمل الاولي نحو انسان انسان
 بالضرورة اذ مناط الحمل كون المحمول عين الموضوع يوجد فيه ومعناه ان مفهوم الموضوع
 في حد ذاته ومرتبته ماهية هو عين الآخر وهذا هو الحمل الاولي ومصادق هذه القضية بشر
 مرتبة ماهية الموضوع مع قطع النظر عن الوجود فجميع المعنومات الموجودة والمعدومة تحمل على
 نفسها بذلك الحمل وقد يفرق بين المصادق وما صدق عليه بان المصادق ما يكون
 سببا للصدق بخلاف ما صدق عليه كما في قولنا زيد قائم المصادق هو القيام وما صدق
 عليه هو ذات زيد وفي قولنا الله سميع وبصير وزيد انسان المصادق وما صدق عليه
 واحد هو الذات فقط وقيل حمل جميع الذاتيات على الذات ايضا من قبيل الحمل الاولي لكون
 مفهوم الموضوع في حد ذاته هو هذه الذاتيات فصار حملا اوليا وكذا ان نقول ان حمل
 الذاتيات على الذات من قبيل الحمل الشائع المتعارف لانه بحسب كون الحمل ذاتيا تقسم

له حمل بالذات كما عرفت الا ان يبق ان الحمل الذاتي من حيث انه ذاتي حمل متعارف واما
 اخذ جميع ذاتيات الشئ ولم يوجد ما يوجب التفائر فلا شك في كونه حملا اوليا ومن هناك
 اى من حمل المفهوم على نفسه حملا اوليا تسمع ان سلب الشئ عن نفسه اذ ثبوت الشئ لنفسه ضروري
 في كل حال فقيضه يكون محالا فالانسان انسان سوار كان موجودا او معدوما وما ذهب البعض
 الى جواز عدمه عند عدم الموضوع او ثبوت الشئ له استدعى وجوده فلا يثبت له شئ عند عدمه سوار
 كان نفسه وغيره فيجوز سلبه عن نفسه عند عدمه واجاب بعض عنه بان الثبوت لنفسه ضروري
 غير متفك في وقت من الاوقات فلا يتوقف على وجود الموضوع والقول بفصل انه ان اريد
 بالجواز وعدمه الجواز الجواز عند عدم الموضوع وعدمه عند وجوده فالنزع لفظي وان اريد
 عند عدم الموضوع وعدمه الجواز مطلقا فالنزع معنوي فالحق الجواز عند عدم الموضوع لان الثبوت
 مطلقا يتوقف على وجوده فاذا كان معدوما لا يثبت له شئ من الاشياء حتى نفسه فيجوز سلبه
 عنه قال في الحاشية واما استحالة سلب الشئ عن نفسه بالحمل الشائع فيحتاج الى وجوده
 واما المعدوم فيصح عنه سلب الاشياء سلبا شائعا انتهى حاصله ان الحمل الشائع مناط اتحاد
 الوجود فاذا كان الموضوع موجودا يوجد الحمل الشائع الايجابي ويستحيل سلب الشئ عن نفسه
 واما عند عدم الموضوع فيصح اسلب فالفرق بين الحمل الاول والشائع ان الحمل الاول
 عند وجود الموضوع وعدمه والشائع يصدق عند وجوده ولا يصدق عند عدمه فيصح سلب الشئ
 عن نفسه عند عدمه في الشائع انت تعلم انه تحكم اذ الثبوت مطلقا يستدعى وجود الموضوع
 فعند عدمه يصح اسلب في كل من الحملين فالحملان سريان ولا دليل على الفرق بينهما فاعناه
 بلا دليل وهذا هو الحكم ثم طائف من المفهومات وهي التي يعرض حصته من مباديها الى الحمل على
 نفسها اى على نفس تلك المفهومات حملا شائعا لان عروض مباديها اليها يستلزم صدق اشتقاقها
 عليها ضرورة ان عروض المبدء للشئ يستلزم صدق اشتقاق عليه كالمفهوم فان مبدءه هو المفهوم
 عارض للمفهوم اذ معنى المفهوم نفيم ويدرك كسائر المعاني فيصدق عليه انه مفهوم فحمل المفهوم على
 المفهوم حمل شائع متعارف يخرج المحمول عن الموضوع وكذا يمكن العام يعرض له الامكان
 العام كما يعرض لغيره فان الممكن العام يصدق عليه انه ممكن عام بمعنى سلب الضرورة
 عن احد الطرفين فان عدمه ليس بضروري لكونه من لوازم الماهية وثبوتها لها ضروري
 اى نحو المفهوم والممكن العام الكل والشئ والموجود وغير ذلك فان هذه المفهومات يعرض

مباديها لم يخل مشتقا عما عاينها وطائفة من المفهومات وهي التي لا يعرض حصه من مباديها
لها لا يحل على نفسها اى نفس المفهومات بذلك المحل اى بالمحل الشائع بل يحل عليها اى على تلك
المفهومات لتقاضيها اى لتألف تلك المفهومات بذلك المحل كالجزئي واللا مفهوم فان لم يحل
لا يحل على نفسه بالمحل الشائع لعدم عروض الجزئية المفهومة بل هو كل اذ مفهوم الجزئي معناه
ما يتبع فرض صدقه على كثيرين ولا شك في كليتة هذا المعنى لصدقه على كثيرين وهو زيد وعمر
وبكر وغيرهم من الجزئيات مفهوم الجزئي ليس بجزئي فيصدق عليه نقيضه وكذا اللا مفهوم كحاصل
معناه في الذهن وهذا هو المفهوم فيصدق عليه انه مفهوم محل على اللا مفهوم نقيضه وهو المفهوم
وقد بين لبعض ههنا ضابطه كليتة يعلم بها الكليات التي يحل عليها لتقاضيها وهي ان كل كلى
هو مع نقيضه شال لجميع المفهومات بالمحل العرضي والا يلزم ارتفاع المفقطين ومن جهة تلك
المفهومات نفس الكلى فيجب ان يصدق هو ونقيضه عليه بهذا المحل فان كان مبدء الاشتقاق
فيه متكرر النوع فهو من قبيل الاول لان عروض الشيء للشيء يستلزم عروضه للشئ من حيث
انه مشتق منه وعروض مبدء الاشتقاق لشيء يستلزم على ذلك الشيء والا فهو
من قبيل الثاني لانه اذا لم يكن من هذا القبيل ويكون من قبيل محل الشيء على نفسه ولا شك ان
محل الشيء على نفسه مستلزم بعروض ماخذ الاشتقاق نفسه فيكون متكررا النوع وهذا خلاف المفروض
انتهى وقد نقض بان السرعة عارضة للحركة وليست عارضة للمتحرك وكذا مبدء الاشتقاق
والجمولية على المفروض بالاستتقاق والقيام به عارضة لجميع المبادى وليست بعارضة مشتقا
من حيث هي لا بشرط شي واشتقاقه والجمولية بالمواطاة والاتحاد في الوجود مع المفروض عارضة
للمشتقات وليست عارضة للمبادى فتأمل ومن ههنا اى من اجل ان كل مفهوم من المفومات
يحل على نفسه بالمحل الاول ونقيضها يحل على نفسها بالمحل الشائع وبعضها لا يحل على نفسها
بتلك المحل بل يحل عليها لتقاضيها اعتبر في التناقض اى في كون احدهما نقيضا للآخر اتحاد
سواء المحل اى ما يكون محمولا في احدهما يكون محمولا في الآخر بذلك المحل فلا يلزم اجتماع المفقطين
كما عرفت في قولنا الجزئي جزئي والجزئي لا جزئي وكذا اللا مفهوم

تأمل قوله تعالى لعلنا نذكرهم ان السرعة كما يوصف بها الحركة فيقال الحركة سريعة كذلك
يوصف لها المتحرك فيقال المتحرك سريع الا ان الصفة الحركة لها احلا والذات والصفات المتحركة ذاتيات
وهذا العرض لا شك ان عروض شيء لشيء لا يستلزم عروضه للمشتق منه الا بسبب عروض شيء الاوّل للشيء الثاني الذي

در ربط بالاشتقاق منه وكذا الكلام في المبدئية والحمية ۱۲ امولانا خادم احمد رحمة الله تعالى وغفر الله له

مفهوم ولا مفهوم لتغاير نحو المحل فيها اذا الاول محل اولي لكون محل الشئ على نفسه والثاني محل
لكونه فردا من نقصه فاختلفا نحو محله فلذا يتصادقان ولا يتناقضان فوق الوحدات
الثمانية الذاتيات المشهورات نبدأ دفع توهم عيسى ان يتوهم ان المشهور اشتراط الوحدات
الثمانية في التناقض وليس نحو المحل داخلا فيها وجه الدفع ان اتحاد نحو المحل لا بد من اشتراط
في التناقض والا يلزم اجتماع النقيضين كما عرفت فهو معتبر وان كان غير مشهور فهو قولي فهو
فان قلت ان عدم العدم المطلق يقتضي العدم المطلق وفرد منه فيلزم التباين اذ الفردية
لنقصه المحل والتناقض يقتضي امتناعه قلت ان العدم المضاف اليه في عدم العدم ان كان
بمعنى سلب الوجود المطلق فهو غير محمول على عدم العدم بل هو مقابل له فلا يكون العدم
فردا منه اذ سلب الوجود المطلق انما يتحقق اذا ارتفع جميع اشياء الوجود وسلب السلب
لا يتحقق الا اذا كان يتحقق جميع اشياءه او يتحقق البعض فيبقى البعض فلا يصدق سلب المطلق
بالمذكور على سلب السلب فكيف يكون فردا منه فحلا عدم العدم والعدم المطلق يكونان
متغايرين اذ محل الاول هو الوجود ومحل الثاني هو العدم والشيء ارتفع جميع اشياءه ووجود
وان كان بمعنى سلب الغير المضاف الى الوجود فهو محمول غير مقابل وعدمه ليس لقيضه لا
لا مكان اجتماعهما في محل واحد فظهر ان ما هو لقيض ليس لفرد وما هو فرد ليس لقيض الا كما
بان لعدم لقيضين الوجود وعدم العدم وتقرر ان التناقض لا يتحقق الا بين مفهومين في
بان لقيض العدم الوجود وعدم العدم ليس لقيضه بل لقيض الوجود العدم اذ العدم لا يضاف
حقيقته الا الى الوجود وههنا اى في مقام محله شك اعترض وهو اى الشك ان كل مح
ليس يمكن لان مفهوم الموضوع في كل ج ب عين مفهوم ب المحمول فيه بان يكون المراجع
عين ما هو المراد ب سواء كان عليه الذات او المفهوم فاندفع القول بان هذا الاحتمال لا يمكن
بعد دخول الكل لكونه لاحاطة الافراد فاذا صارت الافراد ملحوظة في الموضوع ومراعاة منه
احتمال ارادة المفهوم منه ههنا وجه الدفع ظاهر بما عرفت من ان المراد انه اذا قبل بدون الكل
يكون مفهوم ج عين مفهوم ب او غيره اى غير مفهوم ب والبيان المذكورة في الشق الاول
تناه في المغايرة المعبرة في المحل والمغايرة المذكورة في الشق الثاني تناه في الاتحاد المعبر
في المحل وكلها متناهية المحل فاذا انتفيا انتفى المحل فصار محالا اور عليه ان قولكم محله

مشکل علی الحکم لکون المح فیہ محمولا علی الحکم فیلزم البطلان لشیء بنفسه وهو لوط وسحاب عنه بان
 هذا القول لیس علی معناه الايجابي بل المراد منه ان الحکم لیس بمفید او لیس بمکمل فبالحکم السلبی
 یبطل الحکم الايجابي فلا یكون البطلان لشیء لنفسه فافهم وحده ای حل لشک ان التعارض من وجه
 ای بوجه من الوجوه لا ینافی الاتحاد من وجه احدهما حاصله انه ان ارید بعینه احدهما
 لا احده عینیه بالذات بحيث لا یرکون بلینما تعارض اصل البوجه من الوجوه فلا شک فی استحالة الحکم
 لا بشرط التعارض فیہ وان ارید بالغيرية خبریه احدیها عن الآخر بحيث لا یرکون بلینما اتحاد اصل
 فلا شک فی کونها منافیه للاتحاد لا بشرطه فی الحکم لکن تجارها شق ثالث سوى الشقیین
 المتناقیین للحکم هو بعینیه من وجه والغيرية من وجه احده وهو مناط الحکم اذ لا منافات بین
 هذه الغائرة والاتحاد لاجتماعهما فی محل واحد فخرج الحکم لیس منع المحصر بین الشقیین واختیار
 شق ثالث الذمی لا محذور فیہ فان قلت ان التعارض من وجه کما لا ینافی الاتحاد من وجه
 كذلك الاتحاد من وجه لا ینافی التعارض من وجه ومناط الحکم کلها فلم ترک المصروح الآخر
 قلت اذ لم یکن احدیها منافیا للآخر فلیزم ان الآخر ايضا لا یرکون منافیا له فاعتمد علی
 السلازم علی ان مناط الحکم والمقصور فیہ هو الاتحاد بین التعارضین فتعرض لعدم منافاة التعارض
 له نعم یجب فی الحکم ان یؤخذ المحمول فیہ لا بشرط شیء وهو مفقود من حیث هو هو لا الافراد
 یتصور فیہ ای فی المحمول امران وهو الاتحاد والتعارض لانه اذا اخذ بشرط شیء فنوا اعتبار
 الاتحاد ولا یرکون فیہ التعارض واذا اخذ بشرط لا شیء فنوا اعتبار التعارض ولا یرکون فیہ الاتحاد وهما
 لا یصلحان للاتحاد والتعارض المعبرین فی الحکم فلا بد من اخذ المحمول بحیث یصلح لهما وهو مرتبة
 لا بشرط شیء فالمحمول فی هذه المرتبة یرکون متعارف للموضوع بحسب المفهوم لا بهامه وتحداهمه
 بحسب الوجود لانه لا یرکون ان یوجد مبهم الا بان تحصيل وتحد مع الموضوع سواء کان الاتحاد
 ذاتیا وعرضیا ویرکون ان یرکون جواب سوال مقدر وهو ان الحکم الاول لا یتصور فی التعارض
 مثل الانسان الانسان فلا یدخل فی الحکم لا بشرط التعارض من وجه والاتحاد من وجه فلیتقرر
 الجواب ان المحمول فی الحکم لا بد ان یؤخذ لا بشرط شیء لیتصور فیہ امران فالانسان لما خرد
 من حیث کونه محمولا متعارف بحسب المفهوم من حیث کونه موضوعا

قوله فافهم لعلنا نشارة الى ما اعترض عليه بان الجواب انما يتم لو كان الابراد مخصوصا بالموجبات وليس كذلك فانه يمكن ان
 يقال في المسألة انما يكون محمول عن الموضوع او غيره فلهذا الاول منع لسبب ان بعينه ثبالت سلب على الثاني ۱۲ معلنا ۱۳

وہذا القدر من تنازع کیفی للکمل کما عرفت سابقا والمعتبر فی صدق الحمل المتعارف صدق
مفہوم المحمول علی الموضوع اسی اتحادہ معہ ما بان یکون المحمول ذاتیا للموضوع کما فی قولنا
کل انسان حیوان او یکون المحمول وصفا قائما بالموضوع بان یکون مسددا اشتقاقی و صفا
قائما بالموضوع ومنضما الیہ کالسود والبیاض نے قولنا الجسم اسود واربیع او یکون
المحمول وصفا منتزعا من الموضوع لا منضما الیہ بلا اضافة ای بلا عقل امر آخر فی انتراعہ
وبلا مقالیستہ بنیہ وبنیہ شخصی آخر کما فی قولنا اربعة زوج او یکون المحمول وصفا منتزعا
باضافة بان یعتبر فی انتراعہ عن الموضوع امر آخر کما فی قولنا السمار فوقنا فثبوت زوجیۃ
المختصة بہا علی ان المفہومات التصوریۃ کما موجودۃ فی نفس الامر لا یستلزم ہذا الثبوت
صدق قولنا الخمسة زوج لا تنقار ما ہو معتبر فی صدق المحمول علی الموضوع ہذا دفع توہم عیس
ان یتوہم مما تقر عندہم من ان کل مفہوم متصور موجود فی نفس الامر کما ستبین فی بحث
القضایا و زوجیۃ الخمسة ایضا مفہوم من المفہومات یکون متصورا موجودا فی نفس الامر فلیزم
صدق قولنا الخمسة زوج لکونہ مطابقا للحکے عنہ فی نفس الامر و ہذا ہو الصدق مع ام
کاذب و کذا یلزم صدق سائر القضایا الکاذبۃ وجہ الدفع ان صدق الحمل لا یکون الا اذا
تحقق مسددا للمحمول فی الموضوع فی نفس الامر بان یکون ذاتیا لہ او وصفا قائما بضمما
الیہ و منتزعا عنہ باضافة او بلا اضافة وتحقق المفہوم فی نفس الامر بدون ہذہ الاتحاد
المذکورة لا ینفی لصدق الحمل ولا یکون قضایا صادقة ما لم یکن فیہا المحمول ہذہ الاتحاد
المذکورة و کما منتفی فی قولنا الخمسة زوج وانما ہو اختراع محض لان مسددا للمحمول محض
الاختراع ولا یصلح الخمسة فی نفس الامر لا تنزع الزوجیۃ فهو کاذب و صدقہ باعتبارہ
الاختراع لا کلام فیہ ولا یضر ما بخلاف زوجیۃ الاربعۃ فانہا منتزعة عنہا فی نفس الامر فیکون
قولنا الاربعۃ زوج صادق فی نفس الامر الرابع بین المباحث فیہ ای فی الرابع نکات
ای تحقیقات و قیۃ النکات بکسر النون جمع نکتۃ بالضم وہی الدقیقۃ التی لیستخرج بدقہ نظر
وفی القاموس النکتۃ ان یضرب فی الارض لیتصب فتوتر فیہا ولا یخفی مناسبتہ الدقیقۃ ہذا
المعنی لتأثیر ما فی النفوس بحیث یورث قوسا من الانبساط اولا و لے من النکات ثبوت
شئ شئ فی طرف ای طرف کان من الخارج او الدہن فرع فعلیۃ ای تقریر باثبات لک

ذلک الشیء له مستلزم لثبوت ای ثبوت ما ثبتت له فی ذلک الطرف ای طرف الثبوت
 فالتحکام خارج بستمزم ثبوت ما ثبتت له فیه وانکان قد هنا بستمزم وجود ما ثبتت له فیه فی الحال
 ان ثبوت الشیء للشیء لیس فرعاً لثبوت ما ثبتت له ذلک الشیء له بان یکون وجود ما ثبتت له اولاً ثم
 ثبتت له الشیء فماله یقرر لا یتصور الثبوت له مستلزم للثبوت ای لقیضه ان یکون ما ثبتت
 له ثابتاً فی طرف الثبوت وان لم یکن ثبوتاً مقدماً و هذا خلاف ما هو المشهور من الجمهور من
 ان ثبوت شیء لشیء منسج ثبوت ما ثبتت له قال فی الحاشیه السنیه المشهور ان ثبوت شیء
 لشیء منسج ثبوت ما ثبتت له و لقیض بالوجود واللازم ان یکون لشیء واحد وجودات غیر
 متناهیه بعضها فوق بعض ومن ههنا انکر العلامة الدوانی الفرعیه وسلم الاستلزام من
 کما اشار الیه الفرعیه باعتبار الفعلیه والاستلزام باعتبار الثبوت فان الوجود من حیث انه
 صنفه بعد الامر الموجود فان مرتبه العارض ای عارض کان بعد مرتبه المعروف وانکانت
 بعدیه لا بالزمان بل بالذات فتدبر انشی حاصله ان ما هو المشهور من مندرغیه الثبوت یتقرر
 بالوجود بان ثبوت الوجود لشیء کقولنا زید موجود مثلاً لو کان مندرغاً لثبوت ما ثبتت له وهو
 زید فلا بد من وجود زید ولا یمکن له الوجود کما هو معنی الفرعیه فذلک الوجود اما عین الوجود
 الثابت له او غیره والاول محال للزوم تقدم الشیء علی نفسه والثانی ایضاً لان الوجود والد
 هو غیر الوجود الثابت لزید ایضا یکون ثابتاً له فلا بد لثبوت من وجوداً حاضراً لیکون هذا
 وهكذا الی غیر النهایه فیلزم ان یکون لشیء واحد وهو زید مثلاً وجودات غیر متناهیه بعضها
 فوق البعض ولورود النقص انکر المحقق ملاحلال الدوانی الفرعیه وسلم الاستلزام والحق کما
 اشار الیه المصرح الفرعیه باعتبار الفعلیه والاستلزام باعتبار الثبوت لدفع النقص بقارائه
 بعد الامکان وثبوت الوجود وان لم یکن مندرغاً لثبوت الامر الوجودی لکنه فرع لتقرره
 لان الوجود من حیث انه صنفه یکون بعد الامر الموجود و لکنه عارضاً و مرتبه العارض ای عارضاً
 کان وجوداً او غیره یکون بعد مرتبه المعروف وانکان بعدیه لا بالزمان بان یکون المعروف
 فی زمان المتقدم والعارض فی الزمان المتأخر بل یکون بعدیه بالذات بان یکون مرتبه
 المعروف متقدمه علی مرتبه العارض عند العقل وانکانا فی زمان واحد و اعترض بالقول
 لفرعیه الفعلیه یتقضى بالذات فان ثبوتها بالذات لیس فرعاً لتقررها والا یلزم تقرر الذات
 بدون الذات بات والسلاخها نفسها وهو باطل و کذا ثبوت بعض اللواحق المتقدمه علی

على الوجود والتقرر ليس مشرعا بفعلية ثابت له كالامكان والاحتياج والوجوب بالغير
 اشئ ممكن سواء تقرر في الذهن اولاً وما اجيب عنه بان الامكان عبارة عن سلب الضرورة
 الناشئة عن الذات سلباً بسيطاً فلا ثبوت فيه وان كان يدفع ليقض عن الامكان لكن لا يدفع
 عن الاحتياج والوجوب بالغير الا ان يلقى انهما من مقتولات الثانية وهو في غير الخفا لا انهما
 بالضرورة ان الذهن ليس شرطاً ونظر فالحروض هذه المفهومات فان المحتاج محتاج وان
 لم يوجد في الذهن ولا يخفى عليك انه اذا كان كذلك فلا استلزام ايضاً ليقض ثبوت هذه
 العوارض لا تصاف المفهومات بها وان لم يوجد في الذهن ولا في الخارج وقد يجاب عن
 انقضاء الذاتيات بان ثبوت اشئ للشيء على وجهين تعبيري وهو ان يكون في الحكم كجيب
 مجرد التراجمة والتعبير واقعي وهو ان يكون في درجة الحكمي عنه فالتعديلات التي يكون لثبوت
 فيها في المرتبتين يكون فرعاً فيها كما في الاوصاف الانضمامية كقولنا جسم اسود والشيء لم يست
 فيها الثبوت فيها بل في الترجمة والتعبير فقط دون الحكمي عنه والواقع فيها يكون فرعاً في مرتبة
 الحكائية وقرينة الوجود والذاتيات من هذا القبيل اذ ليس في الخارج النفس الموجود كيث
 يصح عنه انتزاع الوجود وكذا ليس في الواقع الا ذات واحدة بعينه هي الذات وليس بينها
 قنائر اصلا حتى يثبت احداهما لاخر فقولنا الانسان حيوان مسبوق بتقرر الثبوت له ووجوده
 في الواقع فلا يلزم تقرر الماهية بدون الذاتيات بل الحكائية مسبوقه بمرتبة الحكمي عنه وقد
 ينحصر القاعدة بالاوصاف الانضمامية ويعتذر عن عمومها في الغرض بان المصمم باعتبار افراد
 موضوع القاعدة لا المصمم باعتبار شمولها وله غيره وقد يقال ان الربط الاسجابي مطلقاً في
 الفرعية وان لم يوجد في البعض باعتبار خصوصية الطرفين فمنه اي من الثبوت او من الاشئ
 ما ثبت ما مقصود به على الاول فلا يحتاج الى حذف المضاف ليكون مكلفاً فانه مع ما قبل ان
 ربطه ما ثبت على الاول يحتاج الى التكلف ومصولة على الثاني والظاهر الاول بدلالة
 السياق والسباق الامر فمبنى اي موجود حاصل في الذهن محقق اي بلا فرض خارج
 كقولنا الانسان كلي وهذا اذا اريد بالامر الذهني الموضوع واما اذا اريد بالامر الذهني المحمول
 كما قيل فيتم ان يراد من الموصولة الثبوت وبالامر الذهني المحمول فالمعنى ان من الثبوت
 ثبوت الامر فمبنى اي المحمول قائم بالموضوع في الذهن قياماً انضمامياً انتزاعياً هي الثبوت
 وتمايزت التفسير لرعاية الخبر الذهنية اي القضية الذهنية وتسميتها باعتبار وجود الثبوت لا

هيئات الذهن المحققة لموضوعها في الذهن بلا فرض فإرض واعتبار متغيرا ويثبت
 لا مردوني مقدر أي الأمر متغير وفرض وجوده في الذهن لقولنا شريك الباري متغير
 وغير ذلك من الكماليات التي لا أفراد لها في الخارج ولا في الذهن بدون الفرض هي
 ما يحكم فيه بالثبوت لا بمقدار الحقيقة الحقيقية الذهنية ولو اريد من المقدار المذكور في تعريفنا
 المعنى الأعم وهو ما لم يعتبر فيه التحقق فمطابقتهما خصوص لتقرر الموضوع وجوده الذهني سواء كان
 محققا ومقدرا بخلاف الأول فإنها مخصوصة بخصوصية وجود الموضوع محققا في الذهن وهذا
 هو الحقيقة الحقيقية للقيضة الذهنية فلذا سميت بها والظاهر أنها مقابل الأول والحكم فيها على مقدر
 فقط لا على الأعم او ثبت لا مرخارجي أي موجود في الخارج محقق أي بلا فرض فإرض هي أي
 هذه القضية الخارجية لوجود موضوعها في نحو الإنسان كاتب او ثبت لا مرخارجي مقدر أي وجود
 في الخارج باعتبار فرض الفرض ولا يكون محققا كما هو الظاهر أعم منها وهي أي هذه القضية
 الحقيقية الخارجية نحو كل عتقا طائرا او ثبت لا مر مطلقا أعم من أن يكون في الذهن أو في
 الخارج محققا ومقدرا وهي هذه القضية الحقيقية على الإطلاق لا إطلاق الموضوع فيه كالقضا
 الهندسية أي البجوة عنها في علم الهندسية كقولنا كل مثلث قائم الزاوية يكون مربع وتره
 مساويا لمربع ضلعيه والحسابية أي البجوة عنها في علم الحساب نحو العدد انا زائد انا ناقص
 او مساو قال الاستاذ المحقق قدس سره ان الأقسام ههنا تفرق إلى تسعة حاصلة من ضرب
 ثلثة هي الوجود المحقق والمقدور وأعم منها في ثلثة وهي الذهن والخارج والأعم منها المصوب ذكر
 منها الخمسة واستقطب الاربعة انتهى وتفصيل الأقسام ما نه ما ثبت لا مردوني محقق ولا مردوني
 مقدر ولا مردوني أعم من الحق والمقدور او ثبت لا مرخارجي محقق او مقدر او أعم منها او
 لا مرخارجي او مردوني محقق او لا مرخارجي او مردوني مقيد او لا مر من الخارج أو الذهني أو
 والمقدور والمصدرا الأول والثاني والرابع والخامس من التاسع واستقطب الاربعة وهي
 الثالث والسادس والسابع والثامن الا ان يرد بالمقدور في الأولين على طريق عموم
 المجاز لا لا يكون محققا فقط فيشتمل المقدور فقط والأعم الشامل للمحقق والمقدور وبالإطلاق
 أعم من أن يكون بالنظر إلى الحق في الطرفين والمقدور فيهما أو الأعم منها وان كان
 للتقسيم الآخر فافهم وقت لتقسم الحملية إلى البتية وغير البتية بان ما حكم فيها باستحاد محمول
 للموضوع بالفعل سميت بالبتية وان حكم فيها باستحاد محمول للموضوع على تقدير انطباق

عنوان الموضوع على فرد وان كان مما لا يحصل الا بتقرر مهية الموضوع ووجودها سميت حسنة
غير متينة فان قلت هذا هو الشرطية قلت مساوية الصدق للشرطية لاراجعة اليها والقرينة
بين البتية وغير البتية ان الاول يستدعي تقرر الموضوع ووجوده بالفعل بخلاف الثاني
فانه يستدعي وجود الموضوع على تقدير انطباق عنوانه عليه لا بالفعل فلا ولى بالنظر
استيعاب التقسيم اعتبار هذه القضية ايضا فافهم ولما منوخ من بيان حال الاشياء
في بيان حال السلب فقل اما صدق السلب مطلقا لا يستدعي وجود الموضوع زمانا لبقاء
الحكم لاني الذهن ولا في الخارج واما عند تحقق الحكم فلا بد من تصور حصوله في الذهن
بل قد يصدق السلب بانقضاء اى بانقضاء وجود الموضوع في الذهن او في الخارج كقولنا
شريك الباري ليس بموجود فان قلت ان القضية لا بد منها من عقد الوضع المشتل على عقد
الحل اذ هو عبارة من محل عنوان الموضوع على ذاته بالفعل او بالامكان فصار تركيب
جزئيا ايجابيا وهو يستدعي الموضوع والسالبة كما لموجبه في استدعاء وجود الموضوع بغير
عقد الوضع وان كانت مغايرة لهما باعتبار عقد الحل قلت ان عقد الوضع ليس فيه تركيب
جزئي اذ اطراف القضية الحملية مادامت اطرافا فانها ليست فيها الحكم اصلا فالمعتبر للحكم
والحكم انما يعتبر بالنسبة الاتحادية بين الطرفين وفي المحصورات لما كان الموضوع لطبيعية
المنطقية على الافراد فيلاحظ بالطباق الطبيعية عليها تركيب عقد الوضع وهو تركيب تقييد
توضيحي وهو لا يقتضي وجود الموصوف مالم يتغير الحكم او مالم يحكم بتحقيقه ونفس ملاحظة هذا
التركيب يجعله عنوانا للملاحظة مثلي آخر والحكم عليه بايجاب او سلب لا يقتضي وجود الموصوف
كما اذا قلنا الذي هو شريك الباري ليس بموجود لا يستلزم تحقق ما هو شريك الباري فلا
فلا حاجة الى تخصيص عدم استدعاء السلب بوجود الموضوع بالقضايا الشخصية والطبيعية بل
للمحصورات ايضا لا تقتضي وجوده نعم تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون ذلك لتحقيق
الا بوجوده اى وجود الموضوع فيه اى في الذهن حال الحكم فقط هذا جواب سوال مقدم
تقريره ان مالا وجوده اصلا فكيف يحكم عليه اذ الحكم على شئ سوار كان بالاشياء والسبب
لا يتصور مالم يعلم ذلك الشئ فالحكم فرع العلم فلا بد في السلب ايضا من علم الموضوع ووجوده
في الذهن فلا يصح القول بان السلب لا يستدعي وجود الموضوع وحاصل الجواب ان تحقق
مفهوم السالبة في الذهن لا يكون بدون وجود الموضوع في الذهن حال الحكم فالموجبة والسالبة

سببان میں استدعا اور وجود الموضوع نے الذہن حال الحکم و انما قلنا بالفرق بینہما
 فی الصدق و بقا الحکم فالسالبۃ صادقة وان لم یبق وجود الموضوع فان زید لیس
 بقائم صادق وان لم یکن زید موجودا بخلاف الموجبۃ فانہ لیس تدعی وجود الموضوع حال
 الحکم و بقاۃ فلا یمصدق عند انتفاء لایق اذا کان وجود الموضوع فی السالبۃ حال الحکم
 ضروری یا فیلزم مساواة الموجبۃ الذہنیۃ و السالبۃ الذہنیۃ فلا یبقی الفرق بینہما فی التصا
 الذہنیۃ لاننا نقول الفرق بینہما بان السالبۃ لا بد فیہما من وجود الموضوع حال الحکم فی الذہن
 فقط لا مادام السلب بخلاف الموجبۃ فانہا لیس تدعی وجودۃ مادام الایجاب فافہم الثانیۃ من انت
 السال ای ما کان وجودہ متمنا من حیث ہو ای المحال محال ای نفس حقیقۃ من حیث ہی من
 غیر اعتبار امر آخر معہ لیس لہ ای للمحال صورۃ فی العقل اذ لو کان الصورۃ فیہ یلزم انقلاب
 الماہیۃ اذ کل ما یکون لصورۃ فی العقل یکون موجودا فیہ و کل ما ہو موجود فی العقل موجود فی نفس الامر
 اذ وجود نفس الامر کنایۃ عن موجودیۃ شئی نے حد ذاته لان الامر کنایۃ عن نفس ذلک الشئی
 و اذا کان موجود فی نفس الامر صار ممکنا فی صلیہ الحال ممکنا ہذا ہو الانقلاب فہو اسے المحال من
 حیث انہ مع معدوم ذہنا و خارجا ای لیس موجود فی الذہن و لافہ الخارج اذا الوجود فیہما
 او فی حسبہما من خواص ممکن و من ہما ای من ان المحال من حیث ہو مع لیس لہ صورۃ فی
 العقل لیسببین ای یطہران کل موجود فی الذہن حقیقۃ ای بنفسہ لا بوجہ موجود فی نفس الامر
 اذ المحال اذ لم یکن موجود فی الذہن لم یکن موجودا فیہما ایضا فلا یکون موجودا فیہما الا ما ہو
 ممکن و وجود ممکن و اکان فی الذہن فہو من اسرار وجود نفس الامر لہ موصوف بالامکان
 فی نفس الامر فلا وجود کذلک فی الحاشیۃ نفس الامر مع مطلقا من الوجود فی الذہن قال فی
 الحاشیۃ المنہیۃ و ما قالوا ان الموجود فی الذہن اعم من وجہ من الوجود فی نفس الامر فحصل
 تاویلہ ان الکواذب کالعلم بوجہ الثلثۃ مثلا ما کان تحقیقا بحض الاختراع و التعلل لم یکن موجود
 فی حد ذاته ای مع قطع النظر عن ذلک الاختراع و التعلل بخلاف الصواب فانہا موجودۃ
 و منشأ و انتزاعہما مع قطع النظر عن الاختراع و التعلل فاعل انتہی حاصلہ ما قالوا ان النسبۃ بین
 الموجود فی الذہن و الموجود فی نفس الامر عموم و خصوص من وجہ لیس علی ظاہر و لیکون
 منافیا لما یقیم من قول المصرح من ان کل موجود فی الذہن موجود فی نفس الامر ان بینہما
 النسبۃ عموم و خصوص مطلقا بل ما دل بان الکواذب مثلا ما کان تحقیقا بحض الاختراع و التعلل

لم يكن موجوداً في حالسها اذ وجودها في النفس الامر من عبارة عن موجودية تامة والاشياء
 وتعمل فالكواذب المتخيلات موجودة في الذهن وليست موجودة في النفس الامر واما الصواب
 لكون منشأ انتزاعها موجود بدون هذا الاختراع صارت موجودة في نفس الامر واما اذا اراد بالوجود
 في نفس الامر نفس موجودية اشياء سواها كان باختراع العقل والعمل ولا خلاف ان في عموم مطلق ما
 الموجود في الذهن فممكن ان يكون كل موجود فيه موجود في نفس الامر فالحاصل ان نفس الامر يطلق
 على اثنين الاول نفس موجودية مع قطع النظر عن الاختراع والثاني نفس موجودية ولو كان
 باختراع فالاول اعم من الموجود في الذهن من وجه اذ المتخيلات الذاتية وجودها في الذهن
 وليس لها وجود مع قطع النظر عن الاختراع ومادة التعادق والتفارق في نفس الامر
 الذهن ظاهرة واما الثاني فهو اعم من الموجود في الذهن مطلقاً وعند المعرف لما كان الموجود
 بالاختراع وتعمل وجوده فرضيلاً لا وجوداً حقيقياً فاما كان محالاً لم يكن وجوده في الذهن ففي الذهن
 لا يكون الا الممكن وهو موجود في نفس الامر فظهر ان كل موجود في الذهن موجود في نفس الامر
 قال سناذ الاستاذ قدس سره لا ينبغي منع هذا التاويل والصواب ان للواقع نفس الامرين
 عندهم الاول كون الحكمي عنه بحيث لا يصح عنه الحكاية وهو المستبعد في صدق القضايا وهو اعم من
 من الموجود في الذهن بحسب التحقيق والثاني كون الشيء في نفسه ولو بعد انتزاع العقل وهو اعم مطلقاً
 من الموجود في الذهن بحسب الصدق فلا يحكم عليه على الحال هذا فنص على ما مر من عدم وجود
 المحذوفها وخارجها ايجاباً بالانتزاع بان ثبت الانتزاع لهذا المحال كما في قولنا شرعية كمالها
 متحقق او سببها بالوجود بان يسلب الوجود عن المحال كما في قولنا شريك البارئ ليس موجود
 حاصل هذا الكلام سوال وجواب تقرير السؤال ان القضايا التي محمولاتها منافية للوجود كشر
 البارئ متحقق واجتماع التقيضين محال والمجمل المطلق يتبع عاينه محال والايجاب يقضي
 وجود الموضوع وموضوعاتها ليست موجودة لانها محالات والمج من حيث انه محال ليس له صورة
 في العقل فمتنع ان يحكم على هذا المحال بحكم ايجابي صادق او كاذب وسببي كذلك ان الحكم ايجابي
 الافراد وهي ليست موجودة واما على المفومات فنعمها ما فيها موجودة في الذهن فليحكم
 عليها بسلب الوجود عنها واشار الى الجواب بقوله الاعلى امر كل اذا كان من الممكنات
 مقصوره اى تصور ذلك الامر الحكمي بان يفرض العقل هذا الامر الحكمي عنواناً ومرة لذلك المح
 فيسمى الحكم منه المحال وكل محكوم عليه بالتحقيق كما عرفت في تسمية القضية باعتبار الموضوع هي

المحكوم عليه والتأنيث باعتبار الجبر الطبيعية المتصورة المحاصلة في الذهن وكل متصور ثابت في النفس
 لا مركونه منصفاً بالشيئية والمفهومية فلا يصح عليه اى على الثابت في نفس الامر الحكم من حيث هو
 من حيث انه متصور ثابت بالامتناع بانه متنع وجوده وما يحذر وجوده اى ما يقوم مقام الامتناع
 كالعدم واللاشئ الا لا يمكن بان يلق معدوم او ليس بشئ او ليس بممكن اذ المتصور موجود
 ويمكن فكيف يحكم عليه بالمتنع وجوده وعدم شيئية والامكان نعم اذا لوحظ هذا المتصور باعتبار
 جميع موارد تحقيقه وبعضها اى بعض الموارد وولصيح عليه اى هذا المتصور الكلى الحكم ايجاباً بالامتناع
 مثلاً باعتبار عدم تحقق الموارد فلا امتناع ثابت للطبيعة لكونها محكوماً عليها بالذات وذلك
 الامتناع صادق بانقار الموارد كلها وبعضها حاصل الجواب ان الحكم في هذه القضايا على
 طبيعة الموضوع المتصورة الثابتة في الذهن وهى امر كلى يمكن بقبورة لصلاح الحكم فى محكوم عليها
 بالامتناع وما يقوم مقامه وصدق هذا الحكم باعتبار عدم تحقق موارد هذا الامر الكلى فنتج الحكم
 باعتبار وصدق الامتناع باعتبار احسن فاسباب الامتناع لا ينافى وجوده باعتبار مفقود
 الكلى فالقضية الموجبة صادقة مع منافات المحمول بوجود الموضوع في نفس الامر لا اشكال
 بالقضايا التى محمولاتها منافية للوجود نحو شريك البارى متنع واجتماع النقيضين مع والمجهول
 المطلق متنع عليه الحكم والمعدوم المطلق يقابل الموجود المطلق واذا عرفت ما تحققت سابقاً فلا
 يبقى الاشكال بهذه القضايا اذ سباب بان هذه القضايا موجبات وموضوعاتها موجودة في
 الذهن باعتبار مفقوداتها الكلية وثبوت المحمول لها باعتبار عدم تحقق موارد هذه المفقودات
 في نفس الامر فاقضار الوجود والامتناع باعتبارين والاستحالة في اجتماع الوجود و
 والعدم في ذات واحدة من جتين مختلفتين هذا الجواب على طريقة القدر اذا المحكوم عليه
 عندهم هى الطبيعية كما عرفت واورد عليه ان المحكوم عليه بالذات في هذه القضايا بالاعتناء
 الموضوع الثابت في الذهن اذا معنون انطبق على الافراد وكلها باطلاق اما لا اول فلانه
 ثابت موجود في الذهن كيف يحكم عليه بالامتناع واما الثاني فلكونه غير موجود ولا يصلح للحكم
 الايجابى او وجوده الطبيعية ليس الا في ضمن الافراد فاذا انتفتت الافراد اسالم يوجد الطبيعية
 اصلاً ولا بد في الايجاب من وجوده بالائق ان الامتناع بحسب الانطباق على موارد متحققة
 ثابت للطبيعة من حيث هى حقيقة وبالذات وهى يصلح للحكم بالامتناع وان لم توجد افراد لم
 اذ بانقار الافراد لا يوجب انتقار الطبيعة حقيقة لانا نقول هذا في حكم الوصف بحال المتعلق

ووصف اشئی بجمال المتعلق وان جعل وصفه لذلك اشئی حقيقة لكنه تابع للاتصاف مستأنه حقیق
نحو زید ضرب غلامه فالضرب وان جعل حسب الظاهر وصفاً زید لكنه تابع للاتصاف غلامه
بالضرب اولاً فكون الطبيعية متضمنة بالاتصاف باعتبار موارد التحقيق لقیضه التصاف ذلک
الموارد اولاً بهذا الوصف فیلزم وجودها والا ینهدم اساس استلزام الاتصاف بوجود
الموصوف حقيقة ولا یدتبع عليك ان الموصوف المطلق یقابل الموجود المطلق خارج عن البحث
اذ الکلام فی القضايا التي محمولاتها منافية لوجود موضوعاتها والمحمول فی هذه القضية ليس
كذلك نعم يتوجه الاشكال عليه بانه قضية موجبة والموجبة ليست مدعی وجود الموضوع والموضوع
ههنا هو المعدوم المطلق وهو ليس بموجود فیلزم كذبها مع انها صادقة ويمكن ان ینظر ان
المحمول فی قول المعدوم المطلق یقابل الموجود المطلق ینافی الموضوع لان المعدوم من حيث
انه مقصور الوجود فی الذهن من الموجود المطلق لا مقابل له قال فی الحاشية مفهوم
المعدوم من حيث هو قطع النظر عن الوجود فی الذهن متقابل للموجود المطلق ومن حيث انه مقصور
الوجود فی الذهن من عدمه ولا استحالة فيه فان مفهوم التصديق متقابل للتصور السافج من
حيث هو هو ومن حيث حصوله فی الذهن تصور سافج وامثال ذلک كثيرة انتهى واما الذین
ای علی طریق المتأخرین الذین قالوا ان حکم علی الافراد حقيقة لا علی الطبيعة فلا ممانع لهذا
الجواب فی دفع الاشكال علی ما فهمت من اى من المتأخرین من قال فی جواب هذا الاشكال
وهو شارح المطالع ومن تابعه انها اى القضايا التي محمولاتها منافية لموضوعاتها تساؤلها
موجبات قال شارح المطالع فان هذه القضية ترجع محصلها الی اسباب وهو الاشئی من شئ
البارى بمکون الوجود ولا ریب انه اى القول بانها تساؤل حکم اى دعوى بلا دلیل به غیر
مسموع اذا حد الشیخین اذ النسب الی الآخر کما فی هذه القضايا حکم العقل بينهما بالاجابة تاویل
الموجبة بالسالبة لا یقتضی کونها سالبة اذ یمکن هذه التاویل فی جمیع الموجبات کزید قائم
بان یقر فی قوة قولنا زید لیس بقاعد فی جمیع جمیع الموجبات الی السوالب واذ كانت غیر
متضمنة لوجود الموضوع بحسب الرجوع لا یقتضی احد من الموجبات لوجود الموضوع ولا ریب
انه حکم قال فی الحاشية لو کان كذلك یمکن ارجاع کل قضية الیها فلا خصوصية والحکم فیها
بقوة النسبة والارجاع الی السلب تصف اشئی وکذا ان تقول ان مراد شارح المطالع
ان هذه القضايا ما كانت محمولاتها منافية لوجود موضوعاتها صارت فی قوة السالبة وان كانت

بحسب ظاهر الحكم موجبات ولا يلزم من كونها في قوة السالبة وجوبها اليها كون جميع الموجبات
 كذلك اذ منافات المحمول لوجود الموضوع مرجح لعدالتها ويل سخرات سائر الموجبات فانها ليس
 فيها ضرورة بلجية الى هذا السائل فيكون على حالها وان امكن ارجاعها اليها فافهم فان قلت
 ان السالبة ايضا لقيت وجود الموضوع حال الحكم اذ لا بد للحكم مطلقا من تصور هـ وهذا هو الوجود
 في الذهن والحق من حيث انهم ليس له صورة في الذهن فليكن يحكم عليه بالسلب فلا يكون
 ايضا قلت الموضوع وجودا ووجوده في الحقيقة مطلق هو الحكم هو تصور بوجه غير المحمول ولو
 اعتبارا والا فلا حمل وهو مشترك بينهما ووجود اتحادى يقتضيه الايجاب وبه تجد ان ذاتا في نفس
 الامر خارجا وذهبا وهو مختص بالايجاب ومناط الصدق لائق لم يعبر وجوده في السالبة اتفق
 التناقض ايضا لارتفاعها عند عدمه لاننا نقول اننا نتجت رشح الاول وهو ان وجود الموضوع
 ليس معتبر في السالبة ويصدق معه وبدونه فاذا اورد الايجاب على الافراد الموجودة فالسلب
 الذي يقتضيه هو الرفع عن ذلك الوجود فلا اجتماع ويصدق عند عدمه ايضا لانه اعم فلا ارتفاع
 فافهم ومنهم امي من بعض المتأخرين من قال وهو العلامة التفتازاني انها امي هذه القضايا
 وان كانت موجبات كما هو الظاهر لكنه حالها كمال السوالب لا يقتضيه الا تصور الموضوع حال الحكم لا حال
 بقائه كما في السوالب فان يتحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون الوجود الموضوع فيه حال الحكم
 فقط من غير فرق بين هذه الموجبات والسوالب في عدم اقتضار وجود الموضوع ولا يخفى على العالم
 انه امي القول باقتضار هذه الايجاب تصور الموضوع حال الحكم كالسوالب ايضا دام امي يرفع
 البديهة ويهدمها لانه يهدم المقدمة البديهة التي يعتنى عليها كثير من المسائل من ان ثبوت
 شيء فرع ثبوت المثلث له والتخصيص لا يجزى في القواعد العقلية ومنهم امي بعضهم من قال وهم
 جرم خفي من المتأخرين قالوا ان الحكم في هذه القضايا على الافراد الفرعية المقيدة الوجود
 لا على افراد الحقيقة المحققة الوجود كانه قال هذا القائل في قولنا شريك الباري غير متمنع
 مثلا ما يتصور لغيره ان شريك الباري امي مفهومه ويفرض صدقه امي صدق هذا المفهوم عليه
 فهو متمنع في نفس الامر حاصله ان هذه القضايا من القضايا الحقيقية والحكم فيها على الافراد المفردة
 المقيدة الوجود ومعناها ان ما يتصور مفهوم شريك الباري مثلا ويصدق عليه هذا المفهوم
 من الامثلة او المفروضة فهو متمنع في نفس الامر فلا يقتضيه هذه القضية الوجود والفرعي لا اعتبار
 الموضوع فاستراد وان كانت متمنعة لكن لها وجود فرضي باعتبارها ويصدق عليها انها متمنعة

في نفس الامر ولا يذهب عليك اى لا تعقل بحيث يذهب عليك ولا تعلم انه انصير للشان بكم
على تقدير الحكم على الاسناد والقرينة المقدرة الوجود ان يكون ثبوت الصفة وهو الامتناع مثلا
ازيد اى زائد بزيادة كثيرة من ثبوت الموصوف وهو شريك البارى مثلا فان الامتناع تحقق
في نفس الامر كما قلتم في معناه بخلاف الافراد فانها مفروضة مقدرة حاصلة الرد على من قال
يكون هذه القضايا من القضايا الحقيقية والحكم فيها على الافراد المقدرة باقتناعنا في نفس الامر
بان ثبوت الموصوف لا بد ان يكون مساويا بالثبوت الصفة او ازيد من ثبوتها واما الصفة في
تالفة له لا يكون ثبوتها ازيد من ثبوت الموصوف والا يلزم زيادة ثبوت التابع على ثبوت المتبوع
وهو كما ترى وههنا يلزم زيادة ثبوت الصفة على ثبوت الموصوف اذ الموصوف هو الاخر الحكم في
المقدرة الوجود وثبوتها باعتبار الضمن والتقدير لا في نفس الامر والامتناع الذي هو صفة هذه الافراد
تالفة لها في نفس الامر ولا شك ان الثبوت لنفس الامر يزد على الثبوت التقديرى الفرضى فليعلم
ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف فتدبر اى قتال وفكر فيه اشارة الى انه
ليس المراد بالامتناع في نفس الامر ان الامتناع موجود في حيز يزد على الصفة على الموصوف
بل المراد عدم تحقق الوجود في نفس الامر ان الامتناع نفس وتحقق النفي انما يكون بحسب المنه
فلا يلزم الزيادة اما قيل في بعض الشروح قتال فيه قال في الحاشية لا يخفى على النصف ان
ما ينساق اليه الذين من قولنا شريك البارى ممتنع مثلا هو ان هذه اللمية ممتنع الوجود مطلقا
لا انها على هذا التقدير كك قتال انتهى هذا اشارة الى ما سبق من المصريح في جواب هذا الاشكال
وقد علمت ما فيه وليس للجهل ان يقول ان هذه اللمية على تقدير المذكور ممتنع لان الحكم عنده
على الافراد وليس شريك البارى افراد محققه فقال ان الحكم بالامتناع في نفس الامر على الافراد
وليس بممتنع بحسب التقدير والفرض الاجوتية كلها لا تجلو عن كلف وتعت وتقبل ما طبع
هو التزام تخصيص هذه القاعدة بما سواى المجموعات التى ينافى وجود الموضوع وتسميم القواعد انما هو بغير
الطاقة البشرية او تدقيق انه لا فرع ولا استلزام ولا تفقيد الموجبة وجود الموضوع وبيدنه بدليلهم
ومناظر الثبوت والاتصاف علاقة خاصة بين الموصوف والصفة بحيث يصح بها اتصاف الصفة
عن الموصوف ومدار صدق القضية الموجبة لنفس الاتصاف بين الموضوع والمحمول سواء كان اتحاد
بالذات او بالعرض لا الاتحاد في الوجود واقتضار وجود الموضوع في بعض المواد ناش من خصوصية
الاتصاف وخصوصية المحمول كما ان اقتضار وجود الصفة ناش من خصوصية الاتصاف والانضمام

فأقم ولا تسرع في الرد والقبول الثالث من النكات في بيان الاتصاف الاتصاف الانضمام
 أي الاتصاف الذي يكون الموصوف والصفة فيه موجودين بوجودين متغايرين في طرف الاتصاف
 ويكون الصفة منفصلة للموصوف كالجسم والسواد يستدعي أي يقيمه هذا الاتصاف الانضمام
 تحقق الحاشيتين أي الطرفين هما الموصوف والصفة في طرف الاتصاف ان كان خارجا في
 الخارج وان كان ذهنا ففي الذهن ضرورة ان انضمام شيء إلى شيء لا يتحقق بدون وجود كليهما
 وانضم اليه ففي قولنا الجسم السواد لا بد من وجود الجسم والسواد في الخارج لكون الصفة به خارجا
 خلط الحالة الإدراكية مع الصورة العلمية لا بد من وجودهما في الذهن لكون الاتصاف ذهني
 بخلاف الاتزاعي أي باليس فيه انضمام شيء إلى شيء لا يستدعي تحققهما في طرف الاتصاف مطلقا
 بل يستدعي وقيمه ثبوت الموصوف فقط بحيث لو لاحظنا العقل صح له ان ينتزع منه الصفة بمعنى
 ان يكون مصداق لكل فيه واحد كما في زيد عني فان الموجود فيه هو زيد على وجه يصح انتزاع
 الأعمى عنه بان يقاس بنية وبين البصر فتجد مسلوبا عنه ثابته بالقوة النوعية فيحكم عليه
 بالعمى حكما صادقا لوجود موصوفه في الخارج بحيث يصح انتزاع تلك الصفة عنه اذا سلب ليس له
 حظ من الوجود الخارجي وانما الموجود فيه موصوفه وهو منتزع عنه وكذا الحال في الاتصاف الاتزاعي
 الذهني كالكلية الانسان فانه موجود ذهني في الذهن على وجه خاص يصير مبدءا لانتزاع الكلية ثم حكما
 عليه بالاشتقاق هذا حاصل ما قال في الحاشية لا كيفما كان بل بحيث لو لاحظنا العقل صح له
 انتزاع المحمول عنه مثلا مصداق لكل في قولك زيد عني هو زيد بحسب وجوده في الخارج فان
 في ذلك الوجود على وجه يصح للعقل انتزاع العمى عنه بان يقاس بنية وبين البصر فتجد مسلوبا عنه
 بالفعل ثابته بالقوة النوعية فيحكم عليه بانه متصف بالعمى حكما صادقا وظاهر ان صدق هذا
 لا يستدعي ثبوت امر سوى الموصوف المعين على الوجه الخارج اذ لاحظنا لسلب من الوجود الخارجي
 الا انه منتزع عن امر موجود في الخارج وفس على ما ذكرنا الحال في الاتصاف الذهني فان مصداق
 الحكم بكلية الانسان هو وجوده في الذهن على وجه خاص يصير مبدءا لانتزاع الكلية منه ثم حكم
 عليه بالاشتقاق انتهى فمطلق الاتصاف لا يستدعي ثبوت الصفة بالذات في طرفه أي طرف الاتصاف
 هذا يضيح على قوله الاتصاف الانضمامي يستدعي تحقق الحاشيتين في طرف الاتصاف بخلاف الاتزاعي
 حاصله ان فردا من افراد الاتصاف اذا لم يستدعي تحقق لصفة في طرفه لم يستدعي مطلقا تحقق
 لان استنداعا لمطلق شيء يقيمه يستدعي جميع افراد ذلك الشيء ومعنى كون الخارج اوالذات

اول من الامر طرف الاتصاف ان يكون وجود الموصوف ميسر لا تنزع الصفة عنه وجماعا عليه
فيكون مطلقا وهذا المعنى محصل عند العقل ولا يستلزم تحقق الصفة فيه بل يستلزم وجود الموصوف
فقط لكن لا كقوله كان بل بحيث لو لاحظ العقل يكون ميسر لا تنزع هذه الصفة وهذه الصفة تخلص
بأختلاف المحمول واما مطلق الثبوت اى ثبوت الصفة سواء كان في طرف الموصوف او لا فنورد
في مطلق الاتصاف هذا جواب سوال مقدر تقريره ان الصفة اذا لم تكن موجودة لنفسها
تكون ثابتة لغيرها وهو الموصوف فان مالا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا شي
ولا اجتماع النقيضان حاصل الجواب ان مطلق وجود الصفة وثبوتها للموصوف ضرورة واما جود
بالذات فليس بصور فوجودها اعم من ان يكون بالذات كما في التصاف الانسان بالكلية
الذهن والتصاف زيد بالابيض في الخارج او بالعرض كما في التصاف زيد بالعمى فالعمى ليس
موجودا بالذات في الخارج واما وجوده الذهني فلا دخل له في الاتصاف فظهر ان وجود الصفة
على سبيل الحقيقة ليس مما لا بد في الاتصاف بل يكفي وجودها الذهني والاتصاف لمطلق
محققا في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة فيه اى في الخارج لا انه اى الاتصاف نسبة وكل نسبة
محققا فرع تحقق المنسبين هذا دفع توهم عسى ان يتوهم ان الاتصاف نسبة وتحققا فرع
تحقق المنسبين فالالاتصاف لا يتحقق بدون الصفة وكما لا يتحقق بدون الموصوف فلا بد ان يكون
الاتصاف مقتضيا لوجود الصفة في طرفه سواء كان انضماميا او انتراعيا فالقول بعدم
اقضائه وجود الصفة في طرف الاتصاف في بعض اسراده ليس بشي حاصل الجواب ان
الاتصاف ليس متحققا في الخارج ليلزم تحقق الصفة فيه بل هو متحقق في الذهن فيستلزم
تحقق المنتسبين فيه لا ليق يلزم من هذا استدعاء الاتصاف الانتراعي الذهني تحقق التوهم
والصفة فيه مع انك عرفت ان الاتصاف الانتراعي مطلقا لا يستدعي الوجود للموصوف
في طرفه بحيث يكون نشأ لا تنزع الصفة منه لانا نقول ان الوجود الذهني على نحو وجود
يحدو وجود الخارج في ترتيب الاثار كوجود الكلوية في الانسان فانه وان كان
حاصلا في الذهن بصورته التي هي وجود ظلي لكن وجود الكلوية وجود اصلي ووجود لا يحدو
والوجود الخارج في كوجود الكلوية بعد انتراع الذهن لها عن الانسان فهذا الوجود وان كان
موجودا في الذهن لكن ليس كالوجود بالنحو الاول فالمراد بعد استدعاء الاتصاف المطلق
لوجود الصفة وجود بالنحو الاول واما لوجود بالنحو الثاني فتستبعد الفرعية المذكورة وان كان

في الانضمامي الخارج للموصوف متحدة مع الصفقة في الاعيان كالجسم والابصن وفي الانتراع على الخارج
 بحسب الاعيان كالسما والفقوتية حاصله ان الاتصاف على نحوين الضامى وانتراعى وكل منهما
 خارجى وذهنى فالاتصاف الانضمامي الخارجى يقتضى وجود الموصوف والصفقة في الخارج بحيث
 يكون احدهما منضم الى الآخر فالموصوف فيه متحدة مع الصفقة في الاعيان بمعنى ان كلاهما موجود
 في الخارج كالجسم والابصن فان الجسم والابصن كلاهما موجودان في الخارج بحيث يكون لبيان
 منضمهما اليه وجود الوجود واحد وفيه الجسم متحد معه على وجه يصح للعقل اذا اخط مع قيامه بذاته
 وحصول البياض فيه الحكايتة يكونه متصفا بالبياض وفي الاتصاف الانتراعى الخارجى ليس الصفقة
 موجودة في الخارج بل الموصوف موجود فيه ومتحدة مع الصفقة بحسب الاعيان اى بالنظر الى
 الخارج بمعنى ان الموصوف موجود في الخارج بحيث يصح انتراع الصفقة منه كالسما والفقوتية
 اذ لا شك ان السما موجود في الخارج والفقوتية ليس لها وجود فيه بل وجود السما بحسب تصحيح
 انتراع الفقوتية عنها فالموجود فيه منشأ بالانضمامي الخارجى سوار كان انضماميا
 او انتراعيا يكون الصفقة فيه في الخارج لكن في الاول فيه بالذات وفي الثاني بحسب وجود
 الموصوف فيه وانتراعها عنه هذا هو الفرق بين في الاعيان وبحسب الاعيان لايق ان
 الفقوتية ثابتة للسما في الخارج وهي موصوفة بثبوتها لها فيه فالثبوت ثابت للفقوتية في
 الخارج فلا بد من وجودها فيه والا يلزم وجود الصفقة وبدون الموصوف لاننا نقول الخارج
 طرف للثبوت الذي هو المحمول اى ثبوت الفقوتية في الخارج للسما والاتصافها بها فيه فلا بد
 ان يكون السما في الخارج بحيث يحكم العقل على ثبوت الفقوتية لها واما الاتصافها بتلك فليس الا
 في الذهن بان الذهن يتصورها ويحددها في الخارج بحيث يكون منشأ لانتراع الفقوتية
 فيحكم عليها بها فلا يجب وجود الفقوتية في الخارج بل يكفي وجودها بحيث يكون منشأ لها
 فان قيل ان قولنا الفقوتية ثابتة للسما اما قضيتها خارجية او ذهنية فعلى الاول يلزم وجودها
 في الخارج وعلى الثاني لا يكون انتراعها خارجيا قلنا انها خارجية ولا يقتضى حكم الخارجى وجود
 الموضوع فيه بنفسه بالذات بل انعم من ان يكون بنفسا وبمنشأ انتراعه فالفقوتية موجودة في الخارج
 بمنشأ انتراعها وهو السما فافهم الرابعة من الكلمات ان المتأخرين اخترعوا اى اوجدوا
 من انفسهم ولا أثر في كلام القدماء لما اوجدوه فافهم مخترعون قضيتة سموها اى سموها هذه القضية
 سائلة المحمول والباعث على اختراع هذه القضية عدم انتفاض قواعدهم مثل ان مقتضى المتأخرين

متساويان في الصدق وانعكاس الموجبة كفسرها في عكس النفيين على مذهب القدماء كما سئ
المفوضات السالبة كالشيء وان لم يكن فاذا اخترعوا هذه القضية اندفع الانتقاض وصح الاحكام في انساب
والعكس فيما كانت هذه القضية مشابهة للسالبة فلما بد من بيان الفرق بينهما التمييز احد بهما عن الآخر
فاشارا رالية لقبوله وفرقوا اي اخترعوا بمعنى بنوا الفرق بين هذه القضية وبين السالبة بان في
السالبة يتصور الطرفان اي الموضوع بان يسلب المحمول عن الموضوع سلبا بسيطا وفي السالبة
المحمول يخرج اي يسلب الى الموضوع بان يسلب المحمول عن الموضوع ويحل ذلك السلب الراجح
على الموضوع كقولنا زيد ليس بقائم سالتة محصلة اذا حكم فيها سلب القيام عن زيد واما اذا حمل
ذلك السلب على زيد وثبت له يكون سالتة المحمول وليس عنها بالعارسية بان زيد ليس قائم
است وليس عن الاول بان زيد قائم ليست فالنسبة السالبة النخالة للنسبة الاربعية رالبة في
السالبة وذلك النسبة داخله في جانب المحمول في سالتة المحمول وليست رالبة بل فيها ايجابية
رابطة فهي مشتتة رالطين رالط ايجابية و رالط سلبى داخل في المحمول والفرق بينهما وبين المعدولة
الموجبة ان السلب الذي في المعدولة ليس مشتتة على الحكم المعقود وفي القضية السالبة المحمول
مشتل على الحكم وهذا معنى ما قبل في وجه الفرق بينهما ان السلب في السالبة المحمول خارج عن المحمول
و في المعدولة يعني ان السلب في السالبة المحمول ليس داخل السلب في المعدولة فان
المحمول فيها هو مجموع حرف السلب وما يدخل عليه وليس فيه رالبة يخرج محمولا ويكون السلب
خارجا عنه ثم يحل ذلك السلب على الموضوع واذا حل كلام القائل على باعرت فلا ممانع لا يستعجب
الاستعجب بهما بحيث لانه ما اذا اراد حمل النسبة السالبة في السالبة المحمول محمولا ان اراد ان النسبة
السالبة من حيث انها النسبة و رالطة بين الموضوع والمحمول يحل محمولا فهو باطل لان النسبة
الرابطة من حيث هي هي لا يصلح لكونها محكوما عليها ولا بها اذ هما مستقلان ونسبة غير مستقلة
فهي وحدها لا مع غير باليست قابلة للموضوعية والمحمولية اذ المركب من مستقل وغير مستقل غير
مستقل وان اراد ان النسبة بعد ملاحظة باحاطة استقلالها في المحمول محمولا فيكون من قسم المعدولة
لصدق معناها عليها الا ان ليقر ان المعدولة تكون السلب فيها مضافا الى مفرد ويحل محمولا
وفي السالبة المحمول اشارة الى حكم معقود فافهم وحكموا اي المتأخرون المختصون في السالبة
المحمول بان صدق الايجاب اي ايجاب السلب فيها اي في هذه القضية لا يستدعي اي
يقضي الوجود اي وجود الموضوع كالسلب اي كما ان صدق السلب لا يقتضي وجود الموضوع

وبنينا ذلك بان اذ اصدق سلب ب عن ج لصدق على ج انه منتف عنه ب والصدق
 منتف عنه وهو ان ج ليس منتف عنه ب فلا يصدق السالبة وقد فرض صدقها هـ واذا اصابنا
 الموجبة السالبة المحمول بان يق ان ج منتف عنه ب لصدق السالبة لا محالة فهي ان ج سلب
 عنه ب فالسالبة البسيطة والموجبة السالبة المحمول متساويان فلا يستدعي وجود الموضوع
 كما لا يستدعي السالبة ورد ذلك بان من قال ان الايجاب مطلقا يستدعي وجود الموضوع
 لا يقول لصدق هذه الموجبة عند صدق السالبة ويقول لصدق لقيضها وصدق لا يستلزم
 عدم صدق السالبة يستلزم الخلف فان معنى ج ليس منتف عنه ب عن ج ليس الانتفاء
 ثابته واثبات الانتفاء احض من الانتفاء لاطلاق فانه لو حيد في الانتفاء لبعض ايضا وعدم
 صدق الاخص لصدق لقيضه لا يوجب عدم صدق الاعم وهو السلب بل صدق السلب في
 السالبة المحمول يستدعي في قوة السالبة فسا لها يكون في قوة الموجبة فيستدعي الوجود لا سيما
 وقد عرفت ما فيه وقرحتك القرينة اول كل شئ ومنك طبعك بذاته القاموس في الصحاح
 القرينة اول ما يستنبط من البرمنة قولهم لفلان قرينة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع فغاه
 طبيعتك حاكمة بان الربط الايجابي اى الربط الذي فيه ثبوت شئ بشئ مطلقا سواء كان المحمول
 وجوديا او عديميا يقتضي الوجود اى وجود الموضوع اذا عقل لا يستثنى عن المقدمة القابلة ان
 ثبوت شئ بشئ يستدعي ثبوت المثبت له الامر السلبى ولا سيما من المفهومات بل يحكم على
 الكل بهذا الحكم ففي الموجبة السالبة المحمول وان كان ثبوت السلب لكن لقيضه وجود الموضوع
 للمقدمة المذكور ومن ثم بالفتح اسم يشار به بمعنى هناك للمكان البعيد اى من اجل الذي هو
 سابقا وهو ان الايجاب مطلقا يقتضي وجود الموضوع قيل قائلا لحق الدواني الحق انها
 اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انصاف الموضوع بسلب المحمول عنه
 انها هو في الذهن فيقتضي وجود الموضوع في الذهن لانه الخارج فيكون بينهما وبين السالبة
 الخارجية تلازم والمراد من الوجود في الذهن الوجود لنفس الامر فان دفع ما يتوهم من القضية
 الذهنية لقيضه وجود الموضوع في الذهن والسالبة لا يقتضي وجوده اصلا فكيف يكون بينهما
 تلازم بل السالبة يكون اعم من تلك الموجبة لان جميع المفهومات التصورية موجودة في نفس
 الامر فان كل مفهوم منها لا محالة موضوع لقضية موجبة صادقة وحكيم عليه حكم ايجابي واثباتها
 انها متضمنة لجميع ما عداها وذلك يدل على وجودها في نفس الامر اذ لا بد من الخارج اذ لا بد

المجردة العالية او النفوس السافلة فبحث آخر تحقيقا كاشفاً ويمكن العام والانسان المجهول
وغیر ذلك او تقدیرا كاشفاً واللا يمكن في بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول بين السالبة لازم
بحسب الصدق بمعنى انه اذا صدقت السالبة صدقت الموجبة السالبة المحمول بالنعكس لان موضوع
السالبة بسيط موجود في الذهن لكونه متصور فيصدق السالبة المحمول التبة لاقتضاء الوجود واللا
وقيل المراد بالتلازم المساواة والتعاضد بحسب الصدق ولو اتفقا وفيه ما فيه شارة الى
ان السالبة البسيطة تقتضي تصور الموضوع حال الحكم والسلب الثبوتى تقتضى وجوده في الذهن لازم
ثبوت هذا السلب فلا يكون بينهما تلازم وقد يورد على التلازم ان قولنا الاشياء ليس يمكن
صادق ولا يصدق الاشياء هو ليس يمكن على سبيل ايجاب السلب لعدم وجود الموضوع في نفس
الامر لان الاشياء لا يصدق على شئ في نفس الامر واذا تحققت الايجاب الكلى اى اذا عرفت
الايجاب الكلى على وجه التحقيق بهالة وعليه نفس عليه اى على الايجاب الكلى سائر لمصوبات اى
ما فيها من الموجبة الجزئية والسالبة الكلية والجزئية فيراد من الموجبة الجزئية لبعض الافراد
كما يرد في الموجبة الكلية الكل لا فرادى كذا في السالبة يرد السلب عن الادكلما او بعضها
والمعرفة بالقياس لان الاشياء اثنين باحد ادما ثم جعل حرف السلب جز من طرف
اى طرف القضية وهو الموضوع والحمول فسميت القضية التى جعلت حرف السلب جز من
طرفها معدولة لعدول الحرف الذى فيها عن معناه الاصلى اذ حرف السلب موضوع
في الاصل لرفع النسبة الايجابية فاذا جعل جز من احد الطرفين او كلاهما لم يبق على معنى
فصار معدولا لاسميت القضية التى هو فيها وجزر لها معدولة تسميته الكل باسم الخبر
وهى اى المعدولة على ثلثة اقسام الاول معدولة الموضوع اذا كان حرف السلب
جزر الموضوعها فقط كقولنا اللاسعة جماد والثاني معدولة المحمول اذا كان جزر محمولها
فقط كقولنا الجماد لاسعة والثالث معدولة الطرفين اذا كان جزر لها كقولنا اللاسعة جماد
والا اى وان لم يكن حرف السلب جزر الطرف اى من اطراف القضية فمحصلة فسمي هذه
القضية محصلة الطرفين فيها سوار كان المحمول وجوديا او عدليا وسوار كانت موجبة
او سالبة وزيد اعمى معدولة معقولة ومحصلة ملفوفة هذا دفع توهمهم ان يتوهم ان زيد اعمى
فضية معدولة عندهم مع ان حرف السلب ليس جزر من طرفها وجه الدفع ان التقسيم للقضية
المعدولة الملفوفة وزيد اعمى قسم للقضية المعدولة المعقولة وزيد اعمى محصلة ملفوفة لعدم حرف السلب

فيها وكونها معدولة معقولة عند عدم الايضخروجهما عن تعريف المعدولة المملوطة لعدم كونها قسمتها
 بل قسم للتضيقة المعقولة ودخلت فيها وتقسيمها بان معنى السلب النكاح حذر الطرف من اطراف القضية
 فعدولة معقولة والا فمصلحة معقولة ولا شك ان في قولنا زيد اعمى معنى السلب وهو معنى النقص
 او مناه عدم مقيد بالبصر فيكون معدولة معقولة وعدم صدق تعريف معدولة المملوطة لا يضر
 كونها معدولة باعتبار احسنه وقبحه اسم الموجبة من المحصلة بالمحصلة تحصل طرفها بخلاف التثنية
 فانها لا تسمى بالمحصلة عند انحصار الشخص السالبة من المحصلة البسيطة لعدم حذرية حرف السلب عن
 طرف منها كما في المعدولة فصار تسمية السالبة بالنسبة اليها اولانا اقل احباز منها في السلب
 بمعنى اقل الاخبار فالمصلحة هنا متعاقبة للسالبة ولا يطلق عليها وعلى ما مر سابقا مقابل المعدولة
 وليطلق على اوجبة والسالبة فالقضية اربعة موجبة محصلة وهي ما يحكم فيها بالايجاب من دون حذرية
 حرف السلب لطرف منها وسالبة محصلة وهي ما يحكم فيها بالسلب من دون حذرية حرف السلب
 وموجبة معدولة وهي ما يحكم فيها بالايجاب ويكون حرف السلب خبر من طرفها وسالبة معدولة
 وهي ما يكون حرف السلب خبر من طرفها مع كون الحكم بالسلب ولا شك ان كل واحد منها
 مغاير للآخر بلا اشتباه اصلا الا الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة فان حرف السلب فيها محمول
 فاشتبه احدهما بالآخر ولذا بين المصريح الفرق بينهما لفظا ومعنى بقوله وهي اى السالبة البسيطة
 اعم بحسب الصدق من الموجبة المعدولة المحمول لا غير في السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول
 اذا السالبة يصدق بدون وجود الموضوع ومع وجوده بخلاف المعدولة فانها لا يصدق بدون
 وجوده فزيد ليس بقائم صادق سواء كان موجودا والسلب القيام عنه ولم يكن موجودا بخلاف
 زيد قائم فانه لا يصدق الا اذا كان موجودا ولا يكون قائما فان طبيعة الايجاب تقتضيه وجود
 الموضوع وان كان المحمول عدما يذافراق معنوي بينهما واما الفرق اللفظي فاشارة اليه المصريح بقوله
 وتياخذ فيها اى في السالبة البسيطة الرابط عن لفظ السلب لفظا كما اذا كان القضية ثلاثية فقولنا
 زيد ليس هو بقائم سالبة البسيطة وزيد هو ليس بقائم معدولة موجبة او نقدر ان كانا كانت القضية
 ثنائية ويكون الرابط محذورا فقولنا زيد ليس بقائم فان هذه القضية على تقدير كونها سالبة نقدر
 الرابط فيها بعد ليس وعلى تقدير كونها معدولة نقدر عليه وقد يفرق بان لفظ لا يكون مختص
 بالمعدولة وليس بالسالبة البسيطة ولما كان اشتباها بين السالبة البسيطة وبين الموجبة السالبة
 المحمول لاشتراكها على حرف السلب اشارة المصريح الى الفرق بينهما بقوله وفي الموجبة السالبة المحمول

رابطتان ای سلب نسبت و ثبوت سلب و سلب متوسط بینہا ای بین الرابطین ^{لحصول نسبت}
 فالقضية الموجبة السالبة المحمول فيها نسبتان نسبة سلبية هي نسبة المحمول ونسبة ايجابية وهي نسبة
 بخلاف السالبة البسيطة والموجبة المعدولة فان فيها نسبة واحدة في الاولى سلبية وفي الاخر
 ايجابية فحق السالبة المحمول رابطتان رابطتاخر عن حرف سلب ورابطا مقدم عليه في غير
 رابط واحد سواء كان مقدما او مؤخراد لما فرغ من بيان اجزاء القضية شرع في بيان جهتها فافاد
 كل نسبة سواء كانت ايجابية او سلبية في نفس الامر اما واجبة اي ضرورة الوجود او ممتنعة اي
 ضرورة العدم او ممكنة اي ليست بضرورة وتلك الكيفيات الثلاثة المواد للقضية لحصولها منها
 بالقوة ويسمى عناصرها ايضا لكونها اصولا قال في الحاشية اي ثبتت المواد الثلاث في كل قضية
 سواء كانت موجبة او سالبة وان كان المواد كيفية نسبة الايجابية على ما ذكره الشيخ في الشفاء
 محمول السالبة يكون مستحقا عند الايجاب باحد هذه الامور المذكورة انتهى قال الشيخ في الشفاء
 واعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا يتسبب علمنا وتصريحنا به بفعل انه كيف هو
 التي يكون في كل نسبة الى موضوع بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من
 دوام صدق او كذب اولاد واهل يسمى مادة فاما ان يكون الحال هو ان المحمول يدوم و
 ويجب صدق ايجابية فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب
 ايجابية فيسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الانسان او لا يجب ولا يدوم احد هاتين مادة
 الامكان وهذه الاحوال لا تختلف بالايجاب والسلب فان القضية السالبة لو حده بمحمولها بهذه
 بعينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب باحد الامور المذكورة وان لم يكن اوجب انتهى
 كلامه والظاهر من كلام الشيخ ان الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية يسمى مادة لا الحال
 التي له بالنسبة السلبية وهذه الحال لا تختلف بالايجاب والسلب اذا السالبة ايضا بل محمولها ان
 مستحق عند الايجاب لهذه الامور فخرصة من هذا الكلام ان المواد في الاصطلاح هي الكيفيات
 فالمواد مواد لا تختلف في الايجاب والسلب بل هي مواد الايجاب فيها بمعنى ان السلب
 محموله في الايجاب مستحق لها وهذا هو مراد المصريح في الحاشية المنهية وليسفرت نسبة الايجابية
 وفضلها اصطلاحا على ذلك وايضا اعتبر المواد بالنسبة الايجابية يستغنى عن اعتبارها بالنسبة
 السلبية فان امتناع نسبة سلبية مثلا يستلزم الوجوب للايجابية وكذا وجوبها امتناعا عنها
 وامكانها امكانا فما الحاجة الى اعتبارها بالنسبة اليها فافهم والدال عليها اي على تلك الكيفيات

الجهة سواء كانت الفاظها في القضايا الملقوفة أو غير ما كما في القضايا المعقولة وتسميتها بها
 لكونها والاعلى جهة النسبة ويسمى نوعا أيضا لكونها نوعا من الكيفية فالفرق بين الجهة والمادة
 باعتبار كون أحدهما والا والآخر مدلول فان قلت اذا كانت الجهة دالة على المادة فالمادة
 مدلوله ولا يخالف الدال عن المدلول فلا يخلف الجهة عن المادة مع ان الجهة قد يكون مخالفا للمادة
 كما استطلع عليه قلت الجهة ما يكون دالة على تلك الكيفيات العامة عما في نفس الامر فالجهة
 منها ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها أولا ولا يجب ان يكون المدلول
 ثابتا في نفس الامر كما في قولنا كل انسان حيوان باسكان يقيم منه ان كيفية تلك النسبة في
 نفس الامر هي الامكان مع انها ليس كذلك في نفس الامر بل كيفية تلك النسبة الوجوب
 فقد يكون الجهة عين المادة نحو كل انسان حيوان بالضرورة او اعم منها نحو كل انسان
 حيوان بالامكان او جزء منها نحو كل انسان كاتب بالضرورة مادام كاتبنا او مباحثنا
 كما يقال كل انسان حيوان بالامتناع والجهة تتخالف المادة في القضية الصادقة ايضا
 لان تكون اعم من المادة ولا يكون عندها نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام فانها صالحة
 مع كون المادة مادة الضرورة وكون الجهة اعم منها وما اشتملت اى القضية التي اشتملت عليها
 اى على الجهة يسمى موجبة لاشتمالها على الجهة واربعية لاشتمالها على اربعة اجزاء بعضها الجهة
 ويسمى منوعة ايضا لاشتمالها على النوع الذي يسمى الدال به ايضا فان قلت ان القضية
 باعتبار ذكر الجهة رباعية فلم لم يسم باعتبار ذكر السور خماسية قلت الرابطة لازم القضية وكذلك
 من قبيله اذ كل قضية لا ينفك عن صلاحية الجهة بخلاف السور فانه ليس من قبيل اللوازم او عقد
 القضية ينفك ان صلاحية اعتبار السور كما في الطبيعة فظهر الفرق بين السور والجهة لايق ان
 القضية المطلقة التي لا يذكر فيها الجهة خالية عنها فالحال السور لا ينفك عن كونها خالية
 عنها في اللفظ لكنها ليست خالية عن صلاحيتها للجهة فاللزم باعتبار صلاحية ثابت فيها
 بخلاف الطبيعة فانها ليست صالحة للسور فتأمل بسيطة اى الموجبة بسيطة كانت حقيقة
 تلك القضية ايجابا فقط اى بدون اسلب نحو كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط
 اى بدون الايجاب فيها نحو لا شيء عن الانسان سحجر بالضرورة وانما سميت بسيطة ليسا
 بالنظر الى حقيقة المركبة ومركبة اى الموجبة مركبة كانت حقيقة للمركبة اى مركبة منها اى من
 الايجاب والسلب نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا اذ انما فان قلت لا مركبة

نفس لفظ المركبة من الايجاب والسلب ولا نفي معناها بل هناك امر اجمالي اذا فصل حصل
 قضيتان مختلفتان فكيف يبق ان حقيقتها مركبة منها قلنا المراد بالحقيقة مالمها وباطن امرها
 فمالمها مركبة منها ويخرج من باطنها التركيب منها لانه اذا فصل هذا الامر اجمالي يحصل منه قضيتان
 مختلفتان اللتان كانتا في باطنه ولا بد في المركبة من ذكره لجهة لبعارة غير مستقلة بحيث يكون
 خبر منها والالكان هناك قضيتان متجاريان فلا تبقى قضيتة واحدة مركبة فافهم والعبرة اي
 الاعتبار في التسمية امي تسمية القضية الموجبة المركبة بالموجبة والسالبة للجزء الاول من هذه القضية
 فان كان الجذر الاول من القضية المركبة موجبا تسمى موجبة وان كان سالبا تسمى سالبة وانما اعتبر
 الجزء الاول في التسمية دون الثاني لتقدمه واصالة واستقلاله والا اي وان لم يشتمل على جهة
 فمطلقة لاطلاقها وعدم تقيد باسمة من الجهات ومهمة لاجمال لجهة فيها كاهمال السوء في المهمة
 من حيث الجهة امي تسميتها بالمطلقة والمهمة باعتبار الجهة لعدم تقيد بها واهمال ذكرها لا باعتبارها
 الافراد وغير ما وهي امي الجهة ان واقفت المادة امي الكيفية لنفس الامرية بمعنى ان يكون الكيفية
 التي يدل عليها اللفظ في القضية هي الكيفية الثالثة في نفس الامر صدقت القضية امي تكون القضية
 الموجبة الكيفية بهذه الكيفية صادقة لمطابقتهما للواقع باعتبار الجهة نحو كل انسان حيوان بالضرورة
 والا امي وان لم يوافق المادة بان يكون الكيفية الدال عليها اللفظ في القضية غير الكيفية التي
 ثبت لها في نفس الامر كذبت امي القضية يكون كاذبة لعدم مطابقتهما للواقع باعتبار الجهة
 فالصدق والكذب ههنا باعتبار مطابقتهما للواقع وعدم مطابقتهما للواقع وما مر من احوال القضية
 باعتبار مطابقتهما لنسبة وعدمهما للواقع هذا على مذهب المتأخرين واما على مذهب القدماء فصدق
 القضية وكذبها ليس بموافقة الجهة المادة ومخالفتهما بل قد يكون كاذبة مع اتفاقهما كما في قولنا
 لا شيء من الانسان بجوان بالضرورة فان المادة مادة ضرورة والجهة ايضا يدل عليها
 مع ان القضية كاذبة واسر ان المواد كفيها بالنسبة الاسيائية فقط والسلب وارد عليها فالسالب
 الضرورية في مادة الايجاب كاذبة الا ان يبق المراد بالموافقة عدم التباين بينهما بما هما كيفيات
 وبالمخالفة التباين بينهما كذلك لا الاتحاد وعدمه فالضرورة من حيث كونها حال السلب مخالفة
 لنفسها من حيث كونها حال الايجاب وان كانا متحدين في نفس الضرورة فافهم وتحقيق ان المواد
 الحكمية امي السجوة عنهما في علم الحكمة وهي الوجوب والامكان والامتناع هي امي هذه المواد
 الجهات المنطقية امي الجهات التي يبحث المنطقون عنها في علم المنطق هذا بيان ان المواد

المجروح عنها في علم الحكمه بعينها هي الجهات المجروح عنها في المنطق لا غير كما ذهب اليه البعض
 المصريح بتحقيق الـ آخره المراد انها متحدة في القضايا التي محمولاتها الوجود والعدم وليس بينهما
 تغاير في المعنى المفهوم باعتبار الاصطلاحين واللا يلزم استعمال تلك الالفاظ الثابته في اطلاق
 واحد منين لانها ليسا بوجوهين ولين على اختلاف الاصطلاحين لنفسين في اصطلاح المنطقين
 وهو كما ترى واما في غير ما فالمراد بالعينيه كونها من افراد الجهات المنطقية بمعنى ان المواد الحكيمه
 من افراد الجهات المنطقية اذ هي كيفيات نسبتة المحمول الـ الموضوع سواء كان وجودا او غيره
 والمواد الحكيمه هي كيفيات نسبتة الوجود خاصه فالوجوب اذا اطلق في الحكمة ارادة به وجوب الوجود
 في نفسه وفي المنطق ارادة بـ مطلق وجوب النسبة ولا شك ان احدهما فرد والاخر فالفرق بينهما
 باعتبار خصوصية المحمول وعمومه لا باعتبار الحقيقة والمعنى فصار متحدان قيل القائل صاحب المواقف
 انها اي المواد الحكيمه غير ما اي غير الجهات المنطقية فيها تغاير بحسب المفهوم فان المواد الحكيمه مفهوما
 كيفيات بنسبة المحمول الـ الموضوع سواء كان المحمول وجودا او غيره فمعنا ما ان المحمول وجوب
 الثبوت للموضوع او ممكن الثبوت او ممتنع الثبوت ولا شك في التغاير بين مفهوميهما وليس المراد
 بالتغاير ان احدهما مبائن للاخر ولما لم يتفق هذا القائل ان هذا التغاير يرجع الـ تغاير المحمول
 الـ تغاير نفس معنى الوجوب والامكان والاستناع فقال انها غير ما والاى وان لم يكن
 غير ما كانت لوازم الهيئه واجبه لذاتها تقريره ان لوازم الماهيات واجبه الثبوت لما فلا كان
 هذا الوجوب حين الوجوب الذي هو من المواد الحكيمه صار معناه ان لوازم الماهيات واجبه
 اذ الوجوب الذي هو من المواد الحكيمه هو وجوب الوجود في نفسه فصارت اللوازم واجبه
 فاذا قلنا الزوجيه واجبه للاربعه يكون معناه الزوجيه واجبه الوجود في نفسها وليس كذلك
 فانها واجبه الثبوت لما لا واجبه الوجود والوجوب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين
 الثبوت لغيره والاول اي وجوب الوجود في نفسه للزوم تعدد الواجب الوجود في نفسه
 لازم في ثبوت لوازم الماهيات لما والثاني اي وجوب الثبوت لغيره لازم في ثبوت لوازم
 الماهيات لما غير مح لعدم استلزام تعدد الواجب الوجود مما صله ان وجوب الوجود في نفسه
 غير وجوب الثبوت لغيره واحدهما لا يستلزم الاخره فان اريد يكون لوازم الماهيات واجبه
 لذاتها كونها واجبه في نفسها حتى يخرج عن غير الامكان والاختياج بان يكون الزوجيه موجوده
 واجبه بالذات فاللازمه ممنوعه فان الوجوب المنطقي وان لم تغاير مع الوجوب الحكمي في نفس

المفهوم لكن في المنطق ليس معتبرا بالنسبة الى الوجود في نفسه فمطلوب يلزم وجوب الوجود بل قد
 يكون بالنسبة الى غيره فلا يلزم وجوب الوجود بل وجوب الثبوت كما في الزوجية للاربعية فلا يلزم
 المحال ان اراد وجوب الثبوت لغير ما هي للماهيات فاللزام مسلمة ولعل ان الشئ
 ممنوع فان زوجية الاربعية واجب الثبوت لها وليس بمحال وانما المحال كونها واجبة الوجود
 في نفسها ولا يدفع هذا الجواب قول القائل لان مراده ان الوجوب اذا اطلق في الحكمية لا
 الوجوب الذاتي فلو كان الوجوب الذي هو الجهة بعينه هو الوجوب الحكمي لكان وجوب الزوجية
 للاربعية وجوبا ذاتيا لانه ليس هو شئ عنه في الحكمة فيلزم كون لوازم الماهيات واجبة ذاتيا بمعنى
 السواء الفرق بين وجوب الوجود ووجوب الثبوت لا يجدي نفعا وقد يوجب كلام صاحب المقف
 بان الوجوب مشروط بوجوده لا بالقياس الى وجود شئ في نفسه وقد يوجب جهة للقضية بانها
 الى وجود شئ لغيره يستعمل في الحكمة هو الاول في المنطق هو الثاني وبها متفان ان مفعوما متبا
 مصدقا وقد يقي ان ما يبحث في الامور العامة من المواد الثلاثة المراد منها مصداقاتها التي تصح
 انتزاع هذه المعاني عنها وقد يظن على المعاني المصدرية الانتزاع كما يطلق على الاول في حيث
 القضاء باعتبار معانيها المصدرية لا باعتبار منشأها مصداقها ولعل مراد صاحب المقف
 بقوله انها غير هذا المعنى ويرجع الدليل اليه كما يظهر بالتأمل الصادق هذا في حصر المواد في
 الثالث على راي القدرار ونهجهم وماتوهم من قوله ان كل نسبة لقيت ثبوت المواد بجميع
 سوار كانت ايجابية او سلبية مع ان القدرار لا يقولون بل يجعلونها موادا للنسبة الايجابية
 مدفوع بما عرفت سابقا فتذكره واما على مذاهب المتأخرين فيتحقيق الدال اي المتأخرين فالمادة
 عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة في نفس الامر ان نسبة كانت دوام اي الكون جميع الاوقات
 وتوقيت اي الكون في وقت وغير ذلك كالاتفاق العام والامكان العام ونحوهما فالفرق
 بين المتقدمين لوجوب الاول ان المادة عند القدرار منحصرة في ثلث وعند المتأخرين لا انحصار
 فيها بل اية كيفية كانت من المواد الثلاثة او غيرها والثاني المادة عند القدرار عبارة عن كيفية
 نسبة الايجابية وعند المتأخرين عن كيفية النسبة ايجابية كانت او سلبية ومن ثم اي من اصل
 عدم تعيين الجهات وحصرها كانت الموجبات غير مناهية اي غير منحصرة في عدد لان الكيفيات
 ليست منحصرة في عدد وكل قضية مع اية كيفية اخذت تكون موجبة فكانت الموجبات غير متناهية
 باعتبار عدم تنامي الكيفيات المتغيرة فيها وتعيينها في اثنا عشر كما في الكتاب باعتبار استعماله

الاكثر وتوقف نتائج القياس عليها لا باعتبار الكيفيات الماخوذة معها قيل كون الموجبات غير متناهية ليس مخصوصا بهذا سبب المتأخرين بل عند القدر ايضا لك فان المادة وان كانت متناهية عندكم بالثلاث اكن الجهة اعظم من المادة مضاررت القضية باعتبارها غير متناهية الا ان صدق القضية وكذبها عند القدر ليس باعتبار موافقة الجهة للمادة وعند المتأخرين بالموافقة وعدمها فلا تخالف الجهة المادة عند المتأخرين الا ان القضية الكاذبة لا الصادقة كما عند القدر ما روت وعرفت سابقا فهي اى الموجبة ان حكم فيها اى فى الموجبة باستحالة انفكاك النسبة اى استحالة ان لا يكون هذه النسبة بين الموضوع والمحمول سوار كانت ايجابية او سلبية والقول باستحالة انفكاك المحمول عن الموضوع لا يتم بحسب الظاهر للسلب فلذا تركه مطلقا قال فى النسخة سوار كانت ناشية عن ذات الموضوع او منفصل عنه فان بعض المفارقات تقتضى الملازمة بين الامرين يكون احدهما ضروريا للآخر وان كان امتناع الانفكاك عنه من خارج او قل معنى مطلقا انه غير مقيد بشرط او وصف فضروريته لانتشارها على الضرورة مطلقا لعدم تقيد الشرط الوصف او الوقت او غير ذلك او الاضراف الضرورية عند الإطلاق عليها او مادام الوصف اى اذا حكم فى القضية باستحالة انفكاك النسبة مادام الوصف العنوانى ثابتا للموضوع سوار كان فى ثبات او شرطه او لا بله فالفرق بينهما ان الضرورة فى الاول مستندة الى الذات والوصف ظرف لها كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبها فالكاتب ليس لهما دخل فى ثبوت الانسان لذات الكاتب بل هى ظرف له وهو ثابت له فى وقتها وفى الثانى للوصف دخل فى الضرورة وهى مستندة الى مجموع الذات والوصف كقولنا كل كاتب متحرك الا صانع بالضرورة مادام كاتبه فثبوت متحرك الا صانع لذات الكاتب بشرط الكتابة وهو مستند الى مجموعها وفى الثالث يكون الوصف منشأ للضرورة لا شرطها ولا ظرفها كقولنا كل ابيض مضرق ابصر مادام ابيض فالابيض علت تامه لثبوت تضرق ابصر لا ابيض فشرطه لا شرط لضرورة بالوصف فيها ونحو معمولها من المشروطة الخاصة التى يجب ذكرها فى المركبات او حكم فى القضية الموجبة باستحالة انفكاك النسبة فى وقت معين من الاوقات كوقت حيلولة الارض قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة كالتربيع فى قولنا الاشئ من القمر المنخسف وقت التربيع فوقتية اى هذه القضية ليستى وقتية لتقتضى الضرورة فيها بالوقت ايعين مطلقا لعدم تقيد ما باللا دوام واللا ضرورة او حكم فى القضية باستحالة النسبة فى وقت غير معين فمنشرة لانتشار الوقت وعدم تعيينه مطلقا لعدم تقيد

باللادوام واللاضرورة كقولنا كل انسان بنفس بالضرورة وقت ولا تشي من الانسان ينشئ
بالضرورة وقت او حكم فيها لعدم انفكاكها اى انفكاك النسبة اعني نسبتة المحمول غير منفكة عن
الموضوع بحيث لا يوجد الموضوع بدون المحمول في الواقع سواء كان الانفكاك محالا كما في الضرورة
او لا كما في حركة الفلك فان انفكاكها عنها ليس مستحيل وان لم يوجد مطلقا اى غير مقيد بوصف
مطلقة يعني فمذه القضية سمي دائمة مطلقة لاشتغالها على الدوام وعدم تقديره بالوصف كقولنا
كل فلك متحرك بالادوام او حكم القضية لعدم انفكاك النسبة مادام الوصف اى مادام الوصف
العنواني ثابتا للموضوع فالحمول ثابت ودائم لادوام هذا الوصف فضرورية عامة لان العرف
العام يفهم هذا المعنى من بعض التساؤلات هي التي يكون بين الموضوع والمحمول فيها منافاة نحو
لاشي من القائم بقاعد فان العرف العام يفهم منه ان القائم مادام قائما ليس بقاعد فاما
لبعضهم لاختصاصه للنسبة بل من الموجبة في العرف ايضا يفهم هذا المعنى يرد ان قولنا كل شيء
مستيقظ يفهم منه في العرف العام الاطلاق العام ووجه تسميتها بالعامته لعمومها من العرفية
الخاصة التي سيجي ذكرها في المركبات او نسبتها الى العرف العام او حكم في القضية لفعليتها
اى فعالية النسبة والمراد بها مقابل القوة سواء كانت في احد الازمنة الثلاثة كما في احوال الحمليات
او في المتعالية عنها كما في احوال المجردات فمطلقة اى فمذه القضية تسمى مطلقة لان هذا المعنى
يتبادر عند اطلاق القضية مجردة عن الجهات او لاشتغالها على الاطلاق العام عامة لكونها
من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية للتميز سيجي ذكرها في المركبات ومن البسائط
الاربع المذكورة الفا وحكم في القضية لعدم اشتغالها بالنسبة اى استحالة النسبة بمعنى ان القضية
مستحيلة سواء وجدت او لا فممكنة اى فمذه القضية تسمى ممكنة لاحتمالها على الامكان عامة لعمومها
من الممكنة الخاصة كقولنا لعقل الفاعل موجود بالامكان العام فالامكان ههنا بمعنى سلب الضرورة
عن الجانب الخالف للحكم وعدم استحالة لازم من لوازمه فغيره او حكم في القضية لعدم استحالة
الطرفين اى النسبة الايجابية والسلبية بان يحكم فيها بان كليتها ليسا مستحيين بل يرد من سلب
الضرورة عن الطرفين فممكنة خاصة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص لخصوصها من
العامة ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها اى في الممكنة الخاصة لان اللفظ فان كان
في اللفظ الايجاب فوجبه والافسالية واما بحسب المعنى فلا فرق بينهما فانما عبارة عن سلب
الضرورة عن الطرفين سواء كانت موجبة او سالبة والفرق بالصرح والضمني بان في الموجبة

ايجاب صريح والسلب ممنون ومنه السالبة بالعكس فرق باعتبار اللفظ لا بحسب المعنى وقد تميز
 لقيت العامة من اى المشروطة العامة والعرفية العامة والوقتية المطلقة من اى الوقتية المطلقة
 والمنشئة المطلقة والثنائية باعتبار التعليل باللا دوام الذاتى بان يجعل كل واحد منهما مقيدا
 باللا دوام الذاتى ومعنى اللا دوام الذاتى ان النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام
 ذات الموضوع موجودة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة فتسمى المشروطة العامة لقيت
 بهذا القيد المشروطة الخاصة لخصوصيتها من العامة والعرفية العامة المقيدة بهذا القيد العرفية
 الخاصة لخصوصها من العامة والوقتية المطلقة المقيدة به والوقتية فقط تجزئ الاطلاق باعتبار
 القيد والمنشئة المطلقة المقيدة بالمنشئة فقط تجزئ الاطلاق باعتبار المذكور وانما قيد
 باللا دوام الذاتى دون الوصفى لمنافاة الدوام الوصفى المقيد فيها باعتبار العامة فان
 قلت ان اللا دوام الوصفى منافى للدوام الوصفى فلم يقيد العرفية العامة به واما المشروطة
 العامة ففيها ضرورة وصفية ولا منافاة بينهما وبين اللا دوام الوصفى فلم لم يقيد بالثابت
 الضرورة الوصفية مستلزمة للدوام الوصفى فما يكون منافيا له يكون منافيا لها فلا يكون
 مقيدة به واما التقيد بقيود احسن وان لم يكن منافيا لكن لعدم الاعتبار بها تركها ومثلثة
 الاربعة ظاهرة وقد اعتبر تقيد المطلقة العامة باللا ضرورة او اللا دوام الذاتيين ومنه
 اللا ضرورة الذاتية ان النسبة في القضية المذكورة ليست بضرورية مادام ذات الموضوع موجودة
 واللا دوام معناه ان النسبة ليست بدائمة مادام الذات الاولى يكون اشارة الى ممكنة
 والثاني الى مطلقة عامة فتسمى المطلقة المقيدة باللا ضرورة الذاتية وجودية لا ضرورية
 كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ولا شئ من الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة
 والمطلقة العامة المقيدة باللا دوام الذاتية تسمى وجودية لا دائمة وهى اى الوجودية باللا دوام
 المطلقة الاسكندرية اى منسوبة الى اسكندر وانما نسب اليه لان اكثر مشته المعلم الاول
 وهو ارسطو في الحكمة اليونانية للمطلقة في مادة اللا دوام تحمزا عن فهم الدوام ففهم الاسكندر
 الافروسي من هذه الامثلة اللا دوام مفسر الكتب ارسطو وقد وقعت بينه وبين جالينوس
 مناظرات كثيرة وهو سبي جالينوس راس لجعل لكثرة راسه ومولوده اقدروا س فلما ذهب
 اليه كذا قيل قال شيخ الديلمي في تحصيل الايمان ان ذوالقرنين مشهور بالاسكندر منهم
 فيلقوس الرومى كان مصاحبا للخضر عليه السلام وطلب عين السمرة فلم يجد بها الاسكندر

اليوناني غيره وهو ابن يونان ابن يافث بن نوح عليه السلام وكان الارسطو مصاحبا له
اعلم بالصواب تكملة اى هذه تكملة لمبحث الموجبات فالمصدر بمعنى الفاعل للبالغة فيها اى فى غير
التكملة مباحث اى تفقيشات البحث الاول اشتتر تصريف الضرورية المطلقة بانها اى الضرورية
المطلقة القضية التى يحكم فيها اى فى تلك الحقيقة لضرورة ثبوت المحمول للموضوع بان المحمولات
للموضوع غير تنفك عنه او سلبه اى سلب المحمول عنه اى عن الموضوع مادام ذات الموضوع
اى ضرورة الثبوت وانسب اى وجود الموضوع فمادام ذاته موجودا فثبوت المحمول او سلبه
ضرورى له غير تنفك عنها نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان سحر بالضرورة
وفائدة هذا القيد التبتية على ان اعتبره فى الضرورية الناشئة لا الزلزلية وفيه اعني
لتصريف الضرورية شك اى اعتراض من وجهين الوجه الاول انه اى انسان اذا كان المحمول
فى القضية هو الموجود دخور به وجود لازم عدم منافات الضرورية للامكان الخاص بتقرير الشك
ان المحمول القضية اذا كان هو الموجود ونحو كل انسان موجود بالضرورة لصدق الضرورية اذا كان
موجود بالضرورة بشرط اتصافه بالوجود والالزم اجتماع التقيضين ولصدق الامكان الخاص
ايضا اذا الانسان ممكن وجوده وعدمه سواء كان نسبة الى ذاته وليس بالضرورىين وبذا هو
الامكان الخاص الذى هو سلب الضرورية عن الجانبين فصدق كل انسان موجودا بالامكان
الخاص ايضا فجميع الضرورية والامكان الخاص فى مادة واحدة فيلزم عدم منافاة الضرورية
للامكان الخاص مع انها متنافيان ههنا وجب الجيب المحقق الدواني فى الحاشية تهذيب
بالفرق بين الضرورية فى زمان الوجود وبينها اى الضرورية بشرط اى بشرط الوجود فانه قال بان
الراد ضرورة ثبوت المحمول للموضوع فى جميع اوقات وجوده والوجود ليس بالضرورى فى جميع
اوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا بشرط فاحاصله يرجع الى الفرق بين الضرورية فى
زمان الوجود والضرورة بشرط بان فى الاول الوجود طرف محض للضرورة وليس له دخل فيها
بخلاف الثانى فان الوجود له دخل فى الضرورية وشرط لها والمعتبر فى تصريف الضرورية الاول
ولو مناف للامكان والمتحقق فيما كان المحمول الموجود هو الثانى وهو ليس منافا له لان الانسان
موجود بالضرورة بشرط وجوده لاني زمان وجوده اذ هو ممكن فعدمه فى زمان وجوده يكون
ممكنا كما هو شأن الممكنات فكيف يكون وجوده ضروريا فى زمانه فلم تصدق الضرورية التى
منافية للامكان الخاص يلزم عدم المنافاة بينها وما هو صادق ليس منافيا له ليلزم من اجتماعهما

الخلف اور ذالمور والعامۃ الدروانی قال فتدبره لبعض المتغلبین عندی بهذا الكتاب انه ای
 الشان یلزم بحصر با ای حصر الضرورة بالذاتية فی الضرورة الازلیة التي حکیم فیها ای فی
 الازلیة لضرورة انبئة الازلیة فی جميع الازمنة الماضية وابد ای فی جميع الازمنة المستقبلة
 فلا یکون ای الضرورة المطلقة اعم من الضرورة الازلیة لمحصرا فیها وعدم وجودها فی غیرها كما
 هو شان المموم لانه ای الشان هذا دلیل لزوم الحصر لا لما یجب وجود الموضوع فی زمان
 وجوده لم یجب له ای للموضوع شی فی وقت وجوده ای وجود الموضوع فوجوب الشيء للموضوع
 فی وقت وجوده مستلزم لوجوب وجوده فی ذلک الوقت ولما کان الشيء ثابتا له فی جميع اوقات
 وجوده بالضرورة كما فی الضرورة کان وجوده ایضا ضروريا فی جميع هذه الاوقات وهذا معنی
 الازلیة فانحصرت فیها فحاصل الایراد ان الضرورة المطلقة اعم من الضرورة الازلیة لا سيما
 فیما لم یکن وجود الموضوع ازلا وابد كما فی قولنا کل انسان حیوان بالضرورة ولا یوجد الازلیة
 لحدوث الانسان وعدم وجوده فی الازل واذا کان تعریف الضرورة المطلقة ما کان
 ثبوت المحمول للموضوع فیها ضروريا فی جميع اوقات وجود الموضوع یلزم حصرها فی الازلیة لان
 ضرورة الثبوت فی جميع اوقات الذات یستلزم ضرورة وجود الذات لان وجود الملزوم
 ملزوم وجود اللازم فلو لم یکن الذات موجودة بالضرورة فی جميع اوقات وجوده لم یکن ثبوت
 المحمول ضروريا لها فیها فان استقرار اللازم ملزوم استقرار الملزوم فالحق ان الضرورة المعقبة
 فی الضرورة المطلقة هی الضرورة بشرط الوجود لئلا یرد علیه الایراد ویدفع لزوم عدم المنافی
 بان المنافی للضرورة لانه المعنی هو الامکان بمعنى رفع الضرورة بشرط الوجود واما لا مکان
 الذاتی الصادق فی التقیة التي محمولها الموجودات فی الضرورة الازلیة لا الضرورة
 الصادقة فیها فافهم ونوقض الناقض الفاضل اللاهوری ای الکوئی علی نقض دلیل
 المورد المذكور لقوله لانه ان ثبوت الذاتيات للذات فانه ای ثبوت الذاتيات ضروری للذات
 دائما فی جميع الاوقات لا بشرط الوجود ای لیس ثبوتها مشروطا بشرط وجود الذات والآی
 وان لم یکن لا بشرط الوجود بل یكون ثبوتها مشروطا بشرط الوجود لكانت حیوانية الانسان
 ای ثبوتها له محبولة بحیث لا یجاءل مع انه لیس كذلك حاصل لنقض ان دلیل المورد وهو قوله
 لانه لما لم یجب وجود الموضوع لم یجب له شی فی وقت وجوده لیسعربان ضرورة ثبوت الشيء
 للشيء مشروطة لوجوده فهو مقتضى ثبوت الذاتيات للذات فان الذاتيات ثابتة للذات

لها ضروري في زمان وجودها لا بشرط الوجود بمعنى انه ليس بوجود الذاتيات ولا الوجود الجاهل
ولا الوجود وغيرهما دخل في ضرورة ثبوت الذاتيات لذات اذ لو كان له دخل في هذا الثبوت يلزم
المجبولية الذاتية وهي احتياج الذاتيات في ثبوتها للذات الى جعل الجاهل مكانت حيوانية لا
وثبوتها لمجبولية محتاجة الى جعل الجاهل ولا يكون الانسان حيوانا بالذات بل يكون مقطر الى
الغير كجمل حيوانا وهو ظاهر البطلان فافهم قيل كأنه شرارة اى ان ضرورة ثبوت الذاتيات للذات
ليس من افراد المعرفة فانه ضرورة في مرتبة الماهية من حيث هي هي والمعرفة هو الضرورة
في الاوقات الوجود ففكر فان قلت ان الذاتيات من الحقائق الامكانية وكلها مجبولة فكيف
يقع ان الذاتيات ليست بمجبولة قلت ما هو المشهور من عدم مجبولية الذاتيات ليس معناه
ان خروجها من العدم الى الوجود كليس يجعل الجاهل لانه باطل لكونها من الحقائق الامكانية
التي ليست موجودة الا كجمل الجاهل بل معناه ان ثبوتها لما هي ذاتيات لا يحتاج الى جعل
الجاهل اصلا فان الانسان في مرتبة نفسه وحقيقته حيوان ليس لوجود الانسان ولا الجاهل
دخل فيه اصلا فالذاتيات ليست في ثبوتها للذات مجبولة اصلا لا بجعلها ولا بجعل مستانف وعلية
مدار النقض الثاني اى الوجه الثاني من الشك اسلب مادام الوجود في السالبة لا يصدق ببدن
اى بدون الوجود فالسالبة ايضا تقضي الوجود كما لموجبه فلا يكون السالبة البسيطة الضرورية اعم
من الموجبة المعدولة لعدم صدقها بدون الموجبة حاصل هذا الشك ان السالبة الضرورية ما يكتم فيها
لفرودة سلب المحمول عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة فضرورة اسلب فيها متعينة
بوجود الموضوع والمقيد لا يصدق بدون تحقق المقيد فالسالبة الضرورية لا يصدق بدون وجود الموضوع
فاذا اقتضت وجود الموضوع فهي والموجبة المعدولة متساويتان فلا يكون السالبة اعم من الموجبة
وهو خلاف ما تقر عندهم ويلزم على التعريف المذكور ان لا يصدق الاشئ من العقائد بالسلب
بالضرورة اذ معناه ان سلب الانسان عن العقائد ضروري مادام ذات العقائد موجودة
وهذا يقتضي وجود العقائد وهو ليس بموجود فلا يصدق السالبة وليقيضا وهو بعض العقائد بالسلب
بالامكان كاذب قطعاً فلم يبق بين الموجبة الممكنة والسالبة الضرورية تناقض لا ارتفاعا عند
عدم الموضوع والا يلزم ارتفاع النقيضين والعقائد مذكورة الاسم مجبول الجسم هذا في القاموس
واجب الجيب الفاضل المأثور في السالكين في حاشيته على شرح الشمية بان مادام في اسلب
ذات للثبوت الذي يقتضيه السلب معناه ان ثبوت المحمول للموضوع الذي كان في جميع اوقات

وجود الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة مساوب بالضرورة حاصله على ما قيل ان السلب منه
 السالبة الضرورة واراد على الثبوت المقيّد مادام الوجود وليس السلب مقيداً به وما له ان ثبوت المحمول
 للموضوع في جميع اوقات وجوده ليس متحقق بالضرورة فهذا ضرورة سلب المقيّد ليلزم المخدوع
 اى اذا كان مادام طرف الثبوت يجوز ان يكون صدقها اى صدق السالبة الضرورية بانتفاء
 الموضوع لعدم اقتضاء وجوده نحو لا شئ من العقار بالناسان بالضرورة ويجوز ان يكون
 صدقها بانتفاء المحمول اذا كان الموضوع موجوداً ما في جميع الاوقات اى يكون انتفاء المحمول عن
 الموضوع في جميع اوقات وجود الذات بان لا يتحقق المحمول في وقت من اوقات وجود الموضوع
 نحو لا شئ من الناسان بجمبر بالضرورة او في بعضها اى بعض الاوقات بان لا يتحقق المحمول في
 بعض اوقات وجود الموضوع وتحقق في بعض آخر نحو لا شئ من القمم منخفضة بالضرورة سلب
 الثبوت الانخفاض للقمم في جميع اوقات وجوده ضروري وان كان الانخفاض ثابتاً للقمم بالضرورة
 في بعض الاوقات وهو وقت جيلولة الارض بين الشمس وبينها صادقة بانتفاء المحمول
 في بعض اوقات وجود الموضوع وهو وقت التبريع وفيه اى في هذا الجواب نظر قال في الحاشية
 هذا ما نسخ لي وهو انه اى الانسان يلزم ان لا ينافي بالضرورة الامكان فان كل قمر خسف بفعل
 صادق فيصدق ايضا كل قمر خسف بالامكان حاصله ان يقول يكون مادام طرف الثبوت يلزم
 منه عدم منافات لضرورة الامكان مع ان بينهما منافاة لا محالة بيانه ان لا شئ من القمم منخفضة
 بالضرورة صادق كما عرفت وكل قمر خسف بالامكان ايضا صادق او كل قمر خسف بفعل صادق
 وهي مطلقة عامة اخذ من الممكنة وصدق الخاص يستلزم صدق العام فيلزم صدق كل قمر خسف
 بالامكان فالضرورة فيه ممكنة كائناً صادقاً بالاسباب لاجباب البعد بالضرورة منه اسلب
 والامكان والاجباب فيلزم اجتماع التقيدين لان الممكنة الموجبة تقيض للسالبة الضرورية وهو
 قطعاً فما قال المحجب يستلزم المحال وما يستلزمه يكون باطلاً اي فطل الجواب ويطلب عطفت على
 قوله يلزم مغاها ان في هذا الجواب بطر وبما روينا به بطل ما قالوا اى المنطقيون ان السالبة
 الضرورية الازلية التي يحكم فيها بالضرورة اسلب ازلاً وابدأً والسالبة الضرورية المطلقة التي يحكم
 فيها بالضرورة اسلب مادام ذات الموضوع موجوداً ما مشياً وبقاً فان اسلب اذا كان ازلاً
 وابدأً كان في جميع اوقات الموضوع وبالعكس واذا كان مادام طرف الثبوت كما قال المحجب
 يطل المساوات بينهما فان سلب الاعم وهو الموجبة الضرورية المطلقة اذ هي اعم من الموجبة الضرورية

اللازمية اخص من سلب الاخص وهي الضرورية الازلية اذ هي اخص من الضرورية المطلقة فانه اذا
تحقق التحكم ازلا وابتدئ تحقيق الحكم مادام ذات الموضوع مودة من غير عكس فالواجبة الضرورية المطلقة
يكون اعم من الموجبة الضرورية الازلية فسلب الضرورية المطلقة سلب الاعم وسلب الاعم يكون
اخص من سلب الاخص كما عرفت في التصورات فيكون سلبا اخص من سلب الضرورية الازلية
الذي هو سلب الاخص فلم يبق المساواة بينهما فبطل ما قالوا من المساوات ههنا قال في الشيء
والتوضيح انهم قالوا ان الموجبة الضرورية المطلقة اعم مطلقا من الموجبة الضرورية الازلية واما
فمنها ويان لانه اذا صدق السلب مادام الذات صدق السلب ازلا ابدا لان صدق الراجح
يستدعي وجود الذات وقد فرض عدمه واما العكس فظاهر واذ عرفت ذلك فنقول ان الحجب
اعترف بان قولنا لاشئ من التمر سجنف بالضرورة سالبة ضرورية صادقة فان قال ان السالبة
اللازمة لا يصدق في هذا المثال بنار على ان اسلب ليس ازليا لثبوت كل قمر منخسف بالامكان
الذاتي فذلك بنا في ما عليه المحبور من مساواتها وان التزم صدقها وتصرف في معناها مثل التمر
في معنى السالبة الضرورية المطلقة فيصدق في المثال المذكور ان الثبوت ازلا وابتدأ مسلوب
بالضرورة فيقول على هذا التقدير ايضا يطل المساواة فان الثبوت مادام الذات اعم مطلقا من
الثبوت ازلا وابتدأ فسلبيها يجب ان يكون نسبتها بينهما بعكس فان سلب الاعم اخص من
سلب الاخص واما اذا كان الطرف قيد للسلب لا للسلب لا يلزم ذلك كما لا يخفى على المتفطن
انتي قوله واما اذا كان الطرف قيد للسلب آه اذ يعني اذا كان الطرف قيد للسلب يطل المساواة
لانج يكون السالبة الضرورية سلب الاسباب الضرورية والسالبة لازمية سلب الاسباب الاز
احد الاسباب بين اعم من الآخر فيصير السلبين اخص من الآخر ههنا واما اذا كان الطرف قيد للسلب
لا يطل المساواة اذ لا يكون السالبة سلبا للموجبة الضرورية لان القيد الذي كان في الموجبة منقضا
في السالبة فيكون السلب سلبا للموجبة بدون القيد وكانت الموجبة مفيدة بهذا القيد
سلبا لمقيد وهذا السلب مقيد فلا يكون سلبا لها فلا يطل المساواة بالليل المذكور وهو ان
السلب العام اخص من سلب الاخص فان ههنا ليس سلب الاعم ولا سلب الاخص بل
ههنا سلبان مقيدان متساويان وليسا سلبين للاسباب بين احدهما اعم من الآخر فانهم
وبالجملة يلزم مفاسد غير عديدة اى غير محصورة بالعدد ولا يخفى ان هذا المفاسد على المشرب
اى المتفكر ليعني من تفكر بالفكر الصائب يدرك هذه المفاسد منها انه يلزم عدم عموم السالبة

من السالبة الضرورية وهذا مخالف لما عليه الجمهور من ان الضرورية سوا ركائز موجبة او سالبة
اخض البسائط قال في الحاشية سيما في مباحث العكوس والاحتكاكات كما يظهر بالتأمل و
ومنها انه يلزم كذب العكس المستوي مع صدق الاصل فان لاشي من القمر ينقص بالضرورة صادقا
ولا يصدق العكس في هولاشي من المنخسف بقمر بالضرورة لصدق ثقيفه وهوكل منخسف قمر لا مكان
بمعنى ان جانب المخالف ليس بضروري ولا يصدق عكس النقيض ايضا لانه لا يصدق لاشي من
اللا منخسف ليس بقمر لصدق ثقيفه فلو بعض اللا منخسف ليس بقمر وههنا كذاب نتيجة تسلك الدال
المركب من الصغرى الموجبة والكبرى السالبة التي ليس المحمول فيها ضروري مع صدق الطرفين
وجود مشروط الانتاج فانه يصدق كل كاتب انسان بالضرورة ولاشي من الانسان يكتب
بالضرورة ولا يصدق لاشي من الكاتب يكتب بالضرورة لان ثبوت الكتابة للكاتب ضرورة
وهكذا يظهر لمن يتأمل في الاحتكاكات فاسد غير محصورة فتأمل غاية بايجاب بعن الشك
اي الجواب للذي لا جواب سواه عن اصل الشك هو ان الوجود المفهوم من فيد اودام الوجود
في الضرورية اعم من التحقق الواقع في نفس الامر والمقدر المفروض منها ففي صورة عدم
عدم الوجود الموضوع وان لم يكن وجوده متعقلا لكنه مقدر وهذا كيف لصدق السالبة بخلاف
الموجبة اذ لا بد فيها من الوجود المحقق فقط فح يصير السالبة عسم من الموجبة ولا يصدق
لاشي من العنقار بانسان بالضرورة باعتبار الوجود المعترف وفيه اي في هذا الجواب
ما فيه لى الذي فيه يعني فيه نظري في قال في الحاشية لعل وجهه انه على هذا لا يتحقق الفرق
بين الموجبة الضرورية والسالبة التي توجبها ان الوجود معتبر في الموجبة الضرورية ايضا
فلا كان عسم من المحقق والمقدر فصار كلاهما سايان فان قلت ان السالبة
يكفي لصدقها الوجود المعترف بخلاف الموجبة قلت من الموجبة القضايا الحقيقية التي
تقتضى الوجود المعترف فلا يفيد اعتبار الاعية بحبها فالعرق انما يتم في الخارجية
دون الحقيقة ولك ان تقول عموم السالبة من الموجبة مخصوص بما اذ لم يمنع مانع
عن صدق السالبة بدون وجود الموضوع واما اذا منع المانع كما في هذه السالبة
اذ يقتيد بالقييد الوجود مانع عن صدقها بدون فليست عسم من الموجبة هذا وان كان
غاية العذر في هذا المقام لكن تعميم الوجود من المحقق والمقدر لازم عليهم لا يتم العلم
بدونه والا لم يصدق لاشي من العنقار بانسان لعدم الوجود المحقق ههنا بل يصدق ثقيفه

وهو قولنا لبعض الفقهاء ان الشان كما عرفت قائل ان الشان من المباحث المشهور
 في تعريف الدائمة المطلقة حكم فيها اي القضية التي حكم فيها بدوام التبدل ايجابية كانت سلبية
 مادام ذات الموضوع موجودة وقد عرفت فائدة هذا القيد في الضرورية وههنا اي في تعريف
 الدائمة شك هو اي الشك انه اي الشان يلزم ان لا ينارق الدوام الذاتي الاطلاق العام
 بل يوجد كلاهما في قضية محمولها والوجود مثل قولنا لا يوجد وجودا دائما مادام موجودا صادق
 مع صدق قولنا لا يوجد ليس بموجود بالاطلاق العام واذا صدقنا في مادة واحدة فلا يكون
 بينهما اي بين الدوام والاطلاق العام تناقض لاجتماعهما في مادة واحدة وعدم اجتماعهما
 فيها حاصله ان في التعريف المشهور للدائمة المطلقة شك وهو ان لا يبقى بين الدائمة المطلقة
 العامة تناقض مع ان احدهما يقتضي الآخر لان مقتضيين لا يجتمعان والدوام الذاتي الاطلاق
 العام في قضية محمولها الوجود مثل زيد موجودا جزئيا ليس بموجود بالاطلاق العام ايضا صادق
 لعدم ضرورة وجوده فلا يبقى بينهما تناقض ههنا فالقول يكون الكلام في القول يكون الكلام
 في القضايا الخارجية وهذه من الدائمة مدفع اذ القضايا التي محمولاتها من لوازم الوجود خارجية
 فلا مخلص عن الشك بهذا القول فيها فافهم فان قلت المفهوم من المتن اختصاص هذا الشك بالقضية
 التي محمولها الوجود مع انه يجري في القضايا التي محمولاتها من لوازم الوجود كقولنا الجسم متغير وغير
 ذلك فانها ثابتة للموضوع في جميع اوقات وجوده ولما لم يكن الوجود ضروريا للموضوع لم يكن
 لزامه ايضا ضروريا فيصدق السالبة المطلقة وهي ان الجسم ليس متغيرا بالفعل فالوجود ولو
 متساويان في جريان الشك فما وجه التخصيص بالاول قلت المراد بقوله في قضية محمولها الوجود
 اعم من ان يكون الوجود نفسه او ما في حكمه من عدم الشك في اوقات وجود الموضوع قبل
 مثل هذا بر د على تعريف الضرورية سواء كانت الضرورية فيها بشرط الوجود او في زمان
 الوجود او لا يثبت للمحمول في وقت عدمه فيصدق الضرورية المطلقة الموجبة والمطلقة السالبة
 السالبة فيصدق السالبة الممكنة لمعومها من الفعليات مع انما يقتضي

قوله قائل بعد اشارة الى ان بطلان صدق الممكنة الموجبة الجزئية مما يجوز التصرف في معنى الامكان بايقال هو
 سلب ضرورة الجانب الخالف سلبا مقيدا بقيد وجود الموضوع وجودا متصفا بقولنا بعض الفقهاء ان الشان لا يمكن
 صادق لان السلب المقيد بقيد الوجود ليس بضروري فان ضرورة السلب المقيد فرع الوجود وليس فلتبين لا يمكن
 الضرورية فيقضي وجود الموضوع وهو العناد هو الوجود فلا توجد ضرورة السلب فيمكنه العامة ولا يلزم له الوجود في ذاته

الضرورة عند فهم قيل التماثل الفاضل اللاهوري اسيا لكوني منه حاشية شرح التسمية في حله
اي حل الشك في اطلاق غلط ما غمض الشاك المتبادر اى الظاهر من التعريف اى من تعريف الدائمة
ان يكون المحمول مغاير للوجود لا الوجود نفسه فليس هناك اى في القضية التي محمولها الوجود دوام
ذاتي بحسب المتبادر حاصل الحل ان ما غمض الشاك من تعريف الدائمة من كونها اعم من ان يكون
المحمول فيها مغاير للوجود او نفسه ليس صحيح فان المتبادر من تعريفها بما حكم فيها بدوام نسبة
المحمول الى الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة ان يكون المحمول مغاير للموضوع والالام
اسمه راك قيد الوجود و التعريف يحل على المعنى المتبادر في القضية التي محمولها الوجود لا الوجود
فيها الدوام الذاتي بحسب المتبادر فمن صدق الاطلاق العام فيها لا يلزم اجتمع النقيضين
حتى يلزم ان لا يبقى بينهما تناقض اقول بعقل الفعال وهو عقل العاشر المبدء الفاضل لما في
عالمنا وتسمية بالفعال لعدم تنهاى تأثيراتها من النفوس والصور وغيره ليس بوجود العقل
كاذب لا تنافي ووجود العدم عليه في الواقع فيلزم صدق لقيضه اى لقيض هذا القول هو قولنا
لعقل الفعال موجود دائما وهو دائمة مطلقة محمولها الوجود هذا ايراد على محل حاصله ان يخص
بما يكون المحمول فيه مغاير للوجود يابى في كلامهم فانهم لا يخصصون المطلقة العامة بهذا التخصيص اذ
قولنا لعقل الفعال ليس بوجوده بعقل مطلق عامة لقيض الدائمة المطلقة وكذب النقيضين يستلزم
صدق الاخر ولا شك ان المطلقة العامة كاذبة بوجوده لعقل الفعال دائما بدوام عده وسمه
الواجب تعال فلا بد من صدق لقيضها وهو ان لعقل الفعال موجود دائما فبذلك قضية دائمة
صادقة مع كون المحمول فيها الوجود فتمام ان الدائمة ليست بخصوصية بما يكون المحمول فيها مغاير
الوجود ولك ان تقول ان لقيض المطلقة العامة الدائمة مخصوص لما يكون المحمول فيه الوجود
ليس كذلك فلا ثم انه اذا لم يصدق المطلقة العامة لصدق الدائمة لانها ليست من لقيضها
في القضية التي محمولها الوجود فلما ارتفع كلامهم لا يلزم ارتفاع النقيضين ويمكن ان يقال ان
المعروف الدوام الذاتي والمتبادر فيه تغاير محمول للوجود واما الدوام الذي يصدق في قولنا
لعقل الفعال موجود دائما ودوام الزلى لا دوام زماني لكونه بريئا عن الزمان وتغيره فلا
يلزم وجود دائمة معرفته محمولها الوجود لتوجه الايراد على الحال فافهم الثالث من المباحث عشرة
العامة تارة توخذ بمعنى ضرورة النسبة اى نسبة المحمول الى الموضوع لتبرط الوصف الضواني
المعبر عنه الموضوع بان يكون منشأ المحمول جميع الذات والوصف لقولنا كل كاتبة متحركة لا يابى

مادام كاتبها واخرى فوجدة الشرطه العامه بمعنى ضرورتها اي نسبتها في جميع اوقات الوصف
 نحو كل كاتب انسان بالضرورة في جميع اوقات وصف الموضوع وفي الاول اي في الشرطه
 العامه بالمعنى الاول اي ضروره نسبتها بشرط الوصف العنواني يجب ان يكون الوصف مدخل
 في الضروره اي يجب ان يكون الوصف الموضوع دخل في ضروره نسبتها للمحمول اليه بخلاف
 الثاني اي الشرطه العامه بمعنى ضرورتها في جميع اوقات الوصف فانها ليس فيها الوصف
 الموضوع مدخل في الضروره هذا هو الفرق بينهما حاصله ان للشرطه العامه معنيين الاول
 ان المحمول ضروري للموضوع بشرط اتصافه بالوصف العنواني بان يكون للوصف مدخل فيها
 ويكون الحكم لضرورة نسبتها للذات الموصوفه بالوصف العنواني من حيث انها متصفه فيكون
 مشارا للمحمول مجموع الذات والوصف نحو قولنا كل كاتب يتحرك الاصلح مادام كاتبا والثاني
 ان المحمول ضروري لذات الموضوع في جميع اوقات وصفه العنونه لاسيما حيث انها متصفه به
 فاللزوم فيها هو الذات وانما الوصف لتعيين الوقت وليس اللزوم باعتبار تدخله في الوصف كما
 في الاول بل مع قطع النظر عنه كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا فان الانسانيه
 ثابته لذات الكاتب في جميع اوقات الكتابة وليس الكتابة دخل في ضروره الانسانيه لذات
 الكاتب بل هي ضروري لها مع قطع النظر عن الكتابة بخلاف الاول فان تحرك الاصلح ضروري
 للكاتب بشرط الكتابة لاني زمانها فان زمانها مثلا وقت انظر ليس تحرك الاصلح ضروريا
 لزيد للكاتب او قطع النظر عن الكتابة وبينهما اي بين المعنى الاول للشرطه العامه والمعنى الثاني
 لعموم وخصوص من وجه بحيث يمتحان في ماده وفقران في مادتين فماده الاجتماع فما اذا كان
 الوصف العنواني لازما للذات في وقته كما في قولنا كل منخسف منظم مادام منخسفا فان ثبوت الظلام
 لا فرد المنخسف ضروري بشرط الانخساف وفي زمانه لان الانخساف ضروري للذات في
 اوقاته والاطلام لمجموع الذات والانخساف اللازم لها في اوقاته فيكون لازما ضروريا للذات
 في اوقاته ايضا فوجد المعنى الثاني واجتمع المعنيان في هذه الماده واما افتراق المعنى الاول
 عن الثاني فيما اذا كان المحمول ضروريا للذات بشرط الوصف المفارق في قولنا كل كاتب
 متحرك الاصلح بالضرورة مادام كاتبا فثبوت تحرك الاصلح للكاتب بشرط الكتابة
 مدخل فيه وليس ثبوت ضروريه زمانها لان الكتابة نفسها ليست ضروريه للكاتب في زمانها
 فكيف يكون الشرطه بها ضروريا في زمانها فيوجد الاول بدون الثاني واخراق الثاني

عن الاول في مادة الضرورة الذاتية التي يكون الوصف الخواني وصفا مفارقة قاعن الذات
من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان فان ثبوت الانسان للكاتب ضروري في زمان
الكتابة لا لشبه طمها لعدم مدخلينها في ضرورة الانسانية للانسان والا يلزم المحبولة الذاتية فيوجد
الثاني بدون الاول وقد يؤخذ الضرورة لاجل الوصف ولم يذكر بالذات معناها ان يكون
الوصف على موجبة مستلزمية للضرورة كقولنا كل مستعجب ضاحك مادام متعجبا والنسبة بينهما وبين
الشروط بالمعنى الاول العموم والخصوص مطلقا فالاول اعم من الثالث لانه اذا كانت الضرورة
لاجل الوصف كان للوصف مدخل فيها من غير عكس لانا اذا قلنا في الذين الحار بعض الحار اذا
بالضرورة ليقصد بشرط وصف الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة فان ذات الذين اذ لم
يكن لها مدخل في الذين وان كفي الحرارة فيه كان الحجر ذابا ايضا اذا كان حار مع انه ليس كذلك
فيوجد الضرورة بشرط الوصف في هذه المادة بدون الضرورة لاجل الوصف وهذا هو معنى العموم
الرابع من المباحث ذهب قوم المنطقيين ومنهم شاح المطلاع والفاضل اللاهوتي الى ان
الممكنة العامة ليست قضية بالفعل لعدم اشتمالها على الممكنة على الحكم وهو الوقوع واللا وقوع
والقضية ما كانت مشتتة على الحكم واذا لم يكن قضية فليست موجبة لان الموجبة قسم من القضية
فان قالت ان الممكنة لما لم يكن قضية فلم يدعها من القضايا قلت عد ما من القضايا بالفعليات
منها مع انه لا حكم فيها بالفعل وانما قيد لعدم كونها قضية بالفعل اذامكنة قضية بالقوة القصيرة
عن بالفعل باعتبارها على الموضوع والمحمول والنسبة وذلك اي ما ذهب اليه القوم خطأ
ليس بصواب بل الصواب انها قضية وشتمية على الوقوع واللا وقوع لان الوقوع على
عبارة عن الفعلية بل مفهومة هو الثبوت الحكائي اعم من ان يكون على نيج الفعلية او الامكانية
الا ترى ان الامكان كيفية للنسبة اي كيفية عارضة للنسبة اصل النسبة اي نفس النسبة لثبوت الحكم
حاصلا ان النسبة اي الوقوع واللا وقوع اعتبارين اعتبارا لتحقيق واعتبارا نفس النسبة من حيث
انها تتعلق بها الازدعان والمعتبر في القضية هو نفسها لا النسبة لتحقيق والاما كانت القضايا
الكاذبة التي ليست نسبة متحققة فيها قضايا حقيقية ولم يقل به احد فاممكنة مشتتة على الثبوت
وهو نفس النسبة وعلى كيفية تمامها في الامكان فصارت قضية بالفعل لاشتمالها على النسبة وموجبة
لتكليفها بكيفية الامكان الذي يقابل الموجوب والامتناع مثلا قولنا كل ج بالامكان
مفهومة ان ب ثابت لج مع انتفاء الضرورة عن الجانب المخالف له فلا شك في كونه مثلا

على النسبة وأصلها هو الثبوت والوقوع مطلقاً أحدهم من أن يكون على نفع الفعلية أو القوة
 وإنما المنبأ در في العرف عن الإطلاق الأول لكن لا يضر كون الثاني قضية فإن قلت إن
 مراد من قال بعدم اشتغال النسبة على الحكم أراد به الادعاء فيكون غرضه أن النسبة بمعنى
 الوقوع وإن تحققت في إمكانية وبكيفية بكيفية الامكان لكن لما لم يتعلق بها الادعاء لا يكون
 قضية على ما هو مشهور من أن غير المند عن ليس لقضية وإنما لم يكن قضية لا يكون موجبة لأن الموجبة
 ما يكون الجهة فيها جهة للقضية المندخلة لا ما يكون جهة للنسبة مطلقاً قلت رده المصريح بقا
 وقال إن مدار القضية على احتمال الصدق والكذب ومنها بها النسبة الحقيقية لا الادعاء
 فاشي السهل على الموضوع والحوال والنسبة التامة الجزئية قضية سواء كانت في غرضه أو لا وإن
 قول القائل بعدم اشتغالها على الحكم على أن المراد منه الوقوع واللا وقوع ورده بقوله ذلك
 الخطأ روايد بقوله التي آه قال في الحاشية رب ذم من توقف في قولنا زيد حجة بالاشباع
 بل أورده نقضاً على ما ذكرنا لكن دقيق لفهمهم أن المقصود من ذكر الامتناع هو اعتقاد الوقوع
 لا الوقوع والافاضل شيء بوصف الامتناع في الحكم عليها بكونها قضية بل يورد نقضاً على أنها
 قضية بأنها غير مستقلة على الربط لأن الثبوت متحقق ولا بد فيها منه بحسب الظاهر لكن دقيق
 لفهم ومن له مائل الصادق لفهم أن الوقوع لا بد منه في هذه القضية حتى يعتبر اتصافه بكيفية
 الامتناع أو ما لم يرضو ولم يتكيف فالمتصور في هذه ادعاء الوقوع لا نفسه والأي شيء يوصف
 بالامتناع فافهم نعم ذلك أي الثبوت بالامكان ضعف مدارج الثبوت أي ثبوت النسبة
 المكيفة وغير الامكان كالضرورة والدوام والإطلاق اقواساً من الامكان كما لا يخفى
 ومن ثم أي من أجل كون الامكان ضعف المدارج قالوا أي المنطقيون الوجوب أي وجوب
 النسبة وضرورتها والامتناع أي امتناع النسبة وضرورة عدمها دالة على وثاقه الرابطة أي
 قوتها واستحكامها لعدم انفكاك الرابطة من الطرفين في الصورتين والامكان بدل ضعفها
 أي ضعف الرابطة لانفكاكها من الطرفين فإن قلت إن الوجوب

قوله فافهم بعد إشارة إلى سؤال وجواب تقرير السؤال أن أصل النسبة عبارة عن مطلق ثبوت أعم من أن يكون
 أو بالقوة أو بالضرورة أو بالامتناع أو بالامكان والعام والمطلق متحقق في الخاص المتيقن والدعوى متحقق أيضاً
 في ضمن ادعاءه فمتمم لفهم المتيقن عن المتيقن ولا ادعاء عنه من ادعاءه وإنما المقصود من زيد حجة بالامتناع ادعاء
 ما يتبادر قبل ذكر الامتناع وهو الثبوت بالفعل وتقرير الجواب أن المراد تحقيق النسبة لكان متحققاً بالفعل فليس

مطلق وان كان تحققاً اعم من ان يكون على جهة الفعل او الامكان او غيرهما فهو مطلق لكن الادعان به حاصل في
ضمن الادعان بالمقيد وهو صادق ايضا في ضمن المقيد ۱۲ مولانا خادوم احمد رحمۃ اللہ تعالیٰ

دال علی وثاقہ رابطہ کما لا تخفى واما الاعتناع فلا دلالة علیہا اذا الاعتناع ضعف من الامکان
وهو لا يدل علی وثاقہ الرابطہ فكيف يدل علیہا ما هو ضعف من الضعيف قلت ان ضعف الامکان
انما هو تنزل بل بين الوجود والعدم والاعتناع ليس تنزلاً بل بين الطرفين بل العدم ضروري
فيه فيكون دلالة من هذه الجهة علی وثاقہ الرابطہ وضعف من الامکان باعتبار انه لا شيم
راية الوجود بخلاف الامکان فانه قد يظهر من كتم العدم علی صفحة الوجود لانه ليق ان القضية
يتعلق بها الادعان وزيد حجر ليس قابلاً لتعلق الادعان به لاننا نقول ان القضية ما يمكن ان
يتعلق بها الادعان وزيد حجر قضية وان لم يكن مدعى لكن يمكن ان يتعلق بها الادعان من
حيث التكيف بالاعتناع فان قيل ان فقدان الادعان في المطلق يستلزم فقدانه في المقيد
اذ لا يمكن صدق المقيد مع كذب مطلق قلنا ان اريد تحقق النسبة تحققاً علی نيج الفعلية فليس
بمطلق بل هو مقيد وفقدان الادعان في احد المقيد لا يستلزم فقدانه في المقيد الآخر
وان اريد تحققاً اعم من ان يكون على جهة الفعل والامكان او غيرهما فهو مطلق لكن الادعاء
به حاصل في ضمن المقيد بالاعتناع وصادق في ضمنه واذا كان الامکان كيفية نسبية وحل
النسبة الثبوت المطلق فالثبوت بطريق الامکان نحو قسم من الثبوت مطلقاً وهو اعم من ان يكون
بطريق الفعلية والامکان او الاعتناع ففي الامکان يوجد الثبوت المطلق المقيد في القضية
فيكون قضية ولما كان هذا الثبوت خلاف المتبادر اشارة اليه بقوله غاية الامر اني هنا المتبادر
منه اي من الثبوت وما هو دال عليه عند الإطلاق اي عند عدم تقديده بقيد هو اعم من المتبادر
الوقوع اي وقوع النسبة علی نيج الفعلية اي كونه بالفعل وذلك اي المتبادر لا يضر في عموم
اي في عموم الوقوع بل هو اعم من الفعل والامکان وغيرهما وان كان خلاف المتبادر كما
قالوا الحكماء في الوجود فانه اذا اطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع انه اعم منه وشامل له
والوجود الذهني قال في الحاشية ان المتبادر منه هو الوجود الخارجي وهو موضوع للمعنى المشترك
بينه وبين الذهني واخر المستعمل فيه كان حقيقة لانه لم يجر استعمال فيه بل شائع البعثة حتى حاصله ان
المتبادر من الوجود وان كان وجوداً خارجياً لكن ليس هو معنى الوجود بحيث يكون موضوعاً
بل هو موضوع للبعثة العام المشترك بين الخارجي والذهني واذا استعمل في هذه المعنى العام المشترك

كان حقيقة لا محالة لم يجر استتمال الوجود في المعنى المشترك بل شاع ايضا وان لم يقبلا در منه
 والنبا در لا يضر عمومية الموضوع فاعلم ان تبادر الثبوت على نهج الفعلية لا يضر اعتبار عمومية الثبوت
 في القضية اعم من ان يكون بالفعل او بالامكان والامكان قسم من العام المطلق المعبر في
 القضية ويكون المشتغل عليه قضية وموجبه فافهم واذا كانت الممكنة موجبه بالبيان المذكور المطلق
 بالطريق الاول لا سيما شتمت على الثبوت على نهج الفعلية التي هي اقوى من الامكان والتميز
 عند الاطلاق والرايد على الثبوت المطلق ولما كان الاضعف وغير المتبادر وهي الممكنة قضية
 فالاقوى والمتبادر هي المطلقة يكون قضية بالطريق الاول فان قاست ان مدلول القضية
 هو الثبوت في نفس الامر وتحقق فيها والمطلقة ما يحكم فيها بالفعل اي في احد الازمنة الثلاثة
 وهو ليس معنى زائد اعلى التحقيق بنفس الامر المعبر في القضية المطلقة والجهة معنى زائد عليها
 وجزر رابع لها ولما يكن شتمت على معنى زائد على النسبة لا يكون موجبه والامكان معنى زائد
 على النسبة فكون الممكنة موجبه لا يستلزم كون المطلقة كذلك فافهم الطريق الاول قلت
 المطلقة على قسمين الاول نقیض الدائمة الازلية وهي التي يكون الحكم فيها يتحقق ثبوت المحمول
 للموضوع في نفس الوقوع وليس مدلول الاندفاعي لا يكون موجبه واما المطلقة التي هي نقیض
 الدائمة للمطلقة يكون موجبه لان الحكم فيها يتحقق النسبة بالفعل في اوقات وجود الموضوع
 وهذا المعنى زائد على اصل النسبة اذ اصلها هو الثبوت مطلقا فمن هذه الجهة صارت موجبه
 فافهم الخامس من المباحث الدوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل معناه مطلقة عامة
 لان المتبادر من المعنى المعنى المطابق وليس المطلقة العامة معني مطابقا للدوام بل يدل عليها
 بالانضمام لان رفع الدوام عن نسبة يستلزم فعلية ما بقا لها فرغ دوام النسبة الاسبابية لكل
 فرد من موضوعها يستلزم اطلاق النسبة السلبية لك ورفع دوام النسبة السلبية عن كل فرد
 يستلزم اطلاق النسبة الاسبابية له فالاول مطلقة عامة سلبية والثاني مطلقة عامة موجبه
 والا لضرورة اشارة الى ممكنة عامة فان سلب ضرورة النسبة الاسبابية عن امكان النسبة السلبية
 وكذا سلب ضرورة النسبة السلبية عن امكان النسبة الاسبابية ولو قيل معناه الممكنة العامة

قوله ولو قيل انم مطلوب الشرح قدس سره من هذا القول ظاهر لا يحتاج الى البيان وان اشتبه عليك المقيل
 فاستمع في المثال فنقول قولنا كل انسان حيوان بالضرورة معناه ثبوت الحيوانية للانسان ضروري ففهم
 ليس ضروري ثبوت الحيوانية للانسان لان مغفوقه الصحيح المطابق سلب ضرورة الجانب المخالف وهو ههنا

حين قولنا ليس لضروري ثبوت الحيوانية للانسان اذ لما كان الجانب الموافق من السالبة لسلب يكون
الجانب المخالف فيها الايجاب وليس سلب ضرورة الايجاب الا ذلك فلعلك دريت من ههنا سخافة كما
بعض انباء الدهران الامكان والكان عبارة عن نفس سلب ضرورة لكن لا يلزم منه كون الممكنة المخالفة لما
ولو لا مطابقة الشيء فدار عليه من السخافة والطلب وصار قول قائل السخافة سخيفة ولا يجب ان هو لا حاجة احد رحم

لكان صحيحا لكنه لا يصح في المطلقة العامة فلهذا اورد لفظ الاشارة ليستعملها مخالف في الكيفية اس
الايجاب بالسلب وموافق الكيفية ام الكمية والخبرية لما قيد بها امي باللا دوام واللا ضرورة
فان كانت القضية المقيدة بهما موجبة كانت القضية التي لفهم من اللا دوام واللا ضرورة
وان كانت المقيدة بهما سالبة كانت القضية التي لفهم منها موجبة فيكونان مخالفتين في الكيفية
وموافقين في الكمية للقضية المقيدة بهما لا سيما امي اللا دوام واللا ضرورة رافعا للنبذة
في القضية المقيدة بهما من غير تفاوت في الكمية والخبرية حاصله على ما قيل في بيانه ان بعض
لا دوائها في قولنا كل انسان كاتب لا دوائها ان ثبوت الكليات بكل واحد واحد من الانفراد
الانسان ليس مستحقق في جميع الاوقات فيلزم تحقق السلب عن كل واحد واحد في الجملة
اما في جميع الاوقات او بعضها وهذا هو مفهوم الاطلاق العام للسلب الكلي فسلطوقه الصريح اشارة
الى مطلقة عامة وان كانت متحققة في من تحقق المرفوع في بعض الاوقات فقط لا في جميع الاوقات
تحقق المرفوع في بعض ولذا قد يتوهم ان اللا دوام عند تحقق اشارة الى مطلقة متشعبة لا
بمطلقة عامة والاشارة الى الممكنة العامة في اللا ضرورة ظاهرة ولما كان القيد في الكمية
اشارة الى القضية وما قيد به كان قضية فالمركبة قضية متعددة لا قضية واحدة كما هو سبب اظهار
لان العبرة في وحدتها امي في وحدة القضية وتعدد ما امي تعدد القضية لوحدة الحكم وهو
الوقوع واللا وقوع في القضية وتعدد امي تعدد الحكم فيها فان كان في القضية حكم واحد
فقط كانت القضية واحدة وان كانت مشتملة على عدة احكام كانت القضية متعددة لما كان
مدار تعدد القضية على تعدد الحكم فبين تعدده وقال في تعدد امي تعدد الحكم اما باختلاف امي
اختلاف الحكم كيف امي ايجابا وسلبا يعني اذا كان الحكم مختلفا بالايجاب والسلب يصير احكاما
غير الاحتمال اعني مضار متعددة وتعدده باختلاف الحكم موضوعا بان يكون الموضوع مختلفا
سواء كان كاتب الانسان وكل ضاحك الانسان فهما وان كانتا موجبتين لكن الحكم فيها متعدد
متعدد الموضوع اذ حكم ثبوت الانسان للكاتب غير الحكم لثبوت الانسان للضاحك كما لا يخفى

اول تعدد الحكم باختلافه محمولاً بان يكون المحمول مختلفاً كقولنا كل كاتب انسان وكل كاتب
متحرك الاصلح فان الحكم بثبوت متحرك الاصلح للكاتب غير الحكم بثبوت الانسان لذلك
لما اى لهذه الامور الثلاثة او للقضية يعنى ليس امر رابع سوى الامور الثلاثة لتوجب تعدد الحكم
فانه اذا لم يتخلل شئ من الامور الثلاثة لم يتعد الحكم واذا لم يتعدوا اتحاداً اتحدت القضية
لوحدة الحكم سواء كان الموضوع والمحمول مفردين او مركبتين او احدهما مفرداً والاخر مركباً
واريد الحكم بالجموع وعلى الجموع والحكم مع المركبة فختلف كيفاً فان القضية التى تفهم من القيد
يكون مخالفة لا قيد به في الكيف فتعد الحكم فتعددت القضية المركبة السادسة من المباحث
النسب الامريج من التباين والعموم والخصوص مطلق والعموم والخصوص من
في المفردات اى فيما ليس بقضية كالانسان والناطق مثلاً بحسب الصدق اى لكل على
بان ما يحمل عليه الانسان كزيد مثلاً يحمل عليه الناطق وبالعكس والنسب الرابع في القضايا الخمسة
بحسب الصدق على شئ لانها اى القضية لا تحمل على شئ لا على المفرد لا شئها على نسبة تامة غير
مستقلة بخلاف المفرد ولا على القضية لا متلذ صدق قضية على قضية اخرى وانما هى اى
النسب الرابع فيها اى في القضايا بحسب صدقها اى صدق القضية في الواقع فالمراد بالصدق
في القضية الصدق بمعنى التحقق والوجود وهو يستعمل ليعنى ويتعدى به ليق صدقت القضية في
الواقع اى تحققت ووجدت وفي المفردات بمعنى الحمل وهو يستعمل ليعنى ويتعدى به فيقال الكاتب
صادق على الانسان اى محمول عليه قال في المحاشية الصدق بمعنى الحمل يستعمل ليعنى فيقال
الكاتب صادق على الانسان اى محمول عليه الصدق بمعنى التحقق يستعمل ليعنى فيقال صدقت القضية
في الواقع انتهى فالتفت ان كل مادة يصدق عليها الضرورة يصدق عليها الدوام بل
العكس فم يتصور لنسب بين القضايا بحسب الصدق بمعنى الحمل بحسب المواد كما في الكاتب الانسان
بحسب الافراد قلت اعتبار النسب في القضايا على اتحاد الاول باعتبار الموادى نسبة سواء
اخذ منها الى اخرى كنسبة المواد الموجبة الى الموجبة والسالبة الى السالبة والكلية الى الكلية
والجزئية الى الجزئية فمعنى كون الضرورية احض من الدائمة انه كلما صدقت الموجبة الكلية
الضرورية في مادة كما نرى قولنا كل انسان حيوان بالضرورة صدقت الموجبة الكلية الدائمة
بحسب تلك المادة بل كل انسان حيوان بالدوام فالصدق به هنا بمعنى التحقق في الواقع
في مادة لا صدق لبعضها على بعض كما يلق السقف احض من جدار بمعنى انه كلما وجد السقف وجد

الجار من غير عكس فمعناه انها متحققان في الواقع والائق للسبقت فلا يتصور في القضايا الصلبة
 بمعنى الحمل اذ لا يلق للضرورة انها دائمة لان الضرورية ما يكون مقيدة بالضرورة والدائمة ما يكون مقيدة
 بالدوام ولا شك انها متباينان والثاني بحسب المفومات فقط ولا شك في تباينها وليس مجرد التباين
 بحسب المفومات لانفسها فقط بل النظر في موادها بان يلق كل مادة يصدق عليها مفهوم الضرورية
 يصدق عليها مفهوم الدائمة دون العكس فهذا الصدق بمعنى الحمل على المادة بان مفهومها هو كمالها
 على تلك المادة وليس معناه ان مفهوم هذه القضية يحل عليه مفهوم ذلك القضية بل معنى ان الحمل
 اذا لاحظ مفهومها يحكم بان مادة هذا المفهوم اعم من مادة ذلك المفهوم فالصدق بمعنى الحمل انما هو
 بين المواد لا بين القضايا فحق القضايا لا يتصور لصدق بمعنى ان يحل احدهما على الاخرى كك
 في المفردات فافهم ثم انظروا في نسبة من نسب الرابع بين القضايا ما يحكم به اى يشعر به الضمير
 الى ما والتدكير باعتبار لفظ مفوماتها اى مفومات القضايا بانها بادية الرأى اى في ظاهر الامر
 والاعتقاد مع قطع النظر عن الدقة والاصول الحكمية هذا جواب سوال مقدر وهو ان القول العموم
 الدائمة من الضرورية مطلقا غير صحيح اذ الدوام لا يخلو عن الضرورية بالغير وهو العلة لان الممكن
 لا يدوم الا بالعلة فاذا وجدت العلة وجد المعلول بالضرورة فالأئمة والضرورية متساوية
 فلا يصح قولهم ان الدائمة اعم من الضرورية وحاصل الجواب ان المنطوق في نسبة بين القضايا ما
 به مفوماتها بحسب الظاهر ولا ينظر في نسبة ما يحكم به النظر الدقيق والحكم في الدائمة بحسب الظاهر
 انفا كما كانت نسبة من غير ضرورة وان كان النظر الدقيق يحكم بان الدوام لا يخلو عن ضرورة فالمتغير
 في المنطق بيان نسبة بحسب بادية الرأى وليس الكلام فيه مبينا على الاصول الدقيقة واما
 بناء الكلام على الاصول الدقيقة اى القواعد التي يغير فيها دقة النظر التي برهنت عليها اى نسبة
 في الفلسفة هو التشبيه بالآلة علما وعملا ولما كان هذا العلم موجبا لهذا التشبيه سمي بها فذلك اى البناء
 مرتبة بعد تفصيل هذا الفن اى فن المنطق لاصح تفصيله فبناء الكلام على هذه الاصول ليس من
 وظائف المنطق اذ لا ينبغي ما يتقدم على ما يتأخر فالكلام في المنطق على الظاهر مع النظر عن الدقة
 لانه دالة ومرتبة قبل مرتبة الفلسفة والمنطوق فيه التفصيل على ما انكشف بعده في الفلسفة فنبني
 الكلام فيه على ما يحكم به الظاهر المفهوم بهذه التفصيل من ثم اى من اجل ان

قوله فافهم لعلنا اشار الى ان ضروريه وان يقال ان يصدق عليه انه ضرورية ولا يصدق عليه انه دائمة اذ ليس الحكم فيه بالدوام
 بل بالضرورة اما اذا اريد الحكم بالضرورة مثلا اعم من ان يكون بالبطاقة او بالاتزام فيصح ذلك لكنه غير ظاهر اولا فادام احد راج

ان المنطوق في نسبة مفهوماتها في بادي الرأي قالوا هي المنطوقون ان الضرورة تليق
 احض مطلقا من الدائمة المطلقة فان العقل بحسب الظاهر حكيم بالافكاك الدوام عن الضرورة
 بان يكون نسبة دائمة ولا يتحيل الفكاك كما حركه الفلك فانها دائمة غير منفكة عنه لكنها
 بمستحيله الانفكاك اذ لا يلزم من سكون الفلكس مح قال في الحاشية هذا في بادوا بالناظر
 الدقيق فها مشاويان لان الدوام اما ان يصدق في مادة الوجوب فظاهر وان كان في
 مادة الامكان فهو اما دوام الوجود او دوام العدم ودوام الوجود واجب الوجود لغيره
 لان الشئ ما لم يجب لم يوجد فهو محفوظ بالوجوب السابق والوجوب اللاحق ودوام العدم
 ممتنع الوجود بالغير لان الشئ ما لم يجب عدمه لم ينعدم ضرورة ان عدم شئ لعدم العلة التامة
 وعلى كلا التقديرين فلا يتخلو دوام الواقع عن الوجوب انتهى حاصله ان المساواة بين الضرورة
 والدوام في مادة الضرورة ظاهرة لا ستره فيه واما الدوام الانفكاكي الذي ليس فيه ضرورة
 فالمساواة بينهما في هذه المادة يحتاج الى البيان اذ الظاهر حكيم بوجود واحد هما بدون
 الآخر فبيان ان الدوام في مادة الامكان اما دوام الوجود اي وجود المحمول دائما للموضوع كما في
 دوام الوجود واجب الوجود بالغير يعني وجود ذلك المحمول يكون واجبا وضروريا للموضوع
 بواسطة الغير لان الشئ ما لم يجب لم يوجد فالمحمول اولا يكون واجب الوجود ثم وجد ويثبت
 للموضوع فهو محفوظ اي محاط بالوجود بين الوجوب السابق الذي وجب به اولا وبالوجوب
 اللاحق الذي وجد بعد الوجود والدائم العدم اي ما يكون عدمه دائما وان كان وجوده ممكنا
 لغيره لان الشئ ما لم يجب عدمه لم ينعدم ضرورة ان عدم شئ لعدم العلة التامة واذ اعدت
 العلة بعيدا لعلوم ويكون وجوده ممتنعا لعدم العلة وعلى كلا التقديرين سواء كان دوام
 الوجود او دوام العدم لا يكون الدوام الواقع خاليا عن الوجوب والضرورة فانهم
 اي اذا عرفت تعريف الموضوعات وعلمت ان المنطوق فيها ما يحكم به ظاهر مفهوماتها لا يستعصب
 الا بالثبوت عليك ويتيسر لك استخراج النسب بين الموضوعات المذكورة سابقا ولو استقرت اي
 لتعقبت القضايا وادركت مفهوماتها علمت بعد الاستقرا ان الحكم التامة اعم القضايا سواء
 كانت لسايطر او مركبات لانه اذا وجد الحكم بالضرورة بالذات او بحسب الوصف والدوام
 والاطلاق العام والتوقيت والانتشار سواء كان مقيد القيد اللادوام واللاضرورة اولا

وجد الحكم بالامكان اى ليجزم ضرورة خلافا من غير عكس لمحو ازان لا يخرج الامكان من القوة
 الى الفعل ليصدق الحكم المذكور فان قلت عموم الممكنة العامة من القضايا سواركانت موجبا
 او سوابب ظاهري في جميعها لكن في عموم الممكنة العامة السالبة من السالبتين التوحيدين نظر في
 ان يكون ضرورة السلب في وقت معين او في وقت ما من اوقات العدم ويكون لا سبب
 ضروريا في جميع اوقات وجود الذات فلا يصدق في الممكنة السالبة اذ معناها ان الجانب الثاني
 للسلب سواركان في وقت معين او وقت ما ليس بضروري قلت المراد بالوقت معين في
 الوقتية وغير المعين في المنتشرة ما هو من اوقات وجود الذات فاذا صدق ضرورة السلب
 في وقت معين او غير معين من هذه الاوقات صدقت امكنة السالبة بلا شبهة او لم يبق ان الممكنة
 الخاصة اى التى حكم فيها ليجزم ضرورة الطرفين اعم المركبات اى اعم من القضايا المركبة المقيدة
 بالادوام واللا ضرورة لان خبر في الممكنة الخاصة وهما الممكنتان العامتان اعم من خبر في المركبة
 ومضار المجموع اعم من المجموع والمطلقة العامة التى يحكم فيها بالفعلية نسبة اعم الفعليات اى القضايا
 التى ليس فيها الحكم بالامكان سواركان بالضرورة او الدوام او الاطلاق او ما سوى الامكان
 كلها فعليات وعموم المطلقة العامة من غير ما من الفعليات ظاهرا اذ يحكم فيها بالضرورة والدوام
 يحكم فيها بالضرورة نسبة مادام الذات خض البسائط اى خض مطلقا من غير ما من القضايا البسيطة
 وهى الدائمة والمشروطة العامة والعرفية والوقائية والمنتشرة المطلقان والمطلقة العامة والممكنة
 العامة اذ كلما يصدق الضرورية يصدق جميع ذلك كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 فانه يصدق الضرورة والدوام في اوقات الذات وكذا في اوقات الوصف والوقت المعين
 وغيره بالفعل وبالامكان والمشروطة الخاصة التى يحكم فيها بالضرورة نسبة مادام الوصف لا دائما
 خض المركبات ليعنى خض مطلقا من غير ما من المركبات وهى العرفية الخاصة والوقائية والمنتشرة
 والوجودية اللا ضرورية والوجودية الدائمة والممكنة الخاصة فان كلما صدق النسبة ضرورية
 مادام الوصف لا دائما يصدق انها دائمة مادام الوصف لا دائما وفي وقت معين وغير معين
 لا دائما وبالفعل لا دائما وبالامكان الخاص على وجه والظاهرة متعلق لقبوله مشروطة
 الخاصة خض المركبات فمعناه ان المشروطة الخاصة خض المركبات مطلقا على وجه اى على
 تقدير اخذها بالمعنى الثانى وهو ضرورة النسبة مادام الوصف لا بالمعنى الاول وهو الضرورة شرط
 الوصف اذ على هذا الوجه لا يكون بين المشروطة الخاصة والوقائية والمنتشرة عموم وخصوص مطلقا

بل من وجه لان الشرطه الخاصه لصدق في المثال المشعور من قولنا كل كاتيب متحرك لاصح
 مادام كاتبا لا دائما ولا يصدق الوقتية لان الكاتبة نفسها ليست ضرورية في وقت من الاوقات
 كيف يكون الشرطه بها ضرورية في وقتها وليصدق الوقتية في قولنا كل قمر مظلم في وقت معين
 لا دائما ولا يصدق الشرطه الخاصه لانه لا يصدق انه مظلم بشرطه كونه قمر او اما مادة الاجتماع
 فنقول كل منصف مظلم والحق ان لعلقه ليس على ما هو الظاهر لانه اذا لم يتعلق بهذا القيد بقوله و
 والضرورية اخض البساط يكون معناه انها اخض منها مطلقا سواء اخذت الشرطه العامه
 مادام الموصف او بشرطه غير ذلك ان الضرورية لصدق في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 ولا يصدق الشرطه العامه بشرط الوصف اذ وصف الانسان ليس بشرط الثبوت الحيوانية والا
 يلزم المجعولية الذاتية فيجب الضرورية بدون الشرطه العامه فلا يكون اخض منها وما قيل
 ان لعل الجنس السافل بالنوع السافل ليس لمتنع وانما لمتنع لعل الذاتي باخر خارج وتخلله بينه
 وبين الذات لا يتم الا اذا كان الوصف العنواني من الاوصاف المفارقة كما في قولنا كل كاتبا
 حيوان بالضرورة اذ صدق الشرطه العامه بشرط الوصف يستلزم المجعولية الذاتية في المثال
 فصدق الضرورية بدون الشرطه فلا يكون اخض منها فلا يدفع الايراد الا اذا تعلق هذا القيد
 بكتبيها وليش ان الضرورية اخض البساط مطلقا على وجه يعني اذا اخذت الشرطه العامه منها في
 مادام الوصف واما اذا اخذت بشرط الوصف كانت اخض من وجه وكذلك الشرطه الخاصه اخض
 المركبات على وجه كما عرفت واذا اريد بقولنا الضرورية اخض البساط اعم من ان يكون مطلقا
 او من وجه فلا حاجة الى القيد والايراد اصلا فافهم ولما فرغ المصريح من بيان القسم الاول
 من التقضية وهي الحتمية ومباحثها شاع في بيان القسم الثاني منها وهي الشرطية ومباحثها قليل
 فصل اى هذا مصل في اقسام الشرطية واحكامها الشرطية اى المقضية الشرطية وهي التي لا يكتم فيها
 بالثبوت والسلب ان حكم فيها اى في الشرطية بثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى لزوم ما بحيث
 يكون احدى النسبتين لازمة للاخرى بان يكون بينهما علاقة لقيضية عدم التفكاك احدهما عن الآخر
 كما في قولنا كانت الشمس طالقة فالنهار موجودا واتفاقا بحيث يكون كل النسبتين فغيتين
 في نفس الامر من غير علاقة بينهما كقولنا ان كان زيد ناطقا فالخمار ناهق او اطلاقا اى لم
 يقتر شي منها فمواضع من ان يكون لزوما واتفاقا فمتصلة لزومية او اتفاقية او مطلقة هذا
 تشبيه على ترتيب الف يعني الاول سببه متصلة لزومية وجودا للزوم فيها والثاني اتفاقية

لوجود الاتفاق في الواقع بدون اللزوم والثالث مطلقة لعدم التقيد بهما وان حكم قيس
اي في الشرطية تنبأ في النسبتين الموجودتين في القضية الشرطية صدقا وكذا بحيث لا يصدقان
ولا يكذبان معا كقولنا زيد امان يكون انسانا او فرسا او حكم يكون التنا في عليهما صدقا
في الصدق فقط اي لا في الكذب بحيث لا يجتمعان في الصدق يعني اذ اصدق احدهما
لا يصدق معهما الاخرى ويمكن الاجتماع في الكذب بان يكذب با معا كقولنا هذا شيء اما ان يكون
انسانا او فرسا او حكم يكون التنا في بينهما كذا با فقط اي في الكذب لان في الصدق بحيث
لا يجتمعان في الكذب يعني اذ اكذب احدهما لم يكذب الاخرى معا ويمكن الاجتماع في الصدق
بان يصدقان معا كقولنا هذا شيء اما ان يكون الانسانا او لا فرسا عندا اي يكون التنا في
في الصدق والكذب او في الصدق فقط او في الكذب فقط عندا يعني باعتبار ذلك الجزئين
كما في قولنا العدد امان زوج او فرد وهذا شيء اما شجرة او حجر وزيد امان في البحر او لا يفرق او
او يكون التنا في في الصدق والكذب او احدهما اتفاقا لا لذا في الجزئين بان لا يوجد بينهما
ما يقتضي تلك التنا في كما لو في الاسود والكاية اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا اما ان يكون
هذا الاسودا ولا كاتبا اما ان يكون هذا اسودا او كاتبا او اطلاقا من غير ان يقتضي التنا في في الكذب
بالعناد والاتفاق منفصلة حقيقية او مانتة لمع او مانتة الخلو هذا شر على ترتيب اللف في قوله
صدقا وكذا با او في الصدق فقط او في الكذب فقط يعني الاول يسمى منفصلة حقيقية للاتصال
الحق في فيها والثاني يسمى مانتة لمع لوجود منع لمع بين النسبتين فيها والثالث يسمى مانتة الخلو
لخلو عن احد النسبتين فيها عادية او اتفاقية او مطلقة هذا شر على ترتيب اللف في قولنا
عندا والاتفاقا او اطلاقا يعني الاول يسمى منفصلة حقيقية عادية ومنفصلة حقيقية مطلقة وكذا
الثاني يسمى مانتة لمع عادية واتفاقية ومطلقة وكذا الثالث يسمى مانتة الخلو عادية واتفاقية
ومطلقة فيبقى الاقسام الاربعة اثنا عشر قضية فالثالثة منها متصلات لزومية واتفاقية ومطلقة
وتسعة منها منفصلات او اقسام منفصلة ثلث وكل منها اقسام ثلثة واذا ضرب الثالث
في الثالث بصير تسعة فالحقيقية عادية واتفاقية ومطلقة وكذا مانتة لمع اتفاقية ومطلقة
وعادية وكذا مانتة الخلو عادية واتفاقية ومطلقة وعليها استخراج او مثله كل منها كما
عرفت اتفاقية كرو ورجا لغيره في مانتة لمع الخلو التنا في بين النسبتين في الصدق
او في الكذب مطلقا من غير قيد فقط في كليهما يعني لغيره في مانتة لمع التنا في بين النسبتين

فی الصدق مطلقا یعنی انہما لا یجتمعا فی الصدق سوا ارکان التنا فی الکذب ایضا بحیث
 لا یجتمعا فیہ ولا وکذا یعبر عن مانتہ اخلو التنا فی الکذب یعنی انہما لا یجتمعا فی الکذب
 سوا ارکان التنا فی الصدق بحیث لا یجتمعا فیہ ایضا اولا واما کمال الوجہین احدہما ان
 ان یکون حکم مانتہ الجمع بالتنا فی الصدق ولم یکم فیہما بالتنا فی الصدق سوا حکم
 بعدم التنا فی الکذب اولم یکم شی من التنا فی عدمہ وان یکون حکم مانتہ اخلو
 بالتنا فی الصدق ولا یکم بالتنا فی الصدق سوا حکم بعدم التنا فی اولم یکم شی من
 التنا فی عدمہ والا حذر ان حکم مانتہ الجمع بالتنا فی الصدق سوا حکم بالتنا فی
 الصدق اولم یکم التنا فی اولم یکم شی منہا وحکم مانتہ اخلو بالتنا فی الکذب
 سوا حکم بالتنا فی الصدق اولم یکم شی منہا وہذا یعنی التنا فی یکون ان
 ای مانتہ الجمع واخلو عم منہما بالعمی الاول یعنی اذا صدق التنا فی بینہما یتبین فی الصدق
 فقط یصدق علیہ التنا فیہ مطاقا من غیر عکس اذ یوجد فیہما اذا حکم فیہما بالتنا فی الصدق
 والکذب معا ولا یوجد الاول وکذا اذا صدق التنا فی الصدق فقط یصدق علیہ التنا فی
 الصدق مطلقا من غیر عکس اذ یوجد فیہما اذا کان التنا فی الصدق والکذب معا
 ولا یوجد الاول وکذا اعم من تحقیقہ لانه اذا صدق التنا فی الصدق والکذب معا
 التنا فی الصدق مطلقا وصدق الکذب کذلک من غیر عکس اذ یکون ان یوجد التنا فی
 فی کلیمہ فقط فیصدق ان دون تحقیقہ لعدم وجود التنا فی ہینما معا وہذہ امی المعانی
 المذكورۃ حقائق الموجبات من اقسام الشرطیات واما سوالہا ای وجود سوالہا
 الاقسام موجبات فترفع ایجاب الشرطیات فیما لبتہ کل منہما ما یکم فیہما برفع
 حکم الذی کان فی موجبہا فالسلب لبتہ الشرطیۃ ما ای قضیۃ یکم فیہما ای فی ہذہ
 القضیۃ سلب اللزوم الذی کان حکم بہ فی موجب الزومیۃ ولا یلزم سلب یعنی لیس السلب
 اللزومیۃ ما یکم فیہما بل یلزم سلب فان حکم بل یلزم سلب موجب لالسلب فالایجاب السلب
 فی القضیۃ الشرطیۃ لیس باعتبار ایجاب مقدم والتالی وسلبہما بل باعتبار النسبۃ فان کانت
 ایجابیۃ فموجبہ وان کانت سلبیۃ فسلبتہ لکن ان المحلیۃ لیس ایجابہما تابع لوجودیۃ الموضوع بل
 ولا سلبہما بل یلزم سلب فی المتصلات الشرطیۃ لیس سلب الاتصال اللزومی
 والاتفاق والاطلاق وکذا السلب فی المنصلات لیس سلب الاتصال والیناد ولواللغات

والاطلاق وعلى هذا على السالبة الزمنية ففسر البوق في أي باقى أقسام الشرطيات التي
الالتزامية مثلاً ما يحكم فيها بسبب الاتفاق والمطلقة ما يحكم فيها بسبب الإطلاق والسالبة
ما يحكم فيها بسبب التناهي صدقاً وكذباً وهكذا أسرار الأقسام ولما فرغ من بيان أقسام
الشرطية باعتبار نفسها شرع في بيان أقسامها باعتبار خبريتها وهو المقدم كما عرفت في
الحكمة باعتبار موضوعها لكن فيها باعتبار نفس الموضوع والفرادة وفي الشرطية باعتبار تقدير
المقدم وأوضاعه فقال ثم الحكم فيها أي في القضية الشرطية المكان أي الحكم على تقدير معين
من تقادير المقدم فمخصوصة بمعنى فسيئة شرطية شخصية ومخصوصة لمخصوصية التقدير عنوان حيث لا يعم
الكل فأكبر ما لا يعم إلا في الحكم على تقدير معين بل على التقادير فإن بين كميته الحكم
بأنه أي الحكم على جميع تقادير المقدم أو بعضها أي بعض تقادير المقدم فمخصوصة كالتية على الأول
لحكم الحكم على جميع التقادير كقولنا كلما كان زيد انساناً كان حيواناً ودائماً إماماً ان يكون لعدد
زوجاً أو فرداً أو زوجية أي محصورة الخبرية على الثاني لحكم الحكم على بعضها كقولنا قد يكون
إذا كان أشي حيواناً كان انساناً وقد يكون إماماً ان يكون أشي انساناً أو فرساً أو إلاً أي
والان لم يبين كميته الحكم بل يحكم فيها على وضع أو أوضاع في الجملة فهذه الأهمال بيان الكمية
كقولنا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد أثار زوج أو فرد والطبيعة منها غير معقولة
وكان الجملة القدرانية هذا دفع توهم عيسى ان يقوم ان الخصوصية والمقصورة كانت من أقسام
الحكمة وتنقسم اليها الشرطية فكذلك ان يكون الطبيعة أيضاً من أقسام الشرطية ولم يعتبرها
بها كما لم يعتبرها في الجملة لعدم اعتبارها في العلوم فدفعه بان الطبيعة في شرطية غير معقولة
لا انها معقولة غير معتبرة كما في الجملة إذا الحكم في الشرطية على التقادير باعتبارها وأجسامها
ففي خبرتها الأفراد في الجملة فيقتل بيان الكمية وإهمالها ولا يحفل أخذ طبيعتها المحكوم عليها بل
اعتبار التقادير ليكون طبيعة وان ما يحكم عليه في الشرطية لا يصلح ان يؤخذ من حيث الإطلاق
والعموم كما يظهر بالتأمل الصادق بخلاف ما يحكم عليه في الجملة فإن الحكم فيها قد يكون
على الطبيعة لا من حيث الانطباق على الأفراد فمقتضى الطبيعة والجملة القدرانية فيها لا يابى
عليك ان المعدولة والمحصلة أيضاً غير معقولة في الشرطية أو العادة ولا يتحصيل لا محذوراً فيها
كما يحري ان في الجملة لان الاتصال والانفصال استحقاق بين شخصين في انفسهما وإهمالها
معدولتين ومحصنتين باعتبار نفسها بل باعتبار طرفيها باعتبار ذلك فيها باعتبار خبريتها

تقدیرات سچ سمجھیں
حرف السلب بجز من المقدم احوالتی وان کان ممکنا ولكن لا فائدة فی اعتداده وکذا
الحقیقة والی راجتہ وان کان اعتبارہا صحیحاً باعتبار اخذ جمیع التقادیر الممكنة والاقتصار علی
التقادیر الواقیة لکنه خارج عن خیر الاعتدال لان الحکم فی الشرطیة لیس مقصور علی التقادیر
الواقیة بل شامل جمیع التقادیر ولو اعتبره احد فلا شک فی صحة لکنه قبل الجردی وعلما
تعلق الاحکام بذلک وکذا کونها واقیة باعتبار اللزوم والعناد والاتفاق غیر منبسط
الشرطیة فانهم وسور الموجبة الکلیة فی المتصلة یعنی باین کتبه جمیع التقادیر فی الشرطیة الجزیة
الکلیة المتصلة متی اومها وکلما نحو متی ومها وکلما کان الشمس طالقة فالنهار موجود ووسور
الموجبة الکلیة فی المتصلة دائماً وانما ان یکون هذا العدد وجا و فردا وسور الموجبة
الکلیة فیما اى فی المتصلة والمنفصلة لیس التثبة نحو لیس نسبتہ اذا کان الشمس طالقة فالنهار
موجود و لیس التثبة اما ان یکون هذا شئ عدد او زواج وسور الموجبة الجزیة اى باین کتبه
بعض التقادیر فیما اى فی المتصلة والمنفصلة قد یکون نحو قد یکون اذا کان الشمس طالقة
فالنهار موجود وقد یکون هذا شئ حیوانا او انسانا وسور السالبة الجزیة فیما اى فی المتصلة
والمنفصلة قد لا یکون نحو قد لا یکون اذا کان الشمس طالقة فاللیل موجود وقد لا یکون هذا
العدد ووجا و فردا و یا داخل حرف السلب علی سور الایجاب الکلی فی المتصلة والمنفصلة
یکون سور السلب الجزیة لان رفع الایجاب الکلی یلزمه السلب الجزی فی دلیل حدیثی بالانزاع
وعلی السلب الکلی بالمطابقة نحو لیس متی ومها وکلما کان شئ حیوانا کان انسانا و لیس
دائماً اما ان یکون العدد ووجا و فردا و اطلاق لو وان واو وادانے متصلة و اوفا
فی المتصلة لا ایهال اى للشرطیة السهلة لا یدہب علیک ان کلمات الشرط بعضها موضوع
للشرط وبعض متضمن بمعنی الشرط والشرط تعلیق امر علی آخر سوار کان بطریق اللزوم او
الاتفاق فما یدل علی الشرط لا یدل علی واحد منهما فلا بد من الدلالة حدیثی من ذکره
منها فی اللفظ صریحاً بان یق هذا التعلیق باللزوم او بالاتفاق فاذا ذکر فی اللفظ
نحو قولنا کلما کان الشمس طالقة فالنهار موجود باللزوم وکلما کان الانسان نامط
فالنهار نامط بالاتفاق لیسى موجبة من هذه الجهة وادالم یذكر فی اللفظ لیسى مطلقة وکذا
ما یدل علی الانفصال فهو مجرد الانفصال لا یدل علی کونه بالعناد و هذا کاتب او اسود
بالاتفاق فیسی موجبة من هذه الجهة وان لم یذكر لیسى مطلقة لعدم التقید بها قال شیخ

فی الشفا حروف الشرط تحتلقت فمنها ما يدل على اللزوم ومنها ما لا يدل على اللزوم فانك
 لا تقول انك انت القيامة قامت فحاسب الناس اذ لم تسترئ التمسك يلزم من وضع التمسك
 لانه ليس بضروري بل ارادي من اقتدعنا وتقول اذا كانت القيامة قامت فحاسب
 الناس وكذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج لكن تقول متى كان الانسان
 موجودا فالانسان زوج في شبه ان يكون لفظ ان شديدا دلالة على اللزوم ومتى ضعيفة
 في ذلك واذ كان متوسطا اي بين الشدة والضعف واما اذا دلالة على اللزوم وكذلك
 كلما ولما وقد صاحب المطالع منها ولو ايضا من هذا التمسك في اي فيما قال الشيخ نظرو به
 ان الفرق بين ان متى بالشدة والضعف وكذلك بينهما وبين اذ بالتوسط ممنوع لجوز ان يكون
 الفرق بين ان وبينها بان يقال ان يدل على الشك في وقوع المقدم بخلافها ولذلك لا يقال
 ان كانت القيامة قامت لعدم دلالتها على الشك والفرق بين اذ وبين الشرط وقيامة مقام
 الآخر سوى في الطرفية فعلم ان ادوات الشرط لا تدل الا على المعنى الشرطي وهو تعليل امر
 على آخره ولا دلالة لها على اللزوم وغيره اصلا ولما كانت الشرطية مركبة من جزئين وبكسرهما
 قضيتين اختلفت في ان اطرافها بل هي قضية بالفعل او بالقوة واختاره المصريح الثاني فقال
 اطراف الشرطية اي المقدم والسالي لاحكم فيها اي في الاطراف الان اى بالفعل في وقت
 دخول حرف الشرط عليها وحينئذ كونها اطرافا للشرطية او من ضرورة الحكم احتمال الصدق والكذب
 فطاهر ان اطراف الشرطية حين كونها اطرافا لما لا يجتمعا وايضا لو كانت قضية لا تحتل على
 النسبة التامة وهي غير مستقلة لا يصح لان ترتبط بالغربان بجعل محكوما عليه بالحكم الشرطي الغير
 او محكوما بها فلا يكون قضية عند التركيب قال السيد الزاهد في حاشية على الحاشية الجلية
 المحكوم عليه بالحكم الشرطي هو القضية المحملة من حيث هي قضية واقترا ان الادوات كان واولا
 ينافي ان يكون قضية بل التركيب مع ما ينافي فيه وكذا احتمال القضية على النسبة التي هي غير
 مستقلة بالمعنوية لانها في الحكم عليها مطلقا بل الحكم المحمل فقط وايده بما قال الشيخ في
 الشفا القول الجازم يحكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بايجاب او سلب وذلك المعنى
 اما ان يكون فيه هذه النسبة او لا يكون فان كان النظر فيه لامن حيث انه واحد محملة
 بل من حيث تعبیر تفصيله فهو شرط وان لم يكن كذلك فهو محلى انتهى كلامه فعلم من هذا
 ان اطراف الشرطية قضية محمية واقترا ان ارادة الشرط لا ينافي كونها قضية بل التركيب معها

يتألفه واشتمال القضية على النسبة الغير مستقلة التي لا يصلح كونهما محكوما عليهما لا يمنع كونها محكوما
 عليهما بالحكم الشرطي وانما يمنع بالحكم المحض وههنا ليس كذلك فيما المانع عن كون اطراف
 الشرطية متساوية على الحكم فان دفع ما قال المصريح لا يحكم فيها الا ان بقا ان الحكم الشرطي
 والحكم المحض سيان في مقتضى استقلال المحكوم عليه به وخصيص الثاني بحكم واشتماله على النسبة
 الغير مستقلة لا يصلح لشي من الحكمين فان قلت ان المقترن في الشرطية الحكم بالصلح في القضية
 اخرى او انفصالها عنها بخلاف الحملية فحقا وتان قلت هذا الحكم لا يقتضي ان يلاحظ التقنيان
 من حيث بهما لك لا يلزم كون اطرافها قضائيا بل يلاحظان بمحاطة استقلالهما وبحكم بينهما كما في بعض
 الحمليات المركبة من قضيتين كزيد قائم بيا قضه زيد ليس بقائم لائق ان في الحملية يجوز قيام المفرد
 مقام اطرافها المركبة من القضية بخلاف الشرطية فعلم ان اطرافها قضية من حيث هي هي ولهذا
 لا يجوز قيام المفرد مقامها لانا نقول برفع الحكم المحض لا يقتضي كونه بين قضيتين فيجوز قيام المفرد
 مقامها ورفع الحكم الشرطي يقتضي كونه بين قضيتين ولذا يقال ان كلام المجازات لا تدخل الاعلى
 المحل وهذا لا يستلزم كون اطرافها قضية من حيث هي بل يجوز ان يكون ملحوظة بمحاطة
 استقلالها فانهم ولا يلزم الحكم في اطراف الشرطية قبل اى قبل دخول حيز الشرط لجواز ان يكون
 مفردات غير قضائيا دخلت عليها ادوات الشرط ولا يلزم الحكم بعد التحليل اى بعد حذف ما يدل
 على الحكم الشرطي وهو حرف الشرط كان في الشرط والخارج من الجزاء وهذا رد على ما قال العلامة
 الفتا زاني من كونهما قضية بعد التحليل لانه ان المانع من الحكم في ادوات الشرط وقد زال
 فعاد الحكم لوجوده اذ كان في الاطراف وعدم ما يغير به من صحة السكوت عليه ما فصارت قضايا
 بمجرد زوال المانع قال في النجاشية فانما اذا زلت ادوات الشرط فليست في الاطراف
 نسبة حاكمية بالفضل الا بعد الاحتبار فلا يكون قضية باعقل مجرد التحليل قبل الاعتبار ولا يلزم
 الافتبار سيما مع عدم كذب الاطراف كقوله في الشان زيدا حمارا كان ذا متعنا فمادومع البعد
 العلامة التقني زاني من كونهما قضية بعد التحليل ووجه وجه الا ان يدعى كونهما قضية بغير نسبة
 وذلك ايضا في يدى الرامي قائل في الشان زيدا حمارا كان ذا متعنا فمادومع البعد
 لا به بتأزم اعتبار الحكم فيها زوال المانع لا يقتضي اعادة ما زال الا بعد الاعتبار فمادومع البعد
 يؤيد مجرد التحليل لا يكون الحكم فيها كما نرى في العلامة التقني زاني بدون اعتباره واعتبار غيره
 لازم سيما مع بقاء كذب الاطراف كيف لا يغير الحكم لعدم صدقها فلا يكون قضية حقيقة لا بحسب

المشطفي بادي الرأي والقول بان كلام المحقق في القضية الملقوفة بضعف الادلة بعد حذفها
 وشرا لنتي الا الموضوع والمحمول فقط وبها لا يكفيان كقول القضية قضية مالم يعتبر الحكم فلا بد من
 اعتبار الحكم في القضية الملقوفة ايضا فانهم ولك ان تقول ان بدو كذب الاطراف لا يمنع
 الحكم ان يجر القضية بمعنى النسبة التامة وانما يمنع الحكم بمعنى الاذعان وهو خارج عن
 القضية كما علمت وقد رتب اذا حذف ادوات الشرط المانعة لكون اطرافها محتلفة لا
 والكذب واخاذا الاطراف فائدة تامة مع اشتغالها على الحكم بمعنى النسبة التامة دون مقتضاها
 وهو الا فائدة التامة والاشتمال لها موجود وهذا هو مناط القضية فاذا كان مناطها موجودا
 المجرور رفع المانع فيكون قضية كما هو الظاهر ومن ثم اى ومن اجل اطراف الشرطية الحكم
 فيها كان مناط صدق الشرطية وكذا بها اى الموقوف عليه لها هو اى مناط الحكم بالاتصال
 بين النسبتين في المتصلة او الانفصال بين النسبتين في المتصلة لا بين اطرافها فالشرطية
 في ذوق اذا حذف في هذا الحكم سواء كانت الاطراف صادقة او كاذبة اذا صدق والكذب
 صفت الحكم كالايجاب والسلب يعني كما ان مناط ايجاب الشرطية هو ايجاب الحكم بالاتصال
 والانفصال ومناط سلب الشرطية سلبه لا ايجاب الاطراف وسلبها كذا كذا مناط صدق
 الشرطية وكذا بها على الحكم لا على الاطراف فاطراف الشرطية وان لم يكن قضايها عمليات
 ولا مشروطيات بمصطلات ومنفصلات لكنها لما كانت شبيهة بها قبله عليه بقوله نعم يكون
 الاطراف شبيهة بمجليات بحيث اذا اعتبر الحكم فيها يكون مجليات نحو كما كان اشئ انسانا
 فوجوبه ان متصلين يكون شبيهة له يعني اذا اعتبر الحكم فيها بعد حذف ادوات الشرطية
 متصلين نحو ان كان كلما كان اشئ انسانا فهو حيوان فكما يكن حيوانا لم يكن انسانا او متصليين
 اى يكون شبيهة بمنفصلتين نحو قولنا كلما كان داما انا ان يكون العدد زوجا او فردا
 فخراما انا ان يكون منقسما مبساوينا او غير منقسم بها او مختلفين اى يكون شبيهة بمختلفتين
 لان يكون جميعها محليته والاخرى متصلة او احداهما محليته والاخرى منفصلة او احداهما متصلة
 والاخرى منفصلة فالاقسام مستحقة للتفصيل ولو اعتبر التقديم والتأخير في مختلفتين يكون
 شبيهة مثال الاول ان كان طلوع الشمس اعلاه لوجود النهار فكما كانت الشمس طلعة فالنهار
 موجود ومثال الثاني ان كان بذاعد دافعا مازج او فرد ومثال الثالث نحو ان كان كلما
 كانت الشمس طلعة فالنهار موجود فاما ان يكون الشمس طلعة واما ان لا يكون الشمس طلعة

او مشأه اثباته الباقية المعبرة باعتبار التقدم والتأخر ظاهرة وتلازم الشرطيات ای بان
 ان احدهما لازمة للآخرى وتعاذ بها یعنی احدهما معاندة للآخری غیر مستلزمة لهما فقلت
 جد وبها ای فاندحوا ونفعما فی مباحث القیاس مبسوطه یعنی مبسطة علی سبیل البسط والتکوین
 فی المطولات فلا یلیق ایرادها فی المختصرات فلهذا عرض المصرح عن بیانها مشأه بارة الرسالة
 علایاس لنا البیان نبدأ منها لیطلع الطالب المبتدی علیه فاعلم ان المتصلة الملازمة بین المرحبة
 يستلزم مانعة الجمع موجبة کلیة بین اللزوم ونقیض اللزوم نحو کما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود يستلزم فداها ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا او منع الخلو
 بین نقیض اللزوم وحين اللزوم نحو فداها ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار
 موجودا وهذا ان الانفصالان یعکسان علی اللزومية الموجبة الكلية یعنی منع الجمع يستلزم
 المتصلة الملازمة التي مقدمها عین احد خبری منع الجمع بین الشئین وتالیها نقیض الآخر
 كقولنا العدد اماروج او فرد مثلا مانعة الجمع يستلزم المتصلة اللزومية وهي قولنا كلما كان
 هذا الشئ زوجا لم يكن فردا او منع الخلو يستلزم المتصلة الموجبة الكلية التي مقدمها نقیض احد خبری
 منع الخلو بین الشئین وتالیها عین الآخر كقولنا زيدا ما نفي الجرا ولا یفرق مثلا مانعة الخلو
 يستلزم المتصلة الموجبة الكلية وهي قولنا كلما لم يكن زيدا نفي الجرا ولا یفرق والمنفصلة الحقيقية يستلزم
 اربع متصلات اثان مقدمها عین احد الخبرین وتالیها نقیض الآخر واخریان مقدمها
 نقیض احد الخبرین وتالیها عین الآخر كقولنا العدد اماروج او فرد مثلا قضية منفصلة
 يستلزم اربع متصلات مذکورة الاول مثل قولنا كلما كان هذا زوجا لم يكن فردا والثاني
 نحو كلما كان فردا لم يكن زوجا والثالث نحو كلما لم يكن زوجا كان فردا والرابع نحو كلما
 يكن فردا كان زوجا ومنع الجمع بین الشئین كقولنا هذا ليليا شجرة او حبر يستلزم منع الخلو بین
 نقيضيهما نحو قولنا هذا اما شجرة واما لا حبر وكذا منع الخلو بین الشئین كقولنا زيدا ما نفي الجرا ولا
 یفرق يستلزم منع الجمع بین نقيضيهما نحو زيدا نفي الجرا ولا یفرق وكذا حال تعاذا الشرطيات
 والصالبة ان كل قضيتين تلازمتا وتعاكستا عانده نقض كل منهما عین الاخری صدقاً وكذا
 والا المجاز صدق الملزوم بدون اللزوم وهو محتمل فيكون بينهما انفصال حقيقي وان لم یفصلا
 عانده نقیض القضية الملازمة عین القضية اللازمة فی الكذب دون الصدق لجواز صدق
 اللازم بدون الملزوم وفيهما منع الخلو وعانده نقیض القضية اللازمة عین القضية الملازمة فی

فی الصدق دون الذب لجواز ارتفاع لقیض اللازم وعین الملزوم فیها منع الجمع واصل
 مع الدائل للقتضایا المتلازمه المتعکسة والمتغایرة مذکوره فی شرح المطالع ان شئت فخرج
 الیه تتمه فی القاموس تمام اشئی ونهایه وتتمه ما یمیم به ^{ویمینه} المباحث یمیم ببحث اشطیات
 تخصیر من تتمه و فیها ای فی هذه التتمه مباحث ای تفیشات الاول من مباحث انه اشتمل من
 القوم ان المتلازمین ای الشیخین الذین یکون بینهما تلازم بحيث یکون کل منهما لازما للآخر
 یجب ان یکون احدهما ای احد المتلازمین علة للآخر منها ویکون کلاهما ای کلا المتلازمین
 معلولی علة واحدة بحیث یکون لهما علة واحدة وهما معلولان لهما فان قلت ان الموجودات
 بأسرها معلولات الواجب تعالی جل شأنه مع انه لا تلازم بینهما قلت المراد بالعلة العلة الموجبة
 القیضه للارتباط وهی التي یمتنع تخلف المعلول عنها ولتقتضی ارتباط احد المعلولین للآخر ارتباطا
 دائما فالواجب تعالی لیس علة موجبة للموجودات بأسرها فلا یلزم التلازم بینهما لایق ان الوجود
 تعالی علة موجبة لبعض الموجودات وهی العقول فانها معلولات قدیمه یمتنع تخلفها عنه فلیزم
 التلازم بینهما مع انه لیس كذلك لاننا نقول کون العلة موجبة غیر كافية بالمیقضه ذلك الارتباط
 بان یکون مقتضاها ارتباط احدهما مع الآخر ارتباطا دائما والواجب تعالی جل شأنه
 لا یقتضی ذلك الارتباط بین المعلولات القدیمه لیکون بینهما تلازم کاتضا لفتین وهما
 ان یستلزم قسطن احدیهما لتعقل الآخر کالابوة والنبوة فانها معلولی علة واحدة کقولنا لا یسأل
 من نطفة انسان آخر فیه رد علی من قال ان التلازم بین شیخین قد یکون من غیر علاقة
 العلیة وشکل ذلك بالمتضالفتین ولذا قال لا بد ان یکون بین المتلازمین علاقة علیة
 والتضالفت والمعرض اختار ما هو المشهور بین القوم هو مختار المحقق الطوسی واتباعه ان العلاقة
 بین المتلازمین منحصرة فی علیة احدهما بالآخر ولعلولیتهما الثالث مع الشرط المذكور
 فزعموا ان المتضالفتین مستندان الی علة ثالثة موجبة مقتضیة للتعلق بینهما وارتباط
 کل منهما بالآخر فان المتضالفتین اما حقیقتان کما اذا کان التضالفت بین المبدئین کالابوة
 والنبوة فهما معلولی علة ثالثة وهو التوالد والتناسل بحیث یقتضی کل واحد منهما الی الآخر
 الی نفس بل الی معروضة فان الابوة محتاج فی وجوده الی ذات الابن والنبوة محتاج
 الی ذات الاب فاحتاج کل منهما الی معروض الآخر واما مشهور بان کما اذا اعتبر التضالفت
 باعتبار اشتقاق کل لاب والابن فهما معلولی علة واحدة موجبة للتغایر بحیث یقتضی کل واحد

منها باعتبار بعضه ای الوصف الی جزر والآخرا فی الذات فان الاب فی وصف الالبوة محتاج
 الی ذات الابن وكذا الابن فی وصف النبوة محتاج الی ذات الاب فاحتاج وصف کل منهما
 الی معروف الآخر وانقضى بالبنین المنجبین بحیث لا یقوم احدهما بدون الآخر بان احدهما
 متلازم للآخر مع عدم علاقة العلیة بینهما مدفوع بان التلازم لیس فی وجودهما بل هو من باب
 ترفع الاستقلال المتساویة المبول والتلازم فی قیامهما انما هو من باب التلازم فی حفظ
 الوضع ومن هذه الجهة هما معلولان لثالث وهو الالتقاء مثلا مع احتیاج کل منهما الی ذات
 الآخر وذلك ما اشتهر بین القوم من وجوب علاقة العلیة بین المتلازمین مما لا دلیل علیه
 ای من جنس امر غیر مدلل علی اثباته وان كان ضرورة العقل حاکمة علیه لئلا یلزم امکان انفرد
 وجود احدهما عن الآخر بل قد یستدل علی بطلانه ای قد یورد الدلیل علی بطلان ما اشتهر
 بان عدم عدم الواجب تعالی متلازم لوجوده تعالی بحیث یلحق اذا عدم عدم الواجب
 وجد وجود الواجب واذا وجد وجوده عدم عدم الواجب واذا كان عدم الواجب متمنعا
 لذاته ای بالنظر الی ذاته مع قطع النظر عن امر خارج فعدم ذلك لعدم ای عدم الواجب
 غیر مستند ای غیر منسوب الی امر آخر کیون علة له لان النقیضین اذا كان متمنعا لذاته كان
 النقیض الآخر ضروری بالنظر الی ذاته وین فی محله ان وجوده ای وجود الواجب تعالی
 غیر معلل بعلة فلا حاجة الی بیانه فبین الوجود ای وجود الواجب تعالی وعدم العدم ای
 عدم عدمه تعالی تلازم بلا علة حاصل استدلال البطلان ان ما هو المشهور بین المتلازمین
 من وجوب کون احدهما علة للآخر وکلیهما معلولی علة واحدة باطل اذا عدم عدم الواجب
 واجب تعالی ووجوده متلازمان لانه اذا وجد وجوده وجد عدم العدم واذا وجد عدم
 العدم وجد وجوده تعالی مع ان احدهما لیس علة للآخر ولا معلولی علة واحدة اذا عدم الواجب
 متمنع لذاته والالتم بق الواجب واجبا فقیضه وهو عدم العدم کیون واجبا ضروری بالان
 النقیضین اذا كان متمنعا کیون النقیض الآخر واجبا والا فلا وكان متمنعا یلزم ارتفاع النقیضین
 او ممکنا او ممکن یکن وجود النقیضه فیلزم مح امکان المتمنع المحال وامکان المحال فیصیر عدمه
 واجبا ضروری غیر محتاج الی علة ولا شک ان وجوده تعالی ایضا واجب ضروری فلا محتاج
 الی علة فهما متلازمان من غیر علاقة العلیة بینهما فاشترطهما باطل فتدبر اشارة الی ما قبل
 ان المحقق عندهم ان العدم لا یضاف الی الی الوجود خاصة کما اختاره المصرح بعدم العدم

لیس شئی وانما هو عدم ثبوت عدم فیکون فی قوۃ الموجبۃ لعدم وهو لیس نقیض عدم الوجود
 لیلزم من اتناعه ضرورة وهذا الجواب یعنی لما قمره المصروح واما اذا قمر الدلیل بان ثبوت عدم
 الواجب تعالیٰ منتهی بالضرورة والا لکن ان ثبت فیکون لعدم ضرورة وتعالیٰ التبع عن فک
 علوا کبیرا فیکون عدم ثبوت عدم ضروریاً محض مقصود المستدل ولما یضربنا اختاره المصروح
 فلا ینفی الجواب واما اجاب البعض بان الوجودات ترأی معلول الذات الواجب تعالیٰ لعدم عدم
 والوجود معلولین لذاته تعالیٰ مدفوع بان ذات الواجب تعالیٰ وعدم عدم متکافئان مع
 لیس معلولین بشی فیم الاستدلال والا ولی فی رده بان علاقة العلیۃ انما یلزم فی المتکافئین
 اللذین مصداقهما متغایران لا مطلقاً ووجود الواجب وعدم عدم مصداقهما واحد وهو قاطع
 الباری تعالیٰ ولا اثنیۃ فیها اصلاً بحسب المصداق لعدم وجود علیۃ مع وجود التکافؤ فیها
 لا یضرب لعل قوله تدبر اشارة الیه ففکر انما فی من مباحث التمتۃ انه قد خلت فی المتصلۃ بالضرورة
 الصادقۃ بین المنطقیین فی استلزام المقدم المح ای المتنع فی نفس الامر للتالی مطلقاً سواء کان
 او کاذباً فی نفس الامر ای فی الواقع فمنهم ای من المنطقیین من انکره ای انکره الاستلزام مطلقاً
 سواء کان التالی صادقاً او کاذباً وقال ان المقدم المح لا یستلزم التالی مطلقاً سواء کان صادقاً
 او کاذباً وزعم ان صدق الشرطیۃ باعتبار حقیۃ الطرفين فاذا کان احدهما او کلها غیر حقیۃ فی نفس
 الامر لا یکون صادقۃ فکیف الاستلزام وقد عرفت ما فیہ من اصدق الشرطیۃ وکذبها لیس علی الاطلاق
 فافهم ومنهم ای من المنطقیین من انکره ای انکره الاستلزام اذا کان التالی صادقاً وقال ان المحال
 لا یستلزم التالی الصادق واما کاذب فیتلزمه الاستلزام المحال محالاً لاننا نعلم ان قولنا ان لم
 یکن الانسان حیواناً لم یکن حساساً صادقاً لزومیۃ لا اتفاقیۃ لعدم صدق التالی ولا بد فیها منه
 فی التالی الصادق کقولنا نکانت الخمسة زوجاً فهو عد لیس للزوم صادقاً فی نفس الامر
 وانما هو صادق بطریق الالتزام فی نفس الامر اتفاقیۃ لا لزومیۃ ودر علیہ بان الاستلزام
 بین الشیئین انما یکون اذا کان احدهما علی الآخر وکلها معلولی علیة واحدة و فی المحالین کلها
 فلا استلزام فیها فی نفس الامر وعلیه ای علی عدم استلزام المقدم المحال التالی الصادق
 واستلزامه الکاذب یدل کلام الشیخ الریس فی الشفا بتلخیص علی

قوله فافهم لعله اشارة الى انه یلزم ایضاً علی هذا القائل ان لا یصدق عکس التبعیض مع صدق الاصل فان المتصلۃ
 للزومیۃ الصادقۃ لا یرکب علی هذا التقدير الا من الصاقین ۱۲ معلوماً فاخادم احمد رحمه الله الصمد

علیه ما ذکره شارح المطالع ان المقدم المحال یلزمه التالي المحال لصدق قولنا ان لم یکن الانسان
 حیوانا لم یکن حسانا و میثه فلم یصدق الاتفاقیه لعدم صدق التالي و اذا کان المقدم محالاً
 و التالي صادقاً فی نفسه کقولنا انکانت الخمسة ز و بها فهو عند فی صدق الاتفاقیه و اما بطریق اخرى
 فهو صادق من جهة الالتزام و لیس بصادق فی نفس الامر اما صدقه من جهة الالتزام فلان
 من بری ان الخمسة زوج یلزمه ان یقول انه عدد و اما انه لیس بحق فی نفس الامر فلان ما یخبر
 بعض قدماته کاذب فاذا کذب ما هو لمحقق کذب ما علیه لمحقق فالحق قیاس من الشکل الاول الکب
 من الموجبتین و هو ان الخمسة زوج و کل زوج عدد یلزمه ان الخمسة عدد فاستلزام زوجیه الخمسة
 العددیه سلب الکبری التي هی قولنا کل زوج عدد و هو کاذب علی الفرض المذكور لانه لیس
 لا شیء من الخمسة الزوج بعدد فلا شیء من العدد یختمه زوج فکل زوج عدد لیس بحق فی نفس الامر
 لان سلب شیء عن جمیع افراد الخاص یستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم و ایضاً لو صدق قولنا
 کلما کانت الخمسة ز و بها کانت عدد و الصدق قولنا کل خمسة زوج عدد و انه کاذب فیکون
 التي فی قوته باطله من کلام الشیخ و علیه اعتراضات مذكورة فی شرح المطالع لمخالفة التطوین
 رائنا ترکها اولی فان شئت فارجع الیه قال فی الحاشیة و سیاتی فی الاقرانی و الشرطی الخ
 فیہ ضعف مذہبه انتهى یعنی فی مبحث الاقرانی و الشرطی ذکر المصريح بالظهور منه ضعف مذہبه
 الشیخ و هو ان کلما لم یکن الاثنان عدد لم یکن فرداً لصدق لزم و میثه فان انتفاء العام یستلزم
 انتفاء الخاص و هو ینعکس لکن النقیض الی قولنا کلما کان الاثنان فرداً کان عدد و ینکون
 صادقاً اذا صدق و فی هذا العکس یستلزم المقدم المحال التالي الصادق و میثه
 ضعف مذہبه الشیخ و من ههنا ای من اجل ان الکبار استلزام المقدم المحال التالي الصادق
 لصدق قال الشیخ ان ارتفاع النقیضین مستلزم لاجتماعهما ای اجتماع النقیضین بنار علی تجوید
 استلزام المحال محالاً بانه انما اذا ارتفع النقیضان یعنی عین شیء و نقیضه مثلاً الکاتب
 و اللاکاتب ارتفع احدهما و کلما ارتفع احدهما تحقق الآخر و اذا ارتفع شیء یستلزم تحقق
 نقیضه فارتفاع الکاتب یستلزم تحقق اللاکاتب و ارتفاع اللاکاتب یستلزم تحقق الکاتب
 فاذا ارتفعاً تحققاً بالنظر الی هذا الاستلزام و اذا تحققوا ارتفاعاً لان تحقق احدهما یستلزم
 ارتفاع الآخر تحقق کل منهما یستلزم ارتفاع کل منهما کذا لک فظهر ان کلما ارتفع النقیضان
 اجتماع النقیضان و کلما اجتماع النقیضان ارتفاع النقیضان و یورد علیه ان استلزام ارتفاع

كل واحد تحقق الآخر في نفس الامر مسلم واما على تقدير الح وهو ارتفاعهما معا فلا نسلم بالاستلزام
بل ارتفاع احدهما على هذا التقدير يستلزم ارتفاع الآخر لا تتحققه فلا يلزم اجتماعهما فتفكر
انه لا لزوم في ان كان الخمسة زوجا فهو عدد بحسب نفس الامر بنا على عدم استلزام المحال الصاوي
ومنهم اى من المنطقيين من زعم ان استلزام اى استلزام المقدم المحال التالي سواء كان محالا
او صادقا ثابت اذا كان التالي حسدا للمقدم نحو اذا تحقق مجموع شريك الباري تحقق شريك
الباري وكلما ارتفع النقيضان ارتفع احداهما ففرض المقدم الذى تاليه خبره متضمن لفرض التالى
ح فيكون استلزامه وذلك اى تخصيص بالخبرية تحكم اى دعوى بلا دليل وتخصيص بلا موجب
وتكليف بلا طائل لا خصوصية بالخبرية لا دخل لما في الاستلزام واضح انما هو العلاقة من غير
تخصيص بالخبرية فان قلت ان الخبر لا ينفك عن الكل فلا استلزام ح ثابت لا محالة ولكن لا ينفك
لما قلت اذا كان محالا يجوز ان يكون احد المتلزامين علة للآخر او كلاهما معلولى فلهذا واحدة
والح ليس بموجود حتى يحتاج الى علة خارجية فلا يكون بين الماهيين علاقة سواء خبرية وهذا وجه
التخصيص فتأمل ومنهم اى من المنطقيين من زعم انه اى استلزام بين الماهيين والمحال الصاوي
ثابت اذا كان بينهما اى بين المقدم والتالى علاقة وهو اى القول بالاستلزام على تقدير العلاقة
الاشهر بين المنطقيين وهو مختار اكثر المحققين نحو اذا كان زيد حمارا كان ناهما ومن ثم اى من
اجل توقف الاستلزام على علاقة قال ذلك الزعم ان المقدم المحال يجب ان لا يكون منافيا
للتالى حتى يتحقق بينهما علاقة الملازمة والا يلزم اجتماع المتناقضين فان المناقاة بين المقدم والتالى
نصح الالفكاك اى الفكاك المقدم عن التالى والملازمة بين المقدم والتالى مبنية على منع الالفكاك
فاذا كان المقدم المحال مع كونه منافيا للتالى مستلزما في نفس الامر يلزم اجتماع المتناقضين وهو صفة
الالفكاك وعدمه بينهما فلا يجوز استلزام المقدم لمنافيه بخبره عدم العلاقة بينهما وفيه اى صفة
اشتراط عدم المناقاة بينهما ايرادا ورده مرزا جان في الحاشية المتعلقة على الحاشية المتعلقة

وهو ان حاصل ذلك اى الاستلزام مع المناقاة يرجع الى التلويح

قوله فتفكر على اشارة الى الايراد بالتقرير التالى وجوابه تقرير الايراد ان كذب كل ما يستلزم صدق الآخر اذا كان
كذب كل افرادها واما اذا كان مجتمعا فليحتمل ان لا يلزم من كذب كل واحد قما تقرير الجواب ان الامر غير حنى على التالى فان
حقيقة التناقض ان يستلزم كذب كل لانه صدق الآخر صدق كل لازم الميث كذب الآخر ولو ازم المية لوازم على كل تقدير ولا نسلم
ان صدق كل من النقيضين لازم الكذب الآخر وذلك ظاهر والا لكانت كاذبة ١٢ مولا نا خادم احمد رضا قدس سره

موجبین تالی احدی ای احدی الزموتین لقیض تالی الاخری ای لقیض تالی لزومیه الاخری و انحصار
 لا یسلم المناقاة بینهما ای بین هذین الزموتین فلا یلزم اجتماع المتناقضین حاصل الا براد ان الزم
 ان اراد بقوله المناقاة صحح الانساکک تجوزیه الانساکک لنفس الامری بحیث یکون احدهما متحققا فی
 الواقع ولا یحقق الاخر فی غیر مسلم بجوار ان یکون کلها متنفذین فی نفس الامر وان اراد بمعنی انه لو
 یحقق احدهما یتحقق الاخر فسلم کذا لیس یتحقق فانه یرجع الی قضیتین لزومیتین لان مناقاة
 صدق القضیه الاخری وهی قولنا لو تحقق احدهما لم یحقق الاخر والملازمه لیس تدعی صدق قضیه
 اخری وهی لو تحقق احدهما یحقق الاخر فها ان قضیان تالی احدهما لقیض تالی الاخر ولیست
 بیننا قضیتین فان لقیض الزموتیه سلبها الزموتیه اخری فلا یلزم من صدقها اجتماع المتناقضین
 لان الحال یتلزم الحال فالمقدم الحال یتلزم التالی و لقیضه فیکمن صدقهما علی هذا التقدير
 فی نفس الامر ویجاب عنه بان المناقاة لیس تدعی صدق السالبة والملازمه لیس تدعی صدق
 الموجبه ولا شک انهما متناقضان علی ان اشتراط العلاقه فی الاستلزام تقضی عدم صدق
 باثر لقیضیتین لزومیه لعدم امکان وجود العلاقه بین المتناقضین لان العلاقه بهما یتوجب
 المقدم التالی والمناقاة لقیضی عدم الاستصحاب فکیف یکون بینما علاقه واولم یوجد الاستلزام
 فلا یصدق لزومیه و منهم ای من المنطقیین من قال انه ای الشان لا یجزم لعقل بالاستلزام
 محال او ممکنا اصلا سوار کان بینما علاقه و لا اذ لا یقدر لعقل علی لغتین العلاقه فی المحالات فثم
 التجوزیه ای تجزیه لعقل بالاستلزام الحال للحال لا یجزم فی فی فی هذا التجزیه فانه لا مانع لتجوزیه
 لعقل لا مر غیر جازم له ولواورد بان ظاهر کلام المعریح یدل علی سلب الکلی للجزم مع انه لیس
 کذا لک لان الموجبه الکلیه الصادقه لطرفین کقولنا کلها وجد المعلول الاول و جد الواجب سلبکس
 بعکس النقیض الی کلها لم یوجد الواجب لم یوجد المعلول الاول ففی لزومیه مرکبه من محالین فلو لم
 یجزم بالاستلزام الحال محال لم یجزم لصدق هذا العکس وهو باطل فینجاب بما قال فی الحاشیه
 ففی الجزم کلیا ابتداء فانه قد یجزم به اذ کان لازما لجزم آخر کما اذ اخر منا کلها وجد المعلول
 الاول و جد الواجب فیلزم ان یجزم بواسطه عکس النقیض انه کلها کان لم یوجد الواجب لم یوجد
 المعلول الاول انتهى فحاصله انه لیس المراد بالنفی سلب الکلی فی جمیع الاوقات بل المراد
 سلب الجزم کلیا و ابتداء بلا واسطه امر آخر و اما اذ کان لازما لجزم آخر فجزم آخر فجزم آخر
 المثال المذكور فانه یجزم بواسطه عکس النقیض للخصیه الصادقه الطرفین والحق ما قبل من ان

ان بعض قدیم نے بعض الصور بتدار بلا واسطہ امر آخر کقولنا امکان زید کلیا کان صادقاً
 علی کثرین و امکان حمارا کان نامحافلاً شک نے جرم العقل بہ و کو نہ غیر تابع و لازم جرم
 آخر فکیف یراد فی الجرم ابتداء فافهم و هو ای عدم الجرم الحق عند المبرح فان العقل حاکم فی
 الواقع ای الموجود فی الواقع العقل لا یجزم الا بلا حنط الاحوال الوارده علی الاشیاء
 فی الوجود و اذا کان شئی خارجاً عن عالم الواقع بان لا یكون موجوداً فیہ لم یکن
 فیہ شئی تحت حکمہ ای حکم العقل لعدم حکمہ فیما لیس فی الواقع حاصلہ ان استلزام المحال للمحال
 لیس بجزم العقل لانه حاکم و جائز لما ہو فی الواقع و المحال لیس فیہ فلا یكون مجزوماً فلا
 یجزم العقل لاستلزام المحال محالاً و مجزوماً اذا لا یجزم فیہ قتال و مجرد فرضہ ای فرض العقل
 ای لذلک شئی او لا استلزام منہ ای من عالم الواقع لا یجذب ای لا ینفع فی جریان حکم
 ای حکم العقل علیہ و جزم بہ ہذا جواب سوال مقدر و ہوان الاستلزام وان لم یکن فی
 الواقع لکنہ یفرض العقل فیہ و یجعل منہ بحسب ذلک الفرض و ہذا القدر یکنی للجزم و الجواب
 ان الجزم ما یكون فی الواقع حقیقۃ اذا جزم و اذعان لما ہو مطلق فی نفس الامر و ہذا
 الاستلزام لیس فی الواقع حقیقۃ بل فرضاً و لا ینفع مجرد فرض العقل لہ من عالم الواقع فی
 جریان حکم العقل حقیقۃ اذا لا یجزم من فرض الوقوع کون مفروض الوقوع داخلان فی عالم الواقع
 حقیقۃ و شئی لا یكون تحت حکمہ الا اذا کان فیہ حقیقۃ و بقاۃ الاحکام الواقیۃ ای الثابتہ
 فی الواقع فی عالم التقدير و الفرض مشکوک غیر مدعی بہ ہذا ایضا جواب سوال مقدر و ہو
 ان الاستلزام المذكور وان لم یکن فی الواقع حقیقۃ لکنہ قیہ تقدیر فیہ بہ العقل باعتبار ہذا التقدير
 و الجزم لیس محصور فیما ہو فی عالم الواقع بل اعم من ان یكون فی عالم الواقع حقیقۃ او تقدیر
 او قدیر بان العقل یحکم علی المفروض بالمقایسۃ علی ما فی الواقع حقیقۃ فیہ جزم بالاستلزام
 وان لم یوجہ فی الواقع فقیر الجواب علی الاول ان الاحکام الواقیۃ الواقیۃ فی عالم الواقع
 بقاۃ ما فی عالم التقدير کما ہو مشکوک و متروکہ و شک و التروء دیانہ الجزم فکیف یكون
 مجزوماً باعتبار التقدير و علی الثانی ان حکم العقل علی المفروض بالمقایسۃ غیر مسلم بحجوز ان یکن
 مستلزماً للجزم فی الاحکام الواقیۃ الوقوع و اذا فرض جریا نہا فی عالم التقدير لا یكون مجزوماً
 بحیث لا یحتمل النقص اذ التیاس لا ینفرد الالہان فکیف یحکم العقل علی المفروض فی الواقع جزم
 بالمقایسۃ علی ما ہو فیہ حقیقۃ ہذا الثالث من الباحث وان رئیس ای رئیس الحکماء و الہدایۃ

ابن سينا كتب التقادير والالواح المعبرة في تفسير الكليات اللزومية والعنادية بالتي
 بالتقادير التي يمكن اجتماعها في اجتماع هذه التقادير مع المقدم وان كانت التقادير محالة ليست
 بموجودة وممكنة في نفسها اى في نفس التقادير فعنى قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
 ان الحيوانية لازمة للانسانية على كل تقدير ووضع يمكن اجتماع مع وضع الانسانية من كونه
 كاتبها وصاحبها وقاعدتها وقائما وكون الشمس طالقة وكون النهار موجودا وكون الحمار ناهقا
 وكون الفرس صاهلا وان كان بعضها محالة في نفسها كناية حقيقة الفرس صاهلية الحمار وغير ذلك
 وبين اى الشئ وجه هذا التقيد بان لو علمنا اى التقادير بان يكون اعم من ممكنة الاجتماع
 مع المقدم وغيره فيشمل الممتنع الاجتماع معه فيقتل الالواح التي ينشأ في اللزوم في المتصل
 اللزومية والتي ينشأ في العنادية المنفصلة العنادية يلزم على تقدير العموم ان لا يصدق كلياته
 سواء كانت متصلة او منفصلة فانه اى الشان اذا فرض المقدم مع عدم التالى في المتصلة
 اللزومية او مع عدم لزوم التالى وهذا الفرض ممكن على تقدير العموم او مع وجوده اى فرض
 المقدم مع وجود التالى في المنفصلة او مع لزومية لا يستلزم التالى اى لا يستلزم المقدم
 التالى في المتصلة على الفرض المذكور فلا يصدق المتصلة اللزومية الكلية لانه لو صدقت
 لا يستلزم المقدم التالى على هذا الفرض المذكور فيلزم استحالة شئ لا اجتماع النقيضين
 التالى وعدمه على الاول واللزوم وعدمه على الثانى ولا يافيه لايان في المقدم
 التالى في المنفصلة العنادية على الفرض المذكور او وجود التالى مع المقدم يمنع المناقاة
 ولو عانده يلزم معاندة شئ للنقيضين على الاول وكونه لازما ومعاندا على الثانى في هذا
 قيد الالواح بالممكنة الاجتماع مع استدم في اللزومية والكليات والعنادية لا الاتفاقيات
 الكلية الخاصة لان المعبر فيها الالواح الكائنة في نفس الامر لا الممكنة الاجتماع والالم
 يصدق الكلية اصلا لانه يمكن ان يتبع نقض التالى مع المقدم كعدم ناهية الجماع ناهية
 الانسان والالكان بين المقدم والتالى ملازمة وح لا يتحقق التوافق في الصدق او في
 المورد لمحقق التفاراني في شرح التمسية بان الحال جازان يستلزم اى هذا النقيضين
 اى وجود شئ وعدمه ولان ليعاندهما اى النقيضين فلازم عدم الصدق اى عدم صدق الكلية
 حاصله لان عدم صدق الكلية على الفرض المذكور غير مسلم بل هي صادقة لان اجتماع المقدم
 الحال مع عدم التالى او مع عدم لزومية في اللزومية جازان ليجب استلزامه للنقيضين

لا يمنع دالنج جازان لمستلزم التقيضين فجاز ان يستلزم المقدم المحال بالعرض المذكور للتالي وتعد
 وكمكان الزومه وعدمه فيصدق الكليته اللزومية وكذلك انما المقدم للتالي ونقيضه في انفسه الصفا
 جاز ان يوجب تقايد الشيء للتقيضين اذ المحل يجوز معانده للشيء ونقيضه وانما الاستحالة اذا كان الشيء
 امرا ممكنا فلا حاجة الى القيد المذكور وواجب بان المراد من قوله لا يصدق كلفه اصلا لم يحصل الجزم
 والاذا كان لصدقهما اى لصدق الكليته فان الامكان الذي يعبر عنه الجواز لا يقيد الوجوب
 اى وجوب الاستلزام وهو مواد الجزم حاصل الجواب بتغير الدعوى بان مقصود المدعى علم
 بجزم صدق الكليته لا عدم صدقها اصلا يقال ان المحل يستلزم المحال فما المانع لصدقها
 فلا شك ان هذا الاستلزام متجويزى لا يجزم لعقل لوجوده والاعدمه فلم يحصل الجزم لصدقها
 وهو المقصود المدعى اقول فيجب التقيد اى تقيد التقادير والاضاع بالممكنات في نفسها
 فانهم اى التى يكون واقعة في نفس الامر بد ادعى الجواب حاصل انه اذا لم يقيد جواز استلزام
 المحل بجزم صدق الكليته وهو المراد فيجب تقيد التقادير بكونها ممكنات في نفس الامر واقعة فيها
 مع امكان الاجتماع مع المقدم او حصول الجزم مبنى عليه لان العقل لا يجزم في الحالات اذ هو
 حاكم في عالم الواقع والمحال ليس فيه فلا يكون جازا ما بها فلا يقيد الدليل للمدعى به لو كان
 الاجتماع مع قطع النظر عن الامكان في نفسه الرابعة الاتفاقية قد اعتبر فيها اى في الاتفاقية صدق
 الطرفين اى المقدم والتالي في الواقع وقد يكتفى فيها اى في الاتفاقية لصدق التالي فقط
 سواء كان المقدم محالا او ممكنا فيجوز تركيبها اى تركيب الاتفاقية عن مقدم محال الى صادق
 في نفس الامر كما يجوز تركيبها عن الصادقين نحو النحان زيدا كما كان جسا فان الصادق في
 نفس الامر باق على فرض كل محال في نفس الامر بل الصادق في نفس الامر باق فيها ولو فرض
 المحال فيها وفرض المحال لا يمنع صدق الصادق فيها فاذا كان المقدم محالا في نفس الامر
 والتالي صادقا فيها يكون مجتمعا معه ايضا فيصدق الاتفاقية لصدق التالي فقط صرح به ابي
 بلك التركيب الرئيس ابو على بن سينا والحق ان التالي لو كان منافيا للمقدم وان كان
 في نفس الامر لم يصدق الاتفاقية كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق والا سى
 وان صدقت الاتفاقية مع كون التالي منافيا للمقدم امكن اجتماع التقيضين اى التالى
 ونقيضه حاصل ان صدق التالي وان كان كافيا لصدق الاتفاقية لكنه يجب صدقه على تقدير تقدم
 ايضا فلا بد من ان يكون منافيا للمقدم اذ لو كان منافيا لم يصدق على تقديره الاتفاقية

يمنع فلا يصدق الاتفاقية والالزام اجتماع لفتحيين ولو بطريق الاتفاق وما قلتم ان الصلوة
 باق على فرض كل مح والتقدير لا يغير الشئ الواقع فمسام عند عدم المناخاة بينهما وانا على تقدير
 فلا نم فلا يصدق قولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق قال في الحاشية الزمنية والاشياء
 التفتييين ولو بطريق الاتفاق مح التبة وانت بعد اطلاقك على هذا الوجهت له ما ذكره الفقه
 مرزا جان في مبحث استلزام الدور للسلسل جيبا عن النبع الذي اوردوه السيد الحسنه على
 الاستلزام علمت انه غير تمام فاحفظ انتق وتمايه بنى على الاتفاقية العامة التي تالها الناس
 لمقدمها فان شئت فارجع الى ما مر من تفصيل هذا المقام في مبحث التصورات ويسمى الاول
 اى التى طرفاها واحد فين الاتفاقية عامة لعمومها من الاول مطلقا فان التى يكون فيها احد
 الطرفين يكون صدق التالى ايضا ولا يلزم من صدق التالى فقط صدقهما قبل التالى
 المطالع ان الاتفاقيات شتملة على العلاقة كاللزاميات لان المعية اى كون الشئ من شئ
 في الوجود ممكنة لا واجبة لا يمكن عدما فلها اى فلانها المعية الممكنة بعد تفتيئة ذلك ويحتاج
 اليها لا يمكنها فيكون ضرورية بالنظر الى تلك العلة فكان المعان معلولى علة واحدة فالتفت
 على العلاقة كاللزامية فيلزم اندراج الاتفاقية فيها فلا بد من الفرق بينهما فبهاية لقوله
 اى الفرق بين اللزومية والاتفاقية على هذا التقدير انها اى العلاقة في اللزومية اى في
 القضاء اللزومية مشعور مذكر بها اى بالبيدته او بالنظر بخلاف الاتفاقيات فان العلاقة
 غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فحاصل تقسيم الشرطية الى اللزومية والاتفاقية انه
 المكان الاتصال بين المقدم والتالى بعلاقة معلومة فهي اللزومية وان لم يكن بعلاقة
 كذلك سوار لم يكن بعلاقة او كان بعلاقة غير معلومة فهي الاتفاقية فليست العلاقة بين
 ناطقية الانسان وناهية الحمار معلومة بل لعقل اذا احاط بها يجوز الانفكاك بينهما وفيه
 في القول باشتمال الاتفاقيات على العلاقة نظر واغترض بان مجرد المعية بين شئيين في
 الوجود ولو اسطة العلة مستندة اليها لا يستدعي العلاقة بينهما يجوز ان يكون المعية اتفاقية
 بحيث لا يقتضى تلك العلة الارتباط الافتقاري بينهما فيجوز بالنظر الى ذابتهما الانفكاك
 وطلق العلية لا يستوجب الارتباط اذا كانت اى العلة لجنتين مختلفتين هذا دفع توهم
 ان يتوهم ان المعية اذا استندت الى العلة يكون الارتباط بين المعين متحققا بقيا من
 الشكل الاول بان يلقى كلما تحقق احد المعين تحقق عليه وكلما تحقق الآخر تحقق عليه

كلما تحقق احد السمتين تحقق الاخر وجه الدفع ان مطلق الحلية لا يوجب الارتباط وانما يوجب علة
اذا كانت لهما من جهة واحدة حوا اذا كانت من جهتين مختلفتين فلا يوجب الارتباط اصلا بين
معلوليهما فلا يكون تلازم بل تصاحب التناهي في الوجود مع جواز الانفكاك في القياس
المذكور غير منتج لعدم تكرار الحد الاوسط لان الحد الاوسط في الصغرى هو تحقق العلة من
جهة وفي الكبرى من جهة اخرى منسجم يتكرر ولو اخذ من جهة واحدة لم يصدق الكبرى بجواز
كون العلة علة للاخرى من جهة اخرى وكذا ان نقول نحن نحبرى الكلام بين الجهتين بان
علتها اما واحدة لا تغاير بينهما اصلا او واحدة لكن من جهتين فعلى الاول يثبت التلازم و
اذا ثبت التلازم بين الجهتين يثبت بين الجاهل والناهي في فصل الكلام الى الجهتين بان علتهما
واحدة بل لا تغاير فثبت التلازم او واحدة من جهتين فيجربى الكلام فيهما الى غير النهاية فيلزم
فلا بد من الانتهاز الى علة بل لا تغاير اصلا فمحصل المطلوب في مرتبة الانتهاز لان علتهما اذا
الى واحدة فجميع الجهات يكون متحققا معا على وجه اللزوم غير منسجم احد السمتين عن الاخرى كما
ينظر باننا بل الصادق والفكر العاقل فلا مسامحة لتجويز كون الجهة التافقية فافهم النجاس من
المباحث انه وقع الاختلاف بين المنطقيين كمنية اجزاء الفصل فبعضهم قالوا الانفصال الحقيقي لا
الامين خبرين اذ لا بد في الانفصال الحقيقي من شئ مع نقيضه لتحقيق التناهي صدقا وكذا بالكلية
من ثلثة اجزاء مثلا فالجزء الثالث اما ان يكون صادقا او كاذبا فعلى الاول يكون مع السبزو
الصادق في المنفصلة الحقيقية وعلى الثاني مع الجزء الكاذب فيها فاعلم باننا الاول اذا كان
معه لم يعاند الثاني اذا كان معه ولا بد في الانفصال الحقيقي من المعاندة بين جزاءه فصارت
لغوا فثبت انه لا يمكن الا بين جزئين فان قلت يمكن التركيب من ثلثة بان يكون الانفصال بين
مجموع اثنتي عشرة بان مجموع هذه الثلثة ولا يرتفع معا وليس دليل يدل على بطلانه قلت ان الانفصال
الحقيقي مركب من شئ ونقيضه او مساوي لنقيضه فانه لا يكون الواحد اولذا لا يكون التركيب
فوق الاثنين ولك ان نقول لم لا يجوز ان التركيب من شئ ومن شئين كلوا حد منها خاص من
نقيضه سخلاف مانته الجمع فانه مركب من ثلثة اجزاء ايضا كقولنا هذا شئ اما حجر او حجر او حيوان
الامين قد يكون المنفصلة ايضا ذات اجزاء كثيرة متناهية كقولنا هذا العدد انا زائد او ناقص او تمام
او غير متناهية كقولنا هذا الحد انا اربعة او خمسة او ستة الى غير النهاية لا ما نقول هذا نقيضه
الظاهر وان كانت منفصلة حقيقية مركبة من اجزاء كثيرة لكن في الحقيقة مفصلة مركبة من حلية

و منفصلة اذ معناها اما ان يكون هذا العدد زائدا و اما ان يكون ناقصا و اما ما لا انه بسبب حذف
 احد حرفي الانفصال توهم تركيبها من ثلثة اجزاء و ليس كذلك مانتة الخلو يعني بخلاف مانتة الخلو
 فانها ايضا تركيب من ثلثة اجزاء كقولنا هذا شئ اما الاجزاء و الاشجار و الاجوان و ذرهب جماعته من
 المنطقيين لانه ان الانفصال مطلقا سوار كان حقيقيا او مانتة الجمع او مانتة الخلو لا يحصل الا من
 اثنين لا ازيد منها بان يكون ثلثة او اربعة و لا نقص منها بان يكون واحدا و يستدلوا بان
 الانفصال لا بد فيه من تغاير بين الطرفين كما هو الظاهر فاذا تركيب من ما فوق الاثنين مثلا
 من ثلثة اجزاء و فرض واحد منها احد طرفية فالطرف الاخر اما الثاني او الثالث او احدى
 لا على تعيين فان كان الاول فيتم الانفصال بالاول والثاني وان كان الثاني فيتم الانفصال
 بالاول والثالث و يصير الثالث على تقدير الاول زائدا والثاني على التقدير الثاني زائدا بل
 بلا فائدة وان كان الثالث ففي الحقيقة الانفصال بين الجمعية و منفصلة لا بين الاجزاء الثلاثة
 فلا يكون الا بين شيئين و هو المطلق و مثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او متعنى في حقيقة مثل
 الشئ اما ان يكون شجرة او حجر او حيوانا في مانتة الجمع و مثل هذا الشئ اما ان يكون شجرة او
 حجر او حيوانا في مانتة الخلو كل منها مركب من حمية و منفصلة هذا دفع توهم ان هذه القضية
 منفصلة حقيقة مركبة ما فوق اثنين فانتقض ما قال جماعة من ان الانفصال مطلقا لا يكون
 الا بين اثنين و وجه الدفع ان هذه القضية وان كانت في الظاهر مركبة من ثلثة اجزاء لكنها في حقيقة
 مركبة من اثنين احدهما حمية والاخرى منفصلة او حاصل معناها كل مفهوم اما واجب او كل
 مفهوم اما ممكن او متعنى الا انه لما حذف احد حرفي الانفصال توهم التركيب من ثلثة اجزاء و يمكن
 ان يقال انها مركبة من حليتين ثابتهما مردودة المحمول بان يكون معناها كل مفهوم اما واجب
 اما كل مفهوم ممكن او متعنى و في اللفظ انهما مغاير للاول في الحال لكنه في المال واحد و قد
 هذا في الواقع لانه ان اما كل مفهوم واجب او لا فان لم يكن فهو اما ممكن او متعنى فمذهبة منفصلة
 مانتة الخلو و تساوية لتقيض الحمية الا انه حذف و قيمته مقامه و رحم بعضهم اى لبعض المنطقيين انه
 الانفصال مطلقا سوار كان حقيقيا او مانتة الجمع او مانتة الخلو يمكن تركيبه اى تركيب الانفصال
 من اجزاء فوق اثنين لان الامثلة المذكورة شاهدة عليه صرعا عن الظاهر ثلث و الحق في هذا
 المذكورة هو اى الحق المذهب الثاني و هو عدم جواز التركيب مطلقا من فوق اثنين و عليه
 شارح المطالع لان الانفصال بسببه واحدة لا متعددة و بسببه الواحدة لا تصور الا بين اثنين

فالا انفصال مطلقا لا يتصور الا بين اثنين لا ازيد ولا نقص فلا جزاء اذا زادت على اثنين
لم يبق الشرطية واحدة كما اذا اتى الموضوع والمحمول شيعة والحكمة لان النسبة بين الماهية
المتكثرة لا يكون الا متكثرة لا واحدة فالشرطيات التي فيها اجزاء زائدة على اثنين كما في
الامثلة المذكورة منفصلات متعددة او مركبة من حليته ومنفصلة وما قيل القائل ان
اللاهوتى السالكوى انه اى الشان فيه اى في الدليل المذكورة مصادرة على المطلوب جعل
الدليل عين المدعى بحيث لا يكون التغاير بينهما لانه اى القائل المستدل ان اراد كل نسبة واحدة
انفصالية او غير لا يتصور الا بين اثنين فهو اى المراد محل النزاع بين الكثرة المقر والكبرى مستتيلة
على المدعى فمن نكران النسبة الانفصالية لا يتصور الا بين اثنين كيف يسلم هذه الكلية والا اى ان
يراد عموم بل اراد ان غير النسبة الانفصالية لا يتصور الا بين اثنين فلا ينفع هذه اى الارادة للطور
المطلوب ان النسبة الانفصالية لا يتصور الا بين اثنين ولم يثبت بالدليل لعدم اندراج تحتها فحله
ان هذا الدليل غير تام لان فيه توقف الدليل على المدعى اذ العلم بكثرة موقوف على العلم بالمدعى
لان العلم بان كل نسبة واحدة سوار كانت انفصالية او انفصالية لا يتصور الا بين اثنين موقوف
على العلم بان النسبة الانفصالية لا يتصور الا بين اثنين فموقوف الدليل على المدعى والمدعى موقوف
عليه فيلزم الدور في دفع بما اى بالجواب الذى يدفع به اى بذلك الجواب لزومها اس
لزوم المصادرة في كبرى الشكل الاول معنى كما يور و يلزم المصادرة في شكل الاول سجا
بجواب يدفع هذه المصادرة ايضا وتقرر المصادرة هناك ان كلمة الكبرى موقوفة على النتيجة
والنتيجة موقوفة عليها فيلزم المصادرة مثلما في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث علم كل متغير حادث
موقوف على العلم بكون العالم حادثا لانه من جملة التغير والعلم به موقوف على العلم على هذه
الكلية والجواب عنها بالفرق بين الاجمال والتفصيل اى العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالاجمال
وهو كلية الكبرى مع قطع النظر عن خصوصية ذات الاصغر ولا يتوقف علم هذه الكلية على علم هذه
الخصوصية فكما سجا هناك كذلك سجا هنا بان علم الخصوصية بان النسبة الانفصالية لا يتصور
الا بين اثنين موقوف على العلم بالعموم وهو كل نسبة واحدة لا يتصور الا بين اثنين وعلم العموم
لا يتوقف على العلم بهذه الخصوصية فمائل قال في الحاشية في اشارة الى ان هذا دفع انما يتم
لو اعترض لزوم المصادرة واما لو اقتصر على منع كلية الكبرى بان يقال انها نظرية لا بد لها
من دليل فلا يتم بل لا بد من التمسك بدليل او دعوى بداهته انتهى حاصله ان الدفع بالجواب

الذي يدفع لزوم المصادرة في كبرى الشكل الاول يتم لو اعترض بلزوم المصادرة كما قال القائل
واما اذا اعترض باننا لم ان كل نسبة واحدة انفصالية كانت او غير ذلك لا يتصور الا بين اثنين
نظرة ولا بد لاثبات النظري من دليل فالدفع بالجواب المذكور غير تام كما هو الظاهر بل لا
يجز لدفعه من التمسك بدليل ثبت بها هذه الكمية او دعوى بدوثة بان يقال هذه الكمية بدوثة غير
محتاجة في اثباتها لى دليل فافهم ولما بين المصريح بالكمية ففرض عليه بها الكيفية وقال فالحقيقة
المنفصلة لا تتركب الا من قضيت ومن لقيضها اى لقيض هذه القضية او من مساوية اى مساوية
للقض قضية لقولنا اما هذا العدد زوج او ليس زوج او في الحقيقة يكون التناخي بين خبريهما صدق
وكذا بما في تنازله كل واحد من خبريهما لقيض الآخر لا تنافي الجمع بينهما وليست لزم لقيض كل واحد
الآخر لا تنافي الخلو عنها فان كان احد خبريهما لقيض الآخر فلا شك في صدقها وان لم يكن فلا بد
من ان يكون مساويا لقيض الآخر والا لم يصدق الحقيقة اى لا يخلو من ان يكون مقابل احد
خبريهما مباينا لقيضه او اعم او احض منه فان كان الاول لم يقع التناخي بين خبريهما فالحقيقة
ويرتفعان معا لان القضية او ارتفعت وليصدق لقيضها فارتفع المباني له فيلزم ارتفاع خبر
الحقيقة وبها القضية ومباين لقيضها ويحتملان معا فيما اذا ارتفع لقيض القضية ووجد المباني مع
القضية فيلزم اجتماع خبري الحقيقة فلم يقع الحقيقة حقيقة وان كان الثاني فيمكن الاجتماع لان
الاعم من لقيض يجوز صدقه بدون لقيض فيمكن صدقه مع القضية فيحتملان وان كان الثالث فيمكن
الارتفاع اذ يجوز كذب القضية والاخص من لقيض بدون لقيض فيوجد لقيض ولم توجد القضية
والاخص من لقيضها فيرتفعان معا ولا بد من الحقيقة من عدم الاجتماع وعدم الارتفاع وبها
لا يوجد ان الابين القضية ولقيضها او مساوية فلا تتركب ولا من قضية ومن لقيضها او مساوية
وهو المطلوب الايق ان قولنا اما هذا العدد زوج الا زوج منفصلة حقيقة وليست مركبة من قضية
ولقيضها ولا مساوية بل مركبة منها ومن الاخص من لقيضها اى مركبة من حقيقة ومعدودة
اجز من السالبة لبيد على التي لقيضها وهي قولنا العدد ليس زوج لاننا نقول ان القضية لثابتة
مساوية لقيض الاولى فان الموجبة المعدولة مساوية للسالبة لبيد عند وجود الموضوع وبها
كذلك الاتحاد الموضوع بين الموجبة الاولى والثانية اذ لا يصدق قولنا هذا العدد ليس زوج عند
عدم الموضوع لا تنافي الاشارة بهذا الى المعدوم فالحكم السلب الزوجية من العدد المعدوم ليس
لقيضها لقولنا هذا العدد زوج فافهم واما في الجمع يتركب منها اى من قضية ومما اى من قضية اخرى

هو اى القضية وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول حص من تقيضها اى من تقيض هذه القضية لان
 مقابل احد جزئها كان تقيضها مساوية صارت حقيقة وان كان اعم او مبينا جازع بينهما كما عرفت
 فلم يبق الا كونه حص من تقيضها كقولنا هذا شجر او خبز او فخر وخص من تقيض شجر او وجوده فيه و
 غيره ومانعة لخلو نيركب منها اى قضية وما هو اعم من تقيضها لانه اذا لم يكن اعم فلا يخلو من ان يكون
 حص منه او مساويا او مبينا فعلى الثاني يكون حقيقة وعلى الاول الثالث يمكن الارتفاع
 منها فلم يبق مانعة لخلو هذا اى خذ هذا واحفظ فها اسم فعل فواسم شرة بمعنى خذ هذا ويمكن ان يكون
 اسم اشارة مع حرف التثنية وخذ مخدوف وهذا مفعول السادس من المباحث ان منهم اى من
 المتضمنين من ادعى اللزوم الجزئى بين كل سوار كان بينهما علاقة او لاحتى ادعى اللزوم بين
 التقضيين وقال احد التقضيين قد يكون لازما للآخر واذ كان كذلك فلا يصدق السالبة
 اللزومية التى حكم فيها بسلب اللزوم بل لا يصدق الموجبة الحقيقية لفصله التى حكم فيها بالتساوي
 بين الجزئين على جميع التقادير بل لا يصدق الاتفاقية التى حكم فيها بالاتفاق لخص الكليات
 قال في الحاشية بالرفع صفة للثالث المذكور اى لا يصدق الكلية من هذه القضايا الثالث
 وما يصدق الجزئية فلا مانع لاما عدم صدق السالبة اللزومية الكلية فلا يمكن الحكم فيها بسلب اللزوم
 على جميع التقادير واذ كان اللزوم محسنى بين كل امرين ثبت اللزوم بينهما على بعض التقادير
 فكيف يصح الحكم بسلب اللزوم بينهما على جميع التقادير واما عدم صدق الموجبة الحقيقية فلا يمكن
 الحكم فيها بالتساوي على جميع التقادير واذ ثبت اللزوم على بعضها فلا يكون التنافي على جميعها واما
 عدم صدق الاتفاقية فلا يمكن الحكم بالاتفاق لخص بين الجزئين على جميع التقادير من غير لزوم
 فاذا ثبت اللزوم على بعضها لم يبق الاتفاق لخص على جميعها وايضا قال في الحاشية و
 لو تدبرت البحث الثاني من التهمة وتذكرت ما فيه علمت ان ههنا يرد ما يرد لكن الامر سهل انتهى
 قيل الايراد الذى يظهر من تذكر البحث الثاني من التهمة وهو ان اللزوم بين اثنين لا ينافي
 الانفصال بينهما لجواز ان يكون المقدم محالط واما التقضيين فيصدق اللزوم والحال يستلزم التناهي
 وقيل في سهولة الامر انه لا يخفى مادة الاشكال كما هو ظاهر وبرهن عليه اى استدلال على اللزوم
 الجزئى بين الامرين بالشكل الثالث وهو اى الشكل الثالث كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما
 اى احد الامرين وكلما تحقق مجموع الامرين تحقق الآخر منهما فينتج بعد حذف الحد الاول قد يكون
 اذا تحقق احد الامرين تحقق الآخر بل برهن عليه بالاول اى بالشكل الاول لعكس الصخرى

بان یوحذ عکس صغری شکل الثالث ہنقد کیوں اذاتحقق احدہما تحقق المجموع ویکما تحقق
 تحقق الآخر فیہنقد کیوں اذاتحقق احدہما تحقق الآخر و ہذا ہو اللزوم الجزئی بینہما وافیہل ان
 اتفاقیۃ لعدم العلاقۃ فلا ینتج اللزومیۃ مدفوع بان صغری شکل الاول عکس صغری شکل الثالث
 وہی لزومیۃ و عکس اللزومیۃ لزومیۃ فیکون لزومیۃ فینتج لزومیۃ و متدبیرا عن البرہان بان
 صغری شکل الثالث ایضا اتفاقیۃ لان اللزوم عن جانب شکل الجزر غیر ظاہر اذ اکل لیس علامۃ
 للجزر و لا العکس و لا معلولی علیہ واحدۃ بحیث یوجب الاقتضایہ بینہما و لیس المجموع جزا آخری للعن
 للعنہ التامۃ لاحدہما و لا بالعکس بل احدہما علیہ ناقصۃ لمجموع الجزئین و العنہ ناقصۃ لا یستلزم
 لمعلولہا الاتفاقیۃ لجهة اللزوم فرام لتقصی اسے فقصد الخالص عن ہذا الاشکال یرد ما برہن علیہ
 بعض المحققین کشارح المطلق بان المجموع انما یستلزم الجزر لو کان لکل من الاجزاء داخل فی
 الاقتضایۃ لے اقتضایہ المجموع للجزر و ضرورۃ ان لکل من الاجزاء داخل فی تحقق المجموع فبالا
 و ان کیوں نہ دخل فی اقتضائہ و تاثیرہ و من البین ای الظاہر ان الجزر الآخر لا دخل لہ
 لذلک الجزر فیدہ ای فی الاقتضایہ بل یجری ہذا الجزر مجری الخشوی اللغو فان الانسان الانسان
 مثلا لا یستلزم الانسان و لا الانسان حاصلہ ان المجموع انما یستلزم الجزر لو کان لکل و احد من
 اجزائہ داخل فی اقتضایہ ذلک الجزر اذ اکل و احد من الاجزاء نہ دخل فی تحقق المجموع فبالا
 ان کیوں نہ دخل فی اقتضائہ و تاثیرہ و من البین ان الجزر الآخر لا دخل لہ فی اقتضایہ المجموع
 و ذلک الجزر بل وقوعہ فی الاستلزام وقوع اجنبی یجری مجری الخشوی فان الانسان الانسان
 لا یستلزم الانسان و لا الملا انسان نعم المتلازمان متصادقان بحسب الالتزام لکن الکلام فی
 الملازمینہ بحسب نفس الامر ہذا ما افادہ شارح المطلق و معنی قولہ متلازمان متصادقان بحسب
 الالتزام اہ ان الموضوع لو التزام وجودہ تحقق الملازمۃ بین اکل و کل و احد من الجزئین ضرورۃ
 ان لکل واحد منہما داخل فی وجودہ لوجودہ دخل الاقتضایہ المذكور لکن يجوز ان کیوں وجودہ
 محالا فلا کیوں اللزوم بینہما فی نفس الامر و الکلام فیہ بحسب نفس الامر فلیخص الکلام انہ ان یارید
 من استلزام اکل للجزر اکل من حیث ہو ہو باعتبار الجزر بل یستلزم الجزر کہانہ قولنا کلاما
 و جبہم و جد المیونے او الصورة بمعنی ان اکل و احد من اجزائہ بذاتہ دخل فی الاستلزام
 فیسلم لکن تحققہ فی جمیع افراد المجموع ممنوع و ان ارید ان اکل یستلزم الجزر سوا کان لکل
 من اجزائہ دخل بذاتہ ای بلا واسطۃ ام لا فکیرا لا واسطۃ فی شکل المذكور م فان المجموع فی

وهو قولنا كلما تحقق مجموع الامر من تحقق احدهما يجوز ان يستلزم باعتراف خبر واحد لا دخل فيه لجبر آخر ونسب الكبرية وهي قولنا كلما تحقق مجموع الامر من تحقق الآخر باعتراف خبر الذي هو غيره وهذا ليس باستلزام حقيقة وانما هو متكرر في القول فاجمع من التفصيل ليس يستلزم للجبر حقيقة اذا استلزم لاحدهما ليس الامر الآخر ولا مجموع اذ لا دخل للجبر الآخر بل المستلزم هو نفسه ولا يتكرر الا سطر لان المراد في الصغرى احد الجزئين وفي الكبرى خبر الآخر فمجموع وقوع الجزر الاخر حشو فالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم بل انما يستلزم باعتبار واحد الجزئين ^{للتفصيل} في شرح جدي مولانا عبد الحق قدس سره وفيه امي في بعض يظن وهو ان اللزوم بين الشئين لا يقتضي الاقتضاء اى يكون الملزوم مقتضيا للزوم والتأثير بان يؤثر احد هاتين الاخر وليس كون الملزوم مقتضيا وموثر في اللزوم ضروريا فضلا ان يكون لاجزائه اقتضار وتأثير فيه فانه اى اللزوم عبارة عن امتناع الانفكاك بين الملزوم واللازم وان لم يؤثر الملزوم في اللزوم فارتباط الامر بين اللذين بينهما لزوم بهذا النمط اى بطريق امتناع الانفكاك كاف فيه اى في اللزوم حاصله ان استلزام اكل الجزء ما لا يفصل النزاع فانه انما يصير بامتناع الانفكاك ولا شبهة في امتناع الانفكاك لجبر عن اكل ومن المعلوم ان اكل ليس بعلة للجبر بل اللامر بالعكس فكيف يكون الاقتضار والتأثير فيما نحن فيه فالقول بان يكون للجبر دخل في اقتضار اكل له وتأثيره فيه امر زائد لا فائدة فيه والقول لفصل في هذا المقام منقول في بعض اشروح الحاشية لتطويل تركناه قال الشيخ هنا سينا اذا فرض المقدم مع عدم التالي استلزام عدم التالي فقال الشيخ باستلزام المجموع للجبر وهذا تأيد بكلام التاخر وتقوية له بما قال الشيخ من ان المقدم اذا فرض مع عدم التالي استلزام عدم التالي ولم يقيد شبهة من الاقتضار والتأثير فلم منه استلزام لمجموع للجبر بدون الاقتضار والتأثير فكانه قال باستلزام المجموع للجبر بدون الاقتضار والتأثير فاندفع التفقسي وثبت اللزوم ^{بما} ورام ^{للقضية} بعضهم بعض المنطقيين بان لا يتم تلك الكلية وهي كلما تحقق مجموع الامر من تحقق واحد لجواز استحالة المجموع بان يكون المجموع محالا لمجموع الانسان واللا انسان فعلى تقدير ثبوته اى ثبوت هذا المجموع فيفك عن الجبر ولا يلزم من تحققه تحقق الجبر لاستلزام المحال محالا فلا يصدق الكلية وهو اى التقضية بهذا الجواب الحق اذ لا بد عليه شئى ولك ان تقول ان بنى اللزوم نفس اقتضار الملزوم لامتناع انفكاك اللزوم سواء كان الملزوم محالا او ممكنة

بمجموع الامرين سواء كان محالاً او ممكناً يقتضي ان لا يتفك عن الاحتمال وان كان في الاول
على سبيل التجوير فيفيد اللزوم الجزئي على سبيل التجوير ايضا فلا يكون تلك الكميات مجزومة وهذا
التقدير يكفي للمخبر وان ادعى بان يجوز ان يكون هذا الاستلزام بطريق الوجوب فلا يفيد
المخبر ولكن هذا الادعاء مكابرة ضرورة ان الاستلزام بين المتنافيين ان صح لا يفيد الوجوب
كما يظهر بالتأمل فتأمل نفى شيء وهو اى شيء انا ادعى ذلك اللزوم اى اللزوم الجزئي بين
كل امرين واقعيتين ثابنتين في نفس الامر من موجودين في الواقع وبرهن عليه اى على ذلك
اللزوم باخذ تلك الكمية وهي كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما باعتبار التقادير الواقعية
بهذا كلما تحقق مجموع الامرين في الواقع تحقق احدهما فيه وكلما تحقق مجموع الامرين في الواقع
تحقق الآخر فيه فينتج قد يكون اذا تحقق احدهما في الواقع تحقق الآخر وهذا هو اللزوم الجزئي
بين الامرين الواقعتين على بعض التقادير الواقعة ولا مبالغ للمنع فيه واذا ثبت هذا فليطلب الاتفاقية
الكمية الخاصة التي حكم فيها لصدق الطرفين بان يصدق التالي على جميع التقادير المقدم الواقعة
من غير علاقة اذ ثبوت اللزوم الجزئي على بعضها يبطلها لا محالة فتأمل قال في الحاشية فيه
اشارة الى ان الحكم في الاتفاقية الخاصة لصدق التالي على جميع تقادير المقدم باعتبار الواقع
واللازم هو صدق التالي على جميع التقادير الواقعية للمقدم وبينهما فرق لا يخفى وفيه ما فيه
حاصله ان الاتفاقية الخاصة يحكم فيها لصدق التالي على جميع تقادير المقدم باعتبار الواقع وان
يكن ذلك التقدير واقعية في نفسها واللازم على تقدير اخذ الكمية باعتبار التقادير الواقعية
التالي على جميع تقادير الثابتة في الواقع طرف للمقدم لا التقادير بخلاف الثاني فان الواقع
فيه طرف التقادير وفي الاول عموم التقادير وفي الثاني الخصوص

قال المولوي محمد اقدس شريحه لهذا الكتاب والقول لفصيل ان اللزوم الجزئي واللازم على بعض الاوضاع يتصور على
نحوين احدهما ان يكون للمقدم اقتضار في نفسه امتناع الانفكاك التالي عن بعض الاوضاع تمام لاقتضاء كالتأثير الغير
استجبه شرائطات شروا للطلل للناقضة مثلاً فيكون اللزوم بين هذا المقدم والتالي لزوماً جزئياً ذاتياً وبين المجموع
المركب من المقدم والوضع وبين التالي لزوماً كلياً الاستقلال هذا المجموع في اقتضاء عدم الانفكاك ثانياً ان لا يكون
اقتضاراً اصلاً بل يحتمل ان يكون له منافاة كما لا حد للقيضين بالنسبة الى الآخر ويكون الاقتضاء للوضع وحده فيكون
بين المقدم على هذا الوضع وبين التالي امتناع انفكاك في نفس الامر لا اقتضار هذا الوضع ذاك وانتاج اللزومين
على النظام السهل ان ثلث اتمها هو اللزوم الجزئي بهذا النحو لانه على النحو الاول يلزم بطلان السالبة للزومية الموجبة

المنفعة والاتفاقية المكليات للزوم الجزئي عند الحاجة لا على الأول ولعله يلزم فتدبر
فالزوم الجزئي على التقادير الواقعية لا يطل الاتفاقية الخاصة المعبرة فيها التقادير باعتبار الواقع
يطلبها وقوله فيه ما فيه إشارة إلى أننا أخذنا الكلية باعتبار التقادير الواقعية والحكم في الاتفاقية التي
يصدق الطرفين باعتبار التقادير الواقعية بدون العلاقة وإذا ثبت الزوم الجزئي على بعضها
يطل الاتفاقية ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال توجيهه ان التقادير الواقعية لبعض من التقادير
التي باعتبار الواقع واسلب الجزئي رافع للاستصحاب الكلّي فالزوم الجزئي باعتبار التقادير الواقعية
ايضاً ينافي الاتفاق المحض الكلّي بهذا المعنى والفرق غير نافع فافهم فصل في التناقض الذي هو من
احكام القضايا كل امرين سواهما كانا مفردين او قضيتين احدهما امي احد هذين الامرين رفع للامر الآخر
فهما امي فمذان الامران متبضان بان يكون كل واحد منهما نقیض الآخر والمرفوع لنقيض الرفع الرفع
لنقيض المرفوع ومن ثم امي من اجل كون كل امرين اذا كان احدهما رفع الآخر متناقضان قالوا
المنطقيون ان التناقض من النسب المتكررة وهي عبارة عن نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى
هي معقولة بالقياس الى الاولى ويقال لها الاضافة كالاخوة والضرب والعدد والنبوة
فان قلت ان المشهور ان نقیض كل شيء رفعه فلا يكون من النسب المتكررة قلت تسامحوا في العبارة
وصرحوا بما قالوا الاتي ان تضريع كون التناقض من النسب المتكررة على كون كل من الرفع المرفوع
نقيضاً لنقيضه عدم كونه منها على تقدير كون الرفع نقیضاً للايجاب دون العكس مع انه ليس كذلك
بل يكون هذا التقدير ايضا من النسب المتكررة فان كون اشئ رفعاً لا يتصور بدون ان يكون لا
مرفوعاً وكونه مرفوعاً لا يتصور بدون ان يكون اشئ رفعاً وان لم يسم المرفوع نقیضاً لا نقول ليس
المراد ان قولهم لا يتقيد الا على هذا الا على غير ذلك بل المراد يتقيد على هذا وان كان متقيماً على غير
ذلك ايضا وقالوا ان لكل شئ نقیضاً واحداً وقال في الحاشية فان الكلام في نفس الصريح
والافجوز تعدد اللازم المساوي ولم ينكره احد انتهى يعني ان الكلام في نقیض الصريح بانه واحد
او متعدد ان لم ير ذلك نقیض الصريح بل اعم منه ومن اللازم المساوي له فمجوز تعدد النقیض تبعاً
للازم المساوي ولم ينكره احد بل هو مسلم الثبوت عند كل احد فالرفع الواحد لا يكون الا رفعاً
لواحد وهو نقیضه وكذا المرفوع لا يكون رفعه الا واحداً وهو نقیضه وظاهر هذا ان نقیضه توقيف و
نقيضه على كون المرفوع والرفع نقیضان مع انه ليس كذلك بل من يقول يكون الرفع فقط
يقول بوحدة النقیض ايضا الا ان يوجه بالتوجيه السابق فتذكره وما قيل ان التصورات نقیضاً

لها أي التصورات فهو معنى آخر هذا دفع نوبهم على ان يتوهم المستقيمين قالوا ان التصورات لا تقتضي
لها وما قال المصريح يدل على انهم قالوا لا بد من التقيض لكل شيء حتى التصورات فما وجه الموافقة بين
المقولين وجه الدفع ان ما قيل ان التصورات لا تقتضي لها ليس المراد منه نفي التناقض لها بل
الذي ذكره المصنف رخصة الله وهو كل امرين احدهما رفع الآخر فها نقضان فان مفهوم الفرس
تقيض مفهوم الا فرس وبالعكس بل المراد منه معنى آخر كما قال في الحاشية وهو التدافع في
التحقق قاله المتكلمون وعليه هو التقرين العلم بانه صفة توجب لها تمايزا بين المعاني لا يحل
كما في شرح المواقت انتهى حاصل ان التناقض المنفي في التصورات بمعنى التدافع في التحقيق
وهو تمنع التقيضيتين صدقا وكذبا وهذا المعنى لا يوجد في التصورات وهذا معنى آخر غير المعنى
الذي ذكره اولو ولا مبالغ لفيه في التصورات فالتناقض فيها بان تعبير مفهوم من المفومات
منها في نفسه بدون صدقه على شيء وبضم اليه المنفي فيحصل مفهوم آخر وهو تقيضه ولما لم
يقتر فيه الصدق على شيء اصلا لم يوجد التناقض الذي يحسبه فيها وهو يوجب في القضاء بالاول
تناقض بهذا المعنى التصورات قوله قاله المتكلمون أي قال هذا المعنى المتكلمون وعلى هذا المعنى هو
العلم بانه صفة أي امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة أي الاخر القائم بحملها أي بموضوعها تمايزا بين
المعاني أي بين ما ليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة ولا يحل لتقيض أي لا يستعمل
التمييز لتقيض ذلك التمييز والعلم على تبيين تصديق يقيني ولا شك في عدم احتمال التقيض في تصور
فهو ايضا لا يحل لتقيض الاول لتقيض له بهذا المعنى المذكور والذين قالوا لا تقتضي التصورات بنحو
ذلك بان المتناقضين هما مفهومان المتماثلان لذاتهما ولا تمنع في التصورات فان الانسان
والا انسان والفرس واللا فرس مثلا لا تمنع بينهما الا اذا اعتبر ثبوتها لشيء فيحصل منها قضيتان
متناقضتان بخلاف الانسان وزيد ليس بالانسان والتعارض بينهما انما هو بجهة واحدة النسبة الاسماجية والتميز
بعد رعاية مشروط التناقض فصار التصديقيين فوجدنا نقض بين التصديقات لا التصورات
واطلاق التقيض على اطراف القضاء سواء احدثت تلك الاطراف بمعنى السلب او العدول
كما وقع في بعض الكتب مجازي على هذا التاويل ولعل قيل المتناقضان هما المفهومان المتماثلان
لذاتهما سواء كان التماثل في التحقيق او الائتمار كما في القضاء يا وفي مفهوم بانه اذا قيل احد
المفهومين لشيء الاخر كان اشد بعدا مما سواه كقوله الفرس مع الا فرس ومعنى ان يرفع كل شيء
اعلم من ان يكون رفعه في نفسه او رفعه عن شيء فيه بجهة متناقضة بالمعنى الواحد المذكور في التصورات

والتصدیقات فالنزع لفظه ببناءه على تفسير معنى التناقص فافهم واحفظه وهنأى فى مقام
التناقص شك وهو اى شك انما اذا اخذنا جميع المفومات سوار كانت موجودة او معدومة
بحيث لا يشك اى لا يترك عنه اى عن الجميع شئ وهو مفهوم من المفومات بل يؤخذ كلها اجمع
فرفعه اى رفع ذلك الجميع لتقيضه اى لتقيض الجميع وذلك الرفع الذى تقيضه داخل فى الجميع
بناء على الفرض المذكور لانه من جملة المفومات واخذ جميعها فيؤخذ الرفع ايضا لانه خبر منه والجميع كله
واذا كان الرفع الذى هو الخبر لتقيض الجميع اكل فالخبر لتقيض الكل وهو اى كون الخبر لتقيض الكل
مع لان خبر شئ يكون مقوما له وتقيضى الجمعية معه والتقيض لتقيضه عدمه ومشكك اى مثل الشك
المذكور يؤز على تغاير النسبة للنسبتين وتاخر النسبة عنها تقريره ان المنطقيين قالوا ان النسبة
التغايرة للمنتسبتين لا يكون عينا ولا خبرا من احدىهما واذا اخذ جميع المفومات بحيث لا يترك
عنها شئ ونسبتا هذا الجميع الى خبره يتحقق النسبة بنية وبين الكل وتلك النسبة داخله فى الجميع اكل
هو اكل فصار هو اكل المنتسبين فلا يكون النسبة ههنا مغايرة للمنتسبين بل خبر الواحد منهما فبطل
القول بتغاير النسبة للمنتسبين وتحرير الاليراد على قولهم ان النسبة متأخرة عن المنتسبين بانها اذا
اخذ جميع المفومات بحيث لا يشك شئ منها فلا شك ان لهذا الجميع نسبة الى كل واحد واحد من اجزائه
وهذه النسبة داخله فى الجميع على الفرض المذكور وخبره والخبر يكون مقوما على اكل فيكون النسبة
مقدمة على اكل المنتسبين فبطل القول بتاخرها عنها وحله اى حل الشك المذكور ان اعتبار المفومات
لا تقتضى هذا الاعتبار عند حد لا يتجاوز عنه وعدم الزيادة لتقيض الوقوف الى حد بحيث لا يتجاوز
عنه فاخذ الجميع كذلك يعنى بحيث لا يشك عنه شئ ولا يتجاوز عنه اعتبار المنتسبين اى عدم شئ
وجوده حاصله ان المفومات غير متناهية بالقوة بمعنى انه لا يقيف عند حد كما خبر اربعم المتصل
عند الحكماء ومرتبات الاعداد لا توقف عند حد فاخذ المفومات بحيث لا يشك عنها شئ موجب
لعدم الزيادة والوقوف عند حد لا يمكن الزيادة عليه فيكون متناهية فاخذ كذلك اعتبار المنتسبين
وهو المتناهي وعدمه اذ عدم اشك وذاقت عدم امكان الزيادة والتناهي وكون المفومات
غير متناهية لتقيض امكان الزيادة وعدم التناهي فالمنفرد مشتمل على المتناهيين اعتبار التناهي
محال فلا يكون لهذا المجموع مصداق حتى يكون كلا وسلبية خبر منه وليس فى الذهن الا مفهوم
الاختراعى المركب من المتناهيين وهو محقق فى الخارج فجار ان يستلزم محالا فلا يلزم الخلف ولا يستلزم
من هذا المقال جواب عن تحرير الاليراد على تاخر النسبة عن المنتسبين فافهم وقد سيجاب بان

بان الجزئية والقيضية من جنتين مختلفتين فان الرفع من حيث انه مفهوم من المفومات خبره وحاصل
 فيها ومن حيث انه رفع لذلك المجموع لقيضه وكذا السبعة من حيث انها له لملاحظة حال الخبر وكل متاجرة
 عن الطرفين من حيث انها ملحوظة لنبو ان مفهوم السبعة دخل في الجميع فتبرر له عبارة الـ ما قيل
 من ان يكون اعتبار المفومات من حيث الاجمال واقفة عند دلالاتها في كون اعتبار المفومات
 من حيث التفصيل بحيث لا يفت عند احد وما اراد ان يبين تناقض القضاء فقال وتناقض
 اخلافاهما اى اختلاف القضييتين بحيث يقتضيه لذاته صدق كل واحد من القضييتين كذب الاخرى وبالعكس
 لـ كذب كل واحد منهما صدق الاخرى فالضمير في لذاته في هذه العبارة راجع لـ الصدق لـ
 الاختلاف اذ لا معنى له كما قال شارح المطالع انه ربما يقع في عباراتهم اختلاف القضييتين بحيث يقتضيه
 لذاته صدق احدهما كذب الاخرى فيكون الضمير في لذاته راجع لـ الصدق لا الى الاختلاف اذ
 معنى له انتهى كلامه يعني لا معنى لعود الضمير في لذاته الى الاختلاف لان مقتضيه في هذه العبارة هو
 الصدق لا الاختلاف والاقتضار صفة له ولا معنى لان يكون صفة لشيء ثابتا لغيره بالذات لـ
 كما لا يخفى وما وقع في عبارة لبعض من ان الناقض اختلاف القضييتين بحيث يقتضيه لذاته صدق
 وكذب الاخرى او بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى فالضمير فيها عائد الى الاختلاف
 اذ يقتضى هو لا غير والصدق والكذب مقتضاها والمصريح عدل عنه للاختراع عن المسامحة لان
 دلالة معناه لصورة والاختلاف لا صورة له وانما هي للقيضية والصدق والكذب وان كانا مثل
 الاختلاف لكن لما يكونا خارجين عن القضيته صار حالهما كحال القضيته فالمراد منه ان صورة صدق
 كل منهما مع قطع النظر عن خصوصية المواد تقتضيه صورة كذب الاخرى وبالعكس كذلك فخرج عنه
 زيد الانسان وزيد ليس بناطق لانه وان كان يلزم صدق كل منهما كذب الاخرى لكن لا بد
 بل بواسطة استلزام كل منهما نقض الاخرى وكذا خرج اختلاف الموجبة الكلية والسالبة الكلية نحو كل
 انسان ناطق ولا شيء من الانسان بناطق واختلاف الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية نحو بعض
 الانسان ناطق وبعضه ليس بناطق فان صدق كل منهما والى مقتضى كذب الاخرى وبالعكس لكن
 هذا لا يقتضار ليس بصورتها بل بخصوصية المادة المتخلفا في نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
 بانسان ونحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فان القضييتين لا وليين كاذبان كذا
 صادقان فلا يكون هذا الاختلاف بحيث يقتضيه صدق كل كذب الاخرى بالذات لانه لم يوجد في جميع
 المواد فسلم ان ما وجد في بعضها انما هو مخصوصه لا بالذات وذلك اى اختلاف حاصل لايجاب

یعنی اسی عین الایجاب والسلب الیوجب التناقض بالمیر والسلب علی ماور وعلیہ الایجاب
 فلا بد فی التناقض من اتحاد النسبة الحکمیة والالم یصدق الحد المذكور وحصر وہ ای حصر المنطوقین
 اتحاد النسبة الحکمیة الواحدات الثمانية المشہورة یعنی اذا وجدت الوحدات الثمانية وہی وحدة
 الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الشرط ووحدة الاضافة
 ووحدة الجزر والکل ووحدة القوة والفعل ووحدة اتحاد النسبة الحکمیة فان لم یوجد واحد منهما لم
 یجد النسبة الحکمیة بعضہم ای بعض المنطوقین اوج بعضہما ای بعض الوحدات من الثمانية فی بعض الوحدات
 منها فلا ذکر لبعض بعضہا ولما ذکر باقیہا فالقاری ان کتبی ثلثات وحدات وحدت الموضوع
 والمحمول الزمان لمحمول ووحدة النسبة الحکمیة بہا فوعم ان وحدة الشرط والجزر والکل مندرجہ تحت
 وحدة الموضوع لا اختلافہ باختلافہما کما لا یخفی وبعضہم کتبی بوجہ تین وحدة الموضوع ووحدة المحمول
 وقال اندراج وحدة المكان فی المحمول واعتبار وحدة الزمان براسہ غیر مناسب فادرجہ ایضاً فی
 وحدة المحمول ولما رجعت الوحدات الثمانية الی وحدت النسبة الحکمیة اذا باختلاف واحد منها تختلف
 النسبة فلا حاجة الی اعتبار وحدة النسبة الحکمیة فان قلت قد یکون اذا اختلف کل واحد من المحل
 والسمال والتمیز والآلة والمعقول بہ لا یحقق التناقض مع وجود الوحدات المذكورة مثل زید کاتب
 فی الکافہ المندی وليس بکاتب فی غیرہ وکذا زید ضارب ای قائماً وليس بضارب ای قاعداً و
 طیب نفساً وليس بطیب ثملہا وزید کاتب بالقلم الواسطی وليس بکاتب بغیرہ وزید ضارب عمرو
 وليس بضارب بکر فالنواقض بہنا لیس یحقق لاجتماعہما فلا بد من اشتراط ہذہ الوحدات ایضاً
 مع انہم حصروا الاتحاد فی الوحدات الثمانية فقط قلت ہذہ کلہا داخلہ فی وحدة الشرط اذا المراد
 بالشرط قید اعتبارہ فی حکم سوار کان وصفاً وآلہ او محالاً ولا غیر ذلک اذ لوق الوحدات الثمانية ہو
 مذکورہ فی الکتاب وبہذہ الوحدات مترکۃ اعتماداً علی استخراج استعمال الفطن ولا یدہب علیک
 انہ لا بد من اشتراط اتحاد المحل فی التناقض فوق الوحدات الثمانية الدلائل والالم یحقق التناقض
 نحو الجزئی جزئاً والجزئی لیس بجزئی فانہم وہنا شک ای فی مقام تناقض التخصیصین شک وہو
 ای الشک ان الایجاب لیس بالسلب کما تقر عندہم ومن انکرہ ای انکر کون الایجاب نقیض
 السلب ہو الصدور شیرازی فانہ قال نقیض کل شیء رفعہ وليس المرفوع نقیض للمرفوع فخری والایجاب
 وفرقہ فان الایجاب متعقد علی ان التناقض من الجانبین فقول غارق الایجاب لیس شیء یکون
 الایجاب نقیض للسلب سائب السلب ایضاً رفعہ ای رفع السلب ورفع شیء نقیضہ مکان رفع السلب

تقیضا لا یثبت فاشی واحد وهو سلب تقیضان احدهما الایجاب والثانی سلب السلب
انهم قالوا ان הכל شیء تقیضا وحده او من تشبث اى تمسک بالعیثیه اى عیثیه الایجاب سلب
السلب قال اتحادهما فلم یکن شیء واحد الا تقیضا واحدا فقط اخطا وترك طرق العیثیه
فمن ذلك التمسک فان تغایر المفهوم اى مفهوم الایجاب ومفهوم سلب السلب ضروری وید
فان تقطع الایجاب لا یتوقف علی تقطع السلب وتقطع سلب السلب یتوقف علی عیثیه فکیف یتحدان
بل هما متغایران بالضرورة وهو اى تغایر المفهوم حی اى کاف لنا فی الشک اذا التقیض
باعتبار المفهوم والكلام فی التقیض الصریح والاسیور لتقدیر اللام المساوی لا یقال ان عیثیه
الایجاب سلب والسلب فی المصداق ضروری لعل التشبث اراد هذه العیثیه فکیف سلب
الخار الیه لانا نقول عیثیه المصداق لا یرفع الشک فالتشبث بالعیثیه فی رفع الشک خطا
لانه لیس یصح فی نفسه نعم المحل بکسر النون فعل المدیج قال فی الحاشیه نعم یهین فعل مدح لانه
ایجاب ولا اختیاره فترانه مع حی حی انتهت یعنی لما اقترن هذا الفعل بقوله حی وهو یدل
علی ان المحل بالتشبث بالعیثیه خطا وتغایر المفهوم بینهما کاف لنا فی الشک فلا بد من حل
آخر فخرجت افعل ان المحل المذكور بعد هذا الفعل مختار والمختار یرکون مدحا فدل هذا الاقتران
علی کون هذا الفعل فعل المدیج لا فعل الایجاب او هو یدل علی الصحة لا الاختار فانهم ان السلب
لا یضاف حقیقه الاله الوجود فی نفسه اى الوجود القائل بالمحل کو وجود الجواهر والوجود لغيره
اى القائم بالغير کو وجود الاعراض لا یق ان الحصر باطل فان السلب قد یرکون مضافا الی نفس
تقریر الیهیه کما فی سلب المقابل لا اثر لعل السیطر من غیر ملاحظه وجوده لانا نقول ان الحصر یثبت
الی سلب السیطر لحت اى لا یرکون سلب مضافا الی سلب السیطر لحت مالم یعتبر لک تحقق لانه
لا یصح اضافته الی مفهوم سوى الوجود فسلب سلب معناه اى معنی سلب السلب رفع وجوده
لا رفع سلب نفسه بدون لحاظ الوجود له بار علی ان سلب لا یضاف حقیقه الاله الوجود لسلب
امان فی قوة الموجبه السالبة الموضوع اى التقیضه الی سلب سلب فی جانب موضوعها هذا علی تقدیر الاول
او فی قوة الموجبه السالبة المحمول اى التقیضه الی سلب سلب فی محمولها هذا علی التقدير الثاني وهو
اذا اخذ الوجود لغيره فیکون السلب وجود سلب الوجود عن الغير وهذا هو الموجبه السالبة المحمول
فسلب سلب السالبة السالبة اى سالبه السالبة الموضوع اذا کان رفع الوجود لسلب نفسه ولسالبه
السالبة المحمول اذا کان رفع الوجود لسلب بغيره لقیض الموجبه السالبة الموضوع علی تقدیر الاول

او نقیض الموجبة السالبة المحمول علی التقدير الثاني لا السالبة المحصلة ای ليس نقیضا للسالبة المحصلة
الحل ان سلب السلب ليس نقیضا للسلب المحض الذي نقیضه الايجاب بل نقیض وجوده سلب الوجود
ليس نقیضه الايجاب بل نقیضه سلب السلب اذ سلب لا یضاف الى الوجود حقيقة فالسلب
رفع وجوده شیء اعم من ان يكون سلبا لنفسه او غيره فسلب السلب عبارة عن رفع وجوده سلب
وهو ان يكون في نفسه بدون ثبوته للغير فيكون في قوة الموجبة السالبة الموضوعة نحو الوجود لا غير موجبة
او يكون ثابتا للغير فيكون في قوة السالبة المحمول نحو زيد لا قائم فنقيضه زيد ليس هو لا قائم وانما
يكن السلب رفع سلب البسيط المالم تغير فيه الوجود لم يكن نقیضا له فصار نقیضا للايجاب فقط دون غيره
بل لكل سلب نقیض واحد فالسلب البسيط نقیضه الايجاب والذي معه الوجود نقیضه سلب السلب
فمقضي الموجبة السالبة الموضوعة والموجبة السالبة المحمول لا نقیض السالبة البسيطة المحصلة فلا يكون
شیء واحد نقیضان فتفكر وتشكر لعله اشارة الى ان عدم صحة اضافة السلب الى السلب البسيطة با
سلب البسيط ورفع محض ليس عليه دليل لا يتم بدون دعوى الضرورة والنقص لا يسلم بلا دليل وعند
لا يستبعد في ان تصور السلب بدون الوجود ووجوده عليه سلب وقيل ان السلب نسبة رابطة
والرابعة من حيث هي ليس بصاحبة لوجود السلب عليها من غير تاويل فذوق بان نسبة الايجاب
ايضا الرابطة مع انكم تقولون لوجود السلب عليها في السالبة فجاز ان يكون شیء واحد كالسلب نقیضان
احدهما رفعه والاخر مرفوعه والمراد لعدم تعدد النقیض تعدده بحيث يكون النقیضان متباينين في
المصدق وهما ليس كذلك اذ مصداق الايجاب وسلب السلب واحد فمثل لا يقال بالنقض
نسبة واحدة ونسبة الواحدة لا يكون الا بين اثنين كما عرفت فلو كان شیء واحد نقیضان كسب
بتصور التناقض بنیه وبینها ولا نقول ههنا تناقضان بحسب النقضين فالتناقض بين الايجاب والسلب
غير التناقض بين السلب وسلب السلب ضرورة تناظر النسبة عند تناظر المنسبين وكل واحد من التناقضين
لا يكون الا بين اثنين فافهم تخلفان ای القضیتان المتناقضتان

قوله فمثل لعله اشارة الى زفر وهو انسانا مراد من قال بالعينية كما يدل عليه مرجع الكلام الناضل الا هو يرى اذا المراد من
المتعد ما فوق الاثنين امولانا خادم احمد رحمه الله

قوله فافهم لعله اشارة الى ما ذكره لبعض الشرح من سوال وجواب تقرير الاول انه على ما جرت من اضافة السلب الى
السلب من غير ملاحظة تحقق فيتحيل كثير من كلامهم وقواعدهم كحصر القضية عند اتحاد الموضوع والمحمول في الموجبة السالبة
وتفسير التناقض بالاختلاف بالايجاب والسلب واشترط الايجاب في صغرى الشكل الاول فانه لا شك ان قولنا

ليس لاشي من الانسان حيوان وكل حيوان جسم فيجب لبعض الانسان جسم عدم انعكاس السالبة الجزئية الا ان يكون من
 الناصقين فاذ لا شك ان قولنا ليس لاشي من حيوان بانسان سالبة جزئية فان سلب السلب الكلي لا بد ان يكون
 سالبة جزئية كما ان نفع الاسباب الكلي سلب جزئي بالاتزام فيعكس بالضرورة وان لم يكن من الناصقين فينبغي
 ليس لاشي من الانسان حيوان كيف وهو مصادق للاسباب الجزئية وهو عكس كنهية لشيء غير ذلك من الناصقين
 وتقريرا في انه لما كان اسلب المضاف الى اسلب مصادقاً مرتبة الشفوية للموجبة المحصلة ومرتبة الوترية للسالبة
 البسيطة لم يشتر السالبة السالبة ولا السالبة السالبة السالبة وبذلك كيف وفي اعتبار الموجبة والسالبة عينيتها اعتباراً عاماً
 الغير المتساوية فانها جس لها احكام متغايرة الاحكام باقية لقيضيتين وليس لها مصادقاً متغائراً لمصادقهما والحق
 عند اتجا الموضوع والمحمول في الموجبة او السالبة وفرد التناقض بالاختلاف بالاسباب والسلب واجرد جميع الاحكام
 عليها ولا عينيتها فيه اذ المراد بالاسباب والسلب في كل شئ كلما اعم من ان يكون صريحاً او ما ولا ١٢ خادماً او حراً
 الجملتان المحصورتان كما هي كتيبة وخبرية بحيث لو كان احدهما كتيبة كايته الاخرى خبرية وبالعكس
 نحو قولنا كل انسان حيوان فيقتضيه بعض الانسان ليس بحيوان والالم يوق التناقض بينهما
 لتصادقهما في الكذب في الصدق لكذب الكليتين نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان
 با انسان فانها وان اختلفت بالاسباب والسلب لكن لما لم يكونا مختلفين كما لم يحصل التناقض
 اذ لا بد فيه من كذب كل صدق الاخرى وهما قد اجتمعا في الكذب وصدق الجزئيتين نحو بعض
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس با انسان فانها صادقتان فلا تكون احدهما لقيض
 للاخرى اذ لا بد فيه من صدق كل كذب الاخرى وهما قد اجتمعا في الصدق فلا تناقض فظهر
 ان التناقض بين لقيضيتين لا يكون الا اذا اختلفا كتيبة وجزئية وهو المقصر فان قلتان قلتان
 الجزئيتين انما يكون اذا كان موضوعهما اعم ليكون الحكم على بعض بالاسباب وعلى بعض الآخر بالسلب
 فاذا كان لبعض الخصوص حكم الاسباب لغير بعض المحكوم عليه بالسلب لم يبق الموضوع المخصوص
 واحدا ولا بد في التناقض من اتجا الموضوع فقط شرط فعدم التناقض بينهما فقد شرط الالم
 آخر فلا حاجة الى اشتراط اختلاف الكمية اذ اشتراط وحدة الموضوع يعني عنه قلت احكام القضاة
 من التناقض وغيره انما هي بالنظر الى نفس معنوماتها لا باعتبار امر خارج عنها وخصوصية الموضوع
 في الجزئية اعتباراً خارجاً عن مفهوم الجزئية فان مفهومها الحكم على بعض السلب بالخصوصية فلما
 لم يعبر بالخصوصية كان الموضوع في يادى النظر واحداً مع عدم التناقض فلا بد فيه من اشتراط
 اختلاف الكمية لا يبق ان الكمية ايضا خارج عن الموضوع فما وجه اعتبارها بالاننا نقول ان الكمية

في القضية المطلقة وان كانت خارجة من الموضوع لكن في القضايا المحصورة ليست خارجة
 عنها المعبر في تناقض هو المحصورات فافهم ويختلفان جهة ايضا اي اذا كانت القضية موجبة
 فنقيضها موجبة اخرى فان رفع كفيته وهي الجهة كفيته اخرى اي جهة اخرى للنسبة يعني ان التبيين
 الصريح الموجبة رفعها وهو قد يكون كفيته اخرى كالامكان فانه سلب الضرورة وهي جهة القضية
 الضرورية ورفعها هو الامكان ايضا جهة النقيض الممكنة فنقيض الضرورية هي الممكنة وبها يختلفان
 جهة وقد يكون الرفع مساويا للجهة الاخرى كالدوام فان رفعه ليس جهة وانما هو مساويا للجهة
 وهي فعلية الجانب المخالف فان قلت رفع النسبة الموجبة بالجهة وقد يكون برفع النسبة فقط
 مع اتحاد الجهة او رفع الجهة فقط مع اتحاد النسبة والاول ليس من النقص لانه ليس من مساوية لا
 عليه بل قد يكون هذا الرفع خاص منه كما ان ضرورة سلب خاص من سلب ضرورة الاسباب كرفع
 دوام سلب خاص من سلب دوام الاسباب وقد يكون اعم كما ان اطلاق الرفع اعم من رفع الاسباب
 الاسباب فانه ينقص بالدوام واطلاق الرفع بجامع اطلاق الاسباب ودوام الرفع وكذا الحال
 في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لا ينافي الضرورة بل هو عين الضرورة و
 وان كان الرفع قد يربح معها وقد يوجب بدو وسما وليس الا اعم والاخص فنقيضا فلا يصح قوله ان رفع
 كفيته كفيته اخرى اذ قد لا يكون كذلك كما عرفت آنفا قلت هذا يعني على ان رفع النسبة السالبة
 بكفيته لا تحقيق الا برفع المجموع لا برفع احدهما فلا يكون نقيضا فصيح ان رفع الموجبة بجهة موجبة اخرى فهي
 نقيضها فالرفع اما ان يكون جهة اخرى كما في الضرورة والامكان او مساوية لجهة اخرى كما في
 الدوام والاطلاق فلا بد من اختلاف يصح به ان يكون رفع كفيته كفيته اخرى نقيضا لها وهو المطلوب
 ومن اثبت اي اثبت التناقض بين المطلقين الوقتيين وبها المطلقة الوقتية الموجبة التي فيها فعلية
 النسبة في وقت معين في المطلقة الموجبة السالبة التي يحكم فيها بسلب فعلية النسبة في وقت معين
 وبها غير الوقتيين المطلقين لانها يحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين تخيلا اي خيل لمثبتتها
 اي المطلقين كالشخصية اي كل واحد منهما كالشخصية لكونها متبديتين بوقت معين كما ان الشخصية
 مقيدة بموضوع معين والشخصية يحكم فيها على موضوع معين فاما الشخصية وتبين الشخصية كذا
 يكون نقيض المطلقة الوقتية مطلقة وقلية فقط غلط اي غلط المثبت في اثبات التناقض بينهما
 وهو صاحب الكشف فانه ثبت التناقض بين المطلقين الوقتيين حيث قال ان الائمة كقضية
 الكلية فنقيضها الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة كالمهمل على بعض الاوقات والوقتية

کما شخصیته کہ ان الثبوت شخص معین یناقض السلب عنه کذا کہ الثبوت فی وقت معین ینقض
السلب فی ذلک الوقت فثبت التناقض مع اتحاد الجهة فکلامه رد علی من اشتراط الاختلاف فی
الجهة فردہ المصرح بانه غلط و لیس التناقض بین المطلقین الوقتین فان النقیض ہو رفع شی
ورفع المطلقة الموجبة الوقتية لیس عین المطلقة الوقتية السالبة فان الثبوت فی وقت معین کما فی
المطلقة الوقتية الموجبة یجوز رفعه ای رفع هذا الثبوت برقع الوقت فلا ینقض المطلقة الوقتية التامة
لان الوقت لا یرفع فیها بل رفع النسبة فیها مقید بوقت معین و رفع الثبوت المقید بالاطلاق
الوقتی المقید فی المطلقة الوقتية الموجبة اعم من الرفع المقید بالمقید فی المطلقة الوقتية السالبة و یجوز
بتحققه برقع المقید و هو الوقت الیض سیمجالات الرفع المقید فانه لا یمکن صدق بدون تحقق الوقت فلا
یکون نقیضا لما بل احض من نقیضها فظهر ان من اثبت التناقض بینهما فقد غلط فثبت انه لا بد
فی التناقض من الاختلاف فی الجهة و هو المقصر واجب عنه بوجوه احسن مذکورة فی شرح المطلاع
و غیره فانقیض للضرورة ای للضرورة فی المطلقة التي حکم فیها بالضرورة النسبة مادام ذات الموضوع
بموجودة امکانة العامة التي حکم فیها بالسلب بالضرورة فالموجبة بالضرورة نقیضها السالبة امکانة
فان سلب ضرورة الايجاب ممکن عالم سالب سالب بالضرورة نقیضها الموجبة امکانة فان سلب
السلب ممکن عام موجب و الدائمة المطلقة ای النقیض الدائمة المطلقة التي حکم فیها بامام النسبة
مادام ذات الموضوع موجودة المطلقة العامة التي حکم فیها بالفعالية النسبة فالموجبة الدائمة نقیضها
السالبة المطلقة العامة اذ سلب الدوام من جانب یساوی خفایة الطرف المقابل له و هی
المطلقة العامة التي ہی نقیض الدائمة اعم من المطلقة المنتشرة المحکوم فیها ای فی هذه المطلقة
المنتشرة بالفعالية ای بالفعالية المحکوم فی وقت ما نذا فع ما یقویم من کلام لبعض الواقع فی بیان
نقیض الدائمة و هو ان نقیض الدائمة المطلقة العامة من ان المراد

قوله مذکورة فی شرح المطلاع ذکر شرح المطلاع فی الجواب عن ایراد صاحب الكشف لا وجه الا و ان الکلام
فی الموجبات و الاطلاق لیس من جهة و الثانی ان التناقض بین الوقتین لا یثبت اصلا لانقسام
الوقت لى اجزاء یمکن الثبوت فی بعضها و السلب فی بعضها الا ان یوجب یمنی الا ان الفی المقسم
لکن اطلاق الوقت علیه غیر مستعار و الثالث ان المقصود اختلاف الجهة فی التص یا التامة
عشر لانها لم یجوز عنها و ما ذکرناه فی بیانہ لیس الدلالة ان مت بل لتینیه علی الباقی ۱۲

بالمطلقة الواقعة في كلامهم المطلقة المنتشرة لزعم المتوهم التساوي بينهما حاصل الرفع ان المطلقة
العامة التي هي نقیض الائمة المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة ليست متساوية لها فانها يحكم فيها
بفعليته النسبة في وقت بالخلات المطلقة العامة فانها يحكم فيها بفعليته النسبة من غير تقدير وقت
ولا يلزم من الفعلية التقيد بوقت ما لوجودها في الاشياء المعزاة عن الزمان سوا كان تلك
الاشياء غير نحو الوجود بالفعل او عينه نحو الزمان موجود بالفعل ولا يقرانها موجودان
في وقت مالا ان الله تعالى منزعه عن الوقت ويلزم في الزمان ان يكون للوقت وقت و
وللزمان زمان فوجب الفرق بين المطلقة العامة والمطلقة المنتشرة والاول نقیض الائمة
لان الثبوت في جميع الاوقات نقیضه لسلب في بعض الاوقات وهذا هو معنى السالبة المطلقة
العامة وبالعكس وكذا السلب في جميع الاوقات يناقض الثبوت في بعضها وما قيل في تفسير
الفعلية من كون النسبة في أحد من الازمنة اشكته انما هو في الزمانيات واما في المتعاليات
عن الزمان فلا اذ لا يلزم من صدق الحكم بالفعل صدق في شيء من الاوقات لجواز ان يكون
الموضوع نفس الوقت نحو الزمان موجود فيلزم من ان يكون الوقت وقت فافهم والمشرط والعلة
اي النقیض للمشرط العامة التي حكم فيها بالضرورة النسبة مادام وصف الموضوع الحيثية كمالية كمالية
فيها اي في الحيثية الممكنة لسلب الضرورة الوصفية ولا يتم هذا الا اذا كانت المشرطة العامة بمعنى
الضرورة مادام الوصف واما اذا كانت بمعنى الضرورة بشرط الوصف فليس الحيثية الممكنة المذكورة
نقيضا لها بهذا المعنى كذا بهما في مادة يكون بالضرورة في زمان الوصف ولا يكون الوصف
الموضوع دخل فيها فانه لا يصدق قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتب في هذه
المادة ولا يصدق ايضا بعض الكتاب ليس بحيوان بالامكان حين هو كاتب فلو كان بينهما
تناقض لم يجتمع في الكذب بل يلزم من كذب واحد منها صدق الاخرى كما في قولنا كل كاتب
حيوان بالضرورة مادام كاتبيا وبعض الكتاب ليس بحيوان حين هو كاتب ولك ان تقول
ان المشرطة العامة كما يطلق على معنيين كذلك الحيثية الممكنة ايضا لها معنيان ^مواجدهما يكون
يكون نقیضا للمشرط باجدهما معنيين وبالاخر يكون نقیضا للآخر من معنيها فافهم وللعرفية العامة
التي نقیض للعرفية العامة التي يحكم فيها بدوام النسبة الوصفية للحيثية المطلقة

فقر قاصم للمادة التي جئت في هذا المقام من ان لا يلزم من كلامهم اطلاقا معنيين بل ظاهر عبارة قاصم شعرا بان النسبة
عبارة عن قضية حكم فيها بالثبوت او السلب بالامكان في بعض اوقات وصف الموضوع فم قد كلفوا في تفسير هذا القيد ولك

ان لا یوجب اطلاقاً علی معینین ولو وجد فی کلماتهم اطلاقاً علی معینین فالامر یمسک بسبوتہ الاموال یا خادم احمد

المحکوم فیہا اسے فی ہائے الحینۃ لبعثتہ الوصفیۃ فالایجاب فی جمیع اوقات الوصف یناقض سلب فی بعضہا ولسلب فی جمیعہا یناقض الايجاب فی بعضہا فقہ لنا بالردام کل مجبور بسبب اداہم مجبور بالیقینہ بالاطلاق لیس کل مجبور بسبیل فی بعض اوقات کونہ مجبور یا للوقتیۃ المطلقۃ ای التقیض للوقتیۃ المطلقۃ الی حکم فیہا الضرورة السببۃ فی وقت معین امکانہ الوقتیۃ المحکوم فیہا ای فی ہذہ امکانہ سلب ضرورة الوقتیۃ فان الضرورة فی وقت معین یناقض سلب الضرورة الوقتیۃ بلاشبہہ ومنتشرة المطلقۃ التقیض المنتشرة المطلقۃ الی حکم فیہا الضرورة السببۃ فی وقت غیر معین امکانہ الدائمۃ المحکوم فیہا ای فی ہذہ امکانہ سلب الضرورة المنتشرة فان الضرورة المنتشرة ولسلبہا مجبور یناقض حذرہ ولسلبہ من التناقض ہما التناقض الحقیقیۃ فانہا لیست من القضا یا الیٰی کیوں رفعہا لہا ہیٰ التناقض لہا بل المراد اعم منها ومن المساویۃ لتناقضہا فالتقضا یا الیٰی اعتبرت لتناقض التناقض یا الاخرے ولیست رفعہا من التناقض المجازیۃ المساویۃ لتناقضہا الحقیقیۃ الیٰی ہیٰ رفعہا ہذا کذا قالوا واذکر ای کیوں القضا یا المذكورة من التناقض انرا یم اذا کان الطرف ای مادام مثلاً فی سوالی ہذہ الموجبات المذكورة طرفاً وقید للرفع ای السلوب وھو الثبوت ولسلب انما یرد علی ہذا المقید لا للرفع ای السلب بان کیوں مثلاً یا کالثبوت ولسلب انما یرد علی المطلق فیہ ویم القیۃ الذی کان فیہ الیٰی السلب اذا لو کان قید للرفع فضا السلب مقید بالثبوت الطرف وھو مقید آخر لا یطلق علیہم التقیض اذا الموضع المقید لا کیوں تقیضاً للمقید فان الحینۃ امکانہ السالئہ کقولنا لا من الکاتب ساکن الاصلح بالامکان چین ہو کاتب اذا کان الطرف فیہا قید للرفع کیوں معنا ان سلب ساکن الاصلح من الکاتب المقید صفہ سلب بوقت الکتابۃ ممکن وھو لا یناقض ضرورة ثبوت ساکن الاصلح للکاتب المقید بوقت الکتابۃ لہذا ان کیوں الوقت ممکن لا یوجد فلو کیوں الثبوت المقید ضرورياً ولا السلب المقید بہ ممکن فیمتعان فی الکذب فلا کیوں احدہما نقیض الاخر لعدم استلزام کذب احدہما صدق الاخرے فیہ واما اذا کان قید للرفع وھو السلوب فیم الکلام اذ علی ہذا التقدير کیوں معنی الحینۃ امکانہ سلب الثبوت المقید بالامکان ولا شک فی تناقضہ لضرورۃ ذلک الثبوت وعلی ہذا فتن البواقی ولما فرغ المصروح من بیان تناقض السلب شرع فی بیان المركبات فقال والمركبة قضیۃ متعددة وانکانت فی الظاہر قضیۃ واحدة لیکن فی الحقیقۃ فیہا قضیتین الامدے صریحۃ والثانی غیر صریحۃ یخرج من القید فی مرکبہا منہا فصار قضیۃ

متعددة ونقص الشيء رفعه فرفع المركبة رفع المتعددة ورفع المتعدد ومتعد وفضا لقيض المركبة متعد
قال في الحاشية أي نحو تحققة متعد وفان عدم كل خبر يستلزم عدم الكل وليس عدم الخبر عين
عدم الكل كما توهم من عبارة شرح الموقت وغيره فان عدم أي رفع المتعدد ورفع الوجود ولما
كان وجود الخبر وغير وجود الكل فلما جرم كان رفعه غير رفعه فان الاعداد انما تترتبا كما تها فتدبر
انتهى حاصله دفع ما توهم ان رفع المتعدد ليس بمتعدد فان رفع الخبر عين رفع الكل ولا تعد وفيه تقرير
الدفع ان رفع الخبر يستلزم رفع الكل لا عينه كما توهمه شرح الموقت فان عدم رفع الوجود و
ولما كان وجود الخبر وغير وجود الكل كان رفع وجوده غير رفع الكل فان الاعداد تترتبا كما تها
فاذا كانت الملكات متعددة تكون اعدادها ايضا متعددة فهو محقق رفع المتعدد ومتعد والمركبة
متعددة فرفعها يكون متعدد ارفع احد الخبرين على سبيل منع الخلو فافهم وهو رفع احد الخبرين من المركبة
على سبيل منع الخلو بان يرفع لا يخلو عن رفع احد لهما وان اتحد الرفعان معاني بعض المواد وليس هذا
الرفع على سبيل منع الجمع اذ يرفع احد الخبرين فيكون برفع الخبرين معا ولما كان الكلية الخبرية من المركبة
متنا وتان في هذه الضابطتين الفرق بين لقيض كل واحد منهما فقال والكلية منها أي من المركبة لا
تتنا وت عند التحليل أي عند اعتبار كل خبرية على الافراد والاستقلال تفصيلا وصراحة والتركيب
عند اعتبار كل منها بدون الافراد والاستقلال بل في ضمن القيود اجمالا من غير التصريح بالكلية
الصريحان نحو كل انسان كاتب ولا انتهى من الانسان بكتاب مفهومهما ليس لا مفهوم كل انسان كما
لا دائما في موضوع المعينة الكلية منها عين موضوع السالبة الكلية فالكلتان عين الكلية المقيدة بقيد
اللا دوام واللا ضرورة ورفع الكليتين برفع احد لهما فرفع المركبة الكلية ايضا يكون برفع احد الخبرين
فتقيضهما أي لقيض المركبة الكلية مائة الخلو أي قضية منفصلة مائة الخلو مركبة من لقيض الخبرين بحيث
يرد وينها على سبيل منع الخلو اذ رفع المجموع اما يتحقق في رفع كلا الخبرين فتحقق لقيض لهما
اذ يتحقق في رفع احد لهما فتحقق لقيض هذا الخبر وفضا لصدق لقيض احد الخبرين على سبيل منع الخلو
مساو بالرفع المجموع فيكون لقيضا للمجموع فتقيض قولنا كل انسان كاتب لا دائما اما بعض
الانسان ليس بكتاب واما بعض الانسان كاتب انما على سبيل منع الخلو فان قلت برفع الخبر
على اثنين يكون ايضا رفع المجموع ورفع لقيضه فكيف ينحصر في مائة الخلو المركبة من لقيض الخبرين قلت
رفع الحسب على اثنين وان كان برفع المجموع لكنه انحصر من لقيضه فلا يكون لقيضه لا مكان اجماع
الاصل في الكذب كما في قولنا كل انسان حيوان لا دائما كاذب وكذا ارتفع الخبر الا سبيل

اعنی قولنا لبعض الانسان ليس بحیوان ایضا کاذب وکذا قولنا کل انسان فرس لا داکما کاذب و
وارتفاع الخبر لسلبی فیہ ایضا کاذب فلا یکون نقیض المركبة لارتفاع احد الخبرین علی سبیل منع
الخلو سوار کانا مرتفعین او یقع احدهما دون الاخر وعلی کذا التقديرین المنفصله المانعة لخلو
صادقة واذ ارید من النقیض ههنا اعم من النقیض الصحیح ومن اللازم المساوی ای النقیض فلا یتبع
ای لیس الاستبعاد فی کونه ای فی کون النقیض شرطیه للحملیه او موجبه للموجبه ہذا جواب سوال
مقدر تقدیرہ ان النقیض لا بد فیہ من الاستحاد فی الجنس النوع والاختلاف فی الکلیف ای الایجاب
والسلب واذ جعل نقیض الحملیه المركبة الموجبه لشرطیه الموجبه المنفصله المانعة لخلو فقد ہو شرط
فی النقیض اذ لا شک فی ان الحملیه والمنفصله مختلفان جنسا والموجبتین متفقان کیفا لکن
یکون احدهما نقیض الاخری وحاصل الجواب ان الشرط المذكور علی ہذا مشہور انما ہونی
النقیض الصحیح واذ ارید ہهنا اعم من الصحیح واللازم المساوی فلا بد فی کونه مختلف الجنس
بأنیکون نقیض الحملیه شرطیه ومتحد الکلیف بان یکون نقیض الموجبه موجبه فالمنفصله المانعة لخلو
لیس نقیضا صریحا للحملیه المركبة بل لازم مساو لرفعہا الذی ہو نقیض صریح لہا فصیح مع الاختلاف
فی الجنس والاستحاد فی الکلیف بخلاف الخبریۃ یعنی المركبة الخبریۃ مخالفة للکلیۃ ومتفاوتہ عند العمل
والترکیب فان موضوع الایجاب والسلب فیہا ای فی الخبریۃ المركبة واحد عند الترکیب بخلاف
ما اذا حلت الی خبرین صریحتین فاسما یختلفان ان یکون موضوع احدهما غیر موضوع الاخر
کما فی قولنا بعض الانسان کاتب لا داکما یکون الثبوت فی البعض والسلب عن ہذا البعض کلا
ما اذا حل الی خبرین صریحتین بان یقال بعض الانسان کاتب وبعض الانسان لیس بکاتب بلا
ملاحظة الترکیب یتم ان یکون البعض الذی ثبت لہ الکتاب غیر البعض الذی سلب عنه فیہما الثبوت
للبعض والسلب عن البعض ای بعض کان فالخبریتان الصریحتان اعم من المركبة الخبریۃ فصارت
المخالفة للکلیۃ من ہذہ الجہتہ فلا یکون حال نقیضہا کمال نقیض الکلیۃ فی احد قضی الخبرین فالنقض
المستقلان اعم من المركبة الخبریۃ المفیدۃ بقید نقیض الاعم ای الخبرین احص من نقیض الاخر
وہی المركبة الخبریۃ فلا یکون نقیضہا لہا فلا یکفی فی احد قضی المركبة الخبریۃ التردید من نقیض الخبرین
لکذہما مع کذب المركبة الخبریۃ اذ یجوز ارتفاع الخبریۃ وخص من نقیضہا نقولنا بعض الحیوان
لا داکما کاذب لکذب اللادوام فان الموضوع فیہا البغیۃ موضوع الاصل ولا شک ان بعض اسم
الذی ہو حیوان یکون حیوانا داکما فکبۃ علم علیہ بان لیس بحیوان بالفضل وکذا کلا واحد من نقیض

الخبز ليس ايضا كاذب او نقیض للخبز الاول لا شئ من الجسم يحوي ان دائما او نقیض للخبز الثاني كل
 جسم حيوان دائما كلهما كاذبان فلو زود بينهما وجعل مائة الخلو بان لقرارا لا شئ من الجسم
 بحيوان دائما او كل جسم حيوان دائما يكون كاذبا ايضا لارتفاع حيزها فلا يكون المفهوم المراد
 وبين نقیض الخبزين نقیضا للخبزية فلا بد من حشد نقیضها بطريق آخر فقال فالطريق
 هناك اى الطريق منه اخذ نقیض المركبة الخبزية ان زود بين نقیض معمولي الخبزين بالنسبة
 الى كل من فرد من افراد الموضوع بان يؤخذ جميع افراد موضوع المركبة الخبزية ويؤخذ نقیض مجموع
 الخبزين فيها وتردد بين نقیض معموليها بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع كقولنا في
 نقیض بعض الجسم حيوان لا دائما كل جسم اما حيوان دائما او ليس بحيوان دائما فهي اى نقیض الخبزية
 والتاسيت لرعايته الخبزية حتمية مردودة المحمول يعني في محمولها ترديد وبتشبيهة بالنفسا مساواة
 نقیض الخبزية ولا يساويه في الصدق اذا كانتا كليتين كما يظهر بالتالي الصادق وبعد الملاحظ
 على حقائق المركبات وعلم احسنها التي تتركب منها وهي القضايا البسيطة الموجبة واطلاع نقیض
 البساط التي فيها يمكن اى يقدر من استخراج التفاصيل نقیض كل من القضايا المركبة بان يحلل
 المركبات الى اجزائها ويحصل نقیضها ثم يرد بينها فيحصل نقیض المركبات وهي المركبة من
 نقیض الخبزين على سبيل منع الخلو قال في الحاشية مثلا قولنا كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة
 بادام كانيا لا دائما مشروطة خاصة موجبة كلية مركبة من مشروطة عامة موجبة كلية ومطلقة عامة
 سالبة كلية ماحلة من الادوام الداتي اعني لا شئ من الكتاب متحرك الاصلح بالفعل نقیض
 الحسب الاول السالبة الخبزية الحينية الممكنة اعني بعض الكتاب ليس متحرك الاصلح بالامكان
 حين هو كاتب ونقیض الخبز الثاني الموجبة السببية الدائمة المطلقة اعني بعض الكتاب متحرك
 الاصلح بالادوام ففقیض المشروطة الخاصة المذكورة قولنا اما بعض الكتاب ليس متحرك الا بالادوام
 بالامكان حين هو كاتب واما بعض الكتاب متحرك الاصلح بالادوام وعلى هذا اختص انتهى
 فظهر بالقياس على المشروطة الخاصة ان العرفية الموجبة الخاصة الكلية المركبة من عرفية عامة
 موجبة كلية ومطلقة عامة سالبة كلية ونقیض الاول السالبة الخبزية الحينية المطلقة ونقیض الثاني
 الموجبة الخبزية الدائمة مطلقة فنقیضها المفهوم المراد بين نقیضه بدین الخبزين فيقول نقیض
 الموجبة الكلية الخاصة السالبة الحينية المطلقة والموجبة الدائمة المطلقة وعلى هذا نقیض الباقي فعليك باستحفاظ
 قوله عليك باستحفاظ نقیض البساط اذا عرفت نقیض البساط وحقائق المركبات فاعلم ان نقیض العرفية

الخاصة بالحيثية المطلقة المتألفة لاصل او الدائمة الموافقة لها لان العرفية الخاصة مركبة من العرفية العامة والمطلقة العامة
 المتألفة لها وتقيض العرفية العامة الحيثية المطلقة وتقيض المطلقة العامة الدائمة فتقيض قولنا كل خمر ليس سكر ادام خمر الا دائما
 بعض الخمر ليس سكر بالاطلاق الحيثية او بعض الخمر سكر دائما وتقيض قولنا لا شيء من الخمر يبيع ادام خمر الا دائما قولنا ليس الخمر
 بالاطلاق الحيثية او بعض الخمر ليس يبيع دائما وتقيض الشرطية الخاصة بالحيثية الممكنة المتألفة او الدائمة الموافقة لان الشرطية العامة
 المطلقة العامة وتقيض الشرطية العامة الحيثية الممكنة وتقيض المطلقة العامة الدائمة فتقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
 ادام كاتب الا دائما قولنا بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالامكان الحيثية او قولنا بعض الكاتب متحرك الاصابع بالاصلح
 وتقيض قولنا لا شيء من الكاتب يسكن الاصلح ادام كاتب الا دائما قولنا بعض الكاتب ساكن الاصلح بالامكان
 الحيثية او قولنا بعض الكاتب ليس يسكن الاصلح دائما وتقيض الوقفية الممكنة الوقفية المتألفة او الدائمة الموافقة لان الوقفية
 مركبة من الوقفية المطلقة اعني التي لم يقيد بالادوام والمطلقة العامة وتقيض الوقفية المطلقة الممكنة الوقفية المحكوم فيها
 بسلب الضرورة بحسب الوقت المعين عن الجانب المتألف الحكم لان الضرورة بحسب الوقت المعين تناقض سلبها
 بحسب ذلك الوقت فتقيض قولنا كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بنبيه وبين الشمس بالضرورة لا دائما قولنا بعض القمر
 منخسف بالامكان وقت حيلولة الارض بنبيه وبين الشمس اذ قولنا بعض القمر منخسف دائما وتقيض قولنا لا شيء من القمر
 بالضرورة وقت التزجج بنبيه وبين الشمس لا دائما قولنا بعض القمر منخسف بالامكان وقت التزجج بنبيه وبين الشمس اذ قولنا
 بعض القمر ليس منخسف دائما وتقيض المنتشرة الممكنة الدائمة المتألفة او الدائمة الموافقة لان المنتشرة مركبة من المنتشرة
 اعني التي لم يقيد بالادوام ومن المطلقة العامة وتقيض المنتشرة المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة بحسب
 جميع الاوقات عن الجانب المتألف الحكم لان الضرورة في وقت ما تناقض سلبها عن جميع الاوقات فتقيض قولنا كل
 حيوان متنفس بالضرورة وقت ما لا دائما قولنا بعض الحيوان ليس متنفس بالامكان الدائم او بعض الحيوان متنفس دائما
 وتقيض قولنا لا شيء من الحيوان متنفس لا دائما قولنا بعض الحيوان متنفس بالامكان والدائم او قولنا ليس بعض الحيوان
 متنفس دائما وتقيض اللا دائمة الدائمة المتألفة او الدائمة الموافقة لان الوجودية اللا دائمة مركبة من مطلقتين فتقيض قولنا
 كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما قولنا ليس بعض الانسان لبا ضاحك دائما او قولنا بعض الانسان ضاحك دائما
 ولا فرق بين موجبتهما وسالبتهما الا بتقدم الجزر الاسبابي وتأخره وتقيض الوجودية اللا ضرورية الدائمة المتألفة او الدائمة
 الموافقة لان الوجودية اللا ضرورية مركبة من المطلقة العامة والممكنة فتقيض قولنا كل الانسان متنفس لا بالضرورة قولنا
 ليس بعض الانسان متنفس بالضرورة وتقيض قولنا لا شيء من الانسان متنفس لا بالضرورة قولنا بعض الانسان
 متنفس دائما وليس بعض الانسان متنفس بالضرورة وتقيض الممكنة الخاصة الضرورية الموافقة لان الممكنة العامة
 مركبة من ممكنتين عامتين وتقيض الممكنة العامة الضرورية فتقيض قولنا كل انسان كاتب بالامكان المتألف

قولنا بعض الانسان كاتب بالضرورة او بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة ونقيض قولنا لكشي من الانسان كاتب بالامكان الخاص قولنا بعض الانسان بكاتب بالضرورة او ليس بعض الانسان بكاتب بالضرورة ولا فرق بين موجبيتها ولعياقتها الاستبراح الايجاب والسلب ١٢

لنناقض البساط واستخراج لنناقض المركبات منها واشتملتها ظاهرة باذني تامل وفي الشرطيات اى فى الناقض القضايا الشرطية بعد الاختلاف ههنا كيف اى الايجاب والسلب وكما اى كلية وخبرية سبب الاتحاد في النوع اى للزوم والعناد والاتفاق والاتحاد اى الجنس اى الاتصال لا انفصال حاصل ان نقيض الشرطية الموجبة الكلية المتصلة للزومية مثلاً سالتية متصلة خبرية لزومية وكذا نقيض الشرطية الموجبة الكلية المنفصلة العنادية مثلاً يكون سالتية خبرية منفصلة عنادية ولا يكون لقيض المتصلة المنفصلة ولا بالعكس ولا لنقيض للزومية عنادية وبالعكس ولا لنقيض العنادية اتفاقية وبالعكس فانهم قال في الحاشية فيه اشارة الى انه انما يجب في النقيض الصريح والافقده سبق ان المركبة الكلية لقيضها مائة الخلو والنناقض من الطرفين فلكل الكلية التي هي عملية لقيض لهذه المائة الخلو التي هي الشرطية انتهى حاصله بعد الاختلاف كيفاً وكما انه لا يجب الاتحاد في الجنس النوع الا في النقيض الصريح وانما في المساوى له فليس بواجب كما عرفت ان نقيض المركبة الكلية المنفصلة المائة الخلو والنناقض يكون من الطرفين فيكون تلك العملية لقيضاً لما نفع الخلو وبالعكس فيكون لقيض المنفصلة كلية غير متحدة معها في الجنس النوع فعلم ان شرط الاتحاد في النناقض الصريح للشرطيات لا فينا يساويها ولم يتعرض المصريح غير الموجبات والمحصوات اعتماداً على المقالية بها وعدم متعلق العرض المتحدية فالعمليات الشخصية والطبعية لا بد فيها من الاختلاف في الكيف نحو الانسان نوع لقيضه الانسان ليس بمفوع وزيد قائم لقيضه ليس بقائم واما الشرطيات فلا بد في محصوراتها من الاختلاف في اللم والكيف مع الاتحاد في غيرهما نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لقيضه قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي شخصياتها لا بد من الاختلاف في الكيف والاتحاد في البهواتي نحو ان جيتني اليوم فاكرمك لقيضه ان جيتني اليوم لم اكرمك هذا ولما فرغ من بيان النناقض شرع في بيان العكس ولما كان معرفة موافقة معرفة فلذا اوردته بعده فقال عكس المستقيم والمستوى وبها اسمان لهذا العكس الاستوائية وموافقة مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض فانه في مخالفة فيها ويطبق على مضمين الاول المعنى المصدري والثاني ما يحصل بعده وحيث القضية السجما حله ليجب المعنى المصدري اطلاقاً

عليه حسب الحقيقة وعلى القضية الحاصلة بعده بالتميز فلا ينسب المصدر به لا بالقضية فقال بتبدل
 طرفي القضية أي الموضوع والمحمول في الحقيقة والمقدم والتالي في الشرطية بان يحيل الاول منسب
 والاخر والا مع بقا الصدق أي يكون الصدق في الاصل والعكس باقيا كما كان فاما ان لا
 صادق كان لعكس صادقا ولا يتبدل ان في الصدق بمعنى انه لو فرض الاصل صادق لا يزم منه صدق
 عكسه لانه مع قطع النظر عن خصوصية المواد بحيث وليس معناه ان الاصل والعكس يجب ان يكونا
 صادقين في الواقع فبذلك في عكس القضايا الكاوتية ويخرج عنه تبديل طرفي القضية بحيث
 يحصل منه القضية اللازمة الصدق مع الاصل بخصوصية المواد نحو قولنا كل انسان ناطق يحصل
 بعد التبديل منه كل ناطق انسان مع انه ليس بعكسه اذ لا يصدق في كل المواد نحو قولنا كل
 انسان حيوان وكل حيوان انسان فلو زعم الكمية الكلية بحسب خصوصية المواد فلا يكون
 الكمية كلية لتختلف في بعض المواد ولا بد في عكس من عدم تختلف في جميع المواد ويخرج اليها
 ان يكون لازما للامتناع بواسطة لزمه لعكسه كالاعم من العكس نحو قولنا الاشئ من الانسان لغيره
 ينكس الى قولنا الاشئ من الفرس بالانسان بالذوات بل بواسطة لزمه لاشئ من الفرس بالانسان بالذوات
 او بالامكان منه مع انه ليس بعكس اذ لزمه ليس بالذوات بل بواسطة لزمه لاشئ من الفرس بالانسان بالذوات
 معه ولا يشترط لبقا الكذب اذ يجوز ان يكون الصادق لازما للكاذب والكيف أي الاسباب
 والسلب بحيث لا يكون الاصل موجبا يكون لعكس ايضا موجبا ولو كان سائبا يكون سائبا
 از لعكس لازم من لوازم الاصل والموجبة قد تختلف عن السائب والعكس فلا يكون احدهما
 لازما للآخر فلا يكون عكسا واختار المصدر لفظ الطرفين على الموضوع والمحمول كما وقع في بعض
 الكتب للملحق الذي من منه لى الموضوع الحقيقي مع انه لا يحيل محمولا على المحمول في عكس لفظ
 الموضوع المذكور في الاصل وليس المراد يحيل المحمول موضوعا ان يكون المحمول مع بقا المحمولية
 موضوعا لعكس حتى يلزم كون اعلى السرير زيد عكسا لزيد على السرير بل المراد ان يحيل المحمول موضوعا
 بحيث يجري عليه احكامه فلعكس لزيد على السرير يكون الثابت على السرير زيد فان قلت
 معنى العكس صادق في المنفصلات لان اطرافها قبل التبديل فما معنى قولهم لا عكس لمنفصلات
 قلت المراد من التبديل الغير للمعنى تغير معتداه والمنفصلات ليست كذلك فالمراد لقولهم لا عكس
 لمنفصلات ان لا عكس لها عكسا معتداه والافئنة التبديل لاطرافها لا شبهة في وجود العكس فيها
 وربما يطلق اى لعكس باعتبار المعنى الحاصل بالمصدر على القضية الحاصلة منه أي من التبديل

فهذا لا يطلق عند البعض حقيقة عرفية وعند البعض مجازا اذا كان انعكاس وهي القضية الحاصلة
 احض لازم اى احض قضايا لازمة للاصل بعد التبديل موافقة له في الكيف والصدق السالبة
 الكلية تنعكس ككيفية نفسها اى سالبة كلية وقدم بيان عكس السالبة على عكس الموجبة لكون
 عدم اصلا وعلى عكس السالبة الخيرية لكون الكلية اشرف منها وبعضهم قدم عكس الموجبات
 لكون الموجبة اشرف من السالبة بالتحالف اى انعكاس السالبة الكلية الى السالبة الكلية بدليل
 التحالف وهو ان التحالف بينهما اى في مقام انعكاس قال في الحاشية وانما قال بهما لان التحالف
 مطلقا هو اثبات المطلوب باطل لنقيضه لكن طريقة في باب انعكاس ذكره انتهى ضم لنقيضه
 مع اصل الذي فرض صدقه يعني انه لو لم يكن انعكاس صادقا لكان نقيضه صادقا والرفع لنقيضه
 وهو مح فلا بد من صدق النقيض عند عدم صدق انعكس فضم مع الاصل لينتج المحال كما لو
 ان صدق لاشي من الحجر بالانسان لصدق لاشي من الانسان بحجر والا لصدق لنقيضه وهو
 الانسان حجر وضم مع الاصل وهو قولنا لاشي من الحجر بالانسان بان يقر بعض الانسان بحجر
 ولا شئ من الحجر بالانسان فيكون شكلا او لا فينتج بعد حذف الاوسط بعض الانسان ليس
 بالانسان وهو مح لاستحالة سلب شئ عن نفسه فلازم هذا المحال اما من الاصل او من النقيض
 من الهيئة والاول باطل لانه مفروض الصدق وكذا الثالث لكونها على هيئة الشكل الاول
 الانتاج فلا يلزم الا من الثاني وهو النقيض المستلزم ليكون بط والنقيض مستلزم له فيكون اذا
 بطل لم يصدق مع الممكن وهو الاصل فصدق النقيض مع الاصل ممتنع لاستلزامه المحال واذالم
 النقيض معه فيجب صدق انعكس معه والا يلزم ارتفاع النقيض وهو مح وهو صدق انعكس
 الاصل لمطابقة المطلوب قال في الحاشية ولا يرده على هذا التقرير انه يجوز ان يكون كل منهما
 صادقا ويكون منشأ المحال هو المجموع من حيث هو المجموع على ان صدق كل منهما في نفس الامر
 يستلزم الاجتماع فيهما فيلزم تحقق النتيجة فانه فرع الاندراج فيهما ولا دخل لترتيبهما وجمعهما في
 ذلك وانما يحتاج الى ذلك في علمنا مع ان الجمع والترتيب من افعال الاختيارية فيلزم
 المحال لانه لا مالا اختياريا وهذا كما ترى ولعجب ان صاحب الادب الباقية نسب الايراد الى
 نفسه مع انه ذكره في كتب الفن ولم يأت بجوابه شيئا اصلا انتهى حاصل الايراد انما لازم لزوم المحال
 بالنقيض ليكون بطل يجوز ان يكون كل من الاصل والنقيض انعكس صادقا فلا يلزم منه مح ويكون
 منشأ المحال هو المجموع من حيث المجموع وبيان عدم الورود بتقرير المعرج بانه تلك الجمعية يكون

معروضہ شکل الاول و بموجبی الانتاج فکیف یکون منشأ الخ و اشارے جواب آخر بقول علی
 ان صدق کل منھا آدھا حمله نہ ممکن صدق کل من الاصل مقتضی بالافرادہ فی نفس الامر و کما
 یکمن صدقہ فی نفس الامر یکن الاجتماع فیما فاذا اجتماع مقتضی مع الاصل صدق الجود عن نفس الامر
 و صار مقتضی فیما و یلزم من الاجتماع تحقق نتیجہ لوجود الاندراج فیما و ہون قولہ و لا یلزم
 ترتیبہا آہ اشارہ الی دفع دخل مقدر بان یقر بخوزان یکون الترتیب واجب دخل نے لزوم الحال
 لا التقتیض و دفعہ بان الترتیب واجب لا دخل لہما نے لزوم الحال و انما يحتاج الی ذلک فی علمنا
 و لا خفاء نہ صحیح بین الاندراج قولہ مع ان الجمع آہ اشارہ الی الدلیل الثانی لعدم لزوم الحال
 من الترتیب بیانہ ان الترتیب واجب من الافعال الاختیاریہ الی وجودہ یا بقدرتنا و اختیارنا
 فلو لم یلزم الحال منہ یلزم لزوم من الافعال الاختیاریہ و الافعال الاختیاریہ لیس تلتزم الحال بالضرورة
 فلا یلزم الحال الا من التقتیض فیکون باطلا و لعکس حقا و ہوا المطہ و قولنا لا شئی من الجسم معتبر فی
 الجہات الی غیر النہایت ان اخذت ای ہذہ القیضہ خارجیہ بان یکون الحكم علی الافراد المذکورہ
 فی الخارج فکسہ ای عکس ہذا القول صادق البتہ لصدق اصلہ بان متعارف الموضوع و ہوا المتعارف
 فی الجہات الی غیر النہایت فی الخارج لبطالان لا تنافی الا بعد و بالذلال المذکورہ فی علمنا
 و ان اخذت ای ہذہ القیضہ حقیقہ بان یکون الحكم علی الافراد المقدرة الوجود و متعارف
 ای صدق ہذہ القیضہ الی جمیع الاصل لان کل ممتد فی الجہات لا الی ہما یجسم صادق ہو
 یعکس الی ما یناقض الاصل فکیف یصدق الاصل ہذا جواب سوال مقدر تقریرہ ان شرطنا
 الصدق فی لعکس مقتضی بقولنا لا شئی من الجسم معتبر فی الجہات الی غیر النہایت فانہ صادق ہو
 و ہوا قولنا لا شئی من الجسم معتبر فی الجہات یجسم کا ذیل صدق ما ہو خض من القیضہ و ہوا کل ممتد
 فی الجہات جسم فیدلہم یحقق مقتضی لعکس مع الاصل فصار الاصل صادق قاصد کذب لعکس معہ
 و حاصل الجواب ان قولنا لا شئی من الجسم معتبر فی الجہات الی غیر النہایت لا یخلو من ان یکون
 خارجیہ او حقیقہ فعلی الاول یکون لعکس و ہوا لا شئی من الجسم الی غیر النہایت یجسم صادق
 کا الاصل اذ السالۃ الخارجیہ کما یصدق بان متعارف المحمول عن الموضوع نے الخارج کما نے الاصل
 کذلک یصدق بان متعارف الموضوع نے الخارج فموضوع لعکس و ہوا الممتد فی الجہات الی غیر النہایت
 فحقنا بطالان لا تنافی الا بعد و بالذلال البطلان للتسلسل المذکورہ فی علم الحکمۃ و ان اخذت
 الشئیہ الی ای الاصل حقیقہ بان یکون الحكم علی الافراد المقدرة الوجود و متعارف صادق ہوا

هذه القضية لصدق لقيضها وهو بعض الجسم مثله في الجواهر لا الى النهاية لان كل مبتدئ في الجهات
 غير النهاية جسم على هذا التفسير صادق وهو ينكس الى ما يناقض الاصل وهو بعض الجسم مبتدئ في
 الجهات لا الى النهاية فيكون صادقا واذا صدق لقيض الاصل لم يصدق الاصل فلا مضائق
 في عدم صدق عكسه فان دفع النقص والخبرية الى السالبة الخبرية لا تنكس الا انما صحتين منها
 كما سنعرف لجوار عموم الموضوع من السالبة الخبرية الاحتمالية كقولنا بعض الحيوان ليس بالإنسان
 وعموم المقدم في الشرطية كقولنا متدلا يكون اذا كان شئ حيوانا كان انسانا فلو كانت
 فلا ينكس لان يكون عكسها سالبة حسنة او سالبة كلية فعلية الا ان يلزم سلب الاعم عن بعض
 الا بعض او على بعض تقاديره وهو غير جائز كما لا يخفى وعلى الثاني لا يكون لعكس صادق لانه
 اذا لم يصدق الخبرية لم يصدق الكلية كما هو الظاهر فلا تنكس السالبة الخبرية اصلا وهو المطلب
 والموجبة مطلقا سواء كانت كلية او حسنة تنكس الى الموجبة مطلقا حسنة موجبة كقولنا كل
 انسان حيوان وبعض الانسان حيوان ينكس الى بعض الحيوان الانسان لان الايجاب اجتماع
 بين الموضوع والمحمول فيكون الافراد التي يمتنع فيها الموضوع والمحمول مشتركا بينهما فكلما ثبتت
 الحيوان لكل افراد الانسان او بعضها يثبت الانسان لبعض افراد الحيوان لا مشتركا بينهما فمفصلة
 الخبرية ولا كلية اي لا تنكس الموجبة كلية وان كانت كلية بجوار عموم محمول في الاحتمالية او السالبة
 في الشرطية فلو كان لعكس كلياً يكون الاخص صادقا على جميع افراد اللازم او على جميع تقادير
 وهو غير جائز فلا يصدق لعكس كلياً كقولنا كل انسان حيوان وكلما كان شئ انسانا كان حيوانا
 صادقا وعكسه الكلي نحو كل حيوان انسان وكلما كان شئ حيوانا كان انسانا غير صادق
 وصدق الكلية في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وبالعكس فان خصوصية المادة دلالة
 في لعكس من اللازم وعدم التحلف عن الاصل ينفي جميع المواد فافهم وقولنا كل شئ كان
 مشابها للمحمول فيه اي في هذا القول او في المحمول الاحتمال رجوع الضمير اليها النسبة هي
 لان شأبالا الشا ب فقط فعكس اعم من هذا القول بعض من كان شأبالا شئ بان يحل
 المحمول الذي فيه النسبة موضوعا هذا دفع النقص ويد على قاعدة كون لعكس الموجبة الكلية
 جزئية بان قولنا كل شئ كان شأبالا موجبة كلية مع ان عكسها حسنة غير صادق او عكسه
 بعض الشا ب كان شئنا ليس لصادق فان نقض القاعدة لتقرير الدفع لوجوبين الاحتمال
 رجوع ضمير في الواقع في قول المصريح المحمول في النسبة الى المرحوم الاول الى لفظ قولنا

والثانی فی لفظ المحمول فی اصل التقریر علی التقدير الاول ان المحمول فی قولنا کل شیخ کان
شاباً بنسبة الشاب الی شیخ لا الشاب فقط و فی العکس یحمل المحمول موضوعاً فیمثل هذه النسبة
وصفاً عنوانياً للموضوع العکس ۛ یکون معناه ان بعض من له ثبوت هذه النسبة ثبت له الشیوخة
فصار العکس بعض من کان شاباً شیخ ولا شک فی صدقه و علی التقدير الثاني ان المحمول
فی قولنا کل شیخ کان شاباً فی النسبة فصار المحمول قضية شتملة علی النسبة لا مفرداً فهو مرکب من
الضمیر المتکثر فی کان و مفهوم الشاب فیکون هذه القضية فی العکس موضوعاً و یکون تقریرہ ان
بعض من ہو معنوں لهذه القضية وہی عنوانہ فهو شیخ و هذا قریب من الاول و اورد علیہ ان
النسبة من حیث وہی النسبة غیر مستقلة لا یصلح للموضوعیة و المحمولیة لا مستقلة لہما فلما یکون محمولاً لا
بلحاظ استقلالہ فاذا لم یلاحظ هذه الحیاط و جعلت تبعاً للملاحظة الطرفین ینعقد القضية البتہ
و محمول هذه القضية لیس الا الشاب و هذه القضية ہی مورد التقیض فیمثل موضوعاً فصار بعض الشاب
کان شیخاً فالنقض سجالہ لا یدفع بهذا الدفع و بهذا الا یرد یندفع تقریر الدفع بالوجه الاول اما ان
بالوجه الثاني فبان القضية التي ہی محمول تنگیس ایضاً فیکون عکسہ الشاب کان شیخاً فیلزم ما لم
فی القضية التي کان هذه القضية محمولاً فانهم و الصواب فی الدفع بما قبل ان إعادة الراجع
الزمانی و حفظ بعینہ فی العکس غیر لازم فمکس هذه القضية لبعض الشاب یکون شیخاً و هو صادق
کلاصل و قولنا بعض النوع انسان کاذب لصد لا شیء من الانسان بنوع و هو ای لاشیء من الانسان
بنوع ینگیس الی ما یناقضہ ای ما یناقض بعض النوع انسان و هو لاشیء من النوع بالانسان فالنقض
بعض النوع انسان فصدق التقیض سیتلزم کذبہ هذا دفع تقیض یرد علی کون عکس الموجبة الجزئیة
تقریرہ ان قولنا بعض النوع انسان صادق لان اسرار النوع کثیرة لبعضها انسان و بعضها
فمرس و بعضها غنم فیصدق علی بعض النوع انه انسان مع ان عکسہ ہو بعض الانسان النوع لیس
یصادق فالنقض القاعدة وہی ان عکس الموجبة یکون موجبة جزئیة المتخالف فی هذه المادة
الدفع ان المتعبر فی القضايا الحمل المتعارف و قولنا بعض النوع انسان بهذا الحمل کاذب لان قولنا
لا شیء من الانسان بنوع صادق البتہ فمکسہ و هو قولنا لاشیء من النوع بالانسان یکون صادقاً
ایضاً و ہو تقیض الاصل المفروض صدق تقیض لاشیء سیتلزم کذبہ فیکون الاصل کاذباً معنولاً
مضالقولہ فی کذب العکس فان دفع التقیض و لما کان بعض النوع انسان بحسب الظاہ صادقاً
کما عرفت من تقریر النقض فلا بد من بیان السر فی عدم صدقه فقال و السر ان المتعبر فی الحمل

المتعارف الذي يكون الموضوع فيه فرد المحمول او الموضوع هو فرد المحمول صدق مفهوم
لحمول اما على الموضوع نفسه او على ما صدق عليه الموضوع من افراده لا نفس مفهومه اى نفس مفهوم المحمول
بان يكون المحمول عن الموضوع او مساويه ويحتل ارجاع التفسير للموضوع بان يكون معناه ليس المتغير
نفس مفهوم الموضوع لانه لا يعتبر كون مفهوم المحمول نفس مفهوم الموضوع حاصله ان الحمل المتغير في باب
القضايا والعكس الحمل المتعارف والمتغير فيه صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون فردا
حقيقا للمحمل او ما هو فرد حقيقى له يكون فردا للمحمل فلا بد من التباين بين الاسماء ومفهوم المحمول وفي
الاصل ليس كذلك اذ ليس النوع فردا لصدق عليه الانسان بل الانسان عين ما يصبر عنه بعض النوع
فيكون المحمول نفس الموضوع فيكون حملا اوليا لمتعارفا وصار لفظ البعض خبرا للموضوع ولا يكون
مؤثرا فكسبه بهذا الحمل يكون قولنا الانسان بعض النوع وهو صادق التبعة لبعض الانسان نوع
ليس عكسا واما باعتبار الحمل المتعارف فالاصل ليس لصا دق كما عرفت فعدم صدق العكس
عند كذب الاصل لا يضر القاعدة وقد سيجاب بان المراد بالافراد اعم من ان يكون حقيقيا او
اعتباريا فالانسان النوع فردا اعتباريا للانسان من حيث الاطلاق فيصدق بهذا الاعتبار
بعض النوع انسان وعكسه ايضا صادق وهو بعض الانسان نوع اذ من افراد الانسان الانسان
الكلى وهو فردا اعتباريا له نوع فمائل ولا عكس المنفصلات اى للقضايا الشرطية المنفصلة كالتحقيقية
وامتنع الجمع وامتنع الخلو والاتفاقيات اى ولا عكس للقضايا الشرطية الاتفاقية سوار كانت منفصلة
او متصلة قال في الحاشية اى الخاصة واما الاتفاقيات العامة فلها جواز تركيبها من قدم مما
وتالى صادق فعند العكس ككذب فلا عكس له حقيقة انتهى يعني بلفظ العكس عن الاتفاقيات لعدم
الجدوى انما هو من الاتفاقية الخاصة التي يحكم فيها توافق الطرفين في الواقع واما الاتفاقيات
العامة التي يكمن فيها صدق التالى فقط فعكسها كاذب لجواز تركيبها من قدم المحال فمائل
صادق فلفظ العكس يكون المقدم صا دق والتالى محالا ولا شك في كذبها فلا عكس لها حقيقة لعدم
الجدوى يعني عدم عكس المنفصلات والاتفاقيات لعدم الفائدة في عكسها لانه لا يصدق عليها
تعريف العكس لكن لما لم يرجع الى طائل فان التوافق والمنافاة من المتضامين فعلمك بان
هذا مناف لذللك علمك بان ذلك مناف بهلكة انه في التوافق قالوا العكس لها اتصاف حاصله
ان هذه القضايا لو عكست لصدق عليها تعريف العكس لكن عكسها لا يرجع الى فائدة صابقة
سوى ما يفيد الاصل فان المنافاة من الطرفين فاذا قيل مثلا الزوج مناف للامر علم

ان الفرد مناف للنزوح بدون العكس فما يفهم من الاصل هو حين ما يفهم من العكس وكذا الاطلاق
 فان المناقاة والتوافق بين الشئيين من التضاد فين لغير يستلزم تعقل احدهما العقل الآخر فلا يفيد
 عكوس هذه القضايا فائدة جديدة كسائر العكوس فاذا قالوا العكس لهما اي افائدة لا معنى له
 للعكس لازمالها واما بحسب الجهة فين ما من بيان للعكس كان باعتبار الكرم وهذا بيان للعكس بحسب
 الجهة فمن الموجهات السوالب الكلية ينعكس الدائمتان اي الضرورية والدائمة والاطلاق الدائري
 الضرورية للتغليب كالقرين وينعكس الدائمتان الى الشرطية العامة والعرفية العامة كنعكسها
 اي نفس هذه القضايا فالسالبية الضرورية تنعكس الى سالبية ضرورية والسالبية الدائمة تنعكس
 الى سالبية دائمة والسالبية المشروطة العامة تنعكس الى سالبية مشروطة عامة والسالبية العرفية العامة
 تنعكس الى سالبية عرفية عامة مثلاً قولنا الاشئ من الانسان بحسب الضرورة او بالواقع تنعكس الى
 شئ من الحجب بانسان كذلك وكذا بالضرورة والدوام الاشئ من الكاتب ساكن الاصل
 كاتباً ينعكس الى الاشئ من الساكن بكاتب ادا م ساكن كذلك هذا خلاف ما هو المشهور من ان الضرورة
 والدائمة تنعكسان عرفية عامة كما سيجي غريب ما يخلف اي انعكاسها الى نفسها ثبت بدليل
 الخلف وهو ثبات المطر باطل لقيضه والتقريب اي سوق الدليل على وجه يستلزم وتفسير
 بتطبيق الدليل على المدعى في عكس الضرورية انه اي الشان لولا انه اي لو لم يصدق العكس
 ضرورية لصدق الممكنة لانهما لقيضهما والا يلزم ارتفاع لقيضين وصدق الامكان مستلزم
 لامكان صدق الاطلاق يعني صدق القضية الممكنة لزوم لامكان صدق الفعلية فاما عينا اي
 بالضرورة لمهنا اي في باب العكوس او في معنى الامكان المعنى الاعم من الذاتي والغيري فالقضية
 الممكنة التي هي لقيض هذه الضرورة عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف بالنظر
 الى الذات وبالنظر الى الغير فلم يقع الجانب المخالف فلا بد من ان يقع الجانب الموافق ولا
 ارتفاع لقيضها واد اوقع الجانب الموافق صدق الفعلية لان الفعلية لا بد لها من ارتفاع
 الضروريتين الذاتية والعرضية بخلاف ما اذا كان المراد بالضرورة الضرورية الذاتية فلا يستلزم
 الاطلاق ليجوز ان يكون الضرورة بالغير مانعاً من فعلية الجانب الموافق لكن صدق الاطلاق
 مع الاستلزام لنتيجة المح وهو سلب الشئ عن نفسه لانه اذا جعلت صفرى الشكل الاول لا يجاب
 والاصل جعل كبره الكلية ما ينتج سلب الشئ عن نفسه مثلاً اذا صدق قولنا الاشئ من الانسان
 بالضرورة لصدق قولنا الاشئ من الانسان بحسب الضرورة والا يصدق لقيضه وبعض الناس

حجر بالامكان وهو يستلزم كما عرفت لبعض الانسان حجر بالاطلاق العام وليس له الاصل ان يكون
 شكلا ولا بحيث يجعل صفه والاصل كبراه ويقال لبعض الانسان حجر بالاطلاق العام ولا شئ من
 الحجر بالانسان بالضرورة فينتج لبعض الانسان ليس بالانسان بالضرورة وهو مع استحالة سلب شئ
 عن نفسه فاذا كان صدق الاطلاق محالا فامكان صدق الاطلاق ايضا محال فان امكان الحج
 مع والا يلزم الانقلاب واذا كان امكان صدق الاطلاق محالا فصدق الامكان المستلزم
 لامكانه فان استقرار اللازم يستلزم استقرار الملزوم واذا استحال صدق الامكان ثبت ان
 اللازم ارتفاع التقصين فالتعكس الضرورية كنهها وهو المظهر فان قلت لانهم يستلزم صدق
 الممكنة مع الاصل امكان صدق الفعلية مع لجواز ان يكون امكان وجود شئ مخالف لوجود
 شئ آخر ووجوده بالفعل معه يكون محالا مثلاً قولنا زيد كاتب الآن لصدق مـ زيد
 ليس بكاتب بالامكان ولا يصدق زيد ليس بكاتب بالفعل مع زيد كاتب الآن والا يلزم اجتماع
 النقيضين قلت اذا كان المراد من الضرورة اعم فالضرورة صارت مساوية للامنة واذا صدق
 سلب هذه الضرورة في الممكنة صارت في قوة الفعلية كما كانت الضرورة في قوة الدائمة فثبت
 الاستلزام بينهما بلا شبهة فمثل وعلى هذا اي على البيان الذي في الضرورية فثبت البيان
 في المشروطة العامة لان نسبتة الحينية الممكنة التي هي نقيض المشروطة العامة اي الحينية المطلقة
 كنسبة الممكنة العامة الى المطلقة العامة يعني كما ان الممكنة العامة يستلزم المطلقة العامة
 الحينية الممكنة يستلزم الحينية المطلقة فالبيان في المشروطة العامة بانه لو لم يكن يصدق
 في عكسها المشروطة العامة لصدق نقيضها وهي الحينية الممكنة وصدقها يستلزم صدق الحينية
 المطلقة لكن صدق الحينية المطلقة مع واستقرار اللازم يدل على استقرار الملزوم فصدق الحينية
 الممكنة ايضا يكون محالا فاذا استحالت صارت نقيضها وهي المشروطة العامة حقا فيصير المشروطة
 في عكسها حقا وهو المظهر مثلاً قولنا بالضرورة او بالوام لا شئ من الكتاب لسالكين
 مادام كاتباً بنعكس بالضرورة او بالوام لا شئ من الساكن فنضمه مع الاصل بجعله ضمير
 والاصل كبرى للشكل الاول من القياس فيقال ان بعض الساكن كاتب بالفعل حين هو
 ساكن ولا شئ من الكاتب لسالكين بالضرورة مادام كاتباً فينتج بعض الساكن ليس لسالكين
 بالضرورة حين هو ساكن فامكان صدق الحينية المطلقة مع فصدق الحينية الممكنة ايضا محال
 واذا استحالت صدقت المشروطة وهو المظهر والمشهورة عند المتقنين ان الضرورية المطلقة

ينعكس دائمة مطلقه لاكتفئها واشتروقه العامة تنعكس غرضية عامة لاكتفئها واستعمل على
 انعكاس الضرورية دائمة باننا اذا قدرنا اى فرضنا ان مركوب زيد بالفعل مخصص في الفرس لشي
 زيد يركب بالفعل على الفرس لا على غيره مع امكان اى امكان الركوب على الحمار يعني يمكن ان يركب
 زيد على الحمار ايضا يصدق على هذا الفرض لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة معناه ان
 ما هو مركوب زيد بالفعل ليس بحمار اذ فرض ركوبه بالفعل على الفرس فكيف يكون محمولا
 اولا يصدق انعكاس الضرورية نحو لاشي من الحمار يركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو قولنا
 بعض مركوب زيد حمار بالامكان ويصدق الدائمة نحو لاشي من الحمار يركوب زيد دائما ولا يخفى
 عليك ان المذهب المشهور مبناه على ما يحكم في القضايا بسبب ظاهر النظر مع قطع النظر عن الامول
 الحقيقة والاغنى بالتحقيق لا يصدق بعض الحمار مركوب زيد بالامكان لان الكلام في الضرورية بالمعنى الاعم
 فسلب المركوبية عن الحمار يكون لعدو بالنظر اليها يتحقق الضرورية ايضا فيصدق لاشي من الحمار
 يركوب زيد بالضرورة ويرد عليه اى على المشهور من انعكاس الضرورية دائمة او على اقل
 اذا قطع النظر عن المعنى الاعم ويكون المراد بالضرورة الضرورية الذاتية انه اى الشان يلزم
 انفكاك الدوام عن الضرورية اى يوجد الدوام ولا يوجد الضرورية في الكليات اى في
 الفضايا الكلية المجهولة عنها في العلوم فالبحوث في العلوم الضرورية بالمعنى الاعم وهي
 مساوية للدوام فلا انعكاس للضرورة كنعكاس اللى دائمة بدون ضرورة يلزم انفكاك
 الدوام عن الضرورية المجهولة عنها في العلوم اذ لا يبحث فيها عن الجزئيات والضرورة بالمعنى
 الاخص حيزية بالنسبة الى المعنى الاعم فلا يكون مجهولاً عنها في العلوم ويرد عليه العلم
 لا يبحث فيها عن الجزئيات الحقيقية لا مطلق الجزئيات والضرورة بالمعنى الاخص ليس من الجزئيات
 الحقيقية بل خبرية بالنسبة الى المعنى الاعم فما المانع عن البحث عنها فيصير مجهولاً عنها فالأد
 ان يلزم بالكليات القواعد الكلية المستفردة بجميع الجزئيات بحيث لا يخرج عنها شي من الجزئيات
 وهذه هي المجهولة عنها في العلوم فالضرورة بالمعنى الاعم يصير مجهولاً عنها في العلوم لا يلزم
 الاخص من يلزم الانفكاك وقال البعض القيد بالكليات انها هو اعدم لزوم الانفكاك في
 الجزئيات لان الانفكاك انما يلزم بالانعكاس ولا تنعكس السالبة الجزئية لانه الضرورية لا
 الى الدائمة حتى يلزم الانفكاك فما اورده عليه من ان التعقيد بالكليات تخصيص بلا محض ليس
 بشي لان التعقيد ليس بالوجود الذي فهم المورد لكن يرد عليه ان الكلام المشهور في الضرورية المعنى

الاصح لا يستحل الانكاح فيه فكانه فم النزاع المتوهم فاوردوا وروده وانما النزاع المتوهم لا
 يخفى على المتأمل فافهم ومن ههنا اي من اهل الاختلاف في انعكاس الضرورية اختلوا في
 في انعكاس الممكنتين الموجبتين اي الممكنة العامة الموجبة والممكنة الخاصة الموجبة فمن يقول من الممكن
 الضرورية كنفسها اي الى الضرورية يقول هذا القائل بالانعكاس اي بالانعكاس الممكنة العامة الموجبة
 والممكنة الخاصة الموجبة كذا الك اي كنفسها فعنده عكس الممكنة الموجبة العامة ممكنة عامة موجبة
 والممكنة الخاصة الموجبة ممكنة خاصة موجبة لان الممكنة تقضي الضرورية فلو لم يعكس الضرورية كنفسها
 لم يعكس الممكنة كنفسها فان السالبتين الضروريتين اذا تلازمتا لازمت الممكنتان الموجبتان
 الخبريتان التبت لكونهما تقضياهما وتقيض المتساويين متساويان فاذا صدق كل انسان
 كاتب بالامكان صدق بعض الكاتب انسان بالامكان العام واللا يصدق تقيضه وهو لا
 من الكاتب بالانسان بالضرورة ويعكس الى لاشي من الانسان بكاتب بالضرورة وهو
 ينافي الاصل المفروض الصدق فان تقيض باطل والعكس حق وهو المطلوب ومن لا اي من
 لا يقول بالانعكاس الضرورية الى الضرورية بل يقول بالانعكاس الى الدائمة فلا اي فلا يقول
 بالانعكاس كنفسها اذ لا يكون عكس تقيض العكس منافي الاصل ليلزم بطلانه وصدق انعكاس
 لان عكس تقيض العكس ح يكون لاشي من الانسان بكاتب بالادوام وهو لا ينافي كل انسان
 كاتب بالامكان واذا لم يكن عكس تقيض العكس منافي الاصل المفروض الصدق كان حقا
 فان تقيض ايضا يكون حقا والعكس باطلا فلا يصدق في عكس الممكنة ممكنة فلا ينعكس كنفسها
 ثم الاختلاف اي الاختلاف الذي وقع في انعكاس الممكنتين انما هو اي ذلك الاختلاف
 على راي الشيخ من ان التوافق في موضوعات الموضوع بالوصف المتوهم بالفضل فيمكن ان يكون
 بالصدق عليه الموضوع بالفعل يصدق عليه المحمول بالامكان ولا يلزم ان يكون بالصدق
 عليه المحمول بالفعل يكون موضوعا بالامكان كما يظهر في المثال المذكور في استدلال
 انعكاس الضرورية دائمة على المشهور ان بعض الحمار مركوب زيد بالامكان ولا يصدق
 بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان هذا البعض منحصري الفرس بنار على الفرس المنكوب
 والفرس لا يمكن كونه حمارا فالممكنة لا ينعكس كنفسها هذا مذهب المتأخرين واما القدامى القائلون
 بالانعكاس كنفسها استدلووا بوجه ثلثة تخلف والعكس والا فراضه واجاب المتأخرون عن
 ادلة القدامى بان الاول والثالث موقوف على اثبات الصخرى الممكنة في الشكل الاول

والثالث وهو مشهور والثاني موقوف على انعكاس الضرورية كفسنها واما على مذهب الفارابي
من الصفات ذات الموضوع بالوصف الغنواني بالامكان فمتفق اى المتأخرين والقداوكلهم
متفقون على انعكاسها اى الممكنتين كفسنها اى لى الممكنتين لعدم تحصل معنى الاختلاف اذ
الامكان في الطرفين وفي المثال الذي ذكر سابقا لا يصدق الاصل على مذهب الفارابي
لان قولنا لاشئ من مركوب زيد بالامكان حمارا بالامكان غير صادق كما لا يخفى وبهذا
في انعكاس الدائمة السالبة كفسنها شك للرازي اى للامام فخر الدين رازي في المنص
الذي صنفه وهو اى الشك ان الكتابة ممكنة للانسان وليست ضرورية لفرد منه في وقت
مالان سلبها ممكن لصدق قولنا لاشئ من الانسان بكتابة بالامكان في وقت ما ولا يخفى
الامكان اسلب الاعم ضرورة الايجاب واذا لم يكن ايجاب الكتابة ضروريا صارت ممكنة
والمكن اى ما هو ممكن ممكن دائما في جميع الاوقات والاى وان لم يكن الممكن ممكنا
دائما لزم الانقلاب من الامكان الذاتي لى الوجوب او الامتناع الذاتي فلن يسلب الدائم
ممكن بناء على استلزام دوام الامكان امكان الدوام فلو وقع امكان اسلب الدائم مع
الانعكاس لصدق لاشئ من الكاتب بالانسان دائمة على عكس قولنا لاشئ من الانسان
بكتابة دائما وهذا اى صدق لاشئ من الكاتب بالانسان دائما لصدق لقيضه وهو
الكاتب انسان بالفعل ولم يلزم هذا المح من فرض الممكن اى من فرض وقوع الممكن والا
وان لزم المح من فرض وقوعه لم يكن الممكن ممكنا اذا لم يكن مالم يلزم من فرض وقوعه محال
فهو اى المحال يلزم من الانعكاس فيكون انعكاس باطلا والاصل حقا هفت حاصل الشك ان
السالبة الدائمة لا تنعكس كفسنها والا يلزم المح فان الكتابة ممكن للانسان غير ضرورية لفرد
منه في وقت فسلبها ممكن اذ لاشئ بالامكان اسلب الاعم ضرورة الايجاب فصدق
قولنا لاشئ من الانسان بكتابة بالامكان وكل ممكن ممكن دائما في جميع الاوقات لان
ان لم يكن ممكنا على الدوام في جميع الاوقات بل في بعضها فلا يخلو اما ان يكون ماسو
ذلك لبعض الوجوب او الامتناع وعلى الاول يلزم انقلاب الامكان لى الوجوب وعلى
الثاني انقلابه لى الامتناع وكل منهما باطل بالضرورة فثبت ان الممكن ممكن دائما
الكتابة ممكن فيكون ممكنا دائما وامكان الدوام ودوام الامكان متلازمان فاذا دام
امكان اسلب امكن دوام اسلب فالسلب الدائم صار ممكنا بناء على هذه التلازم ممكن ان

ان یصدق لاشی من الانسان بکاتب دائما فلو وقع امکان السلب الدائم لوقع مع وقوع
الانعکاس فان صدق الاصل سئلزم صدق العکس و قد ثبت صدق قولنا لاشی من الانسان
بکاتب دائما فی صدق عکسه و هو لاشی من الکاتب بانسان دائما و هذا من ضرورة صدق
الکاتب انسان بالفعل و هو یقتضیه و صدق احد النقیضین سئلزم استحالة الآخر و الا یلزم اجتماع
النقیضین و هذا لم یلزم من فرض وقوع الممكن فان الممكن لا یلزم من الوجود و قد فرض امکان
السلب الدائم فلا یلزم من الوجود فلم یلزم الوجود من فرض وقوع الانعکاس و فصار محالاً فالاصل سلب
صادق و العکس باطل و هو خلاف ما تقر و بهذا التقریر اندفع المنع بانه يجوز ان يكون الوجود من
کون الواقع دائما لا من وقوع الامکان فان الدوام صفة الامکان لا غیر فاذا وقع يجوز ان
لا يكون دائما و هذا دفع ظاهر اذا لمصر منی هذا الشک علی استلزام دوام الامکان امکان
الدوام فلا منسوخ لقوله اذا وقع يجوز ان لا يكون دائما و هو یطیل التلزام و منی الشک علی
و هذا ای حل هذا الشک انه ای الشان لا یلزم من دوام الامکان امکان الدوام فاذا لم یکن
التلزام بینهما لم یلزم الخ و اذا کان مبناه علی هذا كما عرفت فی تقریریه حاصل اصل ان دوام
الامکان لا یلزم منه امکان الدوام فقول الشاک فالسلب الدائم ممکن ممکن غیر مسلم و ثبوت
الانقلاب المستعمل عند عدم التسليم فی حیر البطلان اذا استحال الانقلاب بعد علی دوام الامکان
لا امکان الدوام ليقال ان السلب الدائم ممکن اذ يجوز ان يكون سلب الکتابه فی بعض الاوقات
ضروري و فی بعضها ممکن و امکان السلب فی هذا الوقت يكون دائما فانه یصدق فی جميع
الاوقات ان سلبها فی هذا الوقت المعین ممکن فدوام الامکان عبارة عن تحقق امکان الشی
فی جميع الازمنة و دوام شئی عبارة عن تحققه فی جميع الازمنة و لا يجوز من تحقق الاول تحقق
الثانی اذ يجوز ان یصدق فی جميع الازمنة ان شئی لا یأبى عن نفس الوجود و مطلق التقریر و لا
یتحقق فی جميع الازمنة كما یظهر من التامید لقوله لا تری ای المتخاطب لى الامور الغیر القارة
ای الامور التي لا یجتمع احدها سها فی ان واحد کالحركة و ما یخمد و خذ و ما کالزمان فان امکانها
ای امکان تلك الامور الغیر القارة دائم بان یق فی جميع الاوقات انها ممکنة و دوامها
و دوام تلك الامور بان یق وجودها دائمة غیر ممکن و الا لم یکن غیر قارة و نبه علیه بالاستفهام
الانکاری فقال بل یشک علی صبغة المجهول او المعلوم بحرف الفاعل ای یشک بمعنى انه
لا یشکی الشک لاحد فی ان بقا الحركة محال و اما الشک فی استحالة بقا الحركة و عدم اجتماع

اجزائہا منہ ان واحد فامکانہا دائم ودوامہا غیر ممکن معنی انہ لصدق انہما موجودۃ فی
 جمیع الازمنۃ لا متناہ لبقائہما بدایۃ ولا یشک احد فی ان بقاءہم لذاتہما وامکانہما دائم
 والالزوم الانقلاب فی مختلف دوام الامکان عن امکان الدوام فعلہ انہ لا تلازم بینہما
 عن ہذا الشک بانہ ان اریدہ بالامکان سلب الکتابۃ سلب الضرورۃ الذاتیۃ معنی ان ثبوت
 الکتابۃ لیس بضروری للانسان بالذات فامکان سلبہا مسلم ودوام ہذا الامکان متکرم
 لامکان الدوام واما نہ لا بد ان من فرض وقوعہ محال فغیر مسلم اذ امکان الذاتی قد یزعم
 منہ المخرج کعدم العقل الاول فانہ ممکن ذاتی لیتکرم عدم الواجب وہو مح بالذات وان ارید
 بالامکان سلب الضرورۃ المطلقة اعم من ان یکون ذاتیا وغیرہ فامکان سلب الکتابۃ غیر
 جمیع الافراد الانسان ہذا المعنی غیر مسلم اذ یجوز ان یکون الکتابۃ المتحققۃ فی بعض الافراد
 بالغیر اولادہا من علۃ فیکون ضروریۃ لہا فلا یکون سلب ممکن واذا لم یمتد من مقدمۃ
 الشک اندفع الشک اذ بطلان بنی اشئی لیتکرم بطلانہ قائل ومن ہہنا ای من حل ان
 دوام الامکان لا یتکرم امکان الدوام لیسبتین یعنی یظهر ان ازلیۃ الامکان بمعنی انہ ممکن
 من الازل وجودہ وامکان الازلیۃ ای ممکن وجودہ فی الازل لا یتلازمان ای لیس بینہما
 تلازم بحیث یتکرم احدهما الآخر وذلك لاننا اذا قلنا امکانہ ازلی ای ثابت فی الازل کان
 الازل طرفا للامکان فیکون معناه ان ذلک اشئی متصف بالامکان التصافا مستمر فیسیر
 مسبوق لعدم الاتصاف واذا قلنا ازلیۃ ممکنۃ کان الازل طرفا لوجودہ فصار معناه ان
 وجودہ مستمر الذی لا یکون مسبوقا بعدم ممکن ومن المعلوم ان الاول لا یتکرم الشی
 یجوز ان یکون وجودہ الشی فی الجملة امکانا مستمرا ولا یکون وجودہ علی وجہ الاستمرار ممکنا
 اصلا بل محتجا ولا یلزم من ہذا ان یکون ذلک اشئی من قبیل الممتنعات دون الممكنات
 لان الممتنع ہو الذی لا یقبل الوجود بوجہ ما من الوجود ولس لک و ہذا تقریر علی سید
 السند القائل باستلزام ازلیۃ الامکان امکان الازلیۃ واستبدل علیہ فی شرح التوا
 بان امکانہ اذا کان مستمرا ازلا لم یکن ہونۃ ذاتہ مانعا من قبول الوجود فی شئی من اجزاء
 الازل فیکون عدم منعه امر استمراری جمیع تلك الاجزاء فاذا نظر لے ذاتہ من حیث ہو لم
 یمنع من التصاف بالوجود فی شئی منها بل جازا تصافہ فی کل منها لا بد لا فقط بل معا ایضا
 وجودہ التصافہ فی کل منها معا ہو امکان التصافہ بالوجود المستمر فی جمیع اجزاء الازل النظر

الى ذواته فاذلية الامكان مستلزمة لامكان الازلية واستلزام امكان الازلية لازلية الامكان
 لها فربما تلزم ورد هذا الاستدلال بان قوله في شيء من اجزاء الازل في قوله لم يكن
 ما لغا من قبول الوجود ما يتعلق لقوله مانا او لقبوله بالوجود فخطئ التقدير الاول هو بعينه اذلية
 الامكان ليس سواه وعلى التقدير الثالث هو اولى السلسلة والنزاع فيه فمن قال بعدم التلازم
 بينها فكيف يسلمه فهو مصادرة على المطلوب وقد ينفع قوله لا بد لا فقط بل ومعا ايضا وبما ان
 القوان بانها اذا كان مستمر في الازل لم يكن هو مانا من قبول الوجود في شيء من اجزاء الازل
 ان اريد منها الاستمرار في عدم المنع من الوجود مستمر في جميع اجزاء الازل فهي منقوطة بحجوز ان
 يمكن له الوجود فيما لايزل في الازل وان اريد منها اعم من استمرار الوجود بان يزيل الوجود
 فهي مسالية لكن لزوم المظوم فانه استمرار عدم منه من الوجود في جميع اجزاء الازل وهو غير لازم
 واللازم اعم منه فافهم فانه دقيق وقت مقتضى ما جزاء في استلزام بقا الامكان لا مكان
 البقا واستلزام زمانه الامكان لا مكان الزمانية فيلزم امكان بقا الحركة والزمان وامكان
 وجود ما هو له الوجود في الزمان بل في الازمنة الغير المتناهية فحصل الكلام ان امكان
 الوجود من حيث هو نفس التمرر لا يستلزم امكان الوجود والمخصوص الذي هو الوجود والازلي
 من حيث هو ازلي ضرورة عدم استلزام امكان العام الامكان الخاص بحجوز ان يكون
 وجود الشيء مستغنا عن الازل مع ثبوت امكانه فيه هذا في خذوا فلفظ باسم فعل وذا اسم
 وتكمل ان يكون الفعل محذوف والمار للتبعية دخلت على اسم الاشارة وهو معنوه والخاصة
 هي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة السالبيان تنعكسان الى عامتين اي المشروطة العامة
 والعرفية العامة لا مطلقا بل الى المقيدتين مع اللادوام في البعض واما انعكاسهما الى
 عامتين لازمتان للاعم منها وهو المشروطة العامة والعرفية العامة فانما تنعكسان الى
 نفسها ولازم الاعم لازم الاخص فيكونان لازمتين للخاصتين ايضا فينعكسان الى عامتين
 هما التقييد بهما باللا دوام في البعض لان اللا دوام الاصل موجبة مطلقة لكون الاصل سالمة
 مقيدة به واللا دوام يخالف في الكيف لما هو قيد به فيكون موجبة مطلقة كلية لكونه اشارة
 الى مطلقة عامة وهي اي الموجبة المطلقة انما تنعكس الى موجبة جزئية مطلقة والجزئية لازمة للادوام
 الاصل وهو لكونه جزيا من المركبة لازمة لها ولازم اللازم لازم مثلا قولنا اذا صدق الشيء من
 لكاتب ساكن الاضالع مادام كاتبالا دائما اي كل كاتب ساكن الاضالع بالفعل وهي تنعكس

لے قولنا لا شی من ساکن الا صایح لکاتب مادام ساکن الا صایح لا دایما فی بعض ای بعض
 ساکن الا صایح کاتب الفصل ولا یصدق کلیة لصدق بعض الساکن کالارض لیس بکاتب دایما و
 المصروح لے عدم العکاسها لے کلیة لقوله ولو تدبرت ای تأملت حق التامل فی قولنا لا شی
 من الکاتب لساکن وخذت قیاد الا صایح یظهر النقض مادام کاتب لا دایما ای کل کاتب ساکن
 الا صایح بالفعل تفتیت ای علمت علما یقینا لا شبهه فیہ انما ای الخاصتان لا تنعکسان
 لے الی العالمین مع قیاد الدوام فی الكل فانه یکذب بعکس الكل فی المثال المذكور و
 قولنا لا شی من الساکن بکاتب مادام ساکن لا دایما ای کل ساکن کاتب بالفعل لان احد
 ضمیمه و هی المطلقة العامة الکلیة کا ذیة لصدق نفیضا و هو بعض الساکن لیس بکاتب دایما و
 الارض فتعید بالادوام فی بعض لصدق بعکس کما عرفت ولا عکس للبواقی قال فی
 الحاشیة و هی المرفیة المطلقة والمنشئة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط
 والوقتیة والمنشئة والوجودیة اللا ضروریة والممكنة الخاصة من المکرات رستی فان نفیضا
 ای الخ البواقی الوقتیة فانها تحقق فیها جمیع القضايا المذكورة من غیر عکس لا تنعکس بالکلیة
 ای الممكنة یعنی لے الاعم من القضاء کیف تنعکس لے الاخص فان صدق الاخص عکسها
 بدون الاعم یلزم وجود الاخص بدونہ فلم یبق الخاص خاصا ولا العام عاما فاذا لم یکن
 الاعم لازما صادقا فی عکسہ لم یکن الاخص لازما للثبته فلما لم تنعکس الوقتیة لے الممكنة لم یکن
 لے قضیة اصلا وعدم العکاس الوقتیة یوجب عدم العکاس الثانیة الباقیة فان عکسها
 الاعم و بین المصروح عدم العکاس الوقتیة لقوله لصدق قولنا لا شی من القمر منخسف بالثبوت
 ای وقت معین و هو وقت التریج عند عدم جلیوته الارض بنیة و بین انفس لا دایما ای کل قمر
 منخسف بالفعل مع کذب عکسہ و هو بعض المنخسف لیس القمر الامکان لصدق نفیضه و هو کل
 منخسف قمر بالضرورة فاذا لم یکن الاعم الذی هو الممكنة لازما لم یکن الاخص منها لازما للثبته
 فلا یصدق فی عکسہ قضیة اصلا ولما فرغ المصروح من بیان عکس السوالب الکلیة شرع
 فی بیان عکس السوالب الجزیة فقال من السوالب الجزیة لا تنعکس الا الخاصتان لا شریک
 الخاصه والعرفیة الخاصه الجزیتان دون غیرهما فانما ای الخاصتان تنعکسان کنفسهما لے
 لیکون عکس الخاصتین خاصتان لان الوصفین ای وصف الموضوع و وصف المحمول
 متساویان فی ذات و احدہ حکیم الجزیر الاول من الاول و هو مثالا قولنا بعض الکاتب لیس

بساکن مادام کاتباً اذ مناه سائب المحمول فن ذات الموضوع مادام متصفه بوصف الموضوع
فیحكم ان الوصفین لا یکن اجتماعاً فی ذات واحدة وقد اجتمع الی الوصفان فیها
فی تلك الذات الواحدة حکم الخبر الثاني من الاصل هو مثلاً قولنا بعض الکاتب ساکن بفضل
اذ مناه ان ذات الموضوع متصفه بوصف المحمول بالفعل فتلك الذات ای ذات الموضوع
لما لم یکن بای لم یصدق علیه المحمول مادام ج ای مادام اتصافها بوصف الموضوع لا یکن
تلك الذات شیخ بحسب یصدق علیه مفهوم الموضوع مادام اتصافها بوصف المحمول هذا هو
وهو المظهر حاصله ان الشرطه الخاصه والعرفیه الخاصه السابقتین الخبرتین تنعکسان الی الشرطه
الخاصه والعرفیه الخاصه كذلك لا غیر فانه اذا صدق قولنا بعض الکاتب لیس بساکن الاصل
مادام کاتباً بالضرورة اوبالادام ای بعض الکاتب ساکن بالفعل لصدق فی عکس
الساکن لیس بکاتب مادام ساکناً لا دایماً ای بعض الساکن کاتب بالفعل لان ذات الکاتب
التي یفرضه ضاحکاً وغیره مثلاً متصفه بوصف الموضوع وهو المکتاتبه ولم تکن بوصف المحمول وهو
السکون فالوصفان متنافیان لا یجتمعان فی تلك الذات بحکم الخبر الاول من الاصل
وهو الشرطه العامه والعرفیه العامه فانها سالبتان وحکم فیها بسلب احدهما عن الآخر
مادام الوصف فکیف یجتمعان فی ذات واحدة وقد اجتمعا فیها بحکم الخبر الثاني وهو الادام
من الاصل لانه موجب مطلقه بحکم فیها باجتماع احدهما مع الآخر بالفعل فالذات المتحقق فیها
الوصفان هو ذات الکاتب الذي یفرضه ضاحکاً لما لم یکن متصفه بوصف المحمول وهو سکون
الاصابع مادام اتصافها بوصف الکتابه کما هو مفهوم الاصل مع ضم اللادوام لا یکن متصفه
بوصف الموضوع وهو الکتابه مادام اتصافها بوصف السکون وهو سکون الاصابع وهو المظهر
المفهوم من العکس مع ضم اللادوام اللازم للادوام الاصل فان قلت ان الدلیل الذي
یثبت به انعکاس الخاصیتین یجری فی اثبات انعکاس الخاصیتین ایضاً فالعکس من السواب
الخبریه الخاصتان ایضاً فکیف یصح قوله ومن السواب الخبریه لا تنعکس الخاصیتین بیان
جربانه ان الوصفین مثلاً فی قولنا بعض الکاتب لیس بساکن مادام کاتباً متنافیان
فما هو ساکن لیس بکاتب والاکان کاتباً فی بعض عوqات کونه ساکناً فقد اجتمع الوصفان
فی ذات واحدة وقد کان متنافیهین ههنا فقلت ان بعض الساکن لیس بکاتب مادام
ساکناً قلت ان الانعکاس انما یلزم اذا كانت ذاتها واحده ومصادقه ونحو الخاصیتین

ليس كذلك اذ من الجائز ان يكون الذاتان متغايرتين كما في قولنا بعض الحيوان ليس
 بالناس ما دام حيوانا فان وصف الحيوانية والانسانية متباينان في الذات لبعض الحيوان كالفرس
 مثلا ولا يلزم منه تمايزهما في ذات الانسان لصدق قولنا بالضرورة كل انسان حيوان بخلاف
 النجاشيين فان اتحاد ذات الموضوع والمحمول فيها واجب بحكم اللادوام فيلزم انعكاس كما عرفت
 واما عدم انعكاس ما سواي النجاشيين من المركبات فلان اخصها الوقتية وهي لا تنعكس لـ
 اكتملت كما عرفت فلا تنعكس با فيها اذ عدم انعكاس الاخص يستلزم عدم انعكاس الاعم لما مر
 من البساطة فلان اخصها بالضرورة المطلقة وهي لا تنعكس فانه لصدق قولنا بعض الحيوان
 ليس بالناس بالضرورة مع كذب قولنا لبعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام واذالم
 ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم ولما فرغ من بيان انعكاس السوالب شرع في بيان انعكاس
 الموجبات فقال ومن الموجبات اى من القضايا الموجبة سوار كانت كلية او جزئية تنعكس بالوجوب
 اى الوجودية اللا ضرورية والوجودية اللادائمة والوقتية اى الوقتية والمنشئة من المركبات
 والمطلقة العامة من البساطة المطلقة عامة اى يكون عكس جميع هذه القضايا مطلقة عامة فانه اذا
 صدق لبعض الانسان كاتب بالفعل لا دائما ولا بالضرورة اوفى وقت معين اوفى وقت الاداء
 او بالفعل فيصدق عكسه لبعض الكاتب الانسان بالفعل وهو المطر واستدل عليه بانخلف بالضرر
 لو لم يصدق بعض الكاتب الانسان بالفعل في عكس هذه القضايا المذكورة لصدق نقضه وهو
 لا شئ من الكاتب بالناس دائما ونضم هذا النقض الى الاصل بان يجعل لكلية كبرى الشكل الاول
 والاصل لا يجام بصغراه فقلنا بعض الانسان كاتب ولا شئ من الكاتب بالناس فينتج بعض
 الانسان ليس بالناس دائما همت وما يلزم منه الخلف وهو النقض يكون باطلا فاذا صار ضمن
 العكس باطلا يكون العكس حقا وبالا فراض اى قد يستدل على انعكس بالا فراض وهو
 الا فراض ان يلزم من ذات الموضوع شيئا يحيل عليه اى على هذا الشئ وصف الموضوع ويحل
 قضيته ووصف المحمول ويحل قضيته اخرى فنقول لفرض ج الموضوع الذى هو ب في قولنا كل
 ج ب د اى تسمية وقد ب صادق اذ ج ب فرض صدقه وفيه ب محمول على ج وفرض ج
 فمكان عينه وكان ج ب فيكون با هو عينه وهو د ب التبعة وليصدق ج ب لصدق الوصف
 العنوانى للموضوع عليه بالفعل فحصل الشكل الثالث من القياس هو كل د ب وكل ج ب فيصدق ج ب
 بالفعل اى نتيجة من الشكل الثالث لائق ان اتاح الشكل الثالث موقوف على عكس الصغر

لیز تبدل الشکل الاول و اذا کان اثبات العکس بالشکل الثالث دکان موقوفا علی انتاج فضا
 دور و انکسیت مثبت یا لا فراض المستلزم له لانما نقول تبیین علی هذا التقدير انتاج الشکل الثالث
 بطریق آخر لایزیم الدور و قد یقین فی الجواب ان عادة القوم وان حسرت فی ترتیب الاقرض
 علی بنیه الشکل الثالث لکن لا قیاس بهنا من الشکل الثالث لان انتاج الحد الاوسط اذ لیس وصف
 ثالث یكون وسطا اذا شئ المفروض و هو اعتبار ذات الموضوع غیر معنون لوصف الموضوع
 لان کل هذا الوصف علی الذات و لا یزیم حل شئ علی نفسه و یقین لیس المقصود اثبات المطر
 علی هذا المیثیة بل المراد اثبات المطر بهذا المنهج و هو ان الوصفین اذا اجتماع فی ذات واحدة
 یحل احدهما علی الآخر فالمتعب بالحمول یثبت له الموضوع و هذا هو المطلب و بالعکس لیس تبدل
 علی العکس بالعکس و هو ای الاستدلال بالعکس ان العکس نقیض العکس و هو السالبة الائمة
 کقولنا لاشئ من بیج دائما فی المثال المفروض لیز تبدل العکس لمانی فی الاصل ای نیافی اصل
 القضية سوار کان مناقضه او ضده و هو لاشئ من بیج دائما فانه نیافی الاصل و ضده انما
 کلیاً نحو کل بیج و نقیضه انما کان حسیاً نحو بعض بیج فلذا اورد لفظ المثانی دون المتناظر
 فافهم فان قلت قد ثبت بالاستدلال لزوم المطابقة فی عکس هذه الموجبات و لا یثبت به کونها مسا
 لها اذ العکس ینکون اخص لازم و لا یعلم کون المطابقة العامة اخص لازم لها مالم یعلم فی لزوم
 الزائد علی الاطلاق و هو لیس غیر معلوم قلت نعلم عدم لزوم الزائد بان الوقیة الكلية اخص
 القضاء المذكورة و هی لا تنعکس الی الاخص من المطابقة کالجینیة لجواز ثانی وصف الموضوع
 و المحمول فلا یصدق وصف الموضوع علی ذات المحمول حین التصافه بوصف المحمول مثلاً لیس
 کل منخسف معنی بالتوقیة الا دائماً و یکذب بعض المضی منخسف حین هو مضی و عدم انعکاس الاخص
 یستلزم عدم انعکاس الاعم لائق ان یح تبیین بالمثال المفروض انعکاس المطابقة فقط و لا یظهر
 حال البواقی مع ان کل منها ینعکس الی مطلقه اعم منها و انعکاس الاعم مستلزم لانعکاس
 الاخص فحال عکس البواقی لیس بها فلا حاجة الی بیانها من الموجبات و انعکاس الدائم انما لیس
 الضروریة الموجبة و الدائمة الموجبة و العا من ان ای الشرط العامة الموجبة و العرفیة العامة المتو
 حینیة مطلقه ای ینکون عکس هذا القضاء بالاربعه حینیة مطلقه بالوجوه المذكورة ای بالخاص
 و الاقرض و انعکاس اما انعکاس الدائمین الموجبتین الی حینیة مطلقه موجبة بنیه بالخاص
 بانہ اذا لم یصدق الجینیة المطلقة الموجبة لجزئیة لیس صدق نقیضها صح و هو السالبة الكلية لعمیة

الذات وادخل في الأصل منتج سبب اشئ عن نفسه نحو قول كل انسان حيوان او سبعة حيوان
بالضرورة او بالادام فان لم يصدق فكسره وهو بعض الحيوان الانسان بالفضل معين بهو حيوان بالفضل
تفصيله وهو كاشي من الحيوان بالانسان وانما دام حيوانا ونفسه مع الاصل وهو بعض الانسان
حيوانا او لقول البعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان بالانسان منتج كاشي من الانسان او
ليس بعضه بالانسان وانما دام انسانا وهذا هو سبب اشئ عن نفسه وكذا حال العكس العامين
للمعية مضافة والاقرض والعكس ههنا مثل ما عرف ببقا قيا ونكس الخاصان اي المشروطة
الخاصة الموجبة والتعريفية الخاصة الموجبة حيوية لا رتبة اي عكس حيوية مفيدة بالادام والذات
الارزوم الحيوية فلان لازم العام وهو ههنا الخاصان والحيوية لازمة لها كما عرفت لازمة للخاص وهو
ههنا الخاصان فيكون الحيوة لازمة لها ايضا فصار عكسها حيوية ما لا يردم الادام في العكس
فلو لانه امي لولا ذلك للزوم لدام العنوان امي عنوان الموضوع اعني في قدام المحمول في الأصل
بنار على مستلزام ودام المشروطة ودام الشرط فالبار لدام الجيم وقد فرض المحمول اعني بـ في
الأصل وهو ب لادانها ههنا فيصدق لبعض ان حين هو ب لادانها وهو المطر حاصله ان الادام
لو لم يصدق لصدق الادام مثلا لبعض ان ذمي هو ج حين هو ب ليس ج بالاطلاق صادق
والا لصدق النج وانما فيكون ب وانما لدام الباريد ودام الجيم وقد فرض في الأصل ان ج
لا وانما ههنا فيصدق الادام وهو المطر ففصل نكس نقيض اشئ بديل لتفصيل الطرفين النقيض
الموضوع وتقيض المحمول في الحكمية والتفصيل المقدم والتفصيل التالي في الشرطية واطلاقه ايضا
على منفيين المصدرى والتفصيلية ايضا صالحة لجد التبديل كما انطلق العكس المستوي عليها والارد
من تبدل تفصيل الطرفين ان يكونا تفصيلها لها وتقبل تقيض الثاني حينه او لا وتقيض الاول
خبر ثانيا مع بقا الصدق امي لو فرض في الأصل ما وقا يلزم منه صدق العكس لانه لا بد من بعد
الأصل وبقا وكيف امي الاستجاب في السام بهي ان كان الأصل

بـ والاقرض والعكس ههنا مثل ما عرفت سابقا لتقرير الاقرض انما لفرض ذات الموضوع شيئا وصدق عليه
بـ في المحمول مادام ذاته موجودا فوضع المحمول والموضوع ميتعان في بعض اوقات وجوده وبعض اوقات
الموضوع بعض اوقات المحمول فيصدق زيد حيوان بالفضل في بعض اوقات وجوده وزيد انسان في بعض اوقات
فيصدق بعض الحيوان الانسان حين هو حيوان بناء على ان اوقات وجود الانسان هو اوقات وجود الحيوان فاذا
سألت بين الانسان حيوان بالضرورة مادام ذاته موجودة صدق بعض الحيوان الانسان حين هو حيوان لان

دجود الجودية هو وقت الانسان واما العكس فان العكس لتعريف العكس ليرد الى منافي الاصل كما عرفت سابقا فاما
 موجب ان العكس موجب لو كان سالبا هذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين من المشيئة
 فنفى العكس التقييد بحال التقييد الثاني من الاصل سوار كان محمولا او تاليا خبر اول من العكس
 بان يكون موقفا او مقدما وحيث عين الخبر الاول من الاصل لا تقيده سوار كان موضوعا
 او مقفدا وخبر ثانيا من العكس بان يكون محمولا او تاليا مع مخالفة الكيف اي الاجاب و
 والسلب يعني لو كان الاصل موجبا كان العكس سالبا ولو كان الاصل سالبا كان العكس موجبا
 مع محافظة الصدق اي لو فرض صدق الاصل يلزم منه صدق العكس لا استحصا وتان في
 الواقع هذا اصطلاح المتأخرين باعتبار المعنى المصدري وقد يطلق على القضية التي هي
 القضية باللائمة للاصل مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق ووجه تسميته هذا العكس
 بعكس التقييد على اصطلاح المتقدمين لاختلافه في الطرفين وعكسها واما على اصطلاح المتأخرين
 الى الخبر الثالث من الاصل لانه اخذ تقييده وعكس بان يحمله خبرا او لا بالنظر الى الخبر الثاني من
 الاصل لانه وان عكس لكن لا يوجد تقييده وقال في بعض الشروح وجه ردول المتأخرين عن ذلك
 القدر ما مع كونه سهل ان المتأخرين زعموا ان اوله القدر ما مع بيان عكس المرجحيات تقييده
 والسوال بانه العكس غير تام لور والنسب والنقض اما اول فلانه اذا قيل اذا صدق غير ذلك
 حيوان صدق قولنا كلما ليس بحيوان ليس بالانسان والا يصدق وهو بعض باليس بحيوان و
 ينكس الى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وهذا في الاصل لانه كان كل انسان حيوان
 واذا قسم عكس التقييد اليه بان يترك الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ينتج بعض
 الحيوان ليس بحيوان فيلزم سلب شئ عن نفسه وهو محذور عليه السبع بان لا ثم ازول لم يصدق
 كلما ليس بحيوان ليس بالانسان لصدق بعض باليس بحيوان الانسان بل يصدق في تقييده السالبة
 الجزئية وهي قولنا ليس كلما ليس بحيوان ليس بالانسان وهو اعم من قولنا بعض باليس بحيوان
 الانسان اذا السالبة اعم من الموجبة لانها قد يصدق بعدد المخصوص وصدق الاثم الاستفهام
 صدق الاخص فلا يلزم صدق بعض باليس بحيوان الانسان حتى يلزم انفعال فلا يلزم صدق
 لا مكان صدق تقييده وهي السالبة الجزئية واما الثاني فلان العكس

قوله قال في بعض الشروح لعل المراد من بعض الشروح شرح جدي قدوة الحقيقين زبدة العارفين
 الحمد لله الذي بنى الحق قدس سره لا محمولا ناخدا دم احمدرمه الله

بالمعنى الذى ذكره القدر ليس بصادق في القضايا الموجبات التى محمولاتها من المفومات الشائكة
 كالشئ في الامكان والسؤال الذى موصوفاتها من نقائص تلك المفومات الشائكة وليست
 محمولاتها منها نحو قولنا كل انسان شئ ولا شئ من الاشياء بانسان صادق مع ان العكس بالمعنى
 الذى ذكره القدر كاذب وهو قولنا كلما ليس بشئ ليس بانسان صادق وكلما ليس بانسان
 شئ هذا من المحليات واما الشرطيات فلا يمتنع قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
 الجائز ان يكون اللازم محالاً فيجوز ان يستلزم المحال محالاً آخر وهو عدم لزوم انتفاء الملزوم
 والجواب عنها عن جانب المتقدمين ان الاحكام مخصوصة بما سواها من الامور الشائكة ولها ايضا
 وتعليماتها هو بقدر الطاقة البشرية فان النقيض يؤخذ سلبياً لا عدولياً فصار سالباً للظفر
 فحسبها يستلزم الايجاب وهى يصدق بدون وجود الموضوع فلو كان سلبها ايضا يصدق
 بدون يلزم اجتماع النقيضين لان الايجاب الذى يستلزمه نقضه الوجود بخلاف العدول فانه
 يصدق بدون قلبك لا يستلزم الموجبة الخيرية والبدئية يحكم باستلزام انتفاء اللازم انتفاء
 الملزوم والمعتبر في العلوم الحكمية والقياسات هو المعنى الاول وهو مصطلح القدر لانه امر
 على الذهن واسهل وحكم القضايا والموجبات ههنا اى في عكس النقيض حكم القضايا والسؤال الذى
 عكس المستقيم والمستوى فكمس نقض الموجبة الكلية موجبة كلية ولا تنعكس الموجبة الخيرية اصلاً كما يكون
 العكس المستقيم للسالبة الكلية ولا تنعكس السالبة الخيرية اصلاً وكذلك تنعكس الدائمتان الموجبتان
 الكليتان والعامتان عرفية عامة والنحاستان عرفية لادائمتهم في بعض على المشهور
 وعلى ما قال المصريح الاربعة الاولى تنعكس كنفسها ولا تنعكس البواقى وكذلك الحال في الشرطيات
 وبالعكس اى حكم السؤال فى عكس نقض حكم الموجبات في عكس المستقيم فالسالبية
 كانت كلية او جزئية تنعكس سالبية جزئية وكذلك تنعكس الدائمتان والعامتان بهذا العكس
 حينئذ مطلقة جزئية والنحاستان حينئذ لادائمتهم جزئية والوجوديتان والوقيدتان والمطلقة
 العامة مطلقة عامة جزئية والبيان اى الدليل في عكس النقيض ما هو البيان اى الدليل
 في عكس المستوى تفصيله لا يليق بهذا المختصر فعليك بالتذكر بان عكس المستوى او الرجوع
 الى الكتب المطولة المصنفة في هذا العلم وههنا اى في عكس النقيض باعتبار اللزوم شك من
 وجهين الاول ان قولنا كل اجتماع النقيضين لا شريك الباري صادق مع ان عكسه لى
 عكس لنقيض هذا القول وهو كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب حاصل ان لزوم

عكس التقيض تقتضي عدم التخلّف في مادة من المواد مع انه يتخلّف في بعض المواد فان كل الاجتماع
 التقيض لا شريك الباري صادق وعكسه كل شريك الباري اجتماع التقيضين كما في التقيض
 الموجبة وجود الموضوع وهو ليس بوجوده ولو قطع النظر عن هذا الاقتصار لا يجوز ان يحل ثبوت المحمول للموضوع
 الموضوع ههنا لعدم المناسبة بينهما بل تجزم بعدم الثبوت واذا تخلّف عكس التقيض عن الاصل في
 هذه المادة فلم يلزم في كل مادة فانفق به لزوم عكس التقيض له ولك ان يلزم صدقه اى صدق
 العكس في هذه الصورة حقيقة حاصلة انه لا لزوم بين الاصل والعكس في انه لو صدق احدهما خارجية
 لصدق الآخر كذلك فلا مضائق في كون الاصل خارجية والعكس حقيقة فيلزم صدق العكس
 ههنا حقيقة بمعنى انه لو وجد شريك الباري ويكون متصفا بهذا الوصف ثبت له اجتماع التقيضين
 لان الحال يستلزم الحال احسب فافهم لعل اشارة الى الاستلزام بين المحالين اللذين ليس بينهما
 علاقة اصلا ويادى العقل السليم عن التصديق بين الممتنعات من غير علاقة اصلا و اشارة الى
 انه لا بد من الموافقة بين العكس والاصل في الافراد او اى ما هو المشهور من اعتبار ما كان
 الافراد في موضوع الحقيقة والحق الجواب بالتخصيص فافهم ومن ههنا اى من ذلك الالتزام
 ان كل التزام تصادق الممتنعات كلها بان يحل احدا على الآخر والعكس فالون رفع محال
 او جعل موضوع الرفع محال احسب تحصيل قضية موجبة صادقة فيكون عكس نقيضها صادقا ايضا
 فالممتنعات كلها صادقة فكان الامتناع عدم واحد لا تكثير فيه اصلا ولا تمايز في العدميات من
 حيث العدمية وهذا الكلام يحتمل الوجهين الاول ان يكون تغريبا على التصديق وهو اقرب
 الثاني ان يكون دليلا على التصديق بان الامتناع عدم واحد لا تكثير فيه في ذاته ولا تمايز في
 افراده من حيث العدمية وكذا الممتنعات والمعدومات فالممتنعات متحدان في انفسهما فيصير
 احدهما محمولا على الآخر لان المراد من المحل هو الاتحاد فثبت التصديق بين الممتنعات كلها والالتزام
 التصديق في البعض دون البعض انما هو من جهة الامتناع والامتناع عدم واحد مشترك في جميع
 الممتنعات كلها فامكن ذلك الالتزام في الجميع وايراد كلمة كان دالة على الشك اما بان التماس
 بالدليل كون مطلق العدم معني واحدا فرد من افراده فكونه معني واحدا لا يصير مقصدا او امكان
 الالتزام التصديق في اشكال لا يدل على كونه معني واحدا لاحتمال الاشتراك اللغوي فتأمل فيهما
 ان الوجوب وهو ضرورة الوجود وجود واحد اى اثبات واحد هذا ما يند وتنبه لكون الامتناع
 حدا واحدا ويحتمل الاشارة الى الوجوب والوجود واحد والامتناع متقابل له فلا بد ان يكون

معنی واحد و الالمیق التقابل بینہما و بہیم الدلیل علی توحید الواجب و یندفع بہ شہتہ ابن
 کیمونہ فی توحیدہ کتقریر شہتہ انہ لم لا یجوز ان یکون للواجب ہوتیان بسیطان مجہولتا
 لکنہ یصدق علیہما مفہوم الواجب بحیث یکون عارضا لہما و متفرغا عنہما فلا یثبت توحید الواجب
 و ہذا اندفاع ان مفہوم الوجوب الذاتي لقیض حیثیۃ الوجود و الشخص و عینہ جمیع کما نہ ہو
 باز جمیع ما ہو فی ہویۃ الواجب تعالیٰ من الماہیۃ و الوجود و الشخص و غیرہا فلا یقع ہذا مفہوم
 علی ہوتین و الالکانت احدی یتینک الموتین بعینہما ہی الآخری و ملک الموت بعینہما ہوتین
 مینایتین فی الوجوب الذاتي نفس تاکد التقرر و شخص الوجود الواحد القائم بنفسہ من ہنایتہم
 البیان فی توحید الواجب تعالیٰ و تلخیص الکلام انہ کما ان الوجوب وجود واحد کذلک الالتماع
 عدم واحد باز جمیع ما یعتبر فی المنفع من النقصانات فلما ان الوجوب الذاتي یستلزم ان تقع
 علی ما ہو تین کذلک الالتماع یستلزم ان تقع علی ذاتین متمنعین و المفہومات المستحکمہ لکبر
 الباری واجتماع القیضین و الخلل و غیرہا کلہا عنوانات الذات الواحدة المتنفعہ و الحقیقۃ الباطنہ
 المعدومہ ففکر و تامل و یتاکد ای یتقرر عطف علی اکن ای من ہنایتہا تاکد التجویر للعقل فی استلزام
 المحال محال مطلقا سوار کان بینہما علاقۃ اول و لا وجہ التکید انہ یثبت بما ذکر فی ہذا المقام
 من صدق العکس حقیقۃ من غیر علاقۃ بین المحالین فی الصورۃ المذكورۃ ان الاستلزام
 بین الشیئین اما ان یکون بینہما علاقۃ او یکونان من المتمنعات و المحالات و فیہما التصادق
 فاستلزام احد ہما الآخر لا یقضی العلاقۃ و الثانی ای الوجہ الثانی من الوجہین لا شک لما
 کان موقوفاً علی تہید مقدمۃ فقال و التہید ای یصلح مقدمۃ و تشوہا اولانہ و القاموس
 تہید الامرتوۃ و اصلاحہ وہی ای المقدمۃ المہمدۃ کلہا لم یستلزم وجودہ ای وجود الشیء فی
 عدم واقعی ای لفی عدم فی الواقع کان ہذا الشیء الذی لا یکون تین وجودہ رفع عدم فی الواقع
 موجودا و ادعا بحیث لا سبقہ عدم اصلا اذ عدم اللاحق لا سبیل الیہ للاجماع علی ان ما یثبت مقدمۃ
 المنفع عدمہ و الا ای وان لم یکن موجودا و ادعا بل یکون نہ عدم ثم وجہ استلزام وجودہ رفع
 ذلک عدمہ و الا اجتماع النقیضان فاذا اجتمع یثبت ہذا المقدمۃ فنقول کلما وجد الحادث ای
 الذی وجودہ بعد عدم استلزام وجودہ ای وجود ہذا الحادث رفع عدم فی الواقع و لا
 شک انہ صادق و ہو ای ہذا القول بنعکس ہذا العکس ای بعکس النقیض الی ما تانا فی المقدمۃ
 المہمدۃ اذ عکسہ کلما لم یستلزم وجودہ رفع عدم واقعی لم یوجد الحادث و المقدمۃ المہمدۃ

ان كلما يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا دائما ولا شك في المنافات بينهما
 فالتكس كاذب مع صدق الاصل فانتهى القاعدة الكلية من لزوم انعكاس الاصل فان قلت
 ان المراد في كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي لم يلزم بالحادث هو الحادث ومعناه ان
 الحادث لو لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي لم يلزم منه المقدمة الممهدة ليس في الحادث
 فيكون منافيا لما قلت والمراد بكلمة ما في المقدمة الممهدة شامل لمسمى بافتتاح الشياطين و
 حاصل تقريره بالبعد تمهيد المقابلة الممهدة ان الاحداث اليومية وكذا سائر الجائزات والممكنات
 لا يستلزم وجودها في الواقع رفع عدم واقعي والا لكان الاستلزام لازما لوجودات الاحداث
 ولم يكن لازما لبطلان الازمة فكان الاستلزام رفع واقعي لازم لوجود الاحداث والانعكاس
 يستلزم رفع اللازم ورفع يستلزم رفع اللازم فعلى تقدير عدم الاستلزام يلزم عدم الاحداث وهو
 مناف للمقدمة الممهدة اذ هي تقتضي وجودها دائما وما ينافيها باطل فثبت ان وجود الاحداث غير
 مستلزم لرفع عدم فيلزم ان يكون موجودا دائما فاذا اذن يلزم قدم العالم بجميع اخرايقه
 ما دهر ياهوت والعقلان في وقتها كالحنازين في الصحارى ورقعة المعرف ليقول للمقيد والحادث
 فثبت وجود الاحداث ايضا دائما وثبت لنعكس لتقيض عدم وجودها فحصل المنافات فيلزم
 المخدور اصل هذا الشك منقول عن ابن كميونة وحله اي حل هذا الشك منع المنافات بين التوهمين
 وان كان تاليهما اي تالي باقين الموجبتين لتقيضهما بان يكون احدهما نقیضا للآخر حاصل الحل بان
 المقدمة الممهدة هي قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا دائما وانعكس
 لتقيض هو قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي لم يكن موجودا لا منافات بينهما يلزم
 كذب وثبت ما قال ابن كميونة لانهما قضيتان لزومتان تاليهما وهما قولنا كان موجودا وقوله
 لم يكن الحادث موجودا لتقيضين ولا يلزم منه التناقض بين القضيتين لجواز كون المقدم فيهما
 محالا لا يستلزم لتقيضين بناء على استلزام المحال للمحال فصدق لنعكس وبطل ما قال ابن كميونة
 قال سيد العلماء وسند الاولياء حافظ سنة سيد المرسلين والبالغ لا قصي مقامات العارفين
 مولانا نظام المذ والدين قدس سره ان تلك المقدمة ليست متصلة بل حلتية ولعله لم يرد ما
 اى ظاهر العبارة بل اراد انه كل شئ لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا دائما
 فاقول لو اراد بالشئ ما يعلم الوجود والمعدوم فالكبرى ممنوعة وان اراد به الوجود فلازم كذا
 النتيجة فان المحال على ما نص عليه هو مجامعة الثبوت للنفي في الواقع في غير لازمة من تلك

فان تقدير عدم استلزام في الحادث ممتنع والاستلزام متحقق ولا منافات بين عدم الضرر
والوجود الواقعي انتهى كلامه وقد يجاب عنه لا منافاة بين المقدمة الممهدة والعكس فان رفع
الاستلزام المأخوذ فيها ليس على نحو واحد اذ رفع الاستلزام على نحوين الاول ان يكون
والامر بان لا يكون بين دخول الشيء في عالم الوجود رفع عدم ملازمته اصلا في نفس الامر
كما في الموجود فانه لا يكون بين وجوده ورفع عدم ملازمته اذ لا عدم هذا اصلا والثاني رفع
الاستلزام بعد تحققه كما في الحوادث البديهية فان دخولها في الوجود مستلزم لرفع عدم
الثبوت فرفعه بعد تحققه وهو غير مناف للمقدمة الممهدة اذ الرفع فيها على النحو الاول وهما على
النحو الثاني وقد ضعف هذا الجواب لبعضهم بان حاصل شبهة ان وجود الحوادث مستلزم لرفع عدم
بلا شبهة فيكون استلزام الرفع ايضا لازما لا بقار اصل الاستلزام وقد تقر ان عدم اللازم
بأي نحو كان من بدوال امر وعدمه بعد تحققه يستلزم عدم الملزوم فيكون عدم استلزام الرفع في
الحوادث بأي نحو متحقق ملزوما بعد مباح يكون منافيا للمقدمة الممهدة اذ هي تكلم بوجود الحوادث
وانما اذا كان رفع الاستلزام من بدوال امر وهذا تكلم بعد مباح على جميع الانحاء ولا شك في
المنافاة بينهما فافهم ولها امي لتلك شبهة تقريرات كثيرة مختلفة بحسب اختلافات المقامات فلو
الاقسام امي لا يستقر الاقدام بل تيزلزل فيها منها انه كلما وجد الحوادث لم يستلزم وجوده رفع
عدم واقعي وكلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا في الازل شيئا اذا وجد
الحادث كان موجودا في الازل هذا خلف اما الكبرى فلا بد لو لم يكن موجودا في الازل ووجد
فيها لا يزال استلزام وجوده رفع عدم واقعي واما الصغرى فلا بد لو لم يصدق لصدق لقيضه
امي كلما وجد الحادث استلزام وجوده رفع واقعي وهو ينكس الى ما نينا في الكبرى المثبتة و
ومنها ان اجتماع النقيضين لم يلزم وجوده رفع عدم واقعي وكلما لم يستلزم وجوده رفع عدم
واقعي فهو موجود فينتج الصغرى الكلية مع الكبرى الشرطية ان اجتماع النقيضين موجود بيان الكبرى
انه كلما لم يكن شيء موجودا استلزم وجوده رفع عدم واقعي بمعنى انه لو وجد لكان وجوده
رفعا لعدم وهي انعكس انعكس النقيض الى الكبرى وهي كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي
كان موجودا وانما واما بيان الصغرى فهو ان اجتماع النقيضين لو استلزم وجوده رفع عدم
بالمعنى المذكور لكان وجوده الملزوم لرفع عدم ملزوما بالاستلزام رفع عدم ايضا فاستلزم
لشيء مستلزم لاستلزامه فكلما لم يكن وجوده مستلزم لرفع عدم الواقعي كان معدوما لا

لان عدم الاستلزام يستلزم عدم المنزوم لكن استلزام عدم الاستلزام المذكور ينشأ عن الكبرياء
 فيكون باطلا فيكون لزومه وهو استلزام اجتماع التقيضين رفع عدم الواقعي باطلا فيثبت ان
 اجتماع التقيضين لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي وهو المطاوع واذا ثبت مقتضى القياس
 احدهما ان اجتماع التقيضين لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي والاخرى ان كماله يستلزم وجوده
 رفع عدم واقعي كان موجودا فيحصل مع انضمامها نتيجة وهي ان اجتماع التقيضين موجودا مع
 فافهم ومنهائے اثبات قدم العالم كما عرفت في بيان تقرير اشبهته على نقل عن ابن كوشه
 وان شئت الاستيعاب فالرجع الى الشرح المطبوع وغيره من الكتب المصنفة المبسوطة ويكفي
 هذا القدر في هذا الباب لحل ما في الكتاب وادلتنا على علم بالصواب ولما فرغ من مبار
 تحت التصديق شرع في مقاصده فقال فصل الموصل الى التصديق سوار كان طينا او طليا
 حجة ودليل ولا يخفى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ومنه هذا اشارة الى استحالة الدليل
 مع الحجة وتراخيها وقد يطلق الدليل على القياس بل على القطع منه ولا بد من مناسبة بين
 الدال والمدلول وهما الموصل والتصديق وذلك المناسبة اما باشتغال احدى الاشتمالين
 على المدلول كما في القياس الاخراني فانه استدلال بحال الكل على الجزئي او باشتغال المدلول
 على الدليل كما في الاستقراء فانه استدلال بحال الجزئيات على الكل او باشتغال الثالث عليهما
 كما في التمثيل فانه استدلال بحال الجزئي على خبره احمد بعد الجامعة شملها او استلزام
 احدى يكون ذلك المناسبة باستلزام الموصل التصديق من غير اشتغال كما في القياسات
 المركبة من المنفصلات كما في شرح المطالع ويحتمل ان يكون اشارة الى قسمي
 القياس من الاخراني والاستثنائي فقط كما هو المطر فالاول مشتمل على اطراف النتيجة
 واما الثاني فنقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فمجموع المتقدمين قياس موصل الى التصديق
 وهو ان العالم متغير وكل متغير حادث فمجموع المتقدمين قياس موصل الى التصديق وهو ان
 العالم حادث ومشتمل عليه لذكرها في مقدمته والتالي مستلزم للنتيجة كما في قولنا انما نتجس
 طالع فالهنا موجودا لكن الشمس طالعة بلج النهار موجودا فلهذا القياس مستلزم لهية النتيجة فلهذا
 الاول ويخصر الى الموصل الى التصديق في ثلثة اقسام القياس والاستقراء والتمثيل لان
 الاحتياج اما بالكل على الجزئي او على الكل او بالجزئي على الكل في الآخر
 فالاولان القياس والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل والثاني والثالث لغير

الظن لا يلزم والاوّل يفيد الحيزم وليستين فلذا مقدمته عليها وقال والعمدة في الايضال القياس
 لا فائدة الحيزم دون الاحصرين وهو اى القياس قول المؤلف قال في الحاشية ولذكر
 المؤلف بعد القول توجيهاً تطلّب الاقتصار عن قولهم من التبعضية انتهى قال شارح المطالع
 ذكر المؤلف مستدرك والايمان حاصله ان القياس لفظ مركب ومؤلف وظاهره ان
 لا طائل تحته وبعضهم جعله صفة كاشفة وانما اتى بهما ليبدل على ان بين اخبار القياس من
 فلا يلزم الاستدراك وقال لبعض الظاهر المراد بالقول المركب الاصطلاحى وهو ما يدل
 جزءه او خبر لفظ على خبر معناه فان كان التعريف للقياس المعقول يكون المراد منه المؤلف
 المعقول وان كان تعريفه للمفوضة فالمراد منه المؤلف للمفوضة لا يصلح القول لتعلق من في
 قوله من قضايها اذ هذا المعنى لا يتعدى بكلمة من فتيوهم انها تبعضية فصار قول من القضايا
 من قبيل فرد من الافراد مع انه ليس كذلك فلدفع هذا التوهم ذكر بعض القول لفظ المؤلف
 ولا يراد المعنى اللغوى ليصح تعلق من به وليصبر معنى القياس انه قول مركب من القضايا ولو ارد
 بالقول المعنى اللغوى يصح التعلق ويلزم استدراك المؤلف لكنه خلاف الظاهر من قضايا
 والمراد بها ما فوق الواحد وهو المتعارف في المجموع المستعانة في اعلوم ولان القياس
 ولا تركيب الا من قضيتين وخرج به القضية الواحدة المستلزمة بعكسه بالاستقوى وبالعكسها اي
 لا يلى ان القضية البسيطة خروجهما ظاهراً والمركبة المستلزمة بعكسها يصدق عليها انها مركبة
 من القضايا فخرجهما في خير الخفاء لا نقول المركبة وان كانت متضمنة للقضيتين لكن في
 الحرف يقال لها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا عبرة انها قضيتان واعترض بان المراد
 في قوله من القضايا الظاهري قضايها بالقوة او بالفعل فان اريد الاول يلزم دخول الشرطية
 المستلزمة بعكسها في تعريف القياس اذا طرأ فيها قضايها بالقوة لانها اذا خذفت ودأت
 الشرط وتعلق بها الاذعان صارت قضية وان اريد الثاني يخرج القياس المركبة من الشرط
 لانها ليست قضية بالفعل لعدم تعلق الاذعان بها وانما هي تحليلات ويمكن الجواب بان
 الشق الاول فيقال ان المراد بالقوة القرينة من الفعل فالشرطية ليست لك اذا دأت الشرط
 مائة عن تعلق التصديق بها واما باختبار الشق الثاني فيقال ان المراد منها القضايا بالفعل
 نفس الامر بحسب الظاهر فالقضايا الشعرية ان لم يكن قضايا بحسب نفس الامر لكنها قضايا بحسب الظاهر
 لا طائل التصديق فيها بل قد قيل وبسطا يلزم عنها اى عن القضايا لانها اى لذات القضايا

مع قطع النظر عن مقدمات احسن قول احسن والمراد من اللزوم اللزوم بالنظر الى صور المولود
المولود مع قطع النظر عن خصوصية المواد من اللزوم فيخرج ما يستلزم قول احسن بحسب خصوصية
مادة كقولنا الاشئ من الانسان بحجر وكل حجر جامد فيلزم منه الاشئ من الانسان بحجر ولكن يلزم
من نفس القضية ان لا يحسب خصوص المواد اذ لو قيل في مادة احسن في نحو قولنا الاشئ من
الانسان لغيرس وكل فرس حيوان فينتج الاشئ من الانسان بحجر وان وهي كاذبة فعلم ان
صدق ما في بعض المواد بحسب خصوصية ونخرج الاستقرار والتمثيل ايضا لانه لا لزوم فيها بالنظر
الى صورة المولود مع قطع النظر عن خصوص المواد والسرفية ان اللزوم منوط باندرج الاشئ
تحت الاوسط والاوسط تحت الكبرى كما في الاقتراي وباستلزام المقدم للتالي كما في الاقتراي
والاندرج في استقرار والتمثيل اذ لا علاقة بين تتبع الخبرات متبعا فاصا وبين الحكم الكلي وكذا لا
علاقة بين الخبرين الا بوجوه عامة بينهما وهذا لا يوجب لزوم الحكم لجوران يكون خصوصية
شرطا او خصوصية الفرع مانعا واخر جواي المنطقيون عن تعريف القياس باللزوم الذي اى
بقيد اللزوم الذي كما يفهم من قولهم يلزم عنهما لذا هما ما يكون اى القياس الذي يكون اللزوم
فيه مقدمة حينية والمراد منها واسطة سوار كانت لازمة لكن يكون مخالفة لمقتضية الملزومة
في كلا الطرفين او غير لازمة لشي من القضايا بالصورة وقد تخلص المقدمة الاحينية بمقدمة
غير لازمة والمقدمة العربية ما يكون غير مشاركة لشي من مقدمات القياس سوار كان لازما
او غير لازم هذا في بعض الشرح اما غير لازمة لاحدى مقدمات القياس كما في القياس المساوي
وتسمية هذا القياس بالمساوات اما من قبل تسمية الكلي باعتبار بعض افرادها فان بعض افراد هذا
القياس يكون فيه لفظ المساوي واما لان انتاج هذا القياس موقوف على مساوات احدين
وعدم التفاوت في النسبة الى امر فان ملزوم لب و ب ملزوم ل ب وان لم يذكر فيه لفظ المساواة
لكن انتاجه موقوف على ان ملزوم ج و ملزوم ملزوم ج يكونان مساويين في النسبة ل ب
باللزومية وهو اى القياس المساواة مركب من قضيتين متعلق بمحمول القضية الاوسط اى متعلق
بمحمولها لا نفس محمولها موضوع القضية الاخرى فيه نحو مساو لب و ب مساو ل ب فاعلم يلزم
اى من هذا القياس المساوات بواسطة مقدمة اجنبية وهي كل مساو

قوله هذا في بعض الشرح لعل المراد به شرح جديد قدوة العارفين زبدة السالكين للمولود
عبد الحق قدس سره ١٢ مولانا فادام احمد سم

ولسا وج مسابح مسابح فقولہ اسابح فاعل یلزم فہذہ المقدّمۃ المذكورۃ اجنبیۃ لکونہا غیر
 مشارکۃ لشیء من الطرفین وغیر لازمہ لثقلہا فی بعض المواد فبحیث یصدق تلك المقدّمۃ الاجنبیۃ کالقول
 بان یقال للزوم لب وب لزوم لبح یلزم منہ المذموم لبح بواسطۃ قولنا کل مذموم المذموم مذموم
 ولازم المذموم لازم فان قلت ان الانسان مذموم الحيوان والحيوان مذموم المخلوق فیلزم
 الانسان مذموم المخلوق فیکون الجنب لازمہ فصح قولنا الانسان جنب مع انه ليس كذلك
 قلت المراد للزوم ان یحقق لانه کل فالجنب متحقق فی الانسان وان لم یحل علیہ التوقف
 بان موقوف الموقوف علی شیء موقوف علی ذلک لشیء نحو موقوف علی ب وب موقوف علی
 ج فیلزم منہ الموقوف علی ج فان قلت ان الطلاق موقوف علی نکاح والنکاح موقوف علی
 تراخي الطرفين مع انه ليس كذلك قلت المراد بقولنا النکاح موقوف علی تراخي الطرفين لاضیما
 فی النکاح لا مطلقا فینتج ان الطارق موقوف علی تراخي الطرفين فی النکاح وهذا صادق
 لان بالمرجوح تراخي فیہ لم یحقق النکاح فکیف یحقق الطلاق الذی ہو قرعہ والطرفیۃ کما فی
 قولنا الدرۃ فی الختمۃ والختمۃ فی البیت فینتج ان الدرۃ فی البیت بواسطۃ کلما ہو فی الختمۃ
 الذی ہو فی الختمۃ کیون فیہ قال فی الختمۃ فقلوا وکذا الطرفیۃ مثل الدرۃ فی الختمۃ والختمۃ
 فی البیت والحق ان ذلک اذا لم یکن خصوصیۃ الطرفیۃ جہۃ التقابل لکلا یردہم قولنا المفهوم
 فی الذہن والذہن فی الخارج فقد برأ منہ حاصلہ ان الطرفیۃ کاللزوم اذا لم یکن خصوصیۃ
 الطرفیۃ جہۃ التقابل بین المنطوق والظرف کما فی المفهوم والذہن فان بینہما التقابل بان
 الذہن له ظرف وهو الخارج والمفهوم له طرف آخر وهو الذہن وهذه الخصیصۃ جہۃ التقابل
 بین المفهوم والذہن فلا یلزم ہما ان یکون طرف الذہن طرف المفهوم وليس بالطرفیۃ
 المطلقة کاللزوم والا یلزم کون المفهوم فی الخارج ذلک ان تقول ان الطرفیۃ لا یوجب
 ان یکون ظرفا حقیقۃ بان یکون فی طرف الطرف کما کان فی ظرف فیح یلزم وجود المفهوم
 فی الخارج بواسطۃ ان الذہن موجود فی الخارج وهو فیہ ینکون بواسطۃ ایضا موجودا
 فیہ لا بانہ کما فی الذہن ولا استیالہ فیہ وانما استحیل کون المفهوم موجودا فی الخارج
 کما کان فی الذہن دلیلہ ہما غیر بین دلائلہن لایق ان قولنا المفهوم ليس موجودا
 الخارج سادق وانما کان موجودا فی الخارج بواسطۃ وجود الذہن فیہ یلزم اجتماع نفسین
 وجودہ وعدمہ فی محل واحد لانا نقول ان سلب الوجود وثبوته ليس من جهة واحدة لانا

اذا سلب الوجود بالذات والثبوت للوجود بالعرض فختلف الجثمان ولا بد من التناقص من الناحية
 بهما فلا تناقض فلا يلزم اجتماع القاضين لصدق تلك النتيجة في المقام الذي لصدق فيه المقدمة
 المذكورة كما عرفت في الامثلة المذكورة وفيما اى في المقام الذي لا يصدق تلك المقدمة فلا
 لا يصدق النتيجة فيه كالتناصف بان يقبض النصف لب وب نصف لج لا يلزم منه ان النصف لج او
 بهما لا يصدق المقدمة الاجنبية وهي ان نصف النصف نصف لان نصف النصف يكون ربعا
 لانصافا والتضاعف كما في قولنا ضعف لب وب ضعف لج فانه لا يلزم منه ان ضعف لج
 فان ضعف الضعف لا يكون ضعفا والتبائن كما في قولنا المبائن لب وب مبائن لج فانه
 لا يلزم منه مبائن لج اذ مبائن المبائن لا يلزم ان لا يكون مبائن بل قد يكون اعم في البعض
 وخص في البعض ومساويا في البعض كالحيوان المبائن للجماد والمبائن للانسان فانه اعم من
 الانسان والانسان المبائن للجماد والمبائن للحيوان فانه اخص منه وكالاتان المبائن للفرس
 المبائن للناطق فانه مساو له ولا يتخلل المحصر اى حصر الدليل والحجة في اقسام ثلثة باخر اى
 باخراج القياس المساواة فانه اى المحصر في الثالث للموصل بالذات هذا جواب سوال مقدم
 تقريره ان القياس المساواة اذا كان خارجا عن القياس مطلق المحصر في الثالث القياس
 والاستقرار والتشثيل اذ هو بدخل في الاستقرار والتشثيل فاذا كان خارجا عن القياس صار
 موصلا الى التصديق فخرج موصل آخر سوال ثلثة فلم يبق حصر الموصل الى التصديق فيها مع انهم
 حصروه فيها حاصل الجواب ان المحصر في الثالث للموصل بالذات الى التصديق لا للموصل المطلق
 اليه فالقياس المساواة وان كان موصلا الى التصديق لكنه ليس موصلا اليه بالذات لتشثيل المحصر
 واما مع تلك المقدمة اى المقدمة الاجنبية فراجع الى قياسين لى قياس واحد كما انه لى
 القياس المساواة قياس بالنسبة الى ان امسا ولمسا وج وهذه نتيجة القياس المذكور
 واذا انضم هذه مع المقدمة الاخرى فصار قياسين هذا رفع دخل مقدم تقريره انا لانهم ان القياس
 المساواة لا يكون موصلا بالذات بل اذا انضم مع المقدمة الاجنبية يكون موصلا بالذات الى
 النتيجة المطلوبة كقولنا امسا ولب وب مساو لج بلج امسا ولب وب اذا ضمت مع المقدمة الاجنبية
 بان يقال امسا ولمسا وج وكل مساو لمسا وج مساو له يلزم منه ان امسا ولب وب هو المطلوب
 فكان موصلا بالذات الى هذا المظهر مع الضمان المقدمة الاجنبية فوجد موصل آخر بالذات هو
 الثلثة فدخل المحصر فيها وحصل الرفع ان الكلام في ان الموصل الواحد بالذات الى التصديق

هذا الخبر ارتفاع الجواهر وكما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه اى ارتفاع ما ليس بجوهر ارتفاع
 الجوهري بل يزم منه اى من هذا القول بواسطة عكس نقیض المقدمة الثانية وهى كلما ليس بجوهر
 لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري فعكس نقیضه كلما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري فهو جوهري
 فيجعله كبرى والمقدمة الاولى صغرى بان يقال حسنة الجوهري يوجب ارتفاعه الجوهري فهو جوهري
 ينتج ان جواهر الجوهري جوهري ولا اورى وجهها قويا لآخرنا هذا القسم اى القياس البين لعكس نقیض
 عن القياس فانه اى عكس نقیض كالعكس المستوى فى اللزوم فاخراج ما يزم من القياس
 بواسطة عكس نقیض وادخال ما يزم منه بواسطة عكس المستوى تحكم اذ المقصود من وضع
 القياس استسلام الجملات على وجه اللزوم ولا فرق في استلزام القياس للمقدمات المطلوبة
 بواسطة عكس المستوى واستلزامه لما بواسطة عكس نقیض اذ كما يوق في عكس المستوى
 متى صدقت المقدماتان صدق احدهما مع عكس المستوى للآخر نحو قولنا العالم متغير ولا شئ
 من القديم متغير اذا صدقت صدق احدهما مع عكس الاخرى بان تترك الاخرى ويقام عليها
 مقامها نحو العالم متغير ولا شئ من المتغير لقديم ومتى صدق احدهما مع عكس المستوى للاخرى
 صدقت النتيجة وهى ان العالم ليس بقديم كذلك يجرى في عكس نقیض بانه متى صدقت المقدمات
 صدق احدهما مع عكس نقیض للاخرى كما اذا صدق العالم متغير ولا شئ من القديم متغير صدق
 احدهما مع عكس نقیض الاخرى بان تترك الاخرى ويقام عكس نقیض مقامها نحو العالم متغير ولا شئ
 من اللاتغير بل قديم ينتج بواسطة عكس نقیض الجوهري وهو لا شئ من المتغير لقديم وهو ينتج لانه
 من العالم بقديم سوى ان مناقضة الحد وادامى كون احد الحد وديكت يناقض احدهما للآخر فعكس
 نقیض البعد اى البعد هذا القسم عن الطبع جدا في الانتقال الى النتيجة هذا بيان الفرق بين القياس
 المنتج بواسطة عكس نقیض والمنتج بواسطة عكس المستوى بان في الاول حدودا متناقضة بخلاف
 الثاني وهذا لا يوجب الاستخراج البعد عن الطبع والبعد عن الطبع لا يصلح سببا للاخراج والالزام
 استخراج الشكل الرابع ايضا وفيه ما فيه بشارة لانه لا فائدة في هذا الفرق اذ المقصود في القياس
 الاستلزام وهو لا يكون الا اعتبارا للالزام في وفق ذلك لا فرق بين عكس نقیض وعكس المستوى
 فمتناقضة الحد وفي احدهما غير مضر للاستلزام ويحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر للفرق
 سوى البعد عن الطبع وهو ان عكس المستوى واسطة في الاثبات فقط كالبرهان الاخرى واستلزام
 النتيجة انما هو نفس المقدماتين ولا واسطة في الثبوت بخلاف عكس نقیض فانه واسطة في اثبات

ايضا فان لزوم النتيجة موقوف على ملاحظة المقدمه الحاصلة بعكس التقيض فانه مخالف للمقدمه المذكورة
 وبعبارة اخرى لما كان اللزوم مقبولا في تعريف القياس وكان على قسمين لزوم بحسب نفس
 الامر ولزوم بحسب العلم فاخذ الاول اجدر فان اللزوم معناه امتناع الانفكاك بهذا المعنى متحقق
 بينهما بلا كلية بمعنى لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الآخر سواء كان علمها احدا ولا
 وسواء كانت القضايا صادقة او كاذبة ولا شك ان هذا المعنى متحقق في جميع الاسكال اما اعتبار
 الثاني ولا يصح على معنى اللزوم فان الانفكاك بين العلمين متحقق بلا مرتبة فاللزوم بحسب معنى الاستقضاء
 اذ العلم بالنتيجة ليس من رمان العلم بالقياس ولا بدح من اعتبار قيد آخر وهو لفظن كيفية الابطاح
 لا دخال الاسكال الثلاثة فاشار لمصرح وقال ثم ان اخذ اللزوم المأخوذ في تعريف القياس
 في قوله يلزم عنها آه في نفس الامر يعني انه اذ تحقق القياس المولف من القضايا في نفس الامر
 تحقق القول الآخر في نفس الامر سواء علم او لم يعلم فيها الفاء الجزاء اى فاخذ هذا اللزوم فتم تفسير
 بالطريق الحسنه فان اللزوم صح متحقق بمعناه اذ القول الآخر متمنع الانفكاك عن القياس لازم
 له في نفس الامر يعني لو صدق القياس صدق القول الآخر التبع وان اعتبر اللزوم بحسب العلم
 يعني اذ علم القياس يعلم منه القول الآخر وهو اى الاخذ بحسب العلم الاشرع عند المنطقين فالمراد
 من لزوم النتيجة الاستقضاء اى حصولها عقيب القياس بعد لفظن الاندراج اى بعد ادراك الابطاح
 الاصغر تحت الاوسط كما قال ابن سينا بحسب السنين مقصورة على اى على الحسين بن عبد فينا ليس
 من ابي بل عبده لكنه مشهور بابن سينا فح لا يراى لقوله يلزم المعنى المنبأ من اللزوم وهو امتناع
 الانفكاك اذ علم النتيجة بهذا العلم ليس بل لازم بهذا المعنى لعلم مفدمات القياس في الكانت على كية
 وتشكل الاول فان البليد غاية البلادة يعلمها ولا يعلم النتيجة واذا علم الاندراج يعلمها التبع
 به مصرح الاستقضاء بعد لفظن وذلك وذلك اى الاستقضاء على سبيل العادة بانه جزم
 عادة التبع بالنتيجة عقيب النظر من وجوب عليه والتوليد اى على سبيل التوليد بمعنى انه
 يوجب فعله لفعله فعلا آخر كحركة اليد المستتبع لحركة المفتاح مولدة لحركة اليد والاعداد اى على
 سبيل الاعداد بمعنى ان النظر بعد الذهن استعدادا تاما فيضال النتيجة من العا الفاض لعموم فضا
 وهذا الطريق الوجوب على اختلاف المذاهب اى مذاهب مختلفة في

قوله وبعد عن الخ مختصا كان ودخل فانها هو باعتبار الثبوت والاستنباط لانه واسطة في العلم
 حصول الفرح الا بالربط فقابل فانه دقيق الامولا ما خادم احمد

في الاستعقاب على الاشجار الثلاثة وذهب ذاهب الى نحو من انحاء واختاره قال في الحاشية
 الاول مذهب الاشاعرة والثاني مذهب المعتزلة والثالث مذهب الحكماء والتفصيل في
 الكتب الكلامية انتهى حاصله ان الاول وهو الاستعقاب على سبيل العادة مذهب الثمانيين
 لانه احسن الاسعري فانه ذهب الى ان النظر الصحيح يستعقب العلم بالنتيجة لا طردة بذلك
 وجري استهساك منه تعالى لان الممكنات كلها مستندة الى الله تعالى عندهم بلا واسطة
 وانه تعالى قادر مختار يصدر الاشياء منه بلا وجوب منه ولا علم ولا علاقة بين الحوادث
 المتعاقبة الا بحسب العادة فخلق بعضها عقيب بعض كالاحراق عقيب مما سته النار واشبع بعد
 الاكل والري بعد الشرب وليس للمماسته والاكل والشرب دخل في الاحراق واشبع والري بل لكل
 واقع بقدرته واختياره فان شارب لم يشبع بعد الاكل والشار لم يحرق بعد مماسته النار فمندا
 انفصل اذا تكرر صدوره منه تعالى يوق انه عادة واذ لم يتكرر ليطلق عليه خرق العادة فالعلم من النتيجة
 بعد النظر ممكن حادث محتاج الى المؤثر فلا بد من استناده الى الله تعالى عنده ويصدر منه بلا
 وجوب لانه فاعل مختار فلا صدور منه على طريق الوجوب بل هو دائمي او اكثري فيكون عاديا بعد
 النظر الصحيح لا يحصل العلم منه على سبيل الوجوب بل على سبيل العادة والثاني وهو التوليد مذهب المعتزلة
 اى انما بعين لو اصل بن عطار الذي هو اغتمزل عن مجلس الحسن البصري فسموا بالمعتزلة وهم القائلون
 بان العبد له دخل في صدور الافعال وبعض الحوادث مؤثر سوى الله تعالى فقالوا لفعل الصاد
 من الفاعل بلا واسطة هو المباشرة ولو واسطة هو التوليد كحركة اليد والمفتاح فان حركة المفتاح
 بتوسط حركة اليد وكلها صادرة من العبد بلا اختيار وانظر الصحيح فكل صادر من العبد بالمباشرة
 بلا واسطة فكل آخر فتولد منه فعل آخر وهو العلم بالنتيجة فهذا العلم صادر من الناظر بلا واسطة النظر
 هو بالتوليد والثالث اى الاعداد مذهب الحكماء لا نهم قائلون بان المبدء الذي يستند اليه الحوادث
 في العالم موجب عام للفيض وحصوله منه وهو متوقف على استعداد القائل ويختلف بحسب اختلاف
 الاستعداد الذي هو نظر الحصول الخبير الاعظم فاذا تم الاستعداد اذ يفاض عليه النتيجة من ذلك المبدء
 الفياض على الوجوب وجوبا عقليا فالمقدمات القياسية كالمعدات والشرائط فخلق علم النتيجة
 من الخالق الفياض على الاطلاق بالفيض العام بعد الاستعداد التام ولذا قالوا لستجاب
 الدعاء بلسان الاستعداد والنقصان انما هو من جهة العباد هذا تفصيل المذهب الثلاثة للاعتناء
 والمتنزه والحكماء وهما مذهب رابع اختاره الامام الرازي وهو ان العالم الحاصل عقيب

النظر واجب لازم حصول عقبة عقلا غير متولد من النظر اما وجوبه عقلا فلا نعلم ضرورة ان من علم
 ان العالم متغير وكل متغير حادث واجتمع في ذهنه اتمان المقدمتان على هذه الهيئة متفصح ان لا يعلم
 ان العالم حادث اما انه غير متولد من النظر فلا نعلم جميع الممكنات والحوادث مستندة الى الله تعالى
 ابتداء فيكون العلم عقبة النظر واقعا بقدره لا بقدره العبد فالفرق بين هذا المذهب ونهيه المذهب
 شاعرة انهم لا يقولون بالوجوب اصلا والا امام يقول به وبين مذهب الحكماء انهم قالوا يكون عقبة
 النظر في هذا الايجاب وان كان من المعدلات والا امام لا يقول به فالقول بعدم تأثير قدرة العبد
 فيه بان الله تعالى او جده النظر والعلم بعده وجعله لازما للنظر وهذا المذهب لا يصح مع القول
 باستناد الجميع الى الله تعالى ابتداء كونه قادرا مختارا ولا يجب عنه كما زعمهم الحكماء بانه موجب
 لا مختار ولا يجب عليه ايضا كما زعمه المعتزلة لان القول بالاستناد وابتداء ينبغي لزوم العلم
 من النظر بان يكون علمه موجبة له ويكون اللزوم بينهما لزوم معلوم للعلل والقول يكون الله
 تعالى قادرا مختارا اى يصح فيه الفعل والترك بالنسبة الى كل مقدور ينبغي لزوم العلم للنظر بان يكون
 معلول علمه موجبة لا ارتباطا بالاحتمال بحيث يمنع التحلف فلا لزوم من النظر ولا بالنظر فاقى
 اللزوم ههنا قال شارح المواقف وانما يصح اذا حذف قيد الابتداء في استناد الاشياء
 الى الله تعالى وجوز ان يكون لبعض آثاره مدخل في بعضه بحيث يمنع تحلفه عنه عقلا فيكون بعضها
 متولد عن بعض وان كان واقعا بقدرته كما يقول المعتزلة في افعال العباد الصادرة عنه فبقدم
 وجوب بعض الافعال عن بعض لا يتا في قدرة المختار على ذلك لفعل الواجب اذ يمكن ان يفعله
 باسجد ما يوجبه وان تترك بان لا يوجب ذلك الموجب لكن لا يكون تأثير القدرة فيه ابتداء
 كما هو مذهب الاشعري وح يقال انظر صادر باسجد الله تعالى وموجب للعلم بالمنطوق فيه
 اسجاء عقليا بحيث يستحيل ان ينفك عنه لانه يستند اليه سبحانه بلا واسطة قال البعض في
 شرحه ان هذا المذهب ليس مذهبا مستقلا على حدة بل حين الواحد من الثلاثة فان وقوع العلم
 بعد النظر اما بلا وجوب ففادى واما بتاثير من الوسائط فتوليدى واما بالاعداد فاعدادى
 فالتجوز بالتزبيح تحت المحصر قائل وهو اى القياس استثنائى ان كان النتيجة ونقيضها
 نقيض النتيجة المذكور فيه اى في القياس سائر كان بالذكرة اللسانية كما في القياس المملوظ
 او القلبي كما في القياس المعقول بهتية اى تبريدية القريب الى كونه

فقطه وانما قال لبيته فقط لان مادة القياس مذكورة في الاقتراني ايضا ومثال الاول نحو قولنا ان كان هذا جسما فهو متخير لكنه جسم يلزم منه هذا متخير وقد كان مذكورا عنيت بهذا الترتيب في القياس ومثال الثاني نحو قولنا ان كان هذا جسما فهو متخير لكنه ليس متخير يلزم منه هذا ليس جسم وقد كان لفيضه مذكورا فيه فعمد انما سمي بالقياس لاشتغاله لاشتماله على كاتبة لاشتماله و
وانما قدمه على الاقتراني في التصريح و آخره عنه في بيان الاحكام لان مفهومه وجودي و
ومفهوم الاقتراني عددي والوجودي مقدم على العددي ومباحث الاقتراني واحكامه اكثر
ومن مباحث الاستثنائي فتاخير عنه في بيان الاحكام ليق لاهتمام شان الاقتراني بسبب
كثرة مباحثه ولان بعض افراد الاقتراني هو المحلى اقل اخرا من الاستثنائي والاستثنائي اكثر ما هو
اخر اخرا ان يكون موخر عن الاقل كما هو الظاهر والا اي وان لم يكن النتيجة واقفيها مذكورا في
القياس بهيته بل بما و ته فاقتراني لا اقران الحد وفيه وهي الاصغر والا وسط ولا كبر فان تركيب
اي الاقتراني من الحملات الساذجة اي القضايا الحملية الصرفية محلى اي قياس محلى لاشتماله على الحملات
كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والا اي وان لم يتركب من الحملات الصرفة وهو غم من
ان يكون مركبا من الشرطيات الصرفية نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فشرط
اي قياس شرط لاشتماله على الشرط والشيء باعظم حيزه ولما فرغ عن التيسيم شرع في بيان النسبة
فقال وموضوع المطلوب اي استخرج الاول منه في القياس المحلى يسمى اي الموضوع اصغر لصغر لكونه
احص افراد غالبا فيكون اقل من افراد المحمول فنصار صغرو ما هو اي الاصغر فيه يعني قضيته التي يكون
الاصغر فيها يسمى السفرى لاشتماله على الاصغر ومحموله اي المحمول المطلوب يسمى اكبر لانه اعم غالبا فيكون
اكثر افراد من الموضوع فنصار اكبر منه وما هو فيه اي القضية التي يكون الاكبر فيها يسمى كبرى لاشتماله
على الاكبر لا يقر هذا الاستعمال القياس الشرطي اذ لا يكون فيه الموضوع والمحمول لانا نقول بين المصريح
حال القياس المحلى فالقياس الشرطي يعلم حاله بالمقايضة والتكرار اي ما يكون متكررا في القياس
يسمى الا وسط لتوسطه بين طرفي المظهر وكونه واسطة يتوصل به لى النسبة بين الطرفين او لكونه
متوسطا بين الاصغر والاكبر في شكل الاول فيكون تسمية بذلك باعبارا بين الاشكال وقد
والقضية التي جعلت جزء قياس يسمى مقدمة لتقدمها على المطلوب وطرفا اي طرفي المقابلة
يسمى حد لكونها طرفين للنسبة التي فيها والحد يعني الطرف واقتران اصغرى بالكبيرة اي الكيفية
الحاصلة بعد الاقتران بحسب الاسباب والسبب والكمية والخبرية يسمى قرينة لاشتماله على المطلوب

ونسبها لانضمام بعض الی بعض فیہما وہیئة نسبتہ الاوسط الی طرفی المطلوب بحسب الوضع و
 والحمل بان یکون موضوعا لهما ومحمولا علیہما وموضوعا لاحدهما ومحمولا للاخره وبالعکس فیسی
 شکلا لانه ہوا ہیئۃ الحاصلۃ من احاطۃ الحدود والحد والقول اللزیم لسیسی مطلوب بان سبق منه
 الی القیاس ونیۃ ان سبق من القیاس الیہ ولما فرغ عن بیان التسمیۃ اشار الی بیان اشکال
 الاربعۃ فقال فاللاوسط ای الحد المتکبر اما محمول لصغری وموضوع الکبری وهو ای نا فیلا وسط
 کذلک اشکل الاول لانه ای ہذا اشکل علی نظم طبعی ای علی ترتیب قبلہ لطبع السیم وتیلقا
 بالقبول وهو انتقال الذہن من الاصغر الی الاوسط ومن الاوسط الی اکبر حتی یلزم منه الانتقال
 من الاصغر الی اکبر وكلما کان کذلک یکون ہوا الاول وهو نتیج مطالب الاربعۃ وبیہی نتیج
 او الاوسط محمولما ای محمول لصغری والکبری کلیہما فالثانی ای فهو اشکل الثانی وهو ای ہذا اشکل
 اقرب من اشکل الاول فی کونه طبعیا لا شتمالہما علی شرف طرفی المطلوب وهو الموضوع فکانہ فی
 الدرجۃ القریبۃ منه فلذا کان فی المرتبۃ الثانیۃ لانه موافق لہ فی شرف المقدتین ہی الصغری الشتملۃ
 علی اشرف طرفی المطلوب وهو الموضوع حتی ادعی بعضهم انه ای اشکل الثانی بین الانسان وشیئ
 اشکل الاول فی انتاج الکلی وهو اشرف من الخبری لایق ان اشکل الثالث من نتیج الایجاب ہو
 من السلب فلم یصلح فی المرتبۃ الثانیۃ لانا بقول انه لم ینتج الا الایجاب الخبری والکلی والکان
 ایجابا لانه اقع فی العلوم وابطط ولان شرف الایجاب من جہۃ واحدة وشرف الکلیۃ من
 جہات متعددہ فهو شمل الضروب الاربعۃ وان لم یکن بحسب المطالب الاربعۃ او الاوسط
 ای موضوع لصغری والکبری فالثالث ای فهو اشکل الثالث لموافقتہ بالاول فی الکبری ولا
 تناجہ الایجاب الخبری فصار البعد من الاول بالنسبۃ الی الثانی موضوع فی المرتبۃ الثالثۃ فخر
 ستہ او عکس الاول ای یکون الاوسط موضوع لصغری ومحمول الکبری فالرابع ای اشکل
 الرابع لکونه مخالفا للاول فی المقدتین فصار البعد من الاول بالنسبۃ الی الاشکال الثلاث
 فلذا وضع فی المرتبۃ الرابعۃ وضروب ثمانیۃ وهو ای ہذا اشکل البعد عن لطیح جدا فایۃ البعد
 اسقط ای ہذا اشکل اشبحان ای شیخ ابو نصر الفارابی وشیخ ابو علی بن سینا عن الاعتبار
 فی العلوم والنجۃ ولعدم الاندرج امین صار البعد عن لطیح وبقیم فی الانتاج فلذا اخرجہا
 عن تقسیم ایضا وكل اشکل من الاشکال رتد ای یرجع الی اشکل الآخر
 قولہ اخر جہۃ عن تقسیم ایضا حیث قال الوسط انکان محمولا فی الصغری وموضوعا فی الکبری فلو

والكان موضوعا فيها فنوائثا لث وأكان محمولا فيها فمواثنا لث ولم تذكر ليكون موضوعا في الصغرى ومحمولا
في الكبرى ١٢ مولا فاما عدم احد راج

بالعكس ما يخالف اى الشكلا في مثل الشكل الاول مخالفة الثاني في الكبرى فيرتد اليه عكس الكبرى
وهو اى الاول كذلك وكل من الثاني والثالث اى الاخرى لعكس للمقدمتين وكل من الثالث
والاول اى الاخر لعكس الصغرى والرابع اى الاول لعكس المقدمتين والى الثاني لعكس الصغرى
والى الثالث لعكس الكبرى وبالعكس على هذا لعكس ويحتمل ان يكون بياننا لا سوى الشكل الاول
فيكون معناه ان كل شكل سوى الشكل الاول يرجع الى الشكل الاخر وهو شكل الاول لعكس ما تخالف
الشكل الرابع والشكل الاول فيه يعنى لعكس مقدمة شكل من الاشكال التى تخالف المقدمة شكل
الاول مثلا الثاني يرجع اليه لعكس الكبرى والثالث لعكس الصغرى والرابع لعكس المقدمتين
ولا قياس من خبرتين سواء كانتا موجبتين او احداهما موجبة والاخرى سالبة لعدم الاندراج
والسالبين كمينتين كانتا او خبرتين او احداهما كلية والاخرى جزئية والصغرى سالبة والكبرى
جزئية لعدم التقدي فان سلب اشئ عن السى لا يقتضى سلب ذلك اشئ عما هو مستلوب وذلك
الافى الشكل الرابع كما سياتى ولما خرج من بيان الاشكال شرع في طريق اخراج النتيجة فقال
والنتيجة تتبع خمس المقدمتين اى اولى من الصغرى والكبرى كما اى كلية وجزئية وكيف اى السجباب
وسلبا فينتج من الموجبة الكلية والسالبة الكلية سالبة كلية ومن الجزئية جزئية وهذا القواعد كلها
بالاستقرار اى استقرار الجزئيات عند معرفة شرائط كل شكل من الاشكال ومعرفة ما يلزم من
النتيجة ولما فرغ من بيان الاشكال الرابع واخراج النتيجة منها شرع في بيان شرائط
انتاجها فقال ويشترط في الشكل الاول بحسب الكيفية السجباب الصغرى اى يكون الصغرى
موجبة او سالبة ليلزم الاندراج اى اندراج الاصغر تحت الاوسط حتى يوجب النتيجة او على
تقدير يكون الصغرى سالبة لا يتعدى الحكم من الاوسط اى الاصغر لان الحكم في الكبرى على
قيمت له الاوسط واذا لم يكن الاصغر ما ثبت له الاوسط لم يتعدى الحكم منه اليه واذا الحكم على
احد المتبقيات لا يتقدم الحكم على الاخر فلا ينتج وكذا لو لم يكن الكبرى كلية بل يكون جزئية
لم يندرج الاصغر تحت الاوسط اذا الحكم راجح يكون على بعض الافراد الاوسط وسيجوز ان يكون
فلك البعض غير الاصغر فلا يلزم من الحكم عليه شئ الحكم على الاصغر بذلك اشئ كما في قولنا كل
السان حيوان وبعض الحيوان فربما احتمال الضروب الممكنة الانعقاد من اقران الصغرى

مع الكبرى في كل شكل من الاشكال الاربعة ستة عشر وكل من الصغرى والكبرى يتصل ان يكون
 من المصوبات الاربعة فاذا ضرب الصغريات الاربعة في الكبرى الاربعة يحصل ستة عشر ضربا
 واهنا سبب بشرط الطريقان الاول طريق الحذف والاستقاط والثاني طريق التحصيل والبقا
 فاشترى الاول بقوله سقط واسم الثاني بقوله بقى فقال واسقط ههنا اى في شكل الاول
 بشرط الايجاب اى ايجاب الصغرى ثمانية من الضروب وهى ضرب الصغرى السالبة الكلية في
 الكبرى الاربعة السالبة الكلية والسالبة الجزئية والموجبة الكلية والجزئية وضرب السالبة الجزئية
 في الاربعة المذكورة واذا سقط ثمانية عن ستة عشر بقى ثمانية وهى ضرب الموجبتين في الاربعة
 واسقط شرط الكلية اى كلية الكبرى ضربا اربعة وهى ضرب الصغرى الموجبة الكلية في الكبرى
 الجزئية والسالبة الجزئية وضرب الصغرى في الكبرى السالبة السالبة السالبة السالبة السالبة
 عشر بقى اربعة منها وهى الموجبتان اى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكليتين اى الموجبة
 الكلية والسالبة الكلية فالضروب المنتجة في شكل الاول اربعة الاول من موجبة كلية صغرى او
 موجبة كلية كبرى او الثانى من موجبة كلية صغرى او سالبة كلية كبرى او الثالث من موجبة جزئية
 صغرى او موجبة كلية كبرى والرابع من موجبة جزئية صغرى او سالبة كلية كبرى او جميع هذه الضرر
 يكون منتجا لمطالب اربعة وهى الموجبة الكلية في الاول والسالبة الكلية في الثانى والموجبة الجزئية
 في الثالث والثالث والسالبة الجزئية في الرابع وانشأنا هذه المطالب بالضرورة اى بالبداهة
 من غير حاجة الى الاستدلال وامثلة الضروب المذكورة ظاهرة وذلك اى الاثنان للمطالب
 الاربعة من خواص اى خواص هذا الشكل الاول لا يوجد في غيره من الاشكال كالايجاب الكلى
 اى كما ان اثنان للموجبة الكلية من خواص هذا الشكل موقوفة على كلية الكبرى بى لو كان الكبرى
 كلية ينتج والا لا وبالعكس لئلا كلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان الاصغر من جملة الاوسط فثبت
 الاكبر بجميع افراد الاوسط يتوقف على ثبوته للاصغر وهذا هو النتيجة فاذا كان كل منها موقوفا على
 الآخر فدار اى فيلزم الدور وهو توقف اشئ على نفسه وهو محال المشك ان الشكل الذى
 هو من امين الاشكال عندكم دورى اذ علم النتيجة فيه موقوف على علم كلية

قوله وامثلة الضروب المذكورة ظاهرة الاول نحو قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم والثاني
 نحو كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان غير ناطق فاشئ من الناطق غير انسان الثالث نحو بعض الحيوان انسان و
 كل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق والرابع نحو بعض جسم الانسان لاشئ من الانسان كجبرئيل ليس بجسم اعمام

الکبری و علم کلیه موقوف علی علم النبی لان علم قولنا العالم حادث مثلاً موقوف علی علم ان کل
 متغیر حادث اذ عالم معلوم ثبوت الاکبر لکل افراد الاوسط التي من صلتها الا صغر کیف حکم ثبوت عالم
 و علم قولنا کل متغیر حادث موقوف علی علم ان العالم حادث لان الا صغر من افراد المتغیر عالم
 یعلم انه حادث کیف حکم و یعلم بان کل متغیر حادث فصار کل بهما موقوفاً علی الا صغر و هو
 یقتضی تقدم الشئ علی نفسه و هذا هو الدور فیلزم الدور و هو محذور و بالیستلزمه ینبغی ان لا یخلو
 و لا یكون ظاهر الانتاج فضلاً عن السلب و اذ اقبل هذا شکل لطلال المنطقی کلمه و علمه ای علی ان
 الشک ان الشئ یفصل ای علم النبی و بی حکم بالا کبر علی ذات الا صغر لکونه من افراد موقوف
 علی الاجمال ای علی حکم الاجمالی فی الکبری الکلیه و ان حکم تجلیت باختلاف الاوصاف یعنی ان
 فان الاوصاف متشابهة ینبغی ان حکم مختلفاً و اذ وحسب الاختلاف فی تفصیل الاجمال ینبغی ان
 فی تعدد حکم بالبدیهیه و النظریه و معلومیه و المحبویه حاصل الحیل انه لا یلزم الدور لان الموقوف
 غیر الموقوف علیه اذ فی الکبری الکلیه حکم علی جمیع ما یندرج تحت الاوسط من حیث ان الاوسط لا یندرج
 حیث انه اصغر حکماً اجمالاً و الا صغر من جملة الاوسط فعلیه حکم ایضا و فی النبیة حکم علی الا صغر
 تفصیلاً فلهذا الموقوف علی الاجمال و یبطل موقوف علی علم هذا تفصیل بل صدق هذا الاجمال
 فی نفس الامر موقوف علی صدق النبیة فالموقوف علیه هو الاجمال و الموقوف هو تفصیل فیهما
 حکماً ان حکم بالا کبر علی ذات الا صغر باعتبار کونهما عن افراد الاکبر و حکم علی ذات الا صغر باعتبار
 کونهما من افراد الاوسط فالاول مطلوب مجهول مفصل و موقوف علی الثاني و هو معلوم
 بل بهذا الاجمال فصار الموقوف علیه غیر الموقوف بهذا الاعتبار فلا استحالة فیه و انما استحال هو
 التوقف علی نفسه من جهة واحدة فاشتی با اعتبار العالم مثلاً غیر معلوم و باعتبار عنوان المتغیر
 معلوم فاتیقوت الاول علی الثاني فلا استحالة فیه اختلاف الواقع بینهما و اذ اعرفت هذا فلا یحکم
 بهما الثاني ای الوجه الثاني من الشک ان قولنا انحرار لیس بوجود بالدلائل المذكورة فی
 بطلانہ و کما لیس بوجود لیس محسوس لان اس انما یرد علیه الموجد و شیخ ان انحرار لیس محسوس
 مع ان الصغری فی هذا سالبه فلا فائدة فی اشتراط الایجاب و لا خصوصیه فی الانتاج لانه
 المادة بل کما تکرر النسبة السلبية انتجت حاصله انه لا دخل له لا اشتراط الایجاب فی شکل الاول
 فی الانتاج بل کما تکرر النسبة السلبية انتجت نتیجة کما فی قولنا انحرار لیس بوجود و کما
 لیس محسوس و حل ای حل الوجه الثاني من الشک کما قبل انما ای الصغری فی هذا القیاس

صديقات شرح علم الايمان
موجبة سالبة المحمول لا سالبة ويدل على ذلك اى على كونها موجبة جعل نسبة السلبية دهي كالمس
بموجود ومرارة لافراد الكبرى لمجملها موضوعي فيها حاصل المحل ان الصغرى ليست سالبة لتقييد شرط
الايجاب الصغرى لها بل هي موجبة وان لم يكن موجبة بمحصلة بل موجبة سالبة المحمول فانما ج هذا
النسب انما هو باعتبار وجود شرط الايجاب ويدل على كون الصغرى موجبة جعل نسبة السلبية
في الصغرى مرارة لافراد في الكبرى ووقوعها عند الوضع وهو بالتبوت وعقد الوضع في الكبرى
هو عقد المحل في الصغرى والالم محيل الاندراج فيكون في الصغرى ايضا ثابت للاصغر قصدا
الصغرى موجبة سالبة المحمول فالاستنتاج ليس من جهة سلب بل من جهة لحاظ الايجاب وهو
المطلوب لالتين الموجبة سالبة المحمول يساوي سالبة فانيا جها يوجب انتاج السالبة فالتين
اشراط الايجاب لا انقول ان المنوع انتاج السالبة بالذات لا بالواسطة والموجبة سالبة
المحمول وان كانت مساوية لسالبة في عدم وجود الموضوع لكن فيه جهة الشبوت وانما ج
فده الحجة لا غير قول ذلك ان تستدل من ههنا اى من موضع الاعتراض بايجاب الصغرى في
هذا المحل جازك ان تستدل على عدم استبعاد تلك الموجبة اى موجبة سالبة المحمول الوجود
وجود الموضوع يعني اذا عرفت بصدق قولنا الخلاء ليس بوجود على طريق الايجاب والخلاء معدوما
ليس له وجود فاستدل به على ان تلك الموجبة لا يستدعي وجود الموضوع والالم يكن صادقة
في هذه الصورة مع انها صادقة فمذ بر لعلنا اشارة الى ان الربط الايجابي مطلقا يستدعي الوجود
ضرورة تبوت الشئ للنشئ يستلزم تبوت المثبت له ولهذا قال المحقق البدائي ان هذه القضية
ذهنية لا موجبة سالبة المحمول فتفكر في الثاني اى في شكل الثاني من الاشكال الاربعة فاستدل
لانما ج امران احدهما اختلاف المقدمين اى الصغرى والكبرى في كيف اى الايجاب وال
اذا كان احدهما موجبة يكون الاخرى سالبة وبحسب الكلية كلية الكبرى اى يكون الكبرى كلية سواء
كانت موجبة او سالبة فاستطاعنا بالاول ثمانية اضرب من ستة عشر وهي الموجبة الكلية
مع الموجبة الكلية ومع الموجبة الجزئية والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية ومع الموجبة الجزئية مع السالبة
الكلية مع السالبة الكلية ومع السالبة الجزئية والسالبة الجزئية مع السالبة الكلية ومع السالبة
الجزئية لان المقدمين في هذه الضرورة متحدان في كيف وبالشروط الثاني سقطت اربعة حجة
الكلية والموجبة الجزئية مع السالبة الجزئية والسالبة الكلية مع السالبة الجزئية مع الموجبة الجزئية والا
اى وان لم يكن الاختلاف في كيف وكلية الكبرى بل اتفقتا في الايجاب والسلب وكانت

الكبرى خبرية يلزم الاختلاف اى اختلاف النتيجة بحيث ينتج منه مادة نتيجه ونسبة مادة غير تلك
النتيجة وهو دليل القوم اذ معنى الانتاج استلزام القياس لما يخرج منه فيكون لازما للقياس
وعلى تقدير الاختلاف يلزم تنحلف اللازم عن الملازم ههنا واما اذا افقد الشرط الاول بان
يتحد المقدمتان في الكيف ايسجابا او سلبا لم يلزم النتيجة اما لوجهين فان فلقولنا كل انسان حيوان
وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس واذا انضم الى صفراء كل ناطق حيوان ينتج كل انسان
ناطق فالاول كاذب والصادق فيه لسبب والثاني صادق فلم يكن النتيجة لازمة القياس
ولا بد لها من اللزوم فلم ينتج لعدم اختلاف المقدمتين موجب للاختلاف الموجب لعدم الانتاج
فلا بد فيه من الاختلاف في المقدمتين وهو المطر وكذا حال السالبتين نحو لاشئ من الانسان حمار
ولا شئ من الفرس حمار ينتج لاشئ من الانسان لفرس وهو صادق واذا انضم الى الصفري لاشئ
من الناطق حمار ينتج لاشئ من الانسان بناطق وهو كاذب والحق الايجاب واما اذا افقد الشرط
الثاني بان يكون الكبرى موجبة خبرية نحو قولنا لاشئ من الانسان لفرس وبعض الحيوان فرس
ينتج لاشئ من الانسان لحيوان وهو كاذب والصادق فيه الايجاب واذا انضم الى صفراء
بعض الصايل فرس ينتج لاشئ من الانسان لصال وهو الحق وكذا حال الكبرى السالبة خبرية
واذا سقط اثنا عشر ضرب من ضروب ستة عشر بقى اربعة متبعية اشار المصريح اليها بقوله فينتج
الكليتان اى الموجبة الكلية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية سالبة كليتيهما
سالبة كلية وهذا ان الضربان مختلفان في الكيف ومتحدان في الكم واشار مختلفهما فبقي لقوله
والمتعلقان كما اى الضروب التي فيها الصفري والكبرى مختلفان في الكلية والخبرية بان يكون
الصفري فيها موجبة خبرية والكبرى سالبة كلية او الصفري سالبة خبرية والكبرى موجبة كلية
ينتج سالبة خبرية لان النتيجة تالفة لاخر المقدمتين وهى السالبة الخبرية ولما كان هذا الشكل
غير بين الانتاج ويحتاج في بيان انتاجه الى دليل فاشار اليه المصريح بقوله بالتحلف اى اثبات
هذه النتيجة بالتحلف في جميع الضروب وهو ضم نقض النتيجة لاسجابها الى الكبرى وجعله صفري فصا
شكلا او لا فينتج نقض الصفري مثلا اذا لم يصدق لاشئ من الانسان حمار في قولنا كل انسان
حيوان ولا شئ من الحمار حيوان لصدق نقضه وهو بعض الانسان حمار ونضمه من الكبرى بان يقر
بعض الانسان حمار ولا شئ من الحمار حيوان فيكون شكلا او لا ينتج بعض الانسان ليس بحمار
وهو نقض الصفري وهو كل انسان حيوان هذا خلاف وهذا لا يلزم من صورة القياس وهي

بدية الانتاج ولا من الكبرى لكونها مفروضة لصدق فكون من الصغرى وهو تفصيل لنتيجة
وما يلزم منه الخلف يكون باطلا فكون النتيجة باطلا فنصارت النتيجة خفة وهو المطلوب فقس عليه
حال باقى الضروب او اثبات الانتاج لعكس الكبرى وضمه مع الصغرى فيصير شكلا اولاف ذلك
جاء في الضرب الاول والثالث لكون كبراهما سالتة كلية تنعكس لى سالتة كلية وهى تصالح
كبرى وشكل الاول لكليتها نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر حيوان وعكس كبراه
للى لاشئ من الحيوان كحجر وضمه مع صغراه فيصير كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان
كحجر وهو شكل الاول ينتج النتيجة المطلوبة وهى لاشئ من الانسان كحجر ولا يجزى لى الثاني والرابع
لان كبراهما موجبة كلية فلينعكس لى موجبة جزئية وهى لا تصالح لكبرى وشكل الاول او اثبات
الانتاج لعكس الصغرى وهذا جار فى الضرب الثاني فقط لان صغراه سالتة كلية تنعكس فنعكسها
وتصالح بكليتها لكبرى وشكل الاول بخلاف الاول والثالث فان صغراهما موجبة كلية وعكسها
موجبة جزئية لا تصالح لكبرى وشكل الاول وكذا الرابع ايضا فان صغراه سالتة جزئية لا تعكس لى
اصلا ثم لعكس الترتيب يعنى اخذ او عكس الصغرى ثم لعكس الترتيب القياس بان يجعله كبراه
صغرى وعكس صغراه كبرى فيصير شكلا اولاف ينتج نتيجة ثم لعكس النتيجة فيصير نتيجة مطلوبة نحو لاشئ من الحجر
بحيوان وكل انسان حيوان ينتج لاشئ من الحجر بالانسان فيوجد عكس صغراه وهو لاشئ
من الحيوان كحجر ثم لعكس الترتيب بان يجعله كبرى وكبرى القياس صغرى فيصير كل انسان
حيوان ولا شئ من الحيوان كحجر وهو شكل اول ينتج لاشئ من الانسان كحجر ولعكس لى لاشئ
من الحجر بالانسان وهى النتيجة المطلوبة ونسلكا لى الثالث لى شرط ايجاب الصغرى يكون
الصغرى موجبة سوار كانت كلية او جزئية واستقط بهذا الشرط ثمانية اضرب حاصله من ضم سالتة
كلية صغرى مع الكبريات الاربع وضم سالتة جزئية مع الاربع مع كلية احداهما الا صغرا والكبرى يكون

اعلما

قوله يكون الصغرى موجبة سوار كانت كلية او جزئية لان الحكم على تقدير سلبها انما يكون بالمبانية الكلية او الجزئية بين
الا صغروا الاوسط المحكوم عليه بالذكر ايجابا او سلبا والحكم على احد المتبانيين لا يوجب الحكم على الآخر ولذا حصل الشكل
الموجب للحكم كقولنا عا ايجاب الكبرى لاشئ من الانسان فبفس كل انسان حيوان او ناطق وعند سلبها لاشئ من الانسان
فبفس لاشئ من الانسان لى بهال او حمار والحق لى الاولين لا ايجاب الاخرين لى سلب ١٢ مولا خادم احمد رحم
للى يكون احدهما كلية فلانه لو كانا جزئيين فيجوز ان يكون بعض المحكوم عليه بالا صغرى لبعض الذى حكم عليه بالكبرى فلا
يلزم كونه نكوما عليه بالكبرى ولذا يتحقق الاختلاف كقولنا عا ايجاب الكبرى بعض الحيوان ضاحك بعض الحيوان

ناطق او فرس و في سلبها بعض الحيوان ضاحك و بعض ليس بناطق و صهاال و الحق في الاولين الايجاب في
الآخرين السلب ١٢ مولا نا خادم احمد رحمته الله تعالى . . .

احد لها كلياته فالاول حسب الكيفية والثاني حسب الكمية وسقط بالثاني ضربين الموجبة الجزئية الصغرى
مع الجزئين و اذا سقط عشرة اضرب من ستة عشر في ستة منتجة اشاليها القول في منتج الموجبة
اي الموجبة الكلية والموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى او الموجبة الكلية الصغرى مع
الموجبة الجزئية الكبرى ينتج موجبة جزئية و ينتج الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى او ينتج الموجبة
الكلية الصغرى مع السالبة الجزئية الكبرى سالبة جزئية فلهذا ضرب ستة الاول من جنتين
كلمتين الثاني من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والثالثة من موجبة كلية صغرى وموجبة
جزئية كبرى وهذا الثلاثة منتجة للموجبة الجزئية والرابع موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى وانما
من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والسادس موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى هذا
الثلاثة منتجة لاسالبة الجزئية وانما منتج الكلمتان جزئية في هذا الشكل لمجرد ان يكون الاصغر اعم من
الاكبر فمح لا ينتج حمل الاكبر عليه لا ايجابا ولا سلبا نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وكل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان نغرس فالنتيجة الكلية منها غير صادقة بالخلع يعني انتاج هذا الشكل
بالخلع الذي يجري في جميع هذه الظروف وهو ان يجعل تقصيص النتيجة بكمية كبرى وصغرى القياس
لايجابها صغرى فيصير شكلا ولا ينتج ما ينافي في القياس المفروضة المصدق وهو مح وهذا المحال
الا يلزم من البينة لكونها منتجة ولا عن الصغرى لانها صادقة فلا يلزم الا من الكبرى وهو تقصيص النتيجة
فيكون باطلا فيكون النتيجة ختمه نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق يعقد بعض الحيوان ناطق
والاصدق الغيضة وهو لا شيء من الحيوان بناطق واذ ضم مع الصغرى بان يقال كل انسان
حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق وهو ينافي كل انسان ناطق
وهو صادق فمنا فيه يكون كاذبا فبطل التقصيص وحقت النتيجة وهذا يجري في الظروف كلها
او عكس الصغرى يعني انتاج هذا الشكل يكون بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول و ينتج النتيجة
المطلوبة وذلك جار فيما سوى الضرب الثالث والضرب السادس ولا يجري فيها لعدم كلياتها
ليصبح كبروتية الشكل الاول او عكس الكبرى يعني انتاجه يكون بعكس الكبرى ورتده الى الشكل الرابع
ثم يعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة ثم يعكس
النتيجة حتى يحصل النتيجة المطلوبة وهذا انما يجري في الضرب الاول والضرب الثالث ولا يجري في

من الاربعة الباقية امان في الثاني فلان صفراء موجبة خبرية لا يصلح لكبروية الشكل الاول لا اشتراط
كليتتها في الرابع والخامس مع الساس يكون عكس كبريها سالتبة لا يصلح الصفروية الشكل الاول
لا اشتراط سجا بها فيا والرداني الشكل الثاني بعكسها اي عكس الصفري والكبرى ونه الايجري الا في
الرابع والخامس لانه غيرهما من الاربعة الباقية امان في الاول والثاني والثالث فلان الصفري
والكبرى فيها موجبة يتعكس لانه موجبة فيكون المقدمتان موجبتين ولا بد في انما في الشكل
الثاني من الاختلاف في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما السادس
فكبراه سالبة خبرية لا يقبل العكس ولو عكست كما في النجاشين فيكون عكسها سالبة خبرية وهي
لا يصلح لكبروية الشكل الثاني وفي الشفاران هذين اي الشكل الثاني والثالث وان رجعا
الثاني والثالث الى الاول بعكس الكبرى او الصفري فلها اي لهذين الشكلين خاصة فحققة لذاتهما
من غير الرجوع الى الاول وهي اي الخاصية ان الطبع والسائق الى الذهن في بعض المقدمات
من الشكل الثاني والثالث ان احد الطرفين اي الموضوع والمحمول من الصفري والكبرى فيهما
للموضوعية اي لكونه موضوعا والطرف الاخر متعين للمحمولية اي لكونه محمولا على التعيين حتى لو
اي جعل الطرف المتعين للموضوعية محمولا والطرف المتعين للمحمولية موضوعا كان هذا الشكل غير طبيعي
وغير سائق الى الذهن فالتاليف اي الترتيب الطبيعي السائق الى الذهن رهان نظم اي هذا
التاليف الاعلى احد هذين الشكلين وليس عنهما اي عن الثاني والثالث عينية اي بدعيته لا يحتاج
اليها هذا دفع توهم عسي ان يتوهم ان الشكل الثاني والشكل الثالث لما حيا

له

والناسيبين بالافراض في الصفري اذا كانت موجبة خبرية مثلا بعض ج ب وكل ج فيفرض ذلك البعض فكل ج وكل ج
فكل ج فيقول ب و فبعض ب او في الكبرى اذا كانت خبرية مثلا كل ج ب فبعض ج افترضه فكل ج وكل ج ب
وكل ب وكل ب فبعض ب او هذا لايجري في الاوليين والا واد انما شئ الاولان كليتة لان الاصغر محمول
من الاكبر نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق اول شي من الانسان نفوس ثم هذه البيانات لا يفيده الا لزوم النتيجة
لمقتضى هذا الشكل ولا يفيده اللية وان اللزوم بالذات واما البيان الالهي فنوان الصفري قد حكمت ان افراد الاوسط
هو افراد الاصغر والكبرى قد حكمت ان تلك الافراد مما ثبتت الاكبر وسلب عنه واشترك افراد الاوسط في الصفري
والكبرى لكون احدها كليتة فبعض افراد الاصغر ما ثبتت الاكبر وسلب عنه وقد ظهر من هذا ان النتيجة لازمة لهذا الشكل
بالذات وان شئت فارجع حاصل الافراض الى هذا البصير ربنا ليا جاريان في جميع الصفروب العلم الحق عند
العالم الخبير الحكيم مولا انا عبد العلي عليه الرحمة

البي الاول فما الحاجة اليهما فان كل مطلوب يحصل بهما يحصل من الشكل الاول فيكتفى لاثبات المطلوب
فلا بد ان يقبر دون غيره حاصل دفع ان الثاني والثالث وان رجعا لبي الاول لكن لهما
خاصة مختصة لهما فلا يوجب الرجوع اليه الاستغناء عنهما فان بعض المقدمات من الشكليات يقتضي التوضيح
والبعض لا حسن المحموله يقتضي البقار على هذا الحالة ايضا كطبيعة الانسان والكاتب مثلا في
كل انسان كاتب يقتضي لكون الانسان موضوعا والكاتب محمولا وكذا طبيعة النار في قولنا
لاشي من النار يبار وتقتضي الموضوعية فان النار او لم يكونا موضوعا بان سلبت الباء
وقد كانت المقدمات ينبغي ان لا تترتب على هيئة الشكل الاول والا يلزم كون التاليف على غير
الطبعي من هذه المقدمات ما لا يكون الا على هيئة الشكل الثاني والثالث فبعثت الاحياء لهما
في بعض المواد فلم يكن عنهما عند الواحد ان يسلم لوجود ان النظام الطبيعي فمنها فاعلم ان هذه
الشكليات ان لم يكونا بدية التام كاشكل الاول لكتبها اقرب منه لاشتمالها على نظم طبي كالاول
فيكون اثبات المطلوب لهما من غير الرجوع الى الاول وهذا هو وجه اعتبارهما في العلوم هذا
خذ هذا وحفظ ونسب الشكل الرابع ليشترط بهما اي ايجاب المقدمتين مع كلياته الصغرى يعني اذا
كانتا حجتين يكون الصغرى كلية سواء كانت الكبرى كلية او خبرية واختلافهما اي اختلاف المقدمتين
مع كلية احدتهما اي احد المقدمتين يعني اذا كانت المقدمتان مختلفتين بايجاب والسلب لا بد
من كلية احدتهما سواء كانت صغرى او كبرى والا اي وان لم يشترط احد الامرين بل انتقيا جميعا
بان يكونا سلبتين او موجبتين مع خبرية الصغرى او مختلفتين بالايجاب والسلب مع كونهما
خبريتين لزم الاختلاف اي اختلاف النتيجة بان يكون النتيجة في بعض المواد موجبة وفي بعضها
سالبة وهو دليل اعظم اما الاول فكل قولنا لاشي من الانسان لفرس ولاشي من الجراد بالانسان
ينج لاشي من الفرس سجاد وهو حق واذا ضم اليه قولنا لاشي من الصاهل بالانسان ينج لاشي
من الفرس لصاهل وهو كاذب والحق فيه الايجاب وقد سقط بهذا

قوله اما الاول يعني اذا كانتا حجتين والصغرى خبرية فلا يصدق قولنا بعض الحيوان انسان كل ناطق حيوان
او كل فرس حيوان مع حقيته الايجاب في الاول والسلب في الثاني واما اذا كانتا متعقبين في الكينون خبرية
فلان الموجبة كانت صغرى فيصدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس
ليس بناطق والصادق في الاول الايجاب الثاني السلب الكانت كبرى فيصدق قولنا بعض الانسان ليس لفرس يعني
الحيوان انسان او بعض الناطق انسان والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب ١٢ مولانا محمد احمد

الشرط ثمانية اضرب وهي موجبة جزئية صغرى مع موجبة كلية كبرى وموجبة جزئية صغرى مع جزئية
 جزئية كبرى وسالبة كلية صغرى مع سالبة كلية كبرى وسالبة جزئية صغرى مع سالبة جزئية كبرى
 وسالبة كلية صغرى مع سالبة جزئية كبرى وسالبة جزئية صغرى مع سالبة جزئية كبرى وموجبة جزئية
 صغرى مع سالبة جزئية كبرى وسالبة جزئية صغرى مع موجبة جزئية كبرى يعنى ثمانية اشارة اليها
 لقوله لنتبع الموجبة الكلية مع الاربع هذا اشارة الى الضروب الاربعة الاول موجبة كلية صغرى
 وموجبة كلية كبرى والثاني موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى والثالث موجبة كلية صغرى
 وسالبة كلية كبرى والرابع موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والخبرية اى الموجبة الجزئية
 الصغرى مع السالبة الكلية والسالبان اى الكلية والخبرية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبر
 وسالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الجزئية الكبرى فمذه اشارة الى الضروب الاربعة الباقية من
 الثمانية فالخامس موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والسادس سالبة كلية صغرى وموجبة كلية
 والسابع سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والثامن سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
 موجبة جزئية اى ينتج هذه الضروب موجبة جزئية ان لم يكن في المقترنين سلب كالضرب الاول
 والثاني والاى وان كان سلبا في احدهما وهو في الستة الباقية فسالبة جزئية يعنى ينتج
 سالبة جزئية الاسم واحد اى في واحد من الضروب الستة وهو الضرب الثالث منها فانه
 ينتج سالبة كلية فمذا استثننا من قوله والافصالية جزئية يعنى الضرب الذى فيه صغرى سالبة
 والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية نحو الاشئ من الانسان لفرس وكل ناطق انسان ينتج لا
 من الفرس بباطق بالمثل اى ان كان هذا الضرب ثابت بالمثل وهو هنا ان نعظم بعض النتيجة
 الى احدى مقدمتي القياس لنتبع نتيجة يتعكس الى ما ينافى المقدمة الاخرى المفروضة الصدق
 في القياس فيكون محالا وهذا المحال ناش من تعيق النتيجة فهو باطل وهذا يجري في الكل
 الاسم الاخرين وهو السابع والثامن لان الكبرى السابع سالبة جزئية لا يصلح لكبروية الشكل
 الاول مع ان تعيق النتيجة مع الصغرى ينتج موجبة كلية منعكسة الى موجبة جزئية وهى لا ينافى
 الكبرى الاصل وصغرى الثامن سالبة وهى لا يصلح لصغرية الشكل الاول وكبرية جزئية غير صالحة
 لكبراه اولجس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا اوليا فينتج نتيجة مخ
 عكس النتيجة اى لجس النتيجة التى حصلت من الشكل الاول فيحصل لظ وهذا يجري في الاول والثاني
 والثالث والرابع والخامس والسادس جزئية وهى لا يصلح

الكبرى في الشكل الاول كبرى الرابع والسابع سالبة وهي لا تقع صغرى الاول او بعكس المقدس
 بان يؤخذ عكس الصغرى والكبرى ليجيء شكلا اولافينج لمطلوب وهذا يجري في الرابع والخامس
 ولا يجري في الباقية لانها شروط الانساج الاول كما هو الظاهر عند التلييب المتأخر او بعكس
 الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فان المخالفة بينهما كانت في الصغرى وهذا يجري في الثالث والرابع
 والخامس السادس لا يجري في الاولين لعدم الاختلاف في الكيف ولا في الآخرين لان صغرى
 السابع سالبة خبرية تنكسر وعكس صغرى الثامن سالبة كلية لكن كبراه خبرية لا يصلح كبروية الشكل
 الثامن لا شروط الكلية فيزاد بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث وهذا يجري في الاولين والرابع
 والخامس السابع ولا يجري في الباقية لان صغرها سالبة وصغرى الشكل لا يكون سالبة ولما فرغ
 عن بيان شروط الانساج الاشكال حسب الكلية والكيفية شرع في بيان اشتراطها بحسب الجهة
 فعال واما بحسب الجهة في المتطلبات يعني ان الاشتراط بحسب الجهة في المتطلبات وهي الافقية
 من خلل الموجبات بعضها مع بعض ففي الشكل الاول اي شرط فيه بحسب الجهة فعلية الصغرى يكون
 الصغرى من القضايا التي يوجد فيها الفعلية وهي ما سوى الممكنة على مذهب الشيخ لما قد سلف
 في عقد الوضع من ان المقترع عنده صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل فالحكم في
 الكبرى يكون على ما هو اوسط بالفعل فلو لم يكن في الصغرى كذلك بل بالامكان لم يحصل
 اندراج الاصغر تحت الاوسط فالحصول الجرم يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر او ثبوت الاكبر
 هو اوسط بالفعل والاصغر ليس باوسط بالفعل بل بالامكان ويجوز ان لا يخرج من القوة الى
 الفعل فكيف يتعدى الحكم منه الى الاصغر فانتهى مناط النتيجة فلا ينتج عند فقدانه ولذا يصح
 في الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان وكل مركوب زيد فخرس بالضرورة مع كذا
 النتيجة ويذهب هو اى الشيخ والامام الرازي ومتابعوه الى ان الانساج الممكنة الصغرى مع
 الكبرى الضرورية ومن غير ممكنة واستدلوا عليه بوجود معنا قال المصريح لانها اى الممكنة ممكنة مع
 الكبرى لان الممكن يمكن دائما على جميع التقادير واذا كان ممكنة مع الكبرى فامكن وقوعها اى
 وقوع هذه الممكنة معها اى مع الكبرى وكل ما هو ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال فلا يلزم من
 فرض الوقوع اى فرض وقوع الصغرى مع الكبرى وكل ما هو ممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال
 فلا يلزم من فرض الوقوع اى فرض وقوع الصغرى من الكبرى محال واذا وجد الصغر
 مع الكبرى فيلزم النتيجة فانتجت الممكنة اليها كالفعلية فحصل الاستدلال ان الصغرى الممكنة

مع الكبرى انجب في شكل الاول نتيجة اذ صدق الصغرى الممكنة مع الكبرى مستلزما لامكان
صدق الصغرى الفعلية معها لان الممكن مالم يلزم من فرض وقوعه محال فبفرض وقوع الصغرى
الممكنة بالفعل مع الكبرى لصدق الفعلية وصدقها مستلزما لانتاج لاندراج الا صغر تحت
الاولى على هذا التقدير فالنتيجة لازمة للممكنة ايضا غير مستحيلة فهي اما ضرورية او غير واجيب
تارة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ مع آخر امكان ثبوته اى ثبوت ذلك الشئ معه اى مع
أخسر الا ترى من الجواز ان يكون وقوع الصغرى رخصا لصدق الكبرى فكيف يصدق
معها حاصله ان بين امكان الثبوت وثبوت الامكان فرقا ولا يستلزم احدهما الآخر فاذا
كانت الصغرى ممكنة لوجود ثبوت امكانها مع الكبرى بان يقال انها ممكنة مع الكبرى ولا يلزم
منه امكان ثبوت الصغرى اى وقوعها ووجودها مع الكبرى لجواز ان يكون وقوع الصغرى
رخصا لصدق الكبرى كما عرفت في الفرض المذكور فلا يحتج بان واذا لم يحصل النتيجة وفيها فيه
قال في الحاشية فان الامكان كيفية ثبوت المحمول للموضوع ففعلية الامكان مستلزما لامكان
الفعلية في الجملة نعم ازلية الامكان لا يستلزم امكان الازلية وبينهما بون بعيد انتهى حاصله
الرد على الجواب بان فعلية الامكان مستلزما لامكان الفعلية في الجملة اذ هو كيفية ثبوت
المحمول للموضوع ولا يقاس على عدم استلزام ازلية الامكان لامكان الازلية اذ بينهما فرق
بين لان الاول مطلقة والثاني وقعية ولا منافاة بينهما فاستلزام ثبوت الامكان لامكان
الثبوت في الجملة لا ينافي عدم استلزام امكان الحادث في الازل امكان ثبوت الحادث
فيه قيل لا يتوجه الرد على الجيب فانه غير مانع لاستلزام فعلية الامكان لامكان الفعلية
بل منع استلزام مجامعة فعلية الامكان مع شئ امكان مجامعة فعلية مع ذلك الشئ و
ولا شك في توجه هذا المنع ولا يدفعه الايراد الا ان يقر مراده ان فعلية الامكان لما استلزم
لامكان الفعلية في الجملة فصار الفعلية ممكنة فلا يرفع على تقدير تحققها شيئا واقعا سيما الصغرى
منه واللام يكن هذه الفعلية ممكنة اذ رفع الضرورى مح ومستلزم لمح يكون محالا وهذا مسلم عند الجيب
فندفع ما قيل عدم توجه الرد على الجيب فافهم واجيب تارة اخرى لمنع لزوم النتيجة على تقدير
الوقوع اى وقوع الصغرى لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر لا ما هو
اوسط على ذلك التقدير فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر حاصله ان الصغرى لو فرضت
وقوعها مع الكبرى ويكون فعلية فاما منع لزوم النتيجة على هذا التقدير اذ لزوم النتيجة لا يكون

الا ان اندرج الاصغر تحت الاوسط واندراج تحت ممنوع لان الحكم في الكبرى على هو اوسط بالفعل
 في نفس الامر لا ما هو اوسط بالفعل بحسب التقدير والاصغر ليست اوسط بالفعل في نفس الامر بل
 ذلك التقدير فلا يغني الحكم من الاوسط الى الاصغر فلا يلزم النتيجة فتعكر قال في الحاشية
 لانه ان يمكن اثبات النتيجة المنوعة بان يقر لو وقعت الصغرى الممكنة مع الكبرى كانت الصغرى
 فعلية معها وكلما كانت فعلية لزمت النتيجة والملازمة الاولى وبينية والثانية مسلمة انتهى حاصله
 انه يمكن اثبات لزوم النتيجة على تقدير وقوع الصغرى بان يقر لو وقعت الصغرى الممكنة مع الكبرى
 كانت الصغرى بالفعل ومعها الكبرى وكلما كان الصغرى بالفعل وجدت مع الكبرى يوجد
 شرط انتاج فلزمت النتيجة والملازمة بين وقوع الصغرى مع الكبرى وكونها فعلية معها بينية
 اذا وقع معها لازمة للفعلية وبالعكس الملازمة بين فعلية الصغرى مع الكبرى ولزوم النتيجة
 مسلمة لان هذا هو الشرط للانتاج ذلك ان نقول ان انتاج الصغرى الفعلية مطلقا سواء كانت
 واقعية او فرضية ممنوع واسلم انما هو انتاج فعليتها النفس الامرية مع الكبرى اذا الحكم في الكبرى
 على ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر فلم يعتبر في الصغرى فعليتها النفس الامرية لم يحصل الاندراج
 فلا يلزم الانتاج فافهم وان الحق ان اخذ الامكان بالمعنى الاخص وهو سلب الضرورة المطلقة سواء كان
 ناشية عن الذات او عن الغير فتواتى الامكان بهذا المعنى مساو للاطلاق كالدوام مساو للضرورة
 بالمعنى الاعم وهى الضرورة المطلقة سواء كانت بحسب الذات او بحسب الغير فالدوام ايضا لا يخفى
 عن الضرورة بحسب العلة فهو مساو للضرورة بهذا المعنى والامكان والاطلاق تقيضا هما فيكون
 متساويين لان لتقيض المتساويين متساويان فاذا كان الامكان مساويا للاطلاق والاطلاق
 شرطا للانتاج فليزمن النتيجة على هذا التقدير والا وادعى وان لم يوضح الامكان بهذا المعنى بل
 يوضح بالمعنى الاعم فلا يلزم النتيجة قال في الحاشية اي ان اخذ الامكان بالمعنى الاعم وهو
 الذاتي لا يلزم النتيجة فان الممكن بهذا المعنى يجوز ان يكون متمنعا بالغير فهو وان لم يلزم من فرض
 وقوعه لم بالنظر الى ذات لكن يجوز ان يلزم منه الاحمال بالنظر الى الوقوع اعدم لعقل الاول لا يلزم
 منه عدم الواجب تعالى على ما هو المشهور انتهى حاصلا الممكنة بمعنى الاخص تساوى المطلقة فلا يسكن
 في انتاجها اذا الانتاج فيها من حيث الاطلاق فحق الحقيقة النتيجة هي المطلقة لا الممكنة بالمعنى الاشم
 فلا إشكال انما هو في انتاجها فلا يلزم انتاجها اذا الممكن يجوز ان يكون متمنعا بالغير وان لم يلزم
 من وقوعه في الواقع فيمنع قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم لعقل الاول و

وانکان ممکنا بالذات لکنہ ممنوع بالغیر و هو وجود الواجب تعالیٰ لکونه علتہ تامہ لہ فلو فرض وقوعہ
 یلزم منہ المانع و هو عدم الواجب تعالیٰ فیجوز ان یکون الممكن بالذات ممنوعا بالغیر و یلزم من وقوعہ
 محال فی الواقع فکیف یلزم النتیجۃ فالحق ان امکانہ غیر منبتجہ و ما ذهب الیہ الشیخ والا ما منہ من
 فقیر ثابت فافہم ولما فرغ من بیان الاشتراط بحسب الجہت فی شکل الاول شرع فی بیان جہت
 النتیجۃ فقال ثم النتیجۃ فی القیاس المکرب من القضاء الموجبہ من شکل الاول بعد وجود شرط
 الانتاج فیہ کالکبری ای کالقضیۃ الموجبۃ التی ہی الکبری انکانت ای الکبری من غیر الوصفیات الالہیۃ
 ای غیر المشروطۃ العامۃ والعرفیۃ العامۃ والمشروطۃ الخاصۃ والعرفیۃ الخاصۃ والا ای وان لم یکن
 الکبری من غیر الوصفیات بل یکون منہا فکما الصغر ای فالنتیجۃ کالقضیۃ التی ہی الصغری یعنی
 بتبعہا فی الجہت محذوف فاعلمنا ای عن الصغر فی قید الوجود یعنی بعد ان یحذف عن الصغر
 قید الوجود و هو الاضروریۃ والادوام انکان فیہا فیکون الباقی بعد الحذف نتیجۃ والضروریۃ
 المختصۃ یعنی یحذف الضروریۃ التی تختص بالصغری ولا یوجد فی الکبری سوا کانت الضروریۃ ذاتیۃ
 او وصفیۃ او وقتیۃ ومنہما الیہا ای الی النتیجۃ قید الوجود فی الکبری یعنی بعد حذف قید الوجود
 عن الصغری وحذف الضروریۃ المختصۃ التی یوجب فیہا لان فی الکبری انکان قید الوجود فی الکبری
 بان یکون من احدی الخاصیین منضم الی الصغر فیكون القضیۃ الخاصۃ بعد الحذف والاضمام
 نتیجۃ القیاس تفصیل المقام ان الضرب والماصلۃ من اختلاف بعض الموجبات مع بعض ما لا تسع
 وستون اختلاطا لان القضاء الموجبۃ علی ما ہو المشہور ثلثہ عشر و اذا ضربت فی نفسہا یکون
 مائۃ وتسع وستون و بشرط الفعلیۃ سقط منہا سقہ وعشرون اختلاطا و ہی الحاصلۃ من ضرب
 الممكنتین فی ثلثہ عشر فقیبت مائۃ و ثلثہ واربعون فی النتیجۃ والضابطۃ فی الانتاج ان الکبری
 انکانت من غیر وصفیات الاربع و ہی التسع بان یکون ضروریۃ ودائمۃ

اما اول فلان الکبری دائرۃ علی ان ثابت لہ الاوسط بافضل منہ ان ثبت لہ الاکبر بہذا الجہۃ ولا یحصل لکانت الوصفیات الاربع
 فان الکبری یقتضی ان یکون الاصغر کبر ما دام الاوسط والا وسط بحسب حذفہ من نتیجۃ فلیکانت تالیۃ للکبری کون معنا ہا ان الاکبر
 اکبر ما دام اصغر و ہو یخالف افادہ الکبری و اما ثانیۃ فلان الحكم فی الکبری بدوام الاوسط فیکون الاکبر لا اصغر علی طبق الاوسط
 اما ثانیۃ فلان الکبری ان حکمت فیہا بدوام الاکبر لکل افراد الاوسط ما دام الاوسط لکن یجوز ان لا یکون الاکبر مقصر
 علی زمان ثبوت الاوسط بل یکون ضروریۃ یا دائما ثابت لہ الاوسط فقیۃ الصغری لا یتعدی الی النتیجۃ لکن یتعدی قید الکبری
 ضروریۃ لانه کل ما ہو الاوسط لما کان ہو الاکبر لا لما یکون اصغر فیما ہو الاکبر لا دائما و لہذا ثبت الوجہ الخ مستان فی الوجود

ان وجد في الكبرى كما اذا كانت مشروطة خاصة او عرفية خاصة بتعدي الى النتيجة اما الرابعة فلان الكبرى اذا لم يكن فيها
ضرورة جاز انفاكها كالكبرى من الاوسط ولو بالضرورة فيجوز انفاكها عن الاصغر ايضا فلم يتقدم ضرورة الصغرى الى النتيجة
فتفكر في التكملة سدرج سلم مولوى عظيم

او مطلقة عامة او ممكنة عامة او وقتية او منتشرة او وجودية لا ضرورية او وجودية لا دائمة وممكنة خاصة
فالنتيجة يكون قضيتها موجبة كالكبرى وان كانت الكبرى من احدى الوصفيات الاربع بان يكون مشروطة
عامة او عرفية عامة او مشروطة خاصة او عرفية خاصة والصغرى اى قضيتها كانت من الفعليات فالنتيجة
يكون قضيتها موجبة كالقضيتها التي هي الصغرى لكن ان كانت في الصغرى قيد اللادوام كما اذا كانت
احدا الخاصتين او قيد اللا ضرورة كما اذا كانت وجودية لا ضرورية حذفنا ذلك القيد وما ينبغي
يكون نتيجة وكذلك اذا اوجدنا في الصغرى ضرورة مخصوصة غير مشتركة بينهما وبين الكبرى حذفنا
ايضا كما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى دائمة حذفنا الضرورة من الصغرى فبقي دائمة
وهي النتيجة ثم ننظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت مشروطة عامة وعرفية
عامة كان المحفوظ من الصغرى بعد حذف اللادوام والضرورة المحذوفة بعينها والنتيجة وان كان في
الكبرى قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنا بالى المحفوظة وكان المجموع الحاصل
منها جهة النتيجة وهذا القدر يكفي في كشف المرام وان شئت استيفار الكلام فانظر الى شرح اصطلاح
وغیره من شرح الاعلام وفي شكل السانى يشترط بحسب الجهة امران احدهما دوام الصغرى
بان يكون ضرورية او دائمة او العكس سالبه الكبرى اى كون الكبرى من القضايا التي تنعكس
سوالها هي التي تنعكس السوالب والثاني كون الممكنة مع الضرورية يعني ان كان الممكنة كبرى
فمع الضرورية الصغرى فقط وان كانت صغرى فمع الضرورية الكبرى او كبرى مشروطة سوار كما
عامة او خاصة حاصلة انه يشترط في شكل السانى بحسب الجهة امران كل واحد منهما مشتمل على
امر من الاول كون الصغرى ضرورية او دائمة او كون الكبرى من القضايا باستثناء المنعكسة السوالب
وهي الضرورية والدائمة والمشرطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة والثاني ان
الممكنة ان كانت الصغرى بحسب ان يكون الكبرى ضرورية والمشرطة وان كانت الكبرى بحسب
ان يكون الصغرى ضرورية فقط ولو انتفت الشروط المذكورة بان لم يكن اللادوام في الصغرى
بل يكون من احدى عشر قضية سوى الضرورية والدائمة او كان كبرى من احدى سبع القضايا
وهي الوقتيان والوجوديان والممكنتان والمطلقة العامة او يكون الصغرى والممكنة مع

العشرة الباقية سوسك الضرورية والمشروطتين او كان الكبرى الممكنة مع غير الضرورية يلزم ان
 الموجب للحققتما تفصيل لطالب من المطولات فالاختلاطات المنتجة في هذا الشكل اربعة وثلاثون
 فان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصل من ضرب احدى عشر صغرى في سبعة
 كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية حاصل من ضرب اثنين في ثلثة واثنين في واحد
 الممكنتان الصغريتان مع الدائمة والعرفيتين والممكنتين الكبيرتين مع الدائمة والنتيجة
 الحاصلة من الضروب المنتجة في هذا الشكل دائمة اثمانا في ذلك الضروب دوام
 سواركان في ضمن الضرورية او غيرهما وسواركان في الصغرا وفي الكبرى فقط والاما في وان لم
 هناك دوام فكل الصغرى اى يكون المنتجة كالصغرى محذوف عنها اى

تقوله وتفصيل لطالب من المطولات اما في الضرب الثاني فمقولنا الاشئ من المنتجة بمعنى ادام منخفا او في وقت الترتيب
 وكل قمر مضي بالضرورة في وقت معين لا اذ كان مع ان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل شمس مضي في وقت معين
 لا اذ كان مع ان الحق السلب واما في الضرب الاول فكلما اذا جعلت من المحمول في المثلثين معدولا وقتنا كل شمس
 لا مضي بالضرورة مادام منخفا او في وقت معين لا اذ كان مع الاشئ من القمر او من شمس بلا مضي في وقت معين لا
 دائما منتج السلب في الاول والايجاب في الثاني واذا لم ينتج نه ان الاختلاطات الضربين الاولين المنتجة
 سائر الاختلاطات في جميع الضروب لان عدم انتاج الاخص موجب انتاج الاعم ثمانية اى يكون الممكنة الصغرى
 مع الضرورية والمشروطتين او كون الممكنة الكبرى مع الضرورية الصغرى فقط وذلك لانه لو تفعلوا كان الصغرى
 الممكنة مع عشرة الباقية او كان الكبرى الممكنة مع غير الضرورية وقد تبين في الشرط الاول عدم انتاج الممكنة
 والصغرى مع القضايا السبع الغير المتكس سوا البها وعدم انتاج الممكنة الكبرى مع القضايا باعة عشر وغير الضرورية والذات
 لانها الامر باعنى دوام الصغرى وكون الكبرى من القضايا الستة فلم يبق الا ربع اختلاطات بحسب بيان عقربا وحي الممكنة
 الكبرى مع الدائمة والممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفيتين اما في الضرب الثاني فمقولنا الاشئ من الزود
 باسود دائما وكل رومي اسود بالامكان مع ان الحق الايجاب ولو بدلنا الصغرى بقولنا الاشئ من الرمي باسود
 دائما كان الحق السلب ومقولنا الاشئ من الرومي بابيض بالامكان وكل رومي اسود دائما مع ان السلب منتج
 يلزم من هذا عدم انتاج الممكنة مع العرفية العامة ايضا لكونها اخص وهذا يستلزم عدم انتاجها مع العرفية التي حصة
 ايضا ولا يخل لا اذ ادمها في انتاج هذا الشكل لكونها موافقة للصغرى في الكيف فيرجع هذا الاختلاط الى الاختلاط
 الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وقد عرفت عقربا فانها لا تخرج من ان لا ينتج كل واحد من خبره ثانيا في القضية منتج لموجو
 قلنا المراد باننا انتاج القضية المركبة انتاج احدى خبريها مع القضية الاخرى ولعدم الانتاج شئ من اخرها

وعليك في الصورتين بيان علم القرب الاول بحبل الممول عند ولا ١٢ مولانا خادم احمد

عن الصغرى قيد الوجود يعني اللادوام واللاضرورة وقيد الضرورة وصفية كانت او وقتية فما
بقي بعد حذف القيد عن الصغرى يكون نتيجة حاصله ان الدوام اما ان يصدق على احدى مقدمات
ان يكون ضرورة او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احد المقدمتين فالنتيجة دائمة ولا
فالنتيجة الصغرى بشرط حذف قيد الوجود اى قيد اللادوام واللاضرورة منها وحذف الضرورة
منها سواء كانت وصفية او وقتية وفيه ما فيه قال في الحاشية فان هذا انما يتم لو لم يعكس السالبة
الضرورة والمشرطه لنفسها وانما انعكس كما سبق عليه الدليل فلا يصح الانحصار في الدوام وكما
لصغرى مع حذف الضرورة وقيد الوجود فتدبر انتمى حاصله ان انتاج السالبة الضرورة الكبرى
دائمة معني على عدم النكاس السالبة الضرورية نفسها وقد استدل فيما سبق على انها منعكسة
ففي اختلاط يكون الكبرى سالبة ضرورية يكون النتيجة ضرورية لعكس الكبرى وفي الشكل الثالث
بشرط بحسب الجهة ما يشترط في الشكل الاول اى فعلية الصغرى والضابط في انتاج هذا الشكل
بحسب الجهة ما قال المعروف والنتيجة كالكبرى في غير الوصفيات الاربع وهى المشروطتان و
والعرفيتان يعني اذا كانت الكبرى من احدى التسع الذي غير هذه الاربعه يكون النتيجة كالكبرى
وانما يكن من غير الوصفيات الاربع بل كان منها عكس الصغرى اى فالنتيجة يكون قضية كعكس
الصغرى محذوف فاعنها اى عن النتيجة او الصغرى وفي بعض النسخ محذوف فاعنه بتذكير الضمير
الى انعكس قيد لادوامه اى لادوام انعكس ومعنوا ما اليه اى الى انعكس لادوام الكبرى
قيد اللادوام الذي هو في الكبرى حاصله ان الكبرى في هذا الشكل لا يتخلوا اما ان يكون مع احد
التسع التي هي غير المشروطتين والعرفيتين او من احدى هذه الاربع فان كان الاول كان جهة
النتيجة جهة الكبرى بعينها وان كان الثاني كان جهة النتيجة كعكس الصغرى

فقد اى فعلية الصغرى لكون اخص الاختلاطات الممكنة وما هو يتقدم من الصغرى الممكنة الخاصة في مع المفروضة والاشروط
الخاصة في اخص ظروف هذا الشكل في الخارج بالاولان عتقا وهو يستوجب سائر اختلاطات الامكان في سائر الظروف
والوجه هو الاختلاف لانا اذا فرضنا انحصار مركوب زيد في الفرس مركوب معروف في الحمار لصدق كل ما هو مركوب بفرس
بالضرورة ولا يصدق بعض ما هو مركوب بفرس لان كان لصدق التعينة وهو لا شيء من مركوب بفرس بالضرورة ولو
بدلنا الكبرى بقولنا ولا شيء ما هو مركوب زيد لمار بالضرورة كان الحق الايجاب وان عيننا الكبرى بكل مركوب بفرس بالضرورة
مادام مركوب زيد لا دائما ولا شيء من مركوب زيد بل بفرس بالضرورة مادام مركوب زيد دائما حصل اختلاط المشروط والخاصة

جہتہ الضربین الاولین والصادقین الاول السلب ونے اٹھانے وصدق ہدین الاخلاطین نے الاول مع الایجاب
ونے اٹھانے مع السلب کثیرا

لکن لا مطلقا بل یحذف عن بعض لکس قید لا دوامہ وضمیمہ لا قدر دوام الکبریٰ انکانت من احدے
النحی صحتین اما وجہ الحذف وضمیمہ مذکور نے الکتبہ المتطا وذا المتدا وذا فی طلب منها واحکام اختلاط
الشکل الرابع بحسب شرائط الجهات وضوابط نتائج الضروب المنتجۃ فیہ تفصیلا بعرف نے المخطولات
ولا باس الکشف مطلب الکتاب علی الوجہ التمام والکمال بذکر احکامہا علی وجہ الاجمال فما علم ان
الشکل الرابع بشرط فیہ بحسب الجهات خمسة امور الاول ان الموجهۃ المستعملۃ فیہ فعلیۃ سوار کانت صغریٰ
او کبریٰ والثانی انعکاس السالبۃ المستعملۃ فیہ والثالث صدق الدوام علی صغریٰ الضرب
الثالث او صدق العرف العام علی کبریٰ ذلک الضرب والرابع کون الکبریٰ فی السادس من
القضا الستۃ المنعکستۃ السوالب والخامس کون الصغریٰ فی الثامن من احدى النحی صحتین الکبریٰ
فما یصدق علیہ العرف العام والنتیجۃ فی الضربین الاولین کعکس الصغریٰ ان صدق الدوام علیہا
او کان القیاس من القضا الستۃ المنعکستۃ السوالب والامطلقۃ عامۃ ونے الضرب الثالث دائمۃ
انکانت اخذ سے مقدمۃ دائمۃ والا فکس الصغریٰ ونے الرابع والخامس دائمۃ انکانت الکبریٰ دائمۃ
وان لم یکن دائمۃ کعکس الصغریٰ محذوف فاعینا لا دوام ونے السادس کما فی الثانی بعد عکس
الصغریٰ ونے السابع کما فی الثالث بعد عکس الکبریٰ ونے الثامن کما فی الاول بعکس نتیجۃ
بعد عکس الترتیب والتفصیل فی المخطولات ان شدت فارجع الیہما ولما فرغ عن بیان القیاس الاقرار
الحمل شرح نے بیان الاقرار فی الشرط لمساس الحاجۃ الیہ فقال الشرط

فقد الاول الخ یعنی فعلیۃ التقدیمین ولا یستعمل المکنتۃ لصدق قولنا کل حمار مرکوب زید بالامکان ولاشی من الفرس بحمار بالضرورة
وکذب نتیجۃ ولو بدل الکبریٰ بقولنا کل ناهق حمار بالضرورة وکذا الوصل کل حمار مرکوب زید بالامکان والصغریٰ لا شی
من مرکوب زید ناهق کذب نتیجۃ ایضا یعنی عند من یری انتاج المکنتۃ فی صغریٰ الشکل الاول ان لا شیطان فی الضربین
الاولین الفعلیۃ کما لا یحیی ۱۲ مولا خادم احمد

فقد انعکاس السالبۃ المستعملۃ فیہ یعنی کون السالبۃ المستعملۃ فی غیر الاولین منعکستۃ لصدق لا شی من الفرس بخمس بالضرورة وقت السبع
لا دوام کل ذی قمر بالضرورة مع کذب نتیجۃ ولذا القیاس منعکست ذو محمول بالضرورة ولاشی من الفرس بخمس وقت السبع بالضرورة
لا دوام بلزم من ہذا الشرط ان یكون الکبریٰ فی الضرب السابع والصغریٰ فی السادس من احد النحی صحتین او غیرہما لا یحسب
فی السالبۃ بحجریۃ والقدر مار لم یجد والانعکاسہما حکموہما بضم ہدین الضربین بل الثامن ایضا ۱۲

ثالثا والثالث الثامن في الثالث فخط احد الامرين ان يكون الصغرى من احدى الدائرتين وانما كون الكبرى من القضايا المستكثرة
الثالث لصدق الاشئ من المنور المنصفت مادام منور الا اذا ماكل قمر منور وقت الترميح لادائها وكذا لنتيجة ١٢ امولا فافهم

اي القياس وهو لا يتركب من الحليات الصرفة مع اركان مركبا من الشرطيات الصرفة او من الشرطية
والحمالية وانما سمي بـ التسمية الكل باسم الجزر الا اعظم منه وهو على خمسة اقسام الاول تتركب من متصلتين والآخر
به لان اطلاق الشرطية على المتصلة كان على سبيل الحقيقة وهو على ثلاثة اقسام الاول ان يكون الشركة
بينهما في جزئ تام من المقدم والثاني كقولنا كلما كان اب فح دو كلما كان ج وفك فنتج كلما كان
اب فحك والثاني ان يكون الشركة في جزئ غير تام منها كقولنا كلما كان اب فح دو كلما كان ج وفك
فنتج كلما كان اب وكلما كان ج وفك والثالث ان يكون الشركة في جزئ تام من احد
وغير تام من الآخر كقولنا كلما كان ج وفك كلما كان اب فح كلما كان ج وفك فنتج كلما كان ج
وفك كلما كان اب فك ه لكن المطبوع اقسام الاول منه ويعقد فيه الاشكال الاربعة وعلى قيا
الحليات شرائط انتاجها من ايجاب الصغرى وكنية الكبرى في الاول وغير ذلك بقول او
تتركب من منفصلتين كقولنا دائما ماكل اب اوكل ج د دائما اوكل د فنتج دائما
وكل اب اوكل ج ز اوكل ج ه وهو ايضا على ثلاثة اقسام مثال الاول دائما ماكل ج باوكل
وز د دائما ماكل ز و اوكل ك ه فنتج دائما ماكل ج ب واما كل ج باوكل ك ه ومثال الثاني
ما عرفت آنفا ومثال الثالث قولنا دائما ماكل ج ب واما كل ماكان ورحل م و دائما ماكل ل م
واما كل ك ه فنتج دائما ماكل ج ب واما كل ماكان ورفك د و المطبوع منه هو الثاني ويعقد
فيه الاشكال الاربعة وشرائط انتاجها اربعة امور ايجاب المتقدمتين وصدق منع الخلو عليهما
وكنية احدى المقدمتين والنتيجة موجبة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الخيرة الغير المشتركة من
النتيجة التاليف بين المتشاركين كما عرفت او تتركب من حمالية ومتصلة اي اقسام الثالث ما تتركب
من حمالية ومتصلة اي اقسام الثالث ما تتركب من حمالية ومتصلة والشارك للكنية اما مقدم المتصلة
او تاليفها على التقديرين فاحتمالية اما صغرى او كبرى فمذه اربعة اقسام مثال الاول كلما
كان ج ب وكلما كان ب ا فكل ه فنتج كلما كان ج ا فكل د ه ومثال الثاني كل اب وكلما
كان ج ز فكل د ب فنتج كلما كان ج د فكل ا ه ومثال الثالث كلما كان اب فكل ج و كل
ب ه فنتج كلما كان ا ه فكل ج د ومثال الرابع كلما كان اب فكل ج د و كل د ه فنتج كلما كان اب
فكل ج ه والشركة لا يتصور في هذه الاقسام الا في مسير غير تام من المتصلة لاستحالة ان يكون

من طرفي الحجة قضية لا الاشتراك ابدالاً للموضوعين والمحمولين وهما مفردان وينتقد فيه الاشكال
الاربع باعتبار وضع الاوسط في المتشاركين والمطبوع منها ما كان المشاركون تالي المتصلة
والحكمة الكبرى وشرط لاننا جاز ايجاب المتصلة والنتيجة متصلة مقدم المتصلة وتالياً نتيجة التالى
من التالى الحجة ونحو قولنا كلما كان اب فوج وكل ففنتج قولنا كلما كان اب فوج او تيركب من
حكمة ومنفصلة اى تقسم الرابع ما يكون مركباً من حكمة ومنفصلة وهو على ثلاثة قسم لان الحكاميات
اما ان يكون بعدد اجزاء المنفصلة سواء اشتملت التاليفات في النتيجة او اختلفت اما لا وكل قولنا
كل ج ا ما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل ه ففنتج كل ج ا ما ب ط ففنتج كل ج ا ما ب ط ففنتج كل ج ا ما ب ط
د واما ه كل ب ج وكل ط و وكل ه ففنتج كل ج ا ما ب ط ففنتج كل ج ا ما ب ط ففنتج كل ج ا ما ب ط
اجزاء المنفصلة كقولنا اكل ا ط او كل ج ب وكل ب ففنتج اكل ا ط او كل ج ا او اكثر من اجزاء المنفصلة
والمطبوع هو الاول وشرط اننا ج كون المنفصلة موجبة مانعة الخلو وحقائقه واما اذا كان نتائج
التاليفات مختلفة فيكون المنفصلة مانعة الخلو وتيركب من متصلة ومنفصلة هذا قسم خامس من اقسام
الخمس للاقترايات الشرطية وهو على ثلاثة اقسام اذ المتصلة لا يخاف من ان يكون صغيراً او كبيراً
وايها ما كان فالشاركة بينهما انما في خبر تمام منها او في خبر غير تمام منها او في خبر تمام من احدهما
وغير تمام من الآخر مثال الاول قولنا كلما كان اب فوج دودانما او قد يكون ا ما ج د واه
فان كانت هذه الكبرى مانعة الجمع ففنتج قولنا دودانما او قد يكون ا ما ب ا واه لان اجتماع ه مع
ج والذي هو لازم اب كلياً كان او خبرياً ممتنعاً ففنتج اجتماع ه مع اب كلياً كان او خبرياً لان
ما هو ممتنع الاجتماع مع اللازم دودانما وفي الجملة ممتنع الاجتماع مع الملزوم ايضا دودانما وفي الحجة
وان كانت مانعة الخلو ففنتج قد يكون اذ لم يكن اب قد زل ان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ومن
المعلوم ان كل امرين بينهما منع الخلو يستلزم رفع احدهما عين الآخر ومثال الثاني كلما كان اب
فكل ج دودانما اكل ده او دز وهو مانعة الخلو ففنتج كلما كان اب فاما كل ج د او دز ومثال الثالث
قولنا دودانما كلما كان اب فج د واما كلما كان ه فوج وكلما كان ج فط ففنتج دودانما كلما كان
اب فج د واما كلما كان ه فوط د والمطبوع منه ما يكون الصغير من متصلة وكبرى منفصلة موجبة
وعليك باستخراج الامثلة هذا البيان على وجه الاجمال لكشف التباس وتوضيح العلاقات وتفصيل
في المطولات وينتقد فيه اى في الافتراض الشرطي في جميع اقسامه الاشكال الاربع لان الحجة
الاوسط ان كان تالياً في الصغير ومقدمات في الكبرى فهو الشكل الاول او تالياً فيها فهو الشكل

الثاني او مقدماتها فنواكل الثالث او عكس الاول فنواكل الرابع والعقدة من بين هذه الاقسام الخمسة الاول وهو ما تتركب من متعلتين لكونه احق بالتسمية بالشرطية من بين الاقسام الخمسة لان اطلاق اسم الشرطية على المنفصلة لطريق الحقيقة دون المنفصلة ولذا وقع البتة بالبحث عند اولاد وكان هذا القسم على ثلاثة اقسام لان الحد الاوسط الذي يشترك بينهما اما ان يكون حيزا تاما بينهما بان يكون الاوسط من المقدم او التالي فيهما او حيزا غير تام منهما او كان حيزا تاما من احدهما غير تام من الاخرى ولما يكن كلهما مقبول الطبع فبين المطبوع منها وقال المطبوع منه اى مقبول الطبع من الشرطية من بين هذه الاقسام الثلاثة ما كان اشتراك المقدمتين اى الصغرى والكبرى في حيز تام منها اى من المقدم والتالى لان اشتراكه فيه كامل فيفيد الاتصال كالما وشرائط الانتاج اى انتاج هذه الاسكال وهذه حال النتيجة فيه اى في الشرط كما في العمليات وقد عرفت بان المنفصلة في شكل الاول ايجاب الصغرى وكاتبه الكبرى وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكاتبه الكبرى وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد المضروب الا في شكل الرابع فان ضرورية ههنا خمسة لان انتاج المضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبر وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروت الاول من الاول موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس في كذا الحال في الجهة امكن اللزوم والاتفاق منها فالقدماتان اللزوميتان ينتجان الزومية والاتفاقية في اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتين ينتجان ضرورية ودائمتين دائمتان فان انتاج اللزوميتين اللزومية في شكل الاول بين فانه يدعي الاتفاق في باقي الاشكال تبين بالبيان الذي مر في مسلي وههنا اى في انتاج اللزوميتين في شكل الاول شك او دية الشك في

توروني باقى الاشكال الجاماكل فلان ينتج منه الاضربان اللذان تتركبان من الموجبتين واما الضربان الاخران فلان لا ينتجان الاوسط اذا لم يكن مستلزما بشئ فلا يلزم ان لا يكون الاوسط مستلزما لانه لو صدق كلما كانت العشرة موجودة فالثلاثة موجودة وليس التبعة اذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة قيل ان الثلاثة لاستلزام السبعة بحسبى انتاوكاتب وصف آخر ضرورى بعرضها في شئ من الازمان مع ان العشرة مستلزما للسبعة واذا لم ينتج هذا الضرب لم ينتج الضرب الذي يكون مركبا من موجبة حربية وسالبة كلية لكونه خفى منه واما شكل الثاني فلان ينتج منه الاضربان اللذان صغرها سالتة واما اللذان صغرها موجبة فلا ينتجان لان شئ اذا كان مستلزما بشئ حيزا لا يجب ان لا يكون مستلزما لانيا لا يستلزم سالتة لانه لصدق كلما كان العشرة موجودة فالسبعة موجودة وليس التبعة اذا كانت الثلاثة موجودة فالسبعة موجودة مع ان العشرة مستلزما للثلاثة واما شكل الثالث فلان ينتج الاولان يكون كباء سالتة لانتا امكن كانت موجبة لا يلزم الانتاج اذا

أو يستلزم الشيء للشيئين لا يوجب استلزام أحدهما الآخر فإنه يصدق كلما كانت عشرة موجودة فالثلثة موجودة وكلما كانت
عشرة موجودة فالسبعة موجودة مع أن الثلثة لا يستلزم سبعة كما عرفت وأما شكل الرابع فلا ينتج شيء من ضرورة ما افترق
الذي يتركب من مركبتين كليتين فإنه يصدق كلما كانت سبعة موجودة فالثلاثة موجودة كلما كانت عشرة موجودة
فالسبعة موجودة مع أن الثلثة لا يستلزم عشرة وإذا لم ينتج هذا الضرب لم ينتج الضرب الذي يتركب من موجبة كلية ومقومة
موجبة جزئية الكبرى لكونه أعم فيه وأما الضرب الذي يتركب من سائبة كلية وموجبة كلية فإنه يصدق ليس البتة إذا كانت
الثلثة موجودة فالعشرة موجودة وكلما كان السبعة موجودة فالثلثة موجودة مع أن العشرة مستلزمية للسبعة وأما
الذي هو عكس هذا الضرب فإنه يصدق كلما كانت عشرة موجودة فالسبعة موجودة وليس البتة إذا كانت الثلثة موجودة
فالعشرة موجودة مع أن السبعة مستلزمية للثلاثة وإذا لم ينتج هذا الضرب لم ينتج الضرب المركب من موجبة جزئية وسائبة
كلية ١٢ أمثلة ما خادما أحمد رحمه الله تعالى

وهو أي الشك أنه القبيح للثلاث يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا
كان زوجا مع كذا النتيجة وهي كلما كان الاثنان فردا كان زوجا حاصل الشك أن قولنا كل
الشكل الأعلى المركب من لزوميتين ينتج لزومية منقوصة لقبولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا
وكلما كان عددا كان زوجا فإنه صادق مركب من لزوميتين مع أن النتيجة السخا صالحة كاذبة وقد
كلما كان الاثنان فردا كان زوجا للثلاثي بين المقدم والتالي وحده أي حل هذا الشك كما قيل
والقائل صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية بأن يقال الكبرى ليست بلزومية وإنما هي
الكبرى الاتفاقية حاصلة أن هذا القياس ليس بمركب من لزوميتين بل كبراه الاتفاقية فلهذا يوجب شرط
الانتاج وهو أن يكون الأوسط مقارنا للزومية ولو أخذت للزومية بنتج صدقة أفانها
يصدق لوازم لزومية الاثنان عددية على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وليس
كذلك إذ من بعض أوضاع كون العدد فردا والزومية ليست بلزومية بل على هذا النوع فلم يصح
لزومية بل صارت اتفاقية وهي ليست بنتيجة من القياس فكذب النتيجة كذب الطرفين مع لا
صدقها فلا يضر بالقررة عند فهم من انتاج اللزوميتين لزومية وسباب عند الحل الموجب شراح
المطالع بأن قولنا كلما كان عددا كان موجودا للزومية لأن العددية أي عددية الاثنان متوقفة
على الوجود أي وجود الاثنان وكذا كلما كان موجودا كان له وجودا أيضا للزومية لأن الزومية
من لوازم ماهية الاثنان فيكون لازمة له في نحو من السخا وجود وهو أي القياس ينتج به حكمنا
منعتم وهو كلما كان عددا كان زوجا حاصلا أن الكبرى لزومية للاتفاقية فإن قولنا كلما

كان الاثنان عددا كان موجودا لزومية ضرورية ان عددية الاثنين متوقفة على وجوده فها
 يمكن موجودا لم يكن عددا فاذا كان عددا كان موجودا لاحتماله وكلما كان الاثنان موجودا
 كان زواجا وميت ايضا اذا تحقق الالعنية فيقضي الزوجية فصارت المقدمةتان الزويتين في التباين
 المركب بينهما منبرع عنكم لزومية فبفتح كل ما كان عددا كان زواجا لزومية وقدمتكم كونها لزومية
 قال في السامسية اشارة الى ان الجواب الزامي فان الجيب منصبة الشاك وهو من
 حيث انه شاك لا يسلم انسانا للزويتين لزومية فليس له برحمته ان يجيب اثبات المقدمة
 المنسوبة بهذا الطريق بل بطريق الا لزام انتهى حاصله ان في قوله برحمته اشارة الى كونه الجواب
 الزاميا بطريق الزام لا بطريق التسليم عند الجيب فان الجيب منصبة الشاك لانه يجيب
 عن اهل ويثبت الشاك من حيث انه شاك لا يسلم انسانا للزويتين لزومية فهو
 منكر لذلك كما عرفت فلو قال باننا جبهتنا نقص نفسه فليس الجيب زعمه ان يجيب اثبات المقدمة
 المنسوبة بطريق التسليم بل جوابه بطريق الا لزام فلا يلزم بان للزويتين وان لم يكونا مختلفتين
 على زعمنا لكانا اوردنا على صاحب الحل على سبيل الا لزام فلا يلزم التناقض وفتح الجواب
 اقول لك ان متمنع الصغر وهو كلما كان عددا كان موجودا فاما لان عددية الاثنين الفرد
 معلول الوجود بان يتوقف عليه لان المتمنعات غير معللة لا متمنعات وجودها بالبداهة والاثنين
 الفرد متمنع فلا يتوقف على الوجود ولا يكون معلولا له فلا يتم صدق كلما كان عددا كان موجودا
 فان قلت ان المصريح قال في التصورات في جواب مشبهة وهي ان مجموع شريك الباري
 شريك الباري فبعض شريك الباري مركب وكل مركب ممكن مع ان كل شريك الباري متمنع
 بان الافتقار على تقدير الوجود الفرضي لا تنافي الاقتناع فعلى هذا التقدير يجوز ان يكون الشيء
 مفقدا لشيء ومتمنعا في الواقع فعددية الاثنين الفرد على فرض تحققه يكون معلولا للوجود
 الاثنين كما ان مجموع شريك الباري معلول بحرية مع انه متمنع فاذا كان معلول الوجود فثبت
 الصغرى وان دفع المنع وثبت مطلب الجيب قادت الافتقار الى الجزر غير الافتقار الى الخارج
 الذي هو الوجود فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني على ان مراد المصريح ان المتمنعات من
 حيث هي غير معللة والافتقار على تقدير الفرض بوجهه والكلام في الحال من حيث انه هو
 فافهم ولك ان متمنع صدق الكبرى وهي كلما كان موجودا كان زواجا لزومية بنا على ان
 العام وهو كونه موجودا لا يستلزم الخاص وهو كونه عددا لان وجود الاثنين الفرد من جملة

وجود الاثنين فيجوز ان يكون موجودا في بعض الفردية بدون الزوجية فلا يصدق كلما كان موجودا
 كان زوجا نعم يصدق الكبرى اتفاقية فان من الاتفاقيات ان الاثنين اذا كان موجودا بصير
 زوجا وهي غير منتجة بهذا الاعتبار على ما استدلل به شارح المطالع على اثبات لزومية الكبرى التي منها
 صاحب المطالع حاصلا ان صدق الصغرى وهي قولنا كلما كان عدد كان موجودا لزومية غير
 مسلم فان الحمل انما يتعلق لما بهية الممكنة الوجود وكون الاثنين عددا يكون في بعض الفردية
 ايضا وهي من المنتجات وسلب الوجود عنه ضروري فكيف يتعلق به لجعل ولو سلم فبمقتضى الكبرى
 وهي قولنا كلما كان موجودا كان زوجا فان وجود الاثنين في اعم من الزوج والفرد وصدق
 العام لا يستلزم صدق الخاص لجواز ان يتحقق في خاص آخر فكيف يصدق الخاص على
 جميع افراد العام فان الفرد مناف للزوج فلا يصدق لزومية كانه نعم يصدق اتفاقية
 فان من الاتفاق ان الاثنين اذا كان موجودا كان زوجا والاتفاقية ليست لمنتجة فانه
 يشترط في الانتاج مقدمة الاوسط في اللزومية ولو ثبتت اى تساك بكونها اى كون الزوجية
 من لوازم الماهية الاثنين اى من لوازم ماهية الاثنين لا يتفك عنها يلزم صدق النتيجة المفروضة
 كانهما اى كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا في هذا الجواب جواب
 المذكور لقوله وحله كما قيل هذا ارفع دخل مقدر تقديره ان قولنا كلما كان الانسان عددا كان
 زوجا لزومية والزوجية لازمية لما بهية الاثنين ولوازم الماهيات يلزمها في كل مرتبة من مراتب
 الماهية ومنفع الاتفاقيات عنها فيلزم على تقدير الفردية ايضا فيصدق كلما كان زوجا لزومية و
 المطلوب حاصل الدفع انه لو تساك يكون الزوجية من لوازم ماهية الاثنين سواء كان فردا او
 غيره فيلزم ان يكون النتيجة وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا ايضا صادقة مع
 انه كاذبة واجيب يلزم كذبهما ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده صادقا وهذا
 خلف فتأمل قبل لعل قوله فتأمل اختارة لى ان اللازم انما يلزم الوجود الممكن والوجود الكفر
 للشيء المحال يجوز بان يستلزم محال احسن كعدم كونه زوجا الا انه ان الفردية تقتضى ذلك اختلا
 الرئيس الموعى ابن سينا في محل اى حل الشك وقال شارح المطالع انه الحق بنار على دانية
 اى هذا الاختيار بين الرئيس من ان المقدم المحال لا يستلزم التالى الصادق كما عرفت
 سابقا في الشرطيات ان الصغرى وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا كاذبة في
 نفس الامر لان الاثنين الفردى وكونه عددا صادقا والحق لا يستلزم الصادق عنده واما كسب

الالتزام فکما یصدق الصغری یصدق نتیجتہ ایضاً فان من یری ان الاثنين فرد فلا بد من الاستلزام
ان زوج ایضاً قول قولنا کلاً لم یکن الاثنان عدد الم یکن فرداً یصدق لزومیتہ فان انتفاء العام
وهو انتفاء العدد یتستلزم انتفاء الخاص وهو انتفاء الفرد یتلزم انتفاء الفرد خاص من العدد فافانما
العام عن شئی انتفی الخاص عنه فافانما انتفی العدد یتلزم انتفی الاثنين ولم یکن عدد انتفی الفرد یتلزم انتفی
لم یکن فرداً فصدق کلاً لم یکن الاثنان عدد الم یکن فرداً وهو انعکاس النقیض لے تلك الصغر
وهی قولنا کلاً کان الانسان فرداً کان عدداً فیکون صادقہ ہذا رد علی ما اختاره الشيخ الرئيس من
کذب الصغری حاصلہ ان الصغری صادقہ لانہا انعکاس نقیض الصادقہ وکلاً هو انعکاس نقیض الصادق
یکون صادقاً لا محالہ فینتج ان الصغری صادقہ ہذا ہو لظہر ما کونہا انعکاس نقیض الصادق فلان قولنا
کلاً لم یکن الاثنين عدد الم یکن فرداً صادق لزومیتہ فائتہ مثل علی انتفاء العام وانتفاء العام مستلزم
لانتفاء الخاص فیکون لزومیتہ صادقہ وهو انعکاس انعکاس النقیض لے قولنا کلاً کان الانسان فرداً کان
عدداً فیکون ایضاً صادقاً کما عرفت فی انعکاس من انه لازم وصدق الملزوم یستلزم صدق
اللازم قال فی الحاشیۃ ولوقیل لظاہر لے رای الشيخ ان انتفاء العام انما یستلزم انتفاء الخاص
اذ لم یکن انتفاء العام محالاً وانتفاء الخاص صادقاً قلنا یلزم ح ان لا انعکاس الموجبۃ الکلیۃ لکنہا
انعکاس النقیض فانه کثیر ما یكون التالی من القضايا العامۃ کقولنا کلاً کان زید موجوداً کان شیء ما
موجوداً فافہم انتہی قولہ ولوقیل لے سوال حاصلہ ان استلزام انتفاء العام لانتفاء
الخاص مطلقاً غیر مسلم وانما سلمناہ فیما لم یکن انتفاء العام محالاً وانتفاء الخاص صادقاً وفیما
سخر فیہ من ہذا التخیل فان سلب العدد یتلزم عن الاثنين محال وسلب الفرد یتلزم عنہ صادق فلان
الاستلزام بینہما واذالم یکن احدہما مستلزماً للآخر لم یصدق لزومیتہ وهو المطلوب وقولہ
قلنا جواب لهذا السؤال حاصلہ ان الضرورة حاکمۃ ان انتفاء العام مطلقاً یستلزم انتفاء الخاص
وکیف لا یكون و یلزم ح عدم انعکاس الموجبۃ الکلیۃ لکنہا انعکاس النقیض فی ما یكون التالی من
القضايا العامۃ کقولنا کلاً کان زید موجوداً کان شیء ما موجوداً انعکاس النقیض لے قولنا کلاً کان
لم یکن شیء ما موجوداً لم یکن زید موجوداً وانتفاء العام ہنا محال وانتفاء الخاص صادق ففیصل
شرط الاستلزام بعدم کونہ محالاً وعدم کونہ صادقاً حتی یلزم عدم الانعکاس قولہ فافہم فیما اشار
لے ان الرئيس ان اخذ الاوضاع والتفادیر فی الشرطیات ممکنۃ فی نفسہا لم یرد علیہ شیء من فہم
ومنه ای من ہذا الجواب استبین امی لظہر ضعف بدہیۃ امی مذہب الشيخ لما عرفت فی تقریر الحاشیۃ

من انه يستلزم الجاهل الصادق في نفس الامر بلزوم عدم انعكاس الموجبة الكلية كمنها انعكاس في
 هذا ما وعدته في بحث الشرطيات والحق في الجواب اي جواب الاشكال منع كذب النتيجة يعني لا يتم
 كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا بل هي صادقة بنا على تجويز الاستلزام
 بين المتناهين يعني اذا كان المقدم محال افعلى تقدير فرض وقوعه جاز ان يستلزم المحال تسخر
 ولا يخفى ان تجويز الاستلزام بين المتناهين مطلقا مما اكراهه المحققون به لا يقتضي العلاقة فإيت
 يحكم بصحة مع عدمها الا ان يقال الحكم بالاستلزام انما هو باعتبار ان التام في النتيجة كما في
 للمقدم فان الزوجية من لوازم مهية الاثنين وكون الاثنين تسردا عبارة عن انصاف بين
 للفردية مع بقاء الاثنية واذا كانت باقية كانت معها لازما وهي الزوجية فيكون زوجا في
 حال الفردية ايضا فيقول النتيجة لى قولنا كلما كان الاثنان زوجا فردا كان زوجا وهو صادق
 المنية ضرورة الاستلزام لكل للآخر فهذا وجه حقيقة الجواب اخافهم ويلقاها بالمجتمعات من الشرطيات في
 المسومات وفي هذا المختصر الكفى بما يكفى للطالب والتفصيل والتويل يبين بالمطولات فان كانت
 التفضيل فليخرج اليها ولما فرغ من الشرطية الاخرى في واقعا شرع في بيان الاستثنائي فقال
 والاستثنائي اي القياس الشرطي الاستثنائي تركيب من مقدمتين شرطية متصلة كانت او منفصلة
 ووضعية اي احدى جزئي الشرطية والتمه على الوضع وهو الاشياء ففيها اشياء احدى طرفي الشرطية
 كقولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا لكنه انسان واما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجر اكانه شجرة
 رفعية اي احدى جزئي الشرطية والتمه على الرفع فيها رفع احدى طرفي الشرطية كقولنا كلما كان زيد
 مراهبا كان ناهقا لكنه ليس بناهق واما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجر اكانه شجرة ولا بد من كونها
 اي كون الشرطية موجبة لان السالبة عقيمة فانه اذا لم يكن بين شيئين اتصال او انفصال لم يلزم
 من وجود احدهما ونقيضه وجود الاخر او عدمه لزومية اي يكون ملك الشرطية لزومية اذا كانت
 متصلة فان الاتفاقية لا ينتج لا وضع مقدمها وضع التالي ولا الرفع التالي

قوله فان الاتفاقية لا ينتج الخ لان المتصلة الاتفاقية لا يخلو اما ان يشي عنها وضع المقدم او وضع التالي وكلاهما ناظران اما الاول
 فلان العلم بعدهما متوقف على العلم بصدق التالي منه لا بد من صدق التالي فيها سواء كانت عامتا وخاصة فلو استدل العلم
 بصدق التالي فقط فان وضع التالي لا ينتج في القياس الاستثنائي اتفصل سواء كانت متصلة لازمية او اتفاقية وضع
 المقدم لزوم الضرر واما التالي فلا بد للاتصال بين الطرفين طرف في الاتفاقية ولا اللازم في عدم العلاقة ولا الاتفاقية
 لان كذب التالي بنا في صدق الاتفاقية وكن المنفصلة فان صدق وضع احدهما او صدق رفعه او كذب معلوم قبل

الاستثنا فلا يستفاد منه المناقشة بان ما هو معلوم سابقا صدق احاطا لطرفين لاعلى التعيين والمستفاد صدقه على التعيين
مرفوعة بان العلم لصدق احاطا لطرفين على التعيين لازم في المنفصلة الاتفاقية ٢ اموالا خادم احمد رحمه الله

رفع المقدم او عنادية اى يكون الشرطية عنادية اذا كانت منفصلة لان المنفصلة الاتفاقية غير منتهية فان
صدق وضع احد طرفيها او صدق رفعه او كذبه معلوم قبل الاستثنا فلا يلتزم منه ومن كلياته الشرطية
يعني لا بد ان يكون القضية الشرطية التي هي في الاستثنا كلياته او الاستثنا بعينه استثناء في القياس
الاستثنائي لا بد ان يكون كلياته لانه اذا لم يكن واحدا منها كليها جازان يكون وضع المقدم غير وضع
الاستثناء فيكون اللزوم والحداد على بعض الاوضاع والاستثناء على بعض آت فلا يلزم
من وضع احد طرفيها او رفعه وضع الآخر او رفعه فبني المتصلة اى في القضية الشرطية المتصلة التي هي
حيز تلك القياس ينتج الاستثناء وضع المقدم بعينه عنده وضع التالي يعني عينيه نحو كلها كانت
الشمس مائة فاليها موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود لان وجود الملزوم وهو المقدم
في المتصلة اللازمة وينتج مستلزوم لوجود اللازم وهو التالي فيها ولا عكس اى لا ينتج وضع التالي وضع
المقدم لجواز اعساة اللازم اى يجوز ان يكون اللازم اعم من الملزوم فلا يلزم من وضعه وضعه اذ
وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص لجواز تحققه في غير ذلك الاخص كقولنا كلها كان هذا انسانا كان
حيوانا لكنه حيوان فلا يلزم منه كونه انسانا لجواز تحقق الحيوان في الفرس مع عدم الوجود الا انسانا
ورفع التالي رفع المقدم اى ينتج رفع التالي في المتصلة رفع المقدم فان انتفاء اللازم وهو التالي
يلزم انتفاء الملزوم اى يلزمه انتفاء الملزوم يعني اذا اتفق اللازم اتفق الملزوم فاذا اتفق التالي
اتفق المقدم فرفعه يستلزم رفعه كقولنا كلها كان اشئ انسانا كان حيوانا لكنه ليس بجوان فينتج
انه ليس بالانسان اذا انتفاه الحيوانية يستلزم انتفاه الانسانية وههنا شك اى في اتيان رفع
التالي رفع المقدم اعراض وقيل غويص اى شكل صعب الجواب قائله صاحب آداب الباقية
والفاضل الجوفوري وهو اى الشك منع استلزام الرفع اى رفع التالي الرفع اى رفع المقدم
يعني لانهم ان رفع التالي يستلزم رفع المقدم لجواز استحالة انتفاء اللازم وهو التالي فاذا دفع
ذلك الانتفاء المستحيل لم يبق اللزوم بين المقدم والتالي معه اى مع اللازم

قوله فلا يلزم من وضع الخ فان قيل اذا كان وضع اللزوم والحداد بعينه وضع الاستثناء في مخرج القياس بلا شبهة
كقولنا ان قدم زيد بالان فهو كرم لكن قد علم الان قلنا هب لكنه نادر الوقوع بالنسبة الى كليات الشرطية وفيه الم لم يرد
الشرط ان ثبت بان يقول اذ اتحاد وقت الاتصال والانفعال ووقت الوضع او الرفع اموالا خادم احمد رحمه الله

اوضح الملزوم والاوانی ان یرجع الضمیر الی الوقوع ای لم یبق اللزوم مع وقوع ذلک الانتقار
 المستحیل فلا یلزم انتقار الملزوم لانه تسرع اللزوم حاصل الشک انما لانهم ان انتقار اللزوم یستلزم
 انتقار الملزوم مطلقا وانما یکون كذلك لو کان اللزوم باقیاً علی تقدیر انتقار اللزوم وهو جم
 لجواز ان یکون انتقار اللزوم امراً محالاً فی نفسه ولم یبق اللزوم علی تقدیر وقوعه فان الحال
 یستلزم الحال فاذا لم یبق اللزوم لم یلزم من انتقار اللزوم انتقار الملزوم اذ هو تسرع بقاء اللزوم
 فلا یلزم انتقار الملزوم قال سید الفضلا وسند العلام فی فضل المتأخرین محی شتہ سید المرسلین
 نظام الملک والدين قدس سره وانما ض علینا فیوضه وبرکاته فی شرح السلم انت تعلم ان حال
 الاستثنای رفع التالی ان التالی مرفوع فی الواقع والواقع لیس یستحیل قطعاً فتجوزیه
 انتقار اللزوم فی غیر موضع انتہی کلامه اقول هذا ای حل الشک المذكور ان اللزوم معناه حقیقیة
 امتناع الانفکاک ای انفکاک اللزوم عن الملزوم فی جمیع الاوقات غیر متعین بوقت معین
 منها فوقت الانفکاک وهو ای وقت الانفکاک وقت عدم بقاء اللزوم كما قال الشاک
 داخل فی الجمع ای فی جمیع اوقات اللزوم فلا بد ان یتحقق امتناع الانفکاک فی هذا الوقت
 ایضا فانه المنع ای منع استلزام الرفع الرفع الی منع اللزوم اے یرجع الی ان اللزوم لم
 یبق المقدم والتالی مع انه قد سلم وجوده یعنی ای باطل لا استلزام اجتماع النقیضین حاصله
 علی ما قبل ان اللزوم بین شئین انما یتحقق بان یکون اللزوم ممتنع الانفکاک فی جمیع اوقات
 وجود الملزوم ووقت الانفکاک اما ان یکون داخل فی هذا الجمع اولاً وعلى التالی عدم الانتاج
 مسلم فان من شرط الانتاج ان یکون وضع رفع التالی داخل فی اوضاع المقدم فلیس الاول
 اما ان یکون اللزوم ممتنع الانفکاک منه اولاً وعلى التالی لا یتحقق اللزوم ویکون اللزوم التالی
 ہی حسب القیاس الاستثنائی کا ثوبه وعلى الاول فالرفع مستلزم للرفع فلا یتوهم ان المتعین فی اوضاع
 المقدم الاوضاع الممكنة الاجتماع مع فیکن ان یکون وقت عدم بقاء اللزوم مستلزماً لاجتماع
 المقدم لمنع اللزوم فی هذا الوقت لا یرجع الی منع اصل اللزوم منه فتدبر ووجه عدم التوهم ظاهر
 وهو ان وقت الانفکاک اذا کان داخل فی جمیع اللزوم لا یتحقق الا اذا کان اللزوم ممتنع الانفکاک
 فی جمیع الاوقات الملزوم فیکون ممتنع الانفکاک فی وقت الانفکاک ایضا فمتنع اللزوم فی هذا
 الوقت لا شک فی رجوع الی منع اصل اللزوم و فی شرطية المنفصلة الالی ہی حسب القیاس الاستثنائی
 لینج الوضع ای وضع ایما کان الرفع ای رفع الاستدلال اجتماع کلیهما کما فی الجمع منتج وضع

كل رفع الآخر نحو هذا الشجر واذا كان شجر الم يكن شجرة واذا كان حجر الم يكن حجرا ففى مانتة الجمع للرفع
الرفع وضع الآخر لا مكان الخلو منها والرفع الوضع اى ينتج رفع احدهما وضع الآخر اى لا مناسخ
ارتفاع كليهما كما نته الخلو يعنى كما فى مانتة الخلو ينتج رفع احدهما وضع الآخر بدون لعكس لا مكان
الاجتماع والتحقيق اى الشرطية المنفصلة الحقيقية ينتج النتائج الاربعة اى ينتج وضع ايها كان رفع الآخر
لا مناسخ الاجتماع ورفع ايها كان وضع الآخر لا مناسخ الارتفاع فيحصل نتائج اربعة كما فى قولنا
العدد اثنان زوج او فرد ولكنه زوج فينتج انه ليس بفرد ولكنه فرد فهو ليس بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد
ولكنه ليس بفرد فهو زوج ولما فرغ عن القياس شرع فى لواحقه ومنها القياس المركب فقال القياس
المركب من المقدمات موصول النتائج بان يصرح جميع نتائج تلك الاقوة ومفصولها اى مفصول
النتائج بان لا يصرح النتائج اقوة اى قياسات متعددة لا قياس واحد فهو من لواحق القياس
اذا الاكثر فرع الاقل المركب فرع البسيطة وتوابعه فالقياس المنتج للمطلوب يكون مركبا من مقدمتين لا ازيد
ولا نقص بالاستقرار وقد يحتاج فى مقدمته الى كسب حتى ينتهى الى المبادئ البدئية والمسلمات
فح يكون هناك قياسات مرتبة محصلة للمطلوب ويسمى قياسا مركبا وهو قد يكون موصول النتائج بان
يصح جميع نتائج تلك الاقوة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ونضم هذه النتيجة الى مقدمة اخرى وهو كل
وا بان ين كل ج ا وكل ج ب فكل ج ب و كل ج د فكل ج د و قد يكون موصول النتائج بان لا يصرح
جميع النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب ا وكل ج د فكل ج د و وجها سميتها ظاهرا بالاولى والاولى
النتائج غير مفصلة بالمقدمات واما الثانى فلان النتائج مفصلة عنها ومطوية فيها لا مفصلة لعدم ذكرها
ومنه اى من القياس المركب الخلف وهو اى الخلف ما اى قياس يقصد فيه اى فى ذلك القياس اثبات
المطلوب المقصود حصوله بابطال لقيضه اى لقيض المطوبان يبق لقيضه باطل فحصل المطلوب واما يسمى بالقياس
بالخلف لثبوت المطوب من خلفه اى ورائه وهو لقيضه كما يسمى بمقابلته باستقيم

فرد اى ينتج الخ وطرفه ان ح النفعلة اذ حكم بالساقاة بين الطرفين فلا يخلوا ما ان يكون هذه الساقاة فى الصدق فقط كما فى
الجمع فينتج فيها وضع المقدم رفع التالى دون ومنه والا يلزم اجتماعها وهو خلاف المفروض وكذا ينتج وضع التالى رفع التالى
لا ومنه لئلا الوجه بعينه وفى الكذب فقط كما فى مانتة الخلو ينتج فيها رفع المقدم رفع التالى دون رفعه والا يلزم رفعها معا وهو
خلاف المفروض وكذا الحال فى رفع التالى فانه ينتج وضع المقدم دون رفعه للاستحالة المذكورة محيينها وفى الصدق والكذب
حق كما فى المنفعة الحقيقية فينتج النتائج الاربعة اى وضع المقدم رفع التالى وبالعكس ورفع المقدم وضع التالى وبالعكس
فيلزم وضع كل رفع الآخر والا يلزم اجتماع الصدق والكذب وهو خلاف المفروض اى مولانا خادام احمد رحمة الله

لشوات المطافیه من قدامه علی وجه الاستقامه وقیل فی وجه تسمیہ انہ یودی لہ الخلف و ہو الم
 علی تقدیر عدم حقیقۃ المط و مجعہ ای معج ہذا القیاس لہ اقترانی و استثنائی ہذا دفع دخل مقارنہ
 ان القیاس منحصر فی الاقترانی والاستثنائی و استخراج القیاس الخلفیہ بطل المحصر و جہ الدفع الی القیاس
 الخلفیہ لیس قیاسا مستقلا بحیث لا یكون له تعلق بالاقرانی والاستثنائی لیبطل المحصر بل مرجعہ لہ
 اقترانیہ استثنائی والاوّل تیرکب من متصلین بان یق کلا لم یثبت المط ثبتت لقیضہ و ہو بین کلا
 ثبتت لقیضہ و ہذا قد یكون بنیا وقد یحتاج لہ الدلیل فینتج کما ثبت المط بثبت الخ و الثانی
 مرکب من متصلہ لزومیتہ و ہی نتیجہ ذلک الاقترانی واستثنائی لقیض التالی فینتج لقیض المقدم فیلم
 المط بان یق کلا لم یثبت المط ثبت الم لکن الم لیس ثبات فینتج ان عدم ثبوت المط لیس ثبات
 لیزم ثبوت المط ولما کان للوصل لہ تصدیق و ہوا الحجۃ ثلثہ اقسام القیاس مع الاستقرار و تثبیل و فرغ
 المصروح من بیان الاول شرع فی بیان الثانی والثالث ولعدم افادہما یعتن آخرہما عن الاول و
 ولتأم الثانی علی الثالث لا فادہ کلیہ فقال الاستقرار حجۃ ای موصولہ لہ التصدیق یستدل
 فیہا ای فی ہذہ الحجۃ من حکم الاکثر ای اکثر الجزئیات علی الكل ای علی کلا والمراد بالاکثر من حیث انہ
 اکثر فلا یردان التعریف یرد علی القیاس المستعم مع انہ لا یفید الظن کلا استقرار فان حکم اذا وید
 فی جمیع الجزئیات فقد وجد نہ اکثر با ضرورۃ و ہذا الاستقرار غیر الاستقرار التام الذی یستلزم لقیض
 المقسم والاستقرار المطابق قد قسموہا لہ قسمین تام و ہوان تتبع الجزئیات بحیث لا یثبہا عنہا
 حسب راصلہا فیکون حاصرا عقلا للجمیع کقولنا الجسم اما فلکی او عنصری بسیط او مرکب و کل نہما متخیل
 ذاتہ فکل جسم متخیل لذاتہ فیقید الجسم وسمی قیاسا مقسما و ناقص و ہوان تتبع اکثر الجزئیات بان لا یكون
 حاصرا عقلا و ہو لقیض الظن ہذا ہوا المذکور فی المتن فلذا قیدہ بالاکثر و ہذا التعریف اوسل من التعریف
 بالتفصیل وغیرہ لعدم المسامحۃ فیہ ولزومہما فی غیرہما ہوا لکونہ تعریفا باب

قوله لیزم ثبوت المطاب توضیح کلام الشارح قدس سرہ ان القیاس لما المحصر فی الاقترانی والاستثنائی فلا بد من ان یرد
 ہذا القیاس لہ ذلک ایضا استقرار ای نتیجہ انہ مرکب من اقترانی و استثنائی فیکون زید امرکبا منہا فلا اقترانی مرکب
 من متصلین احدہما من الملازمۃ بین المطلوب الموضوع علی انہ لیس یحین لقیض المط و ہذہ الملازمۃ بہر تہیہ ہذا التہا والاخری
 من الملازمۃ بین لقیضہ علی انہ حق و امر محال و ہذہ الملازمۃ بہر یحتاج لہ البیان فینتج متصلہ مرکبۃ من المط علی انہ لیس
 یحین ومن الامور الجہال والاستثنائی مرکب من متصلہ لزومیتہ و نتیجہ ذلک الاقترانی و استثنائی لقیض التالی فینتج
 لقیض المقدم فیلم المطلوب ۱۲ مولانا خاتم المصنف

او بالغاية كما تقول كل حيوان يتحرك فلكه الاسفل عند الموضع لان الانسان والفرس والبقر
غير ذلك من الحيوان والمطر وغيرهما مما متبعا له نصفناه ووجدناه كذلك اى يتحرك فلكه
الاسفل عند الموضع وهو استقرا المعروف بالتعريف المذكور انما يفيد الظن في ثبوت التحرك
لكل افراد الحيوان لجواز اتحاف اى تخلف التحرك ووجود عدم التحرك في بعض الافراد فلا يكون
الحكم على الكل ما هو الحكم على الاكثر لكن المظنون لاحق بالاغم الاغلب كما قيل في التماسيح باسرها
ويؤلفهم كاساسمها بالضم وسكون اللام وهو يكون بغير معركه في القاموس ويقال ربانها
سبته نمتك فانه لا يتحرك فلكه الاسفل عند الموضع ولا يجب في الاستقرا ادعاء المحصر حصرك
في خبرياته بان يدعى بحسب الظاهر ان خبرياته ما ذكر فقط وان كان له خبرية اخرى لم يذكر ولم
يستقر كما ذهب اليه اى ادعاء المحصر السيد السني اى السيد الشريف قدس سره فانه قال
في الحاشية شرح التجرى لا بد في الاستقرا من حصر الكلي في خبرياته ثم اجراء حكم واحد على تلك
الخبريات لنعدي ذلك الحكم الى ذلك الكلي فان كان ذلك المحصر قطعيا بان يتحقق انه ليس له
خبرية اخرى كان الاستقرا تاما وفيما سقمنا فان كان ثبوت ذلك الحكم قبل تلك الخبريات قطعيا
ايضا فاذا ذلك الحكم الجزم بالقضية الكلية وان كان ظاهرا فاذا ظن بها وان كان ذلك المحصر وعاميا
بان يكون ههنا خبرية اخرى لم يذكر ولم يستقر حال لكنه ادعى بحسب الظاهر ان خبرياته ما ذكر
فقط افاو ظنا بالقضية الكلية لان الفرد الواحد ملحق بالاغم الاغلب في غالب الظن ولم يفيد
يشينا لجواز المخالفة انتى لبيارة واتباعه اى اتباع السيد ومنهم الفاضل الايامورى فانه قال في
تحقيق الفيس لغير الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقرا ان القياس والمصرح لما لم يرص بهذا
المنهيب فدفعة لقوله والا اى وان وجب ادعاء المحصر كما هو منهيب السيد فاذا الاستقرا الجزم
بجزم الحكم فانه محيط بجميع خبرياته الادعائية وان كان المحصر ادعائيا قال في الحاشية فطر
الايعمال فيكون قطعيا فانه اذا سلم جميع مقدماته بلزم بجزم بالنتيجة بالضرورة وح لا يخرج البقي
اللزوم عن تعريف القياس كما لا يخفى وليس مدار الفرق بينه وبين القياس على انه يجوز فيه التعدد
الادعائية سملا في القياس فان القياس ايضا يجوز ان يكون مقدماته ادعائية بل كاد تميز
لكن اذا سلمت يلزم عنها قول آخر فالفرق بينهما ليس الا بان طريق الايعمال في القياس
وفي الاستقرا ظني وهذا انما يصح اذا لم يدع المحصر خبرية حاصلة انه اذا وجب ادعاء المحصر
الاستقرا فاذا المحصر الجزم فطريق الايعمال الى المطلوب في الاستقرا حين افادة الجزم يكون قطعيا

الاحتمالات اذ اسلم جميع مقدماته في صورة ادعاء وجوب المحصر يلزم النتيجة بالضرورة كما في القياس
 فحال كمال القياس في لزوم النتيجة فلا يخرج لقيود اللزوم عن القياس ولا بد لاجراءه من قيد آخر
 والفرق بين الاستقرار والقياس بان الاستقرار يكون مقدماته ادعائية وفي القياس ليست بادعاء
 غير صحيح لجواز ان يكون مقدمات القياس ايضا ادعائية بل كاذبة بديهية لكن متى سلمت يلزم منها
 قول آخر واذ البطلان في الفرق فلا فرق الا بقطعية الاتصال في القياس وطينة في الاستقرار
 وفي الفرق لا يصح الا اذا لم يكن المحصر ادعائيا فظهر انه لا يجب ادعاء المحصر في الاستقرار وهذا هو المطلب
 فتأمل نعم يجب ادعاء الاكثر اى ادعاء ان الجزئيات المستقرة اكثرها والحكم الكلى انما هو باعتبار الاكثر
 هذا اشارته الى دفع ما استدل السيد السند على ادعاء المحصر في الاستقرار بانه لو لم يدع المحصر لم يتعد
 الحكم الى الكلى حاصله انه لا يجب ادعاء المحصر نعم يجب ادعاء الاكثر لان الحكم على اكثر الافراد استقرار
 يكفي للحكم على الكل على سبيل الظن لان الظن تابع للاعم الاغلب فان الظن هو اعتقاد الجانب
 الراجح فالغلب فثقل من حكم الاكثر الى الحكم على جميع الافراد لان الاعم غالب على الاقل والظن تابع
 للاعم الاغلب فيتعدي الحكم من الاكثر الى الكل فان المظنون ان كان جزئيا لم يستقر فحكمه حكم الاكثر
 ولذلك اى لكون الظن تابعا للاعم الاغلب بقى الحكم الكلى في غير المتساج المتكاثرة عند الحكم كات
 اى مثل الاعم الاغلب كليا وهما اى في الاستقرار شك وهو اتى الشك انه اى الشان اذا فطر
 في بيت ثلثة رجال زيدا وعمرو وبكرا وثمان من تلك الثلثة مثلا زيدا وعمرا مسلمان وواحدا وبكرا كافرا
 لم يعلم باعيانهم اى لم يعلم اسلام الاثنين المعنيين وكفروا واحدا المعنيين بان يقر ان زيدا وعمرا متعنيان
 بالاسلام وبكرا متعني بالكفر لم يعلم اسلام اثنين ايهاا كانا منهم وكفروا هداى واحد كان منهم فكل من
 تراه مظنون الاسلام اى كل واحد من الثلثة تراه بظن انه مسلم بناء على القاعدة الاغلبية وهى ان
 يحكم بحكم الاكثر على الكل والاكثر هو الاثنان يحكم عليه بالاسلام فيحكم على كل واحد بالاسلام ايضا وكلما
 وكلما تنفيت بالاسلام اثنين منهم لى من الثلثة على اتعيين بان المسلمين هذان زيدا وعمرا ثبتت بكفر الباقي
 بعينه وهو بكير بناء على الفرض المذكور من ان في البيت ثلثة اثنان مسلمان وواحدا كافرا فانه يستد
 ان يكون اسلام اثنين على اتعيين مستلزما لكفر الباقي بعينه والعين بالملزوم مستلزم لليتين باللازم
 بعد العلم بعلاقة اللزوم بالظن بالملزوم وهو اسلام اثنين يستلزم لظن باللازم وهو كفروا احدهما
 ان يقرن الملزوم يستلزم بعينه لان الظن ايضا علم فحال كمال الحالتين وليس العيتن ههنا بمعنى
 الاعم حتى يلزم التسامح فيلزم ان يكون كل واحد منهم مظنون الكفر فان كل اثنين منهم على اتعيين

منطون الاسلام لكون كل واحد منهم منطون الاسلام بنا على الاغلب فظن اسلام اثنين من بين
 يستلزم ظن كفر الباقي المعين فيكون كل واحد منهم منطون الكفر وذلك اى كون كل واحد منهم
 منطون الكفر مناف لما ثبت اولاً من ان كل واحد منهم منطون الاسلام بنا على القاعدة
 الاغلبية لان الكفر والاسلام ليشع اجتماعهما حاصل الشك انه لو تحقق الاستقرار يلزم اجتماع المتناهي
 هما الاسلام والكفر في محل واحد تحريمه انه اذا فرض في بيت ثلثة رجال زيد وعمر وبكر واتيان
 منهم مثلاً زيد وعمر ومسلمان وواحد منهم مثلاً بكر كافراً ولم يعلم باعيانهم فيلزم على تقدير الاستقرار
 كون كل واحد منهم مسلمان وكافراً لان الاغلب وهو اسلام اثنين يستلزم الحكم باسلام
 كل واحد منهم بنا على قاعدة الاغلبية فيكون كل واحد منهم منطون الاسلام على هذه القاع
 وحال الظن كحال اليقين واليقين باسلام اثنين منهم على اثنين يستلزم اليقين بكفر الباقي فالظن
 باسلام اثنين يكون مستلزماً لكفر الباقي فكل اثنين منهم تراه لظن انها مسلمان فيظن كفر الباقي فإ
 ترى مثلاً زيد وعمر والظن انها مسلمان والباقي وهو بكر كافراً وكذا اذا ترى زيد او بكر والظن
 انها مسلمان والباقي وهو عمر كافراً وكذا اذا ترى بكر وعمر والظن انها مسلمان والباقي وهو
 زيد كافراً فيكون كل واحد من زيد وعمر وبكر مسلمان وكافراً فيصح الاسلام والكفر المتناهي في محل
 واحد هذا خلف وقد تقرر ان الملازمة اذا كانت قطعية فالعلم بوضع الملازم يوجب العلم بوضع
 اللازم كما ان العلم برفعة يحصل من العلم برفع اللازم فاذا فرضنا اننا نعلم قطعا ان اثنين من الثلاثة
 في هذا البيت مسلمان وواحد منهما كافراً وهم زيد وعمر ومسلمان في نفس الامر وليد وهو كافراً
 في الواقع لكننا لا نعلم باعيانهم بحيث كل من تراه ظن باسلامه فظاهراً علم اسلام اى شخصين
 منهم فرضنا ملازمنا قطعاً ليعلم كفر الثالث وههنا شرطيات ثلث يكون معلومة لنا حينئذ بنا على
 الفرض وهى ان كان زيد وعمر مسلمين كان الوليد كافراً وكان زيد والوليد مسلمين كان عمر كافراً
 او ان كان عمر والوليد مسلمين كان زيد كافراً ولما ثبت ان كل واحد منهم منطون الاسلام بنا
 على القاعدة الاغلبية يتحقق ان مقدم كل من تلك الشرطيات منطون لتحقيق قلنا ان نفع كل
 مقدم ونقضه مع شرطية على ههنا الاستدلال بان نقول مثلاً ان كان زيد وعمر مسلمين كان الوليد
 كافراً لكن زيد وعمر مسلمان فيجوز الوليد كافراً وكذا في البواقي فثبت ظن كفر كل واحد منهم بذلك
 الدليل وبهذا في ما ثبت بقاعدة الاغلبية وهو ظن اسلام كل واحد هذا خلف وجله اى على
 الشك وقال في الحاشية هذا محل للمحقق الحسين الخونساري ان الملازم لشيء اذا كان امرياً

ويلزمها امر فلا بد في استلزام طنة اى ظن الملزوم الظن باللازم بهذا الملزوم وهو كفر واحد
 بهذا المقام ان الظن بان كلاهما اى الامرين معا على سبيل الاجتماع متحقق لا ان ظن بكل واحد واحد
 بالفراده من غير اجتماع والثاني اى ظن كل واحد بالفراده لا يستلزم الاول وهو ظن الامرين
 معا ومتحقق فيما نحن فيه اى في الفرض المذكور وهو الثاني اى ظن كل واحد واحد بالفراده
 ولا يستلزم طنة الظن باللازم فلا محذور والاشكال فتفكر حاصله ان ظن الاثنين على نحوين احدهما
 ان يظن كلاهما معالا على سبيل الافراد بالاسلام بانه اذا ترى اثنين مجتمعين يظن انهما مسلمان
 والملزوم هو هذا الادراك والمتحقق في الفرض المذكور هو الاول فان قاعدة الاغلبية لقيت في ظن
 اسلام كل واحد على سبيل البديهة وهو المراد لقبوله بالفراده وهو لا يستلزم تحقق ظن الاسلام اثنين
 على سبيل الاجتماع وبهذا هو الملزوم وهو ليس بمحقق فيما هو الملزوم وليس بمحقق وما هو متحقق ليس بلام
 فلا يستلزم ان يكون كل واحد واحد منطوق الكفر لعدم تحقق ملزومه فلا خلف انت تعلم ان هذا
 الجواب انما يكون لو قرره السؤال بان الظن بالاثنيين يستلزم الظن بكل واحد واحد بنار على اغلبية
 واذا كان كل واحد واحد منطوق الاسلام كان الاثنين ايضا منطوق الاسلام فظن ذلك الاثنين
 يستلزم الظن بكفر الباقي واما ان قرر بان اسلام كل واحد يستلزم اسلام اثنين لانه اعم الاغلب
 فلما يستلزم اسلام اثنين اسلام كل واحد كذلك يستلزم كفر الباقي فالملزوم وهو اعم الاغلب
 لا للاثنين الذين يتوسطهما اسلام كل واحد واحد ولا شك في ان الظن بهذين الاثنين على
 سبيل الاجتماع متحقق الملزوم فيستلزم طنة الظن باللازم فيلزم المحذور ولا يتوجه تحمل المذكور
 فافهم اقول يد عليه اى على هذا المحل ان وجود الثالث وهو تحقق الاثنين على سبيل الاجتماع لازم
 لوجود الاثنين فانه اذا وجد اشان واحد محبوعهما فالاول وهو ظن الاثنين معا متحقق كالثاني اى
 اى تحقق الثاني وهو ظن كل واحد واحد على الافراد متحقق الملزوم فيلزم تحقق اللازم حاصله بان
 مقدمة منسوخة وهي تحقق الملزوم بانه اذا تحقق كل واحد واحد على الفراده متحقق الاثنان معا ايضا
 اذ هو الواحدتان مخ لظن بان كلاهما معا متحقق لان الاثنيتية هي اجتماع الوجدتين وتحقق لظن
 بان كليهما متحقق ملزوم فيستلزم الظن باللازم التبعة فيلزم المحذور فان قلت تحقق كل واحد واحد
 بالفراده لا يستلزم تحقق الوجدتين على سبيل الاجتماع يجوز ان يكون احدهما متحقق اسفل الآسر
 اليوم قلت وان لم يجتمعا باعتبار وجود احدهما في الامس والآخر في اليوم لكنهما اذا وجد في
 وجودهما يتحققان معاني العذ وهذا القدر يكفي في المطالب فاذا تحقق الملزوم المفروض يلزم المحذور

والاشکاک فی تحقیق ح واستلزامه لازم فیلزم المحذور وهو المظهر وفيه نظر بان قاعدة الانطباق
 لمن اسلام كل واحد واحد على سبيل البدلية كما هو الظاهر ولعل مراد القائل بقوله بالضرورة يكون
 هذا هو الاستلزام تحقق لمن اسلام اثنين على سبيل الاجتماع لان الكلام في وجود الاثنين معاد
 لتحقيق لمن كل واحد واحد على سبيل البدلية والانتشار لا يستلزم تحقق اثنين المتعاقبين بالاثنتين
 المعنيين معا حتى يقال ان تحققهما يستلزم تحقق امر ثالث وهو مجموعهما او تحقق الامرين بهذا
 المنهج لا يستلزم تحقق امر ثالث كما يشهد به الواحدان اسليم فما اوردوه المصريح ليس ليوارد فافهم فما
 قلت المتحقق من الثالث اى الثالث المتحقق ههنا ما بين احاد انتشار بان بلا حظه واحد
 واستلزام وهو ملاحظة الاحاد معا حاصله انما سلطنا لزوم وجود الثالث لوجود الاثنين لكن لان
 ان هذا الاثنين ملزم وما فان الملزوم هو تحقق الاثنين الذين ليس بين احاد انتشار والمتحقق ههنا
 هو ما بين احاد انتشار فوجود هذا الثالث لا يجدي نفعا ولا يكره وجود الثالث مطلقا بل الانكار
 انما هو لوجود ثالث ملزم مستلزم فلهذا لظن باللازم وهو ملاحظة الاحاد انتشارا ولا فكلما اثنين
 الظن واليقين ملزوم حاصله ان في صورة اليقين يحكم بملزوميه الاثنين التسعين سوار كان بين احاد
 انتشارا ولا وكذلك يحكم في ظن ايضا بملزوميه الاثنين المنطوقين سوار كان بين احاد انتشار
 اولاد اذ لا فارق ههنا تحته يحكم في احدهما بملزوميه ليس بين احاد انتشار وفي الآخر بالاعم
 فالفرق يحكم بالضرورة حاكمه بان وجود الاثنين مطلقا يستلزم كفا الباقى نفى الاستلزام اليقين
 والظن سوار لاتفاق اليقين في اللزوم سوار كان بين احاد انتشارا ولا كما لا يخفى الا ان تغير
 في الفرق بين صورتى اليقين والظن ان تفاوت في صورتى ملزوم اليقين بعدم الموجب لانتشار
 اى الطبع والعقل وانما التفاوت بين صورتين في اليقين بالاعتبار بان يعتبر في احدهما
 الاجتماع وفي الآخر الانتشار وهذا هو موجب التفاوت في الاستلزام فكلما صورتين في اثنين
 في اليقين مستلزم واما ما نحن فيه اى كلامنا ههنا فيه وهو ملزوم الظن فمخلاف ذلك اى
 خلاف اليقين فاستلزامه مخالفة الاستلزام ملزوم اليقين لتحقيق التفاوت في صورتى لزوم
 الظن واليقين فان الطبع لا يحكم في الظن بالاستلزام في صورة الانتشار بخلاف اليقين فلا
 يقاس الظن على يقين ولعل حاصله ان الضرورة حاكمه بانه كلما تلتفت باسلام اثنين على
 اى نحو كان بالاجتماع او بالانتشار تيقنت بكفر الباقى فان موجب يقين كفره انما هو يقين
 اسلام اثنين مطلقا لا امر آخر فمحصل يقين كفر الباقى سوار كان يقين اسلام اثنين على سبيل

الانتشار وليس كذلك في الظن فان الظن باسلام اثنين مطلقا لا يوجب الظن بكفر الباقي فان
الطبج في صورته ظن اسلام الاثنين على سبيل الانتشار لا يحكم بالاستسلام او ليس في قوة التيقن
والكلام به هنا في الظن فالقياس على التيقن قياس مع الفارق فلما تميم الجواب على هذا الفرق
وقيل في بعض الشروح حاصله ان الاغلبية قاضية بان يكون كل واحد منهم على سبيل الانتشار
والانفراد منطقون الاسلام وليس بهنا في الحقيقة تيقن كل على سبيل الانتشار فالتيقن بالثبوت
على اى نحو تحقق مستلزم بخلاف الظن فان تحقق الاثر فيه بان يكون في احاد انتشار لا يثبت
الظن بكفر الباقي بل يوجب الظن باسلام لان الاغلبية موجبة لظن اسلام الجميع على سبيل الانتشار
فما مل لعله اشارة الى خفا بالفرق ووقته وانتهى تعالى العلم ولما فرغ من بيان القسم الثاني
من الحجج هو الاستقرار شرع في بيان القسم الثالث وهو التمثيل فقال التمثيل استدلال بخبري على
حزبي لا مشترك بينهما يعني يستدل فيه بان الحكم ثابت لا مرعبة وينقل ذلك الحكم الى امر آخر
لوجود ان تلك العلة الموجبة لذلك الحكم فيه كما يستدل بحديث البيت الحرام على حدوث العلم
لغير مشترك بينهما وهو التاليف لكونه لحدث البيت بان يقال البيت مؤلف وكل مؤلف حادث
وهذا التاليف يوجب في العالم فيكون حادثا ايضا فبهذا الاعتبار يكون البيت اصلا والعالم
في هذا الحكم فرعاً حقيقة التمثيل معلومات تصديقية لغير اثبات حكم في خبري لثبوت في الآخر
لا مر مشترك بينهما والعدل عن التعريف المشهور وهو اثبات الحكم في خبري لثبوت في خبري آخر
يعني مشترك بينهما للاختراز عن التسامح لكونه تعريفا لا اثرا لمرتبة عليه والفقهاء يسمون التمثيل
التمثيل قياسا فالقياس الذي هو الاصل الرابع في الاصول هو هذا التمثيل لا غير والاول اى المقتصر
عليه سببه اصلا لكونه محتاجا اليه والثاني اى المقس عليه فرعاً لكونه محتاجا والمشارك بينهما
على ثبوت الحكم فيها بواسطة ذلك المشترك جامعة لهما الاصل والفرع في الحكم والمساكن
يسمونه استدلالا بالاشابه على الغائب فالفرع غائب والاصل شاهد ولما لم يكن علة الامر
المشارك ضروريا فلما بد من اثباتها فقال والاثبات العلة الجامعة اى كون الوصف الجامع علة
بحكم خبري ليس وضروري فلما بد من الثابتة من طريق فلا ثباته طرق اى طرق كثيرة مذكورة
في كتب اصول الفقهاء منها النص ومنها الاجماع كاجماعهم على ان الصغير علة لثبوت المولا في عليه
في المال ومنها مناسبتة وهي كون الوصف بحيث يكون ترتيب الحكم عليه متضمنا بحسب دفع
ضرر في الشرع كما يقال الصوم مستدع طه المراد من بعض شروح مولوي جواد

للمشقة القوة الحيوانية فانه نفع بحسب اشرع وان كان ضررا بحسب الطب والحمد لله اي الامور على طريق
التمثيل طريقان الاول الدوران ويعبر عنه اي عن الدوران بالطرد والنكس للامطار والالفا
فيه وهو اي الدوران الاقتران وجودا وعدما اي اقتران الشيء وبغيره وجودا وعدما اي كلما وجد
المشرك وجد الحكم وكلما انتفى لم يوجد وينتفى الحكم عنه استغناءه كالتحريم مع السكر فالخمر حرام مادام
سكره واذا زال بغيره ورتبه خلازال حكم المحرمة عنه قالوا الدوران آتية اي علامة كون المداراسه
الشيء الذي يصلح للعلية كالتأليف علة للمدراي الحكم كالحديث فيمشارفة الى ان الدوران
لا يفيدهم للعلية بل علامة لما يكون المدار علة مالم يظهر امر احسد دال على عدم كونه حرا لها
فان الخبز الاحسد من العلة كذلك وكذا الشرط المساوي للشرط مع انها ليسا بعلته فانه نفع ما
ما قبل من انه لا بد من صلاحية المدار للتأثير والعلية والاستيقض بالجلول المساوي والعلية والشرط
المساوي لشرط والامر المتقارن الملازم للعلية وجه الدفع ظاهر بادني تامل فتأمل والثاني
الترديد يسمى زاي الترديد بالسير بكسر السين واليار الموحدة استبان غور الجرح وغيره كذا في القفا
والمناسبة بين هذا المعنى اللغوي والاصطلاسي ظاهر اذا ابطال عليه لبعض لا يفيدها انما هو الظن
الرفيق العميق ويسمى بالتقسيم لان الاوصاف المتعلية المحتملة للعلية اقساما عقلية وهو اس الترديد
شعب الاوصاف للاصل وتفصيحها وابطال بعضها اي بعض الاوصاف لتعيين الباقي من هذه
الاوصاف للعلية ولا بد منها من بيان احصر في الاوصاف المذكورة المتعلية وابطال علية
بعض لتعين الباقي منها للعلية كما يلق ان علة الحدوث في البيت اما الامكان او التأليف او
الوجود لكن الامكان ليس بعلته لوجوده في القدار كالعقول المجردة القدسية وكذا الوجود لا يتحقق في
المجيب الواجب والممكن والقديم والحادث واذا ابطال غلبة الوصفين المذكورين من الثلاثة لتعين الباقي
منها وهو التأليف للعلية وهو اي التمثيل يفيد الظن بجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطا للعلية
وخصوصية الفرع مانعا للعلم بانتمائها صعب والتفصيل في اصول الفقه ان شدت فارجع الى التبا
والتوضيح بهنا ليس له دخل في حل مطلب المتن ولا مفيد الامر ضروري فيه فأيضا ما ليس منه غير
مناسب فلذا تركناه ولما فرغ عن تقسيم القياس باعتبار الصورة الى الاقتراني والاستثنائي و
الاقتراني الحمل والشرط فشرع في تقسيم باعتبار المادة فقال الصناعات اي العلوم التطبيقية
خمس يعني القضايا التي يتألف منها الحجة على خمسة اقسام الاول البرهان

قوله اقضايا التي يتألف منها الحجة يعني القضايا التي ينتهي اليها الاقضية ان القيد اقضاياها غير التصديق الثانية

القضايا المتصلة والقياسية فاما انقياس الظن من المظنونات او يقيناً جازماً مطابقاً للواقع من حيث انما مطابقه في الواجب
قبولها او يقيناً من جهة الشهادة من الجهور في المشهورات يقيناً فاذا من جهة تسليم امام لائق به في المقبولات او من جهة تسليم
احد المتضمنين في المسلمات او من جهة مشابهة للعواقد او المشهورات في المشبهات او من جهة حكم الوهم في الموهبات اذ لا
يقيد تصديقاً ولا تائيداً فلا اعتداد له عند اصحاب الصناعات كالمسكوكات مثلاً او الواجب قبولها اما ان كيفية التصديق بها
لنوع المرئيين والنسبة في الاوليات ولا كيفية فان اختلف في وسط لا يغيب عن الذهن بعد لتعور الطرفين في الفطريات و
والقضايا قياساتها منها اولى وسط لا يغيب عن الذهن بعد لتعور الطرفين لكن لا يحتاج الى فكر ولا نظر في الحسنيات اولى
احساس وهي المشاهدات اولى اخبار جماعة لا يصح عند الحقل لولا طوبهم على الكذب في المتواترات اولى تكرار المشاهدة
في المجرىات فمذهبه ثمانية عشر صنفاً ١٢ اصنافاً احمد

وهو اى البرهان القياس اليقيني المقدمات اى المقدمات التي نبالغ منها القياس البرهاني يكون
كلها يقينية وتلك المقدمات عقلية اى مأخوذة من العقل ولا يحتاج الى السماع كقولنا العالم
ممكن وكل ممكن سبب فالعالم له سبب او نقلية اى مأخوذة من النقل بان يكون السماع دخل
فيها كما يقال تارك المأمور خاص لقوله تعالى فنعصيت امرى وكل خاص يستحق النار لقوله تعالى
ومن يعص الله ورسوله فان له اجره ثم وقد يكون بعضها عقلية وبعضها نقلية كقولنا الوصور
عمل وكل عمل لا يضر الا بالية لقوله تعالى انما الاعمال بالنيات فان المقدمة الاولى عقلية والثانية
نقلية فان النقل قد يفيد القطع اشارة الى رد ما قاله معتزله وجهور الاشاعرة من عدم فائدة
العقل القطع لانما يتوقف على العلم بوضع الالفاظ للمعاني والعلم بارادة هذه المعاني وعدم النقل الى
معان آخر وعدم التجويز في الكلام وعدم المعارض العقلية اذ عند وجوده يادل العقل المصروف
عن الظاهر لتقدم العقل على النقل كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وغيره فحاصل الروا
النقل قد يفيد القطع لان بعض الاوضاع معلوم بالتواتر بحيث لا مسامح للشك فيها والعلم
بارادة الحكم يحصل بالفرائن او بالنقل المتواتر واحتمال المعارض العقلية احتمالاً عقلياً بدون تحققه
لا ينافي في القطع بدلول النقل نعم النقل المصروف ليس كذلك يعني النقل الذي لا يكون مستنداً من العقل
ومستند اليه لا يفيد القطع اذ لو كان مفيداً يلزم الدور والتسلسل فان العلم بصدق مدلول
النقل موقوف على العلم بصدق الخبر كالمسؤول صلى الله عليه وسلم وصدقته ان كان مستفاداً من
النقل ايضا دون العقل فان كان مستفاداً من هذا النقل الموقوف والنقل آخر فعلى الاول يلزم
الدور وعلى الثاني يلزم التسلسل وان كان مستفاداً من العقل فلم يكن تقليداً صافياً بل كان مستفاداً

من لعقل فلم یقید العقل بالصرف وهو المثل والیقین هو الاعتقاد ای الاذعان الجازم ای المقطع لاحتمال
 النیر المطابق ای الموافق للواقع غیر مخالف له الثالث ای النیر الزائل بازالة المسکک فبالقید الاول
 یمخرج النطن لانه وان کان اعتقاداً للجانب الرابع لکنه غیر جازم لاحتمال المرجوح وبالقید الثاني یمخرج
 الجمل المركب لانه وان کان اعتقاداً جازماً لکنه غیر موافق للواقع بل هو خلافه وبالقید الثالث یمخرج
 التقیید لانه وان کان اعتقاداً جازماً موافقاً للواقع لکنه لیس الثابت بل تنریل بازالة المسکک
 واصولها ای مبادئ البرهان وثمانیث الضمیر باعتبار المقدمات وهی ستة ضرورة الاول منها
 الاولیات وهی ای الاولیات یا تجزم لعقل فیها بجمود تصور الطرفين سوار کان تصورهما بدیهیا
 او نظریاً واحدهما بدیهیا والاخره نظراً لکن مجرد تصورهما یکون کافیا فی خبرم لعقل بالنسبة
 بینهما بالاسباب السلب کقولنا کل عظم من الخبز وان کان محتاجاً الی المخرج وتفاوت الاولیات
 جلا رای لموراً وفارقتاوت اطرافها فیعضها یکون جلیاً بحيث لا یحتاج الی بقیة وعضها یکون خفیاً
 عتاجاً الی البقیة وبدیهیة البدیة ای کون البدیة بدیهیة کعلم العلم ای العلم المتعلق بالعلم منها لے
 من الاولیات قال فی الحاشیة اختلفت فیه فقطیل بیدیة وقد قیل کسبی وکذا ک فی علم العلم والحق
 هو الاول والایجاز ان یعلم احدنا الحضر والجامع ولا یعلم العلم وهو منسطة بالضرورة والا ای ان لم
 یکن من الاولیات ولا یتلزم العلم من الاولیات اذ من علم شیاً علم علمه بالضرورة والا ای
 وان لم یکن من الاولیات ولا یتلزم العلم بالشیء العلم بک العلم وجاز ان یکون احد الی علمیهما بالحضر
 والجامع ولا یعلم علمه من الحضر والجامع لکن ذلک ضروری البطلان فظهر ان من علم شیاً علم علمه
 قال شایخ المواقف المحض والجامع کتابان لعلی ابن ابی طالب علیه السلام تذکر فیها علی طریقة
 علم الحروف والحوادث التي یحدث لے الفراض العالم او کانت المعروفون من اولاده لیرفونها
 ویکون بهما وفی کتاب قبول العهد الذی کتبه علی ابن موسی رضا علیه السلام الے المامون انک
 قد عرفت من حقوقنا لم یعرف اباک فقبلت منك عهدک الا ان الحضر والجامع یدلان علی ان
 لا یم ولشایخ المعاربة فیصیب من علم الحروف ینسبون فیه الے اهل البیت وروایت انا بالشام نظام
 اشیر فیه بالر موز لے احوال ملوک مصر وسمعت انه یشیر من دیک الکتابین انتی الا تخفی علیک
 ان النزاع بان هدایت البیدیة من الاولیات مطلقاً لیس لصواب واذ لو کان کذلک لما دفع الی
 فیه مع انهم نازعوا فیه کما فی بدیهیة الوجود والفرب من الصواب ان بدیهیة البیدیة فی النظر
 المواضع من الاولیات وفی بعضها لیس کذلک وهو ای کون بدیهیة البیدیة کعلم العلم منها الحق

بهذا صرح اذا كان الحكم حيزيا كما عرفت وان كان كلياً ففى خير لخفاؤه واما علم العلم فلا شك فى كونه
 الاوليات فانه اذا علم احد شيئا علم العلم بالضرورة فتأمل الثانى منها الفطريات وهى اى الفطريات
 باليقين لانه وسط الاغيب عن الذهن فالفطريات هى القضايا الخيزم العقل بها لا مجرد تصور الطرفين بل
 بوسط يتصوره الذهن عند تصورهما كما فى قولنا الاربعه زوج فان العقل يخبرم بان الاربعه زوج لا مجرد
 تصور طرفيه بل يتصور وسطه عند تصورهما وهو الانقسام بمبتساوين فالعقل اذا تصور الزوج والاربعه
 تصور الانقسام بمبتساوين ايضا وليسى اسك الفطريات قضايا قياسات اى قياسات هذه القضايا
 معها اى مع ذلك القضايا بحيث يكون لتصورات اطرافها مع تصور الوسط ملزمه بقياس موجب
 الحكم بينهما فالاربعة زوج قضيه عند تصور طرفيهما الصغير والوسط متصور او هو منقسمه بمبتساوين فحصل منها
 القياس وهو ان الاربعه منقسمه بمبتساوين وكل منقسم بمبتساوين فنوزوج فالاربعة زوج فالقياس
 حاصل من تصور الطرفين والوسط والوسط متصور عند تصورهما لا يغيب عن الذهن فيكون القياس معها
 والثالث المشاهدات وهى القضايا التى لا يخبرم العقل بها لا مجرد تصور الطرفين بل يحكم العقل بها بوسط
 حدى الحواس وهى على نوعين حيات وجدانيات لان حكم العقل بها اما بحس ظاهر اى يحكم العقل بها
 يشاهد باحدى الحواس الخمسة الظاهرة وهى البصر والسمع والشم والذوق مثل عكنا بوجود الشمس
 وكونها مضئية وكون النار حارة وهى اى المشاهدات بحس ظاهر الحيات ويسمى محسوسات القياس
 ههنا بان يلقى بعض هذا الشئ مبصر لانه يكون وكل يكون مبصر فهذا الشئ مبصر وبحس باطن اى يحكم
 العقل بها باحدى الحواس الخمسة الباطنة وهى الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمذكره
 كالحكم بان لنا جوعا وعطشا وفرحاً وغضباً والقياس ههنا بان يقال لنا ضعف لان لنا جوعاً
 وعطشاً وكل من له جوع وعطش فله ضعف قلنا ضعف وهى اى المشاهدات بحس باطن الوجدانيات
 ويسمى قضايا اعتبارية ايضا ومنها اى من الوجدانيات والمشاهدات الوهيات فى المحسوسات
 اى ما يحكم الوهم فى المحسوس ويخبره الوهم بواسطه الحس الظاهر كما يحكم الوهم فى الشاة بان له
 مهرباً عنه والولد معطوف عليه وما تنجده من النفس لا بالآلتنا كالسمع والبصر وغيرهما عطف على
 الوهيات اى المشاهدات والوجدانيات ما تنجده من النفس لا بواسطه الحس الظاهر كعلمنا بان
 لنا جوعاً وعطشاً وشعورنا بذا وانا بافعال ذواتنا وهى التى يحكم بها ذوق العقل السليم والوجدان
 يعم ذوق العقل والحس الباطن ومنها ما تنجده الصوفية والاشراقية فان قيل ان الوهم قوة مرتبة
 فى آخر التجهيزات الاوسط من الدماغ يدرك بها المعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات والحس

الباطن لا تدرك الامور الجزئية المجردة بل يدركها النفس فما وجد عددا من الوجوديات التي هي
من القضايا التي يدرك بواسطه النفس الباطن فلما المراد من النفس الباطن ههنا اعم من ان يكون
القوى المشهورة او غير باع الصبح اذ خالف في الوجوديات وبعض جعلها قسما على حدة او قيد لمس كسب
غير الوهم وتقالوا ان يكون الواسطه في نفس فقط اكان هذا النفس الوهم فني الوجوديات وان كان حسا
ففي المشاهدات ولما اختلف في ان النفس هل يفيد حكما ام لا وعلى تقدير الافادة ليفي حكما كليا
او جزئيا فاراد المصنفان بين ما هو الحق عنده فقال والحق ان النفس لا يفيد الاحكام جزئيا كما تقر عنهم
من ان الخواص لا ينطبق فيها الاصور الجزئية المادية ولا يتعلق بجميعها عدم الاحاطة والاختصاص فلا
يفيد حكما كليا والمكبرون لا فائدة اى افادة النفس حكما صم لا يسمعون الحق وعنى لا يبررون الحق الكذب
ينكرون افادة النفس حكما قالوا لو اعتبر حكم النفس فاما في القضايا الكلية او في الجزئيات الحقيقة
وكلاهما باطلان اما الاول فظاهر لان النفس لا يدرك الا هذا النار وتلك النار لا جميع النيران و
الموجودة في الحال ولو فرض ادراكها اياها باسرها فليس له تغلق قطعا بافرادها المادية ولمستقبله
فلا يطعن حكما كليا على جميع افرادها وقد ذهب المحققون الى ان الحكم في قولنا النار حارة ليس
على كل نار موجودة في الخارج في احد الازمنة الشائفة فقط بل عليها وعلى الافراد المتوهمه الوجود
في الخارج ايضا ولا شك ان لا يتعلق بالنفس بالافراد المتوهمه البتة فان النفس لا يعطى حكما كلياً اصلاً
لا حقيقياً ولا خارجياً فلا تصح حكمه في الكليات قطعا واماناً في فلان حكم النفس في الجزئيات تطابق
كثيرا كما اذا ترى الصخر كبيراً كان النار الموقدة في الظلمة والغيبه في المادترى كالا جاصية وتترى
المعوم موجودا كما اسراب وغير ذلك من الاشياء الكثيرة واذا كان كذلك فحكمه في اے
خبرته كان في معرض الغلط فلا يكون مقبولا معتبرا والحق ان النفس لا يفيد الا جزئيا كما في قولك
هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فمستفاد من الاحساس بجزئيات كثيرة مع الوقوف
على المدلول والاحياء الجزئية لعدم النفس لقبول العقد الكلي من المبادي الفاض ولا شك ان تلك
الاحساسات انما يودى الى اليقين اذا كانت صائبة فلو لا ان العقل مميز بين الحق والباطل من جاسا
لم يتميز الصواب عن الخطاء والتفصيل كما حقه في شرح الموقف فان شئت فارجع اليه والرابع الى
سيات وهي اى الحسيات سنوح المبادى المرتبة دفعة اى سنوحها وحصولها في الذهن على الترتيب
بدون حركة فكرية من المطالب الى المبادى وبالعكس فانتفاها الحركة الثانية لازم للمبدء من سوار حدة
الحركة الاولى ولا فالجسيات قضايها بحكم بها العقل بواسطه حدس من النفس مشاهدة القرائن

مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس لا اختلاف بينات الشكل بسبب قربه وبعدته
 الشمس فاذا شاهدنا اختلاف حال القمر في شكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس حدسنا
 فيه ان نوره مستفاد من نوره ولا يجب المشاهدة في الحسنيات فضلا عن تكرارها اي تكرار المشاهدة
 ليحتمل ما لم يجب المشاهدة نفسها فكيف يجب تكرارها كما قيل القائل بسبب الشرب فانه قال في شرح
 المواقف انه لا بد في المحسنيات من تكرار المشاهدات ومقارنته القياس الحسني كما في الجزئيات ان
 بينهما ان السبب في التجربات معلوم بسببه مجبول الماهية فلذا كان القياس المقارن لها قايما
 واحدا وهو انه لو لم يكن لعله لم يكن دائما ولا كثيرا وان اسبب في الحسنيات معلوم بسببه
 والماهية معا فلذا كان المقارن بهما اقية مختلفة بحسب اختلاف العلل في ما هيتهما فرده العلم
 بقوله فان المطالب الغصية وهي التي لا استمداد فيها ولا في مبادئها من اس اصلا قد يكون له
 هذه المطالب حدسية يحصل بالحس سنوح مبادئها للنفس فحق في النظرات كلها سواء كانت عقلية
 او حسية كلها خربة عند حصول القوة القدسية ولا مشاهدة في العقلات فعلم عدم وجوب المشاهدة
 في الحسنيات فضلا عن تكرارها هذا هو المظهر فالتفكير لا يعني الفرق بين الحسنيات والنظريات
 لان مساوئ المطالب على هذا التفسير يكون لازمة فيها قلت الفرق بينهما ان المبادئ في النظريات
 لازمة للمطالب بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور المطالب وقد تحصلها بخلاف الحسنيات
 فانها تغيب عن تصور مطالبها عند قص التحصيل ولا يحصل الالبعد الحركة الفكرية كما في ان يكون
 تلك المطالب حدسية بالنسبة اليه فلا لزوم بينهما وانما من التجربات وهي قضايا حكم العقل
 بسبب مشاهدات متكررة مع الضمام قياس خفي وهو انه لو كان اتفاهيا لما كان دائما او
 كثيرا واذا كان كذلك لا بد ان يكون هناك سبب وان لم يعرف ماهية ذلك اسبب
 اذا علم حصول السبب حكم بوجوده والسبب قطعا وذلك مثل حكمنا بان شرب استقمونيا سهل
 ولا بد منه في التجربات من تكرار فعله الانسان حتى يحصل الجزم بالمطلوب بسببه فان
 الانسان ما لم يجرب الدواء يتناول واعطائه غيره مرة بعد اخرى لم يحكم بانه علة لاسهال
 مشا او عدمه بخلاف المحس فان لا يتوقع على ذلك وهذا هو الفرق بين الحسنيات والتجربات
 وقد نازع بعضهم اى بعض النسطقيين في كونها اى التجربات من اليقينات كذلك نازع في
 كون التجربات منها فجعل كثير من العلماء التجربات من قبيل الظنيات وقالوا ان وقوعه
 على نزع واحدة مرة بعد اخرى لا يقتضي الجزم بحيث لا يزول ترتيب الاسهال على شرب استقمونيا

مره بعد از خبری لا یقینی الجزم بكونه مسهلًا بالذات لجواز ان يكون لخصوصيته مادة الشك بل يبرز
 وقع منه التجربة وحصل في ترتيب الاستهال والخصوصية اوقات شرهم ما دخل فيه فلا يترتب في غيرهم وغير
 اوقات شرهم لغوات السبب فيه على انه اذا قبل ما باطل المختار فعدم الجزم طاهر لجواز ان يكون
 الفاعل المختار كحلق ذلك الاثر عن ذلك الشئ من غير ان يكون لذلك الشئ تاثير فيه وكذلك
 الحرسيات ايضا من النظريات لجواز ان يكون سنوح المبادئ على خلاف الواقع والسائد
 التورات وهو اسي المتواتر اخبارها فتمحيل العقل لتواطوهم على الكذب فالتواترات قضايائكم
 العقل بها بواسطة كثرة الشهادات من جماعة الشاهدين الذين يكون الفاعل مقيم على الكذب عند
 العقل محال للتفاوت الا ما كن والبلدان كالحكم بوجود دكة وبخزاد وحصول اليقين منه يتوقف
 على امرين التواطو واستثنا الخبر الى الحسن وتعيين العدد وليس بشرط يعني في المتواترين
 عدد الخبرين الذين يحصل باخبارهم يقين ليس بشرط كما يشترط البعض من كونهم خمسة او اثني
 عشر او عشرين او عشرين او سبعين وغير ذلك لحصول العلم بالمتواتر من غير عدد معين بل الضابطة
 في المتواتر لحصول العلم مبلغ يقين اى بلغ عدد الخبرين الى حد يحصل به يقين وهو يختلف
 باختلاف المحادث واختلاف احوال الخبرين نعم يجب الانتباه الى الحسن اى المخبرون بنتون
 حسن ما خبروا به فيكون الحاصل من التواتر علمًا جريًا فلا يكون له دخل في مسائل العلوم
 لانها قضايائية فان قلت قد يكون التواتر في حكم كلى نحو قوله من كذب على معتد فليتبوء معتد
 من النار قلت المراد ان التواتر يبلغ احسنه الى من قال في نفسه بانقل او معه وكل ذلك
 بالحسن فينتهي الى الحسن ومساواة الطرف الوسيط يعني يجب ان يكون في المتواتر من مساواة
 عدد الخبرين الذين خبروا الخبر لاصداً ابتداء للخبرين الذين وصل لهم هذا الخبر منهم بحيث لا يتفاوت
 احده في الخبر في الوصول الى مبلغ لا يجوز العقل لتواطوهم على الكذب والالم يكن متواترا بل
 يكون مشهورا ففى المتواتر لابد من ثلاث امور الاول حصول اليقين وزوال الاحتمال باى عدد
 كان والثاني انتباه الخبر الى المحسوس الثالث ان يكون كل من الخبرين الاولين مساويا
 للآخرين من غير تفاوت في زمان او الاكان مشهورا وتفصيل في كتب اصول الفقه وهذا
 الثالث اى الحرسيات والجزئيات والتواترات لا يمتنع اى لا يكون حجة على الغير
 بحيث يسكنه ويلزمه الا بعد المشارة اليه اذا كان الغير شريكاً في الحديث والخبرية والتواتر
 فيكون حجة عليه ايضا فلا تشييع على باحد من غير مشارك وحصر المقاطع اى المبادئ لا يمتنع

التي ينتهي اليها العلوم كابتدؤ فيفيد القطع لبعضهم وهو الامام الرازي في البديهيات
التي يحصل بلا سبب كنظر العقل والتجربة مثلا والمشايدات مطلقا فانه قال ان مبدا
البرهان محصورة في اثنين البديهيات والمشايدات وله اسے لہذا محصور جب ما وہو ان
الفطريات يندرج في البديهيات فان الوسط لما كان لازما لتصور الطرفين كان التصور بها
كامفا في الحكم بها ولم يقتصر العقل على الغير سوى تصورهما والمتوترات والحدسيات يندرج
كل منها في الحدسيات انما يحتاج الى تكرار المشاهدة ايضا وقيل المقاطع اي المقدمات
التي ينتهي اليها البحث محصورة في البديهيات والظلمات المسئلة عند الخصم كما مستحالة
الدور والسلسل وغير ذلك ولا فرغ عن اقسام البرهان باعتبار الطرفين كشرح
في بيان لقيته باعتبار حال الوسط فقتل ثم الحد الاوسط في البرهان ان كان اسے
الاوسط مع كونه عند التصديق بالحكم المطلوب في المذهب عند الحكم في الواقع
اي الثبوت الاكبر للاصغر في الخارج فالبرهان لے لا فائدة للميتة عنه عليه الحكم على الاطلاق
نحو هذا متعفن الاطلا وكل متعفن الاطلا فهو محموم والا اسے وان لم يكن الاوسط
عند الحكم في الواقع بل في انفسهم فقط فانه لے فالبرهان لے لا فائدة الاثمة
عنه الثبوت في العقل العلية في الوجود نحو هذا محموم وكل محموم متعفن الاطلا
سواء كان الاوسط في البرهان الآن معلولا لوجود الحكم في الخارج ويسمى هذا
المعتمد من البرهان الآن وليسلا ومثاله ما مر فان الحق في معلول تعفن الاطلا
اولا اسے لا يكون الاوسط معلولا لوجود الحكم في الخارج بان يكون كل منها
معلولا عند واحدة كقولنا هذا الحمى يشته غيا في محرقه فالاشتداد غنا ليس معلولا
للاحد بل كلاهما معلول على واحدة وهي الصفراء المتعفن خارج العروق
اولم يكن هناك علية اصلا بل يكون احدهما مضائقا للاحد كقولنا هذا
الشخص اب وكل اب فله ابن والاستدلال لوجود المعلول بشي على ان له علة تامة
كقولنا كل عجم مولف من الهول والصورة ولكل مولف مولف لے خبر الاستدلال
فيما وقع توهم عسے ان يتوهم ان الاستدلال بالعلة على المعلول برهان لے وبالمعلول
على العلة برهان آئے والاستدلال لوجود المعلول على ان له علة ما من قبيل الشا في فيض
الاميا حاصل الدفع ان معلولية الاوسط للاكبر وان كانت متحققة في المثال المذكور لكنه على

الاكبر في الاصغر وكل ما هذا شأنه فهو برهان لمي ولما كان الحق عند الصرح بهذين الالاف في العلم
 بحيث يرفع التوهم راسا فقال وهو اي كون هذا الاستدلال لمي الحق فان لم يقرب في البرهان لمي
 عليه الاوسط لثبوت الاكبر للاصغر وهو يوجد في الاستدلال لا لثبوت اي ثبوت الاكبر في
 نفسه ليعني لا يقتضي كون الاوسط عليه لثبوت الاكبر في نفسه في الواقع فعدمه لا يضر كونه لمي و
 وبينهما اي بين ثبوت الاكبر للاصغر وثبوت في نفسه بكون بعيدا في فرق ظاهر فان الاول
 يكون فيه الثبوت الرباطي وهو مغاير لثبوت اشئ في نفسه بالاخفا فان الاوسط في
 المثال المذكور بل وهو المؤلف بالفتح على ثبوت المؤلف بالكسر لكل جسم وان كان معلولا لثبوت
 المؤلف فمطلقا لمعلولته لا يقتضي ان يكون برهانا اينا بل لا بد فيه من كونه معلولا لثبوت الاكبر
 للاصغر وهو مقصود فيما نحن فيه فتبين ان المثال غير مطابق للمثل فان الاكبر هو المؤلف لعدم
 صحة الحمل والعلة للمؤلف انما هو المؤلف لانه المؤلف فلا يكون الاكبر علة للاوسط ولا هو
 له ولا مقصود العلية والعلاولية بينهما فتبين ان ما كان الاوسط معلولا للاكبر لكنه يكون علة لوجود الاكبر
 في الاصغر وهو زيد انسان وكل انسان حيوان فان الحيوان مضمول على الانسان ثم على
 زيد واعتذر عن بعض بان فيه مسامحة حيث اراد بالاكبر حيز الاكبر والحق ان الاكبر انما هو
 المؤلف بالكسر والوسط هو المؤلف بالفتح والحكم المتعدى سجدت المتكررة في الاصغر هو الحكم
 على النحو الذي ثبوت للاوسط اي بزيادة ونقصان ليس مبرهنا عليه بل تكراره بزيادة كما في
 المثال المذكور او نقصان كما في القياس المساواة لا يخل بالانتاج فانهم وهنالك
 في مقام تقسيم البرهان شك وهو اي الشك ان الشيخ ابو علي ابن سينا ذهب الى ان
 العلم يقيني مما له سلب اي شئ ذي سبب لا يجعل اي هذا العلم الا من جهة سلب اي من جهة
 العلم بسببه وليس له اي شئ الذي ليس له سبب اما ان يكون اي ذلك اشئ بينا ظاهرا
 بنفسه اي بذات لثبوت الذات والذاتي للذات فانها لا لعللان ولا يكونان بحيث يجعلهما
 جاعلا او ما يوسع عن بيانه بوجه يقيني قياسي اي بالنظر والاستدلال اذ ليس له سبب
 وهل كليس جبر العلم اليقيني فيما له سبب بذلك السبب وفيما هو بين نفسه الا بدم قصر
 الآن وانتهى داره حاصل الشك ان الشيخ يناقض نفسه فانه حصره لان في فصل البرهان
 للبرهان في العلم احوالان وهذا يدل على انها يفيدان اليقين والقطع وقال ثانيا في فصل
 البيان من الشك ان العلم اليقيني لكل ماله سبب انما هو يكون من جهة سلبية وانما ليس

لہ سبب ایاہین بنفسہ او مایو ساعن البیان علی وجہ یفنی و ہذا یدل علی ان یقین انما
 یحصل بالاستدلال بالسبب علی السبب والبرہان الا ان لیس من ہذا قبیل فلا یكون
 مقید للیقین ویظہر بالقول السابق افادۃ البیتین فی لزوم القول یا جماع التبعیین ہفت جلد
 ای حل الشک لعل مرادہ ای مراد شیخ ان العلوم الکلیۃ و ہوا ای العلم الکلی و تذکرہ فیہ
 الی العلم المفہوم من العلوم و فی بعض نسخ وہی البیتین الدائم اما ان یكون مبنا من جمہ الشبک
 یكون بنفسہ کقولنا کل انسان ناطق حاصلہ ان یقین علی نحوین الاول ان یكون مستقرا و باقیہ
 والثانی ان یكون فی بعض الاوقات و ہو وقت وجودہ معلوم لان المراد عدم زوال الشبک
 مشکاک او المراد ثباتہ بثبات العلوم فالیقین لدائم انما یحصل من سبب و لیس ہوا لاسیما
 التزم والآن وان افادہ یقینا دایما یفید یقینا فی الحجۃ فالمراد من البیتین فی البرہان اعم من
 ان یكون دایما و فی الجمہ ما نفاه من الآن ہو قسم الاول لا مطلقا فلا یناقض فالعلوم
 الجزئیۃ ای المتعلقۃ بالجزئیات جاز ان یكون معلومتہ بالضرورة کالعلم بوجود الشمس والقمر او
 معلومتہ بالبرہان غیر العلم کقولنا زید موجود و کل موجود محتاج الی الموثر فہذا العلم لیس
 دائم لان الدوام انما یستفاد من الاسباب و العلم بہا انما یكون فی العلم قابل اشارۃ الی
 ان ما علم ہنا من ان الان یجری فی الجزئیات دون الکلیات ہذا خلاف المشہور فانہما
 من الصناعات الخس الجدل و ہوا ای الجدل المؤلف من المشہورات المحکوم تطابق الار
 سی قضایا بحکم العقل بہا بواسطۃ عموم اعتراف القیاس بہا اما مصلحتہ عامتہ یعنی فیما اصلاح
 عام متعلق بنظام احوال کل نحو العدل حسن و الظلم قبیح فہذا مشہور عن کل قیاس
 ہنا بان یقال ہذا الشی حسن لانیہ عدل و کل عدل حسن فہذا حسن اور قیہ یعنی سبب الشہرۃ
 و تطابق الاراء و رفقہ قلب کقولنا موا ساقۃ الفقراء حمیدۃ فیقال ہذا الشی محمود لانیہ موا
 الفقر و کل موا ساقۃ الفقر محمود و حسنہ ای غیرہ نحو البصر خاک ظالما او مطاوما و انفعالات
 خلقہ من اشراخ و الآداب و غیرہا من الاخلاق کقول شافعی

فولہ فہذا العلم لیس دائم الخ توصیہ ان یقین علی نحوین الاول ان یكون مستقرا و باقیہ والثانی ان یكون فی بعض
 الاوقات و ہو وقت وجودہ معلوم لان المراد عدم زوالہ بتشکیک مشکاک والمراد بیانہ ہیات العلوم فایقین
 لہم یحصل من السبب و لیس ہوا لاسیما البرہان لہم دایما و فی الجمہ والآن وان افادہ یقینا دایما یفید یقینا فی الحجۃ و لہا ان یقین
 دایما لمراد من البیتین فی البرہان اعم من ان یكون اعلا و فی الحجۃ و بالناظر ان یقسم الاول لا مطلقا فلا یناقض الخ

العورة مبیح و مذموم و الطاقة محمودة و الانفعالات مزاجية نالقة للعادة و المزاج کفیع و سبب الحيوانیات
 عند اهل العند و عدم قبحه عند غیره صادقہ کانت تلك المشهورات او کاذبة لمشهورات المجملات
 فالصادقة لقولنا هذا الشيء مکروه لانه صار وكل صار مکروه فكذا الشيء مکروه و الکاذبة بخونها
 مذموم لانه طيب و کل طيب مذموم فكذا مذموم و من ههنا ای من اعلى الانفعالات فیسل
 للامرجه و العادات و دخل فی الاعتقادات و کل قوم مشهورات بحسب عادتهم مخصوصات لهم
 و مسلمة عندهم لا یسلها الاخرون کالتسبیح عند اهل الاسلام و دن الکفار و کل الصناعة
 مشهورات بحسب مناعتهم کما ان المشهور فی النحو الفاعل مرفوع او قول المقتضی فصیح
 و مشهورات المشائین المقولات عشرة و غیر ذلك و ربما اتبست اشهرات الالویات یعنی
 بلغ فی الشهرة بحيث یثبت بالاولی و یدعی صاحب ذلک المشهورات اصبهیه فیہ و افرقت
 المشهورات عند تجرید ای تجرید العقل عن جمیع العوارض و الانفعالات و قطع النظر عن المصالح
 فالعقل تو جع عن جمیع الموضع بان یتصور الطرفين فقط فی حکم فی الالویات من غیر توقف بحال
 المشهورات و قد یفرق بان المشهورات قد یکون حقه و قد یکون باطله و الالویات لا یکون
 الاحقة و لجدل المؤلف من المسلمات بین التخاصیم و سبب قضایا ماخذها احسن التخاصیم
 مسلمة من صاحب فنی علیها الکلام او یکون مسلمة فیما بین اهل الصناعة سوار کانت صادقة
 او کاذبة کتسلیم الفقیه ان الامر للوجوب من مسائل اصول الفقه فالقیاس المؤلف من المشهورات
 و المسلمات سوار کانت مقدمته من نوع واحد و نوعین لیسببی حبه لا فهو یبالی من المشهورات
 و المسلمات و الغرض من الجدال الزام الخصم اذا کان الجدلی ساطلا و مقترضا فغایته سیدان
 بلزم الخصم او حفظ الراي اذا کان مجبیا معللا فتحفظ راءه و غایته جده ان لا یصیر ملزوما
 و قد یکون الغرض اقتناع من هو فاصر عن مقدمات البرهان الثالث من الصناعات الخیر
 الخطابة و هو المؤلف من المقبولات الماخوذة من بحسب نظن فیہ و یقتضه الجمهور لا مرکب
 من الخوارق و الکرامات او غیر ذلک من علم او ریاضیه و غیره من الصفات المحموده کالالویات
 الجنبین عن المعائب و المعاصی المقرین لے اعتد عز وجل و الناصرین لدین محمد صلی الله علیه
 و آله وسلم و الحكماء العارفين للاشیاء کما هی هی و العلماء العالمین بالحقیقین الشرعیة کالما
 منهم مظنون لصدق فانهم من النفوس المرضیهین فالغالب فیهم الصدق و من هذا لما خوذت
 من الاینباء سببهم و دام معناهی من المقبولات فقط غلط و مال عن طریق الحق فان لا یجوز

لا احتمال للكذب في اخبارهم فاذا علم انهم لا يكذبون وعلم استناد ما اليهم يكون من لفظ
 البغية النظرية المستفادة من القياس البرهاني بانه خبر من ثبت صدقه وكل خبر شانه هذا فهو
 صادق والمؤلف من المظنونات التي يحكم بها نسبت الرحمان الاغساد مع تجويز النقيض ولو
 ضعيفا كقولهم فلان سارق لانه يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق ويدخل فيها
 اي في المظنونات التجريبية والحدسيات والمتواترات الغير الوصلة حد الحزم لا فادتها
 الظن فان قلت ان المتواتر يقيد اليقين والذي لم يبلغ الى حد الحزم لا يكون متواترا لانه
 عبارة عما ثبت باخبار الحزم الذين يحيل على طواطمهم على الكذب واذا كان كذلك
 فلا بد من ان يكون واصلا الى حد الحزم وليس واصلا اليه لا يكون من قسم التواتر فكيف
 يصح قول المصريح والمتواترات الغير الوصلة حد الحزم اذ لا شيء منها كذلك قلت التواطؤ
 وغيره شرط الافادة المتواترات اليقين والم لم يؤخذ فيه هذا الشرط فهو ايضا متواتر بحسب
 اخبار جماعته كثيرة لكنه غير وصل الى حد الحزم وهو بعد بهذا الوجه من المظنونات فصح ما قال المص
 والفرض منها اي من الخطاية تحصيل احكام نافعة للانسان او ضارة له في المعاش اي
 الامور الدينية والمعاد اي الامور الدنيوية فالغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم عن
 الامور معاشهم ومعادهم وترهيبهم الى فعل الخير وتركهم عن الشر كما يفعل المخطبان في الجمع
 والاعيان والوعاظ في المجالس من شفقتهم على العباد والرابع من الصناعات الحسنة
 وهو اي الشعر المؤلف من الخيلات وهي اي الخيلات قضيا يحيل بها لثبات النفس قبضات
 عنها وبسطا فيرغب فيها سوار كانت مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة كقول القائل الخمر
 يا قوتية سياتي في بسط النفس ويرغب فيها لعل مزة فموتة فانفس اقيضت وتنقرت عنها
 فانما اي نفس الطوع اي التابطة والتفاوة غاية الانقياد للتحليل اي الخيال من التصديق
 لانه اغرب فمما تخيله يكون غالبا عليها فيثابرها سيما اذا كان شعره على وزن لطيف من اوزانه
 والشعر اي قمر بصوت عيب حسن فيكون حاشا لثبات النفس كما لا يخفى على من له لذة
 وفوق والفرض من الشعر الفعالي نفس اي قبول الاثر بالترغيب بان يكون راعيا فيه
 والترغيب بان يكون خالفا منه وتنقر عنه وهو اي هذا الافعال كالنتيجة لاي الشعر فان النتيجة
 كما يلزم من قول كذلك الترغيب والترهيب يحصل بعد اتيان المقدمات الشعرية الموجبة لها
 اللازمة للقياس وليس عين النتيجة فانما قول وكل واحد منها ليس كذلك لانه من قبل الصناعات

من النسطة لكونها فاسدة مادة فقط بحيث كلما يصدق النسطة لصدق المغالطة ولا
عكس لوجود المغالطة بدون النسطة في الصورة الفاسدة فانها اي المغالطة الفاسدة
صورة بان يكون القياس متجا للمط ويظن كونه منتجا بان لا يكون على شكل من الاشكال
لعدم تكرار الاوسط لقولنا الانسان بشعر وكل شعر ينبت من حل فالانسان ينبت عن
محل او لا يكون منتجا لقوة الشرط بحسب الكم والكيف او الجهة وان كان على شكل من
الاشكال كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس فهذا القياس فاسد صورة لعدم وجود
شرائط الانتاج وبهي كايه الكبرى لانها طبيعية ولو اخذت كايه لم يصدق او مادة فاما
ان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة لمشابهة اياها من الصورة الصورة او من
حيث المعنى الاول فكقولنا الصورة الفرس المنقوش على الحجر انما فرس صهال فينتج
ان تلك الصورة صهال والثاني فلعدم رعايته وجود الموضوع في الموجهة كقولنا
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس فينتج ان بعض الانسان
فرس والغلط فيه ان موضوع المقدمتين ليس موجودا وليس شئ موجود بحيث يصدق
عليه انه انسان وفرس ولا يكون الفسا في النظر الا من جهة المادة فيؤخذ المغالطة بدونها
كما في الصورة الفاسدة ولا يوجب نسطة فيها فضايرت اعم منها قال في الحاشية
وما قيل انما القياس الفاسد صورة او مادة ففيه ان الفاسد الصورة لا تعرفه
قياسا فتأمل انتهى حاصله ان ما قال المصريح اولى مما قال البعض من ان المغالطة
قياسا فاسدا اما من جهة الصورة بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط بحسب
الهيئة او الكيفية او الجهة لكون الكبرى الشكل الاول حصرية او صفرا سالبة او مكنية واما
من جهة المادة بان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو مصادرة على
المطلوب كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك او يكون لبعض
مقدمة كاذبة مشابهة بالصادقة من حيث الصورة او من حيث المعنى كما عرفت ووجه
الدليته ان الفاسدة صورة لا يسمى قياسا لانه ليس يلزم منه قول احسن لعدم الانتاج
نكيت يندرج في القياس اليه اشارة المصريح بقوله الفاسدة ولم يتل القياس الفاسدة وقوله
فتأمل على اشارة الى ان المراد لقبول القائل انها القياس الفاسدة الصورة مشا بالقياس
في الصورة من الهيئة فتفكر والمغالطة اي من يستعمل المغالطة ان قائل بها الحكيم فسوف سلطان

لان سو فامعناہ العلم والحکمة واسطامعناہ فرخرف الذی لاحقیقہ والفظ ومنہ اشتقت
 من فیلا سو فاما ای حب الحکمة وسو فسطا ای شسوب الی سو فسطا وهو اسم للحکمة الموهوبه والعلم المخر
 وانما سنی المناظره القائل للحکم با سو فسطا ای لانه یزوج السفسطه فی الحکمة الموهوبه فنسبت الیها
 وان قائل بها الجدی لا الحکیم فتشاعری شسوب الی الشغب وهو تارة الفقهه بالباطل حاصله ان
 التفار لیس بالذات بل بالا عتبار هذا اسم فعل فاسم اشارة فمعناہ فخذہ والمولف من الحج
 والمروج مرجوح جواب سوال مقدر وهو ان حصر الصناعات فی الخمس غیر حاصر فان المركب من
 المختلفین منها لیس بدخل فی شئی من تلك الاقسام فان معنی کل واحد منها لا یصدق علی
 المختلفین فلا یندرج فی واحد منها حاصل الجواب ان المركب تابع لاجز المقدمین كما ان النتيجة
 تابعة لاد المركب من الحقیقة والمنطوتة مثلاً دخل فی الخطایه وكذا المركب من المنطوتة هو
 سفسطه لان النتيجة موهوبه فیهذا الاعتبار لا ینخرج من احدی الصناعات الخمس فلا یختلص
 قال فی الحاشیة وبهذه المقدمة متعلقة بالصناعات الخمس فالمرکب من البقیات واشهر
 جدل وكذا انتفی فتدبر لعل اشارة الی الدقة والتدقیع علم بالصواب وقیل اشارة الی
 ان المركب من اللاجج والمروج یعنی ان ینکون راجعا ولا مروجا كما تقر عندہم من ان المركب
 من شئی وغیره لا ینکون شئیاً ولا غیر شئی فتأمل خاتمة وبها یختم الكتاب اجزاء العلوم ای التي
 منها العلوم وتوقف علیہا ہی ای الاستبصار المسائل وهي المطالب التي برهن علیہا فی العلوم
 والمبادی وهي التي يتوقف علیہا مسائل العلم سوار كانت لقورات كحدود الموضوعات وجزئها
 وجزئیاتہا واعراضها الذاتية والتصدیقات فاما بنیة بذاتها فیسی علوم ما متعارفة كقولنا فی علم
 الهندسة المقادیر المساویة لشی واحد مساویة واما غیر بنیة بنفسها فان اذ عن استلیم حسن
 الظن فی العلم لیسے احد ولا موضوعه كقولنا فصل بین كل نقطتين خط مستقیم وان قیل لا یحار
 او الشك لیسے مصادرات كقولنا ان یعلم بای بعد علی كل نقطة یشار دائرة من الوسائل
 التي یتوصل بها للوصول الی المطالب التصوریة والتصدیقیة ولیست من اجزاء العلوم قال
 فی الحاشیة هذا هو الحق واما ما قیل اجزاء العلوم ثلثة فخطا را ومسالمة انتهى حاصله ان القول
 بكون المسائل من اجزاء العلوم والمبادی من وسائلها لا من اجزائها هو الحق وقیل
 ان اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات والمبادی والمسائل فمذا القول انا خطا كما لا یخفی او
 محمول علی المسالمة بان یق المبادئ لما كانت وسیلة الی ادراك المسائل وموقوفة علیها

و شدقة احتیاج المسائل اليها صارت كالاحسب دار فعد بامنا بالنظر الى هذه الجهة لكن عدل
 الموضوعات من الاحسب دار بالاستقلال فليس له وجب ظاهر لانه ان اريد بالتصديق بالموضوعية
 فهو ليس من احسب دار العلوم لعدم توقف اعلم عليه بل هو عن مقدمات الشروع وان اريد بالتصديق
 الموضوع فهو من المبادي ليس احسب دار احسب دار بالاستقلال واما المسائل فهي المتقاصد التي يرب
 عليها في كل علم لقولنا الضرورية لم تطلقه اعم مطلقا من الضرورية الازلية فيكون كل خبر بالعلوم كالتفهم
 الحمد لقد ادى وفق للعباد المسلمين محمد بن نور الله تعالى قلبه بنور الصدق واليقين بالانتماء على
 حسب المرام والصلوة على سيد الانام والوالد العظام واصحاب الكرام والمتصود من هذه الشرح
 توضيح مشكلات المتن وكشف معضلاته وتسهيل طريق الوصول الى محضاته وتبديل صغاب
 مغلاته فما كان من غير من الشرح من توضيح اوردته وما كان مغلقا فتحت وما كان مجمل ففصل
 وما لم يكن فيها من التشریح شرعية فهذا الشرح خلاصة الشرح وفيه غاية الموضوع من طبع عليه كان
 مستغنيا عن غيره بالايضاح كما استغنى عن المصباح ومن يطلب زيادة التوضيح على هذا الباب
 ولا يحيل الواضحات عنده بغير اطباب لا يحيل الى النظر في هذا الكتاب اذ هو ليس من اولي الالفاظ
 ومن الله التوفيق والصلاح والفور والفلاح واسأل الله تعالى من فضله الاكبر ان ينفع بهذا
 الشرح المولد الاغر المسمى بمحمد حيدر طال عمره وبقائه وزاد علمه وزكاه ووفق الله تعالى للاستكمال
 ورفاهه الى معارج الكمال انه ولي المتعالي منسجودا لافعال الطهارات

خاتمة الطبع

لا يخفى على الطلاب ان علم العقول قد تهرق في الزمان وصنعت المصنفون فيها كتب كثيرة صغيرة وكبيرة خصوصاً سلم العلوم كان
 من اذق المتون في علم المنطق منقولة غاية الافلاق فشرحها العالم النحرير والجم الغليل اكل المحققين فضل المتأخرين مولانا
 محمد حسين اسكنه الله في اعلى عليين هو من احضرت قطب لوقت سنة العارفين زبدة الكاملين محي سنة سيد المسلمين
 حضرت لما قطب لدين الشهيد سماوي اعلى الدرجة في الجنان قد سماه بمرآة الشروح كمال ونورها ومناجاة ولاسته
 وقد طبع من قبله بمرمرة في المطبع الكهنوي المغربي الى صاحب البحار والكلام المسمى نو لكشور والآن قد استتب طبع
 هذا الكتاب المنيف في مطبعة العالي المنسوب الى منشى نو لكشور الواقع في الكافور صانه الله عن شره الدهر مرة الادنى
 في شهر ستمبر سنة ١٣٩٦ هـ

الحمد لله الذي شرح سلم ملاسین و طبع منشى نو لكشور واقع كانيور بمرتبة عاليجنا على القاب منشى براك تير اين صاحب مالك مطبع
 واهم انما انكره زين ستر چند بار و طبع منشى نو لكشور مودوم بار وهاهنا واقع الكهنو طبع منشى نو لكشور سنة ١٣٩٦ هـ بار واههنا واقع